

جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل الأفريقي
وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي
1990-2025
-دراسة تقييمية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
تخصص: دراسات أفريقية

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد شلبي

إعداد الطالب
ياسين شكيمة

لجنة المناقشة

رئيسا
مشرفا ومقررا
عضوا مناقشا
عضوا مناقشا
عضوا مناقشا
عضوا مناقشا

جامعة الجزائر 3
جامعة الجزائر 3
جامعة الجزائر 3
جامعة بومرداس
جامعة بسكرة
جامعة البليدة 2

أ.د محمد خنوش
أ.د محمد شلبي
أ.د أمينة حلال
أ.د عبد الوهاب عمروش
أ.د سليمة بن حسين
أ.د شعيب العابد

1447 هـ / 2025 م

جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل الأفريقي
وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي
1990-2025
-دراسة تقويمية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
تخصص: دراسات أفريقية

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد شلبي

إعداد الطالب
ياسين شكيمه

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجزائر 3	أ.د محمد خنوش
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 3	أ.د محمد شلبي
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	أ.د أمينة حلال
عضوا مناقشا	جامعة بومرداس	أ.د عبد الوهاب عمروش
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أ.د سليمة بن حسين
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أ.د شعيب العابد

Abstract

This dissertation evaluates the effectiveness of poverty reduction policies in the Sahel region, examining their impact on national and regional security and stability. Despite decades of domestic, regional, and international efforts, poverty rates remain among the highest in the world, revealing a gap between policy objectives and tangible outcomes. The research problem centers on understanding why poverty persists in the Sahel despite multiple intervention frameworks, and how its persistence affects state fragility, social cohesion, and regional security. The main hypotheses propose that poverty in the Sahel is not merely an economic phenomenon but a structural and political condition, rooted in weak governance, limited citizen participation, and external dependency. Furthermore, it hypothesizes that ineffective fighting poverty policies contribute to insecurity, migration, and violent extremism, thereby perpetuating instability.

Methodologically, the study employs a comparative and evaluative approach, combining qualitative and quantitative data to assess the coherence and impact of poverty reduction policies between 1990 and 2025. It draws on a Multilevel and Multivariable Analytical Framework, supported by Naomi Chazan's Political Interaction Lens, to explore the interaction between poverty, governance, and security. Findings indicate that fighting poverty efforts in the Sahel have often been fragmented and externally driven, failing to address underlying structural causes. The dissertation concludes by recommending a shift toward inclusive, context-sensitive, and governance-centered policies to ensure sustainable development and long-term stability in the region.

"الفقر ليس قدرا، بل نتيجة خيارات سياسية"

أمارتيا سن.

شكر وتقدير

أتقدم بشكري وتقديري الخالصين إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد شلي، على قبوله الإشراف على هذا العمل العلمي، وعلى ما قدمه لي من توجيهات ونصائح وملاحظات قيمة، كما أنني ممتن له على ما أبداه من تفهم وصبر وتضحيات خلال انجاز هذه الأطروحة. كما أن الشكر موصول إلى كل أساتذة لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه، وكل اساتذتي بجامعة الجزائر 3، وجامعة بسكرة، وكذا زملائي وطلبتي في جامعة الوادي.

كما أتوجه بشكري لمن أعجز عن إيفائها حقها والدتي الكريمة أطال الله عمرها.

كما أهدي هذا العمل إلى روح والدي الطاهرة -رحمة الله عليه-.

إلى زوجتي وأبنائي.

إلى أختي العزيزة وزوجها وبناتها.

إلى خالي وزوجته وأبنائه.

إلى كل الأقارب والأصدقاء، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إلى كل هؤلاء التحية والتقدير.

قائمة المحتويات

أ.....	شكر وتقدير
ب.....	قائمة المحتويات
و.....	قائمة الجداول
ح.....	قائمة الأشكال
01.....	مقدمة
05.....	الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري
05.....	أولاً: الإطار المنهجي
11.....	ثانياً: الإطار المفاهيمي والنظري
	الفصل الأول: خصائص الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول
32.....	الساحل
33.....	تمهيد
	المبحث الأول: الخلفية التاريخية وخصائص الأبنية السياسية والأمنية لدول
34.....	الساحل
34.....	المطلب الأول: الميراث التاريخي للنظم السياسية في الساحل
41.....	المطلب الثاني: خصائص الأبنية السياسية في دول الساحل
53.....	المطلب الثالث: خصائص الأبنية الأمنية في دول الساحل
63.....	المبحث الثاني: خصائص الأبنية الاقتصادية لدول الساحل
63.....	المطلب الأول: التاريخ الاقتصادي لدول الساحل
70.....	المطلب الثاني: الجغرافيا الاقتصادية لدول الساحل

المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي لدول الساحل.....	81
المبحث الثالث: خصائص الأبنية الاجتماعية والثقافية لدول الساحل.....	93
المطلب الأول: سمات البنية السكانية في الساحل.....	93
المطلب الثاني: التشكيلات الاجتماعية في الساحل.....	101
المطلب الثالث: سمات الأبنية الثقافية في الساحل.....	107
الفصل الثاني: مصادر الفقر في دول الساحل وسماته.....	117
تمهيد.....	118
المبحث الأول: أسباب الفقر في دول الساحل.....	119
المطلب الأول: العوامل التاريخية والسياسية للفقر في الساحل.....	120
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية للفقر في الساحل.....	132
المطلب الثالث: العوامل الإقليمية والدولية للفقر في دول الساحل.....	143
المبحث الثاني: مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في دول الساحل.....	155
المطلب الأول: الفقر والمستوى المعيشي في دول الساحل.....	156
المطلب الثاني: الفقر والتعليم في دول الساحل.....	164
المطلب الثالث: الفقر والصحة في دول الساحل.....	173
الفصل الثالث: آليات مكافحة الفقر في دول الساحل.....	182
تمهيد.....	183
المبحث الأول: السياسات والبرامج الحكومية لمكافحة الفقر في دول الساحل.....	184
المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفقر في الساحل.....	184
المطلب الثاني: مضامين السياسات الحكومية لمكافحة الفقر في الساحل.....	190

المبحث الثاني: السياسات غير الحكومية المحلية والإقليمية لمكافحة الفقر في دول الساحل.....206

المطلب الأول: دور الفواعل المجتمعية في مكافحة الفقر في دول الساحل.....206

المطلب الثاني: السياسات الإقليمية لمكافحة الفقر في دول الساحل.....217

المبحث الثالث: السياسات والبرامج الدولية لمكافحة الفقر في دول الساحل.....235

المطلب الأول: دور المنظومة الأممية في مكافحة الفقر في دول الساحل.....235

المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية.....242

المطلب الثالث: دور الشركاء الدوليين الآخرين في مكافحة الفقر في دول الساحل.....250

الفصل الرابع: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن والاستقرار الوطني

والإقليمي لدول الساحل.....264

تمهيد.....265

المبحث الأول: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الوطني في دول

الساحل.....266

المطلب الأول: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الاجتماعي لدول

الساحل.....266

المطلب الثاني: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن والاستقرار السياسي لدول

الساحل.....279

المطلب الثالث: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الاقتصادي في دول

الساحل.....291

المبحث الثاني: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل على الأمن الإقليمي

والدولي.....301

المطلب الأول: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على القضايا الأمنية العابرة للحدود في

301.....	الساحل
313.....	المطلب الثاني: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الدولي
322.....	المبحث الثالث: تقييم سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل
323.....	المطلب الأول: تقييم السياسات الوطنية لمكافحة الفقر في دول الساحل
330.....	المطلب الثاني: تقييم الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الفقر في دول الساحل
339.....	المطلب الثالث: تفعيل سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل
346.....	الاستنتاجات
352.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول

- الجدول رقم (1): خلافة القيادة السياسية بصورة سلمية في دول الساحل 1960-2022. . . . 47
- الجدول رقم (2): عدد الانقلابات العسكرية الناجحة في دول الساحل منذ الاستقلال 56
- الجدول رقم (3): تصنيف أسباب الانقلابات العسكرية في أفريقيا 57
- الجدول رقم (4): أهم أنهار دول الساحل 75
- الجدول رقم (5): التعداد ونسب النمو السكاني في دول الساحل سنة 2021 96
- الجدول رقم (6): نسبة التحضر في دول الساحل 99
- الجدول رقم (7): مؤشرات التركيب العمري لمجتمعات دول الساحل 101
- الجدول رقم (8): التوزيع الإثني في دول الساحل 2024 106
- الجدول رقم (9): التوزيع الديني بالنسبة المئوية في دول الساحل 113
- الجدول رقم (10): وضع اللغات الرسمية والوطنية في دول الساحل 116
- الجدول رقم (11): دخل الفرد في دول الساحل 1990-2001 158
- الجدول رقم (12): المستوى المعيشي في بعض دول الساحل - فترات مقارنة - 161
- الجدول رقم (13): مؤشرات فقر المستوى المعيشي في دول الساحل ما عدا دولة الرأس الأخضر - تغير عبر الزمن - 163
- الجدول رقم (14): مؤشرات هياكل التعليم في دول الساحل سنة 2019 ما عدا غينيا بيساو. . . 165
- الجدول رقم (15): نسب الأمية ونسب التسجيل في الابتدائي والثانوي في الساحل 167
- الجدول رقم (16): مؤشرات الفقر التعليمي في دول الساحل ما عدا دولة الرأس الأخضر . . 168
- الجدول رقم (17): نسب الإنفاق العام على التعليم في دول الساحل 172
- الجدول رقم (18): إحصائيات المرضى بالإيدز (بالألف) 177
- الجدول رقم (19): نسب الإنفاق على الصحة في دول الساحل 181
- الجدول رقم (20): التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك الإسلامي للتنمية في دول الساحل 1975-2023 (بالمليون دولار) 248

- الجدول رقم (21): معدلات التضخم في دول الساحل 273
- الجدول رقم (22): نسب الآراء والثقة في المؤسسات السياسية في بعض دول الساحل سنة
2007 281
- الجدول رقم (23): نسبة الثقة في المؤسسات والقيادات في معظم دول الساحل 2021-2023...
284.
- الجدول رقم (24): قيم دليل الجوع العالمي لدول الساحل في سنوات مختلفة 292
- الجدول رقم (25): مؤشرات مدركات الفساد في دول الساحل في سنوات مختلفة 299

قائمة الأشكال

- الشكل رقم (1): بعض القضايا المتعلقة بمفهوم الفقر. 13
- الشكل رقم (2): دليل الفقر متعدد الأبعاد. 14
- الشكل رقم (3): خريطة أهم الممالك في منطقة الساحل سنة 1400. 38
- الشكل رقم (4): خريطة التقسيم الاستعماري لمنطقة الساحل. 41
- الشكل رقم (5): الخريطة الجغرافية السياسية لدول الساحل. 42
- الشكل رقم (6): مخطط عدد الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة في أفريقيا. 56
- الشكل رقم (7): خريطة التواجد العسكري الأجنبي في أفريقيا. 59
- الشكل رقم (8): خريطة العمليات العسكرية ومناطق نفوذ الجماعات المسلحة في الساحل. 62
- الشكل رقم (9): خريطة توضح عدد العبيد الذين تم نقلهم من أفريقيا 1501-1900... 69
- الشكل رقم (10): الأقاليم المناخية في الساحل. 73
- الشكل رقم (11): الثروات الباطنية والطاقوية في الساحل. 76
- الشكل رقم (12): تطور شبكة الطرق البرية الداخلية في الساحل وغرب أفريقيا. 78
- الشكل رقم (13): شبكة الخطوط الجوية الرئيسية في أفريقيا. 80
- الشكل رقم (14): الخريطة الاقتصادية لدول الساحل الأفريقي. 92
- الشكل رقم (15): خريطة توضح أهم العائلات اللغوية الكبرى في أفريقيا. 114
- الشكل رقم (16): نسب الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل 1960-2023. 170
- الشكل رقم (17): انتشار الأنيميا بين النساء الحوامل في دول الساحل. 174
- الشكل رقم (18): انتشار الأنيميا بين الأطفال (5 - 58 شهرا) في دول الساحل. 175
- الشكل رقم (19): خطة التنمية الوطنية "ترابط تشاد 2030". 196

- الشكل رقم (20): خريطة لأهم المنظمات الإقليمية في منطقة الساحل 217
- الشكل رقم (21): تيارات التجارة الزراعية في دول الساحل 220
- الشكل رقم (22): أهم المشاكل الوطنية لـ: ستة وثلاثين دولة افريقية 2015/2014 .. 283

مقدمة

حظي موضوع الفقر باهتمام إنساني عبر التاريخ، باعتباره واقعا معاشا منذ القدم. إذ تحددت مواقف الإنسان منه تاريخيا، من خلال المعتقدات الدينية أو الأخلاقية أو الفلسفية. بحيث اعتبرته حضارات وسيلة للتطهر والسلام والخلص، بينما صنفته أغلب الحضارات من الشرور التي تؤدي الى انهيار القيم والمجتمعات. ومنه فقد تحقق إجماع إنساني وحضاري وديني، على أن محاربة هذه الظاهرة يعد من المهام النبيلة، ومسعى إنساني لصون الكرامة البشرية.

ونظرا للاعتبارات الإنسانية، بدأ الباحثون في محاولة إيجاد حلول لهذه المشكلة المعقدة التي تؤرق مجتمعاتهم، إحساسا منهم بالمسؤولية المجتمعية والإنسانية. فأصبح الفقر أحد أكثر المواضيع إثارة للجدل في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد شكل على مر التاريخ محورا رئيسا لاهتمام المفكرين والباحثين والأكاديميين، الذين سعوا الى تفكيك أبعاده، وتحديد مسبباته، وآثاره المتشعبة على الإنسان والمجتمع والدولة على حد سواء. ونتيجة لذلك تزايد اهتمام المقررين والممارسين وصناع السياسة، باعتبارهم أصحاب المسؤولية الأكبر في البناء الحضاري واستقرار الأمم. إذ لم يعد النظر للفقر باعتباره مجرد ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية فقط، بل تعامل معه الدارسون وصناع السياسة بوصفه ظاهرة مركبة ذات أبعاد متعددة، فاستمرت مقارباته النظرية، وتداخلت تفسيراته، وتعددت طرق مواجهته.

أضحى الفقر قضية مركزية في أدبيات التنمية والدراسات المقارنة، إذ لا تكاد تخلو دراسة أو نظرية في الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي أو التنمية البشرية من تناول له، بوصفه سببا أو نتيجة. وأصبح محط اهتمام الحكومات والدول والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الحقوقية وغير الحكومية، كما أضحى الشغل الشاغل للهيئات الأممية والدولية، خصوصا أن أنماط الفقر وطبيعته شهد تغيرات تاريخية كبرى، استدعت تطويرا في الفهم والتصورات، وتغييرا للوسائل والغايات. فما لبث أن تحولت قضايا مكافحة الفقر الى محدد رئيسي لشرعية الحكومات والأنظمة السياسية والمنظمات المختلفة وفاعلية سياساتها العامة، ومؤشرا لأمن واستقرار الدول والأقاليم.

تعد أفريقيا قارة في غاية الأهمية في حقل دراسات الفقر والتنمية، بما تحمله من ثنائيات متناقضة، فقد كانت القارة في صدارة الاهتمام الدولي بحكم خصوصيتها التاريخية والاقتصادية أثناء فترة الاحتلال الأوروبي، ولكن سرعان ما تحول عنها الاهتمام الدولي بمجرد بداية حصول دول القارة على استقلالها السياسي. فوجدت أفريقيا نفسها وحيدة بعد أن تمحورت اقتصادات معظم دولها حول تلبية حاجات المستعمر، دون بناء قواعد إنتاجية وطنية قادرة على تحقيق التنمية الذاتية رغم ما تزخر به القارة من ثروات طبيعية وإمكانات بشرية هائلة.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ونجاح مشروع "مارشال" في إعادة إعمار أوروبا الغربية، ارتفعت أصوات الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، مطالبة عبر الهيئات الأممية ومجموعة دول عدم الانحياز، بضرورة أن تتحمل القوى الاستعمارية السابقة مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية في دعم جهود التنمية ومكافحة الفقر في القارة. على اعتبار أن ما تعانيه من تخلف اقتصادي وتبعية مالية، إنما هو نتيجة مباشرة لقرون من الاستغلال المنهجي لمواردها.

لقد شكلت تلك المطالبات منعطفا مهما في النقاش الدولي حول الفقر والعدالة الاقتصادية والتنمية، إذ دفعت المجتمع الدولي إلى إدراج مسألة المساعدات الإنمائية والتعاون جنوب - شمال ضمن أولويات أجندة الأمم المتحدة منذ خمسينيات القرن العشرين. كما أبرزت أن الفقر في أفريقيا لا يمكن فصله عن السياقات التاريخية للعلاقات الدولية وعن البنى غير المتكافئة التي حكمت النظام الاقتصادي العالمي لعقود. ومن ثم فإن دراسة الفقر في القارة الأفريقية لا يقتصر على تحليل الأبعاد الداخلية، بل يستدعي أيضا تفكيك الأبعاد الخارجية التي ساهمت في إعادة إنتاج التبعية والحرمان في مرحلة ما بعد الاستعمار، فالقارة لا تزال تصنف ضمن أكثر مناطق العالم فقرا وهشاشة.

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أكثر مناطق القارة تمثيلا للطابع المركب والمعقد لظاهرة الفقر بأبعادها المختلفة. فهذه المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، تجمع بين هشاشة بيئية مزمنة، وضعف في الموارد والبنى التحتية، وتنوع إثني وثقافي واسع، إضافة إلى إرث استعماري أثقل كاهل دولها بنماذج اقتصادية غير متوازنة

وهياكل حكم هشة. وقد جعل هذا المزيج من العوامل منطقة الساحل فضاء مكتثا تتقاطع فيه مظاهر الفقر مع أزمات الأمن والاستقرار، لتصبح صورة مصغرة لما تواجهه أفريقيا جنوب الصحراء من تحديات تنموية شاملة.

وقد سعت دولة ما بعد الاستعمار في الساحل إلى صياغة مشاريع وطنية للتنمية والنهوض بواقع شعوب المنطقة، وفك الارتباط بالتبعية الاقتصادية التي خلفها الاستعمار، والحد من مظاهر الفقر والتفاوت الاجتماعي. إذ تبنت هذه الدول خططا للتنمية الزراعية والريفية، وأقامت مؤسسات وطنية للرعاية الاجتماعية، واستندت في كثير من الأحيان إلى تجارب التنمية الموجهة من الدولة، التي سادت في أفريقيا في تلك الفترة. غير أن محدودية القدرات المالية والتقنية، وغياب الاستقرار السياسي، وتكرار الانقلابات العسكرية، فضلا عن الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية، حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة.

مع تزايد الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل منذ مطلع التسعينيات، باعتبارها حزاما جغرافيا تتقاطع فيه التهديدات البيئية بالهشاشة الاقتصادية والسياسية، أصبحت دول الساحل محورا لبرامج ومبادرات تنموية متعددة الأطراف، حكومية وغير حكومية، محلية وإقليمية ودولية. إلا أن تراكم تلك الجهود لم يترجم إلى تحسن ملموس في مؤشرات الفقر، بل ظلت معدلات الحرمان مرتفعة على نحو يكشف عن تعثر المقاربات المتخذة في معالجة الأسباب الجذرية التي تنتج الفقر وتعيد إنتاجه في هذه المنطقة.

لا تكتسب دراسة الفقر في دول الساحل أهميتها فقط من موقع المنطقة في الخارطة الجيوسياسية لأفريقيا والعالم، بل من كونها تمثل حالة اختبار حقيقية لفعالية سياسات التنمية المحلية والإقليمية والدولية، وقدرتها على التوفيق بين الأمن الإنساني والأمن الإقليمي والأمن الدولي. فهي منطقة تتجاوز فيها التحديات الاقتصادية مع أزمات الشرعية السياسية، وتتفاعل فيها الضغوط البيئية مع النزاعات الداخلية والإقليمية، ما يجعلها ميدانا مثاليا لدراسة الترابط بين الفقر والأمن في أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية.

بدأ الاهتمام بظاهرة الفقر في الساحل مع مطلع الألفية الثالثة يشهد تحولا نوعيا من كونه قضية تنموية محضة إلى كونه قضية أمنية واستراتيجية تمس بالاستقرار الداخلي

والإقليمي والدولي على حد سواء. فقد اتضح للمجتمع الدولي، وللدول المعنية ذاتها، أن الفقر لم يعد مجرد مظهر اقتصادي أو اجتماعي، بل أصبح أحد المحركات الأساسية لعدم الاستقرار، من خلال تغذيته للهجرة غير النظامية والنزوح، والتجنيد في الجماعات المسلحة، والتهريب، وتساعد النزاعات حول الموارد الطبيعية. ومن ثم انتقلت المقاربة الكلية لمكافحة الفقر من التركيز على رفع الدخل وتحسين الخدمات الأساسية إلى البحث عن سبل تحقيق الأمن الوطني والإقليمي. محاولة بذلك معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة الأمنية.

لقد ساهمت الفواعل الدولية في إعادة صياغة مفهوم الأمن في المنطقة ليشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية إلى جانب البعد العسكري التقليدي. كما بدأت حكومات المنطقة في تبني خطط وطنية لمكافحة الفقر تتقاطع مع محاولات تعزيز الاستقرار وبناء القدرات المؤسسية، رغبة في تحقيق التوازن بين الأمن الإنساني والأمن الوطني. ومع ذلك ما زالت هذه الجهود تواجه تحديات تفرض نفسها بقوة على طاولة حكومات المنطقة والمجتمع الدولي ككل.

وسيفضي تتبع تحولات مقاربات الفقر في الساحل إلى ابراز أهمية دراسة العلاقة بين سياسات مكافحته والأمن والاستقرار في المنطقة، ليس فقط بوصفها قضية اقتصادية أو إنسانية، بل كموضوع استراتيجي له أبعاده السياسية والتنموية والاجتماعية الإقليمية والدولية. ومن هنا ستسعى هذه الدراسة إلى تقييم تلك السياسات في أبعادها المتداخلة، وتقويم آثارها على بنية الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي والدولي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2025. وتوصيف الحلول المناسبة لخروج المنطقة من حالة الفقر وعدم الاستقرار.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

أولاً: الإطار المنهجي

يتضمن المدخل المنهجي خمسة عناصر هي كما يلي:

أ. المشكلة البحثية

تعد منطقة الساحل في أفريقيا أحد أكثر مناطق العالم هشاشة من حيث أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. حيث تتقاطع فيها معدلات عالية من الفقر، مع اختلالات هيكلية في البنى الاقتصادية، وضعف في المؤسسات الوطنية، وتدهور في البنى التحتية، ما جعل الفقر سمة بنيوية متجذرة ومستدامة في دول المنطقة، تتجاوز كونه وضعاً ظرفياً أو مرحلياً. ومنذ تسعينيات القرن الماضي أطلقت دول الساحل مدعومة بالفواعل الإقليمية والدولية سياسات مختلفة كان الهدف منها مكافحة الفقر بأشكاله المتعددة.

وتبعاً لذلك تبرز الحاجة إلى تقييم علمي، يهدف إلى قياس الجدوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك السياسات، بناءً على انعكاساتها على الأمن والاستقرار، وتقدير الفجوة بين ما تم إعلانه وفقاً للخطابات التنموية، وما تم تحقيقه فعلاً على أرض الواقع. ومن هنا ينبع السؤال المركزي لهذه الدراسة وهو كالاتي:

- لماذا تعثرت سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل الأفريقي وما هي آليات تفعيلها؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي تأثيرات القيود التاريخية والسياسية والاجتماعية في تعطيل سياسات مكافحة الفقر في الساحل؟
- ما هي الفرص المتاحة لدول الساحل الأفريقي وكيف يتم تفعيلها لتحسين تلك السياسات؟
- كيف تعاملت الآليات الوطنية والدولية مع ظاهرة الفقر في دول الساحل، وما هي انعكاساتها على استقرار تلك الدول وبيئتها الإقليمية؟

ب. مجالات الدراسة

تعالج هذه الدراسة سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل، وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي والدولي وتحدد مجالاتها الزمانية والمكانية والموضوعية فيما يلي:

1. المجال الزمني

تتناول الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1990 حتى نهاية سنة 2025، فانطلاق الدراسة من سنة 1990 يعبر عن التحولات الدولية التي وقعت بداية من هذه الفترة، إذ إن سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة أفرزت تحولات في المفاهيم والسياسات والآليات الوطنية منها والدولية في قضايا التنمية ومكافحة الفقر. وتتضمن فترة الدراسة ثلاث محطات رئيسية للتحول السياسي في مسار دول الساحل، إذ شهدت دول الساحل بنهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات إطلاق العديد من برامج الإصلاح الهيكلي، وما تبعها من استراتيجيات وطنية للحد من الفقر. كما عرفت هذه الفترة بداية تصاعد التحديات السياسية والأمنية والمناخية بمختلف أشكالها في المنطقة، لتكون سنة 2000 محطة لتقييم فترة التسعينيات، وانطلاق مسارات جديدة في مكافحة الفقر، إلى غاية سنة 2015 التي اعتبرت نهاية المرحلة الثانية لتقييم ما سمي حينها بالأهداف الإنمائية للألفية. ثم تليها مرحلة ثالثة سميت بمرحلة أهداف التنمية المستدامة تنتهي بحلول سنة 2030. لذا فستحدد نهاية سنة 2025 كسقف زمني لهذه الدراسة باعتبار أن المجال الزمني معتبر وكاف إلى حد ما، لتقييم المسارات السابقة والحالية لمكافحة الفقر في الساحل. كما سيفسح هذا التقسيم الزمني المجال للمقارنة بين فترات زمنية متساوية تقريبا، تتراوح بين عشرة وخمسة عشرة سنة من تطبيق سياسات بعينها. كل ذلك سيوفر لصناع القرار فرصة لتعديل المسارات الحالية أو تصميم السياسات المستقبلية.

2. المجال المكاني

تتناول هذه الدراسة الدول التي تقع في الساحل الأفريقي، وهي منطقة شبه قاحلة استوائية تمثل حزاما له طابع بيئي متجانس تحده الصحراء الكبرى من الشمال، والسافانا من الجنوب، ويمتد هذا الحزام من السنغال غربا إلى إثيوبيا شرقا، وهي بذلك تعبر عن المنطقة

الانتقالية من الصحراء الكبرى شمالاً إلى المنطقة الأكثر خصوبة جنوباً، إلا أن الدراسة - وللاعتبارات العلمية والعملية- ستركز على وسط وغرب الساحل الأفريقي، أو ما يعرف قديماً بالساحل السوداني، ويضم حالياً تسعة دول هي كالاتي: بوركينا فاسو والرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد.

3. المجال الموضوعي

تتناول الدراسة تحليل وتقويم السياسات الوطنية والإقليمية والدولية التي اتبعتها دول الساحل، وباقي المنظمات الإقليمية الأفريقية، والأطراف الدولية لمكافحة ظاهرة الفقر بأبعادها وتأثيراتها المختلفة، من حيث أطرافها ومؤسساتها، وأهدافها وآليات تنفيذها، ونتائجها الفعلية، مع ربطها بمستويات الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي والدولي منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2025.

ج. الفرضيات العلمية

تتضمن هذه الدراسة مجموعة من الفروض العلمية للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة تتمثل فيما يلي:

- هناك ارتباط بين نمط البناء السياسي وفاعلية السياسات، حيث ترتبط شرعية النظام بزيادة في مستوى فاعلية السياسات.
- هناك علاقة بين ضعف التشاركية وعدم فاعلية السياسات، فكلما تم اقضاء الأطراف والبنى المعنية بالسياسات، ضعفت فاعليتها.
- توجد علاقة ارتباط بين الحوكمة وتحقيق الأمن والاستقرار، فكلما اتسمت السياسات والمؤسسات بالشفافية والعدالة والمساءلة وحسن توجيه الموارد، زادت قدرتها على تقوية الأمن والاستقرار.

د. الأهمية العلمية والعملية للدراسة

1. الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من محاولتها الجمع بين البعدين التنموي والأمني في تحليل سياسات مكافحة الفقر، باعتبار أن معالجة الفقر وخاصة في الدول الهشة لا يمكن

فصلها عن ديناميات الاستقرار السياسي والأمني. فهي تسعى إلى تقديم مقارنة علمية تقييمية ترصد مسار تلك السياسات في دول الساحل، وتكشف عن مواطن القوة والخلل في تصميمها وتنفيذها وانعكاساتها الفعلية على الأمن والاستقرار.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسد فراغا في الأدبيات العربية المتعلقة بالربط بين التنمية البشرية والأمن الإنساني والعوامل السياسية في منطقة الساحل. إذ غالبا ما تناولت الدراسات السابقة ظاهرة الفقر في المنطقة من منظور اقتصادي أو اجتماعي صرف، كما أن الدراسات الأجنبية التي درست سياسات مكافحة الفقر في المنطقة، غالبا ما كانت دراسات تقنية متخصصة أو تقارير تقييمية لصالح المنظمات الإقليمية أو الدولية المسؤولة عن تمويلها. بينما تحاول هذه الدراسة بناء إطار معرفي متكامل يربط بين كل أبعاد وأشكال ظاهرة الفقر في الساحل من منظور شمولي وتحليلي. وستسهم الدراسة أيضا في تطوير فهم أكاديمي أعمق للعلاقة بين سياسات مكافحة الفقر، وسياسات التنمية، والحوكمة، والأمن في المناطق الهشة، بما يثري حقل دراسات التنمية والأمن الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء.

2. الأهمية العملية

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها توفر أرضية علمية لصناع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل إعادة توجيه سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل نحو مقارنة أكثر تكاملا واستدامة. فستقدم الدراسة مؤشرات واقعية ونتائج تحليلية، يمكن الاستفادة منها في تصميم استراتيجيات فعالة لمكافحة الفقر وتعزيز الأمن والاستقرار. كما تكمن أهميتها في أنها ستقدم أداة تقييمية عملية، يمكن اعتمادها في تقييم البرامج المستقبلية سواء من قبل الحكومات الوطنية أو المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المنطقة.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية بالنسبة لصانع القرار في أوروبا ودول شمال أفريقيا. وخاصة الجزائر، حيث إن هذه المنطقة تمثل عمقها الأفريقي، ومجالا حيويا بالنسبة للأمن القومي الجزائري. لما تحويه الصحراء الجزائرية من موارد للطاقة، والتهديدات التي أملتتها ظروف المنطقة، حيث تعتبر الجزائر ملجأ للنازحين، ومعبدا للمهاجرين نحو أوروبا. وكذا خطر الإرهاب والجريمة المنظمة والشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في المجال الأمني. كما أن طول الحدود الجزائرية مع هذه المنطقة، وتحولها تدريجيا إلى بؤرة توتر وتهديد دولي يشكلان

تحديا حقيقيا للسيطرة عليها أمنيا. ولذلك فإن صانع القرار يحتاج إلى دراسات علمية متخصصة حول هذه المنطقة تعدد له خيارات التدخل فيها.

هـ. المنهج المتبع وأدوات جمع البيانات

يشير المنهج المتبع في هذه الدراسة إلى مجموعة الخطوات العلمية والاجرائية المتبعة في معالجة سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل، وانعكاساتها على الأمن والاستقرار من حيث طبيعة البيانات المطلوبة، وأدوات جمعها، ومصادرها، ومدى صدقيتها، وملاءمتها لأهداف البحث.

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط من أنماط التصميمات البحثية هي بحوث التقييم، وهي تصميمات تهتم بتقويم ظاهرة أو متغير معين، عبر دراسة الجدوى الاجتماعية أو الاقتصادية أو المالية أو السياسية لتطبيق برنامج محدد ومطبق حاليا، أو سيطبق مستقبلا. فبحوث التقييم تبدأ من برنامج وتحاول قياس جدواه، وستتعلق هذه الدراسة التقييمية من السياسات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الفقر في دول الساحل، ومحاولة قياس جدواها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية على دول وشعوب المنطقة والعالم ككل. إلا أن ذلك لا يعني أن البحوث التقييمية لا تشتمل على مستويات أخرى من البحث، إذ أن هذه الدراسة ستستخدم المستويات التالية:

الوصف، فهي تصف سياسات عامة وتقدم صورة عن حالتها وعن الأوضاع القائمة. كما تستخدم التفسير لتبيان العناصر المسؤولة عن هاته الأوضاع. وتوظف أيضا التوصيف، حيث يسعى مستوى التوصيف إلى تقديم الحلول المناسبة، أي إدخال التغييرات اللازمة المتعلقة بالأهداف والأبنية والوسائل.

وقد اعتمدت الدراسة كذلك على المنهج المقارن بوصفه إطارا أساسيا لتحليل وتشخيص سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل. من خلال المقارنة بين أوجه التشابه والاختلاف في تجارب دول الساحل التسع، باعتبارها كتلة تحليلية واحدة ذات خصائص مشتركة، بحيث يعبر استثناء الفقر في هذه الدول عن السمة المشتركة الغالبة بينها، رغم اختلاف الإمكانات والمقومات. وسيتم أيضا مقارنة حصائل سياسات مكافحة الفقر في الساحل في مواجهة أقاليم

أخرى من القارة، ناهيك عن مقارنتها داخل الدولة الواحدة على أساس المنطقة الجغرافية أو الفئات العمرية أو الجنس. في حين تأخذ الدراسة لقطات عرضية لفترات زمنية مختلفة، ومقارنة بعضها ببعض، من حيث نمط السياسات من جهة، وانعكاساتها على الاستقرار والأمن من جهة أخرى.

بالإضافة إلى اعتماد الدراسة على المنهج الإحصائي لدعم التحليل الكيفي، بقراءة كمية للمؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتفسير الظواهر الكمية. من خلال تتبع الاتجاهات الزمنية لمؤشرات الفقر والتنمية والأمن وتحليل البيانات الرقمية واستخلاص العلاقات الترابطية بين المتغيرات التفسيرية خلال فترة الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على التوثيق كأداة لجمع البيانات، وتتوزع تلك البيانات المعتمدة بين الكمي والنوعي. فالبيانات الكمية تشمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المستخرجة من قواعد بيانات منظمات دولية، كالأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، ونادي الساحل وغرب أفريقيا، التابع لمنظمة التعاون والتنمية. فضلا عن الإحصاءات الوطنية الرسمية لدول الساحل. في حين تعتمد البيانات النوعية على الوثائق الرسمية، والتقارير التنموية، والدراسات الأكاديمية، ونتائج البحوث الميدانية، والدوريات والمجلات المتخصصة.

وقد تم تحليل هذه البيانات خلال فترة الدراسة، وعبر مقارنة مقطعية زمنية تشمل فترات محددة، هي سنوات 1990 و 2000 و 2015 و 2025. بهدف تتبع تطور سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل، وتقدير مدى انعكاسها على مستويات الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي والدولي. كما تم التأكد من صدق البيانات ودقتها، من خلال مقاطعتها من مصادر متعددة، ومراجعة موثوقية المؤسسات المنتجة لها، ومراعاة التحيينات الزمنية لكل مؤشر مستخدم.

ثانيا: الإطار المفاهيمي والنظري

أ. المفاهيم الأساسية

1. مفهوم الفقر Poverty

لم يتفق الباحثون على وضع تعريف موحد لظاهرة الفقر، بسبب التباينات الفكرية والأيدولوجية من جهة، وتعدد أبعاد هذه الظاهرة، وتشابكها مع تطور نظريات التنمية من جهة أخرى. مما جعل الفقر مفهوما يتسم بالغموض والتعقيد، يصعب معه الوصول إلى بلورة تعريف جامع وشامل.

يعرف مفهوم الفقر وفقا لـ "آدم سميث" Adam Smith، على أنه العجز عن الحصول على السلع والخدمات الضرورية التي يعتبرها المجتمع ضرورية للحياة الكريمة. (1) أما "كارل ماركس" Karl Marx، فيؤكد على أن الفقر نتيجة لبنية النظام الرأسمالي نفسه، حيث يؤدي تركيز رأس المال في يد الطبقة المالكة إلى استغلال الطبقة العاملة وحرمانها من ثمار إنتاجها. (2) في حين يتحدد تعريف البنك الدولي للفقر على أنه:

"عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". (3)

وهو بذلك يعني الحالة التي يعجز فيها الفرد عن تلبية الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية من الغذاء، والملبس، والسكن، والتعليم، والصحة.

ويقول "أمارتيا سن" Amartya Sen، يمكن تعريف الفقر ببساطة على أنه:

"الحرمان من القدرات". (4)

(1): Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, ed. S. M. Soares (Lausanne: MetaLibri Digital Library, 2007), 676.

(2): Karl Marx, *Capital, A Critique of Political Economy: the Process of Capitalist Production*, tr. Samuel Moore and Edward Avelino, ed. Frederick Engels (Chicago: Charles H. Kerr & Company, vol. I, 3rd ed., 1926), 709.

(3): البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990 (واشنطن: البنك الدولي، 1990)، 41.

(4): Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Alfred A. Knopf Inc., 4th ed., 2000), 87.

أي الحرمان من القدرات الأساسية التي تمكن الإنسان من تحقيق نوع الحياة التي يختارها ويقدر عليها. وقد أضحى هذا التعريف من أهم وأشهر التعريفات الحديثة، إذ غير جذريا الطريقة التي يفهم بها الفقر، بعد أن لقي رواجاً في الأوساط الأممية. فعرفت الأمم المتحدة الفقر المطلق على أنه:

الحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما فيها الغذاء ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات، ولا يعتمد على الدخل فحسب بل أيضا على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.⁽¹⁾

كما عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفقر البشري على أنه:

"أكثر من مجرد فقر الدخل، إنه الحرمان من الخيارات والفرص لعيش حياة مقبولة."⁽²⁾

يتضح من التعريفات السابقة أن هناك اختلافا شديدا في إيجاد تعريف موحد للفقر عبر التاريخ. فبعضها يضع حدا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مستوى معيشي مقبول، فالفقير بهذا المفهوم معناه أن يعاني الفرد من الجوع وألا يجد المأوى أو الملابس، وأن يمرض فلا تتاح له فرص للعلاج. وتقاس نسبه وفقا لهذا المفهوم بنسب الفقر المطلق. وترتبط تعريفات أخرى بمستوى المعيشة العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة الاجتماعية، ويتم قياسه وفقا للأدبيات الحديثة بنسب الفقر النسبي.⁽³⁾

في حين تذهب تعريفات مختلفة، إلى ربط مفهوم الفقر بمدى توفر القدرات والاستحقاقات التي تفسر بتوفر الحرية، واحترام الذات، والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن المشاركة في اتخاذ القرار، وتوفير حقوق المواطنة. ويعرف هذا المفهوم بفقر القدرة ويتم قياسه وفقا لنسب ومؤشرات الفقر البشري.

(1): الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: كوبنهاغن 6-12 مارس 1995 (نيويورك: الأمم المتحدة، 1996)، 45.

(2): UNDP, *Human Development Report 1997* (New York: Oxford University Press, 1997), 2.

(3): Rufus B. Akindola, "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction," *Journal of Developing Societies* 25, n. 2 (2009): 125.

الشكل رقم (1): بعض القضايا المتعلقة بمفهوم الفقر. (1)



يُقاس الفقر المطلق في الدول والمجتمعات وفقا لخط الفقر، الذي يعرف بأنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعتبر الفرد فقيرا. ويعتبر خط الفقر وفقا لهذا المفهوم معيارا ثابتا بالوحدات الحقيقية عبر الزمن، بحيث يعد كل من يقع دونه فقيرا. ويمكن تحديد هذا الخط اعتمادا على نوع البيانات المستخدمة وفقا لطريقتين، الطريقة المباشرة وغير المباشرة. إذ تعتمد الطريقة الأولى على بيانات الإنفاق الاستهلاكي، بينما تستخدم الطريقة الثانية بيانات الدخل باعتبارها متغيرا بديلا لبيانات الإنفاق. كما ينبغي عند تحديد خط الفقر مراعاة الاختلاف في القوة الشرائية للعملة بين الدول وعبر الفترات الزمنية. في حين تصنف خطوط الفقر إلى نمطين، فخط الفقر المطلق يبقى ثابتا من حيث القيمة الحقيقية عبر الزمان والمكان، في حين يتغير خط الفقر النسبي تبعا لتغير مستويات المعيشة. (2)

تتوافق الهيئات الدولية على خط فقر عالمي يبلغ قيمة من الدولارات لليوم الواحد، وقد تراوحت هذه القيمة من دولار واحد لليوم منذ سنة 1985، ليصل سنة 2025 إلى ثلاث دولارات لليوم بعد مراجعات عديدة. كما تضع الدول خطوط فقر قطرية بين الريف والحضر، وخطوط فقر وطنية، وإقليمية، بحيث يعبر النزول عنها وقوعا في الفقر.

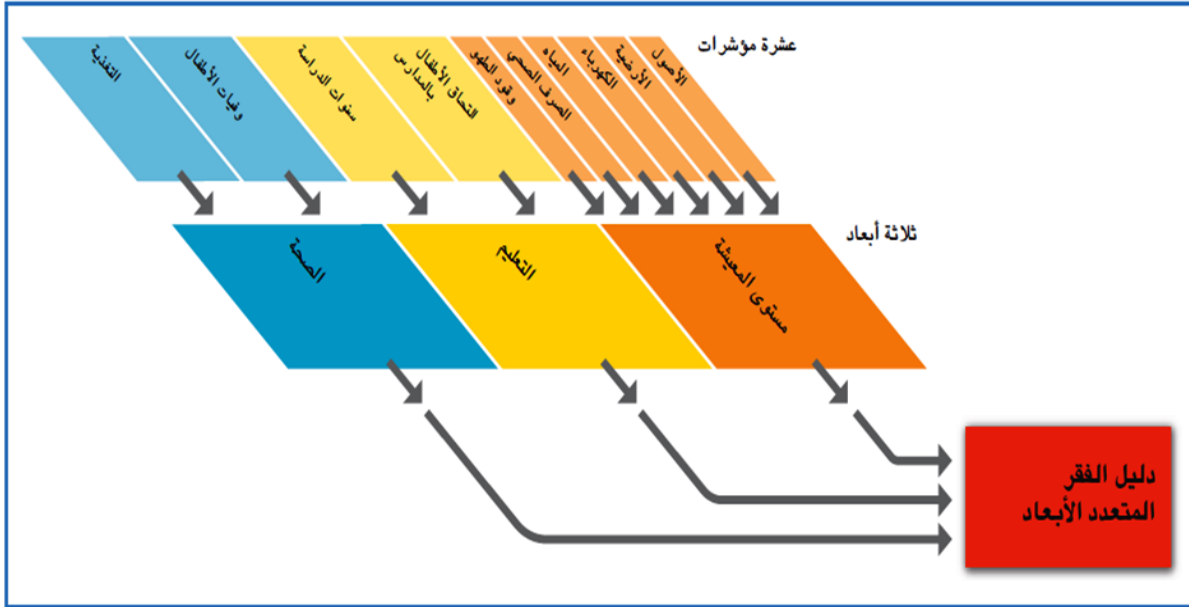
(1): علم الدين بانقا، "تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة 1960-2017"، جسر التنمية، ع. 144 (2018):

(2): Deepak Lal and James S. Coleman, "Poverty and Development," Working Paper Prepared for the Kiel Institute Foundation of World Economics International Workshop on: the Ethical Foundation of the Market Economy (October 1993), 12.

يطرح الفقر أيضا إشكالية أخرى تتعلق بالتمييز بينه بصفته ظاهرة معاشة، وبصفته مفهوما. أي بين الفقر في الواقع المعاش، الذي قد يرتبط بأي صورة من صور التمايز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أو عدم الأمان وعدم الاستقرار السياسي، وبين الفقر بصفته مفهوما، بحيث أن مفهوم الفقر بصفته المجردة لا يمكنه اختزال كل أبعاد الظاهرة على أرض الواقع. ومنه فالمسألة متعلقة بالطبيعة المعرفية والمنهجية من جهة، ومدى توافقها مع واقع الفقر في المجتمعات من جهة أخرى، فالمقاربة المعرفية المختارة لدراسة هذه الظاهرة لها ارتباط مباشر بالسياسات والبرامج العملية الممكنة للحد منها.

تستخدم دول الساحل مجموعة من المعايير في تحديد خطوط الفقر الوطنية منها معيار كلفة الحاجات الأساسية، ومعيار الطاقة الغذائية أو معيار السرعات الحرارية، وخط الفقر النسبي، وخط الفقر الدولي. (1) كما سيتم الاستفادة من العديد من المعايير الأخرى في هذه الدراسة، المتعلقة بالفقر البشري، والفقر متعدد الأبعاد، الذي يعد المقياس الأكثر شمولاً حالياً، بحيث يقيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفقر وفقاً لدليل الفقر متعدد الأبعاد.

الشكل رقم (2): دليل الفقر متعدد الأبعاد. (2)



(1): Commission of the Economic Community of West African States (ECOWAS) and the United Nations Statistics Division, Department of Economic and Social Affairs, *ECOWAS Poverty Profile* (Abuja: ECOWAS, June 2008), 7.

(2): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، تر. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)، 96.

لذلك فإن الدراسة ستتركز على الفقر بشقيه المفهومي والعملية، بحيث يعبر الفقر عن أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ يعكس أيضا الفقر الصحي والتعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وإفقار البيئة، وإفقار الدولة ككل.

ويعبر هذا المفهوم عن الجوانب الجوهرية، والأكثر أهمية في ظاهرة الفقر، وبالتالي فإن استخدام الدراسة لهذا المفهوم المركب، سيمكنها من توصيف سياسات مكافحة الفقر الملائمة لدول الساحل.

2. مفهوم سياسات مكافحة الفقر Poverty Reduction Policies

انعكس عدم القدرة على توحيد مفهوم الفقر في الأدبيات الأكاديمية والدولية على صعوبة واختلاف تحديد مفاهيم سبل مواجهته. فاستخدمت اصطلاحات عديدة للتعبير عن ذلك، وقد انطلق كل مصطلح ليعبر عن خلفية فكرية وسياسية مختلفة، رغم أنها جميعا تتقاطع في الهدف العام وهو التعامل مع ظاهرة الفقر.

وعلى سبيل المثال، استخدم مصطلح "تخفيض الفقر" Poverty Decrease، وأحيانا "الحد من الفقر" بشكل واسع في الترجمات العربية، لكنه أقل استخداما في النصوص الرسمية. ويركز هذا المصطلح لغويا على النتيجة الرقمية أي تقليص معدلات الفقر أكثر من الأبعاد الهيكلية والاستراتيجية، لذا فغالبا ما تم استخدام هذا المصطلح في الدراسات الاقتصادية والإحصائية البحتة التي تقيس نسب الفقر. أما مصطلح "مكافحة الفقر" Fight Against Poverty، فهو مصطلح شائع في الخطاب السياسي العربي وفي أدبيات التنمية الاجتماعية قبل الألفية الثانية من القرن الحالي، إذ يحمل نغمة نضالية وسياسية، ويستخدم عادة في بيانات الحكومات والمنظمات للدلالة على جهد جماعي لمواجهة هذه الظاهرة. ولا يحدد هذا المصطلح الوسائل الاقتصادية أو الاجتماعية أو المؤسسية للتعامل مع الظاهرة مما جعله أقل دقة علميا من بقية المصطلحات.

كما تم استعمال مصطلح "التقليل من الفقر" Poverty Alleviation، بشكل واسع جدا في الدراسات الأكاديمية القديمة باللغة الإنجليزية، ويشير المصطلح إلى التخفيف من حدة

الفقر وليس القضاء عليه، كما تضمن حينها بعدا إنسانيا وإغاثيا أكثر من البعد الاقتصادي التنموي، فاستخدمته منظمات كالصليب الأحمر والهلال الأحمر وبعض دراسات التنمية الريفية. في حين استعمل مصطلح "القضاء على الفقر" Poverty Eradication أو Ending Poverty، في السياسات التي تحمل بعدا مستقبليا مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، وهو لا يعني زوال الفقر تماما، وإنما إعطاء الانطباع بأن طموح الأهداف المسطرة طويل الأمد. كما استخدمت اصطلاحات أخرى مثل "التصدي" Tackling، و"التمكين" Empowerment، و"النمو المؤدي للحد من الفقر" Pro Poor Growth، بشكل أقل في الأدبيات الأكاديمية والدولية.

ويبرز نفس الجدل حول مصطلح "سياسات" Policies، مع اصطلاحات متشابهة في الهدف العام، ولكنها مختلفة من حيث الوسائل والأهداف والغايات مثل مصطلح "استراتيجيات" Strategies، أو "خطط" Plans، أو "برامج" Programs، أو "آليات" Mechanisms، وغيرها من المصطلحات التي تستخدم منفردة أحيانا، وتستخدم مركبة مع بعضها البعض في أحيان أخرى. وهي غالبا مصطلحات تدل على الجهد الرسمي أو غير الرسمي في التعامل مع ظاهرة الفقر من جهة، والمستوى الذي يقود تلك الجهود من جهة ثانية، سواء أكانت محلية أم إقليمية أم دولية، وطبيعة تلك الجهود من حيث مضامينها من جهة أخرى، بين التخطيط والتنفيذ والجانب التقني.

وعليه فإن اختيار مصطلح "سياسات مكافحة الفقر" Poverty Reduction Policies، في هذه الدراسة يستند إلى اعتبارات لغوية ومنهجية ومؤسسية، تجعله الأنسب للتعبير عن الإطار التحليلي العام الذي تتناوله الدراسة. فهو مصطلح يجمع بين الواقعية والطموح، وكلمة "مكافحة" في اللغة العربية تعني المواجهة الشاملة والمنظمة ضد ظاهرة سلبية، سواء كانت مرضا أو فقرا أو إرهابا أو فسادا، والمكافحة تقع في منزلة وسطى بين الحد والقضاء، وتشمل المنع والعلاج والوقاية، كما تشير إلى الجهد المنظم والمستمر لمواجهة الظاهرة بمختلف أبعادها.

كما أن استعمال مصطلح السياسات بدلا من الاستراتيجيات أو الخطط أو البرامج يجد مبرره في اتساعه المفاهيمي، إذ يشير إلى الإطار العام الذي يوجه الاستراتيجيات والخطط

والبرامج والآليات التنفيذية. وهو المصطلح الأكثر شمولاً وتداولاً في الأدبيات الأكاديمية والمؤسسية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة ستستخدم أحياناً المصطلحات التي سبق ذكرها بنفس المعنى العام الدال على سياسات مكافحة الفقر، أي مجموع التدخلات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية منها والدولية الهادفة إلى مواجهة ظاهرة الفقر والحد من آثارها في دول الساحل. ويأتي هذا الاستخدام استجابة للتعدد الاصطلاحي الوارد في الأدبيات الدولية والعربية، مع الحرص على توحيد الدلالة التحليلية للمصطلح في هذه الدراسة، بحيث يفهم من جميع هذه التعابير الإطار الشامل الذي يشمل التوجهات والسياسات العامة والآليات التنفيذية لمواجهة الفقر.

يعرف صندوق النقد الدولي سياسات مكافحة الفقر على أنها تقييم لتحديات الفقر، ووصف للسياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تروج للنمو والحد من الفقر، مع تحديد مصادر التمويل. بينما يعرفها البنك الدولي على أنها مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز فرص الدخل، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتوفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً.⁽¹⁾ ويعرفها البنك الأفريقي للتنمية على أنها تلك السياسة التي تشير إلى دعم الجهود الوطنية للحد من الفقر عبر تعزيز الملكية الوطنية والمشاركة، وتطوير أطر مؤسسية وتشغيلية ملائمة.⁽²⁾

وتعرف الأمم المتحدة سياسات مكافحة الفقر بأنها السياسات التي تضمن:

"وصول الجميع إلى الفرص الاقتصادية التي تعزز وسائل العيش المستدامة والخدمات

الاجتماعية الأساسية فضلاً عن بذل جهود خاصة لتيسير وصول المحرومين إلى الفرص

والخدمات. ويجب تمكين من يعيشون في ظل الفقر والفئات المستضعفة من خلال وجود

منظمات لهم ومشاركتهم في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما

في تخطيط وتنفيذ السياسات التي تؤثر فيهم وبالتالي تمكينهم من أن يصبحوا شركاء حقا في

التنمية".⁽³⁾

(1): World Bank, *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty* (Washington: WB, 2001), 6.

(2): African Development Bank, *Bank Group Policy on Poverty Reduction* (Abidjan: AFDB, February 2004), 15.

(3): الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، 46.

من خلال ما سبق يمكن تحديد التعريف الإجرائي الذي تتبناه هذه الدراسة لسياسات مكافحة الفقر بأنها مجموعة التوجهات والبرامج والإجراءات والتدابير سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، التي تهدف للحد من مظاهر الحرمان متعدد الأبعاد، كما تستهدف معالجة مظاهر وأسباب الفقر من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية، وضمان مشاركة الفقراء في اتخاذ القرار وخيارات التنمية، وتمكين المؤسسات بهدف تحقيق تنمية بشرية شاملة وتعزيز الأمن والاستقرار. وتشمل هذه السياسات تحديد الأهداف وتخصيص الموارد اللازمة وتنفيذ البرامج، وتقييم النتائج، وضمان الاستمرارية والتنسيق بين الفاعلين.

3. مفهوم الأمن والاستقرار Security and Stability

تشير الدراسات إلى أن مفهوم الأمن من أقدم المفاهيم في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فقد ارتبط في بدايته بغياب التهديد العسكري وحماية الدولة من العدوان الخارجي، إذ عرفته الأدبيات الواقعية الكلاسيكية على أنه قدرة الدولة على حماية سيادتها ووحدة أراضيها ومصالحها الحيوية من أي تهديد خارجي أو داخلي.⁽¹⁾ إلا أنه سرعان ما بدأ التوسع في مفهوم الأمن شيئاً فشيئاً من داخل المدرسة الواقعية في حد ذاتها، بعد أن تعرضت أطروحاتها للنقد، خصوصاً أن طبيعة التهديدات الأمنية بدأت في التوسع أيضاً إلى التهديدات غير العسكرية، وبداية ظهور مصطلحات جديدة مثل الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الثقافي والأمن البيئي وصولاً إلى مفهوم الأمن الإنساني.

مع نهاية الحرب الباردة، تطور مفهوم الأمن ليشمل الإنسان بدلاً من الدولة، فعرف محرري تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 كل من "محبوب الحق" و"أمارتيا سن" الأمن الإنساني على أنه يعني:

"الحماية من خطر المرض والجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع

السياسي والمخاطر البيئية". (2)

(1): Barry Buzan, *People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (New York: Harvester Wheatsheaf, 2nd ed., 1991), 17-18.

(2): UNDP, *Human Development Report 1994* (New York: Oxford University Press, 1994), 22.

أي حماية الأفراد من التهديدات المزمنة، وحمايتهم من الاضطرابات المفاجئة التي تمس حياتهم اليومية. وقد نقل هذا التعريف النقاش من أمن الدولة إلى أمن الإنسان والمجتمع، أي نحو بعد تنموي واجتماعي.

أما مفهوم الاستقرار فقد ربط معناه السياسي العام بحالة التوازن السياسي والاجتماعي التي يسود فيها النظام السياسي دون اضطرابات أو تهديدات جدية لبقائه أو شرعيته. ويربط "صامويل هانتغنتون" Samul Huntington، في محاولته تعريف الاستقرار بين عاملين أساسيين بقوله:

"إن استقرار أي نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسسات السياسية".⁽¹⁾

كما تجدر الإشارة إلى أن البعض حاول تعريف الاستقرار من منظور أمني، فتم تعريفه أيضا على أنه قدرة المؤسسات على الاستمرار في أداء وظائفها رغم الأزمات، من دون أن تؤدي تلك الأزمات إلى انهيار النظام أو اندلاع العنف.⁽²⁾ ليتطور مفهوم الاستقرار أيضا مع نهاية الحرب الباردة، ليعني وجود بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية تتيح التنمية المستدامة وتحافظ على السلم الاجتماعي. وهنا أصبح النظر إلى مفهوم الاستقرار بوصفه نتيجة للعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وليس فقط غياب العنف، أو غياب الشرعية.

وعليه فإن الدراسة ستتبنى مصطلحي الأمن والاستقرار مع بعضهما ككتلة واحدة، كونهما مفهومين مترابطين ومتبادلان، فالأمن يمثل الشرط الوقائي الذي يحمي المجتمع والدولة من التهديدات، والاستقرار يمثل النتيجة البنوية التي تتحقق عندما تدار تلك التهديدات بفاعلية ويحافظ على التوازن الداخلي. ولذلك تتعامل الأدبيات المعاصرة للأمم المتحدة والبنك الدولي والإتحاد الأفريقي مع الأمن والاستقرار كمجموعة واحدة ضمن ما يعرف بـ "الأمن التنموي" Developmental Security. كما أن الجمع بين مصطلحي الأمن والاستقرار سيكون الدراسة من الإحاطة بمسائل أمن الدولة إلى جانب مسائل الأمن الإنساني، مع مسائل الأمن الإقليمي والدولي.

(1): Samul P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven and London: Yale University Press, 1968), 79.

(2): Claude Ake, "A Definition of Political Stability," *Comparative Politics* 7, n. 2 (January 1975): 273.

ومنه يمكن تعريف مفهوم الأمن والاستقرار إجرائياً بالقول إنه تلك الحالة المتكاملة من الاطمئنان السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي تتحقق عندما تزال التهديدات الإقليمية والدولية والمخاطر التي تمس كيان الدولة والمجتمع والفرد، وتتوفر بيئة داخلية قادرة على ضمان استمرارية النظام السياسي، وحماية الأفراد، وتحقيق التنمية المستدامة في إطار من السلم والشرعية والعدالة. ويقاس كل ذلك من خلال مؤشرات مثل معدلات الجريمة، ومعدل النزاعات المسلحة والهجمات الارهابية واستدامة المؤسسات وتغيرات الحكومة المفاجئة، ومعدلات النزوح والهجرة، ومؤشرات المشاركة والثقة بالمؤسسات الحكومية، وطبيعة التحولات السياسية وفترات الحكم وغيرها من المؤشرات.

4. مفهوم الحوكمة Governance

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر السياسي والإداري، وعلى الرغم من قربها من مصطلحات مثل "الحكومة" Government، و"الإدارة العامة" Public Administration، إلا أن مدلوله أوسع وأكثر شمولاً. فالحكومة تشير إلى الأجهزة الرسمية التي تمارس السلطة السياسية وتضطلع بوضع القوانين والسياسات العامة وتنفيذها. أما الإدارة العامة فتركز على آليات تنفيذ السياسات الحكومية. بينما تتجاوز الحوكمة كلا المفهومين، إذ تعبر عن الأسلوب الذي تدار به شؤون الدولة والمجتمع عبر التفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. إذ يخلص "رودس" Rhodes، إلى أن الحوكمة هي نتاج لأشكال تفاعلية من الحكم الاجتماعي والسياسي.⁽¹⁾

وقد عرف البنك الدولي الحوكمة أول الأمر على أنها:

الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل

التنمية".⁽²⁾

وقد ورد هذا التعريف لأول مرة في تقرير البنك الدولي المعنون بالحوكمة والتنمية الصادر سنة 1992، والذي يعد المرجع المؤسس لمفهوم الحوكمة في أدبيات التنمية. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد قدم تعريفاً أكثر شمولاً بالقول إنها تعني:

(1): R.A.W. Rhodes, "The New Governance: Governing without Government," *Political Studies* 44, n. 4(1996): 657-658.

(2): The World Bank, *Governance and Development* (Washington: WB, 1992), 1.

"ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتم من خلالها التعبير عن مصالح المواطنين وممارسة حقوقهم وتطبيق التزاماتهم وحل خلافاتهم".⁽¹⁾

في حين حدد الإتحاد الأفريقي مكونات الحوكمة الراشدة على أنها تتألف من العناصر التالية:

"الشرعية، حيث تحظى الحكومة بموافقة المحكومين، والمساءلة التي تضمن الشفافية والمساءلة عن الإجراءات، واحترام القانون وحماية حقوق الإنسان، والكفاءة، التي تتمثل في صنع السياسات وتنفيذها وتقديم الخدمات بفعالية".⁽²⁾

يظهر من تطور مفهوم الحوكمة في التعريفات السابقة أنه انتقل من المعنى الإداري الضيق إلى المعنى التنموي الشامل، إذ استعمل البنك الدولي المصطلح في سياق البحث عن أسباب فشل سياسات التنمية في بداية التسعينيات، ففهمت الحوكمة آنذاك بوصفها أداة لتحسين الأداء المؤسسي ومكافحة الفساد، لكن المفهوم اتسع بعدها ليشمل أبعادا سياسية واجتماعية إلى جانب أبعاده الاقتصادية، فأصبحت الحوكمة تعني ممارسة السلطة في سبيل ضمان المشاركة والمساءلة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. فلم تعد مجرد إدارة تقنية، بل منظومة قيمية ومؤسسية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ونتيجة لذلك ستتبنى الدراسة تعريفا إجرائيا للحوكمة على أنها العملية التي من خلالها تمارس الدولة والمؤسسات ذات الصلة - بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإقليميين والدوليين - السلطة والموارد واتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج، بطريقة شفافة ومسؤولة، وقابلة للمساءلة، وتضمن المشاركة وتراعي الكفاءة والعدل والانصاف. ويقاس مدى الحوكمة من خلال مؤشرات مثل وجود آليات المساءلة، وشفافية الإنفاق، ومشاركة الفاعلين المحليين وغيرها.

(1): UNDP, *Governance for Sustainable Human Development: A UNDP Policy Document* (New York: UNDP, January 1997), iv.

(2): The African Peer Review Mechanism (APRM) and the African Governance Architecture (AGA), *The Africa Governance Report: Promoting African Union Shared Values* (Midrand: NEPAD, January 2019), 16.

ب. مراجعة الأدبيات

عرفت الدراسات العلمية حول الفقر تعددا في المقاربات والنظريات التفسيرية، بحيث عكست تنوع الخلفيات الفكرية للباحثين والمؤسسات المنتجة للمعرفة، ويمكن تصنيف أبرز الاتجاهات التفسيرية للفقر فيما يلي:

1. المقاربة الثقافية Cultural Approach

ترى المقاربة الثقافية أن الفقر ليس مجرد وضع مادي بل هو حالة اجتماعية تنتج عن منظومة من القيم والعادات التي تركز الاتكالية والإحساس باليأس وفقدان الأمل، وتضعف الحافز على التغيير، وقد برز هذا الاتجاه مع الأمريكي "أوسكار لويس" Oscar Lewis، من خلال مفهومه الشهير "ثقافة الفقر" Culture of Poverty، فقد توصل إلى أن الفقراء يصيرون فقراء لأن لهم ثقافة خاصة، وطريقة حياة تختلف عن سواهم من الفئات الأخرى، إذ يطورون نسقا من القيم يجعلهم أكثر تقبلا للفقر، وأقل قدرة على تجاوزه، مما يؤدي إلى إعادة انتاج الظاهرة عبر الأجيال. (1)

ووفقا لهذه المقاربة يتسم الفقراء باللامعيارية، ونقص التكامل مع القيم والأعراف وتوجهات الثقافة الأكبر، ولا يؤيدون أخلاق العمل، ويتسمون بالقدرية، ويتشككون في أن تدخلهم في الأحداث يمكن أن يؤثر فيها، ومن ثم لا يتسمون بالفعالية، ولا يعتبرون أنفسهم أشخاصا ذوي قيمة. (2) وقد تعرضت المقاربة الثقافية لنقد شديد لأنها تحمل الفقراء مسؤولية تردّي أوضاعهم، وتتجاهل العوامل البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى الفقر، مما جعلها مقاربة اختزالية تغفل السياقات البنيوية المتعددة.

(1): Oscar Lewis, *La Vida; a Puerto Rican Family in the Culture of Poverty-San Juan and New York* (New York, Random House, 1966), xxvi.

(2): Michèle Lamont and Mario Luis Small, "How Culture Matters: Enriching our Understanding of Poverty," in *The Colors of Poverty: Why Racial and Ethnic Disparities Persist*, ed. Ann Lin and David Harris (New York: Russell Sage Foundation, 2008), 78.

2. المقاربة الاجتماعية Social Approach

تفسر المقاربة الاجتماعية ظاهرة الفقر على أنها ظاهرة ناتجة عن طبيعة البناء الاجتماعي والعلاقات القائمة داخله، أكثر من كونه مسألة اقتصادية أو فردية، وينقسم أصحاب المقاربة الاجتماعية إلى اتجاهين:

يبرز الاتجاه الأول الذي ينتمي إلى المدرسة البنائية الوظيفية بتفسيرات تفيد أن الفقر نتيجة طبيعية للترج الاجتماعي وعدم المساواة في المجتمع، فالتفاوت في الثروة والمكانة والقوة يعد جزءا من النظام الاجتماعي، وله وظيفة في الحفاظ على توازنه واستمراريته. ويرى رواد هذا الاتجاه أمثال "إميل دوركايم" Émile Durkheim و"تالكوت بارسونز" Talcott Parsons، أن المجتمع يحتاج إلى توزيع غير متكافئ للأدوار والمكافئات، حتى يؤدي كل فرد وظيفة تتناسب مع قدراته واستعداداته، ومن ثم فإن الفقر يمثل حافزا للحراك الاجتماعي وللاستقرار النسقي، حيث يؤدي كل موقع اجتماعي دورا في الحفاظ على تماسك النسق العام.⁽¹⁾

أما الاتجاه الثاني، فيطلق عليه بالاتجاه البنيوي النقدي أو الصراع، وهو منظور يصنف أيضا ضمن مقاربات الاقتصاد السياسي، الذي أسس له "كارل ماركس" وطوره لاحقون مثل "بيير بورديو" Pierre Bourdieu، ويعيد هؤلاء تفسير الفقر من منظور علاقات القوة والهيمنة الطبقية، إذ ينشأ الفقر حسبهم نتيجة آليات استغلال بنيوية تفرضها الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج، مما يؤدي إلى تراكم الثروة لدى فئة محدودة وتهميش فئات واسعة من المجتمع. ويرى هذا الاتجاه أن معالجة الفقر لا تتم إلا عبر تغيير بنية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتجها.⁽²⁾

يؤخذ على المقاربة الاجتماعية في شقها الوظيفي إضفاؤها الشرعية على الفوارق الطبقية، إذ يعتبر الفقر نصيبا طبيعيا للفقراء. وهو ما يجعله أقرب إلى تبرير الواقع بدل تغييره، كما تتجاهل علاقات القوة والاستغلال البنيوي، وتعجز عن تفسير التفاوتات التاريخية بين الدول والمجتمعات، إذ تركز على النسق الداخلي للمجتمع الواحد وتهمل علاقاته بالنظام

(1): Talcott Parsons, *The Social System* (Illinois: The Free Press, 1951), 131-134.

(2): Marx, *Capital...*, 708-709.

الاقتصادي العالمي. أما الطرح البنيوي النقدي لتفسير الفقر فيعاب عليه تركيزه بصورة شبه حصرية على العوامل البنيوية الكبرى.

3. المقاربة الاقتصادية Economic Approach

تعد المقاربة الاقتصادية من أقدم المقاربات التي فسرت ظاهرة الفقر، إذ انقسم الاقتصاديون أيضا إلى اتجاهين، اتجاه يربط الفقر بالنمو الاقتصادي، وآخر يربطه بتوزيع الدخل والثروة.

احتلت العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر مكانة مهمة منذ بدايات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، عن طريق اسهامات "آدم سميث"، الذي رأى أن الفقر نتاج لضعف الإنتاجية الفردية وغياب المبادرة الاقتصادية، معتبرا أن توسيع السوق وحرية المنافسة كفيلا بخلق فرص العمل وتحسين المداخل. ⁽¹⁾ أما "توماس روبرت مالتوس" Thomas Robert Malthus، فقد قدم منظورا ديموغرافيا متشائما، مفاده أن الفقر نتيجة طبيعية لتجاوز النمو السكاني معدلات انتاج الغذاء، وأن أي تحسن في مستوى المعيشة يؤدي إلى زيادة السكان وبالتالي إلى تجدد الفقر. ⁽²⁾

غير أن الأزمة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين، أظهرت محدودية الأطروحات الرأسمالية الكلاسيكية، مما دفع "جون مينارد كينز" John Maynard Keynes، إلى قلب المعادلة والمرونة مع بعض مبادئ الفكر الرأسمالي. فاعتبر أن الفقر ليس نتاجا عن كسل الأفراد أو ندرة الموارد، بل عن ضعف الطلب الكلي وتراجع الاستثمار العام، وبالتالي لا يمكن للسوق وحده أن يحقق التشغيل الكامل. فاقترح "كينز" تدخل الدولة عبر السياسات المالية والإنفاق الاجتماعي لتحفيز الطلب وزيادة فرص العمل، وهو ما شكل الأساس النظري لسياسات دولة الرفاه التي اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية في الغرب لمكافحة البطالة والفقر. ⁽³⁾

(1): Smith, An Inquiry into..., 13.

(2): Thomas Malthus, *An Essay on the Principle of Population* (London: Electronic Scholarly Publishing Project, 1998), 4.

(3): John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment Interest and Money* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1936), 248, 372.

كما ساهم "راغنار نيركسه" Ragnar Nurkse، بنظرية "الحلقة المفرغة للفقر" The Vicious Circle of Poverty، التي اعتمد فيها على نظام دائري من العلاقات الاقتصادية السلبية يبقي البلدان الفقيرة عالقة في وضعها. ⁽¹⁾ في حين أشار "رودان روزنشتاين" Rodan Rosenstein، في إطار نظريات النمو المتوازن إلى إحداث دفعة قوية في الاستثمارات بحيث تؤدي إلى نمو الناتج والخروج من مصيدة الفقر. ⁽²⁾

تجد الكثير من المؤسسات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هذه النظريات منطلقاً فكرياً لبرامجها وسياساتها لمكافحة الفقر في العالم، إذ تعتمد على ما تسميه "النمو الاحتوائي" Inclusive Growth، الذي يدمج الفئات الفقيرة في دورة الإنتاج كوسيلة لتحقيق العدالة والكفاءة معاً.

أما الاتجاه الثاني الذي يربط بين الفقر وتوزيع الدخل، فيجد منطلقاته في أفكار "دافيد ريكاردو" David Ricardo، الذي ركز على مسألة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، مبيناً أن الفقر ليس نتيجة ندرة الموارد فقط، بل انعكاساً لتفاوت توزيعها بين العمل والرأسمال والأرض. ⁽³⁾ ويصنف البعض أيضاً أفكار "كارل ماركس" ضمن هذه النظريات الاقتصادية. بينما ربط أصحاب النظريات الهيكلية أمثال "راؤول بريبيش" Raúl Prebisch، الفقر في دول الجنوب باختلالات البنية الاقتصادية العالمية، وضعف التصنيع، والاعتماد على تصدير المواد الأولية. وبالتالي يجب الاعتماد على إعادة توزيع الثروة وإصلاح شروط التبادل التجاري بين المركز والأطراف. ⁽⁴⁾ ليتبعهم أصحاب مدرسة التبعية من أمثال سمير أمين، معتبرين أن علاقات التبعية بين المركز والأطراف تبقي اقتصادات الأطراف في حالة عجز وفقر مزمن.

رغم ثراء المقاربة الاقتصادية وتعدد مدارسها، إلا أنها تظل محدودة في تفسير بعض الجوانب غير المادية للفقر. إذ غالباً ما تفترض هذه المقاربة أن النمو يؤدي تلقائياً إلى تقليص

(1): Ragnar Nurkse, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries* (New York: Oxford University Press, 1953), 4.

(2): Paul N. Rosenstein-Rodan, "Problems of Industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe," *The Economic Journal* 53, n. 210/211 (Jun. - Sep. 1943): 204-205.

(3): David Ricardo, *On the Principles of Political Economy and Taxation* (London: George Bell and Sons, 1908), 1.

(4): Raúl Prebisch, *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems* (New York: United Nations, 1950), 12-14.

الفقر، في حين تظهر تجارب أفريقيا ودول العالم الثالث أن غياب العدالة قد يجعل النمو نفسه مصدرا لتكريس التفاوت الطبقي.

4. المقاربة السياسية Political Approach

لم يعتبر أغلب الدارسين عبر التاريخ الفقر ظاهرة سياسية، ولطالما تم استبعاد هذا العامل في تكون الفقر. رغم الإشارات المقتضبة لذلك في كتابات ابن خلدون و"أفلاطون" Plato، اللذان حاولا ابعاد الحكام عن الانشغال بالتجارة أو التملك الشخصي، كما حاول الماركسيون أن يبرزوا ذلك الصراع بين الرأسماليين أصحاب السلطة والعمال الخالين من كل سلطة، إلا أن التفسير السياسي للفقر لم يلقى رواجاً بعكس المقاربات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي بدايات القرن العشرين ظهرت بوادر نظرية الهيمنة الطبقيّة السياسية عبر إسهامات "روبرت ميشيلز" Robert Michels، وفق ما سماه بالقانون الحديدي للأوليغارشية، إذ إنه حتى في الأنظمة الديمقراطية تميل الأحزاب والمؤسسات إلى التمرکز حول نخبة صغيرة تتحكم في الموارد والسياسات بما يكرس الفقر ويمنع إعادة توزيع الثروة بشكل عادل. (1) أما "رايت ميلز" Wright Mills، فكان أيضاً من أصحاب نفس النظرية التي ترى بأن الفقر نتيجة لاحتكار النخب السياسية والبيروقراطية لمراكز القرار. (2)

وفي ستينيات القرن العشرين ظهرت أفكار كل من "جيمس بوكانان" James Buchanan، و"غوردون تولوك" Gordon Tullock، إذ رأى هؤلاء أن الفقر ليس نتيجة نقص في الموارد أو فشل في السوق فحسب، بل هو نتيجة لسلوك الفاعلين السياسيين الذين يتصرفون بدوافع مصلحة. فالساسة يسعون إلى تعظيم مكاسبهم الانتخابية عبر توجيه الموارد نحو مجموعات ضغط محددة، مما يؤدي إلى سوء توزيع المنافع العامة واستمرار الفقر بين الفئات غير الممثلة سياسياً. (3) كما يصنف البعض أيضاً أصحاب مدرسة التبعية ضمن

(1): Robert Michels, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*, tr. Eden and Cedar Paul (New York: Hearst's International Library Co., 1915), 377.

(2): C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1956), 7.

(3): James M. Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy* (USA: University of Michigan Press, 1962), 283-284.

المقاربة السياسية، إذ يعتقد هؤلاء أن الفقر نتاج لعلاقات القوة السياسية والاقتصادية غير المتكافئة بين دول الشمال والجنوب.

وفي تسعينيات القرن العشرين ولدت رؤية سياسية جديدة قادها كل من "أمارتيا سن" و"فرانسيس ستيوارت" Frances Stewart، إذ قدم "سن" مقاربة القدرات Capabilities Approach، التي مثلت تحولاً جوهرياً في التفكير حول الفقر من كونه نقصاً في الدخل، إلى كونه حرماناً في القدرات الأساسية التي تمكن الأفراد من تحقيق الحياة التي يختارونها ويرغبون فيها. ويرى "سن" أن مكافحة الفقر ليست مسألة اقتصادية فقط، بل هي قضية سياسية بامتياز، لأن الفقر ينتج عن غياب المؤسسات الديمقراطية، وضعف المشاركة وغياب العدالة في توزيع الفرص والموارد. فالمجتمعات التي تمتلك أنظمة سياسية منفتحة ومساءلة عامة تتجنب المجاعات وتحد من الفقر أكثر من تلك التي يغيب فيها القرار التشاركي. (1)

أما "ستيوارت" فتعد من أبرز من نقلوا النقاش حول الفقر إلى العامل السياسي البنيوي من خلال مفهومها "اللامساواة الأفقية" Horizontal Inequalities، أي التفاوت بين المجموعات العرقية أو الدينية أو الإقليمية لا بين الأفراد فقط. إذ ترى أن الفقر ليس مجرد تفاوت مادي، بل انعكاس لخلل في توزيع السلطة والفرص بين الجماعات، مما يولد إقصاءاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، يقود بدوره إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي. (2) وتتبنى اليوم الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها مقاربتى كل من "سن" و"ستيوارت" في قياس أوجه الحرمان والتفاوت المؤدي إلى الفقر والحرمان متعدد الأبعاد.

رغم رواج المقاربة السياسية خلال العقود الأخيرة في إظهار البعد السلطوي والمؤسسي للفقر، إلا أن هذه المقاربة يؤخذ عليها تركيزها الشديد على الفاعل السياسي وإهمالها للبنى الاقتصادية العميقة. إذ تفترض أن الإصلاح السياسي وحده قادر على تقليص الفقر، وهو افتراض لا يتحقق دائماً دون إصلاحات اقتصادية موازية، وقد أثبتت تجارب بعض دول العالم تحقيقها إنجازات معتبرة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية، دون أن تعرف أي نوع من أنواع

(1): Sen, Development as..., 87, 178.

(2): Frances Stewart, "Horizontal Inequalities and Conflict: An Introduction and some Hypotheses," in *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies*, ed. Frances Stewart (New York: Palgrave Macmillan, 2008), 3, 12.

الانفتاح السياسي. كما أن الاتجاهات الحديثة في هذه المقاربة لا تقدم أدوات قياس كمية دقيقة لمسائل الحريات السياسية والمدنية، مما يصعب اختبار فرضياتها ميدانياً.

ج- المقاربة النظرية

ستستخدم هذه الدراسة مركبا تحليليا وتفسيريا يتكون من اقتراب متعدد المستويات ومتعدد المتغيرات Multilevel and Multivariable Approach، ومنظار التفاعل السياسي Political Interaction Lens. إذ سيستخدم الاقتراب متعدد المستويات ومتعدد المتغيرات لفهم البنى والتحويلات، بينما سيساعد منظار التفاعل السياسي على تفسير ديناميات الفعل السياسي وصنع القرار.

ظهر اقتراب متعدد المستويات ومتعدد المتغيرات كرد على التحليلات الأحادية التي كانت تفسر مشكلات أفريقيا من زاوية واحدة فقط، إما الزاوية البنوية الاقتصادية أو الزاوية السياسية أو الزاوية الأمنية أو غيرها. إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة، لاحظ الباحثون أن التغيرات في أفريقيا لا يمكن تفسيرها من خلال مستوى واحد أو متغير واحد، لأن ظواهر القارة شديدة التشابك ومتعددة الأبعاد. ومن أبرز من نادوا بهذا الاتجاه كل من "كلود أكي" Claude Ake، و"جون فرنسوا بايار" Jean-François Bayart، و"ويليام رينو" William Reno، و"باتريك شابال" Patrick Chabal.

يتكون هذا الاقتراب من مجموعة من العناصر المفتاحية لمختلف الظواهر والسياسات في القارة الأفريقية، وتتمثل في البعد التاريخي والثقافي والأنثروبولوجي، والقيادة، وطبيعة النظام السياسي، والأبنية الاجتماعية والاقتصادية، والسياق الإقليمي والدولي. إذ ينطلق هذا الاقتراب من فرضية أن أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية في القارة مثل الفقر أو سياسات مكافحته أو الأمن الإقليمي أو الاستقرار السياسي.. الخ، تتشكل عبر تفاعل متزامن بين مستويات متعددة، وعبر متغيرات مترابطة.

سيتم استخدام مكونات هذا الاقتراب في الدراسة عبر مستوياته المختلفة، فالمستوى المحلي سيمنح لها القدرة على تفسير الخصائص البنوية لمكوناته من الجماعات والقبائل والفاعلون التقليديون والاقتصاد غير الرسمي. في حين سيفسر المستوى الوطني مسائل الدولة

ومؤسسات الحكم والسياسات العامة. ويكشف المستوى الإقليمي والدولي عن إدارة المنظمات الإقليمية والجهات الدولية لقضايا الفقر. كما يركز هذا الاقتراب في الدراسة على تعدد المتغيرات التي تؤثر في ظاهرة الفقر وسياسات مكافحته، مثل المتغيرات الاقتصادية، كنسب النمو وبنى الإنتاج، والمتغيرات السياسية، كنمط الحكم والمشاركة والشرعية، والمتغيرات الاجتماعية، كقضايا الهوية واللغة والدين والتعليم والنوع الاجتماعي، والمتغيرات الأمنية والبيئية، كالنزاعات والمناخ والموارد الطبيعية. إن الهدف الأساسي من استخدام هذا الاقتراب في الدراسة هو تفسير التفاعلات المتداخلة، وليس مجرد وصفها، بحيث سيتم تحليل كيف يؤدي التغير في متغير واحد داخل مستوى معين إلى تغير في متغير ثان في مستوى آخر.

كما ستسعين الدراسة أيضا بمنظار التفاعل السياسي الذي اقترحته "نعومي شازان" Naomi Chazan، لدراسة العملية السياسية في أفريقيا، ويركز هذا المنظار على البعد التاريخي والعمليات المعقدة والعوامل التي تؤثر في القارة، وينطلق من افتراض مفاده أن علاقة الدولة بالمجتمع تعد مركزية لفهم ديناميات الحياة السياسية لأفريقيا. وسيتم استخدام هذا الاقتراب في دراسة سياسات مكافحة الفقر في الساحل لفهم العوامل التاريخية والأيدولوجية والاجتماعية والديموغرافية والتكنولوجية العالمية التي قيدت شروط التغير والخيارات المتاحة لدول وشعوب المنطقة في كل لحظة تاريخية. فخيارات الأفراد والحكومات وقراراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالفقر والتنمية والأمن، لا يقتصر تصميمها وتنفيذها ومراقبتها على القادة والموظفين الرسميين فقط، وإنما يشارك فيها فاعلون خارجيون وتنظيمات اجتماعية داخلية.

سيستعمل هذا المنظار لمعرفة المكونات المفتاحية للسياسة في دول الساحل، التي تعتبر أوسع من المجال الرسمي والشكلي للدولة. فالمؤسسات الرسمية تعد فاعلا هاما في سياسات مكافحة الفقر في الساحل، إلا أن الأفراد والجماعات الاجتماعية، وأبنية السلطة التقليدية، والأطراف الإقليمية والدولية، والشبكات التجارية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية تلعب أدوار معتبرة في ذلك. وبالتالي فإن فهم الأبنية المختلفة يعتبر شرطا ضروريا لفهم الحصائل الاقتصادية، والديناميات الاجتماعية، والعلاقات الخارجية المترتبة عن اتخاذ سياسات بعينها دون غيرها.

ثالثاً: خطة الدراسة

لأجل الإحاطة العلمية الدقيقة بكافة جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وإطار منهجي ومفهومي ونظري، وأربعة فصول مترابطة، وتنتهي الدراسة بخلاصة واستنتاجات ومجموعة من التوصيات على المستوى النظري والعملية.

ستخصص الدراسة في فصلها الأول لاستكشاف ووصف الأبنية والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل، بوصفها الإطار المنتج لمظاهر الفقر والتخلف في المنطقة. إذ سيتناول المبحث الأول الخلفية التاريخية لتشكل النظم السياسية منذ مرحلة ما قبل الاستعمار وصولاً إلى دولة ما بعد الاستقلال، مع تحليل سمات البنى السياسية والأمنية. وسيتم التطرق في المبحث الثاني إلى الخصائص الاقتصادية من خلال استعراض التاريخ والجغرافيا الاقتصادية لدول الساحل، وطبيعة الاقتصاد السياسي المميز للمنطقة. وفي الجزء الأخير من الفصل، سيسلط الضوء على البنى الاجتماعية والثقافية، بما فيها من تعدد إثني وديني ولغوي وقبلي، وما ينتج عنهم من تمايزات تؤثر في قضايا التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

وانطلاقاً من تحليل الأبنية المختلفة لدول الساحل، سينتقل الفصل الثاني من الدراسة إلى الغوص بعمق في مصادر الفقر في المنطقة وسماته. حيث يتناول المبحث الأول العوامل المتعددة والمتشابكة التي أسهمت في نشوء الفقر وترسيخه كظاهرة مميزة لدول المنطقة. وسيتم في المبحث الثاني تحليل الفقر عبر مؤشرات مختلفة منذ بداية التسعينيات، بما يسمح بتتبع تطور الظاهرة، وقراءة واقعها المرتبط بمستويات الإنفاق العام وقدرات الدولة في الساحل.

وسيعالج الفصل الثالث آليات مكافحة الفقر في دول الساحل، من خلال تحليل السياسات العامة الحكومية وغير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية. إذ يدرس المبحث الأول الإطار القانوني والمؤسسي الوطني والبرامج الحكومية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكيفية تنفيذها. وسيتم التركيز في المبحث الثاني على الفواعل غير الحكومية كالمجتمع المدني والفواعل التقليدية والمنظمات النسوية والإعلام والقطاع الخاص، فضلاً عن الجهود الإقليمية المشتركة بين دول المنطقة. بينما سيتناول المبحث الثالث الآليات الدولية

بمختلف فواعلها، مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة والدول والتجمعات الإقليمية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات.

وسيجرى في الفصل الرابع تحليل انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن والاستقرار في المنطقة. إذ سيفصل المبحث الأول انعكاساتها على الأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي داخل دول الساحل، وسينتقل المبحث الثاني إلى تقييم أثر تلك السياسات على البعد الإقليمي والدولي للأمن، وسيختتم الفصل بمبحث ثالث يخصص لتقويم وتفعيل سياسات مكافحة الفقر في المنطقة، حيث سيتم تقديم قراءة نقدية لمستوى فاعليتها واقتراح سبل أكثر تكاملاً لمكافحة الفقر وتحقيق استدامة الأمن والاستقرار فيها.

وستتضمن الدراسة في الأخير مجموعة من الاستنتاجات، إلى جانب توصيات على المستوى المعرفي والعملي، بغية توفير أرضية علمية لمواضيع الفقر والتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب توصيات عملية موجهة لصناع القرار والفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين.

الفصل الأول

خصائص الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل

تمهيد:

تستدعي دراسة الظواهر في العلوم الإنسانية والاجتماعية عموما الالمام بالسياق العام لنشأتها وتطورها، حتى أن الدراسات الموقفية أو السياقية تتقدم في حقل العلوم السياسية اليوم على حساب الدراسات المقارنة والدراسات الكمية، وذلك لاختلاف البيئة، وعدم مناسبة التعميم أو المعيارية، بل إن كثيرا من المتخصصين في الدراسات الأفريقية يدعون إلى دراسة السياق الأفريقي على حدة، بتفاعلات بنائه، ومكوناته الرسمية وغير الرسمية، الداخلية منها والخارجية. لأنه وببساطة لا يمكن إسقاط الأطر النظرية للنظم السياسية الغربية على الواقع الأفريقي، وقد أفضت تلك الإسقاطات ولعقود عديدة، إلى عدم فهم لآليات العملية السياسية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعوب الأفريقية.

تقتضي دراسة قضايا مكافحة الفقر وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في دول الساحل بالضرورة، معرفة السياق العام الذي نشأت في ظله ظاهرة الفقر في المنطقة، من أبنية وأحداث تاريخية كان لها امتداداتها على الأنساق السياسية والحكومية التي ظلت لعقود تتبنى مكافحة هذه الظاهرة، باعتبارها شاغلا رئيسا ومصدرا من مصادر القلق والتوتر على طاولة الحكومات الأفريقية، بما لها من أثر على الاستقرار السياسي والأمني لدول المنطقة.

سيستعرض هذا الفصل كيف تتربط الخصائص التاريخية مع الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول الساحل لتشكيل واقع معقد ومتشابك، والتي تشكل الأساس لفهم التحديات والفرص التي تواجهها المنطقة. وكيف يمكن لفهم هذه الخصائص أن يساعد في تطوير سياسات أكثر فعالية لمكافحة الفقر والتنمية والاستقرار. بحيث سيعالج الفصل في ثلاث مباحث الأبنية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، واعتمادها على أنماط ونظم متنوعة ومختلفة، بحيث لعب الميراث التاريخي دورا رئيسا في تحديد تلك الأنماط والنظم، بل إنه حدد في مراحل لاحقة شكل التحالفات الإقليمية والدولية لدول المنطقة، وأضحت تلك التحالفات بدورها عاملا أساسا في فهم كيفية تشكيل السياسات الداخلية والخارجية بما فيها سياسات مكافحة الفقر.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية وخصائص الأبنية السياسية والأمنية لدول الساحل

يهدف هذا المبحث إلى استعراض الخلفية التاريخية لدول الساحل، مع التركيز على التطورات التاريخية الرئيسية التي شكلت الهوية السياسية والأمنية لدول الساحل، وسيتم ذلك بعرض لمحة تاريخية عن الإمبراطوريات والممالك القديمة التي ازدهرت في هذه المنطقة، وما شكلته هذه الممالك من فرص لبناء الدولة الوطنية الأفريقية. كما سيتم تناول الفترات الاستعمارية التي شهدتها دول الساحل، وكيف أثرت السياسات الاستعمارية الأوروبية على تقسيم الأراضي وتشكيل الحدود السياسية لدولة ما بعد الكولونيالية، بتأثيرها على النظم السياسية والإدارية، وكيف ساهمت في نشوء الحركات الوطنية التي قادت إلى تحرير هذه الدول في منتصف القرن العشرين. وسيناقش هذا المبحث أيضا خصائص الأبنية السياسية لدولة الاستقلال في الساحل، مع التركيز على القيادة والأنظمة الحكومية والحزبية والأطر الدستورية والقانونية المختلفة التي تتبناها هذه الدول. في حين سيتم إلقاء الضوء على البنى الجيوسياسية والأمنية للمنطقة، بما في ذلك قضايا التمردات والحركات الانفصالية، والانقلابات السياسية، والنزاعات الداخلية، وبنية الجيوش وسلوك المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: الميراث التاريخي للنظم السياسية في منطقة الساحل

يعد فهم التاريخ السياسي لدول الساحل ضروريا لإدراك الأسباب الجذرية للمشاكل الراهنة والتعامل معها بشكل أكثر فعالية، ومنه فدراسة الإرث التاريخي للنظم السياسية في هذه الدول سيتيح للدراسة استيعاب كافة الديناميكيات التي شكلت الهياكل والبنى السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وكيفية تفاعلها مع التحديات الراهنة مثل الفقر وعدم الاستقرار السياسي والأمني، فقد مرت دول الساحل بتجارب سياسية متنوعة شملت الإمبراطوريات والممالك الكبرى وأنظمة الحكم الاستعمارية والأنظمة الجمهورية، وكل منها ترك بصماته على المؤسسات الحالية، وأساليب الحكم، ورسم السياسات الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: دولة ما قبل الاستعمار في منطقة الساحل

تكتفي أغلب الدراسات السياسية والتاريخية للقارة الأفريقية بالمرحلة الاستعمارية كنقطة انطلاق لفهم ودراسة واقع النظم السياسية الراهنة. إلا أن بعض الدارسين أمثال "فورتيز" Fortes، و"إيفانز بريتشارد" Evans Pritchard، يرون بعدم إهمال مرحلة ما قبل الاستعمار، باعتبارها شهدت قيام وحدات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة ومستقرة إلى حد ما، إذ اعتمد كل من "فورتيز" و"بريتشارد" على إطار تحليلي في تصنيف ما أسموه بالنظم السياسية التقليدية، معتمدين فيه على معايير عدة أهمها: مدى مركزية السلطة السياسية ونظام القرابة في تكوينها، وتأثير العوامل الديموغرافية ونمط العيش على المجتمع، ومدى تنظيم وتوازن القوة داخل المجتمع، إضافة إلى تأثير العوامل الإقليمية والغزو الخارجي على توسع أو ضمور الوحدات السياسية في أفريقيا. (1)

شهدت منطقة الساحل الأفريقي قيام العديد من الوحدات السياسية قبل الفترة الاستعمارية على غرار مملكة غانا التي ظهرت فيها ملامح للحكومة المركزية مارست فرض الضرائب على تجارة الذهب والملح والحبوب والحديد وغيرها، مما يعطي شواهد على الاستقرار وحسن الإدارة آنذاك. (2) وقد كان ملوك إمبراطورية غانا يعتبرون في نفس الوقت رؤساء للأسرة الحاكمة من المزارعين المعروفين باسم "سونينكي" Soninke، وكانوا يتلقون الجزية من ملوك ورؤساء الدول المجاورة الأقل منهم مقابل الحماية وتأمين تجارتهم، في إشارة إلى سيادة عوامل القرابة وروابط الدم في تكون السلطة السياسية وفي تقاليد عملية الخلافة السياسية داخل الوحدات السياسية الكبرى والصغرى على حد سواء، وطبيعة العلاقات الإقليمية بينهم. (3)

كما تعتبر مملكة مالي أيضا من أهم وأكبر الوحدات السياسية التي نشأت في منطقة الساحل الأفريقي فقد اتسعت حدودها لتشمل سبعة دول من دول الساحل الأفريقي حاليا،

(1): M. Fortes and E. E. Evans Pritchard, "Introduction," in *African Political Systems*, eds. M. Fortes and E. E. Evans Pritchard (London: Oxford University Press, 1940), 5-14.

(2): "باسيل دافيد سون"، *أفريقيا القديمة: تكتشف من جديد*، تر. نبيل بدر وسعد زغلول (مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت)، 44.

(3): أحمد طاهر، *أفريقيا فصول من الماضي والحاضر* (القاهرة: دار المعارف، 1979)، 70.

وهي مالي والسنغال وبوركينا فاسو وغامبيا وغينيا بيساو والنيجر وموريتانيا إضافة إلى دولتي بنين وغينيا من غرب أفريقيا. وقد هيا الاستقرار الأمني والسياسي لمملكة مالي كافة الظروف لازدهار اقتصادها وتطور مجتمعا وعمرانها، فضمت قرابة 400 مدينة، وجيشا قادرا على استنفار مائة ألف رجل، منهم عشرة آلاف فارس.⁽¹⁾ كما تشير الدراسات التاريخية إلى أن مملكة مالي احتضنت عددا كبيرا من القضاة والأطباء ورجال الدين الذين يتقاضون مرتبات جيدة من الملك، كما ازدهرت تجارة الكتب المنسوخة الوافدة من الشمال الأفريقي التي كانت من أنواع التجارة المربحة جدا، في مظهر من مظاهر الرخاء والأمان والتجارة والصناعة وجميع مظاهر الحياة في المجتمع.⁽²⁾

بعد الضعف الذي دب في جسد مملكة مالي، نشأت مملكة "صنغاي" في منطقة الساحل الأفريقي، وقد تميزت هذه المملكة بتنظيمها السياسي والإداري المحكم، بالرغم من المركزية المنتظمة والملكية المطلقة. إذ أنها أعطت صبغة جديدة لنمط الحكم الذي ساد في النظم السياسية التقليدية للممالك المتحدة التي سادت في مملكتي غانا ومالي من قبل. فقد كانت الحكومة تتشكل من وزراء ومستشارين مرتبين حسب وظائفهم وفقا لحكومتين، وتسمى الأولى بالحكومة المركزية حيث يوجد الملك، في حين يطلق على الثانية بحكومة الأقاليم. وقد انعكس هذا التنظيم على توازن القوة والسلطة داخل المجتمع الذي اعتمد على نظام الأسرة لبناء المؤسسات الاجتماعية وتسيير الحياة اليومية، ورغم عدم ورود معلومات في الكتابات التاريخية تتعلق بتنظيم القوميات الخاصة المكونة للمجتمع الصنغي (توري، سيلا، تونكارا، سيسي، دياكيتا، درامي، مايجا، سونينكي، بربر، ماندنغ، الجبري، الهوسا... الخ)، إلا أنها تذكر تركيبة الطبقات السكانية المختلفة التي تبدأ بالتدرج بطبقة النبلاء ثم تليها طبقة الأحرار ثم طوائف العمال وأخيرا العبيد.⁽³⁾

(1): علي يعقوب، "دولة مالي الإسلامية (628 هـ - 734 هـ / 1230 م - 1430 م)"، *قراءات إفريقية* ع. 20 (أفريل - جوان 2014): 20.

(2): جمال عبد الهادي محمد مسعود ووفاء محمد رفعت جمعة، *أفريقيا: يراد لها أن تموت جوعا* (مصر، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط. 3، 1991)، 28.

(3): "س. م. سيسوكو"، "الصنغي من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر"، في *تاريخ إفريقيا العام: إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر*، تح. ج. ت. نياني (باريس: اليونسكو، م. 4، 1988)، 208، 209، 216.

تؤكد الدراسات التاريخية أيضا أن مملكتي "كانم" و"برنو" تعدان من أهم الوحدات السياسية التي ظهرت في القرن الثامن واستمرت إلى القرن الثالث عشر في منطقة الساحل، لتتبعهما حكومات مركزية ظلت قائمة إلى حدود القرن السابع عشر، وهي فترة زمنية معتبرة في ظل التنافس الشديد بين الممالك القوية التي ظهرت في منطقة الساحل إبان تلك المرحلة التاريخية، رغم عدم امتلاكهما مناجما للذهب مثل مملكتي غانا ومالي. ويرجع ذلك لاستحداث حكامهما نظما جديدة في الحكم المركزي، وأساليب الحرب والغزو، والاستفادة من التجارة الدولية، وحسن إدارة علاقاتهما الإقليمية.⁽¹⁾ فقد كانت علاقتهم مع حكام تونس من الحفصيين تساعدهم على التوسع، فشملت مملكتهم رقعة جغرافية شاسعة من منطقة الساحل، امتدت من نهر النيجر غربا إلى نهر النيل شرقا.⁽²⁾

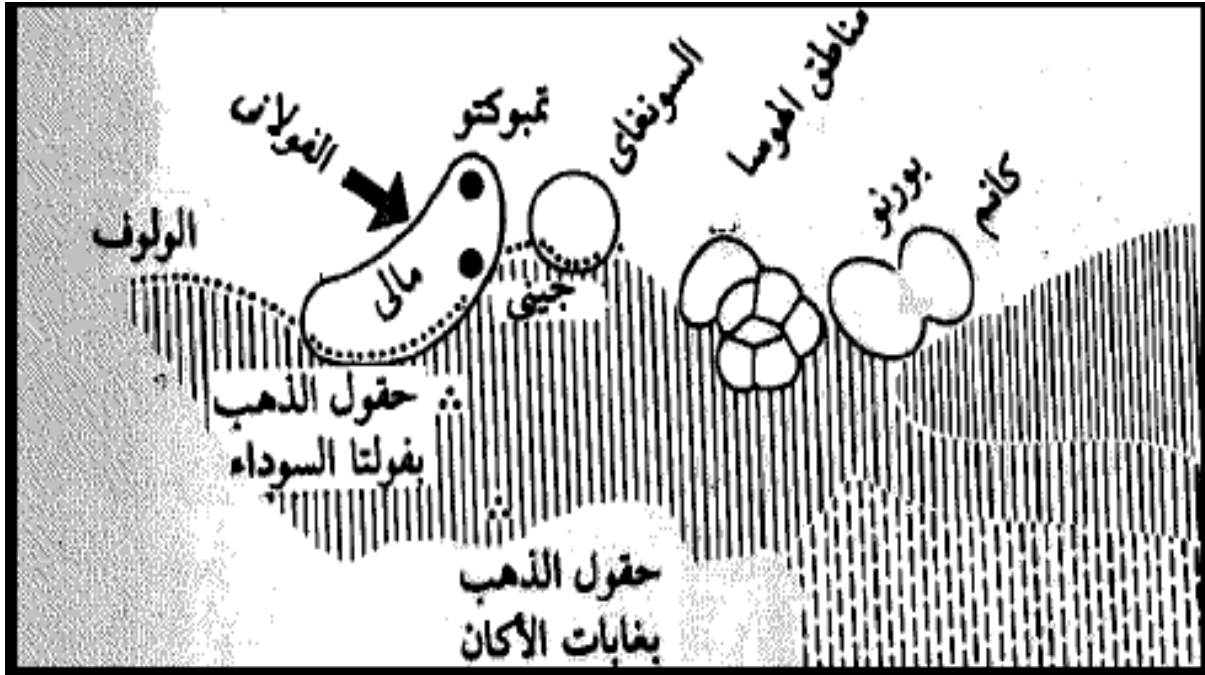
يرى كثير من الدارسين للنظم السياسية الأفريقية الحديثة بأن دولة ما قبل الاستعمار لا تفسر بشكل دقيق حقيقة الأوضاع الأفريقية الراهنة، بالرغم من وجود ملامح لبناء الدولة في هذه الممالك، ولا يرجع ذلك إلى طبيعة هذه النظم أو قصورها الهيكلي، وإنما يعود إلى الانقطاع التاريخي عن الموروث الحضاري الأفريقي بين الأنماط السياسية التقليدية السائدة في دولة ما قبل الاستعمار ودولة ما بعد الاستعمار من جهة، وأن القائمين على بناء الدولة الوطنية الحديثة في أفريقيا لم يؤخذوا بعين الاعتبار النظم السياسية التقليدية في بناء دولة الاستقلال، واكتفوا بما خلفته الحقبة الاستعمارية في ذلك.⁽³⁾

(1): "سون"، أفريقيا القديمة، 51.

(2): فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر: الكشف - الاستعمار - الاستقلال (الإسكندرية: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2008)، 28.

(3): حمدي عبد الرحمان حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، 53.

الشكل رقم (3): خريطة أهم الممالك في منطقة الساحل سنة 1400. (1)



الفرع الثاني: الظاهرة الاستعمارية في منطقة الساحل

لقد أدى نشوء الدولة الحديثة كوحدة سياسية جديدة في كل من فرنسا، وإنجلترا، وإسبانيا والبرتغال، بداية من القرن الخامس عشر إلى حاجة هذه الدول للتوسع الخارجي، بحثاً عن مصادر إثراء وتقوية هذه الوحدات السياسية الناشئة. خصوصاً مع الفكر السياسي السائد آنذاك بفضل كتاب الأمير لـ: "نيكولا ميكافيلي" Niccolò Machiavelli، وأفكار حركة الإصلاح الديني في أوروبا من أمثال "جون كالفن" John Calvin، و"مارتن لوتر" Martin Luther، التي منحت المشروعية لباعث الربح الذي كان غير مباح قبل ذلك، وقاد رواد هذه الحركة حملات التبشير بعد ذلك في مستعمرات عديدة. كما استخدمت هذه الدول الناشئة الكشوفات الجغرافية كوسيلة للوصول إلى مصادر ومناجم المعادن النفيسة، وخاصة الذهب، الذي اعتبر مصدراً لثروة وقوة الدولة آنذاك. وكانت أفريقيا ومنطقة الساحل تحديداً، من أهم وأول المناطق التي اعتمدت عليها الدول المستعمرة في تحقيق تلك الغايات خصوصاً بعد ظهور تجارة الرقيق.

(1): "كولين ماكيفيدي"، أطلس التاريخ الأفريقي، تر. مختار السويدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)،

أولاً: بداية الحملات الاستعمارية على منطقة الساحل:

لقد قضى تطور الفكر التجاري في أوروبا خلال القرن الخامس عشر بضرورة توسع الدولة الحديثة آنذاك في أقطار جديدة من العالم مثل آسيا وأفريقيا، فكان البرتغاليون أول من احتك بأفريقيا عبر اهتمامهم بالوصول إلى آسيا، كما أن رغبتهم في احتكار طريق الهند الملاحي جعلتهم ينشئون محطات وقواعد عسكرية في الساحل الأفريقي الغربي. (1) فقد مرت السفن البرتغالية برأس "بوجادور" في موريتانيا سنة 1434، وأدى تقدمهم التدريجي في الساحل لاكتشافهم نهر السنغال، ووصلوا إلى الرأس الأخضر سنة 1446. (2)

لقد كان الاهتمام الأساس للإمبراطورية البرتغالية في منطقة الساحل الوصول إلى ساحل الذهب الغني بالمعادن النفيسة، إلى أن تم اكتشاف الأمريكيتين وظهرت الحاجة إلى الرقيق، فزاد التنافس التجاري للقوى الأوروبية على المنطقة، وخاصة إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا، وأنشئت العديد من الشركات البحرية التجارية لنقل الرقيق إلى العالم الجديد مثل شركة غينيا الفرنسية وشركة البحر الانجليزية وغيرهما. (3)

ثانياً: التقسيم الاستعماري لمنطقة الساحل

أثارت أفريقيا بثرواتها المادية والبشرية الأطماع الأوروبية، فاشتد التنافس بين القوى الاستعمارية على كسب مناطق نفوذ في القارة، بين القوى الاستعمارية القديمة مثل فرنسا وإنجلترا والبرتغال وإسبانيا، وبروز قوى استعمارية جديدة كان على رأسها ألمانيا، وقد خلص هذا التنافس الأوروبي إلى انعقاد مؤتمر برلين سنة 1884-1885، الذي تم بموجبه تقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية الأوروبية. (4)

(1): محمد رياض وكوثر عبد الرسول، *أفريقيا: دراسة لمقومات القارة* (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، 28.

(2): هريدي، *تاريخ أفريقيا*، 48.

(3): "ب. س. لويد"، *أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي*، تر. شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، 55.

(4): عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، "مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة"، *مجلة الدراسات الأفريقية* 1، ع. 12 (1983): 35.

تم تقسيم منطقة الساحل إلى ثلاث مناطق نفوذ بين كل من فرنسا والبرتغال وانجلترا، ويضم النفوذ الفرانكفوني، أو ما سمي حينذاك بدول غرب أفريقيا الفرنسية، ستة دول من الساحل، وهي موريتانيا والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، أما النفوذ اللوزفوني، أي الدول الخاضعة للاستعمار البرتغالي، فيضم كلا من دولتي الرأس الأخضر وغينيا بيساو، أما النفوذ الانجلوفوني فيضم دولة غامبيا فقط.

تعتبر فرنسا من أكبر القوى الاستعمارية في منطقة الساحل، حيث احتلت مساحة شاسعة وصلت إلى أكثر من خمسة ملايين كيلومتر مربع، بنسبة أكثر من واحد وتسعين في المائة من إجمالي مساحة دول الساحل، وقد استطاعت فرنسا أن تجعل من مستعمراتها الكبيرة وحدة سياسية واحدة، بالرغم من أن المنطقة تضم قبائل متعددة ومن أشهرها قبائل "الولوف" و"البامبارا" و"التوما"، كما تضم المنطقة أكثر من مليون من الطوارق والبربر، وتتكلم هذه القبائل أكثر من 120 لغة مختلفة. أما البرتغال فقد ضمت حوالي أربعين ألف كيلومتر مربع. في حين اقتصرت انجلترا على عشرة آلاف كيلو متر مربع فقط، وهي مساحة دولة غامبيا. (1)

إن اختلاف نظم الإدارة الاستعمارية في المنطقة كان له الأثر البالغ فيما بعد في عديد القضايا، إذ أدرك البريطانيون أن مستعمراتهم تمثل وحدات كاملة، وأنها ستحصل على استقلالها عاجلا أم آجلا، ومن ثم تعاملوا مع كل واحدة منها بشكل منفصل. في حين أن الإدارة الفرنسية والبرتغالية نظروا إليها كأجزاء من الدولة الأم، لذلك لم يتصور الفرنسيين حصول مستعمراتهم على استقلالها إلا بنهاية الخمسينيات، ورفضت البرتغال ذلك بتاتا فتأخر استقلال مستعمراتها إلى غاية منتصف السبعينيات. (2)

(1): عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، "نظم الحكم الاستعمارية في غرب أفريقيا"، مجلة الدراسات الأفريقية 1، ع. 13 و14 (1984، 1985): 63-64.

(2): حسن، دراسات في النظم، 64.

الشكل رقم (4): خريطة التقسيم الاستعماري لمنطقة الساحل. (1)



المطلب الثاني: خصائص الأبنية السياسية في دول الساحل

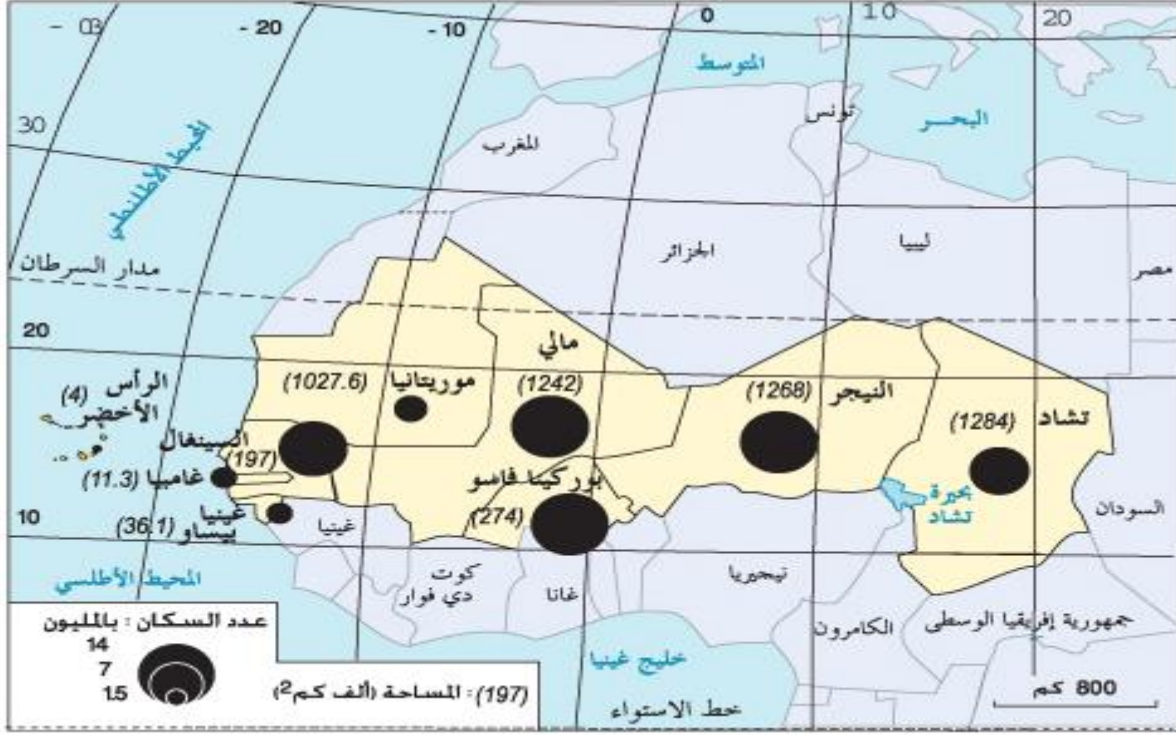
لا يمكن التعرف على مميزات الأبنية السياسية في دول الساحل ما لم يؤخذ في الحسبان السياق التاريخي الذي تكونت فيه، ويعد العامل الاستعماري من العوامل التي كان لها الأثر البالغ في رسم حدود هذه الأبنية وتحديد معالمها، نظرا للسياسات الاستعمارية التي كانت تهدف إلى بناء أنساق سياسية موالية لها، حفاظا على مصالحها الإستراتيجية بعد الاستقلال. إلا أنه لا يمكن إهمال جملة من العوامل الداخلية الأفريقية في تكون البنى السياسية على غرار نمط القيادة السياسية السائد في أغلب الأقطار الأفريقية وطبيعة الأنظمة الحكومية والبنى الدستورية والحزبية في المنطقة.

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، ومقاومة الأفريقيين للاستعمار، وانتشار حركات التحرر في العالم، هي الأسباب البارزة لبداية حصول دول الساحل على استقلالها. فاستقلت كل دول الساحل الخاضعة للاستعمار الفرنسي سنة 1960، وهي موريتانيا والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. وتبعتهم غامبيا التي أعلنت استقلالها عن

(1): John Igue, "les Dynamiques Régionales en Afrique de l'Ouest," dans *pour une Meilleure Approche Régionale du Développement en Afrique de l'Ouest*, eds. John Igue et Sunbilt Schumacher (Accra: CSAO et OCDE, 2002), 55.

الاستعمار البريطاني سنة 1965. وكانت الدول الخاضعة للاستعمار البرتغالي في الساحل آخر الدول التي حصلت على استقلالها في أفريقيا ككل، وهي غينيا بيساو التي استقلت سنة 1974، والرأس الأخضر سنة 1975. (1)

الشكل رقم (5): الخريطة الجغرافية لمدى الاستعمار في دول الساحل. (2)



الفرع الأول: خصائص البنى السياسية لدولة ما بعد الاستعمار في الساحل

أولاً: التركيبة الاستعمارية وأثرها على البنى السياسية في الساحل

خلف الاستعمار أثراً واضحاً في تشكيل البنى السياسية لدولة ما بعد الاستعمار في الساحل، فبالرغم من أن الدول الاستعمارية كانت دولاً ديمقراطية -فرنسا وبريطانيا خاصة- إلا أنها أوجدت مؤسسات كانت بمثابة أدوات للهيمنة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وقد امتدت هذه الهيمنة لعقود عديدة بعد الاستقلال ولا تزال آثارها واضحة إلى غاية كتابة هذه السطور.

(1): Alex Thomson, *An Introduction to African Politics* (London: Rutledge Taylor & Francis Group, 3rd ed., 2010), 34.

(2): عبد الكريم سالم وآخرون، *المجال العالمي: كتاب الجغرافيا لتلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي* شعب علمية (تونس: وزارة التربية، المركز الوطني للبيداغوجي، 2006)، 236.

ربت المصالح الاستعمارية أثناء فترة الاستعمار طبقة بيروقراطية أفقية لمساعدتها في العمل الإداري وتأمين الخدمات الأساسية، وقد استغلت تلك الطبقة قربها من مركز الدولة الاستعمارية آنذاك لبسط نفوذها وتحسين مكانتها السياسية والاجتماعية والمالية. وبالرغم من تشرب هذه الطبقة لبعض المثل الديمقراطية، إلا أنه حدث انقسام بين الإدارة العامة والمشاركة الشعبية، وبين المؤسسات الرسمية والبنى المدنية، وقد زادت حدة ذلك الانقسام عندما انفردت تلك الطبقة بالسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة في سنوات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، وبدعم خارجي من نفس الدول الاستعمارية. (1) فقد كانت معظم المؤسسات الحكومية في الساحل تفتقر إلى الأساس الشعبي وكان الحكام متفردين بالسلطة، ويحلون محل التنظيمات المعنية بصناعة القرار، مع استثناءات بسيطة في السنغال والرأس الأخضر، ولقنرات تاريخية وجيزة في غامبيا.

لم يمنع بروز تلك الطبقات البرجوازية الخاضعة، ظهور طبقات أخرى معارضة لعمليات الاستيعاب التي مارسها الاستعمار، مؤكدة على طبيعتها التحررية الأفريقية، خصوصا أولئك الذين كانوا يتطلعون لشغل وظائف أرقى مما وعدتهم به الحكومات الاستعمارية، وقد أدى كل ذلك إلى ميلاد الحركات الوطنية في أفريقيا، فقد أسس "أميلكار كابرال" Amílcar Cabral، الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر وكان له دور حاسم في قيادة توجهات الحزب التي ساعدت في اشتداد الحركة الوطنية في دولتي غينيا بيساو والرأس الأخضر في سبعينيات القرن الماضي والتي أفضت إلى استقلال الدولتين عن البرتغال. (2) ومع ذلك فقد ولدت البرجوازية الوطنية الأفريقية ضعيفة واتضح ذلك في ممارساتها وخياراتها غداة الاستقلال.

ثانيا: أنماط نظم الحكم في الساحل

تعرضت البنى السياسية في الساحل إلى مجموعة من المشكلات والتحديات التأسيسية الكبرى غداة الاستقلال، إذ أن عملية التحول من الأنماط التقليدية الاستعمارية إلى

(1): "نعومي شازان"، "بين الليبرالية والنزعة الدولية الثقافات السياسية والديمقراطية في أفريقيا"، في مصادر الديمقراطية:

ثقافة المجموع أم دور النخبة، تح. "لاري دايموند"، تر. سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1994)، 78-80.

(2): ماهر عطية شعبان، "تطور الحركة الوطنية في غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر ودور أميلكار كابرال فيها"، مجلة الدراسات الأفريقية 6، ع. 19 (1997): 81-82.

أنماط الدولة القومية الحديثة كان عسيرا على الأفارقة، ولم تمر عملية بناء الدولة بسلاسة بحكم تحديات التعددية السياسية، ونمط العلاقات العسكرية المدنية، ومدى الإنجاز الاقتصادي، ومعضلة الشرعية السياسية.⁽¹⁾

يمكن تصنيف أنواع نظم الحكم في الساحل وفقا لعدة معايير، فهناك من صنفها على أساس التقسيم بين أنظمة الحكم العسكرية والمدنية، وهناك من يصنفها على أساس طبيعة النظام الحزبي أو نمط القيادة السياسية، وهناك من يجمع عدة معطيات ومتغيرات متعلقة بوسائل تغيير الحكم ونتائجه، مثل الأساليب القيادية والإيديولوجية والتوجهات السياسية ودرجات المنافسة والمشاركة والمراقبة والاختيار، والتفاعلات الديناميكية بين الحكام والمحكومين والمعايير التي تحكم هذه التبادلات.

لم تتبع دول الساحل نمطا معينا من أنواع نظم الحكم، بل كانت خليطا من مجموعة من التصنيفات وفقا لمراحل تاريخية، فقد سيطر نظام حكم الهيمنة الإدارية في كل دول الساحل تقريبا لأغلب فترات تاريخ المنطقة. إلا أنها شهدت أيضا نظام حكم تعددي تميزت به السنغال والرأس الأخضر، وغامبيا في فترة تاريخية معينة. كما ميز المنطقة ظهور نمط وسط بين النمطين السابقين يطلق عليه نظام الحزب التجنيدى أو التعبوي، حيث يتميز هذا النظام ببعض سمات وعناصر أنظمة الحكم التشاركية في النظام التعددي، بالإضافة إلى توجهات احتكارات الهيمنة الإدارية، ناهيك عن أن مركز الجذب فيها وجود حزب إيديولوجي، مثل نمط نظام الحكم في جمهورية مالي إبان فترة الرئيس "موديبو كيتا" Modibo Keita.⁽²⁾

تميزت دول الساحل بأصناف أخرى من أنظمة الحكم على غرار نظم مركزية الحزب، الذي يشدد على الرقابة المركزية والتوسعية الإدارية الأقل تسامحا مع القوى الاجتماعية أو ما سمي بالماركسيات، مثل نظام الحكم في غينيا بيساو فترة السبعينيات والثمانينيات. أما أنظمة الحكم الشعبوية التي تعتبر في قسم منها استجابة لتوجهات دكتاتورية غير متوقعة،

(1): حسن، دراسات في النظم، 83.

(2): Naomi Chazan et al., *Politics and Society in Contemporary Africa*, 3rd ed. (London: Lynne Rienner Publishers and Macmillan, 1999), 12.

فقد شكلت نظاما ظهر في الثمانينيات في المنطقة، وقد برز هذا النظام بشكل واضح في فترة حكم "توماس سانكارا" Thomas Sankara، في بوركينا فاسو. (1)

تصنف كل أنظمة الحكم في الساحل -فيما عدا نظام الحكم التعددي- من الأنظمة الفاشلة سياسيا، إذ يتميز الانتقال السياسي فيها بدرجة عالية من الاضطراب، وتبرز محاولات الانقلابات العسكرية، والتنازلات عن السلطة، والاضطرابات الشعبية، والاستيلاء المتكرر على السلطة، وهي ظواهر مألوفة جدا في أغلب دول الساحل ويرجع ذلك أساسا إلى أنماط القيادة السياسية وطبيعة الأبنية الحكومية السائدة هناك.

الفرع الثاني: نمط القيادة وطبيعة البنى الحكومية في دول الساحل

أولا: نمط القيادة في الساحل

تظهر السمات العامة لنمط القيادة في أفريقيا عموما ودول الساحل خصوصا، أن شخصية القادة الأفارقة تتميز بالنزعة التسلطية وحبها للزعامة، والتزمت والمزاجية أحيانا، وقد كان ذلك من بين أهم عراقيل بناء الدولة الوطنية في أفريقيا في ظل غياب تقاليد واضحة تحكم عملية الخلافة السياسية، وقد تكرست هذه النزعة التسلطية معتمدة على صفات كاريزمية معقدة، إذ يعتبر هؤلاء القادة أنفسهم الآباء المؤسسين للدولة، ويمارسون الشأن العام بما يشبه سلوك الأب أو رب العائلة في الأسرة، رغم ما يعترى ذلك من مخاطر تداخل الحياة الخاصة مع الشخصية العامة. (2) ولعل ظاهرة التوريث تعد من أهم هذه المخاطر رغم عدم شيوعها في أفريقيا، فمنطقة الساحل على سبيل المثال شهدت محاولة واحدة لتوريث الحكم، عندما رغب الرئيس السنغالي السابق عبد الله واد في المجيء بابنه ومستشاره الخاص للسلطة. (3)

(1): Ibid.

(2): حمدي عبد الرحمان حسن، العسكريون والحكم في أفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996)، 24-25.

(3): عبد الرحمان أحمد عثمان وكمارا عباس وموسى طه تاي الله، "التحولات الديمقراطية في افريقيا لعام 2015"، في التقرير الاستراتيجي الأفريقي الثاني 2014-2015، تح. يوسف خميس أبورفاس (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2016)، 12.

يعبر الدارسون للوضع الأفريقي عن هذا النمط من القيادة الأفريقية بالعديد من المصطلحات، فقد سماه كل من "مايكل براتون" Michael Bratton، و"نيكولاس فان دي وال" Nicolas Van De Walle بـ "الأبوية الجديدة" Neopatrimonial، وسماه آخرون بـ "الأوتوقراطية الأبوية" Patrimonial Authority، على غرار "ماكس فيبر" Max Weber، وسماه البعض الآخر بـ "الكوربوراتية" Corporatism، وغيرها من التسميات. وبغض النظر عن اختلاف التسميات فإن مميزات هذا النمط من القيادة هي المميزات السائدة والمشاركة بين دول الساحل، وقد أدى ذلك تدريجياً إلى فقدان شرعية الزعماء الأفارقة، وأضحوا مهددين في أي وقت بفقدان سيطرتهم ورقابتهم، فلجأوا -من جديد- إلى اعتماد القوة في محاولة منهم للسيطرة على الوضع، عبر إقامة حكم الحزب الواحد الذي يعد ضرورياً -حسبهم- لتلافي الانقسامات الاثنية والإقليمية، إلا أن ذلك أدى إلى مزيد من التذمر والسخط الشعبي، والثورات والتمردات والانقلابات والاعتقالات وكافة أشكال الرفض السياسي للزعماء وبطرق عنيفة في كثير من الأحيان. (1)

لقد كان الالتفاف الشعبي حول الزعماء الأفارقة أمراً مطلوباً بعد الاستقلال بحكم الانقسامات الاثنية والعرقية والاستعمارية من جهة، وطبيعة التحديات التي فرضت نفسها على الدولة الناشئة في الساحل من جهة أخرى، إلا أن ذلك الالتفاف عزز تلك النزعة التسلطية تاريخياً عبر مجموعة من القوانين والدساتير والأعراف والتقاليد التي تضيف طابعاً احتكارياً للسلطة. وبفضل المجموعات المؤيدة من قبائل وأحزاب ومنظمات مختلفة التي بادرت بترشيح زعماء للرئاسة مدى الحياة، تعقدت عمليات الانتقال السلمي للسلطة والتداول عليها. ناهيك عن اضطراب ولاءات تلك الزعامات، ففترة تتحدد ولاءاتها لدول الاستعمار في أشكاله القديمة والحديثة، وتظل مزدوجة بين دولها ودول الاستعمار تارة أخرى.

(1): Michael Bratton and Nicolas Van De Walle, "Neopatrimonial Rule in Africa," in *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*, eds. Michael Bratton and Nicolas Van De Walle (UK, Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 61.

الجدول رقم (1): خلافة القيادة السياسية بصورة سلمية في دول الساحل 1960-
2022. (1)

الدولة	الرئيس السابق	خليفته	تاريخ الخلافة	ظروف الخلافة
بوركينافاسو	بليز كومباوري	ميثيل كافاندو	18 نوفمبر 2014	استقالة "كومباوري"
الرأس الأخضر	خلافة سياسية سلمية على السلطة			
غامبيا	يحي جامع	آداما بارو	19 جانفي 2017	هزيمة "جامع" في الانتخابات
غينيا بيساو	مالام باكاي سانها	رايموند بيريرا	9 جانفي 2012	وفاة "سانها" في المنصب
	مانويل ناماجو	جوسيه ماريو فاز	23 جوان 2014	هزيمة "ناماجو" في الانتخابات
	جوسيه ماريو فاز	عمر امبالو	3 جانفي 2020	تسليم "فاز" للسلطة
مالي	ألفا عمر كوناره	حامادو توري	8 جوان 2002	ترك "كوناره" المنصب
موريتانيا	محمد ولد عبد العزيز	محمد ولد الغزواني	11 اوت 2019	ترك "ولد عبد العزيز" المنصب
النيجر	سيني كوتشي	علي سايبو	14 نوفمبر 1987	توفي "كوتشي" في المنصب
	محمد يوسفو	محمد بازوم	2 افريل 2021	ترك "يوسفو" المنصب
السنغال	خلافة سياسية سلمية على السلطة			
تشاد	خلافة سياسية عنيفة على السلطة			

ثانيا: طبيعة البنى الحكومية في الساحل

تميزت البنى الحكومية في الساحل في كثير منها بعدم قدرتها على إقامة إجراءات سياسية من شأنها أن تكون فاعلة ومميزة، إذ تعاني الحكومات في الساحل من مشاكل هيكلية وبنوية جعلتها غير قادرة على انتهاج سياسات متوازنة، إذ غالبا ما تكون التشكيلات الحكومية خاضعة لمنطق الولاءات والانتماءات العرقية والجهوية. (2) ويتسم الأداء الحكومي

(1): من اعداد الباحث.

(2): ياسين شكيمة، الفقر في دول غرب أفريقيا وآليات مكافحته (برلين: نور للنشر، 2020)، 54.

غالبا في الساحل بالضعف، وبتنوع مستويات القمع، وعدم المساواة، وعدم الاستقرار، والفساد، وانعدام الفاعلية، والافتقار إلى الشرعية، والنهب الرسمي وسوء التسيير.

تتسم البنى الحكومية في الساحل أيضا بمنطق الرعاية أو الزبونية، فالحكومات تدير مصالحها وشؤونها دون النظر إلى السياسات المتفق عليها رسميا، وهم مهتمون بمكافئة الأفراد والجماعات التي تظهر ولاءا مثاليا أو يساهمون في النجاح السياسي لقادة الحكومة. لذلك فقد تم تسبيق السياسة على الاقتصاد، فالحكوميون يهتمون بتعظيم المراقبة والسيطرة والضبط أكثر من الانخراط في الحسابات الاقتصادية، وهم أقل اهتماما بالكلفة والفوائد والأرباح. وبرز الإخضاع بدلا من التشاور، حيث لا يوجد نقاش عام لدراسة موضوع تتخذه الحكومة، بحكم أولوية المؤسسات غير الرسمية على المؤسسات الرسمية في غياب تام لثقافة الدولة، وغلبة منطق الراعي والزبون. (1)

يبدو واضحا أن السمات العامة للبنى الحكومية في الساحل تتشارك في أغلبها على مجموعة من النقاط، فالمجتمع أولى من الدولة في غياب تام لثقافة الدولة، وحكم الشعب عندهم أولى من حكم الأرض، والمجال الخاص أولى من المجال العام، فالرسميون في مؤسسات الدولة لا يشعرون بقواعد السلوك والقيادة، والأفراد يستخدمون مواقعهم لتحقيق حاجاتهم الخاصة أكثر من المصلحة العامة، وتمركز السلطة أكثر من فصلها، حيث يعد التجنيد السياسي أكثر من التعددية السياسية، والرقابة والضبط أكثر من التسهيلات.

لقد كان هناك تركيز شديد على المؤسسات الإدارية والإكراهية -القهرية- خلال مرحلة إقامة السلطة في الساحل، وقد كان لكل ذلك تأثير في تنظيم الماكنة السياسية ووظائفها، بل إن الجهاز السياسي في المنطقة، وعموم القارة عانى من تبعية شديدة للأجهزة التنفيذية، وكان هامش الحركة السياسية على المستوى الوطني مقيدا بشكل صارم، ناهيك عن نمو التبعية الخارجية أكثر من تقلصها.

(1): Chazan et al., *Politics and Society*, 112-113.

الفرع الثالث: خصائص البنى الحزبية والدستورية في دول الساحل

أولاً: البنى الحزبية في الساحل

تميزت البنى الحزبية في الساحل ببروز حكومات الحزب الوحيد في ستينيات القرن الماضي، ما عدا غامبيا التي ورثت التعددية من الاستعمار البريطاني ثم فقدتها بعد ذلك. إذ كان نمط الحزب الوحيد هو المفضل عند الأفارقة، فكانت تونس أول من اعتمدت نظام حكم الحزب الواحد في القارة سنة 1956، ثم تلتها غانا في دول جنوب الصحراء، وبحلول عام 1976 كانت خمسة وثلاثين دولة أفريقية تتخذ هذا الشكل للحكم من أصل تسعة وأربعين دولة آنذاك.⁽¹⁾ وقد ازدهر هذا النظام في أواخر الستينيات في الساحل، عندما دخل المكون العسكري ومعه ثبوت أنظمة حكم الحزب الواحد الإداري المهيمن، مثل ما حدث في مالي عندما انقلب العسكري "موسى تراوري" Moussa Traoré سنة 1968 على "موديبو كايثا" أول رئيس للبلاد، ليبقى في الحكم بعدها أكثر من اثنين وعشرين عاماً، إلى أن أطيح به في انقلاب عسكري آخر قام به "أحمد توري" Amadou Toumani Touré سنة 1991.

إن أنساق الحزب الواحد التي أنشئت في الحقبة الأولى بعد الاستقلال في الساحل اتخذت أشكالاً متباينة، وكثير من الأحزاب تحولت إلى مساعدة للإدارة، ووظائفها التمثيلية قد قلصت، وقد نظر إلى الحزب في هذه الحالات كقناة لتوزيع الرعاية، وتوزيع الخيرات على أساس الولاءات والمحسوبية وكواسطة للاتصال السياسي وآلية للشرعية. وأصبحت المؤسسات التشريعية عبارة عن منتديات للنقاش ولكن تأثيرها في صناعة القرار كان محدوداً جداً. وقد استخدم الحزب الواحد في المنطقة بداية، كوسيلة للرقابة، ومرة أخرى كوسيلة للرعاية والزيوتية، وأحياناً لتبرير العبارات الأيديولوجية.

كما نظر القادة الأفارقة إلى أحزابهم الحاكمة على أنها المؤسسات العمومية السيدة والمهيمنة في البلد، ولم يكن الفصل بين الحزب والدولة واضحاً، وعلى الرغم من أن الحزب كان له بعض الأدوار في صياغة السياسة إلا أن الجهاز الإداري كان دائماً مركزياً في تنفيذ

(1) : اسماعيل محمد علي، "متى تتحرر أفريقيا من هيمنة الحزب الواحد؟" / ندبنت عربية، في: <https://cutt.us/HadRa> ، شوهذ: 2022/06/13.

السياسة وقبل ذلك في صناعتها. وقد امتص الحزب فعليا وابتلع هياكل الدولة في بعض دول الساحل أحيانا. (1)

تطور المشهد الحزبي في الساحل مع إقامة حكومات ماركسية في حقبة السبعينيات، مثل ما حدث في غينيا بيساو، وبظهور الأحزاب الماركسية صار الحزب هو نقطة الارتكاز في مساعي صناعة السياسة، وأصبح هذا الحزب الشيوعي-الماركسي- يسيطر على الحياة السياسية، وتتخذ الأنظمة الحاكمة كتقليد لعقيدة الحزب الشيوعي السوفياتي. (2) فبرز الحزب الاشتراكي السنغالي الذي حكم البلاد من سنة 1960 إلى غاية سنة 2000. وقد لعبت الأحزاب الماركسية في الساحل أدوار مركزية في الإعلان عن المبادئ الأساسية بالنسبة للعمل المجتمعي والحكومي، ومن أجل دعم التجنيد الشعبي لنظام الحكم في صورة واضحة لتبني الأيديولوجية الماركسية اللينينية الصارمة، مثل حزب اتحاد الشيوعيين في بوركينا فاسو. وقد تميز الانتقال إلى الثمانينيات بمزيد من الاضطراب الحزبي والسياسي، وفي التسعينيات وضعت قيود على كثير من الأنظمة التسلطية وقلصت دوائر الحزب الوحيد، وبدأت الإصلاحات السياسية وتبني التعددية الحزبية.

بعد تبني التعددية الحزبية في الساحل كان من المنتظر أن ينتج عن ذلك تعددية سياسية حقيقية ممثلة لكافة شعوب المنطقة، إلا أن المشهد السياسي في الساحل ظل يعاني من هشاشة حزبية، وقد أدى السماح بالتعددية إلى إفراط شديد في ولادة أحزاب جديدة ومستنسخة، وصل عددها في دولة بوركينا فاسو مثلا إلى 103. إذ تتشابه أفكار أغلب الأحزاب وأيديولوجياتها وبرامجها ومنطلقاتها وأهدافها، في ظل بيئة تتوزع فيها القوة الاقتصادية بحسب توزع القوة السياسية، بل إن ذلك أدى إلى انقسام السلوك الانتخابي لشعوب المنطقة وتشتيته. (3) فلم يعد الوعي الجمعي الانتخابي ممثلا، ونتج عن ذلك تكاثر للأحزاب المجهرية الذي كان هدفها الأساس الحصول على جزء من الغنائم السياسية

(1): Chazan et al., *Politics and Society*, 63.

(2): *Ibid.*, 64.

(3): Pippa Norris and Robert Mattes, "Does Ethnicity Determine Support for the Governing Party?" *Afrobarometer Working Papers*, no. 26 (march 2003): 4.

والاقتصادية، في شكل آخر من أشكال الزبونية والانتهازية، وتعززت فرص الحزب الحاكم من جديد في السيطرة على دواليب الحكم. (1)

كما ساعد على تشكل هذا المشهد الحزبي الفاشل، المشاكل الداخلية التي عانت منها الأحزاب في الساحل في حد ذاتها، مثل البيروقراطية والتسلط، وعدم ديمقريتها، وتسرب المال السياسي الفاسد إلى هياكلها، والتناحر الداخلي الشديد بين الزعامات الحزبية، الذي كان ينتهي في أغلب الأحيان بالإبعاد عن العمل السياسي، أو الاغتيال، أو غيرها من الطرق العنيفة. (2)

ثانيا: البنى القانونية والدستورية في الساحل

دأب الاستعمار في الساحل على نص ترسانة قانونية ودستورية كان هدفها الأساس تسهيل نهب ثروات المنطقة وخيراتها من جهة، وضرب قيم المواطنة والهوية من جهة ثانية، وإضعاف الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال من جهة أخرى. (3) إلا أن النخب الحاكمة بعد الاستقلال وفي مرحلة أولى دامت بين سنة 1960 إلى سنة 1965، حافظت على نفس المنظومة القانونية والدستورية التي ورثتها عن الاستعمار، في محاولة لتعزيز مصالحها السياسية والاقتصادية، فكانت أغلب الدساتير في الساحل نسخة مشوهة من دساتير الدول الاستعمارية، التي فرضت قيودا على الحركات المعارضة وحقوق الإنسان والديمقراطية، وتميزت بعدم فاعلية المنظومة القانونية، وعدم احترام مبدأ الفصل بين السلطات، وضعف الرقابة على دستورية القوانين، وعدم استقلالية القضاء. (4)

(1): Anna Maria Gentili, "Party, Party Systems and Democratisation in Sub-Saharan Africa," *Working Paper Presented at the Sixth Global Forum on Reinventing Government*, Seoul, Republic of Korea (24-27 May 2005) : 11.

(2): Said Adejumo, "Partis Politiques en Afrique de l'Ouest : Le Défi de la Démocratisation dans les Etats Fragiles," *Rapport Préparé par International IDEA l'Institut International pour la Démocratie et l'Assistance Electorale* (Stockholm, Sweden :International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2007): 44-45.

(3): John Mukum Mbaku, "Constitutions and Citizenship: Lessons for African Countries," *International and Comparative Law Review* 17, no. 1 (2017): 7.

(4): قوي بوحنية، "الدساتير الإفريقية: الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، في: <https://cutt.us/RD1GV> ، شوه: 2022/06/14.

في منتصف الستينيات بدأ تنصيب بعض المؤسسات الدستورية في الساحل، فكان لزاما عن النخب الحاكمة تبني خيارات دستورية جديدة تتواءم مع غايات بناء الدولة الوطنية من جهة، والتحديات السياسية والاقتصادية من جهة أخرى. إلا أن النخب الحاكمة تصرف من جديد مثل مثيلاتها الاستعمارية، واستخدمت قوانين المواطنين من أجل التخلص من الأصوات الناقدة والحركات المعارضة، من خلال مجموعة من الممارسات الاستبدادية كان أكثرها انتشارا نزع الجنسية من المعارضين.⁽¹⁾

بحلول التسعينيات، وجدت دول الساحل نفسها مرغمة على تبني خيارات دستورية جديدة تتوافق والمتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وتسعى إلى تكريس مبادئ التعددية والديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، غير أن تلاعب القادة الأفارقة بعد ذلك بالتعديلات الدستورية لم يضمن تحقيق أو احترام كل تلك القيم والمبادئ، إذ كان الرؤساء الأفارقة يمددون فتراتهم الرئاسية بموجب تعديلات دستورية تضمن لهم البقاء أكبر قدر ممكن في الحكم، مثل ما حاول الرئيس البوركينابي السابق "بليز كومباوري" Blaise Compaoré، حتى أن الشعوب في منطقة الساحل أضحت تستحسن الانقلابات العسكرية بغية التخلص من هؤلاء الرؤساء مثل ما حدث مع الرئيس النيجري السابق "مامادو طنجة" Mamadou Tandja، بعد محاولته تمرير تعديل دستوري ليضمن بقاءه في السلطة.⁽²⁾

دعمت أغلب دساتير دول الساحل تاريخيا النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي كنمط حكم، مع وجود دول تبنت نظاما شبه برلماني مثل الرأس الأخضر، ودول أخرى تراوحت بين النظامين. إلا أن السمة المشتركة للماكنة السياسية في الساحل، تبرز بأنه لم يعد للبرلمانات الأفريقية وظائف في صناعة القرار، ولا تمتلك الأدوار التشريعية المنوطة بها، وليس للمعارضة صوت فيها، وليس لها أي أدوار في جدولة الانتخابات أو تقرير نظمها. بالإضافة إلى عدم وضوح لشخصية القضاء المستقل، ترسيخا لثقافة عدم احترام الدستور ومبادئ الفصل بين السلطات، فنشأت البنى الدستورية في الساحل عاجزة أمام الصراعات

(1): المرجع نفسه.

(2): جامعة أفريقيا العالمية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول 2013-2014 (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2015): 6-7.

العرقية والاثنية، ومنطق الزبونية الذي رعته الدولة وشجعت، بمزيد من تردي أوضاع الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

المطلب الثالث: خصائص الأبنية الأمنية في دول الساحل

يرتبط البناء الأمني في دول الساحل بعناصر مترابطة ومتداخلة وشديدة التعقيد، ولعل أبرزها الخصائص الجيوسياسية للمنطقة المساعدة على انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب والحروب والنزاعات الداخلية والخارجية. أما المكون العسكري فهو جزء أساسي من العملية السياسية في دول المنطقة، ويعتبر دوره أساسيا في أي عملية انتقال سياسي أو اقتصادي، ناهيك عن العامل الخارجي المرتبط بالتواجد العسكري للدول الاستعمارية السابقة، والدول الكبرى ذات المصالح الإستراتيجية، والجماعات المسلحة المحلية والدولية.

الفرع الأول: الخصائص الجيوسياسية للبناء الأمني في الساحل

يتميز البناء الأمني في الساحل من الناحية الجيوسياسية بضبابية ملامحه، إذ لا تعبر كتلة دوله عن مركب أمن إقليمي واضح المعالم وفقا للمقاربات الأمنية النظرية. إذ تضم المنطقة أربعة دول حبيسة هي مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، وهي الدول الأكثر شساعة في المنطقة. كما تتميز حدود المنطقة جغرافيا بالغموض، فالسنغال تحيط بغامبيا من كل الجهات ما عدا شريطها الساحلي الغربي المطل على المحيط الأطلسي، ولا تختلف غينيا بيساو عن غامبيا كثيرا، وجزر الرأس الأخضر معزولة تماما عن بقية الحدود الجغرافية لدول المنطقة -أنظر الشكل رقم (5) -، ومن هنا فقد تداخل مركب أمن منطقة الساحل مع مركبات أخرى ممتدة إليها، على غرار مركب أمن منطقة شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، ومركب أمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ومركب أمن منطقة المتوسط. كما أن دول المنطقة مشتتة تكامليا بين عدة تجمعات إقليمية وتحت إقليمية، منها اتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء (س و ص)، والاتحاد النقدي والمالي لغرب أفريقيا

(الايماوا)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، واللجنة الدولية المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل. (1)

يتميز البناء الأمني في الساحل أيضا بالتناقض بين مفهومي التخوم والحدود، فالتخوم سواء أكانت طبيعية أم بشرية، لغوية أم دينية، فلا يمكن تحريكها، أما الحدود فهي صنيعة بشرية، ولضرورة وجود حدود وفقا لمفاهيم الدولة الحديثة، فقد أدى ذلك إلى عدم التوافق بين مفهومي الدولة والأمة في المنطقة، لأسباب عديدة تتراوح في أغلبها حول درجة التماسك الاجتماعي الضعيف نظرا للتعدد العرقي والاثني الذي يصل حد الصراع والتشرد من جهة، والتنافس على الموارد والأرض وتقسيمها من جهة أخرى. وكل ذلك مفاده تحضير بيئة خصبة لبروز التمردات والحركات الانفصالية، والنزاعات الداخلية والحدودية، والحروب الأهلية، والجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة. (2)

لقد أدت قساوة المناخ والجغرافيا إلى انكماش جيو-استراتيجي لدول المنطقة من حيث أهميتها في السياسات الدولية، وباستثناء فرنسا التي تعتبر مستعمراتها السابقة مجالا حيويا وتاريخيا لمصالحها، فإن المنطقة عانت لسنوات السبعينيات والثمانينيات من موجات جفاف دون استقطاب اهتمام دولي حقيقي. ولنفس الأسباب الجيوسياسية أصبحت المنطقة ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، بحكم صعوبة السيطرة على المنطقة أمينا، وقد استقطبت المنطقة اهتماما جديدا خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر من جهة، وقرب المنطقة من أوروبا باعتبارها مجال عبور من جهة ثانية، وما أصبحت تمثله المنطقة من ساحة للتنافس الجيوسياسي والجيو-اقتصادي الدولي من جهة أخرى. (3)

(1): عمار بالة، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا"، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2017/2018)، 4.

(2): محمد عبد الغني سعودي، "الجغرافيا السياسية"، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، تح. معهد البحوث والدراسات الإفريقية (القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997)، 642.

(3): كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، 40-42.

الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية في الساحل

شهدت فترة منتصف وأواخر الستينيات في الساحل دخول المكون العسكري في العملية السياسية، ومع دخوله تثبتت أنظمة الحكم الإدارية المهيمنة، فتميزت المرحلة بعدم الاستقرار في تقدم عملية التغير السياسي. وقد كان ذلك بداية لترسيخ ثقافة الاستيلاء العسكري المتكرر على السلطة، واستشراء أنماط معينة من العلاقات العسكرية المدنية في الساحل. إذ يعتبر النمط الانقلابي أو "البريتوري" الأكثر انتشاراً في المنطقة، في دول مثل بوركينا فاسو ومالي وغينيا بيساو وموريتانيا، بحيث يلعب العسكريون دوراً مباشراً في الحياة السياسية. كما انتشر نمط الضامن الخارجي في السنغال وتشاد والنيجر وموريتانيا في فترات تاريخية معينة، وانتشر نمطي المقايضة والشرعية بشكل أقل في الساحل، بحيث يقضي نمط المقايضة بشراء الولاء السياسي للعسكريين وإرضائهم، أما نمط الشرعية فيقضي بعدم تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي واقتصار دورها على مهامها الدستورية، وتعد الرأس الأخضر الدولة الوحيدة في الساحل التي تتميز بهذا النمط.⁽¹⁾

تتميز المؤسسة العسكرية وأجهزة الإكراه عامة في أفريقيا، والساحل خصوصاً، بخضوعها للقادة السياسيين، لأن أغلب من وصلوا إلى سدة الحكم هم عسكريون سابقون، عن طريق انتخابات أو انقلابات، إلا أن هذه الظاهرة ليست قاعدة عامة في الساحل، ففي كثير من الحالات، فإن الجنود الذين استخدموا العنف لحماية القادة السياسيين، يستخدمون العنف ثانية للاستيلاء على سلطتهم والانقلاب عليهم، باعتبار أن هذا التقليد هو الأنجع في تقاليد الخلافة السياسية في أفريقيا، فقلب النظام عند الانقلابيين أسهل بكثير من إقامة حكومة جديدة فاعلة.

تصنف منطقة الساحل من أكثر المناطق في أفريقيا التي تقع فيها انقلابات عسكرية، فقد شهدت بوركينا فاسو لوحدها مثلاً، تسعة انقلابات ناجحة منذ استقلالها إلى غاية سنة 2022، وفيما عدا السنغال والرأس الأخضر اللتان لم تشهدا أي انقلاب عسكري ناجح إلى غاية كتابة هذه السطور، فإن بقية دول المنطقة شهدت انقلاباً ناجحاً واحداً في تاريخها على

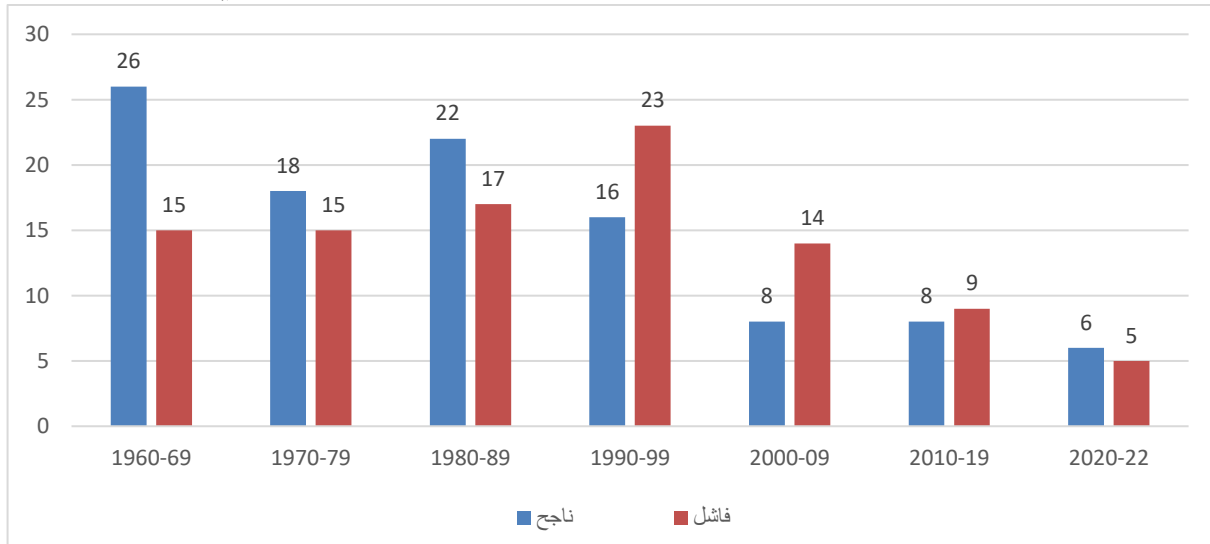
(1): حمدي عبد الرحمان حسن، الدولة المستحيلة في أفريقيا: مسارات متناقضة (الأردن، عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2020)، 297-299.

الأقل، وتقترب منطقة الساحل من ثلث عدد الانقلابات العسكرية الناجحة في القارة، فقد حدث ثلاثون انقلابا ناجحا من مجموع 104 انقلابا ناجحا في القارة -أنظر الجدول رقم (2) والشكل رقم (6)- ومع ذلك فإن هناك دولا ظلت لمدة ثلاثين سنة تحت ظل التعددية الديمقراطية، ولكنها تعرضت لانقلاب عسكري كما حدث في غامبيا سنة 1994.

الجدول رقم (2): عدد الانقلابات العسكرية الناجحة في دول الساحل منذ الاستقلال⁽¹⁾

الدولة	سنة الاستقلال	سنة الانقلاب العسكري
بوركينافاسو	1960	1966، 1974، 1980، 1982، 1983، 1987، 2014، 2015، 2022
الرأس الأخضر	1975	---
غامبيا	1965	1994
غينيا بيساو	1974	1980، 2003، 2012
مالي	1960	1968، 1991، 2012، 2021
موريتانيا	1960	1978، 1979، 1980، 1984، 2005، 2008
النيجر	1960	1974، 1996، 1999، 2010، 2023
السنغال	1960	---
تشاد	1960	1975، 1982، 1990

الشكل رقم (6): مخطط عدد الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة في أفريقيا⁽²⁾



(1): بتصرف عن: Thomson, *An Introduction*, 136-137.

(2): Jonathan Powell and Clayton Thyne, "Global Instances of Coups from 1950-Present," *Journal of Peace Research* 48, no. 2 (2011):249-259.

يعزى الدارسون للوضع الأفريقي كثرة الانقلابات العسكرية في الساحل وأفريقيا لمجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، فالعسكر يتدخلون في العملية السياسية لأن لديهم الرقابة والسيطرة على أهم المؤسسات القوية والمؤثرة، وهم وحدهم القادرون على الوصول إلى وسائل العنف التابعة للدولة. بالإضافة إلى قدرتهم التنظيمية والتكنولوجية مقارنة بباقي الجماعات في الدولة، كما أن البيئة السياسية والاجتماعية الأفريقية تقتدر إلى ثقافة المأسسة وتعاني من مشاكل اقتصادية، وانقسامات اجتماعية، وغياب للقنوات السلمية المساعدة على حل الأزمات التي تمر بها الدولة.

كما يحاول المختصون في دراسة منطقة الساحل فهم هذه الظاهرة المتكررة، إذ يركز بعضهم على طبيعة العسكريين الأفارقة في حد ذاتهم، فتكوينهم العسكري ووطنيتهم وانضباطهم ومهنتهم وانسجامهم يحفزهم للتدخل في العملية السياسية، وتخليص دولهم من حكومات المدنيين الفاسدة وغير الكفؤة، أو ما يسميه البعض بالانقلاب الحارس، حتى أن ما يميز أغلب الانقلابات في الساحل سلميتها، وهذا يعني ببساطة أن المجتمع لم يكن مستعدا للدفاع عن النظام السابق. ويذهب آخرون إلى القول بأن المؤسسة العسكرية في الساحل مؤسسة تابعة للدوائر الخارجية أو متأثرة بها على الأقل، فالدول الاستعمارية السابقة وأجهزة المخابرات العالمية لطالما كانت وراء وقوع انقلابات أو بقاء أنظمة معينة في الحكم.

الجدول رقم (3): تصنيف أسباب الانقلابات العسكرية في أفريقيا⁽¹⁾

المتغيرات	الفئة
المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية	طبيعة الدولة والخصائص المجتمعية
المصالح المؤسسية والديناميات الداخلية	خصائص المؤسسة العسكرية
الأبعاد الاقتصادية والسياسية، الصراعات، الانقسامات الطبقية	التفاعلات العسكرية مع المجتمع
العلاقات الاستعمارية الجديدة - نظرية العدوى.	ديناميات التفاعلات الإقليمية والدولية

(1): حمدي عبد الرحمان حسن، "الجيش والسياسة في الخبرة الأفريقية: طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي"، في *الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية*، تح. حمدي عبد الرحمان حسن (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، 67.

الفرع الثالث: التواجد العسكري الأجنبي والجماعات المسلحة في الساحل

لطالما ارتبطت البنى الأمنية في الساحل بالدول الاستعمارية السابقة، إذ اشترطت الدول الاستعمارية جملة من الترتيبات العسكرية والاقتصادية لضمان حصول دول الساحل على استقلالها، وقد تزامن ذلك مع اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، فوجدت دول الساحل نفسها مجددا ساحة للصراع العالمي، دفعت ثمنه شعوب المنطقة بمزيد من الحروب والنزاعات بمختلف أشكالها. وإبان السبعينيات والثمانينيات مرت المنطقة بموجة جفاف شديدة وأزمات اقتصادية خانقة جعلها تترشح مجددا لاتفاقات عسكرية واقتصادية ترهن سيادتها، إذ اشترطت المؤسسات الدولية والدول الكبرى جملة من السياسات التي شكلت صورا استعمارية جديدة في شكل قواعد عسكرية دائمة أو مؤقتة، وشركات أمنية متعددة الجنسيات، وعمليات عسكرية قصيرة ومتوسطة المدى.

يعتبر الوجود العسكري الفرنسي والأمريكي الأول في المنطقة، بحكم أن فرنسا تصور نفسها دائما على أنها عامل استقرار لحماية الأمن الداخلي والخارجي لهذه الدول. أما الولايات المتحدة الأمريكية فتمتلك العديد من المنافذ والقواعد العسكرية في الساحل في إطار "الأفريكوم" AFRICOM، أو من خلال إرسال قوات خاصة للمنطقة. ⁽¹⁾ وتشير تقارير "مؤسسة الدراسات الأمنية" Institute For Security Studies، أن الوجود العسكري الأجنبي، وخاصة الفرنسي والأمريكي في الساحل كان مقتصرًا سابقًا على تقديم المشورة والتدريب وتجهيز الجيوش الوطنية، ولكن منذ بداية الأزمة المالية سنة 2008، واشتدادها بداية من سنة 2012، توسع الوجود العسكري ليشمل قوات برية نشطة وقواعد لوجستية وعسكرية. ⁽²⁾

(1): حمدي عبد الرحمان حسن، "تحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية"، في تقرير ريادي استراتيجي: واقع الأمة بين الثورات والمرحلة الانتقالية، الإصدار العاشر (الرياض: البيان والمركز العربي للدراسات الانسانية، 2013)، 129-130.

(2): Ibrahim Maïga and Nadia Adam, "What exactly are foreign troops protecting in the Sahel?" *ISS Today articles: our daily analysis of Africa's current peace and security issues*, <https://issafrica.org/iss-today/what-exactly-are-foreign-troops-protecting-in-the-sahel>, (Seen:23/06/2022).

الشكل رقم (7): خريطة التواجد العسكري الأجنبي في أفريقيا (1)



تتسم البنى الأمنية أيضا في الساحل بنشاط الجيوش والأحلاف العسكرية للدول الكبرى، من خلال العمليات العسكرية الخاصة، وتعتبر عمليات "برخان" Barkhane، و"تاكوبا" Takuba، و"سابر" Saber، بقيادة فرنسية من أكبر العمليات التي شهدتها المنطقة مع مشاركة القوات المشتركة لدول الساحل G5S، والانتشار الكثيف للقوات الأممية. وقد كانت هذه البيئة الأمنية أرضا خصبة لنشاط الشركات الأمنية متعددة الجنسيات في المنطقة على غرار شركة "فاغنر" PMC Wagner الروسية وغيرها، كل هذه القوات الأجنبية والمحلية هدفها المعلن هو مجابهة الإرهاب والجريمة المنظمة التي أضحت مظهرا من مظاهر البنية الأمنية شديدة التعقيد في الساحل.

(1): Andrews Atta-Asamoah, "Proceed with caution: Africa's growing foreign military presence," ISS Today articles: our daily analysis of Africa's current peace and security issues, <https://issafrica.org/iss-today/proceed-with-caution-africas-growing-foreign-military-presence>, (Seen:23/06/2022).

يتميز البناء الأمني في منطقة الساحل أيضا بتواجد الحركات الانفصالية، والجماعات المسلحة والتمردات، والحركات الجهادية، وجماعات الجريمة المنظمة. إذ أنه وبالرغم من محدودية الحركات الانفصالية في القارة ككل، وذلك لعدة اعتبارات أهمها موقف القوى الدولية، وأنظمة الحكم في أفريقيا التي سعت لعدم ظهورها والحفاظ على الحدود الاستعمارية للدول، إلا أن منطقة الساحل تستأثر بحركتين انفصاليتين شهيرتين هما حركة الطوارق في مالي منذ ستينيات القرن الماضي، وحركة إقليم "الكازامنس" في السنغال منذ الثمانينيات، ورغم أن جذور هاتين الحركتين كانتا قبل نهاية الفترة الاستعمارية، إلا أن مطالب هذه الحركات لا تزال متواصلة إلى اليوم.⁽¹⁾

إن التطور في مطالب هذه الحركات، وتعسف الأنظمة الحاكمة في دول الساحل، جعل بعضها يتبنى الطرق العنيفة فظهرت جماعات تتبنى حمل السلاح ضد السلطة المركزية لعواصم هذه الدول. وقد زاد هذا الأمر تعقيدا، قيام ائتلافات وتحالفات ذات طبيعة اثنية بين هذه الحركات، فتطورت قضية الطوارق في مالي مثلا بعد انضمام طوارق الأزواد في شمال مالي، والذين لديهم امتدادات اثنية في بقية دول المنطقة، فولدت العديد من الجماعات المسلحة وغير المسلحة، على غرار الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد، والجبهة الشعبية لتحرير الأزواد، والجيش الثوري لتحرير الأزواد. وقد شكلت كل تلك التيارات ائتلافا بعد مفاوضات "باماكو" سنة 1992، لتسمى مع بعضها الحركات والجبهات الموحدة لتحرير الأزواد. ونظرا للتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة فقد ولدت حركات أخرى مختلفة الأهداف والآليات وفقا لمصادر دعمها، فنشأت حركة 23 ماي، والمؤتمر الوطني لتحرير الأزواد، والحركة الوطنية لتحرير الأزواد.⁽²⁾

كما تشهد المنطقة تواجد الجماعات الجهادية المنحدرة من شمال أفريقيا وغربها، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام، وتنظيم القاعدة في غرب

(1): Bruno Hellendorff, *Ressources Naturelles, Conflits et Construction de la Paix en Afrique de L'Ouest* (Bruxelles: Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité GRIP, Juillet 2012), 21-22.

(2): Joseph Guido, "Tuareg Rebellions since 1960 (Mali and Niger)," in *Modern African Conflicts: An Encyclopedia of Civil Wars, Revolutions, and Terrorism*, ed. Timothy J. Stapleton (California : ABC-CLIO, LLC, 2022), 331-333.

أفريقيا..الخ، وقد أدى احتكاك هذه الجماعات بالحركات الانفصالية والمتمردين والميليشيات إلى ميلاد حركات أخرى يصعب تصنيف أهدافها، بين المعتقدات الدينية، والمصالح الاقتصادية، والتجاذبات الاثنية، مثل حركة أنصار الدين، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وجماعة الدولة الإسلامية، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وأنصار الشريعة، وجماعة المرابطون. (1)

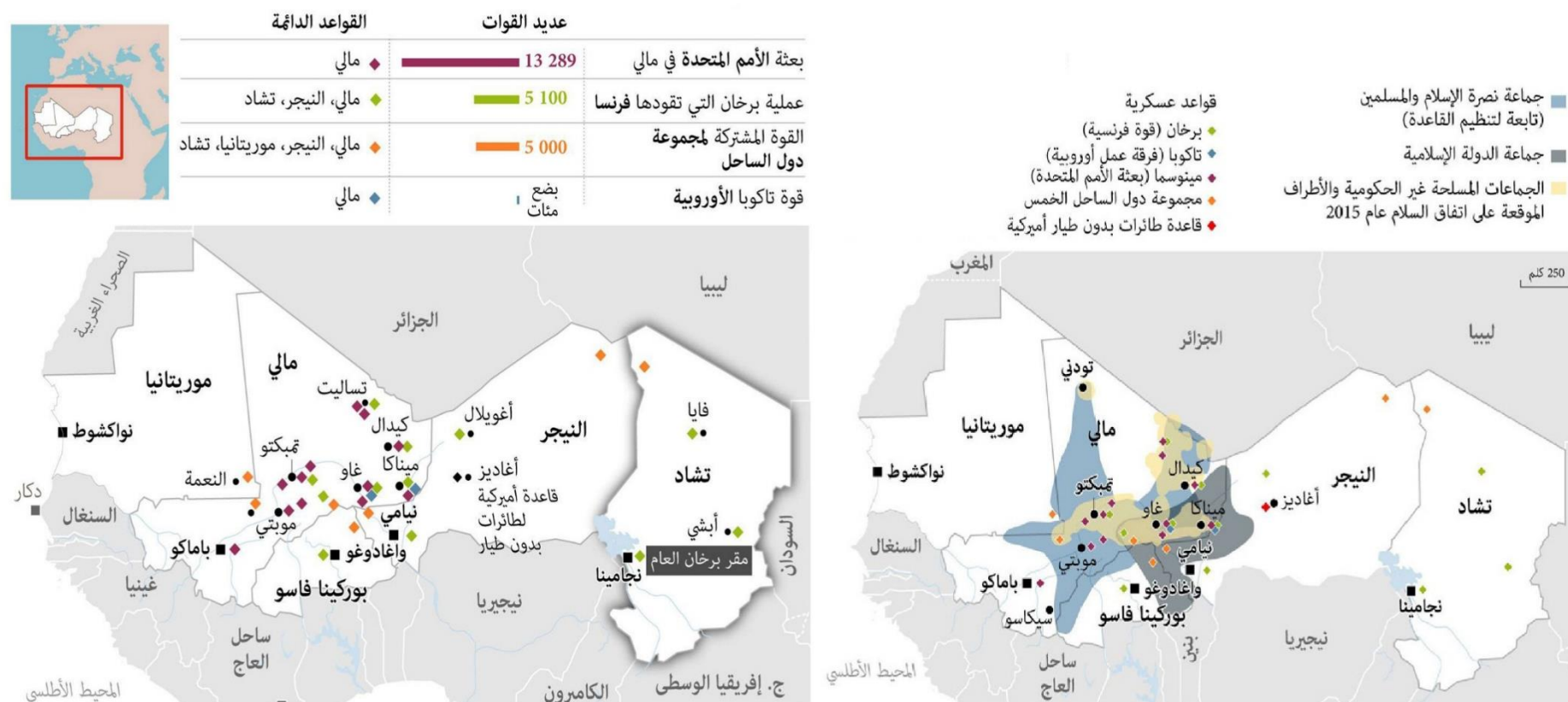
وتتصل أغلب هذه الجماعات المسلحة بشبكات الإرهاب الدولي، وشبكات المصالح في العواصم الغربية، بل إنها وفي كثير من الحالات، تلجئ إلى شبكات الجريمة المنظمة الدولية للحصول على مصادر لتمويل أنشطتها، فقد بات من المعروف قيام تحالفات بين عدد من هذه الجماعات وشبكات تهريب المخدرات والأسلحة، والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، وتهريب المعادن النفيسة والعملات الأجنبية، وخاصة تلك الشبكات الدولية القادمة من أمريكا اللاتينية ودول كولومبيا والبيرو وبوليفيا على وجه التحديد، إذ أضحت دول الساحل منطقة عبور مهمة لتجارة هذه الشبكات نحو أوروبا وآسيا. (2)

(1): مادي إبراهيم كانتى، التهديدات الإرهابية في دول الساحل وغرب أفريقيا والحرب على الإرهاب (موريشيوس: نور للنشر، 2018)، 21.

(2): Michel Luntumbue, *Criminalité Transfrontalière en Afrique de l'Ouest: Cadre et Limites des Stratégies Régionales de Lutte*, Note d'Analyse du Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité GRIP, Bruxelles (9 octobre 2012), 3-4, sur: https://www.grip.org/wp-content/uploads/2012/10/na_2012-10-09_fr_m-luntumbue.pdf.

الفصل الأول: خصائص الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل

الشكل رقم (8): خريطة العمليات العسكرية ومناطق نفوذ الجماعات المسلحة في الساحل⁽¹⁾



(1): L'Agence France-Presse AFP, “Map Showing Zones of Influence by Armed Groups in the Sahel and Regional Military Bases ,” on <http://u.afp.com/wDcs> , “Current State of Military Presence in Sahel with French-led Operation Barkhane and International Forces,” on <http://u.afp.com/wDcM>, (Seen : 24/06/2022).

المبحث الثاني

خصائص الأبنية الاقتصادية لدول الساحل

تلعب البنى الاقتصادية للدول دورا محوريا في تحديد مسارات التنمية والاقلاع الاقتصادي وتعدد الخيارات الاقتصادية من عدمها، ومنه فإن فهم هذه الخصائص البنوية في الساحل يعد خطوة أساسية نحو فهم الاستراتيجيات الأكثر فعالية لمكافحة الفقر وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني. ستحاول الدراسة في هذا المبحث التأسيس لمجموعة من المعايير التي يسهل من خلالها التعرف على طبيعة البنى الاقتصادية الحالية لدول الساحل الأفريقي، وبالرغم من أن الهدف في هذه المرحلة من البحث ليس تفسير العملية الاقتصادية برمتها، بقدر ما هو محاولة لاستكشاف الجوانب الهيكلية الاقتصادية، التي تعطي الدلالة الكافية لدرجة تطور المجتمعات والدول ومدى تقدمها التكنولوجي. من خلال التعرف على التاريخ الاقتصادي لدول وشعوب المنطقة، كونه يمثل العدة النظرية التي يمكن استثمارها في حلحلة المشاكل الاقتصادية المعاصرة. وكذا التعرف على مميزات الجغرافيا الاقتصادية وما تحويه المنطقة من موارد وإمكانات طبيعية وبنى تحتية. كما سيتم التعرف على الجوانب الاجتماعية للتشكيلات الاقتصادية التي تميز الاقتصاد السياسي في الساحل.

المطلب الأول: التاريخ الاقتصادي لدول الساحل

يطرح المختصون الأفارقة في دراسة البنى الاقتصادية في أفريقيا اليوم، إشكالية تحديد نقطة بداية لدراسة التاريخ الاقتصادي للقارة، فبالرغم من وجود اقتصادات أفريقية بعلامتها التقليدية قبل المرحلة الاستعمارية، إلا أن نقص الأدلة التاريخية الثابتة، وعدم التدوين، أدى إلى إهمال ذلك الموروث التراكمي الحضاري الأفريقي والانقطاع عنه. وبما أن موضوع الدراسة يتعلق بظاهرة متعددة الأبعاد - ظاهرة الفقر - فهي بحاجة إلى معرفة أبعادها التاريخية المرتبطة بشكل مباشر بسمات البنى الاقتصادية السائدة في مرحلة ما قبل الاستعمار، وأثناء نظم الحكم الاستعمارية.

الفرع الأول: سمات الاقتصاد المحلي التقليدي وهياكله في دول الساحل

شهد تطور المجتمع الاقتصادي الأفريقي نمطين مختلفين من أنماط المجتمعات، فهناك من يقول بتطوره مثل بقية المجتمعات الأخرى، من المجتمع البدائي إلى القبلي إلى مجتمع العصور الوسطى، ومع كل مرحلة من مراحل التطور يتحقق تطور مصاحب في أساليب الإنتاج وهيكله. ⁽¹⁾ إلا أن ذلك لا يعتبر قاعدة عامة في الساحل، فقد ينطبق هذا الحكم على تلك الوحدات السياسية التي اقتربت من مفهوم بناء دولة بتشكيلاتها الاجتماعية والطبقية، وتمركز السلطة، وتوزيع الناتج. بعكس بعض المجتمعات التي شكلت تنظيماً بمفهوم الأمة أو ما سماه "بول بوهانان" Paul Bohannan، و"فيليب كيرتن" Phillip Curtin، بمجتمعات "اللدولة" في أفريقيا Stateless Societies، وهو نمط لتنظيم المجتمع عبر مؤسسات أخرى غير الدولة مثل روابط الدم والعرق أو اللغة أو النشاط الاقتصادي الذي غالباً ما تمثل في الصيد والالتقاط. ⁽²⁾

لقد أدت فترات القحط والجفاف التي مرت بها منطقة الساحل ما بين ألفي سنة إلى 500 سنة قبل الميلاد، إلى ظهور الصحراء كما نعرفها اليوم، وقد أدى ذلك بدوره إلى حدوث هجرات متتالية واتصال بين الشعوب الذين كانوا من المزارعين والرعاة، وقد كون ذلك بينهم تجانسا نسبيا نتيجة وحدة الرقعة الجغرافية والسيروية التاريخية. فاشتغل سكان المنطقة بالزراعة وإنتاج الحبوب والأرز، وقد ساعد فائض القيمة البسيط الناتج عن عمل الفلاحين إلى ظهور مجموعة من الحرفيين وانتقل البعض الآخر إلى استخراج الذهب. ⁽³⁾ فقامت حركة تجارية في السنوات الأولى بعد الميلاد، واستمر تطور الحياة الحضرية والزراعية إلى القرن الثامن بعد الميلاد، فأضحى الفائض في المحاصيل والحرف يحقق اكتفاء ذاتيا لشعوب المنطقة، كما استخدم ذلك الفائض للتبادل والمقايضة مع بقية مناطق القارة، واتسعت دائرة التجارة الخارجية، واستمر التطور في الساحل بعد ذلك حتى أصبح تطورا من

(1): طاهر، أفريقيا فصول من، 57.

(2): Paul Bohannan and Phillip Curtin, *Africa and Africans*, 4th ed. (USA, Illinois: Waveland Press, 1995), 89.

(3): "لويد"، أفريقيا في عصر، 30.

الدرجة الأولى في إمبراطوريات غانا ومالي و"صنغاي" و"كانم" و"برنو" قبل الاستعمار الأوروبي. (1)

ارتبطت القوة السياسية في الساحل قديما بالقوة الاقتصادية، فقد كان تعيين الحكام والملوك في مملكة غانا يتم حصرا من طبقة المزارعين المعروفين باسم "السونينكي"، في إشارة واضحة لغلبة الأنشطة المنتجة ذات القيمة المضافة بمفهوم الفيزيوقراطي "فرنسوا كيناي" François Quesnay. كما كانت تقدم لهؤلاء الملوك جزية من طرف الملوك الأقل منهم شأنًا في المنطقة، نتيجة حمايتهم لمصدر اقتصادي آخر، هو تأمين طرق التجارة التي امتدت من مدينة "تكرور" Tukulor، على ضفاف السواحل السنغالية الأطلسية إلى غاية مدينة "غاو" Gao، وسط النيجر، ومنها إلى طرق التجارة مع المرابطين الذين ظهوروا في شمال القارة الأفريقية، حيث عقد أول تحالف بين المرابطين وقبائل "التكرور" التي اعتنقت الإسلام، واستوطنت مناطق وسط النيجر. (2)

كانت مملكة مالي معروفة بثرواتها من الذهب، إلا أن اقتصادها كان يركز أساسا على الزراعة وتربية المواشي، وتشير المصادر التاريخية إلى أن الأرز الأفريقي المعروف باسم "اوريزا غلابيرما" Oryza Glaberrima، كان يزرع في أودية نهر النيجر والسنكراني في منطقة السنغال وغامبيا والرأس الأخضر حاليا. (3) كما استمر الاهتمام بتعزيز التجارة في مملكة مالي إلى غاية سنة 1400 م، حيث كانت القوافل التجارية تعبر القسم الأوسط من الصحراء الغربية، وبحسب المصادر التاريخية فإن قوافل التجارة آنذاك كانت تضم أكثر من إثني عشرة ألف جمل، وشملت تجارة الكتب والذهب والملح والمعادن والمصنوعات المختلفة. (4) كما عرفت هذه الممالك نظاما ماليا وضريبيا قائما على الهدايا والعطايا التي يقدمها الحاكم للموظفين، وكان الرجل المشرف على المال والضرائب يلقب بالإداري الجابي، وقد مثلت الضرائب ثلث الدخل القومي في مملكة "كانم" لفترات تاريخية معينة. كما عرفت

(1): طاهر، أفريقيا فصول من، 66-67.

(2): ماكيفيدي، أطلس التاريخ، 85.

(3): جبريل ت. نياي، "مالي والتوسع الثاني للماندنغ"، في تاريخ إفريقيا العام: المجلد الرابع إفريقيا من القرن الثاني عشر

إلى القرن السادس عشر، تح. ج. ت. نياي (باريس: اليونسكو، 1988)، 175.

(4): طاهر، أفريقيا فصول من، 72.

الفترة الموالية أي قبل فترة الاحتكاك الأوروبي بالمنطقة تجارة العبيد، التي كان يستأثر بها الملوك كامتياز حصري. (1)

الفرع الثاني: ملامح الصراع الاقتصادي الاستعماري في دول الساحل

يرى الجغرافي الأمريكي الشهير "جارد دايموند" Jared Diamond، في كتابه "الأسلحة، الجراثيم والفلواذ: مصير المجتمعات البشرية" أن استعمار أوروبا لأفريقيا يعود إلى دواع جغرافية وبوجغرافية بشكل خاص، واختلاف في المناطق والمحاور وأنواع النباتات والحيوانات. (2) ورغم هذا الإنكار الغربي الذي يتراوح بين الدواعي الجغرافية تارة، والدينية تارة ثانية، والحضارية تارة أخرى، إلا أن الحقيقة التاريخية أثبتت أن أوروبا أتت لأفريقيا أساسا لأهداف اقتصادية بحتة، بسبب متطلبات الدولة الناشئة في القرنين الخامس والسادس عشر ميلادي، وحاجتها للذهب الذي اعتبر مصدرا للثروة وقوة الدولة آنذاك، ثم ضرورات الثورة الصناعية فيما بعد، وما تتطلبه من إمكانات مادية وبشرية كانت أفريقيا خزانا رئيسا لها.

أملت الضرورة الاقتصادية على الأوروبيين اكتشاف أفريقيا جغرافيا أولا، حتى إن الاحتكاك البرتغالي بمنطقة الساحل كان حذرا جدا، فقد عرض الملك البرتغالي في الربع الأخير من القرن الخامس عشر نفسه كصديق للإمبراطوريات القائمة في الساحل، فأرسل رسلا إلى أمير "تكرور" وأمير "تومبكتو"، وأرسل بعثة أخرى في اتجاه نهر غامبيا جنوبا حيث حكم "منسا موندي" Mansa Mundi، أحد أقوى رؤساء "الماندنجو" وأمير إمبراطورية مالي في الساحل آنذاك. (3) وتواصلت الكشوفات الجغرافية الأوروبية والبرتغالية تحديدا، بناء على تتبع الأنهار ومصباتها في الساحل، للوصول إلى المناطق الغنية بالمعادن النفيسة. فوصلوا إلى ساحل الذهب واتخذوه قاعدة لاستنزاف المعادن النفيسة من جهة،

(1): المرجع نفسه، 82.

(2): Jared Diamond, *Guns, Germs, and Steel: The Fates of Human Societies* (NewYork: W. W. Norton & Company, 1999), 400-401.

(3): Basil Davidson, *The African Slave Trade: A Revised and Expanded Edition*, 3rd ed. (Boston/Toronto: Brown and Little Company, 1980), 28.

ومركزا للتوغل منه إلى عمق القارة من جهة ثانية، ونقطة عبور في محاولات اكتشاف طرق تجارية جديدة إلى الهند من جهة أخرى. (1)

ظهر التنافس الأوروبي على القارة الأفريقية منذ عهد الكشوفات الجغرافية، إذ ساد في أوروبا آنذاك الفكر التجاري -المركانتيلي- في الدول الناشئة وخاصة بين المملكة البرتغالية-الاسبانية ومملكة إنجلترا، ومملكة فرنسا. وقد بدأ الكشف الجغرافي أول الأمر كمهمات فردية، ولكن سرعان ما أسست له جمعيات جغرافية لاستكشاف أفريقيا اقتصاديا، مثل جمعية ترقية كشف الأجزاء الداخلية في أفريقيا سنة 1788 في لندن، وتتابع قيام الجمعيات الجغرافية فأُسست الجمعية الجغرافية في باريس سنة 1821، ثم جمعية برلين سنة 1828، والجمعية الجغرافية الملكية في لندن سنة 1830، وبلغت الجمعيات الجغرافية الأوروبية آنذاك أكثر من مائة جمعية انضم إليها حوالي خمسين ألف عضو. (2)

لقد كان اكتشاف العالم الجديد -الأمريكتين- نقطة تحول كبرى في التاريخ الاقتصادي الاستعماري في الساحل، فبالرغم من أن مظاهر الرق لم تكن ابتكارا أوروبيا، وعرفته المنطقة قبل ذلك، إلا أن هذه التجارة كانت محصورة على أسرى الحرب فقط في عهد الإمبراطوريات الكبرى في الساحل، واستأثرت بها طبقة الملوك والأمراء حصرا. وبوصول الأوروبيين ازدهرت تجارة الرق بحكم العلاقات التي ربطها هؤلاء مع التجار والسماسرة الأفريقيين المقربين من الملوك في عهد تفسخ الإمبراطوريات. (3) فزادت الحاجة إلى الرقيق باعتبارهم عمال متخصصين في خدمة المنازل والحمالة -الشحن-، وفلاحة الواحات، وتوفير المواد الغذائية، وتقطيع الملح الصخري، والعمل في مناجم الذهب والفضة، وبناء المدن وتشبيد الطرق وتطهير الممرات، وكافة أنواع العمل الزراعي، بل إنهم استخدموا أيضا في الصفوف الأولى للقوات العسكرية. (4)

(1): زاهر رياض، *استعمار إفريقيا* (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، 22.

(2): أحمد عبد الدايم حسين، "الاقتصاد الإفريقي في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن 19"، *قراءات إفريقية*، ع. 21 (جويلية-سبتمبر 2014): 10.

(3): "أ. ج. هوبكنز"، *التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية*، تر. أحمد فؤاد بليغ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 1998)، 46.

(4): المرجع نفسه.

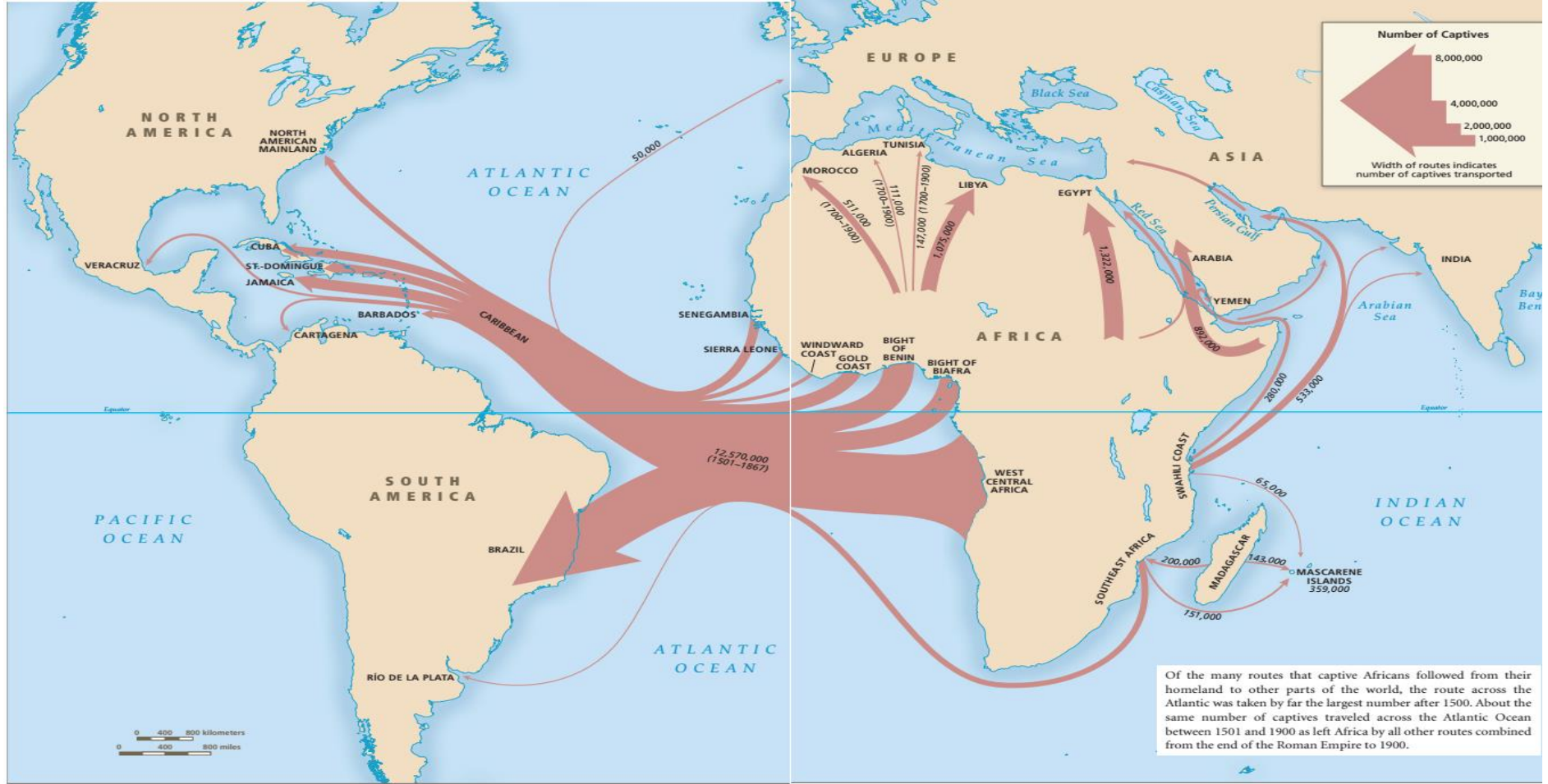
ظهرت شركات النقل البحرية الأوروبية كشركة البحر الإنجليزية، وشركة غينيا الفرنسية والشركة البرتغالية وغيرهم من الشركات التي تخصصت في شحن العبيد الأفارقة إلى أوروبا وأمريكا. وتوفر اليوم قاعدة بيانات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي TASTD، أرقاما وإحصاءات دقيقة بين سنتي 1500 و1866، حول عدد الرحلات وتفاصيلها، إذ تشير القاعدة إلى أن عدد الرحلات التي انطلقت من مرفأ "سينيغامبيا" Senegambia، فقط تصل إلى 109 رحلة من منطقة الساحل، دون احتساب الأفارقة المنحدرين من الساحل الذين تم نقلهم عبر مرفأ أخرى مجاورة مثل مرفأ سيراليون، ومرفأ خليج غينيا، ومرفأ بينين وغيرها، وتشير القاعدة إلى أن عدد الرحلات الكلي لنقل الرقيق من أفريقيا يصل إلى 168 رحلة، خلال نفس الفترة التاريخية. (1) -أنظر الشكل رقم (9) -

بعد ازدهار تجارة الرقيق زاد الصراع الأوروبي على الواجهة البحرية الأطلسية لمنطقة الساحل، إذ أرادت البرتغال الاستئثار بهذه التجارة، بفضل ما تمتلكه من مكتشفين وبحارة ذاع صيتهم آنذاك. فضلا عن أن داخل القارة كان غير معروف بالنسبة لهم، وعدم اهتمام اسبانيا كثيرا بهذه المنطقة بسبب أطماعها الاستعمارية في العالم الجديد، إلا أنه وفي وقت لاحق، تمكن البريطانيون والفرنسيون من كشف المنطقة الممتدة من غينيا إلى السنغال، وواصلوا كشفهم إلى أن وصلوا إلى مجموعة الأنهار التي تعرف بأنهار الزيت، والتي تصب مياهها في ساحل غينيا. فأضحت المنطقة معروفة لدى الأوروبيين كسوق للرقيق ولزيت النخيل، فاشتعل الصراع من جديد بين القوى الاستعمارية على تقسيمها، فأخذت فرنسا جزءا كبيرا من المنطقة الداخلية للساحل باعتبارها عمقا لمستعمراتها في شمال القارة بعد احتلالها للجزائر سنة 1830، واكتفت بريطانيا بغامبيا فقط، على أساس أطماعها في شرق القارة وشمالها الشرقي -مصر تحديدا- وقد انتهى هذا الصراع بانعقاد مؤتمر برلين 1884-1885، الذي قسمت بموجبه أفريقيا بين القوى المتصارعة، وتم تقسيم منطقة الساحل بين البرتغال وفرنسا وبريطانيا وفقا لاحتياجاتهم الاقتصادية بشكل أساسي. (2)

(1): Trans-Atlantic Slave Trade – Database, <https://www.slavevoyages.org/voyage/database#results>, Seen: 18/12/2022.

(2): "جوزفين كام"، المستكشفون في أفريقيا، تر. يوسف نصر (القاهرة: دار المعارف، 1983)، 36.

الشكل رقم (9): خريطة توضح عدد العبيد الذين تم نقلهم من أفريقيا 1501-1900. (1)



(1): David Eltis and David Richardson, *Atlas of the Transatlantic Slave Trade* (New Haven & London: Yale University Press, 2010), 4-5.

بعد تقسيم منطقة الساحل بين القوى الأوروبية الثلاث، رعت هذه الدول أنماطا معينة من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في مستعمراتها الجديدة آنذاك، والتي سعت في أغلبها إلى الاستفادة القصوى من ثروات المنطقة لخدمة المصالح الاقتصادية الاستعمارية. فتراوحت الأنشطة الاقتصادية في هذه المرحلة بين نشاطين بارزين هما الزراعة الموجهة والأنشطة الاستخراجية بشكليها الخام والتحويلي. فبرزت زراعة أنواع معينة من المحاصيل في الفترات الاستعمارية الأولى مثل الذرة والبقول السوداني والتبغ وزيت النخيل الذي كان يشحن عن طريق البرتغاليين إلى أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى استخراج الذهب والماس، وبعد التدهور في مردود هذه المحاصيل بسبب صعوبة المناطق الاستوائية وتراجع مردودها، تم التحول نحو زراعات أخرى أسهل وأقل تكلفة ويمكن زراعتها أكثر من مرة في السنة، مثل اليام والسرغوم ثم الكاكاو والقطن والبن والمطاط في مرحلة قادمة، رغم أن أثر هذه الأنواع من الزراعات معروف في إرهابه للتربة. كما تم تشجيع استخراج المعادن المختلفة وأهمها الحديد والنفاس، ثم الثروات النفطية والطاقوية في أواخر الفترة الاستعمارية. (1)

المطلب الثاني: الجغرافيا الاقتصادية لدول الساحل

ينبغي تهيؤ أي دولة أو إقليم نحو الإقلاع الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف أساسا على معرفة المقدرات المادية والبشرية اللازمة لذلك، وعليه يجب التعرف على الخصائص الجيو-اقتصادية لمنطقة الساحل، وما توفره هذه المقومات من فرص لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية. ويتأتى ذلك بمعرفة أنواع الأقاليم المناخية والموارد الطبيعية السائدة في الساحل، ومدى ملائمتها لأي نوع من أنواع الأنشطة الاقتصادية من جهة، كما يجب التعرف على التوزيع المكاني للموارد الباطنية والثروات الطاقوية من جهة ثانية، وما تملكه المنطقة من بنى تحتية ودعامات اقتصادية لأي خطة من خطط مكافحة الفقر وتحقيق التنمية من جهة أخرى.

(1): "هوبكنز"، التاريخ الاقتصادي، 59-61.

الفرع الأول: الأقاليم المناخية والموارد الطبيعية في دول الساحل

أولاً: الأقاليم المناخية ومميزات الغطاء النباتي والحيواني في الساحل

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من المناطق الفريدة في تركيبها الجيو-اقتصادية فبالرغم من وضوح الأقاليم المناخية في القارة الأفريقية وعدم تداخلها، إلا أن منطقة الساحل بالذات تتميز بازدواجية الأقاليم الجغرافية بشكل عام، سواء كانت أقاليم مناخية أو نباتية أو حيوانية أو تربة أو مياه... الخ. كون المنطقة تتوسط القارة الأفريقية، وتقترب كثيرا من خط الاستواء جنوبا، لذا فيمكن ملاحظة مزيج من الأقاليم المناخية المرتبطة بالغطاء النباتي والحيواني في المنطقة.

تصنف منطقة الساحل عموما من مناطق الإقليم المداري، إلا أن هذا الإقليم ينقسم بدوره إلى أقاليم مناخية فرعية هي إقليم السافانا وإقليم "واستبس" شبه الصحراوي والإقليم الصحراوي الجاف. كما يمكن ملاحظة أن مناخ بعض المناطق في أقصى جنوب دول الساحل قريب من مناخ الإقليم الاستوائي أو ما يطلق عليه بالمناخ المداري الرطب.

يشمل إقليم السافانا الأجزاء الجنوبية من دول تشاد والنيجر ومالي، ودول بوركينا فاسو وغينيا بيساو وغامبيا والسنغال، ويتميز بأماطه الفصلية وارتفاع درجة الحرارة طول العام. كما ينقسم هذا الإقليم بدوره إلى قسمين، إقليم سفانا الأراضي المرتفعة الذي يسود في جنوب القارة وشرقها، وإقليم سفانا الأراضي المنخفضة الذي يعد إقليم بلدان الساحل الأفريقي من ضمنه. وتنتشر في هذا الإقليم تحديدا الحشائش الفصلية الخشنة التي لا تصلح للرعي فيما عدا حشائش السافانا القصيرة، ومنه فإن أغلب حيواناتها من الحيوانات الوحشية، والتي بدأت أعدادها في التناقص بسبب الصيد الجائر. كما أن أغلب المحاصيل الزراعية في هذا الإقليم تعتمد على الأمطار الفصلية مثل محاصيل البن والمطاط والقطن، وفي المناطق الأقل أمطارا محاصيل التبغ والذرة والبقول السوداني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإقليم بدأ بالانحسار نظرا للنقص المستمر في معدلات هطول الأمطار السنوية بسبب التغيرات المناخية، وأثر ذلك بدوره على الغطاء النباتي والحيواني، والتواجد السكاني، إذ أصبح الرعاة والمزارعون يتجهون جنوبا إلى المناطق الاستوائية أو المناطق الزراعية عموما. (1)

(1): أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا دراسة عامة وإقليمية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998)، 170-179.

أما إقليم "واستبس" شبه الصحراوي فيشكل شريطا أو منطقة عبور بين إقليم السافانا جنوبا والإقليم الصحراوي شمالا، ممتدا من السواحل الموريتانية السنغالية غربا إلى وسط تشاد شرقا مارا بالأراضي المالية والنيجرية.⁽¹⁾ ويتميز هذا الإقليم بقلة الأمطار بحيث يصل المعدل السنوي إلى 60 سم، مما يسمح بنمو حشائش فصلية صالحة لرعي الماشية من غنم وماعز، كما تتميز أيضا بخزان عظيم من المياه الجوفية التي تسمح بحفر الآبار والزراعة وإرواء الإبل.⁽²⁾

ويمتد الإقليم الصحراوي الجاف في منطقة الساحل من موريتانيا غربا، مرورا بصحراء الجزائر وشمال مالي والنيجر، وصولا إلى شمال تشاد شرقا، أو ما يعرف بالصحراء الكبرى، وهي منطقة تتميز بانعدام الأمطار والتبخر الشديد، ودرجات الحرارة العالية، وتنمو ببعض مناطقها الأعشاب الصحراوية المتفرقة التي تسمح برعي الإبل، أما داخل الصحراء الكبرى فتتعدم النباتات تماما وخاصة بمناطق بحار الرمال ومناطق العرق.⁽³⁾ كما تجدر الإشارة إلى أن بعض مناطق الجنوب الغربي لتشاد وجنوب النيجر وأقصى جنوب شرق بوركينا فاسو تتمتع بمناخ قريب إلى الإقليم الاستوائي، أو ما يسمى أيضا بالمناخ المداري الرطب، وتتميز هذه المناطق بزيادة تهطل الأمطار الصيفية خاصة، وتنوع النبات بين الغابة والسافانا والحشائش والأعشاب بما يتيح مجال أكبر لرعي وتربية الحيوانات المتنوعة.⁽⁴⁾

(1): يوسف عبد المجيد فايد، "الأقاليم المناخية في افريقية في ضوء تصنيف (كين)،" في الموسوعة الافريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 139-140.

(2): فليجة، أفريقية دراسة، 182-183.

(3): رياض وعبد الرسول، افريقية: دراسة، 175.

(4): صلاح الدين حميدة عوض، "الإنتاج الحيواني في القارة الافريقية"، في الموسوعة الافريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 257-256.

الشكل رقم (10): الأقاليم المناخية في الساحل. (1)



ثانيا: أنواع التربة والموارد المائية في الساحل

لا يمكن معرفة أنواع التربة في منطقة الساحل، إلا إذا تم التعرف على أنواع التربة السائدة في أفريقيا عموما، إذ تنقسم التربة فيها إلى نوعين رئيسيين، ويطلق على الأولى بالتربة الناضجة، وهي تربة مضى عليها زمن طويل، ونضجت نتيجة تغيرات كيميائية بسبب غزارة الأمطار، وكثافة الغطاء النباتي عليها. وتوجد هذه التربة في المناطق الاستوائية والمدارية في أفريقيا، وتسمى أيضا بالتربة الحمراء، إذ يميل لونها إلى الاحمرار بسبب غناها بأوكسيد الألمنيوم والحديد والمنغنيز. أما النوع الثاني، فيطلق عليه بالتربة غير الناضجة أو التربة الخفيفة، وكثيرا ما تكون رملية، ولم تغسل جيدا بسبب قلة الأمطار. وعلى أساس هذا التقسيم يمكن تمييز ستة أصناف من التربة في أفريقيا، هي تربة الغابات المطيرة، والتربة المدارية الحمراء، وتربة المناطق شبه الصحراوية، وتربة الحشائش، والتربة الصحراوية، وتربة الجبال. (2)

تنقسم التربة في الساحل بين النوعين البارزين -التربة الناضجة وغير الناضجة- إلا أن التربة غير الناضجة أو الخفيفة هي ما يميز أغلب مساحة المنطقة على اعتبار قلة

(1): H.N. Le Houerou, *The Grazing Land Ecosystems of the African Sahel*, (Ecological Studies: Analysis and Synthesis, Vol. 75), (Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 1989), 6.

(2): فليجة، أفريقيا دراسة، 151-152.

تساقط الأمطار فيها. كما يمكن تمييز فسيفساء في منطقة الساحل بين خمسة أصناف من الأصناف الستة السائدة في أفريقيا، فنجد التربة المدارية الحمراء في أقصى جنوب النيجر وبوركينا فاسو وغينيا بيساو وغامبيا، والتربة شبه الصحراوية في الحزام الرابط من وسط تشاد والنيجر إلى وسط مالي والسنغال. (1) وتربة الحشائش في أجزاء صغيرة من الجنوب الشرقي لتشاد أو ما يسمى بالسافانا الصغيرة. (2) أما التربة الصحراوية فتشمل المساحة الأكبر في المنطقة وتمتد من شمال تشاد شرقاً إلى موريتانيا غرباً. (3) كما يمكن تمييز تربة الجبال في مناطق من موريتانيا والسنغال، والرأس الأخضر حيث أنها عبارة عن تلين بركانيين أجريدين وصخور بازلت حديثة. (4)

تعد الموارد المائية أيضاً من أهم مقومات النشاط الاقتصادي في منطقة الساحل، إذ تستخدم هذه الموارد لتحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير المياه الصالحة للشرب أو أنشطة السقي الفلاحي أو الصيد، إضافة إلى استخدامها كعوامل جذب سياحي. وتمتلك منطقة الساحل إحدى أكبر وأشهر البحيرات في القارة وهي بحيرة تشاد، التي تشكل مساحتها نسبة أكثر من ثمانية في المائة من مساحة سطح أفريقيا، وتمتد مساحة حوض البحيرة عبر ثمانية دول أفريقية هي الجزائر والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والسودان، حيث يعيش بحوض البحيرة ما يقارب ستة وأربعين مليون نسمة، مقسمة على دول تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان والكاميرون، وتأتي معظم مياهها من التساقط المباشر، وعبر نهري "شاري لوجون" Chari Logone، ونهر "كومادوجو يوب" Komadougou Yobe. (5)

(1): نافذ أيوب بيلتو ومحمود شاكر، مالي: مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا 14 (دمشق: المكتب الإسلامي، 1988)، 12.

(2): محمود شاكر، تشاد: مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا 6 (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1972)، 24.

(3): "هوبكنز"، التاريخ الاقتصادي، 22.

(4): محمود شاكر، السنغال: مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا 8 (دمشق: مكتبة دار الفتح، 1971)، 7-8.

5: UNEP, DEWA, Africa Water Atlas (Nairobi: UNEP, 2010), 46-47.

وبالحديث عن الأنهار فإن منطقة الساحل أيضا تمتلك مجموعة من الأنهار والأحواض النهرية الأشهر في القارة مثل نهر النيجر الذي يعد الأطول في الإقليم، ويمر عبر دولتي مالي والنيجر، إضافة إلى دول غينيا والبنين ونيجيريا من غرب أفريقيا. أما نهر السنغال فيمتد عبر ثلاث دول من الساحل هي السنغال ومالي وموريتانيا، إضافة إلى غينيا الدولة التي ينبع منها النهر. كما تعد منطقة الساحل أيضا من المناطق الغنية بالمياه الجوفية التي تكونت في العصر المطير، إذ تعد تشاد والنيجر من الدول الغنية بالمياه الجوفية التي تسمح بحفر الآبار وانتشار الواحات وتكفل قيام زراعة لسكان المنطقة. (1)

الجدول رقم (4): أهم أنهار دول الساحل. (2)

النهر	طول النهر كم	مساحة الحوض النهري كم ²
النيجر	4160	2092000
الفولتا	1800	360000
السنغال	1430	441000
غامبيا	800	182000

ثالثا: الثروات الباطنية والطاقوية في الساحل

تعد منطقة الساحل منطقة فقيرة نوعا ما من حيث الثروات الباطنية والطاقوية بشكل عام بالنسبة لباقي مناطق القارة الأفريقية، ويعود ذلك أساسا إلى حداثة التكوين الصخري للمنطقة. إذ أن مناطق الصخور الأركية القديمة هي التي تضم المعادن الفلزية، مثل الذهب والنحاس والماس، أما أراضي الصخور الحديثة فتضم المعادن اللافلزية، مثل البترول والفوسفات وغيرها. (3) إلا أن ذلك لا يمنع من وجود قدرات باطنية وتعدينية بالأساس لدى بعض دول المنطقة، إذ ينتشر الذهب في مالي، والحديد والنحاس في موريتانيا، والمنغنيز في بوركينا فاسو، والقصدير في النيجر، والبترول والغاز في تشاد وموريتانيا، واليورانيوم في النيجر وتشاد.

(1): فليجة، أفريقيا دراسة، 182.

(2): رياض وعبد الرسول، أفريقيا: دراسة، 90.

(3): السعيد إبراهيم البدوي، "الصناعة"، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 341.

الشكل رقم (11): الثروات الباطنية والطاقوية في الساحل. (1)



الفرع الثاني: أنماط البنى التحتية في الساحل

لا شك أن أهمية البنى التحتية في أي دولة أو إقليم يعتبر ضرورة حتمية لنمو وتطور أي مجتمع انساني، بما تتضمنه هذه البنى من طرق للمواصلات والنقل، وشبكات السكة الحديدية والمرافئ البرية والبحرية والجوية، وأنماط الإنتاج الكهربائي، وطرق الاتصالات الحديثة والانترنت. ويبدو أن انطلاقا القارة الأفريقية في هذا المجال ما تزال في بداياتها، إذ حرص الاستعمار في القارة على بناء مجموعة من هذه المشاريع لتسهيل خروج ثروات القارة نحو أوروبا وأمريكا بالأساس، فأنشئت السكك الحديدية والموانئ البحرية وبعض الطرق البرية لغرض التجارة الخارجية بالذات دون الاهتمام بالتجارة الداخلية أو انعكاس هذه المشاريع على حياة شعوب القارة.

اعتمدت شعوب منطقة الساحل قبل دخول الاستعمار على الطرق الصحراوية لنقل ومبادلة السلع والمنتجات المختلفة وخاصة مبادلة الذهب بملح الطعام مع شمال القارة، معتمدين في ذلك على الجهد الإنساني والحيواني بالأساس، فاستخدموا الإبل كوسيلة للنقل باعتبار ملائمته لطبيعة الطرق الصحراوية الوعرة التي تميز المنطقة، كما تم استخدام الإنسان في الطرق ذات الطبيعة الغابية الكثيفة. وبدخول الاستعمار، عادت بعض الطرق

(1): Prepared by Author Based on: SWAC/OECD, *West African Studies, West African Perspectives: Resources for Development* (Berlin: SWAC/OECD and ECWAS, 2009), 54-55.

البرية وشيدت السكك الحديدية لربط مناطق الإنتاج بموانئ التصدير، ولم يتم ربط المناطق الداخلية بعضها ببعض، فبقيت التجارة الداخلية متعثرة حتى بعد خروج الاستعمار. (1) ومع استقلال دول الساحل حاولت الحكومات الاستثمار في بناء بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها في التجارة الداخلية والخارجية، وتحسين أوضاع شعوبها اقتصاديا واجتماعيا، وتحقيق التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي، ويمكن فيما يلي بيان أهم خصائص وأنماط هذه البنى.

أولا: السكك الحديدية والطرق البرية

لا تكون الطرق البرية والسكك الحديدية في الساحل شبكة بالمعنى الحديث، وإنما هي عبارة عن خطوط منعزلة تمتد من مناطق الإنتاج إلى موانئ التصدير التي أنشأها الاستعمار، على غرار خط سكة الحديد "داكار - سان لوي" Dakar - Saint-Louis، الذي أنشئ سنة 1885، وخط "داكار - باماكو" Dakar - Bamako، الذي بدأ سنة 1881، وانتهت به الأشغال سنة 1905، وكذا خط "أبيدجان - واغادوغو" Abidjan - Ouagadougou. (2) وفيما عدا السنغال ومالي وبوركينا فاسو فإن أطوال خطوط السكك الحديدية وعددها وكثافة النقل عبرها لا يكاد يذكر في باقي دول الساحل، بل إن منطقة حوض تشاد التي تغطي أكثر من مليوني كيلومتر مربع، هي منطقة فقيرة للغاية في السكك الحديدية. ويعود هذا التأخر في مجال السكك الحديدية في الساحل إلى الطبيعة الجغرافية الصعبة للمنطقة من جهة، وتكاليف تشييدها الباهظة بالنسبة لباقي أنواع الطرق من جهة ثانية، ومن جهة أخرى فإن للعوامل السياسية أثرا بالغا على التخطيط الاقتصادي المترن لشبكة السكك الحديدية، فقد أجبرت موريتانيا مثلا على إنشاء نفق تكلفته خمسة ملايين دولار لخط سكة حديد بسبب رفض السلطات الإسبانية الموجودة في الصحراء الغربية عبور أراضيها آنذاك، وحدث الأمر نفسه لخط داكار - باماكو بسبب النزاع المالي السنغالي. (3)

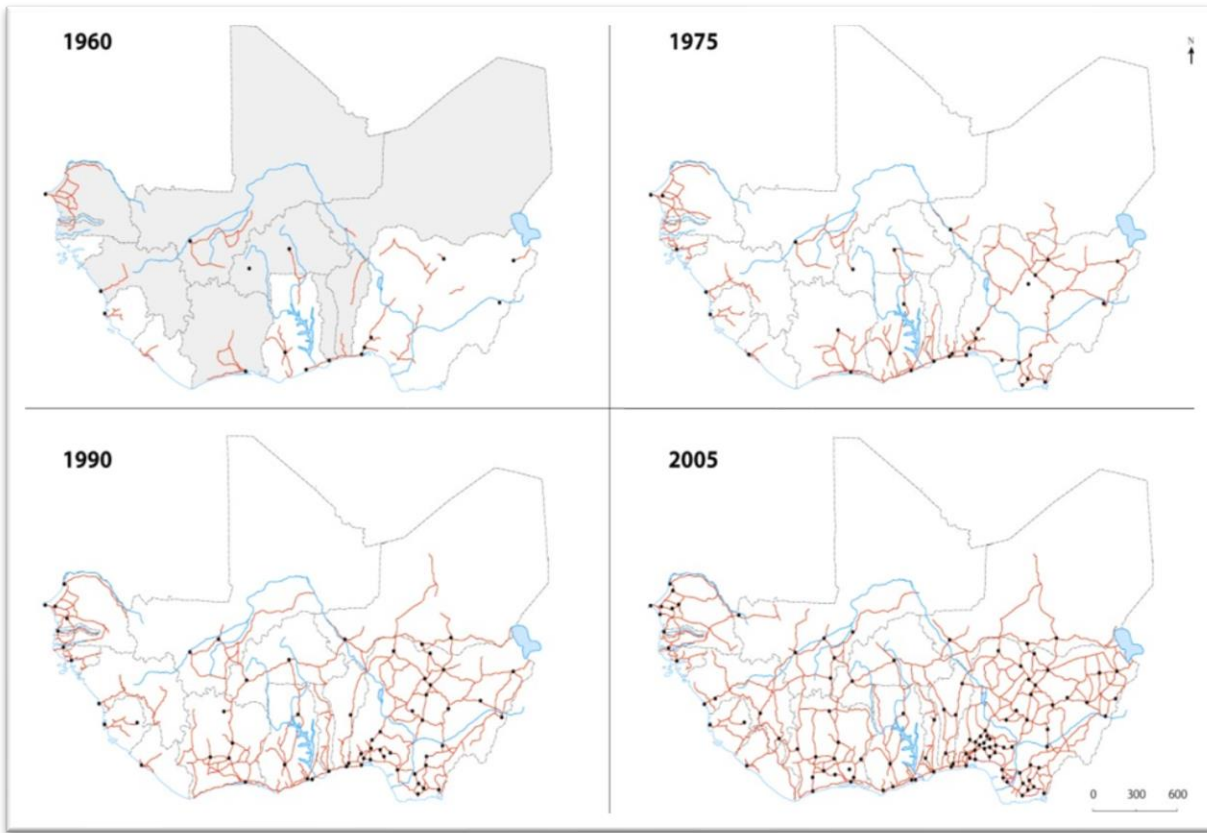
(1): فليجة، أفريقيا دراسة، 271-272.

(2): رياض وعبد الرسول، أفريقيا: دراسة، 294.

(3): السعيد إبراهيم البدوي، "مشكلات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: مع دراسة تطبيقية على النقل والمواصلات"، في بحوث إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين 27-29 ماي 1997، تح. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مج. 2 (القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997)، 14.

كما أن شبكة الطرق البرية في الساحل، وإن كانت لا تعبر عن مفهوم الشبكة، إلا أنها منذ الاستقلال تشهد تحسنا معتبرا بالنسبة لما تم إنجازه في بناء السكك الحديدية. إذ نجد مجموعة من الطرق البرية التي تربط دول المنطقة، منها طريق السافانا الغربية السودانية الذي يمتد من السنغال إلى نيجيريا، وطريق السافانا السودانية من السنغال إلى السودان، وطريق الصحراء الكبرى من الجزائر إلى نيجيريا، وطريق الصحراء الكبرى الثاني من المغرب إلى النيجر... وغيرها، كما أن هناك تحسنا في شبكة الطرق البرية الداخلية.

الشكل رقم (12): تطور شبكة الطرق البرية الداخلية في الساحل وغرب أفريقيا. (1)



ثانيا: الطرق النهرية والموانئ البحرية والجوية

من خلال ملاحظة دقيقة لخريطة الأنهار والبحيرات في الساحل يتضح غياب طرق نهرية ذات فائدة لنقل السلع والمسافرين، فالاستعمار لم يهتم بإنشاء طرق نهرية، كما أن عوامل المناخ والجغرافيا كانت سببا في عدم الاستثمار في بناء هذه الطرق بعد الاستقلال.

(1): CSAO/OCDE, *Cahiers de l'Afrique de l'Ouest, Perspective Ouest-Africaines: les Ressources pour le Développement* (Berlin: CSAO/OCDE et CEDEAO, 2009), 158.

إذ إن ضحالة المياه بسبب التغير الموسمي، والحواجز الرملية الخطيرة، والمندفعات المائية والشلالات، وكتل النباتات المائية الطافية على سطح الأنهار في الساحل، كانت سببا مباشرا في محدودية استعمالها. (1)

ورغم هذه العقبات فإن بعض الأنهار في الساحل تستخدم لنقل السلع والمسافرين على طول أجزاء من مجاريها على الأقل، مثل أعالي نهر النيجر وروافده، حيث يصلح نهر "بنوي" Benue، للملاحة حتى نهر "غارووا" Garoua، في الكاميرون على مسافة مائة وسبعين كيلومتر خلال موسم الأمطار. كما أن نهر النيجر صالح للملاحة في جوانبه العليا لمسافة 4200 كيلومتر بين "كوروسا" Kouroussa، في غينيا، و"باماكو" في مالي، إلا أن الملاحة تتوقف فيما بين "باماكو" و"كوليكورو" Koulikoro. وتغوص المندفعات المائية الملاحة بين شلالات "انسونغو" Ansongo، وشلالات "لابزانغا" Labbezanga، بجوار حدود مالي- النيجر، ولكن إنشاء سد "كاينجي" Kainji Dam، في نيجيريا سنة 1968 حسن الملاحة في هذه المنطقة من الساحل. كما توجد أنهار أخرى في غرب الساحل يمكن استخدامها في الملاحة وخصوصا خلال فصل الأمطار، بما فيها نهر السنغال حتى "كايس" Kayes، في داخل مالي على بعد تسع مائة كيلومتر، ونهر غامبيا حتى "جانجنبورا" Janjanbureh، على مسافة مائتين وثمانين كيلومتر للسفن الخفيفة. (2)

ونظرا للطبيعة الجغرافية التي تميز دول منطقة الساحل فإنها تمتلك عددا قليلا من الموانئ البحرية، فدول تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ليس لها أي اطلالة بحرية، وتعتبر من الدول الحبيسة، وفيما عدا ميناء "داكار" الذي يعتبر مرفأ طبيعيا وميناءا مهما، فإن المنطقة تخلو من موانئ بحرية ومرافئ طبيعية ذات أهمية كبرى.

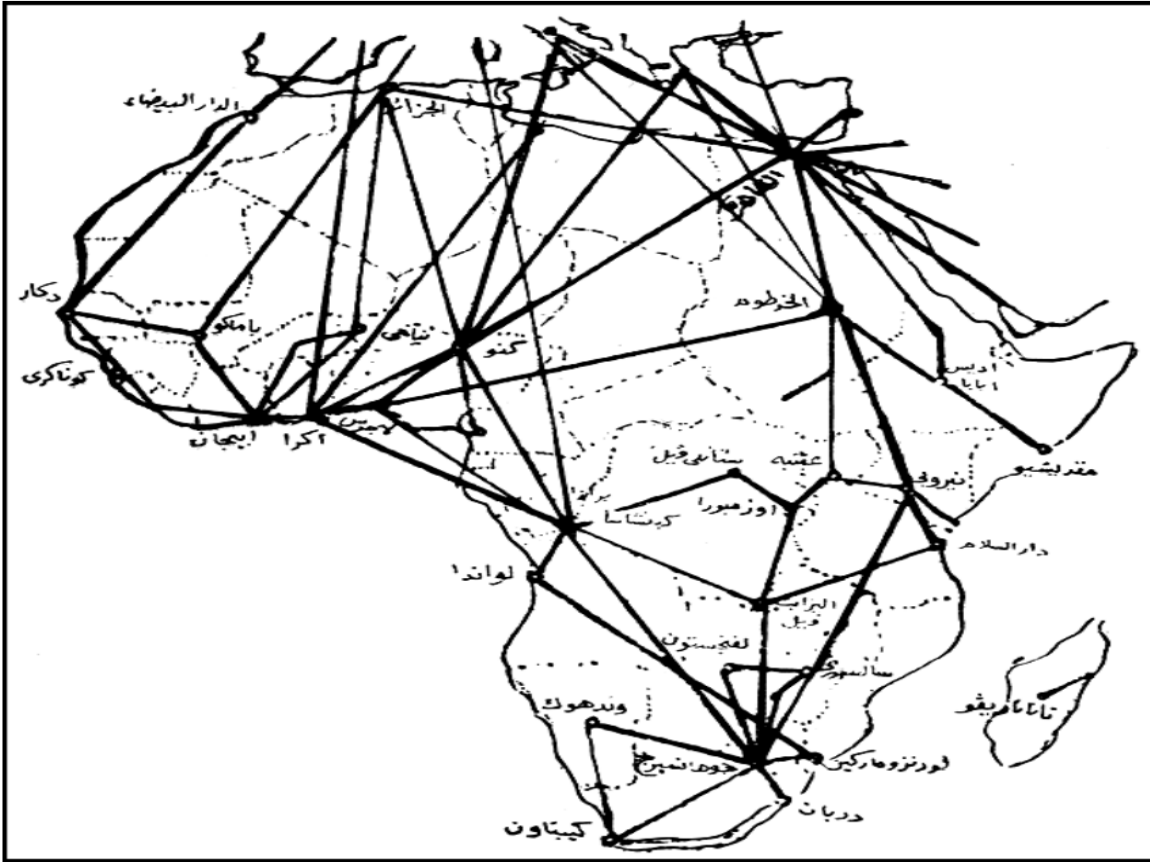
كما أن الاهتمام بالطرق الجوية في الساحل جاء حديثا، إذ يعتبر الخط الجوي الذي أنشأه الفرنسيون أثناء الاستعمار من طنجة إلى الدار البيضاء ثم داكار، ثاني أقدم خط جوي في القارة. إلى بداية سنة 1952، عندما استخدمت الخطوط الجوية البريطانية الطائرات النفاثة في أفريقيا، فأصبحت معظم خطوط الملاحة الجوية الدولية في أفريقيا تستخدم

(1): البدوي، "مشكلات التنمية الاقتصادية"، 11.

(2): المرجع نفسه، 12.

الطائرات النفاثة في رحلاتها، بينما تستخدم طائرات المحركات في الخطوط الداخلية للدول. فضلا عن الخطوط الجوية الغربية، يعد تآلف مجموعة الخطوط الجوية المحلية أو ما يسمى بمجموعة خطوط معاهدة ياوندي سنة 1961 هو الأكبر في منطقة الساحل، إذ يضم خمسة دول من الساحل هي تشاد والسنغال وموريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر، إضافة إلى ستة دول أخرى محيطة بالمنطقة، وتعتبر مطارات "كانو" و"نيامي" و"باماكو" و"داكار" من أهم الموانئ الجوية في هذه المجموعة. (1)

الشكل رقم (13): شبكة الخطوط الجوية الرئيسية في أفريقيا. (2)



وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات في الساحل وفي إطار سعيها لتطوير وتنويع بناها التحتية فقد بدأ الاهتمام أيضا بأنواع جديدة من أنواع النقل، مثل استخدام خطوط الأنابيب في نقل المواد النفطية، وتطوير أنماط الإنتاج الطاقوي، وتحسين شبكات الإنتاج الكهربائي، وطرق الاتصالات الحديثة، بما تشمله من رفع تغطية شبكات الهاتف المحمول والأرضي والربط بالإنترنت، إلا أن دول المنطقة لا تزال تخطو خطواتها الأولى في هذه المجالات.

(1): رياض وعبد الرسول، إفريقيا: دراسة، 305.

(2): المرجع نفسه، 306.

المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي لدول الساحل

لا يخفى عن البيان أهمية أسلوب الإنتاج السائد في دولة أو إقليم ما على مخرجات العملية الاقتصادية فيه، ولا يمكن تفسير هذا الأثر دون التعرف على مجموعة من العوامل المؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر على شروط الإنتاج من قوة عاملة، ووسائل إنتاج، ووسط تكنولوجي، وأنماط روابط الإنتاج، وتشكيلاته الاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن فهم هذا الالتحام بين قوى الإنتاج من جهة، وروابط الإنتاج من جهة أخرى، يفضي إلى فهم عميق لمجريات العملية الاقتصادية، ومعرفة ما إذا كان نمط الأنشطة الاقتصادية السائد في هذه الدولة أو الاقليم سيؤدي إلى تطور في نوع الإنتاج من حيث كونه إنتاجا لإشباع حاجات المنتجين فقط، أم إنتاج مبادلة.

الفرع الأول: خصائص قوى الإنتاج وروابطه في الساحل

أولاً: القوة العاملة في الساحل

يمكن التعرف على خصائص القوة العاملة في الساحل من منظورين، ويتعلق الأول بعدد هذه القوى ديموغرافيا وتوزيعها الجغرافي، أما الثاني فيتعلق بنوع هذه القوى البشرية. فالمتتبع لتاريخ المنطقة يعلم بأن هناك نقصا في عدد سكان هذه المنطقة قبل الاستعمار بالنسبة لأقاليم أخرى من العالم، إذ تشير الأرقام إلى أن كل سكان الساحل وغرب أفريقيا كانوا لا يتجاوزون خمسة وعشرين مليوناً سنة 1800. وبغض النظر عن دقة هذه المعطيات فلا شك أن الوضع ازداد سوءا بحكم الاستنزاف الذي أحدثته تجارة الرقيق السائدة أثناء الاستعمار، وقد أدى ذلك إلى نقص شديد في أعداد اليد العاملة التي نقلت إلى أوروبا والعالم الجديد، وباعتبار أن الناتج القومي الإجمالي للقارة ككل، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، كان ولا يزال يستخلص من استخدام قوة البشر في الأرض، فإنه من الممكن القول بأن عدد سكان منطقة الساحل آنذاك كان صغيرا بالنسبة لحجم المنطقة، وبالنسبة للأرض الصالحة للزراعة، وبالتالي فإن المتاح من الأرض فاق ما هو متاح من أيدي عاملة لازمة لزراعتها. (1)

(1): "هوبكنز"، التاريخ الاقتصادي، 28.

ومع الزيادة السكانية التي تعيشها المنطقة اليوم، فإن النقص في الأراضي ليس مشكلة رئيسية بالنسبة لدول الساحل، وحتى إن كان هناك افتراض لتوافق أعداد السكان مع ما هو متاح من أراضي، فإن سكان الساحل، وخاصة منطقة الصحراء الكبرى، منتشرون بشكل متناثر، وهذا يؤدي بدوره إلى سوء توزيع أعداد القوة العاملة فيها.

أما من المنظور الثاني فيمكن القول إن نوعية اليد العاملة في الساحل تاريخيا لم تختلف اختلافا جوهريا عن تلك الموجودة في مجتمعات أخرى في فترة ما قبل الصناعة، فمتوسط العمر كان حوالي خمسة وثلاثين عاما، وهو نفس المتوسط الموجود في أوروبا في العصور الوسطى، كما أن عدد ساعات العمل في الفلاحة كان منخفضا، حيث كان المتوسط نصف اليوم طيلة العام، لأن المزارعين كانوا يشتغلون بأنشطة أخرى، مثل الحرف والتجارة على أساس العمل لبعض الوقت أو بشكل موسمي. (1)

ولا تزال إلى اليوم أعباء المجهود اللازم للمهام الزراعية العامة والرعي في الساحل أعباء قاسية على المزارعين والرعاة، إذ إنه يلزم نصف اليوم لاسترداد العافية بحكم غياب أدوات عمل متطورة، وتخلف الوسط التكنولوجي للإنتاج الفلاحي بشكل عام، لا سيما في مجتمعات تنتشر فيها الأمراض وسوء التغذية، فمعظم اليد العاملة في الساحل تعاني نقصا خطيرا في وزن الجسم خاصة في الفترة التي تسبق الحصاد. وقد تحولت أعداد كبيرة من اليد العاملة من الرعي إلى الزراعة هربا من الفقر والجوع بسبب موجات الجفاف التي ضربت المنطقة عدة مرات، وبالمقابل هناك أعداد معتبرة من أفراد القبائل ممن يأبى العمل في الزراعة، ومنها قبائل الفولاني التي تنتشر في إقليم السافانا الغربي من السنغال إلى بحيرة تشاد. (2) وبالرغم من التطور النسبي الحاصل في بعض المؤشرات السكانية، إلا أن اليد العاملة في الساحل التي تتمتع بحالة صحية جيدة تعمل بأقل من طاقتها، وهذا راجع إلى نقص الفرص أكثر من أطروحة أن الأفريقي كسول بطبعه. ومنه فإن الأفريقي "الكسول" يكون في الواقع، إما غير قادر صحيا أو ليس لديه سوق لقوة عمله، أو لكليهما معا. (3)

(1): المرجع نفسه، 33.

(2): فليجة، أفريقيا دراسة، 233.

(3): "هوبكنز"، التاريخ الاقتصادي، 34.

ثانيا: وسائل الإنتاج في الساحل

يطلق اصطلاحا على أدوات العمل وموضوعه بوسائل الإنتاج في أي مجتمع، فموضوع العمل هو المادة الأولية الخام التي يكون حولها العمل، أما أدواته فهي مدى استخدام الآلة في تحويل تلك المادة الخام. وإذا ما تم إسقاط هذه المفاهيم على مجتمعات دول الساحل، فسنجد أن الأرض هي المادة الخام التي جرى عليها العمل باستخداماتها التقليدية، مثل الجمع والصيد والالتقاط والرعي والزراعة والأنشطة الاستخراجية، أو صورها الصناعية الحديثة. ومن هنا فإن ملكية الأرض وتوزيعها تعد من القضايا الحساسة في الساحل، وقد مر هذا المفهوم لدى شعوب المنطقة بمرحلتين تاريخيتين، مرحلة ما قبل الاستعمار وما بعده.

لقد كان مفهوم الملكية الفردية للأرض غريبا على معظم القارة قبل دخول الاستعمار، وقد جرت العادة على ألا تكون الأرض مملوكة لفرد، بل للأسرة أو المجتمع، فكان النمط المميز لحيازة الأرض في جميع أنحاء القارة نظاما جماعيا. وإن كان هذا النظام نظاما زعاميا، بحيث يعد توزيع الأراضي بين العائلات وظيفية من وظائف الزعيم الإدارية، إلا أن الزعيم يعد مجرد وكيل أو مدير للأرض نيابة عن الجماعة المالكة لها، فهو ليس مالكا ملكية مطلقة، وإن كان أي فائض من الأرض يظل في حيازة الزعيم، إلى أن يظهر أعضاء جدد يحتاجون إلى مساحة جديدة من الأرض. (1)

يعد نظام ملكية الجماعة السلالية هو النظام الذي ساد قبل الاستعمار في دول الساحل، بحيث تستوطن هذه الجماعات أرضا مشتركة وتعود لها ملكية الأرض التي تسكنها والتي تزرعها أو تقوم بأي نشاط ذو طابع اقتصادي فيها. ويشارك الفرد كعضو في هذه الجماعة في المحافل والاجتماعات التي تعقد للتشاور في إدارة الأرض، وتوزيع حصصها، وله حق الانتفاع بها دون إلحاق ضرر أو فساد بها. (2)

(1): محمود منولي ورأفت الشيخ، *أفريقيا في العلاقات الدولية* (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1975)، 262. للمزيد

أنظر: Audrey I. Richards, "The Political System of the Bemba Tribe: North-Eastern Rhodesia," in *African Political Systems*, eds. M. Fortes and E. E. Evans Pritchard (London: Oxford University Press, 1940), 97-98.

(2): "لويد"، *أفريقيا في عصر*، 41.

كما أن التنظيم الأسري في هذه المجتمعات كان مبنيا على العلاقات التعاونية بين الجيران بعضهم ببعض، فكانت عمليات توزيع الطعام والسكن والأثاث والملابس والسلع الاستهلاكية تقوم على نظام تعاوني من خلال الأسواق التقليدية التي استخدمت كوسيلة لموازنة المواد الغذائية وإعادة توزيع الفائض منها. ⁽¹⁾ ومن هنا فقد كان هذا النظام نظاما لا يحمل أي صراعات طبقية حول ملكية الأرض، بحكم توفر الأرض وقلة السكان وكفاءة هذا النظام وتوافقه مع مكونات هذه المجتمعات التقليدية، إلى أن جاء الاستعمار الأوروبي بقيم الملكية الفردية.

مع قدوم الاستعمار الأوروبي قامت الكثير من الدول الاستعمارية بتشريد أعداد كبيرة من الأفارقة الأصليين لإفساح الطريق للمستوطنين الأوروبيين، وأصرت السلطات الاستعمارية على أن تخضع الأرض للسيطرة بواسطة صك الملكية، الذي تقدمه فقط إلى رب الأسرة الذي يكون رجلا. وبموجب هذه القواعد الجديدة حرمت كثير من الأسر التي تترأسها نسوة ^(*) من حقوقهن في ملكية الأرض، وسمح لهن فقط باستخدامها برضا الوالد أو الزوج. وامتدادا لذلك بدأ نوع من الصراع الأسري والمجتمعي حول ملكية الأرض. وعند الاستقلال أصبحت ملكية الأرض معلقة، واستخدمت بمثابة ساحة قتال تشبه التمييز العرقي إلى حد كبير، وتولت الحكومات السيطرة على الأرض، وغالبا ما كانت تشرد مجتمعات بأكملها من أجل مشاريع البنى التحتية -بغض النظر عن نفعها من عدمه-، حتى وصل الحال اليوم إلى أن الكثير من الأفارقة يملكون القليل من الأرض، والبعض منهم يملكون الكثير منها نتيجة الماضي الاستعماري. ⁽²⁾

أما فيما يتعلق بأدوات العمل في الساحل، فيرى المؤرخون أن مجتمعات المنطقة استخدمت وسائل تقليدية في أنشطتها الإنتاجية فمجتمعات الصيد والالتقاط مثل جماعة "مهالبي" Mahalbi، التي انتشرت بين النيجر وبحيرة تشاد كانت تستخدم أقنعة الصيد،

(1): طاهر، أفريقيا فصول من، 94.

(*) : كان هناك نظام ضمن نظم الجماعات السلالية يسمى بنظام السلالة وحيدة النسب، أي الانتماء إلى الأم (النساء)، وكانت الكثير من الأسر التي عاشت في دول الساحل تنتمي إلى هذا النظام.

(2): "وانغاري ماثاي"، أفريقيا والتحديث، تر. أشرف محمد كيلاني (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، 210.

وتسميم أماكن المياه، وعصى الرمي، والخنادق، وإخفاء السهام المسممة في أعشاش النعام، وجرح الحيوان ومطاردته والصيد بالكلاب... الخ⁽¹⁾ ولما كانت هذه الوسائل متوافقة مع التطور الإنساني آنذاك، فإن حال مجموعات الصيد المتبقية في القارة اليوم، لم يختلف عن أسلافهم، ولا تزال تستخدم نفس الوسائل والأساليب البدائية ذاتها. ولم يكن حال المزارع الأفريقي في الساحل يختلف كثيرا عن الصيادين، ففيما كان المزارع الأوروبي يستخدم أدوات الإنتاج الميكانيكي، كان المزارع في الساحل يعاني من عدم توفر رؤوس الأموال والمعدات الآلية الحديثة، فاعتمد مضطرا على أسلوب الزراعة المتنقل البدائي.⁽²⁾

ورغم التطور الحاصل اليوم، فلا تزال أدوات العمل في الساحل تتسم بطابعها التقليدي مقارنة بما يتم استخدامه في أقطار أخرى من العالم، ويرجع ذلك لأسباب عديدة يعتبر العامل التكنولوجي أهمها، فاستخدام الآلة في الساحل لا يزال في بداياته، وإن كان هناك أوجه قليلة لاستخدامه في بعض المحاصيل النقدية أو الصناعات الاستخراجية أو التحويلية فهي تصب في مجملها في صالح الاقتصاد العالمي أو الطبقات الحاكمة، عوضا على أن توجه هذه الوسائل لتسهيل وزيادة إنتاج الغالبية الريفية.

ثالثا: روابط الإنتاج والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية في الساحل

لا شك أن فهم روابط الإنتاج وتشكيلاته الاقتصادية والاجتماعية في الساحل يحتم علينا التعرف على نمط الإنسان والمجتمع في الساحل، إذ يسود في المنطقة نمطين أساسيين هما النمط المساواتي والنمط القديري. فالمساواتيون يكتسبون قوتهم من تماسكهم الداخلي، حيث يرتبط كل فرد بالآخر داخل الجماعة التقليدية (الأسرة، القبيلة، الاثنية... الخ)، ولكنهم في ذات الوقت يرفضون السلطة ويلقون اللوم على النظام في حالة وقوع الكوارث، وبشكل عام يطلق على هذا النمط بالطوباوية، أو مجتمعات ثقافة النقد، ويزدهر في ظل هذه الثقافة نمط قيادة الزعامة الملهمة "الكاريزما". أما القديريون فهم الراضون الذين يرون الثروات حولهم وينتظرون الفرص المتاحة التي تمنحها هذه الوفرة دون إيلاء أهمية كبيرة لأفعالهم، واعتمادهم

(1): سعاد علي حسن شعبان، "مجتمعات الصيد والقنص الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية 1، ع. 8 (1979): 185.

(2): متولي والشيخ، أفريقيا في العلاقات، 270.

الكلي على الغيبيات بحيث يتخذ هؤلاء السلبية الشديدة كوسيلة للتكيف مع المخاطر، فالقدر عندهم وليس الجهد والعمل والمهارة هو الذي يحكم المشهد. (1)

لقد كان أثر الحكم الأوروبي الاستعماري ذو ثلاث جوانب على روابط الإنتاج وتشكيلاته في الساحل، إذ إنه أضعف الحكم القبلي التقليدي وأخل باستقرار المجتمع فيها، كما أنه خلق برجوازية جديدة من المحامين والأطباء والمدرسين والفلاحين والتجار، ومن جانب آخر فقد أنشأ طبقة برجوازية بسيطة مختلطة بطبقة العمال وتتكون من العمال المهرة والمدرسين والكتبة وصغار التجار والصحفيين، وأصبحت هذه الطبقات هي الطبقات الوحيدة التي تتمتع بوعي سياسي أثناء الحرب، ورغم ذلك فلم يكن للأفريقيين أثر يذكر في حكم بلادهم أثناء الاستعمار، بل كان الرجل الأبيض هو من يتخذ القرارات السياسية في الشؤون الإدارية والزراعية والاقتصادية وخطط التنمية. ففي تشاد مثلاً منع الاستعمار الفرنسي وجود تنظيمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في البلاد، وكانت تكتفي بوجود شعب لتنظيمات فرنسية يتم توجيهها من باريس. (2)

وخلال الحرب العالمية الثانية منعت إضرابات العمال كما منع إغلاق المصانع، وأصبح العامل الأفريقي الذي يشترك في الإضراب يحكم عليه بغرامة مالية تصل إلى خمسة مائة جنيه أو الحبس لثلاث سنوات. كما منعت الاتحادات الأفريقية التجارية من الانضمام إلى اتحادات التجار، ومن الناحية الاجتماعية لم يسمح للوطنيين بالوظائف التي تجعل منهم منافسين للأوروبيين. (3)

بعد استقلال دول الساحل، انقسم الدارسون إلى ثلاثة أقسام، بين من يقول إن المجتمع الأفريقي مجتمع غير طبقي في الأصل، وأن الأمر لا يزال كذلك، ومنه فإن روابط الإنتاج في المنطقة ذات علاقات تعاونية، وتتسم بتناغم تشكيلاتها الاقتصادية والاجتماعية. أما الاتجاه الثاني، فيقول بأن المجتمع الأفريقي كان مجتمعاً غير طبقي قبل الاستعمار،

(1): فاروق عبد الجواد متولي شويقة، "لمحة أنثروبوجغرافية في مورفولوجية البيئة وحياة الناس في مجتمعات مختارة من القارة الأفريقية"، مجلة الدراسات الأفريقية، ع. 26 (2004): 114-116.

(2): هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث، 304.

(3): رياض، استعمار إفريقيا، 298.

ولكن الأمر اختلف فيما بعد. ومنه فقد برز طرح ثالث يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويرى هؤلاء أن المجتمع الأفريقي ينتج حوائجه المادية عبر ميكانيكية رأس المال الذي تقع مركز مبادراته خارج أفريقيا، ونتيجة لذلك فالأفارقة ينتجون من خلال مجموعات اجتماعية تتعارض مصالحها، بحيث تتميز روابط الإنتاج فيها بنوع من التصادم، ويمكن تصنيف هذه المجموعات اليوم من حيث رتبها على النحو التالي:

- 1-مقاولو البناء، وأصحاب الصناعات الصغيرة الذين يملكون معامل صناعية أو صناعات تحويلية.
- 2-التجار الكبار، ملاك المخازن والسيارات ووسائل النقل عامة.
- 3-التجار الصغار الذين يعيشون من الأعمال التجارية.
- 4-ملاك العقارات غير المنقولة المؤجرة.
- 5-المزارعون الذين يمتلكون وسائل مادية ومالية هامة ويستخدمون عمالا مأجورين.
- 6-العمال ذوو الرواتب.
- 7-الفلاحون الذين يعيشون من الاستثمار الزراعي المنفرد، أو العائلي أو التعاوني أو من الماشية أو الصيد أو الحرف اليدوية التقليدية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أنماط الأنشطة الاقتصادية في الساحل

يختلف الدارسون للوضع الأفريقي في تصنيف الأنشطة الاقتصادية التي تسود في أفريقيا على أساس معايير مختلفة، إذ يصنف البعض الأنشطة الاقتصادية بحسب التدخل الإنساني في الإنتاج إلى نمطين أساسيين التي عرفت هما البشرية منذ القدم، ويطلق على الأولى بأنشطة الاقتصاد الهدمي، التي تضم أنشطة الصيد والجمع والالتقاط، التي تعتبر من أقدم الأنشطة التي عرفها الانسان منذ العصر الحجري إلى غاية الثورة الزراعية، إضافة إلى نشاط صيد الأسماك والتعدين، أي استخدام المعادن المختلفة كما هي في الطبيعة. أما النمط الثاني فيسمى بأنشطة الاقتصاد الإنتاجي، الذي يتميز بالمشاركة الإنسانية في الإنتاج بدلا

(1): أمين إسبر، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1985)، 108، 118.

من استغلال الموارد على صورتها الطبيعية، وتشمل هذه الأنشطة الرعي وتربية الحيوانات والزراعة والصناعة والأنشطة الاستخراجية والتجارة. (1)

ويصنف البعض الآخر الأنشطة الاقتصادية في القارة بحسب الغاية من النشاط الاقتصادي في حد ذاته إلى أنشطة الاقتصاد المعيشي الذي يتميز بأنه نشاط غايته إشباع حاجات المنتجين فقط، ويدخل في هذا النمط الأنشطة التي يعيش عليها أغلب سكان القارة كالرعي والزراعة والصيد، فهي أنشطة لإشباع حاجات السكان. أما النمط الثاني فيسمى بأنشطة الاقتصاد النقدي أو التبادلي، الذي يعتمد على الخبرة ورؤوس الأموال، وهي أنشطة غايتها التبادل التجاري، وتضم الأنشطة الزراعية للغلال التجارية والصناعة والأنشطة الاستخراجية والصناعة التحويلية. (2) إلا أنه يمكن الجمع بين التصنيفين على اعتبار أن التصنيف الثاني المتعلق بأنشطة الاقتصاد المعيشي والتبادلي يندرج ضمناً في أنشطة الاقتصاد الإنتاجي الذي يتميز بمشاركة العنصر البشري كقيمة مضافة في عملية الإنتاج.

أولاً: أنشطة الاقتصاد الهدمي في الساحل

مارست أغلب شعوب القارة الأفريقية أنشطة الصيد والجمع والالتقاط منذ القدم، وخاصة في أجزائها الجنوبية والشرقية، أما في منطقة الساحل فقد كانت قبائل الفولاني التي تمتد من السنغال إلى بحيرة تشاد هي أشهر القبائل التي مارست هذه الأنماط من الأنشطة الاقتصادية. (3) وينقسم العمل وفقاً لهذه الأنماط إلى قسمين رئيسيين على أساس الجنس، فعلى النساء القيام بجانب رعاية الأطفال وإعداد الطعام، البحث عن الجذور النباتية والثمار التي تدخل في إعداد الطعام، ويمثل هذا القسم في الواقع الغذاء اليومي لهذه القبائل. أما الرجال فيقومون بتوفير مصادر اللحوم من خلال صيد الحيوانات وخاصة الكبيرة منها، إذ يعتبر هذا النشاط نشاطاً غير يومي بسبب خطورته، بل إن هذا النشاط كان يمارس على نحو مستدام حتى لا تنضب مصادره. كما أن بعض شعوب المنطقة اتجهت إلى الصيد البحري والنهري مثل سكان ضفاف النيجر وسكان سواحل السنغال وموريتانيا وغيرها، إلا أن

(1): رياض وعبد الرسول، *أفريقيا: دراسة*، 246، 250، 255، 268.

(2): السعيد البدوي، "مقدمة عن النشاط الاقتصادي"، في *الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا*، 244-246.

(3): فليجة، *أفريقيا دراسة*، 233.

هذا النشاط لم يكن حرفة أساسية لشعوب المنطقة، بل كان مجرد حرفة ثانوية في توفير مصادر الغذاء. ⁽¹⁾ وبشكل عام فقد انحصر هذا النمط من الإنتاج كثيرا في الساحل إلى درجة الانعدام بسبب تحول أغلب الأسر المعيشية إلى أنشطة الاقتصاد الإنتاجي.

ثانيا: أنشطة الاقتصاد الإنتاجي في الساحل

يمكن إجمال أهم أنشطة الاقتصاد الإنتاجي في الساحل في أنشطة الرعي وتربية الحيوانات، والأنشطة الزراعية، والأنشطة الصناعية التي لا تزال في بداياتها، ويرافق هذه الأنشطة النشاط التجاري التي يتوزع بين أنماط الأنشطة السابقة.

1- أنشطة الرعي وتربية الحيوان في الساحل

يعتبر الرعي حرفة راسخة في القارة الأفريقية إذ تبلغ مساحات الرعي في القارة حوالي تسعة مليون كيلومتر مربع. كما يركز عدد من اقتصادات دول الساحل على هذا النوع من الأنشطة مثل دول موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو. لذا فقد كان مسار التنمية والاقتصاد في هذه الدول معرضا إلى الخطر على الدوام بفعل توقف الرعي فيها لعدة أسباب، أهمها حالات الجفاف وانحباس المطر والتغير المناخي، أو الحروب والصراعات السياسية، ولعل النزاع السنغالي الموريتاني خير مثال على ذلك، إذ كان من الأسباب الرئيسية لهذا النزاع، الصراع حول ضفتي نهر السنغال الشمالية والجنوبية بين المزارعين السنغاليين والرعاة الرحل الموريتانيين من قبائل المور والبول والطوارق. ⁽²⁾

يمثل الإبل حيوان الرعي المثالي في منطقة الساحل بحكم شساعة النطاق الصحراوي الجاف وشبه الجاف من مساحة الإقليم، وتأتي أنشطة رعي وتربية المواشي من ماعز وأغنام بدرجة أقل، كما تنتشر في المنطقة تربية الأبقار، إلا أن دورها الاقتصادي يعد محدودا جدا بالنسبة لدورها الاجتماعي، إذ يتحدد على أساسها المركز الاجتماعي والوزن السلطوي في القبيلة، وتأتي تربية الخنازير بدرجة أقل بحكم العوامل الدينية في المنطقة، إذ يدين أغلب

(1): رياض وعبد الرسول، إفريقيا: دراسة، 246-249.

(2): صالح بكتاش، النزاع السنغالي الموريتاني: بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1992)، 53.

سكان المنطقة بالدين الإسلامي الذي لا يجيز أكل هذا الحيوان أو الاستفادة من جلودها أو شحومها. كما ترتبط أعداد الخيل والبغال والحمير بالنشاط الزراعي أكثر من النشاط الرعوي بحكم التكاليف الباهضة لتربية هذه الأصناف من الحيوانات، وتأتي تربية الثروة الداجنة والسمكية في آخر ترتيب هذه الأنشطة. (1)

يمكن الحكم على نظم الرعي السائدة في الساحل، بأنها نظم تقتقر إلى المعايير الاقتصادية الحديثة والمثلى للرعي وتربية الحيوانات كنشاط اقتصادي مؤثر، فلا تزال هذه الأنشطة تمارس بشكل أسري عشوائي، ويتضح ذلك من خلال نسب الإنتاج الحيواني للمنطقة، وتجارتها البينية الداخلية والخارجية، ومدى مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي لدول المنطقة.

2- أنماط الأنشطة الزراعية في الساحل

تمثل الزراعة النشاط الرئيسي لسكان شعوب منطقة الساحل، إذ تستوعب الزراعة بأنماطها المختلفة أغلب الأسر المعيشية الريفية والحضرية، وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ثمانين في المائة من سكان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يعملون في الزراعة. وتنقسم الأنماط الزراعية في القارة إلى أربعة أنماط هي نمط الزراعة المطري، ونمط الزراعة المروية، ونمط الزراعة الذي يعتمد على المياه الجوفية، ونمط الزراعة الفيضي. (2)

تسود في منطقة الساحل فسيفاء من الأنماط الزراعية الأربعة السائدة في أفريقيا، إلا أن نمط الزراعة الذي يعتمد على المياه الجوفية يمثل النمط الأكثر انتشارا بحكم غنى المنطقة بالمياه الجوفية، ومن هنا فقد كانت الواحة هي الملاذ لتجمع سكان منطقة الساحل، وقيام نمط زراعي يتلاءم مع هذه الظروف الصعبة، في دول موريتانيا وشمال السنغال والنيجر وتشاد، أما بالنسبة لمحاصيلها فتتمثل في تمر النخيل والخضراوات والشعير. وإلى جانب ذلك يسود نمط الزراعة المروية الذي يعتمد على الاستفادة من مياه بعض الأنهار

(1): عوض، "الإنتاج الحيواني...، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 272-281.

(2): السعيد إبراهيم البدوي، "الأنماط الزراعية في افريقية: دراسة في التفاعل البيئي"، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 306-308.

المنتشرة في المنطقة وإنشاء السدود عليها، مثل نهر السنغال ونهر النيجر، وفي إطار هذا النمط تزرع محاصيل متنوعة مثل القطن والبقول السوداني والذرة. أما نمط الزراعة المطري فينتشر في بعض مناطق الساحل المتاخمة للنطاق الاستوائي، حيث ينتشر نمط فرعي للزراعة المتنقلة في نطاق السافانا أو ما يسمى بزراعة الحرائق. كما ينتشر نمط الزراعة الفيضي بشكل محدود جدا في المنطقة بحكم قلة نزول الأمطار فيها. (1)

وقد تميزت منطقة الساحل بنشوء نمط جديد جلبته القوى الاستعمارية، ويطلق عليه نمط الزراعة الأوروبي، الذي أفرز ثنائية اقتصادية متناقضة بين الاقتصاد المعيشي الذي يستوعب أغلب الأسر المعيشية الفقيرة في الساحل، والاقتصاد التبادلي أو التجاري الذي رعاه الاستعمار، وشجعه حكام المنطقة بعد الاستقلال، بحكم ارتباط مخرجاته بالاقتصاد العالمي، وتعتبر محاصيل القطن والقصب والبقول السوداني، أبرز محاصيل هذا النمط في الساحل أو ما يطلق عليها بالمحاصيل النقدية. (2) لذا فإن النشاط التجاري لمثل هذه المحاصيل لا يعود بالفائدة على الأسر المعيشية الريفية في الساحل التي تمثل أغلبية سكان المنطقة.

3- الأنشطة الصناعية في الساحل

لا تزال الأنشطة الصناعية في الساحل في خطواتها الأولى، إذ ترتبط الأنشطة الصناعية في المنطقة بنمطين أساسيين من الصناعة، يمكن تصنيفهما على أنهما من الأنماط التقليدية، هما الصناعة الاستخراجية القائمة على الإنتاج الخام، والصناعة التحويلية. إذ تسود الأنشطة الاستخراجية في قطاعات التعدين والثروات الباطنية والطاقة مثل المعادن المختلفة والبتروك والغاز واليورانيوم، وعادة ما تشرف الحكومات بشكل مباشر أو بالشراكة مع دول أو شركات دولية على هذه الأنشطة، ومنه فإن سكان المنطقة لا يقبلون بشكل واضح على هذا النوع من الأنشطة، نتيجة المرحلة الحضارية التي يمرون بها من انتشار للأمية ونقص للخبرة ورؤوس الأموال، وضعف قوتهم الاقتصادية التي تحاكي

(1): المرجع نفسه، 311-318.

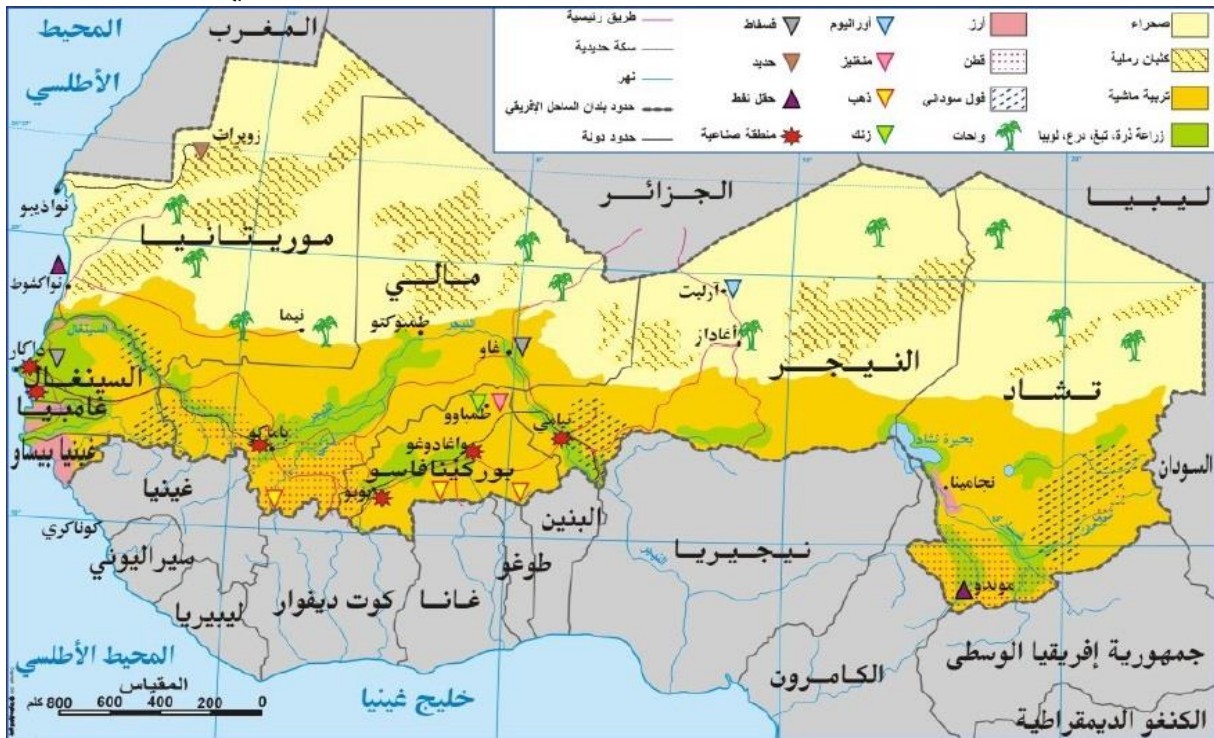
(2): المرجع نفسه، 319-320.

الفصل الأول: خصائص الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل

وتعكس قوتهم السياسية في حكوماتهم، ولذا فإن عدد الذين يعملون في الصناعة محدود جدا، مقارنة بالأعداد التي تعمل في بقية الأنشطة، وخاصة أنشطة الرعي والزراعة. (1)

كما تعتمد قاعدة الصناعة التحويلية في المنطقة على الإنتاج الزراعي بشكل أساس، فالسنغال التي تعتبر أكثر دول المنطقة تصنيعا، تعتمد على تحويل منتجات زراعية مثل الخضراوات والأرز والقطن وقصب السكر والفول السوداني، نظرا لفقرها في المعادن باستثناء الفوسفات، فصناعات النسيج والملابس والحبال وشباك الصيد تعد تحويلا لإنتاج القطن والخشب والنخيل. وصناعة الزيوت متأتية أساسا من استخراج زيت النخيل والفول السوداني. وتكرير السكر منطلق من زراعة قصب السكر. وتعليب الأسماك يعد تحويلا طفيفا للإنتاج السمكي. (2)

الشكل رقم (14): الخريطة الاقتصادية لدول الساحل الأفريقي (3)



(1): البدوي، "الصناعة"، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 335-340.

(2): محمد عبد الغني سعودي، إفريقية: في شخصية القارة، شخصية الأقاليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007)، 283-284.

(3): من اعداد الباحث بناء على: سالم وآخرون، المجال العالمي، 243، 246.

المبحث الثالث

خصائص الأبنية الاجتماعية والثقافية لدول الساحل

يجمع المختصون في أفريقيا على أنها أرض التعددية الاجتماعية والثقافية بامتياز، فقد عرفت أفريقيا بتعددية مكوناتها الاثنية والقبلية والعرقية والدينية، بحيث أضحت فهم الوضع الأفريقي بعيدا عن تعقيداته الاجتماعية والثقافية أمرا مستحيلا، بل يذهب هؤلاء إلى أن فهم هذه المكونات يعد ضروريا لتفكيك مخرجات العملية السياسية، وكيفية اتخاذ القرار في مثل هذه الدول، باعتبار أن هذه التعقيدات لها امتداداتها وتجلياتها على المؤسسات والهيئات السياسية، والمؤسسات الاقتصادية، والأجهزة الإدارية، والتكوينات الحزبية، والعمليات الانتخابية، والجماعات غير الرسمية. ومنه فإن هذا المبحث سيتعرض لخصائص ومكونات البنى الاجتماعية والثقافية لدول الساحل الأفريقي من خلال حالة السكان وحركتهم، وتركيباتهم، وجذورهم العرقية والاثنية، وانقساماتهم الدينية واللغوية، وسيفضي ذلك فيما بعد إلى الإحاطة بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية على صياغة السياسات المختلفة، وخاصة السياسات المرتبطة بالوضع المعيشي لشعوب المنطقة، كسياسات مكافحة الفقر التي تتحكم في جميع خياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: سمات البنية السكانية في الساحل

تعتبر قضايا البنى السكانية ذات علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدول والمجتمعات، بل ان ظواهر الانتقال الديموغرافي والنمو السكاني بحسب الاتجاهات النظرية التقليدية والحديثة يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الفقر، والظواهر المرتبطة بها من بطالة وجوع وانخفاض في مستوى المعيشة وهجرة وغيرها، لذا وجب على الدراسة التعرف على مراحل الانتقال الديموغرافي وأنماط واتجاهات النمو السكاني ومكوناته، بالإضافة إلى وضع الجغرافيا البشرية التي تعطي دلالات عن مستقبل الحالة السكانية بتأثيراتها المختلفة.

الفرع الأول: الانتقال الديموغرافي في الساحل

يقسم علماء السكان مراحل الانتقال الديموغرافي في المجتمعات إلى ثلاث مراحل متميزة وفقا للتسلسل التاريخي، إذ تتميز المرحلة الأولى أو ما يسمى بالنظام التقليدي أو البدائي -ما قبل الانتقال- بارتفاع معدلات المواليد والوفيات، ويفضي ذلك إلى انعدام أو ضآلة في نسب النمو السكاني. في حين يطلق على المرحلة الثانية بالنظام الانتقالي، التي تنقسم بدورها إلى مرحلتين، مرحلة الارتفاع التي تتميز بارتفاع معدل الولادات، وبداية انخفاض معدلات الوفاة، مما ينتج زيادة في نسب النمو السكاني، قبل أن تتجه هذه النسب إلى الانخفاض في مرحلة ثانية، بسبب بداية انخفاض معدلات الولادة ونقص الخصوبة. ثم تنتهي عملية الانتقال بالمرحلة الثالثة التي تسمى بالنظام العصري -ما بعد الانتقال- حيث تتخفض معدلات الولادة ومعدلات الوفاة معا، وتتعد من جديد نسب النمو السكاني لتصل إلى وضع التوازن السكاني. (1)

أولاً: اتجاهات النمو السكاني في الساحل

لقد كانت نسب النمو السكاني في أفريقيا خلال القرون الأولى من الميلاد نسباً بطيئة جداً، إذ تشير الدراسات إلى أن عدد سكان أفريقيا قدر في القرن الأول ميلادي بما يتراوح بين خمسة وعشرين إلى خمسة وأربعين مليون نسمة، وتشير التقديرات إلى بلوغ عدد السكان بين فترة 1650 و 1850، إلى مائة وإحدى عشرة مليوناً. وتشير هذه التقديرات إلى تدهور يمكن وصفه بالحاد في نسب النمو السكاني في القارة لفترة تجاوزت ستة عشرة قرناً. (2) ويمكن تفسير هذا التدهور بمجموعة من العوامل أهمها انتشار الحروب والأمراض ثم عمليات الاسترقاق التي مورست على الأفارقة خلال الفترة الاستعمارية.

وفي بدايات القرن العشرين بدأت عملية الانتقال تخطو خطاها الأولى، وبدأت نسب النمو السكاني تسير في زيادة مطردة إلى منتصف القرن، وتشير الإحصاءات إلى استمرار

(1): فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية (عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)، 32-33.

(2): ماجدة إبراهيم عامر، "النمو السكاني في أفريقيا"، في الموسوعة الأفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 177.

ذلك النمو، إذ إن هناك فجوة في نسب النمو بين سكان العالم وأفريقيا بين سنتي 1950 و1995، ولا تزال هذه الفجوة في توسع مستمر إلى غاية كتابة هذه السطور، فقد كانت النسبة تقدر بـ 1.78 في المائة سنويا في العالم، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 2.23 في المائة في أفريقيا خلال نفس الفترة.⁽¹⁾ وتشير تقارير أخرى إلى انخفاض نسب النمو العالمي من 1.7 في المائة سنة 1980 إلى 1.2 في المائة في فترة 2000-2005، إلا أنه وفي نفس الفترة تجاوزت نسب النمو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ثلاثة في المائة.⁽²⁾

أما بالنسبة لدول الساحل فتتوزع على أربع فئات من حيث النمو السكاني في القارة بحسب احصائيات سنة 2021، بحيث تضم الفئة الأولى الدول التي تقل فيها نسب النمو عن 2.5 في المائة سنويا، وتضم هذه الفئة دولة الرأس الأخضر من منطقة الساحل فقط. وتقل نسب النمو في هذه الفئة بالنسبة لباقي الفئات، بسبب انخفاض معدلات المواليد نتيجة اتباع سياسات سكانية وبرامج لتنظيم الأسرة. في حين تضم الفئة الثانية التي تتراوح فيها نسب النمو بين 2.5 إلى ثلاثة في المائة سنويا دول بوركينا فاسو وغامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا والسنغال. إذ تقدر الزيادة في معدلات المواليد في هذه الفئة إلى أربعين في الألف، كما تتميز أيضا بارتفاع معدلات الوفيات التي ترتفع في معظمها عن خمسة عشرة في الألف. أما الفئة الثالثة فتتراوح نسب النمو فيها من ثلاثة إلى 3.5 في المائة سنويا، وتضم دولتي مالي وتشاد من الساحل. وترجع هذه الزيادة في نسب النمو إلى ارتفاع معدلات المواليد التي تزيد عن خمسة وأربعين في الألف، وانخفاض معدلات الوفيات بنسب تتراوح بين ثلاثين وخمسين في المائة. وتشمل الفئة الأخيرة الدول التي تزيد فيها نسب النمو عن 3.5 في المائة سنويا مثل دولة النيجر.⁽³⁾

(1): عزيزة محمد علي بدر، "التحضر والحضرية في أفريقيا"، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 454.

(2): Dieudonné Ouedraogo, "les Dynamiques Démographiques, " dans *Cahiers de l'Afrique de l'Ouest: Atlas Régional de l'Afrique de l'Ouest*, ed. Laurent Bossard (Paris: Organisation de Coopération et de Développement Économique, 2009), 30.

(3): عامر، "النمو السكاني..."، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 174-175.

الجدول رقم (5): التعداد ونسب النمو السكاني سنة 2021⁽¹⁾

الدولة	عدد السكان	نسبة النمو السكاني (%)
بوركينافاسو	22.100.683	2.60
الرأس الأخضر	587.925	0.88
غامبيا	2.639.916	2.50
غينيا بيساو	2.060.721	2.17
مالي	21.904.983	3.14
موريتانيا	4.614.974	2.54
النيجر	25.252.722	3.70
السنغال	16.876.72	2.61
تشاد	17.179.74	3.14

ثانيا: مكونات النمو السكاني في الساحل

يمكن تفسير اتجاهات النمو السكاني المرتفعة في الساحل بما تحويه التركيبة السكانية في المنطقة من مكونات ومؤشرات ذات دلالات رقمية، ولعل الزيادة الطبيعية تعد من أهم أركان هذه المكونات في الدراسات الديموغرافية، وتعتبر الزيادة الطبيعية عن الفرق بين المواليد والوفيات. وبشكل عام فإن الزيادة الطبيعية في منطقة الساحل تعد مرتفعة جدا إذا ما قورنت بأقطار أخرى في القارة أو خارجها.

تتراوح الزيادة الطبيعية في الساحل بين ستة آلاف في الرأس الأخضر و939 ألفا في النيجر، أي ما يقارب مليون نسمة سنة 2021. وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في المنطقة، إذ تتربع دول النيجر ومالي وتشاد وغامبيا وبوركينافاسو على المراتب الأولى عالميا، التي تتراوح بين خمسة إلى سبعة أطفال لكل امرأة. كما تعود هذه الزيادة الطبيعية إلى ارتفاع معدلات المواليد في المنطقة، التي تتراوح بين عشرة آلاف

(1): United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, "World Population Prospects 2022," Online Edition, [https://population.un.org/wpp/Download/Files/1_Indicators%20\(Standard\)/EXCEL_FILES/1_General/WPP2022_GEN_F01_DEMOGRAPHIC_INDICATORS_REV1.xlsx](https://population.un.org/wpp/Download/Files/1_Indicators%20(Standard)/EXCEL_FILES/1_General/WPP2022_GEN_F01_DEMOGRAPHIC_INDICATORS_REV1.xlsx), Seen: 02/03/2023.

إلى مليون مولود في السنة. ورغم ارتفاع معدلات الوفيات في بعض دول المنطقة التي تصل إلى مائتي ألف في النيجر بسبب الأوضاع الأمنية والصحية فيها، إلا أنها في انخفاض مستمر مقارنة بمعدلات المواليد. وإذا ما تم الأخذ بالحسبان أعداد المهاجرين إلى دول المنطقة التي وصلت سنة 2021 إلى تسعة آلاف مهاجر في دولة تشاد، على سبيل المثال لا الحصر، فيمكن إيجاد المتغيرات التفسيرية التي تؤدي إلى هذه الزيادة الطبيعية المرتفعة في الساحل. (1)

وعليه يمكن تصنيف منطقة الساحل بالمجمل بأنها في مرحلة الارتفاع من النظام الانتقالي الديموغرافي الذي يتميز بارتفاع معدلات المواليد وبداية تسجيل انخفاض محسوس في معدلات الوفاة، وبالتالي ارتفاع نسب النمو السكاني في المنطقة.

الفرع الثاني: الجغرافيا البشرية في الساحل

يوفر علم الجغرافيا البشرية التعرف على مجموعة من المؤشرات الدالة على مميزات الأبنية الاجتماعية في الدولة أو الإقليم، على غرار التوزيع السكاني بين الريف والحضر، وأشكال التجمع الإنساني وكثافته، والتركيب العمري للمجتمعات.

يتركز أغلب سكان منطقة الساحل في الأرياف، ويعود ذلك أساسا لطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها، إلا أن ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن بدأت بالانتساع، أي إن نسبة التحضر في نمو مستمر بسبب أن البيئة الريفية في الساحل لم تعد تلبي ضروريات العيش الحسن. ويمكن تصنيف دول الساحل عموما إلى ثلاث أصناف من حيث النمو الحضري، فهناك دول ذات نمو حضري سريع جدا يفوق معدله ستة في المائة سنويا، مثل دولة بوركينا فاسو التي يزيد معدل نموها الحضري عن إحدى عشرة في المائة، وكذا دولة الرأس الأخضر. وهناك دول ذات نمو حضري سريع يتراوح بين أربعة إلى ستة في المائة سنويا، مثل غينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر. ودول ذات نمو حضري متوسط مرتفع يتراوح ما بين إثنين إلى أربعة في المائة سنويا، مثل دول تشاد والسنغال. (2)

(1): Ibid.

(2): بدر، "التحضر والحضرية في إفريقيا"، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 466

وبالرغم من الاحصائيات الدالة على الزيادة في النمو الحضري في دول الساحل، إلا أنه يجب التمييز بين مفهومي التحضر Urbanization، والحضرية Urbanism، فالتحضر هو زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن، وهي في أغلبها مدن صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها عشرين ألف نسمة. أما الحضرية فهي تغير نوعي في أسلوب حياة الناس وأنماط سلوكهم وهذا لا يزال بعيدا على شعوب المنطقة. (1) بل إن طبيعة المدن المنتشرة في الساحل أقرب إلى مفهوم الهوامش الحضرية، وتشير إلى مفهوم وسط بين مفهوم المدينة بمعانيه العصرية وأسلوب حياة الريف. وفيما عدا بعض عواصم دول المنطقة التي تتجاوز مليون نسمة، مثل نواكشوط، و"تجامينا"، و"نيامي"، و"باماكو"، و"واغادوغو"، و"داكار"، فإن بقية المدن الكبرى في الساحل لا تتجاوز مليون نسمة.

وفي كثير من الأحيان لا تعبر هذه المدن عن مستوى معيشي أرقى من حياة الأرياف، بل إن الاحصائيات تشير إلى تراجع في مستويات العيش على غرار ارتفاع معدلات البطالة، والبطالة المقنعة، ونسب الجريمة، والبناء العشوائي والفوضوي، وضعف أو انعدام التزود بالخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء وخدمات الصرف الصحي. وغالبا ما ارتبط النمو الحضري السريع في الساحل بالفقر الحضري، وانتشار مدن الأكواخ، وانتقال مشاكل الريف إلى المدن، وتخلي المزارعين عن أراضيهم في الأرياف، فيقل حجم وكفاءة الإنتاج الزراعي، مما يشكل عبئا إضافيا على الحكومات في الساحل. (2)

(1): المرجع نفسه، 419-420.

(2): طارق حسني أبو سنة، "أزمة السكان والتنمية في افريقيا"، السياسة الدولية، ع. 90 (أكتوبر 1987): 198-199.

الجدول رقم (6): نسبة التحضر في دول الساحل (1)

نسبة التحضر %			الدولة
سنة 2050	سنة 2030	سنة 2014	
52	41	29	بوركينافاسو
77.6	73	64.8	الرأس الأخضر
71.3	66	59	غامبيا
64.7	58.4	48.6	غينيا بيساو
60.3	50.3	39.1	مالي
74.1	66.9	59.3	موريتانيا
35.4	24.6	18.5	النيجر
60.5	50.3	43.4	السنغال
37.1	26.6	22.3	تشاد

لطالما ارتبطت أشكال التجمع الإنساني وكثافته في الساحل بعدة عوامل اجتماعية وسياسية وتاريخية، إذ إن التوزيع السكاني في الساحل لم يتماشى مع حالة الظروف الطبيعية والمناخ والتضاريس والموارد الاقتصادية. حيث ازدحم السكان في المناطق شبه الاستوائية، بينما قل عدد السكان في المناطق الأكثر ملائمة للنشاط الاقتصادي الواقعة شمالاً، ويرجع ذلك إلى شدة ارتباط سكان الساحل في تلك الفترة بقبائلهم وأراضيهم، رغم صعوبة الظروف المناخية فيها، فكانت البوادي والأرياف هي الشكل المفضل لتجمع الإنسان في الساحل، بل إن العوامل السياسية والتاريخية كان لها الدور البارز في هذا الاختلال، فقد تميزت المستعمرات الفرنسية على سبيل المثال بقلّة عدد السكان، ويرجع ذلك إلى هروب الشباب في الساحل إلى دول مجاورة للتخلص من الخدمة العسكرية الإجبارية آنذاك. (2)

(1): United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, "Urban And Rural Areas 2014," https://www.un.org/development/desa/pd/sites/www.un.org.development.desa.pd/files/files/documents/2020/Oct/unpd_2014_wup2014-urban-rural_areas-wallchart.pdf, Seen: 15/05/2023.

(2): فليجة، أفريقية دراسة، 215-216.

غداة الاستقلال أضحى العامل الاقتصادي هو الأساس في تحديد أشكال التجمع الإنساني، فبالرغم من نمو سكان المناطق الريفية في فترة الخمسينيات إلى الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن النمو الحضري بدأ بالتوسع بسبب تدهور مستويات العيش في الأرياف، فظهرت أشكال جديدة للتجمع الإنساني كالمدين الصغيرة، والهوامش الحضرية، وتحولت شيئاً فشيئاً إلى مدن كبيرة بسبب التحام عدة مدن أو مراكز حضرية أو غير حضرية، ومع ذلك لا تزال هذه المدن لا تظهر بحجمها الحقيقي، وكثافتها السكانية الفعلية في تقديرات الأمم المتحدة بسبب المعايير والتقسيمات الإدارية وإهمال عوامل الجغرافيا.⁽¹⁾

تنقسم نسب الكثافة السكانية في الساحل اليوم إلى ثلاث فئات بناءً على الكثافة السكانية للقارة الأفريقية التي بلغت 48.3 نسمة لكل كيلو متر مربع سنة 2022، وتضم الفئة الأولى الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وهي دول موريتانيا (4.6 ن/كم²)، وتشاد (14.1 ن/كم²)، ومالي (18.5 ن/كم²)، والنيجر (20.7 ن/كم²). في حين تضم الفئة الثانية الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وهي دول غينيا بيساو (74.9 ن/كم²)، وبوركينا فاسو (82.9 ن/كم²)، والسنغال (89.9 ن/كم²). وتضم الفئة الثالثة الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة جداً، وهما دولتي الرأس الأخضر (147.2 ن/كم²)، وغامبيا (267.4 ن/كم²).⁽²⁾

أما فيما يخص التركيب العمري لمجتمعات دول الساحل فتشير الإحصائيات في الجدول أدناه إلى أن هرم الأعمار في الساحل له قاعدة عريضة، أي إن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (0-14) سنة يمثلون نسبة كبيرة بالنسبة لباقي الفئات العمرية في مجتمعات الساحل. فيما تقل جداً نسبة الفئة العمرية الأكبر من 60 سنة، وهذا ما يدل على الأعباء التي تمثلها هذه الفئات على الحكومات في الساحل، باعتبارها غير قادرة على العمل، وتحتاج إلى مزيد من الخدمات والرعاية الاجتماعية. وينعكس هذا الوضع على مؤشرات متوسط العمر، والعمر المتوقع عند الولادة، بحيث تحتل دول الساحل المراتب الأخيرة في

(1): بدر، "التحضر والحضرية في إفريقيا"، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، 469.

(2): United Nations, Department of Economic and Social Affairs Statistics Division, *Statistical Yearbook 2022 edition Sixty-fifth issue* (New York: United Nations, 2022), 17-29

الفصل الأول: خصائص الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل

هذه المؤشرات عالمياً، وتشير نفس الاحصائيات إلى وجود توازن نسبي في معدل الجنسين بين الذكور والإناث.

الجدول رقم (7): مؤشرات التركيب العمري لمجتمعات دول الساحل⁽¹⁾

الدولة	نسبة الفئة العمرية (0-14 سنة) في المائة 2022	نسبة الفئة العمرية (أكبر من 60 سنة) في المائة 2022	معدل الجنس (الذكور لكل 100 أنثى) 2022	متوسط العمر عند الولادة بالسنة 2021	العمر المتوقع بالسنة 2021
بوركينافاسو	43.7	4.1	99.3	16.6	59.3
الرأس الأخضر	26.2	8.7	98.9	26.5	74.1
غامبيا	43.1	4	99	16.8	62.1
غينيا بيساو	40.1	4.5	97.6	18.3	59.7
مالي	47.2	3.7	102	15.1	58.9
موريتانيا	41.6	5.1	96.1	17.6	64.4
النيجر	48.8	3.9	102.9	14.5	61.6
السنغال	41.5	4.6	96.8	17.8	67.1
تشاد	47.5	3.4	100.8	15	52.5

المطلب الثاني: التشكيلات الاجتماعية في الساحل

تعد أفريقيا مزيجاً متشابكاً من التشكيلات ذات الطابع الاجتماعي من تقسيمات اثنية وعشائرية وسلالية وعرقية وقبلية. وتمتلك منطقة الساحل بالذات تنوعاً واسعاً من التشكيلات الاجتماعية التي تميز دول المنطقة عن غيرها من الأقاليم الأفريقية.

الفرع الأول: الهوية العرقية والسلالية في الساحل

تعد السلالة الزنوجية المكون الرئيسي في دول الساحل، إلا أنه هناك مجموعات سلالية أخرى تعيش في المنطقة، وخاصة السلالة القوقازية، التي تنتشر في شمال القارة

(1): من اعداد الباحث بناء على معطيات الأمم المتحدة: *Statistical Yearbook 2022 edition Sixty-fifth* و *World Population Prospects 2022* issue

الأفريقية، وقد تم الاختلاط بين هذه السلالتين في مناطق عديدة من دول الساحل، مثل دول موريتانيا وتشاد والنيجر. ⁽¹⁾ فلم يعد بالإمكان القول إن هناك سلالة نقية في المنطقة، بل هي خليط يعبر في كثير من الأحيان عن أقسام لغوية أكثر من الأقسام السلالية. ⁽²⁾

يقسم علماء الأنثروبولوجيا المتخصصون في أفريقيا أمثال "فون إيكشتد" Von Eickstedt، الزنوج الأكثر انتشارا في أفريقيا إلى عدة أقسام، فهناك زنج الغابة أو الزنوج القدماء، الذين يعدون أنقى الزنوج نسبيا، ويعيش هؤلاء في نطاق واسع في منطقة الساحل، إذ يمتد تواجدهم عبر الإقليم الساحلي لغرب أفريقيا حتى دكا، وهم بذلك يتواجدون في دول غامبيا وغينيا بيساو والسنغال ويمتدون عبر جنوب بوركينا فاسو إلى جنوب النيجر. ويتميز هؤلاء بالرأس القصير والجسد الكبير، والأنف المفلطح بشدة، والشفاه الغليظة نسبيا. أما زنج السودان فيعدون الأكثر انتشارا في منطقة الساحل، ويمتد هؤلاء عبر شريط الساحل والصحراء الأفريقي من السنغال غربا إلى السودان شرقا. وتتميز بنيتهم الجسدية بالقامة المتوسطة والتكوين العضلي القوي جدا، والشعر الصوفي الكثيف، وتتميز ملامح الوجه بالشفاه الغليظة جدا، وصغر عظمة الذقن، والعرض الشديد لأرنبة الأنف، وضيق الجبهة وبروزها، وضيق وطول الجمجمة، وبروز الفك الأعلى، ولون البشرة الأسود الداكن. وهي خصائص توحي بأن هؤلاء الأكثر تمثيلا لصفات الزنجي التي نعرفها، ويرجع ذلك أساسا إلى الطبيعة الجغرافية والمناخية التي يغلب عليها الطابع الصحراوي الجاف. أما زنج النيل فينتشرون في جزء صغير من المنطقة وهو القسم الجنوبي لجمهورية تشاد. ⁽³⁾

الفرع الثاني: المجموعات الاثنية في دول الساحل وتقسيماتها

إن التعدد الاثني ظاهرة ملازمة لأغلب الدول الأفريقية، خصوصا بعد حفاظ دولة الاستقلال في أفريقيا على الحدود الموروثة عن الاستعمار، التي لم تراعي الامتدادات الاثنية

(1): محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الأفريقية (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة دراسات أفريقية 1، 1965)، 25.

(2): C.G.Seligman, *Races of Africa* (London: Butler and Tanner Ltd, 1930), 55.

(3): فليجة، أفريقيا دراسة، 187-9.

في القارة، إلا أن التعدد الاثني في حد ذاته ليس هو المشكل الأساس، وإنما نوع وعدد ودرجة التماسك الاثني الذي يكون الجماعة الوطنية في كل دولة على حدة.

تصنف الجماعة الوطنية في أفريقيا إلى أربعة أنواع رئيسية، بناء على الوضعية الاثنية. وتسمى الأولى بالجماعة الوطنية المتجانسة بحيث يكون عموم سكان الدولة ينتمون إلى مجموعة اثنية واحدة، وهناك عدد قليل من الدول الأفريقية التي تنتمي إلى هذه الفئة، ولعل دولة الرأس الأخضر هي الأقرب من دول الساحل إلى هذه الفئة، إذ تتكون بنيتها الاثنية من واحد وسبعين في المائة من قبيلة الكريول. أما الفئة الثانية فيطلق عليها الجماعة الوطنية القطبية أو الوسطى، ويقصد بها الجماعة التي تتكون من اثنتين متقاربتين في عدد السكان أو التأثير، مع إمكانية وجود اثنيات أخرى مجهرية أو محدودة التأثير. (1) وتعد موريتانيا من دول الساحل خير مثال على هذه الفئة، فبحسب التقديرات يشكل المور البيض -المجموعات التي جمعتها اللغة العربية- ثلاثين في المائة من السكان، بينما يمثل المور السود أربعين في المائة، مع وجود مجموعات اثنية أخرى كالتوكولور والفولبي والسونينكي والولوف والبيمارا، الذين يشكلون ثلاثين في المائة الباقية من عدد السكان، إلا أن الجماعة الوطنية في موريتانيا تنقسم بثنائية قطبية بين المور البيض والسود. (2)

يطلق على الفئة الثالثة بالجماعة الوطنية التعددية، وهي الجماعة التي تتكون من ثلاث جماعات اثنية فأكثر، مع وجود ثقافة مشتركة وقيم وطنية عليا دون الغاء للثقافات الفرعية المحلية، ولعل السنغال هي الدولة التي تعبر عن هذه الفئة في الساحل، فبالرغم من التعدد الاثني في السنغال، إلا أن انتشار الإسلام بين هذه الاثنيات جعلهم يشتركون بقيم وطنية موحدة، وجعلت السنغال بعيدة عن أي نزاعات داخلية أو حروب أهلية أو انقلابات ناجحة لحد هذه اللحظة. كما تسمى الجماعة الرابعة بالجماعة الوطنية المتشذمة، وهي الجماعة التي تمتلك جماعات اثنية متعددة دون أن تتفاعل أو تتحاور فيما بينها، مما يؤدي إلى غياب الثقافة المشتركة أو الاتفاق على قيم جامعة، وتنتمي أغلب دول الساحل إلى هذه

(1): عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة 23، 1993)، 31، 33.

(2): أبكر عبد البنات آدم، "التنوع الديني والاثني في موريتانيا وتحديات بناء دولة المواطنة"، دراسات إفريقية 15، ع. 53 (جوان 2015): 126.

الفئة على غرار مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، وهي في أغلبها دول هشة تكثر فيها النزاعات والحروب الأهلية والانقلابات وعدم الاستقرار السياسي.⁽¹⁾

الفرع الثالث: المكونات القبلية في الساحل

تتكون البنى الاثنية في دول الساحل من عدة قبائل ذات ثقل في عموم أفريقيا، مثل قبائل الهوسا، إذ يمتد موطنها التقليدي من جبل الهواء في النيجر إلى منطقة "جوس بلاتو" في وسط نيجيريا، ومن بحيرة تشاد إلى غاية مالي. أما قبائل الفولا أو الفولاني فتمتد من نهر النيجر إلى نهر السنغال، وهي من القبائل ذات الثقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.⁽²⁾ وتنتشر أيضا في منطقة الساحل قبائل الطوارق التي تمتد من موريتانيا غربا إلى تشاد شرقا مرورا بمالي وجنوب الجزائر والنيجر، كما تسكن المنطقة قبائل الماندي والايبو والماندينجا واليوروبا والسونينكي والسنغاي وغيرها.

تختلف أعداد وأحجام هذه القبائل من دولة إلى أخرى في الساحل، تبعا للظروف البيئية والسياسية والاقتصادية بشكل أساس، كما تزداد أو تقل نسبها مع مرور الأزمنة داخل الدولة الواحدة، بل إن لها في كثير من الأحيان امتدادات لغوية للدول والمناطق المجاورة. فيصل عدد القبائل في دول بوركينا فاسو والسنغال والنيجر إلى أكثر من عشرين قبيلة رئيسية، وعشرات من القبائل الفرعية، وفيما عدا الرأس الأخضر -إلى حد ما- فأغلب دول الساحل تتميز بتنوع وتعدد قبلي.

وإن كان الأمر مفهوما في دول ذات تعداد سكاني معتبر نوعا ما، ومساحة جغرافية واسعة مثل تشاد التي لا يقل فيها عدد القبائل على الأقل عن مائتي مجموعة اثنية، منها قبائل دازغار، وبرنو، وبورغو، وداجو، ومساليت، والزغاوة والتتجر، والحجاري في الشمال، في حين تسكن قبائل سارا، والسار، والليلي، والماسا وغيرها في جنوب البلاد.⁽³⁾ فالأمر

(1): بغدادي، الوحدة الوطنية...، 40.

(2): نجم الدين السنوسي، " دور القبيلة في افريقيا، "قراءات افريقية ع. 8 (أفريل-جوان 2011): 80-82.

(3): محمد شريف جاكو، " الصراع السياسي في جمهورية تشاد، " في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الافريقية: الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا 29-30 ماي 1999، تح: معهد البحوث والدراسات الافريقية (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 1999)، 537-538.

غريب في دول مثل غينيا بيساو الذي لا يتجاوز عدد سكانها مليوني نسمة، ولا تتجاوز مساحتها سبعا وثلاثين ألف كيلومتر مربع، وتصل عدد القبائل فيها إلى ما يفوق عشرين قبيلة رئيسية، وينطبق الأمر ذاته على غامبيا. (1)

(1): Timothy L. Gall and Jeneen M. Hobby (eds.), *Worldmark Encyclopedia of the Nations*, V2, *Africa* (New York: Thomson Gale, 12th ed., 2007), 132, 334.

الفصل الأول: خصائص الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل

الجدول رقم (8): التوزيع الاثني في دول الساحل 2024. (1)

الدولة	النسب المئوية للمجموعات الاثنية من مجموع عدد السكان %
بوركينافاسو	الموسي: 52، الفولاني: 8.4، الغورما: 7، البوبو: 4.9، الغورنسي: 4.6، السينوفو: 4.5، البيسا: 3.7، اللوبي: 2.4، داغارا: 2.4، طوارق: 1.9، ديولا: 0.8، أخرى: 7.5
الرأس الأخضر	الكريول (المولاتو): 71، أفريقيون: 28، أوروبيون: 1
غامبيا	الماندينكا: 33.3، فولاني/توكلور/لوروبو: 18.2، ولوف: 12.9، كارونكا: 11، سيراهوليه: 7.2، سيرر: 3.5، أخرى: 4، غير غامبيين: 9.9
غينيا بيساو	البالنت: 30، فولاني: 30، المانجاكو: 14، الماندينجا: 13، البابل: 7، أخرى: 6
موريتانيا	المور البيض: 30، المور السود: 40، أخرى: 30
مالي	بامبارا: 33.3، فولاني: 13.3، ساراكولي/سونينكي/ماركا: 9.8، السينوفو/مانينكا: 9.6، مالينكا: 8.8، دوجون: 8.7، سونراي: 5.9، بوبو: 2.1، الطوارق: 1.7، أخرى: 6.7
النيجر	الهوسا: 53.1، الجرما سنغاي: 21.2، الطوارق: 11، فولاني: 6.5، كانوري: 5.9، غورما: 0.8، عرب: 0.4، طوبو: 0.4، أخرى: 0.9
السنغال	الولوف: 39.7، البيلار: 27.5، السيرر: 16، الماندينكا: 4.9، الجولا: 4.2، السونينك: 2.4، أخرى: 5.4
تشاد	السارا: 30.5، كانمبو/برنو/بودما: 9.8، العرب: 9.7، وداي/ماسايت/ميمي: 7، جوران: 5.8، ماسا/موساي/موسغم: 4.9، أخرى: 32.4

(1): من إعداد الباحث بناء على: Central Intelligence Agency, *The CIA World Factbook 2023-2024* (New York: Skyhorse Publishing, 2023), 852, 918, 1044, 1045, 1833, 2081, 2972, 2913, 3326, 4001.

المطلب الثالث: سمات الأبنية الثقافية في الساحل

لطالما ارتبطت التقسيمات الاثنية في أفريقيا بالتقسيمات الدينية واللغوية التي تشكل جزءا كبيرا من النمط الثقافي الذي تعيشه هذه المجتمعات، ويعد فهم هذا التشابك أمرا في غاية التعقيد لارتباطه أيضا بالقوة السياسية، ونمط تقاسم السلطة، وكيفية توزيع القوة الاقتصادية، وتشكيل نظم القرابة في دول الساحل.

الفرع الأول: التقسيمات الدينية في دول الساحل

يعد الدين والمعتقدات من المقومات الأساسية التي تشكل سلوك المجتمعات في أفريقيا ودول الساحل خصوصا، إذ تتميز المجتمعات هناك بوضوح النزعة الدينية وتأثيرها الكبير على كافي مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاثنية.⁽¹⁾ كما تشير الأرقام والاحصائيات المتوفرة إلى أن هذه المجتمعات، مجتمعات دينية بامتياز، حيث تنعدم تقريبا نسب اللادينيين في هذه الدول، لذا فإن فهم هذه التقسيمات يفضي إلى فهم الآليات الضرورية المقومة لسلوك المجتمعات ومعالجة مشاكله على غرار ظاهرة الفقر بارتباطاتها المختلفة.

ينتشر الدين الإسلامي في دول الساحل بقوة، تليه التيارات المسيحية من كاثوليك، وبروتستانت، وأرثوذكس، وتيارات مسيحية أخرى. وتأتي المعتقدات الوثنية والمحلية والتقليدية الأفريقية في المركز الثالث، تليها المعتقدات الآسيوية من بوذية وهندوسية وكونفوشيوسية، وتتذيل الملة اليهودية الترتيب بجانب اللادينيين في دول الساحل.

أولا: الدين الإسلامي في الساحل وتقسيماته

دخل الإسلام في منطقة الساحل أثناء حكم الأمويين، فأرسلوا جيشا لفتح بلاد السودان -دول الساحل حاليا-، فاستقرت ذرية من ذلك الجيش في مملكة غانا الوثنية.⁽²⁾ والتي من الصعب تحديد رقعتها الجغرافية آنذاك، إلا أنه يمكن أن تكون ضمت أجزاء من موريتانيا

(1): " المدخل الديني،" في الموسوعة الإفريقية: المجلد الرابع، الأنثروبولوجيا، تج. فاروق عبد الجواد شويقة وآخرون (القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997)، 86.

(2): Abou-Obeid El-Bekri, *Description de l'Afrique Septentrionale*, tr: Mac Guckin de Slane (Paris: Imprimerie Impériale, 1858), 391.

والسنغال ومالي وبوركينا فاسو. ⁽¹⁾ كما أن التوسع العسكري في هذه المنطقة شهد ركوداً لفترة معينة، لتنتعش هجرات العرب والبربر للتجارة من مراكز عديدة في شمال القارة من القاهرة وطرابلس والقيروان وتلمسان ومراكش نحو عمق القارة. ⁽²⁾ إلى أن تمكن المرابطون من دخول مملكة غانا الوثنية في القرن التاسع، فسميت فيما بعد بمملكة غانا الإسلامية، والتي اتخذت كمركز لنشر الإسلام في بقية مناطق القارة وعمقها، وخلفتها فيما بعد مملكة مالي ثم السنغاي التي ازدهرت في عصرها الإسلامي. ⁽³⁾

يلاحظ المتتبع للخريطة الدينية في الساحل اليوم أن الإسلام هو الدين الغالب على معظم المنطقة جغرافياً وديموغرافياً، إذ تعد الأغلبية الساحقة من السكان مسلمين، في دول موريتانيا والنيجر والسنغال وغامبيا ومالي. كما تعبر نسب المسلمين من مجموع عدد السكان عن أغلبية مريحة تصل إلى النصف أو أكثر في دول بوركينا فاسو وتشاد وغينيا بيساو. ويمثل المسلمون أقلية فقط في دولة الرأس الأخضر. -أنظر الجدول رقم (9) - وعليه فالتقل الديموغرافي والجغرافي والجيوبوليتيكي للمسلمين في الساحل يعد الثاني قارياً بعد منطقة شمال أفريقيا.

ينقسم المسلمون في الساحل إلى اتجاهين من الناحية العقدية، فالأغلبية الساحقة تنتمي إلى المنهج السني المالكي، ويمثل الشيعة الأقلية مع تسجيل تنامي متزايد للمد الشيعي هناك. غير أن أتباع المنهج السني في حد ذاتهم منقسمون بين الطرق الصوفية الكبرى التي لها الحضور الأكبر، من تيجانية وقادرية وشاذلية ومريدية وغيرها من جهة، وبين الحركات السلفية والاخوانية من جهة أخرى.

اتسمت العلاقة بين الطرق الصوفية في الساحل بالتنافس والصراع في الغالب، إلا أنها تتعاون أحياناً، وخاصة في العقود الأخيرة ضد الحركات السلفية والاخوانية التي أنتجت

(1): عبد القادر محمد سيلا، المسلمون في السنغال: معالم الحاضر وإفاق المستقبل (قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، سلسلة كتاب الأمة رقم 12، 1406 هـ)، 51-52.

(2): محمد فاضل علي باري وسعيد إبراهيم كريدية، المسلمون في غرب أفريقيا: تاريخ وحضارة (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، 32-33.

(3): حورية توفيق مجاهد، "تاريخ انتشار الإسلام في إفريقيا: الأبعاد والوسائل"، قراءات إفريقية ع. 6 (سبتمبر 2010): 20.

فترة الصحوة في العالم الإسلامي. فالطرق الصوفية تعتبر نفسها ذات توجه سني مالكي، في حين أنها ترى الحركات السلفية ذات توجه حنفي أو شافعي أو حنبلي. ويفضي ذلك إلى صراع شديد بين الاتجاهين، إذ تعتبر هذه الحركات الطرق الصوفية فرقا ضالة أو مشرقة من جهة، كما تتهمها بأنها بوابة للتشيع في الساحل من جهة أخرى. في حين أن الطرق الصوفية تعتبر الحركات السلفية والاخوانية وعاءا خصبا لتنامي التكفير والحركات الإرهابية.

أما الشيعة فيتزايدون هناك بحكم التواجد اللبناني في المنطقة، وازداد هذا الزخم بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979، ورغم التجاذب بين من يبالغ في أعداد الشيعة، وبين من يهون من ذلك، فيجب الذكر أن هناك فرقا شيعية أصبحت تمثل أقليات في بعض دول المنطقة، وأصبحت هناك مراكز لنشر الفكر الشيعي في دول عديدة في الساحل، مثل مركز "حوزة الرسول الأكرم" في السنغال، والمركز الإسلامي للتقريب بين المذاهب في غامبيا، ومعهد الهدى العربي والفرنسي لغرب أفريقيا في بوركينا فاسو. (1)

يمكن إجمالاً حصر التقسيمات الإسلامية في الساحل من حيث تطورها إلى نموذجين رئيسيين هما النموذج الاحيائي الإصلاحى الذي ينحصر نشاطه في إطار جماعته المسلمة المحلية، أما الثاني فيطلق عليه بالنموذج التبشيري الدعوي الذي يسعى لنشر الإسلام أكثر في مناطق جديدة من القارة. (2) وبالرغم من أن النشأة الأولى للنموذج التبشيري اتسم بمحدوديته وتركيزه على الجوانب العقدية والإيمانية، إلا أنه وبمرور الوقت بات يتخذ آليات جديدة ومختلفة في كافة أوجه النشاط الإنساني، ولا سيما قضايا السياسة والاقتصاد والتعليم، وقد أدى هذا التطور إلى ظهور نموذج ثالث يجمع بين الإحياء والتبشير. (3) ولا يمكن أبداً إغفال نموذج آخر متنام في منطقة الساحل، وهو النموذج الإكراهي العنفي بحيث تتبنى

(1): اتحاد العلماء المسلمين، لجنة تقصي الحقائق بمجلس الأمناء، *التشيع في إفريقيا: تقرير ميداني* (القاهرة: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2011)، 155، 208، 359.

(2): Ali A. Mazrui, "African Islam and Competitive Religion: Between Revivalism and Expansion," *Third World Quarterly* 10, no. 2 (April 1988): 499.

(3): حمدي عبد الرحمان حسن، "الحركات الإسلامية في إفريقيا.. ولادة من رحم العدو"، *اون اسلام*، في: <https://2u.pw/j2OgqDqd>، شوهذ: 2024/06/11.

العديد من التنظيمات والحركات الإرهابية الشريعة الإسلامية -وفقا لتصوراتها-، وتتخذ من الآليات العنفية وسائل لبسط نفوذها وتوسعها عسكريا ودينيا.

ثانيا: المسيحية في الساحل وتقسيماتها

لا شك أن تواجد المسيحية أقدم تاريخيا من الإسلام في القارة ككل، باعتبار انتشار المسيحية بشكل محاذ للسواحل الشمالية والشرقية للقارة، إلا أن الإسلام بحسب الكتابات التاريخية كان الأسبق في منطقة الساحل بالذات. إذ ينفي المؤرخون الانتشار العمودي للمسيحية من شمال القارة والأفقي من شرقها نحو العمق الأفريقي، وذلك لعدة أسباب أهمها نظرة الأفارقة للمسيحية على أنه دين أرستقراطي، وانتشار الإسلام وانحصر المسيحية في السواحل الأفريقية. فضل الأفارقة وخاصة الأغلبية الريفية منهم الاحتفاظ بدياناتهم الوثنية المحلية، أو الدخول في الإسلام كونه أقرب إلى نظام الجماعة القبلية الأفريقية. لذا فيمكن القول أن تواجد المسيحية تاريخيا في الساحل كان حديثا بالنسبة للديانات المحلية الموهلة في القدم، والإسلام الوافد من شمال القارة، ويقدر المؤرخون أن بدايات المسيحية في الساحل تزامنت مع سيطرة الكنيسة في أوروبا في أعقاب الحروب الصليبية. ⁽¹⁾ وفي خلال القرن الخامس عشر دخلت المسيحية إلى الساحل أثناء الكشف الجغرافية البرتغالية، إلا أنها لم تنتشر إلا بقدوم الحملات الاستعمارية خلال السنوات والقرون التالية. ⁽²⁾

يشكل المسيحيون اليوم ما يقارب عشرين في المائة من سكان الساحل، إذ لديهم وجود محسوس جدا في بوركينا فاسو، وفي تشاد تقارب نسبتهم نصف عدد السكان، كما أنهم يشكلون أغلبية ساحقة في الرأس الأخضر. وبالرغم من هذا الانتشار المحسوس للمسيحيين في المنطقة، إلا أنهم لا يعبرون عن كتلة دينية موحدة، بل ينقسمون بدورهم إلى تيارين رئيسيين، حيث يشكل الكاثوليك الأغلبية من مسيحيي المنطقة، ثم يليهم البروتستانت، باستثناء تشاد التي يتغلب فيها التيار البروتستانتي عن التيار الكاثوليكي حاليا. وترجع هذه الانقسامات أساسا إلى العامل الاستعماري، إذ يتغلب الكاثوليك في الدول التي استعمرتها

(1): طارق أحمد عثمان وعبد الوهاب الطيب البشير، *مدخل لدراسة المسيحية في إفريقيا* (الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، رقم 45، 2003)، 65.

(2): عبد الرزاق عبد المجيد الأرو، *التنصير في إفريقيا* (مكة: رابطة العالم الإسلامي، س. 23، ع. 228، 2008)، 31.

دول يغلب عليها الطابع الكاثوليكي مثل فرنسا وإسبانيا والبرتغال، أما الدول التي استعمرتها بريطانيا فيغلب عليها البروتستانت. ولا يمنع ذلك من وجود بعض التيارات المسيحية المجهرية الأخرى في المنطقة، مثل الأرثوذكسية الشرقية، وبعض التيارات المنبثقة عن التيار البروتستانتي أمثال الكنائس الانجيلية والخمسينية، والحركة الانجليكية، وهناك تواجد أيضا لبعض الكنائس الأفريقية المستقلة.

ثالثا: الديانات التقليدية الأفريقية في الساحل

يعبر مصطلح الديانات التقليدية الأفريقية عن جميع الديانات العرقية، والعادات القبلية، والطقوس والتقاليد الدينية لشعوب القارة الأفريقية، وهي كثيرة ومتعددة بحيث يصعب الفصل بينها، بل إنه يصعب التمييز بينها وبين الممارسات اليومية العادية للفرد الأفريقي، كونها تتغلغل في ثقافة القبيلة، وفي قصصها وأساطيرها، وطقوسها العلاجية والجنائزية، وأعيادها واحتفالاتها، وفي نظام تسمية المواليد الجدد فيها، وغيرها من مسالك الحياة اليومية للأفريقي. (1)

تتجلى الديانات التقليدية المنتشرة في الساحل منذ القدم في عبادة الآلهة الأفريقية المحلية، وعبادة الأسلاف والزعماء، والاستعانة بالعرافة والسحر، وعبادة الحيوانات والوطوم، والظواهر الطبيعية المختلفة. (2) أو الايمان بها جميعا، وهو ما يسمى ديانة "الآلهة المتعددة" Polytheism. (3) بل إن كثيرا ممن اعتنقوا الإسلام أو المسيحية لا يزالون يحتفظون ببعض تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية السابقة، لارتباطها بهوياتهم وثقافتهم وقبائلهم. إذ تذكر بعض المصادر التاريخية أن الحضارة القديمة حول بحيرة تشاد تركت تماثيل لها جسد إنسان ورأس كبش، أما قبائل "كوتوكو" التي اعتنقت الإسلام فقد احتفظت بتماثيل مماثلة، وأغلبها

(1): ليث عبد الحسين العتابي، دراسة حول الأديان في أفريقيا: مدخل لدراسة الأديان، أفريقيا موطن التنوع الديني (العراق: دار أبكر للطباعة والنشر، 2020)، 19.

(2): "المدخل الديني"، في الموسوعة الإفريقية: المجلد الرابع، 87.

(3): عاصم محمد حسن محمد، "الديانات التقليدية في غرب إفريقيا: مدخل دراسي"، قراءات إفريقية، ع. 3 (ديسمبر 2008): 69.

في شكل شعبان يربض في كل مداخل وأسوار المدن، وتقام لهم بعض الشعائر ويستعينون بهم في أمورهم الدنيوية كانتخاب رؤساء القبائل. (1)

رغم انتشار الإسلام والمسيحية في منطقة الساحل اليوم، إلا أن الديانات التقليدية الأفريقية لا تزال تظهر حيويتها في عديد دول المنطقة، إذ تنتشر "الأرواحية" Spiritualism، في بوركينافاسو، و"الفيتشية" Fetishism، في غينيا بيساو، ومزيج من الديانات التقليدية وبشكل أقل في دول النيجر وتشاد. (2) ويرجح أن تكون نسب هؤلاء في التقارير الوطنية والدولية غير دقيقة، وذلك لسيطرة المؤسسات الإسلامية والمسيحية على المنطقة من جهة، ولأن أتباع هذه الديانات التقليدية غير مهيكليين في جماعات يمكن قياسها أو التنبؤ بأعدادها من جهة ثانية، ولا ينتمون إلى مؤسسات دينية واضحة من جهة أخرى.

تجدر الإشارة أيضا إلى أنه خلال العقود الأخيرة بدأت ظاهرة اللادينيين تتسع بين سكان بعض دول الساحل، وخاصة تلك الدول التي لم يقتنع فيها الأفريقيون بالديانات الوافدة عليهم، وبالذات المسيحية، إذ تصل نسبة اللادينيين في الرأس الأخضر ذات الأغلبية المسيحية على سبيل المثال، إلى ما يفوق عشرة في المائة من مجموع السكان، ويفوقون ثلاثة في المائة في تشاد ذات التواجد المسيحي المعتبر. (3) ويعتقد البعض أن السبب الأساس هو انتشار البروتستانتية المسيحية المتسامحة والمتوافقة إلى حد كبير مع القيم الليبرالية.

(1): "هوبير ديشان"، الديانات في إفريقيا السوداء، تر. أحمد صادق حمدي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ع. 1769، 2011)، 36.

(2) زينب "بيلا تاسيريانكيني"، "التفاعل الديني الاجتماعي في بوركينافاسو: الأرواحية والإسلام نموذجا"، قراءات إفريقية، ع. 24 (أفريل-جوان 2015): 7.

(3): Central Intelligence Agency, *The CIA World Factbook 2023-2024*, 918, 1044, 1055.

الجدول رقم (9): التوزيع الديني بالنسبة المئوية في دول الساحل. (1)

الدولة	مسلمين	مسيحيين	أديان تقليدية	أخرى
بوركينافاسو	61.6	22.5	15.4	0.5
الرأس الأخضر	0.1	89.1	1.5	9.3
غامبيا	95.1	4.5	0.1	0.3
غينيا بيساو	45.1	19.7	30.9	4.3
موريتانيا	99.1	0.3	0.5	0.1
مالي	92.4	3.2	1.6	2.8
النيجر	98.4	0.8	0.1	0.7
السنغال	96.4	3.6	0	0
تشاد	55.3	40.6	1.4	2.7
المجموع	71.5	20.47	5.72	2.3

الفرع الثاني: التقسيمات اللغوية في دول الساحل

تعتبر اللغة أحد أهم أبعاد الهوية، وركيزة أساسية من ركائز البناء الثقافي للدول والمجتمعات، إذ لا تعبر اللغة فقط عن وسيلة للتواصل، وإنما تتعدى ذلك، لتعبر عن وعاء ثقافي لإنجازات الشعوب، تتحدد على ضوئه أنماط التفاعل الاجتماعي والفنون الإنسانية. كما أنها تعبر عن نمط من الفكر المشترك، والشعور بالانتماء المفضي إلى بناء مفهوم الأمة لدى الشعوب.

تشير الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة إلى وجود أدلة أركيولوجية على أن الإنسان الأفريقي كان أول إنسان على الأرض، وعليه فقد ذهب بعض اللغويين أيضا إلى أن أفريقيا أيضا قارة اللغات الأم. (2) إذ تشير الدراسات إلى أن عدد اللغات الأفريقية يتراوح ما بين سبعة مائة إلى أكثر من ألفي لغة مختلفة، تنفرع إلى أربع عائلات كبرى هي العائلة

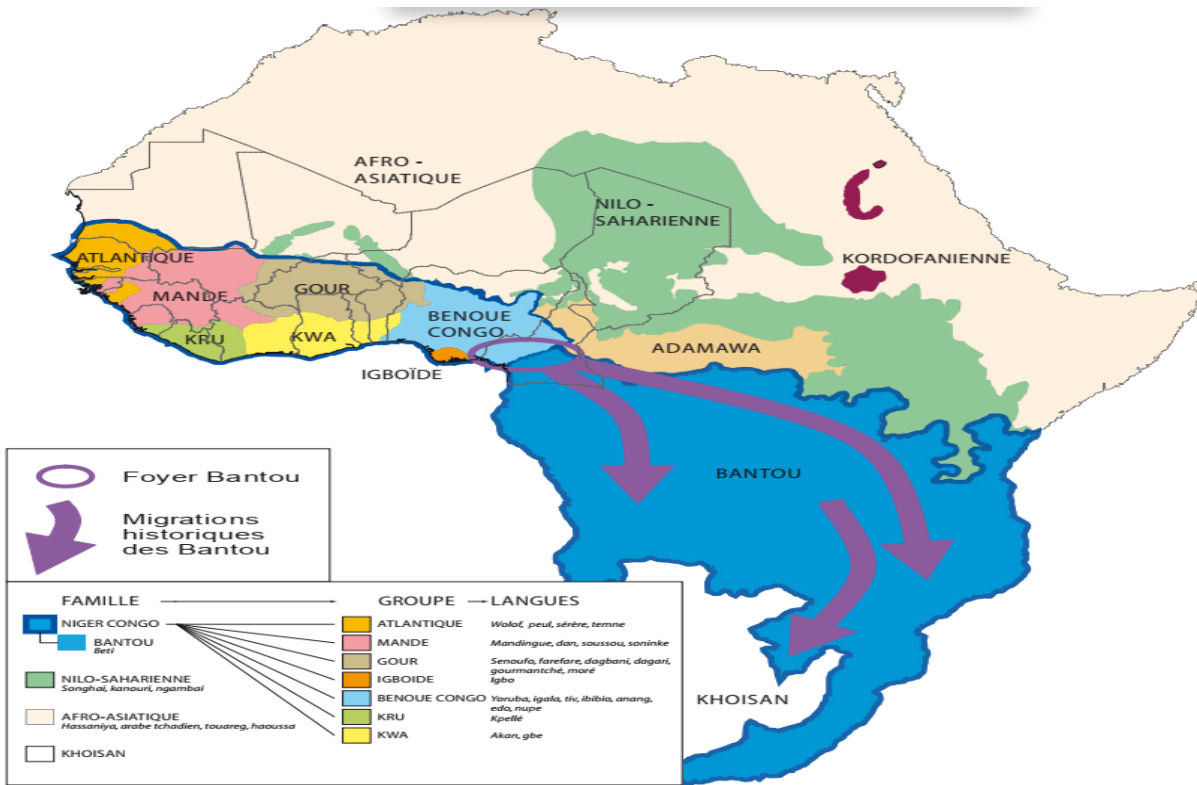
(1): Pew Research Center, Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life, *The Global Religious Landscape: A Report on the Size and Distribution of the World's Major Religious Groups as of 2010* (Washington, D.C: Pew Research Center, 2012), 45-49.

(2): إسماعيل "زنگو برزي"، "المشهد اللغوي في إفريقيا: مسار وعوائق"، *قراءات إفريقية*، ع.19 (جانفي-مارس 2014):

"الأفرو-آسيوية" Afro-Asian، وعائلة النيجر-كونغو Niger-Congo، والعائلة النيل-صحراوية Nilo-Saharan، وعائلة "الخوازان" Khoisan.⁽¹⁾

تتوزع في منطقة الساحل فسيفساء لغوية بين ثلاث عائلات كبرى، إذ تنتمي دول موريتانيا ومالي والنيجر إلى العائلة الأفرو-آسيوية، حيث تنتشر الحسانية والعربية والتارقية والهوسا كأكبر اللغات في هذه الدول. بينما تظهر العائلة النيل - صحراوية في تشاد والنيجر ومناطق من مالي وبوركينا فاسو، حيث تنتشر لغات السنغاي والكانوري والنامبي. أما عائلة النيجر - كونغو فتظهر في دول السنغال ومالي وبوركينا فاسو وغامبيا وغينيا بيساو والرأس الأخضر، ومن أهم لغاتها اللغات الأطلسية والماندي والغور. وتغيب عن المنطقة اللغات التي تنتمي إلى عائلة الخوازان، إذ ينتشر هذا النوع من اللغات في جنوب القارة فقط.

الشكل رقم (15): خريطة توضح أهم العائلات اللغوية الكبرى في أفريقيا.⁽²⁾



(1): أحمد عوض، "تصنيف اللغات الأفريقية"، في الموسوعة الأفريقية: المجلد الثالث اللغات، تح. مصطفى حجازي السيد وآخرون، (القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997)، 12-13.

(2): Frédéric Ocrisse-Aka et Laurent Bossard, "les Langues," dans *Cahiers de l'Afrique de l'Ouest: Atlas Régional de l'Afrique de l'Ouest*, ed. Laurent Bossard (Paris: Organisation de Coopération et de Développement Économique, 2009), 57.

بالرغم من الانقسام الجغرافي للعائلات اللغوية الكبرى في منطقة الساحل، إلا أن هناك تداخلا كبيرا بين هذه العائلات الكبرى، وبين المجموعات الفرعية للغات داخل الدولة الواحدة. حتى إن ذلك يمتد إلى اللهجات المحلية، فدولة مالي على سبيل المثال، تتواجد فيها العائلات الثلاث الكبرى، وأكثر من ثلاثة عشرة لغة وطنية، بالإضافة إلى عشرات اللهجات المحلية التي تتحدر من مختلف العائلات اللغوية الكبرى. والأمر نفسه في تشاد التي تضم أكثر من 120 لغة محلية. ويرجع هذا التداخل أساسا إلى التداخل اللغوي في المنطقة الذي لا يؤمن بالحدود الجغرافية المكتسبة عن الاستعمار، ولو تم أخذ لغة الهوسا كمثال، فسيلحظ أنها تمثل لغة أولى في مركز دولة النيجر، ولكنها لغة ثانية على أطرافها وعلى أجزاء من تشاد ونيجيريا، وفي جنوب شرق مالي ومسلمي بوركينا فاسو. (1) كما يحدث هذا التداخل أيضا بفعل تيارات الهجرة الداخلية والتبادل الثقافي بين دول المنطقة. (2)

لقد أدى التعدد اللغوي في الساحل إلى مشاكل عديدة منها عدم سيطرة لغة واحدة على المستويات الوطنية والإقليمية، وعدم الاهتمام بتطوير اللغات لكثرتها، مما يؤدي إلى خطر اندثارها. وقد أحصى اليونسكو في أطلس للغات يضم 2500 لغة حول العالم، أن أكثر من عشرة في المائة من اللغات في أفريقيا جنوب الصحراء ستندثر خلال المائة عام القادمة، وأن أكثر من مائة لغة موجودة فقط بالاسم. ناهيك عن مشاكل الاندماج الوطني، حتى إن نفس التقرير يصنف بعض دول الساحل على غرار تشاد، على أنها دول تعاني مما يسمى "وباء الصراع اللغوي" بحيث تحل اللغات الاستعمارية أو لغات أفريقية محل لغات أفريقية أخرى أقل سكانيا أو جغرافيا، بما يحمله هذا الصراع من أدوات سياسية واقتصادية واثنية للهيمنة لغويا. (3)

لا شك أن تشرذم الوضع اللغوي الوطني في الساحل حال دون تنمية اللغات المحلية أو اختيار لغات رسمية من بينها للبيروقراطية أو التعليم، بحكم ما يمثلته فرض لغات دون غيرها من تهديد على الدولة، إلا أنه لا يمكن التشكيك أيضا في أن النظام الليبرالي بصوره

(1): Bernard Caron, "Chadic," in *The Oxford Handbook of African languages*, eds. Rainer Vossen and Gerrit J. Dimmendaal (UK: Oxford University Press, 2020), 346.

(2): Fiona Mc Laughlin, "The Linguistic Ecology of the Sahel," in *The Oxford Handbook of the African Sahel*, ed. Leonardo A. Villalón (UK: Oxford University Press, 2021), 640.

(3): Matthias Brenzinger and Herman Batibo, "Sub-Saharan Africa," in *Atlas of the World's Languages in Danger*, ed. Christopher Moseley (Paris: UNESCO publications, 3rd ed, 2010), 20-25.

الاستعمارية القديمة والحديثة، حرص على تفكيك وإضعاف كل ما يمثل رمزا للهوية الأفريقية، ومن بينها عامل اللغة، حتى تسود لغة المستعمر ويتسع نفوذه في المستقبل. تبنت النخب الحاكمة -التي تربت في أحضان الليبرالية الاستعمارية- في الساحل اللغات الاستعمارية كلغات رسمية دستورية وحيدة بحكم حيادية هذه اللغات، مع إشارات مقتضبة لساتير بعض الدول لوجوب ترقية وتقنين اللغات الوطنية في القوانين العضوية. ومنه فإن كل دول الساحل تأخذ بأحادية لغة المستعمر كلغة رسمية قانونيا أو واقعا، فيما عدا تشاد التي تأخذ بثنائية رسمية بين الفرنسية والعربية، وموريتانيا التي حولت لغتها الرسمية من الفرنسية إلى العربية بحكم انتمائها إلى اتحاد المغرب العربي في تسعينيات القرن الماضي. ومع ذلك تواصل العديد من النخب التشادية والموريتانية إرسال أطفالهم إلى المدارس الخاصة الناطقة بالفرنسية، ويستمر استخدام اللغة الفرنسية على نطاق واسع في إدارة الدولة والمجال العام. (1)

الجدول رقم (10): وضع اللغات الرسمية والوطنية في دول الساحل. (2)

اللغات الدول	اللغات الرسمية		اللغات الوطنية	
	القانون	الواقع	القانون	الواقع
بوركينا فاسو	الفرنسية		الموري، الديولا، البويل	الموري
الرأس الأخضر	البرتغالية		كريولية الرأس الأخضر	
غامبيا		الانجليزية	كل اللغات المحلية	
غينيا بيساو		البرتغالية	الكريولية البرتغالية	
موريتانيا	العربية		العربية الحسانية، البولار، السونينكي، الولوف	
مالي	الفرنسية			البمبارا
النيجر	الفرنسية		كل اللغات المحلية	الهوسا
السنغال	الفرنسية		الولوف، السيرار، الماندينغ، الديولا، البويل، السونينكي	الولوف
تشاد	الفرنسية، العربية		العربية التشادية، السارا، الغورانا، الكانما، المبوكو، الماساليت	

(1): Laughlin, "The Linguistic Ecology of the Sahel," 651-652.

(2): Aka et Bossard, "les Langues," 64.

الفصل الثاني

مصادر الفقر في دول الساحل وسماته

تمهيد

يعد الفقر أحد التحديات الأكثر إلحاحا في دول الساحل الأفريقي، ليس فقط لكونه يعكس عجزا اقتصاديا، بل لأنه يشكل عاملا مركزيا في إدامة حالة الهشاشة السياسية والاجتماعية والأمنية التي تعرفها المنطقة. حيث يتجاوز كونه ظاهرة اقتصادية، إلى كونه معضلة هيكلية متعددة الأبعاد، تنعكس آثارها على التنمية والاستقرار والأمن. وقد أدى تراكم عوامل داخلية وخارجية إلى تكريس بنية اجتماعية واقتصادية هشة تعيد إنتاج الفقر وتعوق جهود مكافحته. ومن بين هذه العوامل يمكن الإشارة إلى الإرث الاستعماري، وسوء توزيع الموارد، والهشاشة المؤسسية، كما تكرست هذه الظاهرة عبر عقود من السياسات غير المتوازنة، والتهميش، والتبعية الاقتصادية، فضلا عن التغيرات المناخية المتسارعة والنزاعات المسلحة الممتدة.

في ظل هذا الواقع المركب، أصبح من الضروري تجاوز المفهوم التقليدي للفقر القائم على قياس الدخل فقط، والانتقال نحو فهم أوسع يعرف بـ: الفقر متعدد الأبعاد، وهو مفهوم يراعي الجوانب المختلفة التي تؤثر في حياة الأفراد والمجتمعات، مثل التعليم، والصحة، والحصول على الخدمات الأساسية، والعيش الكريم، والفرص الاقتصادية. ومن خلال هذا المنظور، يمكن تقييم الفقر بطرق أكثر واقعية وعدلا، تعكس عمق التحديات التي تواجهها دول الساحل.

لقد فرضت طبيعة الفقر في دول الساحل ضرورة اعتماد مقاربات جديدة لقياسه وفهمه، تتجاوز المقاييس التقليدية إلى مؤشرات أكثر شمولاً تعرف بمؤشرات الفقر متعدد الأبعاد. فالفقر في هذه الدول لا يقتصر على غياب الموارد المالية، بل يشمل أيضا الحرمان من التعليم، والرعاية الصحية، والمياه الصالحة للشرب، والسكن اللائق، وفرص العمل، والمشاركة في الحياة العامة. وهو ما يكشف عن ترابط وثيق بين مصادر الفقر ومظاهره، الأمر الذي يعزز من استدامته ويعمق أثره على التنمية البشرية والاستقرار الإقليمي.

في هذا السياق، يسعى هذا الفصل إلى تحليل أبرز مصادر الفقر في دول الساحل، من خلال رصد أبعاده البنوية والتاريخية والبيئية والسياسية، كما يعمل على استعراض مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد المعتمدة في الأدبيات التنموية الدولية، ومقارنتها بواقع هذه الدول، في سبيل تقديم تصور أعمق لطبيعة الفقر وأدوات مواجهته.

المبحث الأول

أسباب الفقر في دول الساحل

برزت العديد من الأطروحات النظرية العلمية لتفسير ظاهرة الفقر في العالم، واعتمدت في أغلبها على التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن فهم أسباب الفقر في أفريقيا عمليا أفرز قائمة طويلة من المسببات -إضافة إلى المسببات الاقتصادية والاجتماعية- ذات طابع سياسي وثقافي ودولي. إذ لا تزال الأيديولوجية الاستعمارية تسيطر على بعض التفسيرات الغربية، ويعزون فقر الأفارقة إلى كسلهم وافتقارهم للموهبة والذكاء. وتضيف دوائر غربية أخرى إلى أن المسببات تكمن في سيادة القيم غير التجارية للقدرات الأفريقية، وتعتبر التفسيرات المؤسساتية والهيكلية من التفسيرات المفضلة أيضا لديهم. ومن الجهة المقابلة يعتبر الاستعمار من التفسيرات المطروحة بقوة خاصة عند السياسيين الأفارقة في دولة ما بعد الاستعمار، بل هناك من يعتبر تجارة العبيد ضمن هذه التفسيرات الرئيسية. ويذهب منظرو التبعية إلى أن السبب الرئيس يكمن في العولمة الشديدة، في حين يرى آخرون أن عوامل الفساد والتدخلات الحكومية والحكم الشمولي للحكومات الأفريقية هي المسببات الرئيسية للفقر في القارة.

أمام هذه القراءات المتعددة لواقع الفقر في القارة الأفريقية، ستعالج الدراسة في هذا المبحث الأسباب المباشرة وغير المباشرة للفقر في الساحل، الداخلية منها والخارجية. وقد ارتأت الدراسة أن الفحص والتتبع التاريخي للفقر في المنطقة يعد وسيلة أكثر موضوعية وإفادة لمستقبل سياسات مكافحة الفقر في المنطقة، إذ إنه ولفهم أسباب الفقر في الساحل اليوم، يجب فهم أسبابه سنة 1500 وما قبلها، ويجب أيضا فهم التعامل المتبادل بين الاستعمار والمنطقة. وذلك لا يعني أبدا إهمال بقية العوامل، فقد يعتمد التفسير على الجغرافيا والديموغرافيا وأصل الزراعة، وسلوك القيادة والأنظمة السياسية والحكومية، وأداء الهياكل الاقتصادية، وطبيعة البنى الاجتماعية والثقافية، كما يتحدد ذلك بطريقة استجابة المنطقة للعولمة، والعوامل الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: العوامل التاريخية والسياسية للفقر في دول الساحل

تبرز في أدبيات التنمية مجموعة من النظريات المفسرة لظاهرة الفقر، ولعل التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية تتفوق على نظيراتها في العالم، إلا أن لدى القارة الأفريقية خصوصية تجعل العوامل التاريخية محورية ليس فقط لفهم أسباب نشأة هذه الظاهرة، وإنما باعتبار التأثيرات التاريخية على طبيعة البنى السياسية في القارة، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، وعلى ذلك سيعالج هذا المطلب الثنائية المترابطة بين العوامل التاريخية والبنى السياسية والأمنية وخاصة في دولة الاستقلال التي أضحت عاملاً مسبباً بدورها في الفقر وتناميه.

الفرع الأول: الأنماط التاريخية للفقر في الساحل

يعد الفقر ظاهرة عميقة الجذور في كل الدول والمجتمعات لارتباطها بوجود التجمع الإنساني، ومع ذلك فهو ليس ظاهرة متأصلة في المجتمعات البشرية تظهر بفعل العوامل البيولوجية أو الوراثية، وتنتقل من جيل إلى جيل، وإنما هناك عوامل متعددة ومتشابكة ناتجة عن أنماط تاريخية محددة تسهم في نشوء هذه الظاهرة. ⁽¹⁾ ولذا فإن التاريخيين والأنثروبولوجيين وباحثي العلوم الإنسانية والاجتماعية وجدوا صعوبة شديدة في تحديد نقطة بدء نشوء هذه الظاهرة في أفريقيا عامة، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص. ليس فقط مهابة تحميل المسؤولية التاريخية لأطراف معينة دون غيرها، وإنما لغياب المادة التاريخية والمصادر والأدلة الثابتة لذلك، ولطبيعة مفهوم الفقر في حد ذاته وتغير خصائصه.

أولاً: نشأة الفقر في دول الساحل

يمكن القول إن الفقر ظاهرة قديمة في الساحل، إذا تم اعتبار الخصاصة في موارد العيش مفهوماً للفقر. إذ تذكر المصادر التاريخية أن المنطقة، ولعوامل بيوجغرافية ومناخية، شهدت فترات من القحط أو نقص الغذاء، فقد أدت فترات الجفاف التي مرت بها منطقة الساحل ما بين ألفي سنة إلى 500 سنة قبل الميلاد إلى ظهور الصحراء كما هي عليه اليوم. كما أنه من المعروف لدى الجغرافيين اليوم -عكس ما كان سائداً- أن تربة السافانا

(1): آلاء محمد معوض، "الأبعاد الجغرافية لمشكلة الفقر في أفريقيا"، *قراءات أفريقية* ع. 17 (جويلية-سبتمبر 2013):

ذات محتوى عضوي ومعدني منخفض، وسهلة التعرية، كما أن الأمطار في المنطقة متذبذبة وضئيلة الهطول ومعرضة للتغيرات الموسمية، لذا فقد كان القطاع الزراعي السائد قطاعا مشلولاً. ⁽¹⁾ ومنه فقد كان الاقتصاد المحلي لسكان المنطقة اقتصاد كفاف، بحيث تفرض التقاليد المجتمعية مشاطرة الفائض القليل من حاجاتها على باقي الأسر، فلم يكن هناك داع لتجميع الثروة، الأمر الذي لابد منه لتطور المجتمع وتحوله إلى طبقات اجتماعية متميزة، بحيث يعبر ذلك عن مفهوم أحدث للفقر. ⁽²⁾

ثانيا: الفقر في فترة الممالك الكبرى

تكاد تتمحور آراء المؤرخين حول أسباب الفقر في الساحل قبل الفترة الاستعمارية، وبالذات في فترة الممالك الكبرى إلى اتجاهين. فمن ناحية توجد مزاعم أن سكان المنطقة مهما كان مناخهم أو أصولهم فهم يتصفون بالبدائية وأقرب للهمج، كما يصفهم "ألفريد مارشال" Alfred Marshall في كتابه علم الاقتصاد بقوله بأن هؤلاء:

"مهما كان مناخهم ومهما كانت أصولهم، فإننا نجد أن الهمج يعيشون تحت سيطرة الأعراف والانفعالات، ونادراً ما يشقون لأنفسهم طرقاً جديدة، ولا يتنبأون أبداً بالمستقبل البعيد، ونادراً ما يتخذون الترتيبات اللازمة للمستقبل القريب، وهم تشنجيون على الرغم من عبوديتهم للأعراف، ويحكمهم هوى اللحظة، ومستعدون في بعض الأحيان لأشد المجهودات صعوبة، لكنهم عاجزون عن الاستمرار طويلاً في العمل المستمر. ويتجنبون المهام الشاقة والمملة قدر الإمكان، أما المهام التي لا مفر منها فيتم إنجازها من خلال العمل الإجباري للنساء." ⁽³⁾

ومن ناحية أخرى تسود مزاعم "أفريقيا المرحية" إذ وفقاً لهذه الرؤية فإن المنطقة عاشت ازدهاراً كبيراً في فترة الممالك الكبرى نعمت فيه شعوب المنطقة بحياة مترفة. فكانت وسائل كسب الرزق ميسورة، وكانت المواد الغذائية تنمو بوفرة وتلقائية، وقد مكن ذلك السكان من الاستمتاع بقضاء الوقت في الرقص والمرح وقرع الطبول، قبل مجئ الأوروبيين ليفسدوا هذا التناغم المجتمعي ويستنزفوا خيرات المنطقة. وترتبط هذه المزاعم أساساً برؤية من يطلق عليهم بـ "الويج الأفريقيين" The African Whig، لتتحول هذه الحركات إلى أحزاب

(1): هوبكنز، التاريخ الاقتصادي، 18، 25.

(2): طاهر، أفريقيا فصول، 95.

(3): Alfred Marshall, *Principles of Economics: An Introductory Volume* (London: Macmillan and CO., Limited, 8th ed., 1930), 723-724.

سياسية فيما بعد، بحيث ترى نفسها خلفا لتلك الممالك المزدهرة وامتدادا حضاريا للنظام التقليدي الأفريقي، ومصدرا للزعامات الوطنية. وقد استمر هذا المنظور عند الساسة الأفارقة في دولة الاستقلال في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية التاريخية على حاضريهم في مواجهة أي معارضة سياسية أو حركات انفصالية. (1)

تجدر الإشارة إلى أن هناك توجهها ثالثا -حديث نوعا ما- يقوده مجموعة من الباحثين والمؤرخين الأفارقة، أمثال المؤرخ البوركينابي "جوزيف كي زيربو" Joseph Ki-Zerbo، مؤلف كتاب "تاريخ أفريقيا السوداء"، والمؤرخ السنغالي "الشيخ أنتا ديوب" Cheikh Anta Diop، مؤلف كتاب "أفريقيا السوداء ما قبل الاستعمار"، والمؤرخ الغيني "ابراهيم بابا كاك" Ibrahima Baba Kaké، مؤلف كتاب "عصر الامبراطوريات الكبرى"، إذ يرد هؤلاء على أصحاب الزعمين السابقين بالقول بضرورة عدم إهمال مرحلة ما قبل الاستعمار، حيث شهدت تلك المرحلة قيام حضارات في أوج قوتها، كما شهدت مظاهر من التفكك في مراحل ضعفها وانهارها. وبهذا يقر هؤلاء بتجرد أن الوضع الذي تعيشه أفريقيا من فقر وجوع وتخلف لا يرجع فقط إلى مخلفات الحقبة الاستعمارية، وأن حضارات ما قبل الاستعمار عرفت ظواهر قبل قدوم الأوروبيين إلى أفريقيا. (*) كما أن المجتمعات الأفريقية عرفت ظواهر الاسترقاق والفقر والصراع الطبقي بين فئات المجتمع في عهد الامبراطوريات، إذ إن عائلات النبلاء الكبرى آنذاك وعائلات رجال الدين والمقاتلين هم الذين كانوا يسيطرون على الإنتاج الفلاحي والحيواني وعلى فضل القيمة لهذا الإنتاج. (2)

(1): هوبكنز، التاريخ الاقتصادي، 19-20.

(*) للمزيد أنظر:

- Joseph Ki-Zerbo, *Histoire De L'Afrique Noire: D'Hier à Demain* (Paris : Librairie A. Hatier, 1972).

- Cheikh Anta Diop, *Precolonial Black Africa: A Comparative Study of The Political and Social System of Europe and Black Africa, From Antiquity to Formation of Modern States*, trans. Harold J. Salemson (Westport, Connecticut, USA: Lawrence Hill and Company, 1987).

- Ibrahima Baba Kaké and Elikia M'Bokolo, *L'ère Des Grands Empires : Le Moyen Âge Africain* (Paris: ABC, 1977).

(2): إسبر، أفريقيا، 133.

ثالثا: السياسات الاستعمارية لإفقار دول الساحل

تزامن نشوء الدولة في أوروبا مع انتشار الفكر التجاري اقتصاديا، الذي انطلق بحركة الكشف الجغرافية بحثا عن موارد لتقوية ذلك المولود الجديد، عبر الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الذهب والمعادن النفيسة. إما عن طريق السيطرة على تجارتها واكتشاف طرقها البحرية، أو الاستيلاء على المناطق التي تمتلك مناجم ومحاجر لهذه المعادن. وضمن هذه الحركة كان أول احتكاك أوروبي بأفريقيا، ولمنطقة الساحل تحديدا، عن طريق البرتغاليين، عندما تجاوزت بعض السفن البرتغالية رأس "بوجادور" في موريتانيا سنة 1434، وكان اهتمامهم الأساس الوصول إلى ساحل الذهب، للحصول على حصة من تجارة الذهب والعبيد الذين سمعوا عنه بعد احتلالهم لسبته المغربية، فوصلوا إلى نهر السنغال والرأس الأخضر سنة 1446، ليصلوا إلى ساحل غانا سنة 1475.⁽¹⁾ وقد ساعد الذهب من منطقة الساحل، البرتغال في تمويل رحلات بحرية أبعد مدى حول رأس الرجاء الصالح إلى آسيا، كما كان أيضا المصدر الرئيس لسك العملة الذهبية الهولندية لتصبح "أمستردام" العاصمة المالية لأوروبا في تلك الفترة.⁽²⁾

بدأ الاستعمار الأوروبي في استنزاف منطقة الساحل أولا عبر تجارة العبيد منذ القرن الخامس عشر، فبدأت إقامة الحصون والمراكز التجارية من أجل نقل الرقيق من الساحل الأفريقي الصحراوي إلى أوروبا والعالم الجديد، مستغلين في ذلك قوة أساطيلهم البحرية ومعرفتهم بشؤون الملاحة. إلا أن استغلالهم للأرض تأخر نسبيا إلى القرن التاسع عشر تقريبا، لعدة أسباب أهمها، صعوبة وتعثر حركة الكشف الجغرافية لأعماق أفريقيا من جهة، وكمية الأرباح التي كانت تدرها تجارة الرقيق من جهة أخرى، فسميت هذه الفترة بفترة الاستعمار التجاري.

تعتبر تجارة الرقيق من الممارسات التي أدخلت سكان منطقة الساحل في نوع جديد من الفقر لم يعرفوه في ماضيهم، فلم يعد الفقر نوعا من نقص المواد الغذائية، أو راجع لأسباب جغرافية أو بيئية. بل أضحي معنى الفقر فقدان الحرية الإنسانية، والتحكم في

(1): رياض، *استعمار أفريقية*، 21-22.

(2): "والتر رودني"، *أوروبا والتخلف في أفريقيا*، تر. أحمد القصير (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 132، 1988)، 107.

ملكاتك الذهنية والجسدية ونتاج عملك، وأصبح نوعا من الاستغلال البشري المدعوم بالقوة الحربية والصناعية الأوروبية.⁽¹⁾ ومما زاد الوضع سوءا هو إشراف الأفارقة أنفسهم على هذه التجارة، فقد دب الضعف والفساد في الممالك القائمة في منطقة الساحل، وبرزت طبقة من الأفارقة يرعون ويشجعون تجارة الرقيق، ويشرفون عليها بالوكالة عن الأوروبيين، فتزايدت الحروب لهذا الغرض بالذات، وانتشرت النزاعات المفتعلة والغارات والاختطافات، حتى أضحت تجارة العبيد وإنتاجه سمة أساسية من سمات الاقتصاد والمجتمع الأفريقي في تلك الفترة، بل إن كثير من الحكام والملوك الأفارقة المشرفين على تجارة العبيد، كانوا غير راضين على ارهاصات بداية تحريم الرق في أوروبا، حيث شكل ذلك تهديدا لمصدر أساسي من مصادر حصولهم على الثروة.⁽²⁾

لقد كان لتجارة الرقيق الأثر البالغ على سكان منطقة الساحل في تلك الفترة، وبقيت آثارها واضحة إلى غاية اليوم على شخصية الأفريقي في الساحل. فقد عاش سكان المنطقة لسنوات في رعب أن يقعوا فرائس لصائدي الرقيق، ثم عاش هؤلاء ذل ومهانة أن يعاملوا كحيوانات، فقد تعرضوا للسجن والتقييد بالسلاسل الحديدية وحشروا في السفن، وتوفي كثير منهم نتيجة الأمراض أو الاختناقات أو الجوع أو التعذيب أو رميا في البحر. وقد كان هؤلاء الرقيق ينتمون إلى فئة الشباب القادرين على تحمل الأعمال الشاقة في العالم الجديد، ومنه فقد أدى ذلك إلى نقص في عدد السكان في الساحل، ونقص في القوة العاملة التي تحتاجها المنطقة للقيام بأي نهوض اقتصادي في المستقبل.⁽³⁾ وخلال القرن السابع عشر والثامن عشر ومعظم القرن التاسع عشر، ظل استغلال أفريقيا والعمل الأفريقي يشكل مصدرا لتراكم رأس المال لإعادة استثماره في أوروبا الغربية، وامتد إسهام أفريقيا في النمو الرأسمالي لأوروبا إلى تلك القطاعات الحيوية مثل صناعة السفن، والشحن، والتأمين، وتأسيس الشركات، والزراعة الرأسمالية، والتكنولوجيا، وصناعة الآلات.⁽⁴⁾

مع بداية خمود تجارة الرقيق وانتهاء أمرها تماما بمنتصف القرن التاسع عشر، تحول اهتمام الأوروبيين إلى استغلال الأرض واستنزافها عبر الاستعمار الفعلي إما عن طريق

(1): هوبكنز، التاريخ الاقتصادي، 20.

(2): Luis Angeles, "On the Causes of the African Slave Trade," *KYKLOS* 66, no. 1 (February 2013): 3.

(3): فيصل محمد موسي، موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997)، 87.

(4): رودني، أوروبا والتخلف، 107.

التوسع العسكري المباشر أو نظم الانتداب أو الحماية الاستعمارية. وتم تقسيم منطقة الساحل بين القوى الاستعمارية الثلاث فرنسا وبريطانيا والبرتغال، وقد تميزت الأنظمة الاستعمارية الفرنسية والبرتغالية خاصة، بالقيام على السيطرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فأضحت دول الساحل عبارة عن مقاطعات خاضعة للحكم الاستعماري الأوروبي القائم على استنزاف هذه الدول وخاصة اقتصاديا، فرعى الاستعمار نقل واستخراج المعادن والثروات الباطنية اللازمة لمتطلبات الثورة الصناعية الأوروبية من الساحل. كما أنشأ نظاما زراعية تقوم على الاستنزاف الزراعي للتربة وللمزارع الأفريقي، أو ما يعرف بالزراعة الموجهة. كما أن التقسيم الاستعماري للأرض في حد ذاته، كان سببا رئيسا في النزاعات الداخلية والخارجية بين المزارعين والرعاة في عدة مناطق من الساحل، وبروز مشكلة الحدود بعد الاستقلال. (1)

رغم أن تجارة الرقيق قد أصبحت محرمة دوليا، إلا أن استغلال القوى الاستعمارية للإنسان في الساحل لم يتوقف، بل تغيرت أنماطه. فاستخدم الأفريقي لخدمة المصالح الاستعمارية إما عبر العمل في أرضه بدون أي مقابل، أو بأجور زهيدة جدا في أحسن الأحوال. كما أن الأفريقي الذي يطمح إلى تغيير واقعه المرير تم تهجيده لأوروبا لخدمة الثورة الصناعية وإيهامه بأنه سيعامل كمواطن أوروبي. كما جندت دول أوروبا الغربية - فرنسا وبريطانيا تحديدا - الأفارقة اجباريا في جيوشها، وكان لهم دور أساس في انتصارهم بالحرب العالمية الثانية. ونتج عن كل هذه الممارسات أن شخصية المجتمع الأفريقي طمست، وأصبحت تشبه شخصية المجتمع الأوروبي، فأضحى الأفريقي في الساحل يفكر ويتصرف بالطريقة الأوروبية، إلا أنه لم يعامل يوما كمواطن من الدرجة الأولى، كما وعدتهم الحكومات الاستعمارية. بل عوملوا على أنهم رعايا، عليهم ما على المواطن الأوروبي من واجبات، إلا أن هناك اختلافا في مجموعة الحقوق مثل العمل والتعليم والتجارة والزواج وغيرها. (2)

الفرع الثاني: العوامل السياسية والأمنية للفقر في دول الساحل

يتفق أغلب الباحثين على أن النخب والحكومات الأفريقية في دول الساحل بعد الاستقلال كانت وليدة الاستعمار، إما عن طريق الطبقة الإدارية التي ربتها المصالح

(1): بكتاش، النزاع السنغالي الموريتاني، 42

(2): "فيج. جي. دي." تاريخ غرب أفريقيا، تر. السيد يوسف نصر (القاهرة: دار المعارف، 1982)، 335-336.

الاستعمارية مباشرة، أو عن طريق قيادات الحركات التحررية التي طمحت للعب دور أكبر، وبالتالي فقد ولدت النخب السياسية والحكومية والبرجوازية في الساحل بشكل عام -مع وجود استثناءات- إما تابعة أو ضعيفة، وقد كان لذلك الأثر البالغ في عدم تحقيق شروط النهضة بعد الاستقلال في دول الساحل.

أولاً: الأسباب القيادية للفقر في الساحل

لقد سبق وأن تطرقت الدراسة إلى طبيعة ونمط القيادة في دول الساحل، وقد اتضح أن أغلب هذه القيادات تميزت بصفات شخصية وكاريزمية معقدة، جعلتها تعتقد بعدم جواز مسائلتها سياسياً أو قانونياً، وأنها ليست بحاجة إلى رأي شعوبها حول قضايا تهمهم بالأساس. لذا فقد كانت الزعامات السياسية في الساحل ليست فقط عاجزة على أن تكون قائدة لقاطرة التنمية، بل إنها كانت سبباً من أسباب تكريس الفقر والتخلف. إذ يرى "ميلز" Mills، أن اللوم يقع على القيادات الأفريقية، وأن أسباب الفقر لا تعود فقط للافتقار إلى رؤوس الأموال أو عدم القدرة إلى الوصول إلى الأسواق العالمية أو غياب التكنولوجيا والخبرات الفنية، بل إن القادة الأفارقة هم المسؤولون عن تخلف دولهم، بقصد ودون قصد، ليس فقط بالسياسات غير السليمة التي اتخذوها عبر عقود من الزمن، بل أيضاً عبر عمليات السرقة والنهب والاستنزاف للموارد الداخلية والمساعدات الخارجية على حد سواء. ناهيك عن تورطهم في إثارة نزاعات داخلية وإقليمية، وحرصهم على استقرار الأوضاع الراهنة بعدم إجراء أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية ذات مغزى، لتستمر حالة عدم المساءلة داخلياً وخارجياً. (1)

ويذهب "بيارت" Bayart، بعيداً إلى القول بأن النهب من المال العام للدولة من قبل الشبكات المتنافسة يجعل من المهم للغاية بالنسبة للرؤساء الأفارقة أن يثري نفسه أيضاً، خاصة إذا كان يريد تأكيد سلطته على باقي الشبكات، بل ويحيط نفسه بمجموعة من المتفعين المقربين أو البيروقراطيين. وبالتالي فلا غرابة في رؤية جميع الرؤساء الجدد في الساحل يبررون انقلاباتهم أو دخولهم للانتخابات بحجة فساد الأنظمة السابقة، ولكنهم سرعان ما سيسمحون لدوائهم المقربة بتشكيل ثروات غير مشروعة خلال عهدهم الأولى،

(1): Greg Mills, "Why Is Africa Poor?" *Development Policy Briefing Paper: Center for Global Liberty & Prosperity*, no. 6 (December 2010), 2-3.

وذلك لمواجهة أي شبكات معارضة أو متمردة على حكمهم. ولعل الرئيس البوركينابي السابق "توماس سانكارا" خير مثال على ذلك، فبالرغم من زعامته ونزعته التحررية، إلا أنه مما يؤخذ على فترة حكمه، أنه قد شوه سمعة الطبقة السياسية بجرها إلى المحاكم الشعبية، وأعلن حرباً على الطبقات التقليدية النافذة، وجرّد الزعامات التقليدية من صلاحياتها، ولكنه في مقابل ذلك، غض الطرف عن فساد رفقائه في السلاح الذين حاولوا الانقلاب عليه لاحقاً ثم اغتالوه سنة 1987. (1)

ثانياً: الأسباب الحكومية للفقر في الساحل

عشية الاستقلال، كان على مجتمعات دول الساحل أفراداً وجماعات تحقيق مجموعة من الشروط التي تضمن النهوض بواقعهم، وقد كانت المسؤولية الأكبر تقع على الحكومات كونها الجهة التي تحتكر القوة القهرية النظامية، والمسؤولة عن اختيار أنماط السياسات والبرامج التي من شأنها تحقيق تطلعات شعوبها. وقد اختارت هذه الحكومات نيابة عن شعوبها تحقيق التنمية عوضاً عن الديمقراطية. وكذريعة اقتصادية وتحد يفرض نفسه بقوة على طاولة الحكومات، تم تبني مسار مركزي يقوم على التغول البيروقراطي، الأمر الذي أدى فعلياً إلى استبعاد مختلف الفئات الاجتماعية من المشاركة في الشأن العام، وخاصة في قضايا التنمية ومكافحة الفقر، كما أدى إلى سوء الإنتاج والتوزيع الاقتصادي، إضافة إلى اختراق وشرخ المجتمعات في دول الساحل.

حرصت القوى المؤثرة في بناء الدولة في الساحل على أن تبني الحكومات وفقاً لاعتبارات بعيدة تماماً عن ثقافة بناء دولة وطنية. (*) وقد أدى ذلك إلى مفارقة عجيبة، بحيث عجزت هذه الحكومات -لغاية اليوم- عن انتهاج سياسات متفق عليها رسمياً، ووفقاً للمصلحة الوطنية وفي صالح شعوب المنطقة، عكس الهدف المعلن عنه رسمياً وهو تحقيق التنمية. إذ تتخذ سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل في كثير من الأحيان من قبل

(1): Jean François Bayart, *The State in Africa: the Politics of the Belly*, trans. Mary Harper Christopher and Elizabeth Harrison (New York: Longman Publishing, 1993), 226-227.

(*) : هناك جدل حول فشل نموذج الدولة الوطنية في أفريقيا، فكثير من التفسيرات تعزو سبب فشله إلى طبيعة المشروع الأوروبي الغربي لبناء الدولة في حد ذاته، والذي يعد من المشاريع التي لا تتوافق مع الحالة الأفريقية، بل ويذهب البعض إلى القول بأن الإصرار على استيراد هذا النموذج هو الذي أدى إلى خلق صورة مشوهة وفشل مشروع بناء الدولة في أفريقيا.

شبكات غير رسمية من الأشخاص ذوي التأثير، على الرغم من أن بعضهم يشغلون مناصب رسمية في الحكومة، مما يعني أن السياسات غير الرسمية تغزو المؤسسات الرسمية للدولة، وبدرجات متفاوتة، ليتم مأسسة هذا المزيج، وبالتالي من المرجح جدا أن يتعطل تنفيذ السياسات التي تتعارض مع مصالح هذه النخب، وفي مثل هذه الظروف من المستحيل سماع صوت الفقراء أو النظر لمصالحهم. (1)

لقد تم تسبيق السياسة والانتماء القبلي والإثني واللغوي على الاقتصاد في دول الساحل، واهتمت الأجهزة الحكومية بعمليات الضبط السياسي أكثر من الحسابات الاقتصادية التي أعلنت عنها، وسادت علاقات الزبونية بين الحكومة والشعب، وأضحى التوزيع الاقتصادي خاضعا لمدى إظهار الولاء السياسي لقادة الحكومات. وفي كثير من الحالات توصف السياسات الحكومية في الساحل بأنها لا تغدو سوى عن ممارسات تمييزية، بحيث يوجه الدعم للفئات الموالية وتحرم الأغلبية الفقيرة. ويتجلى هذا السلوك بشكل أكثر وضوحا في فترات الانتخابات، كما يظهر أيضا في الدول الريعية أو الدول التي تعاني من "نقمة الموارد" بحيث يخضع توزيع وتقسيم هذه الموارد لنفس الممارسات. (2) وعليه فمن الممكن القول أن هذه الممارسات الحكومية جعلت دول الساحل تخسر رهاني التنمية والديمقراطية معا.

يعد انتشار الفساد في الدوائر الحكومية ومؤسسات الدولة في الساحل أحد أهم أسباب الفقر في المنطقة، بل إن هذه الدوائر أضحت تشجع الفساد وترعاه في الأوساط السياسية والمدنية والعسكرية. بحيث تتيحه كآلية من آليات الوصول إلى المناصب العليا، حتى إن معايير النجاح المهني والوظيفي والاقتصادي والانتخابي والمجتمعي تغيرت بشكل عام، بحيث لم يعد سلوك الفرد الذي لا يتقاضى أو يقدم الرشوة، أو الذي لا يستغل منصبه العام لتحقيق مصالح خاصة، أو الذي لا يتعامل بالمحسوبية، أو الذي لا يستخدم المال السياسي لشراء الأصوات أو المقاعد الحزبية أو البرلمانية سلوكا مقبولا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقيما.

(1): Geoff Handley et al., "Poverty and Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa: An Overview of Key Issues," *Working Paper 299: Results of ODI Research Presented in Preliminary Form for Discussion and Critical Comment* (London: Overseas Development Institute, 2009), 7.

(2): *ibid.*

تستشري في القطاعات الحكومية لدول الساحل أنماط مختلفة من الفساد، بدءا بفساد القمة الذي يعد أكثر أنماط الفساد شيوعا في المنطقة، ويطلق عليه أحيانا بالفساد الرئاسي، كما ينتشر الفساد المؤسسي في شكل فساد الوزارات والبرلمانات والأحزاب السياسية والهيئات القضائية والمؤسسة العسكرية. (1) ولا شك أن لكل هذه الأنماط علاقات مباشرة وغير مباشرة بالفقر ودرجة حدته، إذ أدى انتشار هذه الأنماط من الفساد في الساحل إلى ضعف قدرة الحكومات على الاستجابة لاحتياجات الناس، وانعكس ذلك سلبا على نوعية الخدمات والبنى التحتية الحكومية، كما خلق أجواء من الإحساس بالظلم وتقويض الشرعية السياسية، وعدم الثقة في المجالس السياسية المختلفة. (2)

يعد نمط ما يسمى بالفساد الصغير في الساحل هو ما يميز المنطقة عن غيرها، كما أنه الأكثر صلة بالفقراء، كونه يرتبط بحياتهم اليومية. مثل أن يتلقى أفراد الشرطة رشاي من الباعة المتجولين، أو مطالبة موظفي الإدارة المحلية والمدنية بمقابل لإصدار وثائق أو رخص أو تصاريحات أو جوازات سفر، أو ابتزاز موظفي الجمارك والضرائب وحرس الحدود والجيش لتسهيل دخول أو خروج الأشخاص والسلع، كونهم من يمتلكون حرية مطلقة في تقدير الضرائب والتعريفات الجمركية. (3)

تشير كثير من دراسات "بلونديو" Blundo، عن الفساد في أفريقيا، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، إلى أن سكان منطقة الساحل يقدمون أيضا رشاي، أو عليهم أن يستخدموا معارفهم، أو يقدموا هدايا مسبقة، أو يعرضوا خدمات مقابلة لتلقيهم خدمات في المدارس أو من قبل المعلمين، وفي مختلف المستشفيات العامة والخاصة، وللمرضين والأطباء، وفي إدارات السجون، وغيرها من الخدمات البسيطة والضرورية لسكان المنطقة. وقد أدى كل ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض المستويات المعيشية، الأمر الذي دفع بالفئات الوسطى والفقيرة لدخول حلقة الفساد -التي ينتقدونها بقدر ما يمارسونها- في محاولة منهم لتحسين أوضاعهم والخروج من حلقة الفقر. (4)

(1): حمدي عبد الرحمن حسن، *الفساد السياسي في أفريقيا* (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993)، 27.

(2): شكيمة، *الفقر في دول*، 63

(3): حسن، *الفساد السياسي*، 33-34.

(4): Giorgio Blundo, "Corruption and the State in the Sahel," in *The Oxford Handbook*, ed. Villalón, 367.

ثالثا: الأسباب الأمنية للفقر في الساحل

يمكن ملاحظة أن واقع المؤسسات الأمنية في الساحل لا يختلف كثيرا عن واقع الزعامات السياسية والبنى الحكومية، فأغلب رؤساء ووزراء حكومات دول الساحل هم قادة عسكريون سابقون. وبغض النظر عن العلاقة بين السياسيين والعسكريين التي تتراوح بين الخضوع تارة، والصراع المفضي للعنف السياسي تارة أخرى، فإن آلية عمل المؤسسة العسكرية تحاكي بشكل أو بآخر آلية عمل النظام السياسي والعكس صحيح. وحينها تبرز ملامح الأبوية العسكرية، بحيث يغلب منطق الزبونية في نظم الترقية العسكرية والأمنية، ويسود المؤسسة علاقات صراع دائم حول السلطة والمال، وينتشر الفساد المالي في ظل ارتفاع الإنفاق الحكومي العسكري وتدفق المساعدات الدولية، وتقوم الجيوش على الاختلافات الاثنية والدينية والاجتماعية.

بالرغم من أن بعض الدارسين للوضع الأفريقي لا يرون بوجود علاقات مباشرة بين الوضع في المؤسسات العسكرية والأمنية في الساحل وزيادة الفقر، إلا أن هناك دراسات تقر بأن مشاكل البنى الأمنية التي سبق ذكرها تؤسس لظهور التمردات، والانقلابات، والاغتيالات، والاعتقالات، والحركات الانفصالية، والمليشيات، والجريمة المنظمة، والنزاعات الداخلية والخارجية، وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار السياسي والأمني المفضي لزيادة الفقر بشكل مباشر. وتؤكد دراسة نقدية لتقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007، أن دول الساحل التي شهدت زيادة في فقر الدخل، هي الدول التي تزامن حدوث ذلك مع حدوث نزاع ما، سواء كان النزاع اجتماعيا أو سياسيا أو نوعا من الاضطراب أو التوتر السياسي، مثل ما حدث في موريتانيا وغينيا بيساو والنيجر، أو نزاعات عنيفة صريحة مثل ما حدث في تشاد حينها. (1)

وتؤكد الدراسات أيضا أن الفقر واللامساواة من أهم أسباب ظهور النزاعات في كل دول العالم، إلا أن بعض الدراسات الحديثة في أفريقيا، ومنطقة الساحل بالذات، تنظر للعلاقة السببية بشكل معكوس، بمعنى أن الفقر ليس سببا للنزاعات وإنما محفز لها فقط، وأن النزاعات في أفريقيا هي التي تسبب الفقر، وخاصة النزاعات الداخلية، من خلال دراسة

(1): M. A. Mohamed Salih, "Poverty and Human Security in Africa: The Liberal Peace Debate," in *Peace and Conflict in Africa*, ed. David J. Francis (London and New York: Zed Books, 2008), 174.

أجريت على خمس وأربعين دولة أفريقية، وكل دول الساحل من ضمنها ما عدا دولة الرأس الأخضر. (1)

تشهد المؤسسات الأمنية في الساحل أيضا صورا من الفساد تتراوح من حصول ضباط المرور على رشاوي من سائقي المركبات إلى تورط كبار ضباط الجيش في عقد صفقات أسلحة مشبوهة أو الحصول على عمولات ضخمة. (2) ففي موريتانيا وتشاد ومالي والنيجر وبوركينا فاسو تورط عدد من كبار الضباط في الجيش في قضايا فساد تتعلق بصفقات شراء أسلحة ومعدات عسكرية، وعمليات تهريب الأسلحة والبشر عبر الحدود، وقضايا تتعلق بعقود توريد الأغذية والمعدات للقوات المسلحة، واختلاس أموال مخصصة لشراء معدات عسكرية لدعم العمليات ضد الجماعات الإرهابية، بحيث قام بعض الضباط بتحويل أموال المساعدات الدولية إلى حساباتهم الشخصية. (3)

لقد ساهم العسكريون والأمنيون في الساحل بشكل أو بآخر في إفقار شعوبهم، وبدافع الشجع والثراء خلق هؤلاء نزاعات داخلية، وأطالوا أمدّها في دول تشاد ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وغينيا بيساو لصالح دول وأجهزة مخابرات دولية، وخاصة في مناطق وجود الثروات. كما تورط بعض القادة العسكريين في عديد الصفقات المشبوهة مع الشركات متعددة الجنسيات التي تستنزف ثروات المنطقة دون رقيب مقابل مبالغ طائلة لحسابهم. ففي النيجر مثلا هناك شبهات لتورط بعض القادة العسكريين والحكوميين في تسهيل صفقات استخراج اليورانيوم مع شركات متعددة الجنسيات مثل شركة "أريفا" Areva، والتي تعرف الآن باسم "اورانو" Orano، وهو ما يعرف بقضية "بوابة اليورانيوم" Uranium gate، والأمّر نفسه في مالي وبوركينا فاسو مع شركات تعدين الذهب. (4)

(1): Olalekan Charles Okunlola and Ifeanyi Gerald Okafor, "Conflict–Poverty Relationship in Africa: A Disaggregated Approach," *Journal of Interdisciplinary Economics* 34, no.1 (January 2022): 124.

(2): حسن، الفساد السياسي، 32.

(3): Matthew Steadman, "Crisis in the Sahel: Why Tackling Corruption in Defence and Security is Essential to Securing Peace," *Transparency International*, <https://ti-defence.org/sahel-conflict-boko-haram-mali-niger-burkina-faso-defence-corruption/>, (Seen: 27/08/2024).

(4): Reuters, "Niger's Parliament to Investigate 'Uraniumgate' Sale," *Reuters*, <https://www.reuters.com/article/world/niger-s-parliament-to-investigate-uraniumgate-sale-idUSKBN16O2U5/>, (Seen: 27/08/2024).

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية للفقر في دول الساحل

اختلف المهتمون بقضايا الفقر في العالم حول مسببات هذه الظاهرة في مختلف المجتمعات باعتبار تغير الظروف الزمانية والمكانية لنشأتها وتطورها. إلا أن هناك اجماعا بين هؤلاء أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية عادة ما تكون عاملا مشتركا في كل المجتمعات الفقيرة، فطالما ارتبط الفقر بمفهومه التقليدي بالدواعي الجغرافية، ونقص الغذاء، ونقص فرص العمل، وضعف هياكل الإنتاج، والزيادة السكانية المرتفعة وغيرها من محددات الاقتصاد السياسي للمجتمعات. ومنه فإن هذا المطلب سيحاول تفكيك تلك العوامل وشدة تأثيرها على نشأة الفقر ونوعه ودرجة شدته في دول الساحل.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية للفقر في الساحل

أولا: الأسباب الجغرافية والبيوجغرافية والبيئية للفقر في الساحل

تعد العوامل الجغرافية والبيوجغرافية والبيئية من المسببات المحورية لنشأة الفقر وتعزيزه في دول الساحل، إذ إن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات دول المنطقة، وعلى تعقيد التحديات التنموية، وخاصة قضايا مكافحة الفقر. فالموقع الجغرافي، وخصوبة التربة، وكمية المياه والأمطار، ونوع وكمية الثروة الحيوانية ترتبط ارتباطا مباشرا بعمليات الإنتاج، باعتبارها وسائلًا للإنتاج من جهة، ومصدرا أساسيا للإشباع المباشر لحاجات شعوب المنطقة من جهة ثانية، ومحددا لنوعية الأنشطة وأنماط الإنتاج ودرجة تطوره من جهة أخرى.

تعتبر معظم دول الساحل دولًا غير ساحلية، أو دولًا حبيسة بمفهوم أكثر اتساعا، فتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو من الدول التي لا تمتلك تماما أي إطلالة على واجهة بحرية، وهي الدول الأكثر فقرا في المنطقة. مما يعني أنها تفتقر إلى الوصول المباشر إلى السواحل البحرية التي توفر فرصا للتجارة الدولية والنقل. ⁽¹⁾ وإذا ما تم الذهاب أكثر من ذلك، فيمكن إضافة كل من غامبيا وغينيا بيساو لمجموع هذه الدول، فبالرغم من أن الدولتين تمتلكان إطلالة بحرية إلا أن طول السواحل ضئيل جدا، فالدولتان حبيستان بمفهوم أوسع، إذ

(1): Teshome Abebe and Nana Quaicoe, "Causes of Poverty in Sub-Saharan Africa: A Layered Theory Approach to Understanding Significant Factors," *Journal of Economics and International Finance* 6, no. 6 (June 2014): 115.

إن السنغال تحيط بغامبيا من كل الاتجاهات، وكأنها مقاطعة تابعة لها، فيما عدا ساحلها الغربي المطل على الأطلسي والذي لا يتجاوز طوله ثمانين كيلومترا من مجموع حوالي 800 كيلومتر من محيط حدودها. ولا تختلف غينيا بيساو عنها في ذلك كثيرا، إذ تحيط بها كل من السنغال وغينيا من كل الجهات فيما عدا ساحلها الغربي. ويؤدي هذا الانغلاق الجغرافي بشكله المطلق والنسبي إلى ارتفاع تكاليف النقل واللوجستيات، ويقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ويحد من فرص التنمية بشكل عام. (1)

يرى الكثير أيضا أن عدم التجانس الجغرافي بين دول المنطقة، وإن كان ليس سببا مباشرا للفقر، إلا أنه من الظروف التي تهيئ لعدم قيام أي تحالفات إقليمية لمكافحة الفقر، فهناك دول شاسعة المساحة مثل النيجر وتشاد ومالي وأخرى مجهرية مثل غامبيا والرأس الأخضر، وهناك دول حبيسة ولها الكثير من الحدود البرية وأخرى يحيط بها البحر من كل جانب. (2) وهناك دول تتوفر على أراض خصبة، وأخرى تفتقر إليها. ودول تمتلك قدرات مائية معتبرة، وأخرى تعاني من الجفاف ونضوب مصادر المياه. وغيرها من أوجه الاختلاف التام بين جغرافية دول الساحل. بالإضافة إلى الاختلاف في أهمية الموقع الجغرافي من الناحية الجيوستراتيجية، فلا يوجد مقارنة مثلا بين أهمية موقع السنغال من جهة، وبوركينا فاسو من جهة ثانية من الناحية الجيوستراتيجية، إذ إن السنغال تعتبر بوابة لكل الساحل وغرب أفريقيا، كما أنها تمثل حلقة وصل بين مجموعة من المركبات الجيوستراتيجية والتجمعات الإقليمية وتحت الإقليمية، وهو ما لا تمتلكه بوركينا فاسو.

تعاني دول الساحل أيضا من تدهور التربة وقلة خصوبتها، إذ تعد المنطقة من أكثر المناطق تعرضا للجفاف في العالم. فمناخها القاسي، وعدم انتظام سقوط الأمطار، يؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية، مما يقلل من الإنتاجية الزراعية ويهدد الأمن الغذائي. (3) حيث يعتمد سكان الساحل بشكل كبير على الزراعة المطرية والرعي، ومنه فإن نقص المياه وتدهور المراعي يؤدي إلى انخفاض المحاصيل وهلاك الماشية، كما يؤدي الاستخدام غير

(1): Yacoubou Alou, "Beyond Sporadic Solutions: Poverty in the West African Sahel," *International Journal of Multidisciplinary and Current Educational Research (IJMCER)* 4, no. 4 (2022): 20.

(2): Alex Hou Hong Ng et al., "Poverty: Its Causes and Solutions," *International Journal of Business, Human and Social Sciences* 7, no. 8 (2013): 2475.

(3): Amartya Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Clarendon Press, 1981), 115.

المستدام للأراضي الزراعية، وقطع الأشجار المفرط إلى فقدان التربة لخصوبتها. (1) ويضاف إلى ذلك عوامل التصحر التي تتسبب في فقدان الأراضي الصالحة للزراعة، وتقلل أكثر الفرص الاقتصادية لسكان الريف وتزداد الأنظمة البيئية هشاشة. (2)

تعتبر الكوارث الطبيعية والبيئية وتغير المناخ أيضا من أهم أسباب الفقر في الساحل، إذ يعد التغير المناخي من أهم أسباب زيادة حدة الكوارث الطبيعية، حيث يؤدي إلى تقليص كميات الأمطار وتقطع هطولها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إزالة الغابات، وتفكيك الكتبان الرملية وتحركها لسد المجاري المائية. وما حدث لبحيرة "فاغيبين" في غرب مالي خير دليل على ذلك، حيث نتج عن جفاف تلك البحيرة الشاسعة موت المواشي ونضوب مياه الآبار، فلم يعد السكان قادرين على تأمين لقمة العيش. أما بحيرة تشاد التي تغطي مساحة أربعة آلاف كيلومتر مربع، في الركن الجنوبي الشرقي للنيجر، والتي كانت تحوي عشرات الأنواع من الأسماك، التي يقوم الناس باصطيادها وبيعها، فقد تحولت إلى صحراء مترامية الأطراف، وما زاد الأمر سوءا هو أنها كانت تستعمل أيضا لسقي المحاصيل والأراضي الزراعية. (3) وقد أدت الزيادة السكانية السريعة في المنطقة مع تلك العوامل إلى استخدام المياه على نحو غير قابل للاستمرار، ومن ثمة استنفاد مياه الأنهار، ولا أدل على ذلك من نضوب معين البحيرات وضمحلل نهر النيجر. (4)

ثانيا: الأسباب البنيوية الاقتصادية للفقر في الساحل

تعاني اقتصادات دول الساحل من اختلالات بنيوية وهيكلية جعلتها غير جاهزة لأي نوع من أنواع الإقلاع الاقتصادي. إذ تتميز البنى الاقتصادية في الساحل بوجود ثنائي اقتصادي متناقض هما الاقتصاد المعيشي والاقتصاد التبادلي، وقد أدى هذا التناقض إلى ضعف نسب النمو الاقتصادي الذي اعتمدت عليه دول الساحل كآلية لمكافحة الفقر في

(1): محمد الزواوي، "الجفاف في أفريقيا: القنبلة الموقوتة"، *قراءات أفريقية*، ع. 3 (ديسمبر 2007): 104.

(2): David Niemeijer and Valentina Mazzucato, "Soil Degradation in the West African Sahel: How Serious Is It?" *Environment* 44, no. 2 (March 2002): 24.

(3): "جان إيغلاند"، "من منطقة الساحل إلى مفاوضات كوبنهاغن المعنية بتغير المناخ"، في *الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، إدراج الحد من مخاطر الكوارث في أنشطة محاربة الفقر: التقرير السنوي 2008* (واشنطن: الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، 2008)، 19.

(4): أماني الطويل، "إلى أين يقود 'الفقر المائي' أفريقيا: من المتوقع أن تفقد القارة ثلثي أرضها الصالحة للزراعة بحلول عام 2025"، *اندبندنت عربية*، في: <https://shorturl.at/W0Ddj>، شوهذ: 2024/09/15.

المنطقة. فعملية تطور البنى الاقتصادية في الساحل لم تتم وفقا للترتيب المنهجي من المجتمع البدائي مروراً بالمجتمع الزراعي وصولاً إلى المجتمع الصناعي.

لم يرقى الاقتصاد المعيشي في دول الساحل إلى سد حاجيات شعوب المنطقة أو تحقيق أي اكتفاء ذاتي. كونه يفتقر إلى مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، أبرزها غياب ثقافة الملكية الخاصة للأراضي والعمال من غير مالكي الأرض. فضلا عن غياب ثقافة تنظيم الملكية والتجارة، وغياب مهارات الكتابة والتعليم والحساب، ومسح الأراضي، والضعف التكنولوجي، وغياب النظام القانوني الذي يقوم على أساس الوثائق المكتوبة، وعدم وجود مسؤولين أكفاء لإدارة هذه الوثائق. كما أدى ضعف الثقافة الزراعية إلى عدم تطور أساليب الإنتاج الزراعي واستمراره، وعلى سبيل المثال كان مزارعو المنطقة يتركون الأرض لمدة أكثر من ستة سنوات دون زراعة لتستعيد خصوبتها. ومما زاد الوضع سوءاً، أن هذا الاقتصاد يضم الأغلبية الريفية من السكان الفقراء، وهم يشكلون أيضاً غالبية اليد العاملة في القطاع الزراعي والرعي، ومنه فقد غلب الطابع غير الرسمي على هذا النمط من الإنتاج، ولم تتمكن الدولة من السيطرة عليه تنظيمياً، أو حتى فرض ضرائب عليه بسبب نظام التملك الجماعي. (1)

أما الاقتصاد التبادلي فقد أنشأه الاستعمار وحافظ عليه حكام المنطقة، ويقوم على نشاطين هما الزراعة الموجهة، والأنشطة الاستخراجية بشكليها الخام والتحويلي. إذ برزت أنواع معينة من الزراعات التي لا تدر أي أرباح ذات معنى، فضلا عن إرهاقها الشديد للتربة، وتحكم التجارة الدولية في أسواقها وأسعارها. والأمر نفسه بالنسبة للأنشطة الاستخراجية، فبالرغم من أن دول الساحل تحتوي على بعض الثروات مثل الذهب واليورانيوم، إلا أنها تتميز بحدثة تكوينها الصخري عموماً، وبالتالي فإن أغلب دول الساحل ذات الاقتصاد الريعي تعتمد على تصدير ثروة واحدة أو اثنتين على الأكثر. ومنه فالاعتماد

(1): "روبرت سي الن" التاريخ الاقتصادي العالمي: مقدمة قصيرة جداً، تر. محمد سعد طنطاوي (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، 100.

على عدد قليل من الموارد أو الثروات يزيد من هشاشة الاقتصادات المحلية أمام تقلبات السوق العالمية، وهذا يعني بشكل أو بآخر زيادة معدلات الفقر في المنطقة. (1)

كما يعد ضعف البنى التحتية في الساحل عاملا أساسا في زيادة الفقر، إذ يؤدي غياب الطرق إلى تعثر قطاع المواصلات والنقل، الذي يعد عسبا أساسيا في نقل الأشخاص والأيدي العاملة ومختلف السلع والمنتجات. كما لا تعبر خطوط السكة الحديدية، والمرافئ البرية والبحرية والجوية عن شبكات اقتصادية بالمعنى الحديث. ويعود ذلك أساسا إلى نقص الخبرة الفنية للعمالة في الساحل، وتدني المستوى التكنولوجي، وضيق فرص التعليم العام، ونقص المدرسين والمدرّبين وغياب الحوافز المادية، وعدم القدرة على استجلاب مدرّسين من الخارج، كما أن نقص رأس المال أدى إلى الاعتماد على أنماط الإنتاج الكهربائي والكهرومائي التقليدي الذي أدى بدوره إلى ضعف الإنتاجية وعدم استدامتها. في حين أن تأخر دول الساحل في طرق الاتصالات الحديثة والانترنت لم تسهل دمج اقتصاداتها ومنظوماتها البنكية والمالية ضمن شبكة الاقتصادات العالمية. (2)

ثالثا: السياسات الاقتصادية كمسبب للفقر في الساحل

كانت حكومات الساحل حديثة الاستقلال ترى في النمو الزراعي سبيلا سريعا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وحينذاك أضحت الزراعة الريفية القطاع الأساسي للنمو الاقتصادي. فاستجابت الحكومات لطموحات الفلاحين عبر الإصلاح الضريبي، وإلغاء الضرائب على المساكن -الأكوخ- التي فرضها المستعمر، ووجه الاستثمار الحكومي نحو توفير المياه للزراعة وتخصيب التربة والأسمدة ومدخلات الإنتاج الأخرى. إلا أن كل ذلك كان في شكل برامج لتشجيع محاصيل التصدير أو ما يسمى بأسلوب الزراعة الموجهة.

لقد أدى التركيز الضيق على زيادة إنتاج الغذاء إلى ازدياد أعداد الجوعى، فالندرة لم تكن بسبب ضعف الإنتاج فقط، وإنما بربط التقدم الزراعي وقياسه بمقدار خدمته للنمو في

(1): ياسين شكيم، "خصائص البناء الاقتصادي الأفريقي: ازدواجية متناقضة بين الثروة والفقر"، في النظم السياسية وفرص التكامل الاقتصادي القاري في أفريقيا، تح. ياسين شكيم (الجزائر، الوادي: مطبعة منصور، 2023)، 31-32.

(2): البدوي، "مشكلات التنمية الاقتصادية"، 7-8.

بقية قطاعات الاقتصاد، عوضاً عن ربطه برفاهية الأغلبية الريفية. (1) إذ اتضح لاحقاً أن سياسات الدعم تلك لم يكن هدفها الحقيقي تنمية القطاع الزراعي، وإنما جاءت في إطار قناعات الحكومات بأن السبيل الحقيقي للتنمية هو التصنيع، وتعززت تلك الفكرة بعد أن اعتصرت الحكومات الفائض الزراعي من خلال فرض المزيد من الضرائب وخفض أسعار المنتجات الزراعية، ووفقاً لذلك استخدم الفائض الزراعي لصالح الاستثمار الصناعي ودعم التصنيع، بل إنه وجه أيضاً للإنفاق على سكان المدن، عوضاً أن يوجه للغالبية الريفية المزارعة، فزاد الفقر الريفي، وتخلّى المزارعون عن أراضيهم، وزادت الهجرة إلى المدن نتيجة تلك السياسات الخاطئة. (2)

أضاف هدف تحقيق التنمية الاقتصادية القائم على التصنيع في ستينيات القرن الماضي بعداً آخر للتحكم في طبقة الفلاحين في الساحل، بغض النظر عن الأيدولوجية السائدة في تلك الحكومات. بحيث جرى حث زعماء القبائل على استخدام ملكيتهم التقليدية للأراضي المشاع بغرض مصادرتها لصالح المشروعات التنموية، وكان يجري تهديد السكان بالإخلاء لإجبار الفلاحين على استخدام الابتكارات التكنولوجية الجديدة. كما أُجبر سكان المناطق الريفية على العمل في مشروعات البنية التحتية والمزارع، ناهيك عن فرض قوانين تجبر الفلاحين بيع محاصيلهم لهيئات التسويق الحكومية، بحيث يتم بيعه بأسعار رخيصة للعمال في المناطق الحضرية والمدن، وفرض ضرائب على محاصيل التصدير، بحيث تدفع الحكومة أسعار منخفضة للفلاحين بالرغم من ارتفاع أسعار تلك المحاصيل في الأسواق الدولية. وقد أفضى كل ذلك إلى خفض حوافز الإنتاج الزراعي وإلى تطور صناعي ضئيل، إلى جانب تفشي أوجه الفساد والاستبداد في المنطقة. (3)

بنهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بدأت الحكومات في الساحل التخلي عن سياسات التحديث الزراعي لأنها لم تجدي نفعاً في تحقيق التنمية المنشودة، أو دعم التصنيع كما كان يتصور المقررون الأفارقة حينها، وتزامن ذلك مع أزمات الجفاف التي ضربت

(1): "فرانسييس مورلايه" و"جوزيف كولينز"، صناعة الجوع: خرافة الندرة، تر. أحمد حسان (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 1983)، 110-112.

(2): "والدن بيللو"، حروب الغذاء: صناعة الأزمة، تر. خالد الفيشاوي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012)، 90-91.

(3): "ألن"، التاريخ الاقتصادي العالمي، 121-122.

المنطقة، وبداية أزمة المديونية، وتذبذب أسعار الثروات النفطية والباطنية التي تعتمد عليها دول المنطقة في النمو الاقتصادي. فوقعت الحكومات تحت رحمة المؤسسات والوكالات الدولية المالية التي فرضت بشكل أو بآخر حزمًا من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي على اقتصادات المنطقة، كان مفادها التخفيض من قيمة العملات الوطنية، والحد من الإنفاق الحكومي، وفرض القيود على الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة وخصخصتها، وخفض الأجور، وتسريح العمال، والتخلي عن الدعم الزراعي والمشروعات الريفية. وبشكل حتمي أسفرت تلك الإجراءات عن انكماش الاقتصاد، وجمود عجلته بمزيد من الآثار الاجتماعية الوخيمة التي تحملها الفقراء في المنطقة. (1)

سيطرت المؤسسات الدولية بشكل عام بعد ذلك على صنع السياسات التنموية والاقتصادية لدول الساحل، ولم تعد الحكومات قادرة على كبح الهيمنة النيوليبرالية الغربية على اقتصادات دولها. فزادت نسب التضخم، وتراجع الوعاء الضريبي، واختلت الميزانيات العامة، وزادت المديونية، وتفشى الفساد الاقتصادي الحكومي، وبرزت المشروعية السياسية، وضعفت الاستقلالية والسيادة الوطنية على القرارات الحكومية. ونتج عن كل ذلك ارتفاع نسب البطالة، وضعف القدرة الشرائية، وتردي الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية للسكان مما أدخلهم في حلقة جديدة من الفقر المزمن.

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية والثقافية للفقر في الساحل

أولاً: الأسباب الديموغرافية للفقر في الساحل

تظهر مشكلة الاختلالات في التركيبة السكانية كمسبب اقتصادي واجتماعي للفقر في دول الساحل، إذ لم يقتصر خطر هذه الاختلالات على جانب واحد بعينه، بل اشتمل على جوانب متعددة متعلقة بنمو السكان، وتوزيعهم الجغرافي والعمرى، وخصائصهم. والتي كان لها دور مباشر أو غير مباشر في زيادة الفقر في المنطقة. وتؤكد البيانات أن دول الساحل تشهد نمواً سكانياً واضحاً -أنظر الجدول رقم (5) - ويعود ذلك أساساً إلى الزيادة المتنامية في معدل المواليد، ومعدل الخصوبة في ظل غياب ثقافة تنظيم النسل، إذ تصنف كل دول

(1): "بيلو"، حروب الغذاء، 92-95.

الساحل من الدول ذات معدلات المواليد المرتفعة أو المرتفعة جدا فيما عدا دولة الرأس الأخضر ذات معدل المواليد المتوسط. (1)

من الطبيعي أن يختلف التركيب السكاني بأنماطه المتعددة بين دول الساحل، ومن الطبيعي أيضا أن يختلف داخل كل دولة من هذه الدول لعدة اعتبارات موضوعية. إلا أن هناك فرقا بين التنوع في التركيب الذي يثري المجتمع وينمي قدراته، وبين التنوع الذي يخل بالبنية السكانية. ويكمن الأمر أساسا في أن هذه الاختلالات تمتد إلى البنى الاقتصادية والاجتماعية للدول، بحيث تفرز لنا مشكلات تتعلق بالبطالة والفقر الريفي والحضري، وتزايد الجريمة، والاضرار بالهوية الوطنية. إذ يتجلى ذلك اقتصاديا عبر زيادة أعباء الاعالة، وارتفاع نفقات الخدمات الأساسية على الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، أما اجتماعيا فيمكن الخطر في زيادة حدة التمايز الاجتماعي والطبقي، وضمور الطبقة المتوسطة لصالح توسع طبقة الفقراء، وعدم تمكين المرأة للحصول على فرص التعليم والعمل. (2)

تؤكد الاحصائيات في الساحل أن حوالي نصف سكان الساحل لا يفوق سنهم 14 سنة -أنظر الجدول رقم (7) - أي إنهم من فئة الأطفال غير القادرين على العمل أو الإنتاج بالمفهوم الاقتصادي والقانوني، وإذا ما تم إضافة نسب الفئة العمرية للسكان الأكثر من 60 سنة، فقد تصل النسبة في بعض الدول إلى أكثر من نصف السكان يحتاجون الى مزيد من خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية. ومنه فإن فئة الشباب التي تمثل نصف السكان أو أقل، مضطرة لتوفير حاجيات باقي المجتمع. ويؤثر ذلك بدوره على تقليص فرص العمل لكثرة الطلب عليه، مما يشكل عبئا على أرباب الأسر من جهة، وحرجا للحكومات من جهة ثانية.

إذا ما تم التدقيق أكثر فسيلاحظ أيضا، أن هناك سوءا شديدا في التوزيع السكاني لدول الساحل، ودرجات نمو حضري غير مدروس، ناهيك عن تنامي الهجرة والنزوح إلى الأقطار الداخلية بسبب الحروب والنزاعات. ويعني كل ذلك اختلال توزيع المدن، وبالتالي اختلال العلاقات المدنية الريفية، التي من المفترض أن تكون علاقة تبادلية. إلا أن الواقع يظهر درجات عالية من الهيمنة الحضرية الفوضوية، التي تتميز باتصال الهوامش الحضرية

(1): موسى فتحي موسى علم، "سكان أفريقيا.. إلى أين؟" *قراءات أفريقية*، ع.9 (جويلية-سبتمبر 2011): 106.

(2): فيصل حمد المناور، "المخاطر الاجتماعية"، *جسر التنمية* 13، ع. 124 (ماي 2015): 15.

بالأرياف من جهة، وبالمدن الصغيرة من جهة ثانية، دون تغيير في سمات السكان أو في مستويات معيشتهم. ولولا المركزية الإدارية والتجارية في المدن الكبرى التي تمنحها حركية نسبية، لما تم ملاحظة فروق تذكر في الأوضاع المعيشية للسكان. (1)

ثانيا: الانقسامات الإثنية والدينية واللغوية كمسبب للفقر

انعكس التشرذم الإثني والديني واللغوي على الوجود السياسي لدولة ما بعد الاستقلال في الساحل، وبرزت العصبية القبلية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية ضد مشروع الدولة الوطنية، وبات تحقيق الثروة والمكانة المجتمعية مرهونا بالحصول على المناصب السياسية. إذ كرست الحكومات هذه الفكرة عبر توزيع الثروة على شيوخ وزعماء القبائل الموالين لهم، في حين حرمت قبائل أخرى من الربيع وتم تهجيرها قسرا من أراضيها. (2) وقد أدى ذلك بالقبائل المحرومة لانتهاج أساليب عنيفة للحصول على نصيبهم من الثروة، كالانقلابات والتمردات والحروب الأهلية. فالنيجر ومالي وتشاد قامت بها حروب أهلية أساسا لعدم التوزيع العادل للثروة بين القبائل، وسرعان ما تتحول هذه الحروب الأهلية من حروب على الموارد إلى حروب هوياتية طويلة الأمد، وبمعنى آخر المزيد من الفقر والجوع والتهجير القسري. (3)

وقف الانقسام الهوياتي في كثير من الأحيان ضد أي عملية ديمقراطية للحياة السياسية في الساحل، إذ إنه من المعروف أن انتشار القيم الديمقراطية، تسهل وتهيئ الفرص لسماع صوت الفقراء وخروجهم من براثن الفقر، فتعثر الكثير من عمليات الانتقال الديمقراطي في الساحل بأعداء اثنية أو عرقية أو دينية أو لغوية. (4) ووقف ذلك الانقسام ضد أساليب الحكم اللامركزي أو المحلي أو الذاتي المفضي للتنمية المحلية، ولطالما اعتبرت تلك الأساليب مشاريعا لتقسيم الدول أو قيام الحركات الانفصالية، ومهددا أساسيا للوحدة الترابية لدول الساحل، حتى إن مشاريع تنمية المناطق الريفية والحضرية تم اجهاضها لضمان عدم التميز الاقتصادي لأي منطقة عن أخرى. (5)

(1): بدر، "التحضر والحضرية"، 469.

(2): شكيمة، الفقر في دول، 55.

(3): آدم بمبا، "صراع الهوية في أفريقيا: التآرجح بين القبيلة والدولة"، *قراءات أفريقية*، ع. 27 (مارس 2016): 42-43.

(4): René Otaeyk, "La Démocratie entre Mobilisations Identitaires et Besoin d'État: Y a-t-il une «Exception» Africaine," dans *Afrique: Les Identités Contre la Démocratie?* ed. René Otaeyk, (France: l'Aube, IRD, Autrepart 10, 1999), 5.

(5): Monique Bertrand, "Décentralisation et Culture Politique Locale au Mali: De la Réforme Territoriale au Cas de Bamako," dans *Afrique*, ed. Otaeyk, 32.

تذهب الكثير من الأطروحات، وخاصة الغربية منها، إلى تفسير حالة الفقر التي تعيشها المنطقة والقارة ككل، إلى أن مردها يتعلق بالعامل الإثني وتعدداته المختلفة، إذ يشير عدد منها، إلى القول بأن الأفراد الذين ينتمون إلى جماعة ما هم من يقفون ضد أي سياسات لإعادة توزيع الثروة لصالح جماعات أخرى، لأنهم وببساطة يرون بعضهم كمتنافسين مباشرين على الموارد والثروة. ⁽¹⁾ وينطبق الأمر نفسه في حالة سيطرة أقلية إثنية على الحكم، إذ تسعى بشتى الوسائل لحرمان الأغلبية الإثنية من أية امتيازات، وفي الجهة المقابلة تضطهد الأقليات لنفس الاعتبارات. إلا أن الأمر يصبح أكثر تعقيدا عندما تتمدد هذه الصراعات الإثنية إقليميا وجغرافيا. ⁽²⁾ وهو ما ينطبق على قضية الطوارق في الساحل، إذ لم تعد قضية الطوارق تخص دولة مالي فقط، بل امتدت إلى كل منطقة الساحل بما فيها النيجر وبوركينا فاسو وجنوب الجزائر وموريتانيا وليبيا. ⁽³⁾

لعبت التقسيمات الدينية بدورها عاملا مساعدا على زيادة التعقيدات الإثنية، ومنه فقد كانت سببا مباشرا وغير مباشر للمزيد من الفقر في الساحل. إذ لطالما ارتبط العامل الديني بالعامل السياسي في المنطقة، بحيث احتضنت الإدارات الاستعمارية المؤسسات الدينية في الساحل لإضفاء شرعية على مشروعها الاستعماري، وعدم قيام أي ثورة ضد مصالحها. وقد قبلت المؤسسات الدينية في الساحل -مع وجود استثناءات- بهذه الهدنة الاستعمارية مقابل هامش من الحرية في ممارسة شعائرها الدينية، وكان الشيخ "مالك سي" والشيخ "سيد نور تال" بالسنغال، والشيخ "سعد بوه" بموريتانيا من أهم هذه القيادات الدينية. ⁽⁴⁾

لم يختلف الوضع في دولة الاستقلال كثيرا عن الفترة الاستعمارية في الساحل، فقد حافظت دولة الاستقلال على تلك العلاقة مع المؤسسات الدينية برغم إعلانها مبادئ العلمانية في دساتيرها، وقد وعت النخب السياسية الشعبية التي تتمتع بها القيادات الدينية

(1): Kazeem B. Ajide, Olorunfemi Y. Alimi and Simplice A. Asongu, "Ethnic Diversity and Inequality in sub-Saharan Africa: Do Institutions Reduce the noise?" *African Governance and Development Institute (AGDI) Working Paper*, no.18, (January 2019), 4.

(2): أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في أفريقيا: الخصائص، الدعايات، سبل المواجهة"، *قراءات أفريقية*، ع. 6 (سبتمبر 2010): 96.

(3): عائدة العزب موسى، *جنود العنف في الغرب الأفريقي: حالات مالي ونيجيريا* (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، 35-36.

(4): مصطفى انجاي، "جدل الديني والسياسي واشكالية بناء الدولة في الساحل الأفريقي"، *قراءات أفريقية*، ع. 29 (سبتمبر 2016): 30.

كمورد سياسي يمكن توظيفه في تعزيز شرعيتها وبرامجها السياسية، وكسب أصوات الناخبين في المحطات الانتخابية. ومن جهة أخرى برزت حركات دينية رفضت هذه الهدنة ومشاريع الاستيعاب التي مارستها الدولة في الساحل، وانخرطت ضدها في خط عدا وواجهة مفتوحة، تراوحت أشكالها من رفض التجاوب مع مشاريع الدولة، كرفض دفع الضرائب، ورفض تدريس وتطعيم أطفالهم، ورفض مشاريع تنظيم النسل أو تحديده، ورفض قوانين الأسرة والمساواة بين الجنسين، إلى تشكيل جماعات مسلحة تتخذ من المواجهات العنيفة المباشرة مع الدولة أسلوبا لها. فانخرطت في الأعمال الإرهابية والتفجيرات، والتهريب والجريمة المنظمة، وقد كانت كل تلك الأساليب من عوامل زيادة الفقر في المنطقة. (1)

لقد ساهمت التعددية اللغوية أيضا في الساحل إلى عدم سيطرة أي لغة محلية في المنطقة، ومنه فقد اختارت النخب السياسية بعد الاستقلال اللغات الاستعمارية كلغات وطنية، إلا أن خطر ذلك لم يقتصر على زيادة العدا فقط لهذه النخب وبرامجها ومؤسسات الدولة عموما وعدم الثقة بها، وإنما أضحى ذلك عاملا مفسرا للتوجهات الاقتصادية للدولة ونخبها. بل إنه في كثير من الأحيان استخدمت النخب المشاريع اللغوية كاستراتيجية لحرمان غالبية السكان من فرص العمل، وبالتالي تقليل أي منافسة محتملة لأطفالهم والموالين لهم. حيث ذهب بعض قادة النخبة في الساحل إلى الترويج للغات الأفريقية الأصلية كواجهة سياسية، وفي نفس الوقت يرسلون أطفالهم إلى مدارس خاصة لتعلم الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية كلغة تعليم، ومنه الاستئثار بفرص العمل والمناصب القيادية في الدولة. (2)

ساهمت كل العوامل السابقة من تعقيدات إثنية ودينية ولغوية إلى تشكل نمط معين من الثقافة المجتمعية في الساحل جعل السكان في حالة فقر مدقع، وغير قادرين على التخلص من شركه. ففي الجانب الصحي على سبيل المثال، يظل الأفراد مجبرين على اتباع العادات والممارسات التقليدية الصحية، وقد جعل ذلك الفرد فريسة سهلة للأمراض المتنقلة والأوبئة والمشاكل الصحية المختلفة. بحيث أثرت ثقافتهم الصحية الضئيلة على سلوكهم الصحي، مثل استعدادات الزواج، وأساليب منع الحمل، وحجم الأسرة، والأمومة وغيرها. إذ تشير الإحصاءات إلى معاناة سكان المنطقة من أمراض معدية ومتنقلة تمكنت

(1): المرجع نفسه، 33-34.

(2): بن بناجي عبد الناصر، "السياسات اللغوية الكولونيالية وما بعد الكولونيالية في أفريقيا: المشاهد التاريخية والمشاهد الحديثة"، مجلة معالم 9، ع. 12 (2019): 206.

أقطار أخرى في أفريقيا والعالم من القضاء عليها منذ عقود، كالإيدز والملاريا والتهاب السحايا والإيولا وأمراض سوء التغذية. (1)

المطلب الثالث: العوامل الإقليمية والدولية للفقر في دول الساحل

تركز أغلب الدراسات الغربية في تفسير فقر القارة الأفريقية على العوامل الداخلية، من قبيل عدم توافق البنى الاجتماعية والثقافية على تقاسم السلطة، وأزمة فساد أنظمة الحكم، والعوامل الهيكلية لاقتصادات القارة، وعدم اندماجها في الاقتصاد العالمي، وعدم مواكبة نظمها للتحضر والتطور بالنسبة لأقطار أخرى من العالم. إلا أن هذا المطلب سيبحث في مجموعة من العوامل الخارجية عن إرادة القارة والتي كانت سببا في تدهورها، وبالأخص منطقة الساحل الأفريقي، إذ ساهمت ولا تزال جملة من العوامل الإقليمية والدولية في تعقيد معضلة الفقر في المنطقة وعدم القدرة على التخلص منها.

الفرع الأول: التنارع على الموارد والحدود كمصدر للفقر في الساحل

تعد الحروب والنزاعات الداخلية الحدودية والإقليمية أحد أهم مصادر الفقر في الساحل بصفتها مسببا له، وعاملا معززا لتفاقمه، إذ إن النخب الحاكمة في دولة ما بعد الاستقلال ورثت مشكلة شديدة التعقيد هي مشكلة الحدود. فقد قسمت المنطقة بين القوى الاستعمارية بموجب قرارات مؤتمر برلين، دون مراعاة للبنى الاجتماعية وامتداداتها ومصالحها الاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى نشوب نزاعات داخلية أو إقليمية، أو نزاعات داخلية إقليمية، كانت من بين الأسباب الجوهرية لزيادة الفقر في المنطقة، بتداعياتها المختلفة على تعثر مشروع الدولة الوطنية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ونسف أي جهود لتكامل المنطقة.

غالبا ما كانت النزاعات في الساحل حول تنارع الملكية بين الدول، أو بمعنى آخر حول ترسيم الحدود، أو لأجل السيطرة على الموارد الطبيعية، مثل النفط واليورانيوم والمياه والأراضي الخصبة والمراعي. ويمكن تقسيم النزاعات والصراعات الحدودية في الساحل إلى ثلاثة أنماط رئيسية، ويكون النمط الأول بين الدول، حيث تتصارع الدولة ككيان ضد دولة

(1): عبد الناصر علي بن علي الفكي، " الثقافة المجتمعية ومعدلات الإصابة بالأمراض في أفريقيا: الإيولا: ليبيريا- الإيدز اثيوبيا- السحائي بوركينا فاسو، "دراسات أفريقية 16، ع. 56 (ديسمبر 2016): 213.

أخرى. (1) مثل النزاع الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو على منطقة "أغاشير" الحدودية، التي تعتبر غنية بالمياه والمراعي. كما شهدت الحدود بين النيجر وبوركينا فاسو أيضا نزاعات متكررة بشأن ترسيم الحدود، وخصوصا في المناطق الريفية التي تعتمد على المراعي، بحيث تركز النزاع حول ملكية بعض القرى الحدودية ومناطق المياه والموارد الطبيعية. بالإضافة إلى النزاع بين النيجر وتشاد وليبيا، والذي يتعلق بمناطق الحدود الصحراوية النائية، وخاصة منطقة الشمال التشادي القريبة من الحدود الليبية، ومنطقة قطاع "أوزو" بالذات، وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية. أما النزاع السنغالي الموريتاني فقد كان محوره الرئيس إقليم نهر السنغال بجانبه السنغالي والموريتاني، بحيث تراوحت أسبابه بين استغلال مياه النهر، وتعارض مصالح المزارعين السنغاليين مع الرعاة الموريتانيين. (2)

أما النمطين الثاني والثالث من النزاعات في الساحل فهما نمطين هجينين يكون الصراع فيه بين دولة من جهة، وقبيلة أو مجموعة عرقية أو مع مجموعات مسلحة من جهة أخرى. أو يكون الصراع بين مجموعة من القبائل والمجموعات المسلحة بغض النظر عن انتمائها العرقي أو الديني. ففي النمطين الثاني والثالث يكون الصراع معقدا ومركبا، وتلعب فيه كل جهة سواء كانت دولة أو مجموعة عرقية أو مسلحة دورا في الصراع. أما العامل الدولي فتختلف نسبة تدخله من صراع لآخر بحسب الأهمية الإستراتيجية والموقع الجغرافي وحجم الموارد الطبيعية. (3) ويمكن تصنيف نزاع قبائل الطوارق في شمال مالي في بدايته ضمن النمط الثاني، إلا أنه تحول تدريجيا إلى النمط الثالث عندما امتد إلى بقية دول المنطقة، وتدخلت فيه جماعات مسلحة محلية ودول ومجموعات مسلحة دولية.

لقد كانت هذه الأنماط من النزاعات مصدرا لإفقار سكان المنطقة، وتدمير البنى التحتية، واستنزاف الثروات والموارد الطبيعية. إذ تكون هذه الحروب سببا مباشرا أو غير مباشر في ارتفاع أعداد القتلى بغرض التطهير، أو إخلاء الأراضي للاستيلاء عليها. وفي حالات أخرى تكون معظم الوفيات ناتجة عن المجاعات التي تسببت بها الحرب، بحيث يتم حرق المحاصيل والأراضي، وتتعرض الأصول الخاصة للمزارعين والرعاة والجماعات الريفية

(1): شادي إبراهيم، "الحدود البينية والصراعات في أفريقيا: الجذور والظواهر"، مركز الجزيرة للدراسات، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5764>، شوه في: 2024/09/22.

(2): بكتاش، النزاع السنغالي الموريتاني، 41، 53.

(3): إبراهيم، "الحدود البينية والصراعات في أفريقيا".

للسلب والنهب، كسرقة الماشية أو الاستيلاء على المساعدات الغذائية الموجهة لهؤلاء من طرف المقاتلين. ويمكن إضافة حالات الوفاة غير المباشرة بسبب انهيار الخدمات كالرعاية الصحية الأولية، فتنزايذ معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ناهيك عن تدهور نسب الالتحاق بالمستوى الأول من التعليم، وتدني المستوى المعيشي والتي تعتبر كلها مؤشرات مهمة اليوم من مؤشرات قياس الفقر. (1)

شكلت النزاعات والحروب والاضطرابات السياسية في الساحل أيضا واحدا من أكبر العوامل التي تصنع الهجرات السكانية خصوصا الهجرات البينية ما بين دول الساحل، ويعرف هذا النوع من الهجرات التي تفرضها ظروف قاهرة بالهجرة القسرية. وتشمل اللجوء، بحيث يخرج الإنسان من بلده إلى بلد آخر مجاور، والنزوح، بحيث ينتقل الإنسان من منطقة إلى منطقة داخل وطنه. (2) وتتعمد الأطراف المنخرطة في النزاع تهجير المجموعات السكانية التي تعيش في مناطق غنية بالموارد غالبا، مما يؤدي إلى تطهير بشري انتقائي. ومن المؤكد أن هؤلاء سيتحولون إلى فقراء وسيشكلون عالة على حكومات ومجتمعات البلدان النازحين إليها، خاصة أن غالبيتهم من النساء والأطفال، ولا تكاد تخلو دولة من دول الساحل من وجود لاجئين في دول الجوار. (3)

رغم تسوية بعض من النزاعات الحدودية في الساحل، إلا أن التوترات تظل قائمة، بحيث لا تزال القبائل التي تعيش على جانبي الحدود تواجه صعوبات في التنقل بحرية بسبب القيود الحدودية، وبقيت تلك المناطق بؤرا للتوتر الاقليمي بسبب نشاط الجماعات المسلحة والمهربين وشبكات الجريمة المنظمة والإرهاب. كما أن الصراع المستمر في ليبيا منذ 2011 أثر بشكل كبير على منطقة الساحل، حيث أدى انهيار النظام الليبي إلى انتشار الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود الجنوبية لليبيا ومنه إلى دول الساحل، وقد أسهم ذلك في تعزيز قدرات الجماعات المسلحة في المنطقة وتفاقم النزاعات.

(1): عزيزة محمد علي بدر، "التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في أفريقيا"، في *الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا*، تح. معهد البحوث والدراسات الأفريقية (القاهرة: جامعة القاهرة، 1999)، 813-817.

(2): سعيد الحسين عبدولي، "الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الأفريقية"، *مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، موريتانيا*، ع. 2 (2014): 6.

(3): محمد البشير أحمد موسى، "اللاجئون في أفريقيا وتحديات المهجر"، *قراءات أفريقية*، ع. 30 (ديسمبر 2016): 90.

إن تلك النزاعات اليوم أضحت تسمى "اقتصادات حرب" بحيث تحولت من شكل محدد من حروب ذات طابع محلي إلى "اقتصادات ظل" تقوم على عولمة نشاطات اقتصادية غير قانونية. إذ يرتبط فيها أمراء حرب من المنطقة، بوسطاء وشركات أمنية خاصة، وفعاليات اقتصادية مقيمة في دوائر غربية. بحيث يعتمد هؤلاء استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً بشعاً، ويعملون على تقويض الأنظمة الضريبية، وإضعاف الضوابط المالية، وتجاوز الحكومات الوطنية والقانون الدولي. ⁽¹⁾ ومنه المزيد من الإفقار لشعوب المنطقة. ثم يلقي بهذه النزاعات المعقدة لتكتلات تحت إقليمية وحيدة تتخبط في حد ذاتها في مشاكل تداخل العضوية وتباين قدرات دولها، واختلافاتهم الأيديولوجية، وضعف التزاماتهم التكاملية. ⁽²⁾

الفرع الثاني: الحرب الباردة واستنزاف دول الساحل

تركزت الجهود الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في الأمم المتحدة على هدفي تحقيق السلم والأمن الدوليين، ونتاجاً لذلك فقد تم إهمال المسائل الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أوكلت تلك المهام إلى مؤسسات فرعية تابعة للأمم المتحدة أو وكالات دولية جديدة، دون أن تكون الأمم المتحدة طرفاً رئيساً ومباشراً في تلك القضايا. واحتفظت لنفسها بأدوار تنسيقية استشارية فقط بين المؤسسات الفرعية الناشئة والوكالات الدولية المتخصصة.

أمام ذلك الواقع، انطلقت مشاريع إعادة إعمار أوروبا، وخاصة الجزء الغربي منها عبر "مشروع مارشال"، وتزامن ذلك مع بداية حصول الدول الأفريقية على استقلالها، فطالب الأفارقة بالالتفات لقارتهم من خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أن تلك المطالب لم تلقى أذاناً صاغية، خصوصاً أن الاتحاد السوفياتي -باعتباره قوة عظمى آنذاك- اعتبر أن مشاكل التنمية والفقر في دول العالم الثالث، وأفريقيا خاصة، لا يمكن أن

(1): "بي. اس. دوما"، الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية: تحليل مقارن لحالات انغولا وكولومبيا وسيراليون وسري لانكا، تر. عبد الله النعيمي (بغداد: دراسات عراقية، 2008)، 10.

(2): هالة جمال ثابت، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة"، في التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق، تح. محمد عاشور وأحمد علي سالم (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005)، 429.

تحل بشكل جماعي، وأن على الدول الاستعمارية السابقة أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في حل تلك المشاكل. (1)

لم يكتفي المجتمع الدولي حينها بترك أفريقيا وحيدة لتواجه مشاكلها العميقة والمتجذرة، بل إن القارة مثلت مسرحا للصراع الدائر بين المعسكرين الشرقي والغربي ابان فترة الحرب الباردة. ومن ثمة فقد كانت منطقة الساحل بالذات، ساحة معركة استعملت فيها سياسات الافقار، والصراعات، والحروب الأهلية كأدوات للاستقطاب والسيطرة وكسب النفوذ. حيث أقدم المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على انشاء العديد من القواعد العسكرية في مالي وموريتانيا والسنغال وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، وعقدت اتفاقات اقتصادية كان أهمها الاتفاقات الفرنسية مع يورانيوم النيجر، والاتفاقات الأمريكية مع نفط غينيا بيساو ليمثل بديلا عن نفط الخليج، فوجدت دول الساحل نفسها مرتبطة من جديد في اتفاقيات عسكرية وترتيبات اقتصادية وسياسية مع الدول الاستعمارية التي ركزت على ثلاثية نزع الملكية الاقتصادية، وإعادة الاستعمار السياسي، والتدخل العسكري. (2)

لقد عملت تلك الترتيبات العسكرية والاقتصادية على استمرار مصالح الدول الاستعمارية والامبريالية، فكانت سببا في استمرار أساليب الزراعة الموجهة التي تقوم على تصدير مواد معينة من السلع الزراعية، عبر شركات غربية تابعة لتلك القوى، تعمل على تصدير زيت النخيل والتبغ والذرة والقطن والقصص والفول السوداني وغيرها مما عرف بالمحاصيل النقدية. ووقفت تلك الشركات أمام محاولات توجه الزراعة لإشباع الحاجات المحلية من الغذاء، لذا فالبعض يعتبرها أحد أهم أسباب المجاعات في الساحل. (3) كما أن تلك الشركات عملت أيضا على نقل الثروات المعدنية والطاقوية في ظل التنافس النووي حينها، فاستنزفت النفط والذهب واليورانيوم، وحرصت على أن يستمر هذا النوع من التصدير في ضبابية تامة من حيث أنواع العقود المبرمة، وأطرافها ومدة صلاحيتها. فتم نقل أكبر قدر

(1): ياسين شكيمة، "التكامل كآلية لفض وتسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا"، في مسارات تسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا: أعمال الندوة الوطنية الثالثة عشر، تح. كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي (الجزائر، الوادي: مطبعة منصور، ج.2، 2021)، 30.

(2): كلود كاتر ونعوم تشومسكي وإسكندر زينوفيف، امبريالية القرن الواحد والعشرين، تر. يوسف درويش (القاهرة: دار الأمين، 2000)، 13.

(3): محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 1986)، 246.

يمكن من المواد الأولية التي احتاج لها الاقتصاد العالمي حينها، دون أي مقابل حقيقي في تنمية اقتصادات دول الساحل. (1)

لقد كان للشركات الغربية العاملة في مجال التصدير حينها آثار بيئية وخيمة على دول الساحل، لا تزال تبعاتها إلى اليوم. فقد كان معروفاً أن تلك المحاصيل الزراعية لها تأثير شديد على تدهور وارهاق التربة، واستدامتها وفقدان خصوبتها. كما أن المخلفات الناتجة عن التنقيب واستخراج المعادن والثروات الطاقوية، ساهمت في تلوث مصادر المياه والأنهار والبحيرات، التي كانت تعتبر مورد رزق للكثير من سكان المنطقة. ولا أدل على ذلك مخلفات شركتي "شل" الهولندية و"شيفرون" الأمريكية على منطقة دلتا النيجر. (2) ولم تكتفي تلك الشركات بذلك، بل إن دولها الأم عقدت اتفاقات مشبوهة مع حكومات المنطقة للتخلص من النفايات الخطرة، بحيث حولت المنطقة إلى مقبرة للمبيدات المهجورة مقابل أسعار زهيدة جداً، ولم يعد خطر تلك النفايات يتهدد الزراعة والتربة ومصادر المياه فقط، بل تجاوزته لتهدد صحة البشر أيضاً. وتشير الإحصاءات إلى أن ما يقرب من عشرين ألف طن من المبيدات تلقى في أفريقيا، وهناك دلائل على أن دول فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والاتحاد السوفياتي قامت بالتخلص من نفاياتها الخطرة في أفريقيا، وبالتحديد في دول مالي والنيجر وغينيا بيساو من منطقة الساحل. (3)

مثلت النزاعات والصراعات والحروب الأهلية الأدوات الكبرى التي استعملها المعسكرين لحسم صراع الحرب الباردة في المنطقة آنذاك. وقد نتج عن تلك الصراعات الدامية أزمات إنسانية، تزامنت مع موجات الجفاف، وبداية أزمة المديونية، ومنه فقد كانت المعونات الإنسانية والمساعدات الوسيلة الأنسب للتخفيف من شدة وطأة تلك الأزمات. إلا أن الحقيقة التاريخية أثبتت أن تلك المعونات والمساعدات كانت بمثابة وقود لتغذية تلك الصراعات واستمرارها، بحيث تحظى مجموعات إثنية معينة دون غيرها بالمعونات، وتحظى بالمساعدات دول دون أخرى، فأصبح الحصول عليهما محل تنافس بين المجموعات الإثنية والدول على حد سواء. وقد أفضى ذلك إلى تعقيد مشكلة الاندماج الوطني والتكامل الإقليمي،

(1): خالد حنفى علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في أفريقيا"، *السياسة الدولية* 42، ع. 169 (جويلية 2007): 90.

(2): Cyril I. Obi, "Globalization and Environmental Conflict in Africa," *African Journal of Political Science* 4, no. 1 (June 1999): 42-43.

(3): خالد السيد المتولي، "تصدير النفايات الخطرة إلى أفريقيا"، *السياسة الدولية* 42، ع. 169 (جويلية 2007): 102.

فتحولت المنافسة السياسية والصراع على السلطة في الساحل إلى صراعات دموية وحروب أهلية وإقليمية تغذيها المعونات الدولية والمساعدات الأمريكية والفرنسية على وجه التحديد.⁽¹⁾

شاب تقديم المساعدات لدول الساحل في فترة الحرب الباردة الكثير من الضبابية، إذ خضع تقديمها في كثير من الأحيان لمنطق الأهمية الاستراتيجية والسياسية لبعض الدول على حساب دول أخرى في الساحل. فوجهت مثلا إلى دول ذات دخل متوسط وليست فقيرة بالفعل بالنسبة لباقي الدول. فتحصلت السنغال مثلا على حصة الأسد من المساعدات الأمريكية، منذ الستينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات. وحرمت موريتانيا منها تماما من عام 1965 إلى سنة 1971.⁽²⁾ ولولا أزمة الجفاف التي ضربت المنطقة لما حظيت دول مثل النيجر وتشاد ومالي وبوركينا فاسو بهذه المساعدات، مع أنها أكثر فقرا واحتياجا، بل غالبا ما قدمت المساعدات لدول غنية بالموارد في أفريقيا. وفي أغلب الأحيان قدمت للزعماء الأفارقة كعطايا لتسهيل عقد اتفاقات مشبوهة، ولبقائهم أكثر في السلطة، بحيث لم تراقب عمدا أوجه صرف تلك المساعدات، والتي وجهت في أغلبها لأغراض غير تنموية.⁽³⁾

كانت المساعدات الغربية آنذاك أيضا وسيلة من وسائل الاستقطاب الاقتصادي بين الاقتصاد الليبرالي الغربي، والاقتصاد الاشتراكي الشرقي. بحيث أثر ذلك على التوجهات الاقتصادية لدول الساحل، وبنيت اقتصادات دول الساحل مشوهة بين هذين النمطين وخاضعة لمن يعطي أكثر، في شكل من أشكال الزبونية الدولية. وتعدى تأثير توزيع المساعدات المجانية ليصل إلى إضعاف قدرة المنتجين المحليين على المنافسة مع المنتجات الموزعة في الأسواق المحلية، كما أدى إلى عزوف كثير من السكان عن العمل باعتبار وجود سبل أسهل للحصول على متطلباتهم.⁽⁴⁾

تفاقت العديد من المشاكل العميقة على دول الساحل بنهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وباعتبار الصلاحيات الواسعة التي حصلت عليها الوكالات الدولية المتخصصة

(1): خالد منصور، "إشكاليات العمل الإنساني الدولي: أفريقيا نموذجا"، *السياسة الدولية* 42، ع. 169 (جويلية 2007): 82-83.

(2): Agency for International Development, Africa Bureau, Office of Development Planning, Report on: *The Evolution of Assistance to Africa 1962-1985* (21 April 1986), 5-6.

(3): محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الأفريقي"، *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية بجامعة الأغواط* 4، ع. 2 (2020): 395.

(4): منصور، *إشكاليات العمل الإنساني*، 84.

في المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية، تم تحديد الأمم المتحدة عن تلك القضايا، وانفردت تلك الوكالات بدول الساحل، فبدأت بتجهيز وصفات اقتصادية لهيكله اقتصاداتها، خاصة أن كثير منها كان على النهج الاشتراكي. وفي عام 1979 أصبحت السنغال الدولة الأولى في الساحل وفي أفريقيا جنوب الصحراء التي اعتمدت برامج للتنشيط الهيكلي لاقتصادها، وتبعتها مالي سنة 1982، وموريتانيا سنة 1984، والنيجر سنة 1985، وبوركينا فاسو سنة 1991، وتشاد سنة 1995. (1)

ما إن قاربت الحرب الباردة على نهايتها، كانت الوكالات الدولية المتخصصة قد سيطرت على اقتصادات الساحل بوسائل الإقراض وهيكله الديون، حتى دون حاجة الدول لذلك. بحيث هيئتها لدخول فواعل جديدة بعد سقوط جدار برلين، كان أهمها إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية الدولية. كل تلك الأطراف كان لها ولا يزال الدور الأساس في تشكيل وصنع وتنفيذ سياسات التنمية ومكافحة الفقر في الساحل.

الفرع الثالث: الارتباط السببي بين العولمة والفقر المعاصر في الساحل

بعد سقوط جدار برلين ونهاية عصر القطبية الثنائية كان متوقعا أن يسود الأمن والرفاه القارة الأفريقية، خصوصا مع تحول نظمها السياسية إلى التعددية وسماعها ببعض الحريات، واعترافها بقيم حقوق الإنسان التي صاحبت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي كما وصفها "صامويل هانتنغتون". وكان حريا بتلك المتغيرات أن تخلق الفرص لتخليص الأفارقة من شراك الفقر، إلا أن آمال الشعوب الأفريقية انهارت، إذ إن التدافع الدولي الجديد، وإن ساهم في نشر تلك القيم، وإعادة صياغة المشهد الجيوستراتيجي الأفريقي على أسس وقواعد جديدة، إلا أن النتيجة ظلت واحدة بالنسبة لنهضة وتنمية القارة، إذ لم يختلف الوضع الحالي عن سابقه، واستمرت أهداف كسب الثروة والنفوذ لصالح قوى الهيمنة الجديدة. (2) بل يذهب

(1): Isaline Bergamaschi, "The Political Economy of Aid in the Sahel," in *The Oxford Handbook*, ed. Villalón, 350.

(2): حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحولات النظام الدولي: حلم الطريق البديل من الكاب إلى القاهرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017)، 48.

البعض إلى القول أن الوضع زاد تأزما باعتبار تغير مجموعة من مفاهيم التنمية والفقر في حد ذاته، وتغير الوسائل والأساليب المفضية لتحقيق تلك الأهداف.

كان التفسير الأكثر شيوعا في الدوائر الغربية لفقر القارة هو التفسير المؤسسي، لذا فقد كانت ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي عصر سياسات الإصلاح الهيكلي لاقتصادات دول الساحل بامتياز، فقد اشترطت المؤسسات المالية الدولية ولا سيما صندوق النقد والبنك الدوليين جملة من حزم السياسات الاقتصادية الرامية إلى تعديلات في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، أو ما عرف بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، بحيث حظيت مصطلحات النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر بالقدرة الأكثر أهمية في أجندات التنمية المحلية.

اتضح فيما بعد أن تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي أفضى لعكس الأهداف المعلن عنها، بل تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن تلك الحزم تسببت في المزيد من الفقر وتغير سماته ومظاهره في المنطقة. إذ أكدت الاحصائيات المنشورة ببداية الألفية أن كل دول الساحل هي من بين ثلاثين دولة في أفريقيا جنوب الصحراء ذات "تنمية بشرية منخفضة"، وأن أكثر من ربع فقراء القارة يعانون من سوء التغذية، ونصف عدد سكانها يعيشون على أقل من دولار واحد لليوم، وازداد عدد من يعيشون في فقر مدقع من 242 مليون إلى 300 مليون في تسعينيات القرن الماضي، وانخفض متوسط دخل الفرد عما كان عليه في الستينيات، كما انخفض بنسبة إثنين في المائة سنويا منذ سنة 1980، وتجاوزت الديون الخارجية حاجز 200 مليار دولار أمريكي أي ما يقارب عشرة في المائة من إجمالي ديون الدول النامية.⁽¹⁾

تسببت سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في تعقيد مشكلة الفقر في الساحل من منظورين أساسيين، الأول مفهومي ونظري والثاني واقعي وممارساتي. أما الأول فيرتبط بالمصطلحات الرنانة للتنمية التي وضعتها المؤسسات الدولية مثل النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والنمو المستدام، والحكم الرشيد، وتمكين المجتمعات الريفية، وزيادة المشاركة الشعبية، وتمكين المرأة، ودعم ملكية المجتمعات المحلية لبرامج مكافحة الفقر، وغيرها من المصطلحات التي تولد إحساسا زائفا بالنجاح أو بقرب الوصول إليه. إلا أن تلك الأهداف لا

(1): "راي بوش"، الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم، تر. الهام عيداروس ووليد سليم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، 59.

تكون واقعية نتيجة لقيود يفرضها الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة، والتغيرات الحاصلة في العالم، بل إن كل المؤسسات أصبحت تسعى لتبني مثل هذه المصطلحات لتحظى بتقدير المجتمع الدولي من جهة، وتكسب سلطة أخلاقية تمنع نقدها أو نقد برامجها وسياساتها من جهة أخرى. (1)

أما من الناحية الواقعية الممارساتية فقد أدت سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي زيادة عن ارتفاع نسب البطالة نتيجة تسريح العمال وخصخصة كثير من المؤسسات والهيئات، وانخفاض الأجور، إلى إبعاد الدولة عن لعب أي أدوار في الحياة الاقتصادية، بحيث لم يسمح لها بممارسة أي نوع من أنواع السياسات الاجتماعية المحابية للفقراء التي اعتادت أن تمارسها قبل إجراءات التثبيت، وإن كانت في شكلها الزبائني وما اعترأها من فساد حكومي، فقد كانت أرحم على سكان المنطقة من أدوات العولمة المتوحشة.

ارتبطت سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي من الناحية الاقتصادية من جديد - وإن كان بشكل غير مباشر وعن طريق وسطاء أفارقة - بتوسع انتاج المحاصيل النقدية الاستعمارية السابقة. وقد دفع ذلك بسكان الساحل إلى السعي لتحقيق ثروات خارج بلادهم، وخاصة العمال المهرة والمتعلمين والمدرّبين وأصحاب رؤوس الأموال، كما حدث في السنغال عندما استخدمت الطريقة المريدية من أجل دعم اقتصاد المحاصيل النقدية الاستعمارية، وذلك في ذروة محصول الفول السوداني، وانتقل المزارعون السنغاليون إلى أرياف أقل ملائمة لإنتاج تلك السلع في الوقت الذي تستورد فيه السنغال حاجياتها الغذائية من الأرز الآسيوي. وعند رفض القيادة الدينية للمريدية استمرار هذه السياسات، أجبروا على الهجرة إلى أقطار أخرى من أفريقيا وأوروبا وأمريكا، واستفادت تلك الأقطار من أنشطتهم التجارية ورؤوس أموالهم. وباتت دولة السنغال التي نشأ فيها في وقت من الأوقات نوع من الصناعة الاستهلاكية القوية التي اعتبرت الدولة حينها ركيزة من ركائز التحول الصناعي، أضحت

(1): Andrea Cornwall and Karen Brock, "What Do Buzzwords Do for Development Policy? A Critical Look at 'Participation', 'Empowerment' and 'Poverty Reduction'," *Third World Quarterly* 26, no. 7 (2005): 1044.

الآن واقعة تحت سيطرة عناصر السوق الحرة المهمة بالواردات الرخيصة، لا بصناعة بدائل للمستورد. (1)

لقد كان اندماج اقتصادات دول الساحل في الاقتصاد العالمي وليس غيابها أو رفضها المشاركة هو بالتحديد السبب في مأزق المنطقة، إذ مثل الارتباط التجاري جزءا من المشكلة وليس الحل. فاستخدمت الدول الكبرى أداة المساعدات من جديد لإيجاد مكان لها في المنطقة، واشتد التنافس الأمريكي والفرنسي والروسي والصيني والبريطاني على خيرات المنطقة، وبدرجة أقل دول إيران وتركيا والبرازيل والامارات والسعودية. وأضحت المساعدات الخارجية تشكل حيزا هاما من الناتج القومي الإجمالي في دول الساحل، فهو يشكل خمسة في المائة في موريتانيا سنة 2014، و5.74 في المائة في تشاد، و9.45 في المائة في مالي، و12.23 في المائة في النيجر، و6.49 في المائة في السنغال، و9.11 في المائة في بوركينا فاسو سنة 2015. (2) وأصبحت وكالات المساعدة الخارجية الدولية والقادة في الغرب والوكالات المالية الدولية تروج لأهمية النشاط التجاري والشركات متعددة الجنسيات ذات الماضي السيئ في القارة، باعتبارها وسيلة للخلاص من الفقر. إلا أن الكثير يرى بأن كل تلك الهيئات عبارة عن منابر للدفاع عن مصالح هذه الشركات ومصالح دولها الأم. (3) بالرغم من وجود البعض الآخر ممن يبرئ ساحة تلك الهيئات، ويقر أن أسباب الفشل في أفريقيا لم يكن بسبب المصالح الاقتصادية بقدر ما هو سوء توصيف لمشاكلها.

هيمنت الشركات متعددة الجنسيات على الغذاء والنظام الزراعي في الساحل في عصر العولمة، وأضحت هيمنتها تتزايد في كل جزء من سلسلة الغذاء، من البذور إلى المستهلكين. إذ تتولى الشركات الأبحاث، واختبار وبيع البذور الجديدة، وتبيع للفلاحين الأسمدة والمبيدات المناسبة للبذور، وتبيع الخدمات التي تتضمن تقديم النصائح لتهجين المحاصيل، وأساليب الإدارة، وتصنع مجموعة كبيرة من الأغذية، وتهيمن على تجارة المنتجات الزراعية الأساسية، كما تسعى الشركات إلى مد سيطرتها على شبكة الغذاء

(1): "بل فرويند"، "أفريقيا في القرن العشرين الطويل"، في *القرن العشرين الطويل: الاستعمار الاقتصادي الأمريكي لدول العالم الثالث*، هيمنة، تنمية غير متكافئة، تفاوت عالمي، تح. "جومو كوامي سوندرام"، تر. محمود كامل (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، 161-162.

(2): Bergamaschi, "The Political Economy", 347.

(3): كاتز وآخرون، *امبريالية القرن*، 28.

بواسطة الهندسة الوراثية. وبهذه الهيمنة تمكنت من ابتلاع الشركات المحلية الأصغر منها العاملة في القطاع الزراعي في الساحل. إن هيمنة هذه الشركات في القطاع الزراعي تعد مثالا واحدا من أشكال الهيمنة على بقية القطاعات الاقتصادية، التي تشهد هيمنة مقابلة في قطاعات التجارة والصناعة والسياحة والتعدين والطاقة، وهي بذلك تكون مع بعضها البعض شبكة مترابطة لا تؤدي إلا لتفاقم الفقر في المنطقة. (1)

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحولت المساعدات ومشاريع الاقراض أكثر إلى القضايا الأمنية، وأصبح النزر اليسير منها يوجه لأغراض التنمية، وزادت ديون دول المنطقة. حيث أن بعضها يخصص أكثر من نصف إيراداته لسداد خدمات الديون الخارجية. فازداد عدم الاستقرار السياسي وحالات انهيار الدولة، مما سمح بدخول الشركات متعددة الجنسيات ذات الطابع الأمني للمنطقة، وهي شركات تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والنزاعات، بما فيها العمليات القتالية، والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الاستخباراتية، والدعم العملياتي، والدعم اللوجستي، والتدريب، وبيع وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية بأنواعها وصيانتها. (2) وقد ثبت أن بعضا من هذه الشركات يقوم بتسويق الأسلحة الخفيفة لتأجيج الصراعات في المنطقة، كما ثبت أن بعضها يقدم خدمات للأنظمة الانقلابية والاستبدادية للتخلص من أي تمردات أو ثورات معارضة، أو للحفاظ على مصالح دولها الأم، ويبدو ذلك واضحا في ممارسات شركة "فاغنر" في المنطقة.

(1): "جون ميدلي"، نهب الفقراء: الشركات عابرة للقومية واستنزاف موارد البلاد النامية، تر. بدر الرفاعي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، 54.

(2): مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير موجز: القوات العسكرية الخاصة، تر. ياسين السيد (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مارس 2006)، 1.

المبحث الثاني

مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في دول الساحل

يقترح دليل التنمية البشرية ودليل الفقر متعدد الأبعاد مجموعة من الأبعاد والمعايير والمؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الفقر في دول العالم والتعرف على سماته. وتضم هذه الأبعاد ثلاثية أشار لها الاقتصادي "أمارتيا سن" بثلاثية القدرة أو الاستطاعة، وهي استطاعة المستوى المعيشي، واستطاعة التعليم، واستطاعة الصحة. وتندرج ضمن هذه الأبعاد الثلاث الكبرى مجموعة من المؤشرات الكمية الأساسية والثانوية التي يمكن قياسها في المجتمع. ويحاول القائمون على تحديد هذه المؤشرات تغطية كافة جوانب الحياة الكريمة للفرد، كما أنها لا تعتبر وحدها دالة بصفة قطعية على فقر الدول أو الشعوب، إلا أنها أفضل المعايير المتاحة اليوم عكس سابقتها التي كانت تركز على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك فإن تلك المحددات تخضع للتحسين المستمر، ومحاولة التجاوب مع المتغيرات ذات الطابع المفاهيمي والنظري من جهة. وتحديات ذات طابع تقني من جهة ثانية، مثل وضع مؤشرات قابلة للقياس في مسائل الحريات والاستدامة. وتغير الظروف الوطنية والإقليمية والدولية من جهة أخرى.

لقد حل دليل الفقر متعدد الأبعاد سنة 2010 في مكان دليل الفقر البشري الذي أطلق سنة 1997، ورغم عدم تغيير الفلسفة القائمة على "الاستطاعات الثلاث" إلا أن طرق القياس تغيرت. إذ اعتمد دليل الفقر البشري في القياس على مجموع الحرمان في الصحة والتعليم والمعيشة، إلا أن دليل الفقر متعدد الأبعاد أصبح يحدد الأفراد والأسر ومجموعات السكان التي تعيش أوجها متداخلة من الحرمان، ليأخذ باعتبارات جديدة منها قضايا عدم المساواة وعدم عدالة التوزيع والفوارق بين الجنسين والتمكين وغيرها. ومنه فإن دليل الفقر متعدد الأبعاد هو حصيلة عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، ومتوسط أوجه الحرمان التي تعاني منها أسرة فقيرة أي شدة الفقر، ولهذا أهمية بالغة في توجيه السياسات العامة. وسيحاول هذا الجزء من الدراسة إبراز سمات الفقر متعدد الأبعاد ومؤشراته ودلالاتها واقعا في دول الساحل.

المطلب الأول: الفقر والمستوى المعيشي في دول الساحل

لطالما ارتبط مفهوم الفقر بالمأكل والملبس والمشرب والسكن وغيرها من شروط الحياة الأساسية للعيش، وكان مدى توفر العمل والأرض الزراعية ورأس المال هو من يحدد وضعيتك وطبقتك الاجتماعية. إلا أنه وبمرور الزمن تطورت المفاهيم والاحتياجات، وزادت مؤشرات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وكان حريا بالقائمين على مكافحة الفقر خلق أدوات جديدة تتماشى والتغيرات الحاصلة في العالم.

مرت التجارب الوطنية والإقليمية والدولية بتحديات جعلتها تطور من مقاربات قياس الفقر لتكون تلك المقاربات أولى آليات مكافحته، وقد طورت مجموعة من المؤشرات عبر الزمن، لذا فقد تأثرت تجارب دول الساحل بالمقاربات الدولية لقياس الفقر، إذ يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات زمنية، وتمتد الفترة الأولى من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000، أما الثانية فتمتد من سنة 2000 إلى سنة 2015، وتمتد الفترة الثالثة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2025.

الفرع الأول: المستوى المعيشي في دول الساحل 1990-2000

عاش سكان دول الساحل في التسعينيات من القرن الماضي وضعاً مزمياً في المستويات المعيشية فقد أعطيت الأولوية لاعتبارات النمو الاقتصادي على حساب الترتيبات الاجتماعية. إذ شهدت مؤشرات المستوى المعيشي تدهوراً واضحاً عن سنوات الثمانينيات، بحيث ارتبط مفهوم الفقر حينها أكثر بمفهوم فقر الدخل، فكان تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي، يعني أن نصيب الفرد منه حسابياً سيزداد دون الاهتمام بعوامل عدم المساواة أو عدم عدالة توزيع مكاسب ذلك النمو، فبرزت ثنائيات متناقضة بين زيادة النمو الاقتصادي والتدهور في مؤشرات المستوى المعيشي.

تمتلك دولة الرأس الأخضر في فترة التسعينيات أفضل سجل لمؤشرات نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي Real GDP per capita، في منطقة الساحل، فقد بلغ دخل الفرد سنة 1993 أكثر من 1800 دولار، إلا أنه وفي ذات الوقت بلغت نسبة الأمية ما يقارب سبعين في المائة من عدد السكان. وإذا ما تم التحول إلى السنغال في نفس السنة، فقد اجتاز دخل الفرد فيها عتبة 1700 دولار، إلا أن عدد أجهزة التلفاز، على سبيل المثال،

بلغ أربعة أجهزة لكل 100 شخص، وهي نسبة ضئيلة جدا. وإذا تم الانتقال إلى دول متوسطة الدخل في المنطقة، فيمكن إيجاد غامبيا التي فاق فيها دخل الفرد 1100 دولار، إلا أن أكثر من نصف السكان بين سنتي 1990 و1995 لم يحصلوا على مياه للشرب، في حين لم يحصل حوالي اثنين وستين في المائة من السكان على خدمات الصرف الصحي في نفس الفترة. ⁽¹⁾ وتظهر هذه البيانات أنه بالرغم من النمو الاقتصادي المتحقق، إلا أن ذلك لا يعني أبدا تحسن مستويات العيش.

أما إذا ما تم مقارنة الإحصائيات المسجلة بين دولتي مالي والنيجر اللتان تقبعان في مؤخرة ترتيب دول المنطقة، فسيلحظ وجود متناقضات أخرى. ففي سنة 1994 بلغ دخل الفرد في النيجر 787 دولارا، وهو بذلك يتفوق على دخل الفرد في مالي الذي بلغ 543 دولارا فقط، إلا أنه في فترة 1990 إلى غاية 1996 كان واحد وثلاثين في المائة من السكان في مالي يحصلون على خدمات الصرف الصحي، بينما لم تتجاوز النسبة في النيجر خمسة عشرة في المائة. أما فيما يخص نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب، فتتفوق النيجر من جديد بنسبة أربعة وخمسين في المائة مقابل خمسة وأربعين في المائة في مالي. ⁽²⁾ ويعني هذا أن ازدياد أو انخفاض دخل الفرد لوحده، لم يحمل أي دلالة على تحسن أو تردي أوضاع المعيشة من الناحية الواقعية في تلك الفترة.

وبغض النظر عن تلك التناقضات التي أحدثتها التركيز على النمو الاقتصادي، فإن الغاية من ذلك لم تتحقق، ألا وهي زيادة دخل الفرد، سواء كان نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي GDP، أو من الدخل القومي GNP، فكلاهما لم يبلغا الأهداف التي سطرتهما المؤسسات المالية الدولية لها، عبر سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، وصنفت كل دول الساحل حينها ضمن الدول ذات النمو المنخفض، مع استثناءات، ولسنوات متفرقة في دولة الرأس الأخضر، حين صنفت في بعض الأحيان مع الدول متوسطة النمو. ولو تم التدقيق في سجل دول الساحل في فترة التسعينيات، فيمكن الوصول إلى أن هناك تفوقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي عن نصيبه من الدخل القومي. ويعود ذلك أساسا إلى أن نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي يحتسب فيه إنتاج الشركات الأجنبية. حيث تجاوزت الفوراق في

(1): UNDP, *Human Development Report 1996* (New York: Oxford University Press, 1996), 145.

(2): UNDP, *Human Development Report 1997*, 165.

دخل الفرد بين الناتجين حازر 1000 دولار، ويدل ذلك حتما على عدم توازن اقتصادي، وعلى عدم قدرة الفواعل الوطنية على الإنتاج. كما أن هناك فروقا واضحة بين دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ودخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معادلا بالقوة الشرائية.

الجدول رقم (11): دخل الفرد في دول الساحل 1990-2001

دخل الفرد بالدولار						الدولة
2001 ⁽³⁾		1995 ⁽²⁾		1990 ⁽¹⁾		
من الناتج المحلي	من الناتج المحلي معادلا بالقوة الشرائية	من الدخل القومي	من الناتج المحلي الحقيقي	من الدخل القومي	من الناتج المحلي الحقيقي	
215	1120	230	784	330	618	بوركينافاسو
1317	5570	960	2612	680	1769	الرأس الأخضر
291	2050	320	948	340	913	غامبيا
162	970	250	811	180	841	غينيا بيساو
239	810	250	565	280	572	مالي
366	1990	460	1622	500	1057	موريتانيا
175	890	220	765	310	645	النيجر
476	1500	600	1815	710	1248	السنغال
202	1070	180	1172	180	559	تشاد

بعيدا عن التفسيرات الاقتصادية المعقدة، يتضح أن نسب النمو لم تؤدي إلى تحسن المستويات المعيشية في دول الساحل. وفي حقيقة الأمر أن هذه النتيجة ليست جديدة فقد أشار لها مجموعة من العلماء الذين حللوا نمط هذه العلاقة من أمثال "صامويل بريستون" Samuel Preston، و"فرنسوا بورغينيون" François Bourguignon، و"ويليام ايستيرلي" William Easterly، وغيرهم، حيث لاحظ هؤلاء أن العلاقة ضعيفة بين النمو ومؤشرات

(1): UNDP, *Human Development Report 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), 139.

(2): UNDP, *Human Development Report 1998* (New York: Oxford University Press, 1998), 129, 130, 185.

(3): برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003: أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، تر. غسان غصن وآخرون (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2003)، 280-281.

نوعية الحياة كالصحة، والتعليم، والحرية السياسية، والصراع وعدم المساواة. ⁽¹⁾ ورغم وجود تلك الدراسات العلمية فقد أصر خبراء المؤسسات الدولية على مكافحة الفقر في دول الساحل في تلك الفترة عبر تعزيز النمو.

الفرع الثاني: المستوى المعيشي في دول الساحل 2000-2015

تظهر البيانات والاحصائيات في دول الساحل خلال هذه الفترة أن هناك توجهها لتحسين بعض ترتيبات المعيشة خاصة. ففي سنة 1997 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليله عن الفقر البشري، وترسخت قناعة جديدة مفادها أن النمو يجب أن يرفق ببرامج لتحسين المستوى المعيشي بشكل عام، وزيادة الإنفاق الحكومي على هذه الأوجه، ومحاولة تحسين وخلق بنى تحتية قوية. وينقسم دليل الفقر البشري إلى ثلاث جوانب، إذ يتعلق الجانب الأول بالبقاء على قيد الحياة، أما الجانب الثاني فيتعلق بالمعرفة، ويتعلق الجانب الثالث بمستوى معيشي لائق، وبصورة خاصة، الوضع الاقتصادي العام. ويمثل هذا الجانب بالذات مركبا من ثلاث مؤشرات هي النسبة المئوية للأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية والمياه النظيفة، والنسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية تحت سن الخامسة. ⁽²⁾

رغم البداية المتعثرة في بداية الألفية لتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء في الساحل، إلا أنه بمرور السنوات بدأت بعض الدول تحقق نجاحات لا بأس بها، فقد صنفت ثلاث دول من دول الساحل لأول مرة في تاريخ المنطقة سنتي 2007 و2008 ضمن الدول ذات التنمية المتوسطة في دليل التنمية البشرية، نتيجة تقدم مراتبهم في دليل الفقر البشري، حيث احتلت دولة الرأس الأخضر المرتبة الثامنة والثلاثين عالميا، واحتلت موريتانيا المرتبة السابعة والثمانين، فيما حلت غامبيا في المرتبة الرابعة والتسعين. ⁽³⁾ وبالرغم من أن بقية دول الساحل بقيت مصنفة ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، إلا أن بعضها كان يحقق أشواطاً في بعض المؤشرات، فقد تمكنت تشاد على سبيل المثال من تقليل نسبة

(1): William Easterly, "Life During Growth," *Journal of Economic Growth* 4, no. 3 (September 1999): 241.

(2): UNDP, *Human Development Report 1997*, 18.

(3): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007: محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007)، 227.

السكان الذين لا يحصلون على مياه محسنة من ثلاثة وسبعين في المائة سنة 2000⁽¹⁾ إلى اثنين وخمسين في المائة سنة 2006.⁽²⁾ إلا أن دول المنطقة بشكل عام لم تشهد استجابة سريعة في عديد المؤشرات خلال هذه الفترة.

في سنة 2010 توصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى خلق دليل جديد يتعلق بقضايا الفقر أطلق عليه دليل الفقر متعدد الأبعاد، بحيث طورت مؤشرات قياس الفقر بعدها لتشمل مسائل الحريات والتمكين والاستدامة والبيئة وغيرها. ويرى هذا الدليل اليوم أن الأسر التي يمكن أن نطلق عليها أسرا فقيرة، هي فقط تلك المحرومة من المؤشرات الستة المكونة لبعد المستوى المعيشي، أو ثلاثة مؤشرات منها بالإضافة إلى مؤشر واحد للصحة أو التعليم. ويضم بعد المستوى المعيشي ستة مؤشرات أساسية لقياس الفقر والرفاه من حيث الجانب المادي، وهي الأصول، والإسكان، وتوفر الكهرباء، والمياه، وخدمات الصرف الصحي، ووقود الطهي.⁽³⁾

ويُقاس مؤشر الأصول وفقا لثلاث مؤشرات ثانوية أخرى، هي أصول الاتصال ومعناه أن تعتبر الأسرة فقيرة إذا افتقرت إلى هاتف محمول أو أرضي أو تلفزيون أو راديو أو حاسوب. أما أصول التنقل فتُقاس إذا كانت الأسرة لا تمتلك سيارة أو شاحنة أو دراجة نارية أو هوائية. في حين أن أصول سبل العيش تقاس إن كانت الأسرة لا تمتلك ثلاجة أو غسالة أو أي نوع من السخانات أو أي نوع من أجهزة التكييف أو التبريد بشرط توفر الكهرباء. أما مؤشرات الإسكان فتُقاس بمؤشرين ثانويين، هما نوع المسكن بحيث تعتبر الأسرة فقيرة إذا كانت حالة السكن تستوفي ألا يكون المسكن بيتا أو شقة مستقلة، أو إذا لم يكن للمسكن أرضية دائمة أو سقف دائم. في حين يتعلق المؤشر الثاني بالاحتفاظ في المسكن، إذ تعد الأسرة فقيرة إذا ضمت ثلاثة أشخاص أو أكثر، بعمر عشرة سنوات أو أكثر، في كل غرفة نوم.⁽⁴⁾

(1): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004)، 149.

(2): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009)، 178.

(3): Sabina Alkire and Maria Emma Santos, "Multidimensional Poverty Index," OPHI Research Brief, no. 1 (UK: University of Oxford, July 2010), 2.

(4): Ibid.

أما مؤشرات الحصول على الخدمات، فهي مؤشر الكهرباء بحيث تعتبر الأسرة فقيرة إذا انعدمت إمكانية الحصول على الكهرباء، إلا أن المحرومين من خدمات الكهرباء لا يعتبرون محرومين في مؤشر أصول سبل العيش لتجنب العد المزدوج. ويتعلق المؤشر الثاني بقياس الحرمان من خدمات ومرافق الصرف الصحي المحسنة، أو مشاركة أكثر من أسرة معيشية واحدة في استخدام مرفق صرف صحي واحد. في حين يقيس المؤشر الثالث المصادر المحسنة لشرب المياه عن طريق المياه المنقولة بالأنابيب إلى المسكن أو ساحة أو المياه المعبأة. كما يقاس المحرومون من خدمات وقود الطهي إذا استخدموا الخشب أو الفحم أو الفضلات الحيوانية كوقود للطهي. (1)

حققت أغلب دول الساحل في فترة 2010-2015 تحسنا ملحوظا في مؤشرات المستويات المعيشية بالنسبة لما كان عليه الوضع في العشرية الأولى للألفية، إذ إن الحكومات في الساحل عملت على زيادة الإنفاق الحكومي وتوجيه المساعدات الدولية للأسر المعيشية، التي تعاني وجها من أوجه الحرمان وفقا للمفهوم الجديد للفقر متعدد الأبعاد، وجاء ذلك كاستجابة لمتطلبات المرحلة الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية التي ستنتهي بحلول سنة 2015، إلا أن بعض دول المنطقة بقيت متأخرة عن اللحاق بتعهداتها في هذا الإطار.

الجدول رقم (12): المستوى المعيشي في بعض دول الساحل - فترات مقارنة -

الدولة	نسبة السكان الذين يعيشون وجها من أوجه الحرمان في المستوى المعيشي %	
	(2) 2008-2000	(3) 2015-2005
بوركينافاسو	81.6	38.5
غامبيا	60.1	36.2
مالي	86.8	39.7
موريتانيا	66.8	45.3
النيجر	93	40
السنغال	54.9	33.4
تشاد	95.2	45.2

(1): Ibid.

(2): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، 166-167.

(3): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع، تر. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016)، 220-221.

الفرع الثالث: المستوى المعيشي في دول الساحل 2015-2025

يمكن تقسيم هذه الفترة بدورها إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل جائحة كوفيد 2019، وما بعد الجائحة. فقد كانت أوضاع فقر المستوى المعيشي في دول الساحل متذبذبة بشكل عام، وما عدا دولة الرأس الأخضر التي حققت تحسنا ملحوظا، فدول غامبيا وموريتانيا والسنغال شهدت تحسنات طفيفة. وشهدت دول النيجر وتشاد ثباتا في مستويات العيش أقرب للتراجع، نظرا لهشاشة هذه الدول واحتمال تعرضها الدائم للمخاطر. في حين شهدت دول مالي وبوركينا فاسو وغينيا بيساو تراجعا في أوضاع العيش. (*) ويرتبط ذلك بحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني لهذه الدول في تلك الفترة.

بعد ظهور جائحة كوفيد 19 وانتشاره في كل بقاع العالم، توقعت كثير من الدراسات أن أفريقيا ستكون القارة الأكثر تضررا بين قارات العالم، فزيادة على الأضرار الصحية على الأفراد في دول الساحل، سيكون للجائحة آثار أكثر خطورة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ سيؤدي الوباء إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وانعدام الأمن، والتي تشمل البطالة، ونقص العمل، وعدم استقرار الوظائف، وفقدان الدخل، وخفض الرواتب، واستنزاف المدخرات. (1) ومن المؤكد أنها ستؤثر على أهداف التنمية للألفية في مرحلتها الثانية الممتدة إلى سنة 2030. إذ تشير التوقعات إلى أن ثلاثة وعشرين مليونا من الأفارقة سيقعون في فخ الفقر المدقع. (2) ومنه فمن المتوقع أيضا أن مؤشرات مستويات العيش في القارة ككل ستتأثر بشكل مباشر وغير مباشر، ورغم أن البيانات الموجودة في تقارير التنمية البشرية وفي دليل الفقر متعدد الأبعاد يعود آخرها لسنة 2021، إلا أن البيانات المستقبلية ستظهر التراجع الرهيب والآثار الوخيمة للجائحة على مؤشرات المستوى المعيشي في دول الساحل.

(*) : للمزيد انظر لدليل الفقر متعدد الأبعاد في تقارير التنمية البشرية 2016 و2023.

(1): Tope Shola Akinyetun, "From Epidemic to Pandemic: Covid-19, Insecurity and Development in the Sahel," *Africa Development* 48, no. 2 (2023): 63.

(2): Christian Lambert Nguena and Prince Piva Asaloko, "Financial Inclusion, Growth and Poverty: Evidence from Africa in COVID-19 Era," *Région et Développement*, no. 57 (2023): 93.

الجدول رقم (13): مؤشرات فقر المستوى المعيشي في دول الساحل ما عدا دولة الرأس الأخضر -تغير عبر الزمن- (1)

الدولة	سنة الإحصاء	نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد %				
		وقود الطهي	الصرف الصحي	شرب المياه	الكهرباء	الأصول
بوركينافاسو	2006	88.3	88.4	55.5	80.3	18.2
بوركينافاسو	2010	85.8	77.9	42	83.4	13.8
غامبيا	2006/2005	67.6	34.7	28.7	60	15.6
غامبيا	2013	61.6	43	16.6	51.4	7.5
غامبيا	2018	49.8	33.7	15	30.1	3.8
غامبيا	2020/2019	47.8	31.6	10.6	28.6	3.7
غينيا بيساو	2014	65.3	64	27.5	60.6	13.2
غينيا بيساو	2019/2018	64.2	61.2	34	45.4	12.8
مالي	2006	83.5	45	44.8	77	26.1
مالي	2015	72.8	55.5	33.9	52.2	5.7
مالي	2018	65.9	50.8	33.4	43.2	8.2
موريتانيا	2011	50.5	52.7	39.6	51.5	22.9
موريتانيا	2015	47	46.2	31.3	48.1	17.1
موريتانيا	2021/2019	47.3	41.8	30	46.9	20
النيجر	2006	92.8	90.2	67.5	87.9	64.8
النيجر	2012	89.3	84	59.5	82.5	46
السنغال	2005	52.8	32.4	34.9	49.2	37.4
السنغال	2017	49	31.8	17.8	33.1	10.5
السنغال	2019	46.5	28.7	15.6	25.6	10
تشاد	2010	89.2	83.8	64.6	87.7	50.6
تشاد	2015/2014	88.3	85.3	61.2	85.1	45.8
تشاد	2019	85.2	80.3	48.3	83.9	45.1

(1): OPHI and UNDP, *Global Multidimensional Poverty Index 2023: Unstacking Global Poverty, Data for High Impact Action* (New York: OPHI and UNDP, 2023), 23-25.

المطلب الثاني: الفقر والتعليم في دول الساحل

يعد المستوى التعليمي من العوامل الأساسية التي تفسر الفوارق في معدلات الفقر بين الدول، كما يعتبر التعليم أحد أهم الأدوات لمكافحة هذه الظاهرة مستقبلاً. فالأشخاص ذوو التعليم المنخفض غالباً ما يواجهون صعوبات في الوصول إلى الموارد والاستفادة من الخدمات الحكومية بسهولة، مما يجعلهم عرضة لمختلف المخاطر والآفات الاجتماعية، مثل العنف، والجريمة، والابتزاز. ونتيجة لذلك، يجد هؤلاء الأفراد أنفسهم أمام خيارين، إما الهجرة إلى دول توفر لهم حياة معيشية أفضل، أو الانضمام إلى جماعات غير شرعية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

الفرع الأول: واقع إمكانات وهياكل التعليم في دول الساحل

يعتبر توفر الإمكانيات والهياكل والبنى التحتية من أهم الروافد الأساسية لرفع مستوى التعليم في المجتمعات، إذ إن توفر المدارس والمعاهد والجامعات وهياكل التكوين من مدرسين ومؤطرين ومسيرين تعد من المؤشرات الكفيلة بتحقيق نهضة تعليمية في أي مجتمع. وتختلف إمكانات دول الساحل فيما بينها في هذه القدرات، فهناك دول تتوفر على إمكانات مقبولة، فيما تعاني أغلب دول المنطقة من نقص في الهياكل والبنى التحتية والجهات الرقابية والإدارية لجودة التعليم.

تغفل التقارير والإحصاءات الدولية والحكومية المؤشرات المتعلقة بعدد المدارس والجامعات والمعاهد كمؤشر للفقر، ويركزون بدلاً من ذلك على مؤشرات نوعية بمدى جودة هذه المؤسسات، وتوفر سبل النقل إليها، وما توفره من خدمات إطفاء أو إقامة أو رعاية صحية ونسبة المعلمين للتلاميذ. وإن كانت تلك المؤشرات هامة جداً فإن مؤشرات عدد الهياكل لا تقل أهمية. إذ يتم قياس مدى توفر المدارس بمؤشرات تتعلق بعدم الالتحاق المدرسي أو الجامعي أو عدم اكمال المسار التعليمي أو التكويني بشكل عام.

يعيش أغلب سكان دول الساحل في الأرياف أو في الهوامش الحضرية، بحيث لا تتوفر خدمات التعليم بشكل عام، وفي كثير من الأحيان يقطع أطفال دول المنطقة عشرات الكيلومترات للالتحاق بالمدارس الابتدائية، في ظل غياب الطرق المعبدة، وعدم توفر وسائل النقل المدرسي أو وسائل النقل العام أو الخاص. بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية وحالة عدم

الاستقرار الأمني بحيث يتعرض المدرسون والتلاميذ والمدراء إلى الخطف أو القتل، كما أن الميليشيات تعتمد إلى حرق المدارس أو استغلالها لأنشطتها غير الشرعية، وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي ثلاثة وأربعين في المائة من المدارس في المناطق غير الآمنة في مالي قد دمرت، وترتفع هذه النسبة إلى ستين في المائة في بعض المناطق الشمالية والوسطى. (1)

الجدول رقم (14): مؤشرات هياكل التعليم في دول الساحل سنة 2019 ما عدا غينيا بيساو. (2)

الدولة	المدارس % التي لديها مرافق أساسية في			المدارس % التي تستخدم التكنولوجيا لأغراض تربوية			نسبة الطلاب إلى المعلمين			مستوى الاعتداءات على التعليم
	مياه الشرب	الكهرباء	فصل الصيف	أجهزة الحاسوب	الإنترنت	أجهزة الحاسوب	ما قبل الابتدائي	الابتدائي	الثانوي	
بوركينافاسو	59	60	29	21	0.2	6	21	39	22	عال جدا
الرأس الأخضر	99	92	78	79	16	42	16	21	15	-
غامبيا	84	84	-	34	-	21	36	37	-	-
موريتانيا	51	28	-	44	-	14	19	41	29	متأثر
مالي	-	17	-	16	-	-	20	38	-	عال جدا
النيجر	14	20	17	7	1	2	32	40	-	متأثر
السنغال	78	-	40	44	13	27	22	34	-	متقطع
تشاد	15	-	20	3	-	-	26	55	23	متأثر

(1): Aly Asmane Ascofaré, "Au Mali, l'école en danger de mort," *Jeune Afrique* (12 octobre 2024), sur : <https://www.jeuneafrique.com/1618794/politique/au-mali-lecole-en-danger-de-mort/>, vue : 23/10/2024.

(2): اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 2022/2021: الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم، من الذي يختار، من الذي يخسر (باريس: اليونسكو، ط.2، 2022)، 456، 464.

أضحى توفر المدارس والمدرسين في الساحل بغض النظر عن جودتهما في حد ذاته تحديا كبيرا، إذ تؤكد اليونيسيف أن ما يقارب من ألفي مدرسة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر قد أُجبرت على إغلاق أبوابها أو أضحت غير صالحة للتدريس. وهذا ما يمثل زيادة مضاعفة في عدد المرافق التعليمية التي تم إغلاقها قسرا منذ سنة 2017، ما أثر على ما لا يقل عن 400 ألف تلميذ، وأكثر من عشرة آلاف مدرس. (1)

الفرع الثاني: مؤشرات فقر التعليم في الساحل

تراوحت أساليب قياس الفقر في المستوى التعليمي منذ تسعينيات القرن الماضي من المؤشرات التقليدية المتعلقة بمعدلات الأمية ونسب التسجيل إلى المؤشرات الحديثة المتعلقة بنوعية التعليم ووضع الحساب لمساواة في تلقي الخدمات التعليمية. وعادة ما يتم قياس فقر المستوى التعليمي خصوصا بالنسبة للأطفال، بمعدلات الالتحاق بصفوف المدارس حيث يعاني هؤلاء في مناطق عديدة من العالم، ومنها منطقة الساحل من صعوبات كبيرة للالتحاق بصفوف المدارس، وعدم القدرة على إكمال مسارهم الدراسي، في ظل عدم اهتمام الأسر هناك بمشوار أبنائهم الدراسي. ونتيجة لذلك ترتفع نسب الأمية بين البالغين، ولا يستطيع أفراد الأسرة إكمال مسارهم الدراسي. (2)

تثبت الإحصائيات في الساحل أن الأسر التي يعولها شخص أمي أو لم يكمل مساره الدراسي هي الأسر الأكثر فقرا، خاصة إذا كان رب الأسرة امرأة أو شيخا. ولو تم أخذ أقل الدول فقرا في دول الساحل وهي دولة الرأس الأخضر كمثال، فسيلاحظ أن نسبة فقر الأسر التي يعولها شخص أمي تقدر باثنين وأربعين في المائة سنة 2001-2002، في حين تقدر نفس النسبة بثمانية وعشرين في المائة من الأسر التي يعولها شخص درس في التعليم الابتدائي، وتتنخفض النسبة إلى ستة في المائة بالنسبة للأسر التي درس من يرعاها في التعليم الثانوي، وتتنخفض النسبة أكثر لتصل إلى أقل من واحد في المائة بالنسبة للأسر التي تجاوز من يعولها مرحلة التعليم الثانوي. أما السنغال فقد بلغت النسبة في نفس السنة أربعة وخمسين في المائة للأسر التي يكون فيها رب الأسرة أميا، وتتنخفض النسبة أيضا إلى ستة

(1): يونيسيف، "تضاعف إغلاق المدارس في منطقة الساحل الأفريقي في العامين الماضيين بسبب تزايد انعدام الأمن"، *اليونيسيف* (فيفري 2019)، في: <https://2u.pw/reDb6zK> ، شوه: 2024/10/23.

(2): Economic Community of West African States Commission (ECOWAS) and United Nations Statistics Division, Department of Economics and Social Affairs, *ECOWAS Poverty Profile*, 19.

وأربعين في المائة لرب الأسرة في التعليم الابتدائي، وستة وعشرين في المائة لمرحلة التعليم الثانوي، وثلاثة عشرة في المائة لمن تجاوزوا التعليم الثانوي. ويدل كل ذلك على أن المستوى التعليمي يعد عاملاً أساساً في الخروج من حالة الفقر. ⁽¹⁾

الجدول رقم (15): نسب الأمية ونسب التسجيل في الابتدائي والثانوي في الساحل. ⁽²⁾

الأمية (%)			التعليم الابتدائي (%)			التعليم الثانوي (%)			الدولة
200	2008	2015	2001	2008	2015	2001	2008	2015	
-1	-	-	-	-	-	-	-	-	
200	2014	2020	2007	2014	2019	2007	2014	2019	
7									
25.1	28.8	31.98	67.7	87.3	94.5	16.2	30.4	41.3	بوركينافاسو
80	86.1	88.14	110.1	100.2	104	80.2	86.4	88.2	الرأس الأخضر
-	34.5	43.47	89.8	88.3	101.7	51	57.5	-	غامبيا
-	39.4	59.91	116.8	113.7	-	32.6	-	-	غينيا بيساو
20.5	25.6	25.9	78.6	77	75.6	29.9	43.9	41	مالي
41.8	59.6	50.26	94.3	97.2	100.4	23.1	29.7	39.4	موريتانيا
25.7	26.5	31.09	52	69.8	66.4	10.9	18.7	24.3	النيجر
38.8	38.2	43.96	82.3	84.2	82.1	28.6	49.5	46.2	السنغال
23.2	38.2	18.74	70.2	102.8	89.2	18.5	23.1	20.6	تشاد

يركز دليل الفقر متعدد الأبعاد اليوم على مؤشرين لقياس الفقر في التعليم، ويتعلق المؤشر الأول بمعدل التحاق الأطفال بالمدارس، إذ تعتبر الأسرة محرومة إذا كانت تعاني من حرمان أي طفل منها في سن المدرسة بالالتحاق بمقاعد الدراسة، أو عدم القدرة على إكمال مساره الدراسي إلى غاية الصف الثامن. في حين يتعلق المؤشر الثاني بسنوات الدراسة، بحيث تعتبر الأسرة محرومة إذا لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة ستة سنوات من الدراسة. ⁽³⁾

(1): *ibid*, 20.

(2): Economic Commission for Africa, African Development Bank Group and African Union Commission, *African Statistical Yearbook 2021* (Addis Ababa: ECA Printing and Publishing Unit, 2021), 57-59.

(3): OPHI and UNDP, *Global Multidimensional*, 4.

الجدول رقم (16): مؤشرات الفقر التعليمي في دول الساحل ما عدا الرأس الأخضر (1)

نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الابعاد في أحد هذه المؤشرات %	سنة الاحصاء	الدولة		
			الالتحاق بالمدارس	سنوات الدراسة
62.7	2006	بوركينافاسو	62.7	62.7
68.7	2010	بوركينافاسو	58.9	68.7
34.1	2006/2005	غامبيا	38.2	34.1
22.1	2013	غامبيا	38.9	22.1
16.6	2018	غامبيا	28.1	16.6
12.8	2020/2019	غامبيا	28.8	12.8
39.7	2014	غينيا بيساو	32.2	39.7
40.8	2019/2018	غينيا بيساو	30.7	40.8
68.6	2006	مالي	54	68.6
39.3	2015	مالي	56.7	39.3
45.8	2018	مالي	45.9	45.8
43.1	2011	موريتانيا	41.8	43.1
42	2015	موريتانيا	30.3	42
40.1	2021/2019	موريتانيا	42.2	40.1
81.8	2006	النيجر	65.7	81.8
74.3	2012	النيجر	57.7	74.3
52.1	2005	السنغال	47.4	52.1
32.4	2017	السنغال	44.5	32.4
32.4	2019	السنغال	43.7	32.4
64.8	2010	تشاد	49.3	64.8
57.7	2015/2014	تشاد	52.5	57.7
58	2019	تشاد	59.9	58

إن قراءة بسيطة للجدول السابق تظهر أن نسب الالتحاق بالمدارس تتراجع بشكل رهيب في السنوات الأخيرة في كل دول الساحل، بعد أن عرفت انتعاشاً في بداية العشرية

(1): *ibid*, 23-25.

الأولى للألفية. وما عدا دولة موريتانيا التي تعرف تحسنا طفيفا في مؤشرات الالتحاق، وغياب المعطيات حول دولة الرأس الأخضر، فإن تشاد هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي حسنت نسبها في الالتحاق بالمدارس بما يتجاوز عشرة في المائة في ظرف أقل من عشرة سنوات. غير أن الأمر لا يتوقف على هذه القراءة البسيطة التي تتعلق برفع نسب الالتحاق بالمدارس فقط، بل هو مرتبط أيضا بإكمال المسار الدراسي، فلو تم ملاحظة نسب سنوات الدراسة لدول الساحل، فسيظهر جليا أن كل دول الساحل تعاني من تراجع في هذا المؤشر بالذات، مما يدل على عدم استدامة أهداف تحسين المستوى التعليمي في المنطقة.

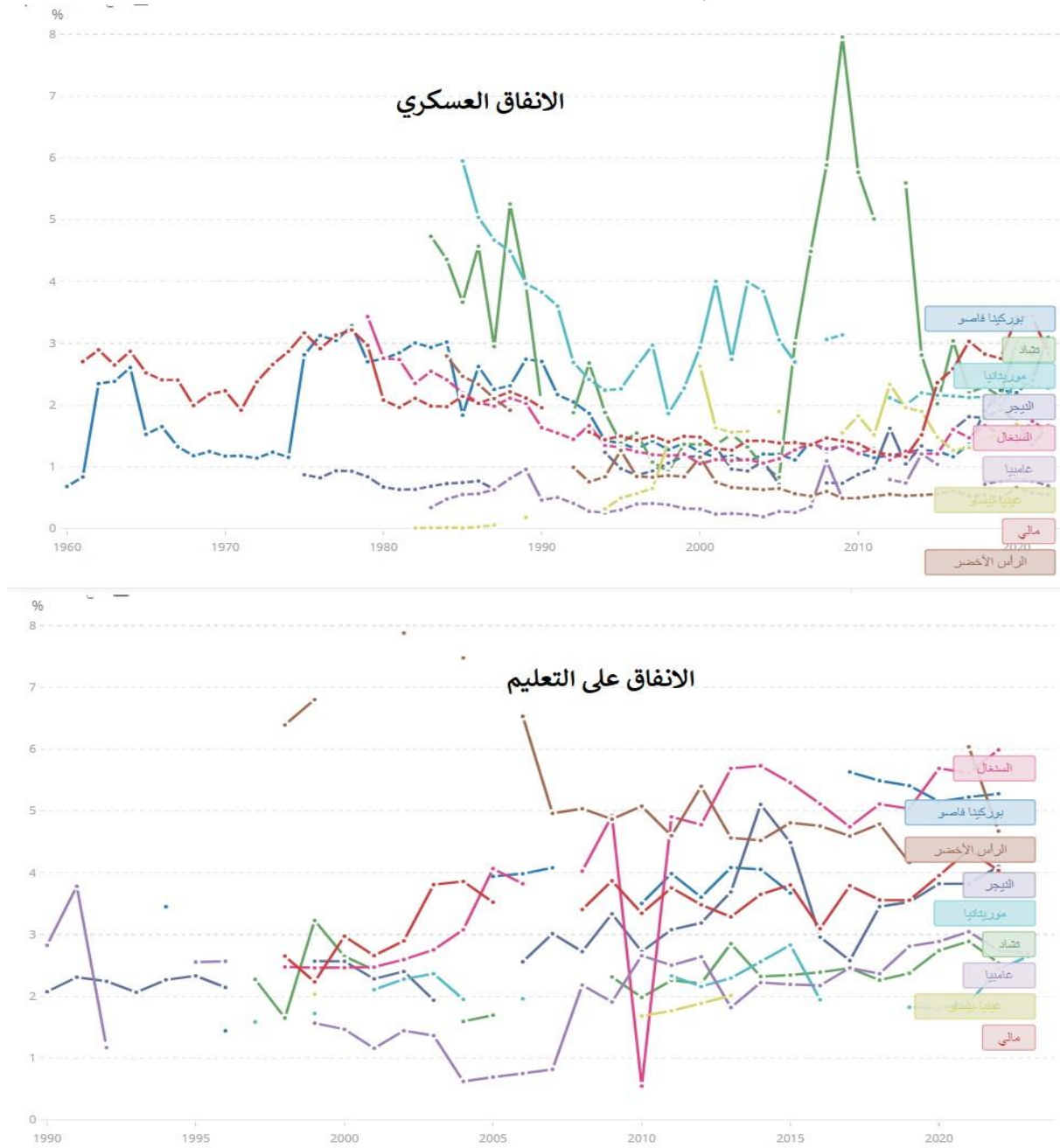
الفرع الثالث: الإنفاق العام على التعليم في دول الساحل

يعد رفع الإنفاق العام على التعليم استثمارا وطنيا مهما يمكن الاستفادة منه مستقبلا في وضع حد للفقر، أو تجنب آثاره المتعددة على الأقل. إذ تنقسم مصادر تمويل هذا الاستثمار الوطني إلى ثلاث جهات رئيسية هي الإنفاق الحكومي من جهة، وإنفاق المانحين الدوليين من جهة ثانية، وإنفاق الأسر المعيشية في حد ذاتها من جهة أخرى. ورغم ارتفاع حصة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي بسرعة في أفريقيا جنوب الصحراء من 4.3 في المائة سنة 2008 إلى 5.1 في المائة سنة 2012، إلا أن هذا الارتفاع مرتبط أساسا بزيادة المعونات الدولية المقدمة للتعليم التي بلغت ذروتها خلال هذه الفترة قبل أن تنخفض إلى 4.5 في المائة منذ العام 2015. وفي كل الأحوال فإن هذه النسب تحمل اختلافات داخلية وإقليمية بين مصادر التمويل تارة، وبين أقاليم أفريقيا تارة ثانية، واختلافات تتعلق بمعايير المساواة في التعليم تارة أخرى.⁽¹⁾

اتسم الإنفاق الحكومي على التعليم في الساحل بعد الاستقلال بالضعف الشديد، إذ اتجهت النخب الحاكمة إلى تقليص الإنفاق على التعليم، مقابل تعظيم الإنفاق على أولويات أخرى من بينها الإنفاق على الثورات الزراعية والصناعية والإنفاق العسكري. وإن تراجعت القناعات بعد تلك الفترة بمدى فاعلية الإنفاق على الزراعة والصناعة كوسائل لتحقيق التنمية، وظهرت مفاهيم جديدة للتنمية، إلا أن الإنفاق العسكري في المنطقة إلى غاية اليوم لا يزال يحوز على حصة الأسد من جملة الإنفاق العام، وإن اتجه إلى الانخفاض في فترات معينة.

(1): اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 2020: التعليم الشامل للجميع، الجميع بلا استثناء (باريس: اليونسكو، 2020)، 323.

الشكل رقم (16): نسب الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل 1960-2023. (1)



رغم ما تشهده نسب الإنفاق على التعليم من انتعاش منذ اعلان أهداف التنمية للألفية، إذ تعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الوحيدة في العالم التي تخصص ما يزيد على خمسة عشرة في المائة من إجمالي الإنفاق العام على التعليم بشكل سنوي منذ سنة 2000. (2) إلا أن سبل هذا الإنفاق غير منصف، حيث أن الإنفاق يوجه للأغنياء أكثر من

(1): من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي، في: <https://data.albankaldawli.org>.

(2): اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 2020، 323.

الفقراء، وللمدن أكثر من الأرياف والهوامش الحضرية، وللتعليم العالي أكثر من التعليم الابتدائي والثانوي. ومع ذلك هناك حاجة ماسة لزيادة الإنفاق على تعليم الأغنياء وعلى التعليم في المدن وعلى التعليم العالي، ولكن ليس على حساب الفقراء والأرياف والهوامش الحضرية والتعليم الابتدائي والثانوي. كما أن عدم الكفاءة في توجيه ذلك الإنفاق، أدى إلى عدم فعاليته، فعلى سبيل المثال توجه الحصص المرتفعة من الإنفاق الدوري إلى رواتب المدرسين، مما يترك القليل للمواد التعليمية. (1)

تشهد دول الساحل اليوم صورة متناقضة من حيث الجهة الثانية من مصادر تمويل الإنفاق على التعليم، إذ تتجه المساعدات الإنمائية الرسمية إلى تراجع أهميتها النسبية كمصدر للإنفاق على التعليم، حيث لا تزال مستويات التعليم الأساسي بفروعه المختلفة، ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي عند مستويات سنة 2010. بل هناك تراجع في بعض دول الساحل الأكثر فقرا، نظرا لعدم أهميتها الاستراتيجية أو لتوجيه المساعدات نحو أولويات الأمن والحرب على الإرهاب أكثر من التعليم. وبشكل عام فإن ثلاثة وخمسين في المائة من المساعدات الرسمية اليوم تذهب إلى الدول ذات الدخل المتوسط أو حتى المرتفع أو إلى التعليم ما بعد الثانوي. (2) أما الصورة الأكثر بياضا فهي زيادة المساعدات الإنسانية بوتيرة أسرع من المساعدات الرسمية، ونتيجة لذلك ازدادت حصة التعليم منها، ففي أوائل سنة 2020 مثلا أطلقت مؤسسة "التعليم لا يمكنه الانتظار" Education Cannot Wait، برنامجا جديدا يمتد لثلاث سنوات في تشاد لفائدة أكثر من 230 ألف طفل بمقدار واحد وعشرين مليون دولار أمريكي على شكل منح لتحفيز توفير نحو ثلاثين مليون دولار أمريكي إضافية مطلوبة لتمويل البرنامج بالكامل. (3)

لقد أضحى الإنفاق الأسري أحد أهم مصادر تمويل الإنفاق على التعليم في أفريقيا. فقد بلغ متوسط إنفاق الأسر في أفريقيا جنوب الصحراء 1.9 في المائة، وبشكل عام كلما زاد الفقر في دولة ما، زادت حصة الأسر في إجمالي الإنفاق العام على التعليم. إذ غالبا ما

(1): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، 93.

(2): اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 2020، 326-328.

(3): The Global Fund for Education in Emergencies, Education Cannot Wait, Project Paper: "Education Cannot Wait Announces Multi-Year Investment to Support Quality Education for Crisis-Affected Children and Youth in Chad," (11 December 2019), on: https://www.educationcannotwait.org/sites/default/files/2022-05/20191211_PR_MYRPs_Chad.pdf.

يعوض هذا الإنفاق عدم كفاية وعدم إنصاف الإنفاق الحكومي، بحيث يوجه هذا الإنفاق أساساً لدفع الرسوم، والأدوات، والكتب، والأزياء المدرسية، والدروس الخصوصية وغيرها. ونظراً لمحدودية الموارد وعدم كفايتها، تضطر عادة الأسر الفقيرة إلى اختيار فرد أو فردين لإكمال مسارهم الدراسي، وعادة ما يتم ذلك وفقاً للجنس أو الترتيب في الولادة، إذ يضطر الأخوة الأكبر سناً إلى ترك مقاعد الدراسة، والعمل على رعاية الأشقاء الأصغر سناً، وخاصة عند الإناث. (1)

الجدول رقم (17): نسب الإنفاق العام % على التعليم في دول الساحل. (2)

الدولة	الإنفاق الحكومي من الناتج الإجمالي 2018	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 2018				حصة التعليم من مجموع المساعدات		الإنفاق الأسري من الناتج الإجمالي 2019
		ب.ل.ل.ل.ل.ل.	ب.ل.ل.ل.ل.ل.	ب.ل.ل.ل.ل.ل.	ب.ل.ل.ل.ل.ل.	2018	2019	
بوركينافاسو	4	10	16	19	351	11	10	-
الرأس الأخضر	5.2	1	17	20	38	32	17	0.7
غامبيا	2.4	-	8	-	-	15	12	2.5
غينيا بيساو	-	-	-	-	-	12	15	-
مالي	3.8	2	12	25	166	14	15	1.9
موريتانيا	2.6	-	10	14	96	12	8	3.3
النيجر	4.9	46	13	16	260	11	12	3.6
السنغال	4.7	2	11	11	131	15	12	4
تشاد	2.2	-	-	-	-	22	25	0.9

(1): اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم 2020، 333.

(2): من اعداد الباحث بناء على: التقرير العالمي لرصد التعليم 2020، 347، والتقرير العالمي لرصد التعليم 2022/2021، 412، 474.

المطلب الثالث: الفقر والصحة في دول الساحل

تثبت الكثير من الدراسات قيام علاقات تبادلية قوية بين الفقر والصحة، إذ يعد الفقر مصدرا دائما من مصادر المشاكل الصحية المختلفة في أي مجتمع، فالفقراء يمرضون أكثر، ومعرضون أبكر للموت من الأغنياء، وخاصة إذا كان الفقراء من فئة الأطفال. ومن جانب آخر فإن الاعتلال الصحي الجسدي والنفسي للأفراد يحد من قدرتهم على العمل والإنتاجية، فالفقراء أكثر احتمالا لأن يكونوا بطالين أو يعملوا في مهن هامشية وغير دائمة، عادة ما تسبب ضررا جسيما على وضعهم الصحي.

يرتبط واقع الفقر الصحي في دول الساحل بعدة أمراض منها أمراض سوء التغذية، والأمراض المتنقلة والمعدية وغير المعدية، والأمراض الناشئة. ومع ذلك، تختصر مؤشرات قياس الفقر الصحي في دليل الفقر متعدد الأبعاد إلى مؤشرين هما مؤشر التغذية ومؤشر وفاة الأطفال بما يتضمنان من مؤشرات ثانوية أخرى. لذا فستعالج هذه الجزئية من الدراسة الصورة الأشمل لواقع العلاقات بين الفقر والصحة، بما في ذلك واقع الإمكانيات المادية والبشرية الصحية والإنفاق العام على الصحة في منطقة الساحل.

الفرع الأول: أمراض سوء التغذية في دول الساحل

يتجلى الفقر عادة في صور انعدام الأمن الغذائي، كحالات المجاعة أو الجوع النوعي وسوء التغذية ونقصها، ورغم أن مفهوم سوء التغذية يشمل حالات فرط التغذية، إلا أنه جرت العادة على استخدامه للدلالة على حالات نقص التغذية تحديدا، ومنه فهو يشمل حالات النقص الشامل للغذاء، أو نقص الفيتامينات أو السعرات الحرارية أو المواد البروتينية. (1) وغالبا ما يسبب ذلك أمراضا مزمنة أو إعاقات جسدية أو ذهنية، كما يرتبط عادة بتسهيل انتقال الأمراض المعدية، أو التسبب في الوفاة خصوصا إذا كان المريض طفلا أو امرأة.

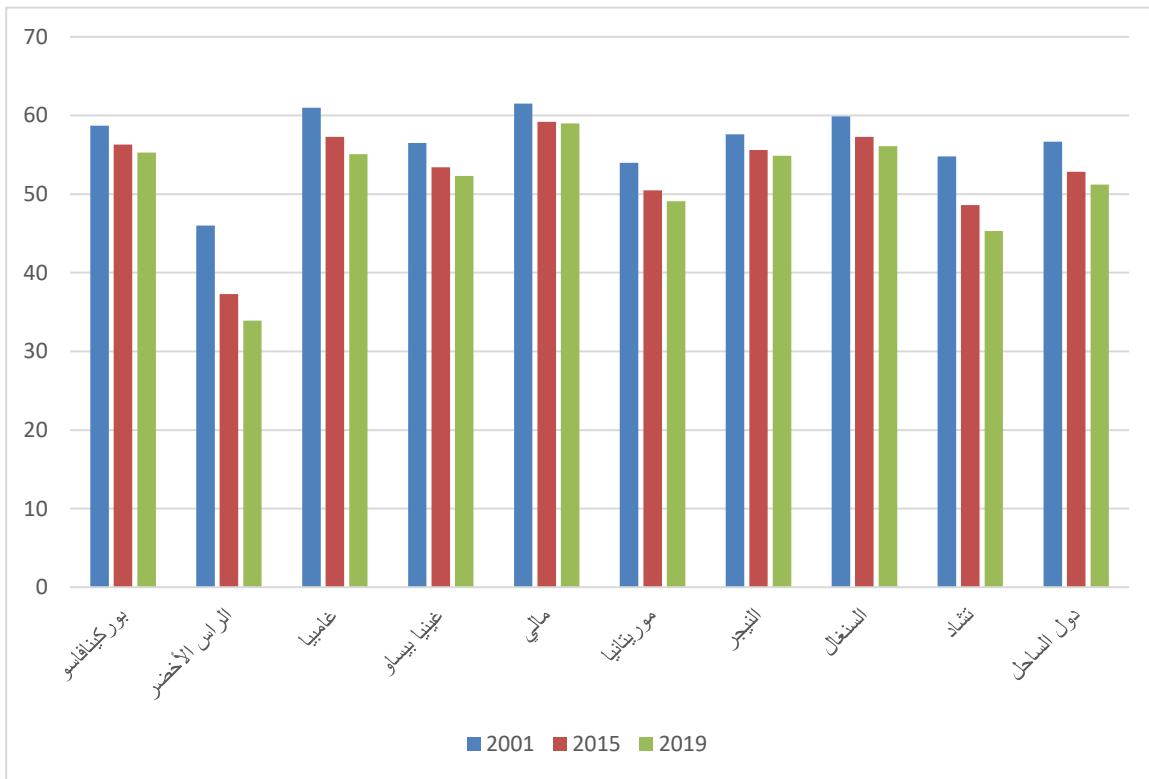
لطالما ارتبطت منطقة الساحل الأفريقي بالمجاعات، لذا فقد كان عدد السكان ناقصي التغذية في دول المنطقة من بين الأعلى في العالم تاريخيا. خاصة تلك الدول التي عانت من حروب وصراعات طويلة الأمد، وإلى غاية نهاية الألفية السابقة كان أكثر من نصف

(1): فيليب عطية، *أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث* (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، 31.

سكان دول الساحل يعانون من الجوع، ومع تعهد أهداف التنمية للألفية بتخفيض هذه النسبة إلى النصف بحلول سنة 2015، فقد كانت الآمال المعقودة لتحقيق ذلك كبيرة جداً، غير أن واقع الحال يظهر أن ما يقرب من نصف سكان دول النيجر وتشاد ومالي وبوركينا فاسو، وثلاث سكان دول غامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا والسنغال لا يزالون يعانون من الجوع -أنظر الجدول رقم (24)-.

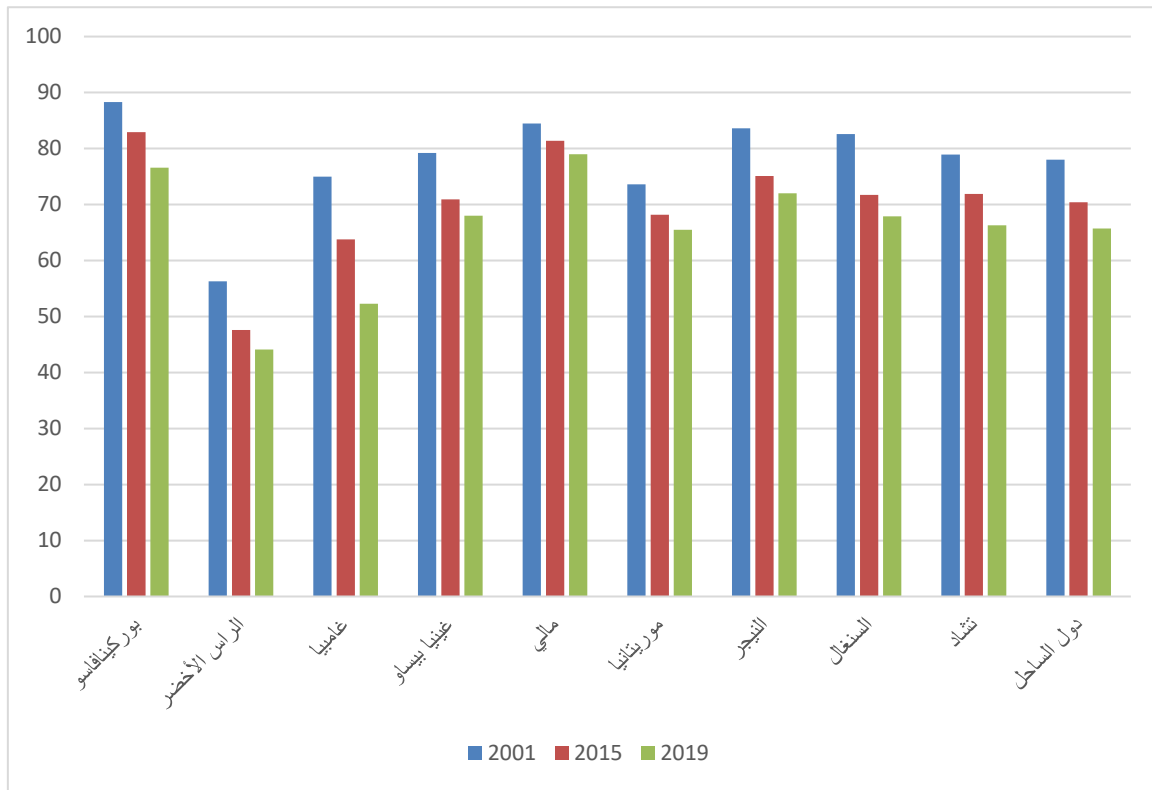
لا يقتصر خطر أمراض سوء التغذية في دول الساحل على الجوع فقط، بل يتعداه إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، والمواليد الجدد، والأطفال دون سن الخامسة. بسبب تعرض النساء إلى أمراض سوء التغذية، إذ يعانين من نقص الطاقة المزمن بسبب نقص الفيتامين "أ" واليود والحديد، ما يجعلهن عرضة للأمراض، كالحمى، والإسهال، والملاريا، والأنيميا، والايذز. وتنتقل هذه الأمراض من الأمهات إلى الأطفال عند الحمل والرضاعة، فيعاني المواليد الجدد من هذه الأمراض أو من نقص الوزن عند الولادة في أقل الأحوال.

الشكل رقم (17): انتشار الأنيميا بين النساء الحوامل % في دول الساحل. (1)



(1): من اعداد الباحث بناء على: World Bank Group, Databank, *Health Nutrition and Population Statistics*, on: <https://databank.worldbank.org/source/health-nutrition-and-population-statistics#>

الشكل رقم (18): انتشار الأنيميا بين الأطفال % (5-58 شهرا) في دول الساحل. (1)



الفرع الثاني: الأمراض المعدية وغير المعدية والناشئة في دول الساحل

تواجه العديد من الدول الأفريقية الكثير من التحديات الصحية لعل أبرزها مشكلات الأمراض المعدية والمنتقلة كالإيدز، والمalaria، والسل، والإيبولا. والأمراض غير المعدية كالأمراض الصدرية والسرطان والسكري. والأمراض الناشئة كالكوفايد 19. وقد تمكنت أقطار أخرى من العالم من التخلص من مثل تلك الأمراض منذ عقود، أو محاصرتها والحد من خطورتها على أقل تقدير. إلا أن دول منطقة الساحل من بين الدول الأفريقية الأكثر تضررا من آثار تلك الأمراض، حيث ترتبط مسبباتها عادة بالزيادة السكانية، والتفاوت في توزيع الدخل، وضعف البنى والخدمات الصحية الحكومية. (2)

تثبت الدراسات أن الدول الفقيرة هي الدول الأكثر عرضة للأمراض المعدية والمنتقلة، ومن أهمها مرض نقص المناعة البشرية المكتسب "الإيدز" HIV/AIDS، كون الفقر يؤثر في انتشار الإيدز عبر انعكاساته الخطيرة على الصحة الإنجابية، والسلوك الصحي

(1): المرجع نفسه.

(2): Ama De-Graft Aikins and David F. Marks, Health, "Disease and Healthcare in Africa," *Journal of Health Psychology* 12, no. 3 (2007): 388.

والمجتمعي، وكيفية استخدام الخدمات الصحية من جهة. (1) ومن الجهة المقابلة يؤثر الإيدز على فقدان الأسر لدخلها، عبر تزايد الإنفاق المطلوب على الرعاية الصحية، وذلك على حساب الجوانب المعيشية الأخرى، كالإنفاق على التعليم. وقد أثبتت الدراسات التي تم إجراؤها على بعض الدول الأفريقية، أن الأسر التي يوجد بين أفرادها من يحمل فيروس الإيدز تنفق ضعف ما تنفقه على بند آخر من بنودها المعيشية، على متطلبات المريض من الأدوية والعلاجات الخاصة والغذاء المخصص للمرض. (2)

تشير الإحصاءات المتوفرة لدول الساحل أن نسب الإصابة بالإيدز تعبر عن صورة ضبابية ومتناقضة في آن الوقت، إذ تتراوح النسب بين نسب منخفضة مثل دولتي النيجر والسنغال إلى نسب أعلى مثل دولة غينيا بيساو. ورغم التراجع في نسب الإصابات الجديدة بالفيروس مع وجود استثناءات، إلا أن جملة من يعيشون بالمرض يزدادون بمرور السنين رغم عدد الوفيات في صفوفهم، وقد يعود ذلك إلى الارتياح في قياس انتشار الفيروس. إلا أن العامل الأكبر في عدم دقة الإحصائيات يكمن في العوامل الثقافية والمجتمعية السائدة في هذه الدول، فالخلفيات الدينية والثقافية لمجتمعات دول الساحل، تعتبر الأمر من المعيبات الأخلاقية، بحيث يعيش المصابون في حالة اغتراب صحي ونفسي يجعلهم لا يصرحون بحملهم للفيروس، ولا يخضعون لأي متابعات أو برامج صحية، مما يجعل وفاتهم أبكر، واحتمالية انتقال العدوى أكثر.

(1): Peter Glick, "Reproductive Health and Behavior, HIV/AIDS, and Poverty in Africa," SAGA Working Paper: Prepared for the African Economic Research Consortium (May 2007), 38.

(2): الفكي، " الثقافة المجتمعية...، 238.

الجدول رقم (18): احصائيات المرضى بالإيدز (بالآلف).⁽¹⁾

2023			2015			2010			الدولة
الحاملين للفيروس	الموتى بالبفيروس	الإصابات الجديدة	الحاملين للفيروس	الموتى بالبفيروس	الإصابات الجديدة	الحاملين للفيروس	الموتى بالبفيروس	الإصابات الجديدة	
95	2.6	1.9	110	4.8	4.1	120	6.2	5.9	بوركينافاسو
4	<0.1	<0.5	2.7	<0.1	<0.5	2.2	<0.1	<0.2	الرأس الأخضر
26	1.3	1.5	26	1.4	2	23	1.5	2.2	غامبيا
34	1	1.1	37	1.9	1.8	37	2.3	2.8	غينيا بيساو
120	4.4	5.5	120	6	7.8	120	5.8	8.6	مالي
6.4	<0.5	<0.5	7.3	<0.5	<0.5	8.8	0.55	<0.5	موريتانيا
31	0.95	1.4	32	1.9	1.3	38	2.5	0.88	النيجر
44	0.84	2.8	40	1.7	1.4	43	1.7	2.2	السنغال
110	3.5	4.5	110	5.6	6.7	110	6.5	8.3	تشاد

تعد أمراض الملاريا والسل والتهاب السحايا، والكوليرا والحمى الصفراء والحصبة والإسهال النزفي والسعال الديكي والجزام واليرقان والجديري ودودة غينيا وغيرها، من بين الأمراض المستشرية في دول الساحل أيضا. وعلى الرغم من أن هذه الأمراض ليست كلها موجودة على مدار العام، ففيها من الأمراض الموسمية التي تتركز في مناطق جغرافية معينة، وخاصة في موسم الصيف وأثناء الجفاف، نتيجة الرياح والغبار المصاحب للفصل المناخي، مما يؤثر على الجهاز التنفسي للإنسان. إذ ينتقل المرض من شخص لآخر عن طريق رذاذ التنفس أو إفرازات الحلق، والمعاشية والتلامس، وتقاسم أواني الأكل أو الشرب. إلا أن هناك أمراضا لا تكاد تخلو منها دولة من دول الساحل وعلى مدار العام، مثل السحايا المنتشر في منطقة الساحل، من السنغال غربا مروراً ببوركينا فاسو وغامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا ومالي والنيجر وصولاً إلى تشاد.

(1): UNAIDS, UNAIDS Data 2024 (Geneva: United Nations Programme on HIV/AIDS, 2024), 294-330.

كما يعد ارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان من الأمراض غير المعدية الأكثر انتشارا في الساحل، ورغم عدم الاهتمام الكبير بهذه الأمراض مقارنة بالأمراض المعدية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها، عدم الاهتمام الدولي بما يحدث داخل القارة، إلا إذا امتدت انعكاساته إلى خارجها. فإن الإحصائيات سنة 2000 أشارت إلى أن ما يقرب من ثلث سكان دول الساحل يموتون بسبب هذه الأمراض، وتشير الإحصاءات سنة 2019 إلى أن النسبة ازدادت إلى ما يقرب من أربعين في المائة. وإذا ما تم الغوص أكثر في هذه التقارير فسنجد أن دولا ازدادت فيها نسب أسباب الوفيات بسبب الأمراض غير المعدية إلى النصف أو أكثر، مثل دولة الرأس الأخضر التي تصل فيها النسبة إلى أكثر من سبعين في المائة، ودولة النيجر التي تضاعفت فيها النسبة بين سنتي 2000 و 2019 من ستة عشرة في المائة إلى أكثر من ثلاثين في المائة.⁽¹⁾ وتحذر بعض الدراسات من أن النسبة ستصل إلى حوالي ستة وأربعين في المائة من مجمل الوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء بحلول سنة 2030.⁽²⁾

إن هذه الصورة القاتمة للوضع الصحي في الساحل نتيجة استئراء الأمراض المعدية وغير المعدية ازدادت قتامة مع تجدد ظهور بعض الأمراض مثل الإيبولا الذي سرعان ما يظهر من جديد في المنطقة، ناهيك عن الأمراض الناشئة، ولعل أبرز ما يمكن التذليل به في هذا الإطار هو ظهور مرض كوفيد 19 الذي تأثرت به منظومات صحية قوية ومتطورة في العالم، ناهيك عن الهياكل الصحية المتهاكلة أصلا في الساحل. وتشير إحصائيات المنظمة العالمية للصحة إلى أن كوفيد 19 صنف سادسا ضمن أكثر عشر مسببات للوفاة في القارة الأفريقية سنة 2021، متجاوزا بذلك مرض الإيدز الذي حل سابعا.⁽³⁾

تشير بعض الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة سنة 2020 على أفريقيا إلى أن أكثر من ثلاثين مليون أفريقي من الممكن أن يقعوا في الفقر المدقع، وتضيف منظمة العمل الدولية إلى أن هناك خمسة وثلاثين مليون عامل أفريقي على الأقل سيقعون تحت خط فقر

(1): World Bank Group, Databank, *Health Nutrition and Population Statistics*, on: <https://databank.worldbank.org/source/health-nutrition-and-population-statistics#>

(2): The World Bank, Human Development Network, "The Growing Danger of Non-Communicable Diseases: Acting Now to Reverse Course," *Conference Edition Report* (September 2011), 1.

(3): World Health Organization, *World health statistics 2024: monitoring health for the SDGs, Sustainable Development Goals* (Geneva: World Health Organization, 2024), 13.

3.20 دولار لليوم الواحد. ⁽¹⁾ وبناءا على ذلك، فإن التقديرات تشير إلى أن عدد الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء قد يزيد بنسبة خمسة عشرة في المائة في المناطق الريفية، وبنسبة تصل إلى أربعة وأربعين في المائة في المناطق الحضرية. ⁽²⁾

وإذا تم الانتقال إلى منطقة الساحل تحديداً، فالأمر لم يعد متعلقاً بما يخلفه الكوفيد 19 على عدد الوفيات فقط، بل تعدت آثاره إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي الذي حفز انعدام الأمن وتغير السلوك المجتمعي. ومن بين تلك الآثار، البطالة، وعدم الاستقرار الوظيفي، وانخفاض الأجور، واستهلاك الادخار. مما أدى غالباً إلى ضغوط نفسية ومجتمعية تجعل الناس عرضة لسلوكيات غير منتظمة وعنيفة. ورغم تعود المنطقة على الأمراض، إلا أن تأثير الجائحة كان بطريقة غير مسبقة، فقد أدت الجائحة إلى تحويل الموارد الإنسانية وموارد حفظ السلام إلى مكافحته من جهة، كما عمل الوباء كمضاعف للتهديد ومسبب للتوتر بسبب المظالم القائمة مسبقاً، بشأن عدم المساواة والاستبعاد والتمييز الاجتماعيين من جهة أخرى، ومنه فقد كان مساهماً بشكل أو بآخر في تأجيج التوترات طويلة الأمد، وتفاقم الاضطرابات المدنية وتعطيل أنشطة بناء السلام في المنطقة. ⁽³⁾

الفرع الثالث: الإنفاق العام على الصحة في دول الساحل

شهدت سياسات الإنفاق على الصحة في دول الساحل مراحل مختلفة منذ الاستقلال، فقد ورثت دول المنطقة أنظمة صحية متهاكة وضعيفة كانت موجهة أساساً لخدمة المصالح الاستعمارية. وتبعاً لذلك لم تشهد سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أي تحول جذري في فلسفة الإنفاق على الصحة في الساحل، واستمر التركيز على المدن والمراكز الحضرية، وأهملت الأرياف التي يقطنها غالبية السكان. وقد كان هذا الضعف مبرراً باعتبار الإرث الاستعماري الثقيل على الحكومات، وهشاشة الدولة، وضعف الموارد المالية، إلا أن ذلك لا يعفي حكومات المنطقة آنذاك من ميلهم لتوجهات الإنفاق العسكري على حساب بقية الأولويات، وإن تم التركيز على الأولويات التنموية في بعض دول الساحل فلم يكن

(1): Nguena and Asaloko, "Financial inclusion...": 82.

(2): David Laborde, Will Martin and Rob Vos, "Impacts of COVID-19 on global poverty, food security, and diets: Insights from global model scenario analysis," *Agricultural Economics*, no. 52 (2021): 382.

(3): Akinyetun, "From Epidemic to Pandemic...": 63.

الاستثمار في البنى الصحية خيارا مفضلا لدى النخب الحاكمة في المنطقة، إذ لم تتجاوز نسب الإنفاق على الصحة عموما عتبة الخمسة في المائة من الإنفاق العام.

أدت الإصلاحات الهيكلية في الثمانينيات والتسعينيات إلى وقوع دول الساحل تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية لتقليص الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على الصحة، الذي كان ضعيفا بالأساس. وبسبب العجز المالي بدأ اعتماد دول الساحل بشكل كبير على المعونات والدعم الخارجي كالمنظمات الأممية أو المؤسسات المالية الدولية أو الدول المانحة، فتأثرت سياسات الإنفاق على الصحة بالإملاءات الخارجية التي ركزت على توجيه الإنفاق لبرامج التلقيح والتركيز على الأمراض المعدية، عوضا عن توجيه تلك المعونات للاستثمار في بناء المستشفيات، وتعزيز الرعاية الأولية، وتدريب الأطباء والكوادر الطبية، وخاصة في المناطق الريفية. فتميز الإنفاق على الصحة في تلك الفترة بالإضافة إلى ضعفه وعدم استقلاليته، بتكريسه للتفاوتات الاجتماعية الطبقيّة، والعمرية، وبين الجنسين في مجتمعات دول الساحل، والتفاوتات الإقليمية بين دول الساحل في حد ذاتها. (1)

مع بداية الألفية بدأ الإنفاق العام على الصحة يزداد تدريجيا، وبتوصيات وتعهدات دولية منبثقة عن إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الدولية، وتعزز ذلك بإعلان "أبوجا" سنة 2001، الذي دعا الدول الأفريقية إلى تخصيص خمسة عشرة في المائة من ميزانياتها الوطنية للإنفاق على الصحة، وبالرغم من أن بعض دول الساحل مثل بوركينا فاسو ومالي حسنت من نسب الإنفاق على الصحة، إلا أنها لم تصل إلى النسب المطلوبة. كما شهد الإنفاق على برامج الرعاية الصحية الأولية تحسنا في المنطقة، خاصة عبر إنشاء المراكز الصحية القروية، وتحسنت الشراكات الدولية لدول الساحل، وازدادت التدفقات المالية الخارجية، كما أعفيت الفئات الهشة من بعض الرسوم والضرائب على الخدمات الصحية، في محاولة لخفض الإنفاق الأسري على الصحة. إلا أن كل ذلك لا يعطي نظرة دقيقة عن الوضع الصحي في الساحل، ويظهر جليا أن سياسات الإنفاق لا تزال تسير وفقا لشروط وتوجهات خارجية، تحد من قدرة دول المنطقة على رسم سياسات مستقلة وطويلة الأمد.

(1): عبد المجيد عثمان موسى، "تحديات الرعاية الصحية الأولية في أفريقيا"، دراسات أفريقية 16، ع. 56 (ديسمبر 2016): 198.

الجدول رقم (19): نسب الإنفاق على الصحة % في دول الساحل. (1)

الإنفاق الأسري من الإنفاق على الصحة			الإنفاق الخارجي من الإنفاق على الصحة			الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي			الدولة
2022	2015	2000	2022	2015	2000	2022	2015	2000	السنوات
38.9	47	46.1	20.9	24.7	21.3	1	1.5	1	بوركينافاسو
27.5	30	26.1	8.3	4.2	2.6	4.3	2.9	3.2	الرأس الأخضر
31.2	33.6	16	24.2	35	78.4	1.5	1	0.6	غامبيا
68.2	69.9	67.8	18.2	23.5	18	1.1	0.5	0.6	غينيا بيساو
52.4	36.3	70.5	8.7	41.3	5.8	1.4	0.9	1.3	مالي
43.3	52.7	81.7	17.5	8.6	4.4	1.8	1.4	0.5	موريتانيا
46.6	54.7	66.7	18.2	24.6	9.3	1.5	1.1	1.1	النيجر
56.7	57.4	60.7	21.2	18	4	0.9	1.1	1.3	السنغال
59	61.7	58.4	18.7	17.1	3.6	1	0.7	1.5	تشاد

(1): من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي، World Bank Group, Databank, *Health Nutrition and Population Statistics*, on: <https://databank.worldbank.org/source/health-nutrition-and-population-statistics#>

الفصل الثالث

آليات مكافحة الفقر في دول الساحل

تمهيد

تشكل الآليات المعتمدة لمكافحة الفقر في دول الساحل الإطار العملي الذي يترجم مختلف التصورات النظرية والتوجهات الاستراتيجية إلى خطط وبرامج وإجراءات ملموسة. ويقصد بالآليات هنا مجموع الأدوات والوسائل المؤسسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الدول، والمنظمات الإقليمية والدولية، والفواعل غير الحكومية، من أجل معالجة جذور الفقر والحد من انعكاساته. وهي بذلك لا تقتصر على التدخلات الاقتصادية المباشرة، وإنما تمتد لتشمل الإصلاحات السياسية والإدارية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، إضافة إلى الأبعاد الثقافية والبيئية التي تسهم في بناء مجتمع أكثر قدرة على الصمود أمام التحديات.

وسيركز المبحث الأول من هذا الفصل على السياسات والبرامج الحكومية، بوصفها الإطار الرسمي والوطني لمكافحة الفقر. وسيتم التطرق فيه إلى الأبعاد الدستورية والقانونية التي تضفي الشرعية على الجهود التنموية، ثم إلى المؤسسات الوطنية التي تقود هذه العملية، قبل أن يتم استعراض مضامين السياسات الحكومية في أبعادها السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

أما المبحث الثاني فيعنى بالسياسات غير الحكومية المحلية والإقليمية، مسلطا الضوء على دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية، إلى جانب المبادرات النسوية والإعلامية والقطاع الخاص. ثم ينتقل إلى رصد جهود المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية والقارية في صياغة استجابات جماعية للتحديات المشتركة التي يفرضها الفقر.

في حين يتناول المبحث الثالث البعد الدولي، من خلال تحليل أدوار المنظومة الأممية، ومؤسسات التمويل الدولية، والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، بالإضافة إلى أدوار المجتمع المدني العالمي ومساهمة الشركات متعددة الجنسيات. مبرزًا تفاعل منطقة الساحل مع النظام الدولي في إطار مكافحة الفقر، ومدى انعكاس ذلك على تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة. وبذلك سيسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة شاملة لمختلف آليات مكافحة الفقر في الساحل، وفق مستوياتها الوطنية والإقليمية والدولية، بغرض التعرف على مضامينها، والتمهيد لتقييم فعاليتها، واستجلاء مواطن القوة والضعف فيها، لتصور أكثر تكاملا لمواجهة الظاهرة.

المبحث الأول

السياسات الحكومية لمكافحة الفقر في دول الساحل

تعتبر السياسات والبرامج الحكومية أحد أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول في سعيها لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية، خصوصا في السياقات الهشة كالتى تعرفها دول الساحل الأفريقي. إذ تشكل هذه السياسات الإطار المؤسساتي والتنفيذي الذي تتم من خلاله تعبئة الموارد وتوجيه الجهود نحو تحسين مستويات المعيشة، وتقليص الفجوات الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني.

وفي ظل التحديات البنيوية التي تعاني منها بلدان الساحل، كالضعف المؤسسي، والاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وتدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية، اتجهت الحكومات إلى اعتماد خطط وطنية متعددة المحاور تركز على دعم النمو الاقتصادي، ومحاولة تحقيق العدالة في توزيع عائد ذلك النمو، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، إلى جانب تطوير السياسات القطاعية الحيوية كالصحة، والتعليم، والسكن، والبنى التحتية الأساسية، مع اهتمام متزايد بالسياسات البيئية والثقافية.

لذا سيركز هذا المبحث على تحليل مضامين السياسات الحكومية الرسمية ذات الطابع الوطني، محاولا تغطية السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية، إلى جانب الأبعاد البيئية والثقافية التي أضحت تشكل جزءا من الاستجابة الحكومية لمكافحة الفقر في دول المنطقة.

المطلب الأول: الإطار التشريعي والمؤسساتي لمكافحة الفقر في دول الساحل

يعد الفقر في دول الساحل مسألة ذات أبعاد متشابكة تتطلب استجابات شاملة على المستويين القانوني والمؤسساتي. إذ لا يمكن تصور نجاح أي سياسة تنموية دون توفر بيئة تشريعية ملائمة وهياكل مؤسسية فعالة، تؤمن الانتقال السلس بين الأهداف الاستراتيجية والسياسات التنفيذية. وقد شهدت هذه الدول منذ عقود، جهودا متفاوتة تهدف إلى خلق مرجعية قانونية تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وتهيئ لهم إطارا تنظيميا يدعم برامج التنمية ومكافحة الفقر.

الفرع الأول: الأطر الدستورية والقانونية لمكافحة الفقر في دول الساحل

تعد الدساتير الوثيقة الأعلى في المنظومات القانونية للدول، بحيث تعبر عن الالتزام بفحوى وبنود العقد الاجتماعي المتفق عليه مع شعوبها. وإذا ما تم التركيز على دساتير دول الساحل ومكانة مكافحة الفقر فيها كواجب حكومي وحق دستوري، فسيظهر أن أيا منها لا ينص صراحة على التزام الدولة "بمكافحة الفقر" كواجب دستوري مباشر. ومع ذلك، تتفاوت هذه الدساتير في مدى تضمينها لحقوق اقتصادية واجتماعية تشكل أساسا غير مباشر لمكافحة الفقر أو التخفيف من حدته.

يمكن ملاحظة أن دساتير دول الساحل تنقسم بين ثلاثة أنماط رئيسية، إذ يضم النمط الأول كلا من دولتي بوركينا فاسو والنيجر، فبالرغم من أن دستورهما لا ينص صراحة على "مكافحة الفقر"، ولكنه يدرج التزاما قويا بمكافحة الفقر والعدالة الاجتماعية وحقوق الفئات الضعيفة، فعلى سبيل المثال، ينص دستور النيجر في مواده 146 و147 على التزام الدولة بمكافحة اللامساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.⁽¹⁾ ما يفهم ضمنا على أنه توجه قوي نحو مكافحة الفقر، وإن لم يذكر المصطلح صراحة، كما ينص أيضا على الحق في الغذاء بعبارات صريحة، من خلال التأكيد على أن السياسات العامة يجب أن تعزز إمدادات الغذاء وأن لكل شخص الحق في إمدادات غذائية كافية.⁽²⁾

كما يؤكد دستور بوركينا فاسو سنة 1991 أيضا، خصوصا في المادة الثامنة عشرة منه، على حقوق مثل التعليم، والصحة، والسكن، مرفقة بإشارات قوية إلى العدالة الاجتماعية، مما يتيح تفسيراً مرناً يمكن الدولة من اعتماد سياسات اجتماعية موجهة للفئات الفقيرة. وقد تم تعديل هذه المادة سنة 2015، ليتحدد نص المادة على النحو التالي:

"التعليم، ومياه الشرب والصرف الصحي، والتدريس، والتدريب، والضمان الاجتماعي، والسكن، والرياضة، والترفيه، والصحة، وحماية الأم والطفل، ومساعدة المسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة

(1): République du Niger, *Constitution de la VII^{ème} République: (Promulguée par Décret n°2010-754/PCSRD du 25 Novembre 2010) Jorn n° Spécial 19 du 29 Novembre 2010*, 38-39.

(2): Ibrahim Banaru Abubakar, "Poverty, Policies, and Politics: a Rights-based Approach to Food Insecurity in Africa," *African Human Rights Yearbook* 6 (2022): 264.

والحالات الاجتماعية، والإبداع الفني والعلمي، تشكل حقوقاً اجتماعية وثقافية يعترف بها هذا الدستور، ويهدف إلى تعزيزها".⁽¹⁾

أما النمط الثاني فهو أقل قوة نسبياً في الالتزام بمكافحة الفقر دستورياً، لكنه يفهم ضمناً من مضمون المواد الدستورية، كما في دول الرأس الأخضر والسنغال، إذ تركز النصوص الدستورية لمفاهيم الحماية الاجتماعية والعيش الكريم وتكافؤ الفرص، وهي مبادئ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمكافحة الفقر، رغم غياب المصطلح بشكل صريح. وتكاد تكون الصورة مماثلة في مالي وتشاد وموريتانيا، حيث توطر الحقوق الاجتماعية الأساسية كالتعليم، والعمل، والرعاية الصحية، في سياق عام يفتقر إلى تحديد صريح لمسؤولية الدولة في مواجهة الفقر.⁽²⁾ في حين يضم النمط الثالث دولتي غامبيا وغينيا بيساو، بحيث تبقى الإشارات إلى الفقر أو العدالة الاجتماعية في دستورهما أكثر عمومية وضبابية، وتأتي غالباً في سياق المبادئ التوجيهية أو التصريحات العامة، دون أن ترتب أي التزامات قانونية واضحة قابلة للتقاضي أو المتابعة القضائية.⁽³⁾

إذا ما تم الانتقال إلى القوانين العضوية والقوانين العادية والنصوص التنظيمية والمراسيم والخطط الوطنية، فسيتضح أن القوانين ذات الصيغة التشريعية الملزمة ليست قوانين مباشرة لمكافحة الفقر في أغلب دول الساحل، وإنما هي قوانين للضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي أو الحماية من البطالة أو الشيخوخة أو غيرها، دون وجود قوانين صريحة حول مكافحة الفقر. وإن وردت بعض القوانين حول مكافحة الفقر بشكل مباشر وصريح مثل ورقات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، إلا أنها ذات طابع غير تشريعي، ولا تتوفر فيها صفة الالتزام، باعتبار أنها استراتيجيات دولية يتم توطينها وتوجيهها للدولة.

تظل المراسيم المحلية والتنفيذية هي النصوص القانونية الوطنية الوحيدة التي تنص صراحة على مكافحة الفقر، مثل مراسيم إنشاء صناديق لدعم الأسر الفقيرة، أو مراسيم إنشاء برامج للتغذية المدرسية. إلا أنها لا تعبر عن نصوص قانونية بقدر ما هي قرارات تنظيمية

(1): Burkina Faso, *Constitution du 11 juin 1991: Révisée par la loi n° 072-2015 CNT du 5 novembre 2015*, 6-7.

(2): Stephen Devereux, "The Right to Social Protection in Africa: From CCCCDFPRTs to CLSPPPs," *Law in Africa* 20 (2017): 29.

(3): John Cantius Mubangizi, "The Constitutional Protection of Socio-Economic Rights in Selected African Countries: A Comparative Evaluation," *2 Afr. J. Legal Stud.* 1 (2006): 18-19.

تصدر عن رؤساء الدول أو الحكومات، تتعلق أساسا بتفعيل أو تمويل إجراءات وبرامج محددة، وغالبا ما تكون تلك البرامج قصيرة الأمد أو قطاعية فقط، مما يجعلها عرضة للتقلبات السياسية ولا تتمتع بصفة الاستدامة.

إن غياب النصوص الصريحة حول مكافحة الفقر في دساتير وقوانين دول الساحل يعد من المشكلات التي يجب تداركها، باعتبار أن الفقر يورق الأفارقة منذ وقت ليس بالقريب، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الإطار القانوني الحالي غير قادر على مواجهته، فالفقر لا يتعلق بالترسانة القانونية فقط رغم أهميتها الوقائية. ومع ذلك فهو يكشف عن ضعف الإرادة الدستورية الواضحة في جعل الفقر قضية مركزية في العقود الاجتماعية لدول الساحل، وهو ما يعد أحد العوامل المفسرة لتفاوت فعالية السياسات الوطنية المعتمدة لمكافحته.

الفرع الثاني: المؤسسات الحكومية المكلفة بمكافحة الفقر في الساحل

سيطرت الدولة في أفريقيا على عمليات التنمية في مرحلة ما بعد الاستقلال بعد تتصل الدول الاستعمارية والمؤسسات الأممية من مسؤولياتها التاريخية في تنمية القارة. وقد أدى تغير الظروف وموازن القوى الدولية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى تبني سياسات مختلفة لكبح القطاع العام وإعادة تشكيل أدواره، باعتبار أن توصيف المؤسسات المالية الدولية حينها للمعضلة الأفريقية نابع أساسا من الاختلالات المؤسسية التي تعاني منها مؤسسات الدولة في أفريقيا. ومنه فقد مثل تغيير وتعديل دور الدولة والقطاع العام خيارا وحيدا للخروج من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بها.

لقد مثل إصلاح مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها، وبناء القدرات المؤسسية لأطراف التنمية، أحد الأعمدة الرئيسية لتلك التعديلات. فعمدت دول الساحل إلى اعتماد منظومة مؤسسية متشعبة ذات طابع وطني لمكافحة الفقر في المنطقة. إلا أن المقاربة المؤسسية تظهر تفاوتاً كبيراً من حيث طبيعة البنى الإدارية، ومستوى المركزية أو اللامركزية في إدارة برامج مكافحة الفقر. ويتجلى هذا التفاوت بشكل رئيسي في تنوع الأدوار بين المؤسسات الحكومية المركزية، التي تضطلع بصياغة السياسات وتعبئة الموارد، وبين السلطات المحلية والجهوية، التي تتولى تنفيذ البرامج على الأرض، وترجمة الخطط الوطنية إلى تدخلات ملموسة. هذا

التصنيف لا يخضع فقط للاعتبارات الإدارية، بل يتأثر أيضا بالبنى السياسية والتاريخية والاقتصادية لكل دولة، وقدرة الدولة على التفاعل مع الشركاء الدوليين.

أولا: المؤسسات الحكومية المركزية

تشكل الوزارات المتخصصة في الشؤون الاجتماعية والحماية الاجتماعية والعمل الإنساني والتخطيط الاقتصادي، الركيزة الأساسية التي تستند إليها دول الساحل في صياغة وتنسيق استراتيجيات مكافحة الفقر. ففي بوركينا فاسو مثلا، تضطلع وزارة المرأة والتضامن الوطني والأسرة بدور محوري في وضع الخطط الوطنية للاستجابة للفقر والهشاشة، كما تشرف على البرامج الاجتماعية الكبرى الموجهة للفئات المعوزة، وعلى رأسها النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة. (1)

أما في السنغال، فقد اعتمدت الدولة مقاربة رقمية متقدمة من خلال إنشاء السجل الوطني الموحد RNU، الذي تشرف عليه مفوضية الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني. ويهدف هذا السجل إلى تحديد الأسر الفقيرة والهشة على أساس معايير موضوعية، ويوفر قاعدة بيانات مركزية تستخدم لتوجيه التحويلات النقدية والبرامج الاجتماعية الأخرى بدقة، مثل الصحة والأمن الغذائي. وهو ما مكن من تحسين الاستهداف وتقادي التداخل بين البرامج. (2)

وفي دول أخرى مثل النيجر ومالي وتشاد، تم إنشاء لجان وطنية عليا تكلف بتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات، واقتراح السياسات ومتابعة التنفيذ. ففي النيجر، يلعب المرصد الوطني للفقر والتنمية البشرية ONAPAD دورا بحثيا وتحليليا أساسيا، حيث يعد تقارير سنوية حول الفقر وعدم المساواة، ويقدم توصيات للحكومة بشأن الأولويات التنموية. (3) وفي مالي، تم إنشاء اللجنة الوطنية لتقليص الفوارق الاجتماعية، وهي هيئة متعددة القطاعات تتابع تنفيذ السياسات الاجتماعية وتنسق بين الجهات المختلفة. أما في تشاد، فقد أنشئت اللجنة

(1): Ministère de la Femme, de la Solidarité Nationale, et de la Famille, «Nos Projets,» sur: <https://www.action-sociale.gov.bf/politiques/nos-projets>, vue: 13/07/2025.

(2): Fatou Ndiaye, Ousseynou Diop et Mansour Sy Sarr, «Le Registre National Unique (RNU) du Sénégal: vers une couverture nationale,» *Research Brief 63*, Centre International de Politiques pour la Croissance Inclusive (mai 2019): 2.

(3): Institut National de la Statistique du Niger, ONAPAD, sur: <https://www.stat-niger.org/anado/index.php/accueil>, vue: 13/07/2025.

العليا لمكافحة الفقر، والتي تتمتع بصلاحيات سياسية وفنية، وتعمل تحت إشراف رئاسة الجمهورية.

ثانيا: المؤسسات المحلية والجهوية

تلعب السلطات المحلية والجهوية دورا بالغ الأهمية في تنفيذ سياسات مكافحة الفقر، لكونها الجهات الأقرب إلى الفئات المستهدفة، والأقدر على رصد الحاجات الواقعية، وتكييف الاستجابة معها. وتعد البلديات والمجالس القروية، واللجان الجهوية للتنمية، ومراكز الحماية الاجتماعية المحلية، من بين الفاعلين الأساسيين في هذا المجال.

ففي بوركينا فاسو، يتم تفويض جزء كبير من مهام التنفيذ إلى المجالس البلدية والمراكز الجهوية للشؤون الاجتماعية، والتي تتلقى دعما فنيا وماليا من الدولة والشركاء التقنيين. فقد جرى تعزيز دور البلديات والمجالس المحلية عبر قوانين اللامركزية، مما مكنها من الإشراف المباشر على تنفيذ البرامج الاجتماعية الممولة من الدولة أو من الشركاء الدوليين، خاصة في مناطق النزاع.⁽¹⁾

وتتولى منسقيات الحماية الاجتماعية في موريتانيا تنفيذ الخطط الوطنية على المستوى الولائي والمحلي، كما تتعاون مع المجتمع المدني في تحديد الفئات المستهدفة وتوزيع الدعم. في حين أن مندوبيات التنمية المحلية في تشاد تمثل الامتداد الترابي لوزارة التنمية الاجتماعية، إذ تضطلع بأدوار تنفيذية ورقابية على مستوى مختلف المحافظات. غير أن أدوار هذه الهياكل بشكل عام تبقى رهينة قدراتها المؤسسية المحددة لفعالية أدائها. ففي كثير من الأحيان، تعاني هذه السلطات من نقص التمويل، وضعف التنسيق مع السلطات المركزية، وغياب قواعد بيانات محدثة، مما يؤثر سلبا على جودة تنفيذ برامج مكافحة الفقر.⁽²⁾

تظهر التجربة المقارنة أن الدول التي اعتمدت أنظمة ربط مؤسسي واضحة مثل السنغال عبر سجلها الوطني الموحد، أو بوركينا فاسو من خلال لجانها الجهوية لديها فرص أكبر

(1): World Bank, "Rural Decentralization in Burkina Faso: Local Level Institutions and Poverty Eradication," *Environment and Social Development* 21799, no. 178 (March 2001): 2-3

(2): Dele Olowu, "Decentralization and Urban Governance in West Africa," in *Decentralization and the Politics of Urban Development In West Africa*, ed. Dickson Eyoh and Richard Stren (Washington: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2007), 31-33.

لتحسين الاستهداف، وتقليص التداخل المؤسسي، ورفع كفاءة الإنفاق الاجتماعي. وفي المقابل، لا تزال دول مثل النيجر وغينيا بيساو ومالي تواجه صعوبات كبيرة في هذا المجال، بسبب غياب قواعد مؤسسية واضحة للربط، وتضارب الاختصاصات، وغياب التنسيق الأفقي بين الفاعلين المحليين والوطنيين. إذ لا تعتمد فعالية الجهود المؤسسية في مجال مكافحة الفقر في الساحل فقط على وجود هياكل إدارية متخصصة، بل تتطلب أيضا تنسيقا فعالا بين المستويات المركزية والمحلية، حيث أن فعالية مؤسسات مكافحة الفقر ترتبط بمدى قدرتها على الانتقال من التخطيط المركزي إلى الفعل المحلي، وإشراك المجتمعات في صنع القرار، وتبني آليات مرنة وشفافة تمكن من التكيف مع الواقع المتغير والاحتياجات المتنامية لشعوب المنطقة.

المطلب الثاني: مضامين السياسات الحكومية لمكافحة الفقر في الساحل

تشكل مضامين السياسات والبرامج الحكومية لمكافحة الفقر في دول الساحل البعد العملي لمجمل الترتيبات القانونية والمؤسسية التي أنشأتها هذه الدول استجابة لتحديات التنمية. فمع انتشار الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية، بات من الضروري أن تتبنى الحكومات استراتيجيات متكاملة تتجاوز المعالجة الظرفية، وتستند إلى رؤية تنموية شمولية تربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، انطلقت دول الساحل منذ بداية التسعينيات ومطلع الألفية في صياغة برامج وسياسات وطنية متنوعة من حيث المضامين والأولويات، لكنها تلتقي عموما في تبني منطق تحقيق التنمية كأساس لتوجيه التدخلات الحكومية.

الفرع الأول: سياسات الإصلاح السياسي والإداري لمكافحة الفقر في دول الساحل

أظهرت تجارب الدول أن الديمقراطية التشاركية، والحوكمة الرشيدة، والانفتاح السياسي، تشكل شروطا ضرورية لا غنى عنها لتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان وصول السياسات إلى الفئات الأكثر هشاشة، وجزءا رئيسيا من أي استراتيجية لمكافحة الفقر. لذا فقد أدرك صانع القرار في دول الساحل، بفعل الضغوط الاجتماعية الداخلية والتزاماته الدولية، أن معالجة الفقر

تتطلب إعادة هيكلة المشهد السياسي والإداري عبر تعزيز اللامركزية، والشفافية، والعدالة الاجتماعية، بما يضمن مشاركة الفئات المهمشة في صياغة السياسات وتتبع تنفيذها. (1)

وبعد سنوات من تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في فترة الثمانينيات والتسعينيات، أدركت حكومات الساحل أن مهمة مكافحة الفقر ليست مجرد عملية فنية ذات طابع تقني، كما تم وصفها -لدينا حلول بسيطة لمشكلات معقدة- تنحصر فقط في خفض الديون، وتحسين المناخ للاستثمار الأجنبي المباشر، وتنفيذ بعض المشاريع الاجتماعية، بل أصبحت ترتبط بشكل وثيق بجودة الحكم، ونوع النظام السياسي، وقدرته على استيعاب المطالب الاجتماعية وتوجيه الموارد بشكل عادل وفعال. (2)

شكلت عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الساحل مثل السنغال والرأس الأخضر أرضية مؤسسية لإشراك المواطنين في صياغة السياسات، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة الفقر. وقد تبنت هذه الدول آليات للديمقراطية التشاركية، مثل المشاورات الشعبية، والمنديات المحلية، والمجالس الجهوية التشاركية، ما عزز من مصداقية برامجها ومشروعيتها، وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الفقراء في هذه الدول. (3) كما أن انفتاح الفضاء السياسي سمح بظهور فاعلين من المجتمع المدني، يساهمون بدورهم في مراقبة السياسات الاجتماعية، وتقديم مقترحات بديلة. في المقابل، فإن دولا أخرى ذات طابع سياسي مغلق، أو تشهد نزاعات، مثل تشاد ومالي، تعاني من ضعف المشاركة الشعبية، مما أثر على فعالية تنفيذ سياسات مكافحة الفقر وفقدانها للقبول المجتمعي.

تعتبر الحوكمة الرشيدة أيضا عاملا حاسما في كفاءة إدارة برامج مكافحة الفقر، لا سيما في سياق هش مثل دول الساحل. إذ يعد غياب الشفافية، وتفتشي الفساد الإداري، من الأسباب الرئيسية لضعف الاستهداف، وهدر الموارد، وتفاقم الفقر. وقد حاولت بعض الدول إنشاء أجهزة

(1): يوسف بنجورا، "رؤى حول سياسات التكيف الهيكلي، التوجه نحو المعاملات غير الرسمية والتغيير الرسمي في أفريقيا"، تر. رحاب عثمان محمد عثمان، في *الحكم والسياسة في أفريقيا: المجلد الثاني*، تح. "أكوديبا نولي" (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، 519.

(2): Jocelyne Bourgon, "Shared Governance: Combatting Poverty and Exclusion," *General Report* (Cameroon: IIAS International Regional Conference. 2004), 48.

(3): Nadine Rugwe, "Good governance, a compass for transformation in the Sahel," in: [Good governance, a compass for transformation in the Sahel | United Nations Development Programme](#), seen: 14/07/2025.

رقابية مثل محاكم التدقيق في السنغال وبوركينا فاسو، والمرصد الوطني للحماية الاجتماعية في موريتانيا. كما تحاول دول الساحل التوجه نحو رقمنة الإجراءات في تسجيل المستفيدين، كما في عمل المرصد في موريتانيا من خلال السجل الاجتماعي الموحد لضمان توجيه البرامج والمساعدات إلى الفئات المستحقة فقط، ما يقلل من المحسوبية، الزبونية، والتلاعب، والأمر نفسه في السنغال عبر السجل الاجتماعي الموحد. ⁽¹⁾ في حين لا تزال دول مثل النيجر وغينيا بيساو تقتصر إلى آليات فعالة للتتبع والمساءلة.

كما يعد الاتجاه نحو اللامركزية الإدارية أحد أهم أدوات مكافحة الفقر في المنطقة، حيث منحت بعض الدول صلاحيات أوسع للبلديات والمجالس المحلية في إدارة الشأن الاجتماعي. فقد مكنت قوانين اللامركزية في مالي والسنغال وبوركينا فاسو، البلديات من تصميم وتنفيذ برامج خاصة بمحاربة الفقر، وأنشئت صناديق تمويل محلية تستهدف دعم الفئات الفقيرة مباشرة. ⁽²⁾ فالحكومات المحلية أكثر استجابة لاحتياجات الفقراء، وأكثر قدرة على دعم سياسات التنمية للقطاعات المهمشة. ⁽³⁾

من جانب آخر، تعد الإدارة العمومية الواجهة المباشرة للدولة في علاقتها بالمواطنين، وخاصة الفقراء منهم. ولهذا فإن ضعفها أو بيروقراطيتها، يؤدي إلى نفور الفئات الهشة، ويخلق حاجزا نفسيا وماديا أمام الاستفادة من الخدمات المختلفة. وقد أطلقت بعض دول الساحل إصلاحات لتحسين أداء الإدارة، شملت التكوين المستمر، وتحديث الأدوات، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع التغطية الإدارية إلى المناطق النائية. ومن بينها برنامج تشخيص الإدارة في بوركينا فاسو وبرنامج دعم تحديث الإدارة العمومية في السنغال. ⁽⁴⁾

(1): Ndiaye, Diop et Sy Sarr, *Research Brief* 63, 3.

(2): محمد حجاج، إشكاليات الحكم المحلي في أفريقيا: إثيوبيا ونيجيريا دراسة مقارنة، سلسلة أفريقيات 5 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2019)، 73.

(3): Richard C. Crook, "Decentralisation and Poverty Reduction in Africa: the Politics of Local-Central Relations," *Public Administration and Development* 23, n. 1 (February 2003): 79.

(4): Ministère de la Fonction Publique, de la Rationalisation des Effectifs et du Renouveau du Service Public, «Décret n° 2017-231 du 07 février 2017 portant création du Comité de Modernisation de l'Administration Publique,» *Journal Officiel de la République du Sénégal* 162, n.6993 (16 février 2017): 234.

تكرس الإقصاء الاجتماعي في دول الساحل وتفاقم الفقر في كثير من الأحيان بسبب غياب سيادة القانون وضعف العدالة. فالفقراء في الساحل عادة ما يحرمون من الوصول إلى العدالة بسبب تكاليف التقاضي أو بعد المحاكم، أو تعقيد الإجراءات القانونية، أو ببساطة بسبب جهلهم بحقوقهم. كما أن ضعف الثقة في المنظومة القضائية، وغياب استقلاليتها، يفتح الباب أمام الإفلات من العقاب، والتمييز في توزيع الموارد، وتهميش الفئات المستضعفة. لذا فقد شرعت بعض دول الساحل في إدماج العدالة الاجتماعية ضمن سياساتها القضائية، كما في تجربة السنغال التي أنشأت برنامج الوصول إلى العدالة المجانية، وبرنامج المساعدة القانونية للفئات الهشة في موريتانيا. أما بوركينا فاسو فقد أطلقت إصلاحات تتعلق بالقضاء المحلي وتبسيط الإجراءات أمام المحاكم الدنيا، كما تم تعزيز القضاء الإداري عبر تمكين الأفراد من الطعن في قرارات الإدارة المرتبطة بالخدمات الاجتماعية مثل الحرمان من الدعم أو التمييز في التوزيع. (1)

الفرع الثاني: السياسات العامة الاقتصادية والإصلاحات المرتبطة بمكافحة الفقر في دول الساحل

منذ بداية التسعينيات ارتبطت الإصلاحات الاقتصادية في دول الساحل غالبا بتوصيات المؤسسات المالية الدولية، إلا أن ذلك لم يمنع دول المنطقة من تنفيذ مجموعة من السياسات العامة الاقتصادية لمكافحة الفقر خصوصا، وقد تمحورت تلك السياسات والإصلاحات أساسا عبر ربط الجهد الاقتصادي ببعديه الأساسيين، تحقيق النمو وضمان التوزيع العادل لمخرجاته. وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين سياسات داعمة للنمو الاقتصادي وسياسات تهدف إلى تعزيز العدالة في التوزيع، تمحورت حولهما الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر في المنطقة.

أولاً: السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي في دول الساحل

تشكل مسألة تحفيز النمو الاقتصادي على المستوى الوطني إحدى أولويات السياسات العامة في دول الساحل، فقد بات معروفاً أن توازن الاقتصاد الكلي أصبح هدفاً مركزياً للسياسة

(1): United Nations Office on Drugs and Crime, *Mid-Term Independent Project Evaluation of the UNODC Sahel Programme (2013-2019)* (New York: United Nations, 2017), 1.

الاقتصادية، في حين يعتبر النمو أحد المتطلبات الداعمة لتلك السياسات، إذ يعتبر من بين أكثر الشروط أهمية لخفض الفقر. ⁽¹⁾ وانطلاقاً من خصوصياتها السوسيو-اقتصادية، حاولت حكومات هذه الدول تبني مقاربات إنتاجية وطنية من أجل تعبئة الموارد الداخلية، وتفعيل أدوار القطاعات التقليدية، وتوسيع قاعدة التشغيل، خاصة في المناطق الريفية والهشة. ورغم تفاوت حجم الجهود والنتائج، إلا أن التحليل يكشف عن ثلاث مجالات رئيسية شكلت محاور السياسات الوطنية الداعمة للنمو كآلية لمكافحة الفقر في المنطقة.

1- دعم القطاعات الإنتاجية الريفية

تعد الزراعة والرعي والحرف اليدوية المصدر الرئيس للعيش في دول الساحل، وخصوصاً في المناطق الريفية. وباعتبار أن الأرض وملكيتهما، والمياه هما أساس تلك الأنشطة، فقد اتخذت دول الساحل مجموعة من السياسات لحماية ملكية الأراضي والمراعي والمياه وتسييرها في دول مثل بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر. فموريتانيا على سبيل المثال، تطبق برنامجاً يسمى بإدارة النقاط المحورية للأراضي الحيوية واستدامة إنتاج الثروة الحيوانية الرعوية، إذ يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز أمن ملكية المجتمعات الرعوية للأراضي، عبر وضع أساس لقانون رعوي يعترف بممارسات إدارة الموارد وحقوق الملكية العرفية، ويوفر الحماية من المعتدين داخلياً وخارجياً. ⁽²⁾

وقد اعتمدت حكومات دول الساحل خططا وطنية لتنمية تلك القطاعات، مثل برامج تحديث الزراعة التقليدية في بوركينا فاسو، وتنمية الزراعة البعلية في موريتانيا، وتوسيع المساحات الرعوية في تشاد ومالي. كما تبنت السنغال والنيجر سياسات لتشجيع الفلاحين على استخدام البذور المحلية المحسنة وتقنيات الحرث المستدام، عبر وزارات الفلاحة الوطنية، بهدف رفع الإنتاجية وتحسين الأمن الغذائي. وتشير دراسة حول أنماط الاستهلاك في خمس

(1): سالم توفيق النجفي واحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر: مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 123-124.

(2): Klaus Deininger, *Land Policies for Growth And Poverty Reduction: A World Bank Policy Research Report 26384* (New York: the World Bank and Oxford University Press, June 2003), 69.

دول أفريقية، إلى أن القطاع الزراعي في أفريقيا أكثر قدرة على تعزيز نمو الدخل مما كان يعتقد سابقا:

إن إضافة دولار واحد من الدخل الزراعي الجديد قد يزيد إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي بمقدار 1.88 دولار إضافي في بوركينا فاسو... ومن 1.24 دولار إلى 1.48 دولار في موقعين في السنغال، و0.96 دولار في النيجر.⁽¹⁾

2- الاستثمار الوطني في البنية التحتية الإنتاجية

تسعى دول الساحل أيضا إلى تعبئة إمكانياتها لتطوير البنى التحتية الضرورية لتحفيز النمو المحلي. فقد خصصت عدة حكومات اعتمادات من الميزانية الوطنية لإنشاء أو صيانة الطرق الريفية، والسدود الصغيرة، وشبكات الري، وأنظمة توصيل المياه. على غرار ما تم في غينيا بيساو عبر الخطة الوطنية لإصلاح القطاع العام ما بين سنتي 2011 و2015، والتي تم تمديدها لغاية سنة 2018، وقد كان هدفها الأساس الحد من الفقر عبر تقوية الدولة، وتسريع النمو، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستكمالا لذلك، خصصت الحكومة مبلغا يقدر بـ 1305 مليار فرنك أفريقي، لتمويل الاستراتيجية الوطنية "تيرا رانكا" Terra Ranka التي ستمتد بين سنتي 2015 و2025.⁽²⁾

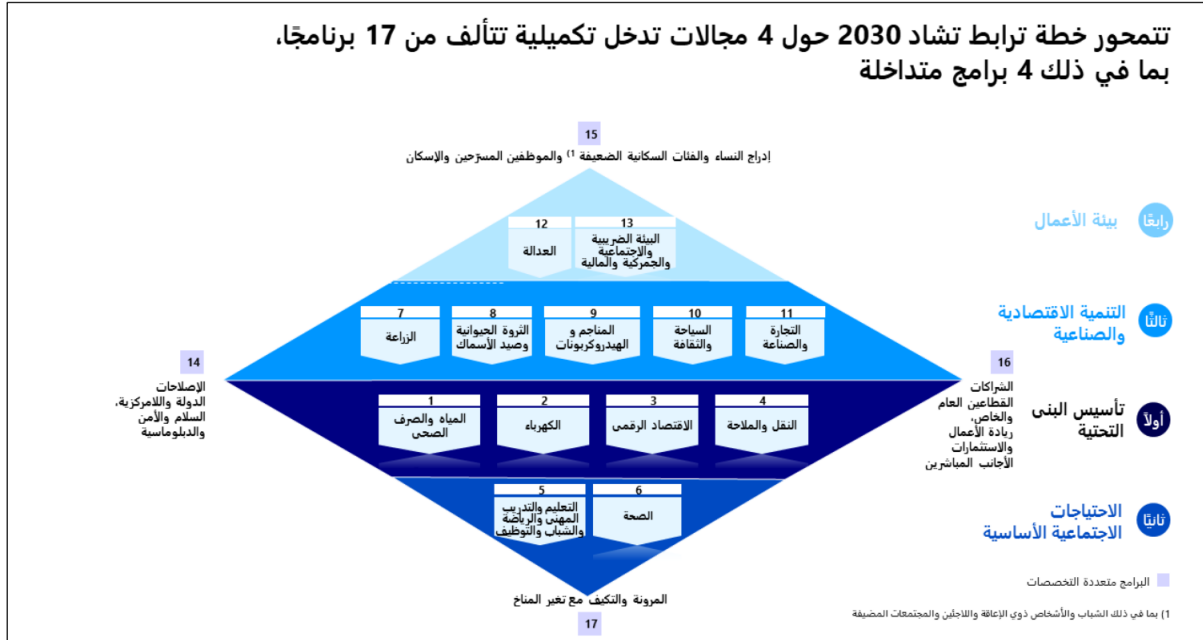
أما في تشاد فقد أطلقت الحكومة خطة التنمية الوطنية المعروفة باسم "ترابط تشاد 2030" Tchad Conexion، التي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وإعادة تشكيل الاقتصاد التشادي. ومن بين أهم أهداف هذه الخطة مضاعفة الإنتاج الزراعي عبر مشاريع داخلية موجهة لتطوير البنية الريفية والإنتاجية، مثل مشروع "بادير" PADIR-CVA، وهو مشروع وطني تنفذه وزارة الإنتاج الزراعي يسعى إلى إعادة تأهيل وتوسيع البنى الهيدروليكية، مثل السدود الصغيرة والشبكات الزراعية في مختلف أنحاء البلاد. كما تم إدراج مجموعة من المشاريع ضمن خطط التنمية الوطنية في دول الساحل، مثل الخطة الوطنية للتنمية في الرأس

(1): Christopher L. Delgado, Jane Hopkins, Valerie A. Kelly et al., *Agricultural Growth Linkages in Sub-Saharan Africa, Research Report 107* (Washington: International Food Policy Research Institute, 1998), xii.

(2): République de Guinée-Bissau, Division Afrique de l'Ouest et du Centre Département Gestion des Programmes, *Note de Stratégie Pays (Avril 2019 – Avril 2021) Rapport n:5012-GN* (20 Feb 2019), 21.

الأخضر وبرنامج الاستصلاح الهيكلي في مالي، بهدف تسهيل تسويق المنتجات وتقليل كلفة النقل.

الشكل رقم (19): خطة التنمية الوطنية "ترابط تشاد 2030".⁽¹⁾



3- دعم التشغيل والتكوين المهني

خصصت وزارات التشغيل والتكوين المهني في عدد من دول الساحل برامج لتطوير التكوين المهني والتقني، استهدفت أساساً فئات الشباب العاطل عن العمل في المدن والقرى على حد سواء. ففي السنغال، تم إحداث مراكز للتكوين في المهن الزراعية والصناعات التقليدية، إذ مثل تشغيل الشباب أولوية سياسية في السنغال منذ سنة 2004 على الأقل. وقد حددت سياسات التنمية المتعاقبة، بما في ذلك السياسة الوطنية الجديدة للتشغيل NPNE لسنة 2017 وخطة السنغال الناشئة ESP للفترة 2019 إلى غاية 2023، أهدافاً واضحة لتوظيف الشباب.⁽²⁾ بينما أنشأت النيجر نظاماً وطنياً لإدماج خريجي التكوين المهني في برامج التشغيل العمومي والخاص. كما تبنت بعض الدول مثل غامبيا والرأس الأخضر سياسات وطنية للتشغيل

(1): جمهورية تشاد، وزارة المالية والميزانية والاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، ترابط تشاد 2030: خطة التنمية الوطنية (ماي 2025)، 18.

(2): International Labour Organization, Employment, Labour Markets and Youth Branch, *ILO Youth Country Briefs: Senegal* (Switzerland: International Labour Organization, June 2023), 1.

تهدف إلى تحفيز المؤسسات الصغيرة من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير المرافقة التقنية للشباب.

ثانيا: السياسات الداعمة لتوزيع الدخل في دول الساحل

يمثل التوزيع العادل للثروة والفرص مكونا جوهريا في أي استراتيجية لمكافحة الفقر، خصوصا في دول فقيرة مثل دول الساحل، حيث تتعايش تفاوتات طبقية واجتماعية عميقة. وإذا كانت سياسات النمو تستهدف توسيع قاعدة الإنتاج، فإن السياسات التوزيعية تهدف إلى تقليص الفجوات بين الطبقات والمناطق، وضمان استفادة الفئات الفقيرة من ثمار التنمية. وقد تبنت دول الساحل عددا من السياسات الوطنية في هذا المجال، خاصة على مستوى الضرائب، ودعم الأسعار، وآليات التحويل الاجتماعي.

1-السياسات الجبائية ذات الطابع التوزيعي

اعتمدت بعض دول الساحل نظما جبائية تهدف نظريا إلى تحقيق العدالة الضريبية، من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل والأرباح، وإعفاء بعض الفئات الهشة من الضرائب. ففي السنغال وموريتانيا، تنص القوانين المالية الوطنية على تخفيضات ضريبية لصالح الأسر ذات الدخل المحدود أو العاملين في القطاع غير الرسمي. (1) كما عمدت بوركينا فاسو إلى فرض ضرائب عقارية على كبار الملاك في المدن الكبرى لتقليص احتكار الأرض وتحقيق بعض التوازن. (2)

2-دعم الأسعار والخدمات الأساسية

سعت بعض الحكومات في الساحل أيضا إلى سياسة تثبيت أسعار بعض السلع الأساسية، أو تقديم دعم مباشر للمواد الغذائية كالخبز، والأرز، والسكر. بهدف حماية القوة الشرائية للفقراء في الساحل. ففي مالي وتشاد، تم خلال العقدین الأخيرین اعتماد سياسات

(1): الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2021: المادة 188 (8 جانفي 2021)، 6.

(2): Burkina Faso, Ministère De L'économie Et Des Finances, Direction Générale Des Impôts, Code Des Impôts 2022 (7 Janvier 2022), 37-38.

وطنية لدعم أسعار الحبوب والزيوت، خاصة في فترات الأزمات أو المواسم الجافة. (1) كما تم في الرأس الأخضر وغينيا بيساو تقنين أسعار الماء والكهرباء في المناطق الفقيرة عبر تدخل مباشر من الدولة، بهدف الحد من الفوارق في الاستهلاك. (2)

3-التحويلات الاجتماعية الوطنية

تبنّت بعض دول الساحل أيضا كسياسات داعمة للعدالة في توزيع الدخل برامج للتحويلات النقدية أو العينية التي تستهدف الأسر الفقيرة على المستوى الوطني. وتشمل هذه التحويلات المعاشات التقاعدية، ومنح الإعاقة، وإعانات الأطفال، والمساعدة الاجتماعية. وبرامج التحويلات العينية مثل توزيع البذور الزراعية، وبرامج ضمان التوظيف. ودعم الوصول إلى الخدمات مثل إعانات التأمين الصحي، والإعفاءات من رسوم الاستخدام، والمكملات الغذائية، وبرامج التغذية المدرسية. كما تتخذ هذه التحويلات شكل مدفوعات غير مشروطة أو مدفوعات مرتبطة بشروط، ويمكن أن تكون شاملة مثل الحد الأدنى القانوني للأجور، أو مستهدفة بحيث تركز على السن أو فئة معينة. ومن بين هذه البرامج برنامج التحويلات التضامنية في النيجر، أو الدعم الغذائي للأسر الهشة في بوركينا فاسو. كما تم إنشاء سجلات وطنية للأسر المستحقة للدعم في السنغال وموريتانيا، تدار عبر أجهزة حكومية وطنية. (3)

الفرع الثالث: السياسات الاجتماعية والبيئية والثقافية لمكافحة الفقر في الساحل

إن مكافحة الفقر في دول الساحل الأفريقي لا تقتصر على الإجراءات الاقتصادية المباشرة، بل تتطلب نهجا متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الركائز الاجتماعية والثقافية والبيئية التي تؤثر على جودة حياة السكان. وفي ظل بيئة تعاني من هشاشة مؤسسية، ونمو ديمغرافي مرتفع، وتحديات مناخية متفاقمة، يصبح توجيه السياسات العامة نحو دعم القطاعات الاجتماعية، وتعزيز الاستدامة البيئية، وصون التنوع الثقافي، أمرا ضروريا لتفكيك البنى المنتجة للفقر، وإعادة تأسيس العقد الاجتماعي على أسس أكثر عدالة وشمولية.

(1): République du Mali, Ministère du Développement Rural et de l'Environnement, *Stratégie Nationale De Sécurité Alimentaire Au Mali 2020-2024* (Bamako: Ministère du Développement Rural et de l'Environnement, 2020), 161-162.

(2): Kristin Komives et al., *Water, Electricity, And The Poor: Who Benefits From Utility Subsidies?*, *Directions In Development* (Washington: The World Bank, 2005), 61.

(3): Handley et al., *Poverty and Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa*, 15.

أولاً: السياسات القطاعية الاجتماعية لمكافحة الفقر في الساحل

تشكل القطاعات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن والخدمات العامة محاور مركزية في الجهود الوطنية لمكافحة الفقر في دول الساحل. إذ إن الفقر في هذه البلدان لا يقاس فقط بانعدام الدخل، بل يترجم أيضاً في ضعف الولوج إلى هذه الخدمات الأساسية، وهو ما يجعل السياسات القطاعية الاجتماعية ضرورة استراتيجية.

1- في قطاع التعليم

تعد سياسات تعميم التعليم من أبرز آليات التدخل الاجتماعي لمكافحة الفقر. فقد تبنت عدة دول في الساحل استراتيجيات وطنية تهدف إلى تحقيق التعليم الإجمالي والمجاني على الأقل في مرحلة التعليم الابتدائي. كما تسعى دول المنطقة بالإضافة إلى ذلك لتحسين جودة التعليم بأطواره المختلفة، وتقليص الفوارق بين المناطق، وبين الجنسين، وبين الطبقات الاجتماعية. ففي مالي على سبيل المثال، تتعاون وزارة التربية مع مجموعة من الوزارات في إطار برامج لتطوير التعليم على ضرورة تقليص الفجوة بين المدن والقرى، ودعم تعليم الفتيات باعتباره ركيزة لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد. (1) أما النيجر فقد خصصت مبالغ هامة لدعم المدارس الريفية، وأطلقت برامج لتكوين المعلمين وتحسين المناهج، خصوصاً في المناطق الهشة حيث ترتفع معدلات الأمية بشكل كبير. (2)

2- في قطاع الصحة

أطلقت دول الساحل مجموعة من البرامج الحكومية في المجال الصحي، ومن بينها برامج لتوسيع الخدمات الصحية الأولية، لا سيما في المناطق الريفية. ففي بوركينا فاسو مثلاً، مكنت سياسة المجانية الجزئية للخدمات الصحية من تخفيض وفيات الأمهات والأطفال، وقد

(1): République du Mali, Ministère de l'Éducation National, *Programme Décennal de Développement de l'Éducation et de la Formation Professionnelle Deuxième Génération (PRODEC 2), 2019-2028*, Version adoptée en Conseil des Ministres (5 juin 2019), 19.

(2): République Du Niger, Ministères en Charge De l'Éducation et de la Formation, *Stratégie Nationale d'Accélération de l'Éducation et de la Formation des Filles et des Femmes au Niger 2020-2030* (Février 2020), 8-9.

أدرجت ضمن الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2015-2024 كمكون محوري لمكافحة الفقر. (1)

كما نفذت السنغال برنامج لدعم التغطية الصحية الشاملة CMU، التي تتيح للفئات الفقيرة الحصول على العلاج بتكاليف رمزية. مثل نظام المساعدات الطبية المجانية للأطفال دون خمسة سنوات والنساء الحوامل، وشبكات التأمين الصحي التعاوني المجتمعي التي تغطي تمويل العلاج بنسب تتراوح بين خمسين ومائة في المائة بحسب الحالة، كما يرتبط البرنامج ببطاقة الفرص المتساوية التي يستفيد منها الأشخاص ذوو الإعاقة، وتشمل جزءا من التغطية الصحية المجانية. (2)

3- في قطاع السكن

تتشابه تصورات الحكومات في دول الساحل إزاء أنماط توزيع السكان مكانيا بين الأرياف والحضر، والمناطق الفقيرة والغنية، فكل دول الساحل فيما عدا دولة غينيا بيساو التي تظن حكومتها إلى أنها بحاجة إلى تغيير بسيط فقط، ترى باقي الحكومات أن دولها تحتاج إلى تغيير كبير يضمن إنهاء المشكلات الحضرية، وتدهور نوعية الحياة، واستمرار تيارات الهجرة إلى المدن، والزيادة الطبيعية، إذ تعاني غالبية العواصم والمدن الكبرى في الساحل من أحياء عشوائية تفتقر إلى البنية الأساسية. (3)

وقد تبنت بعض دول الساحل برامج وسياسات مختلفة إزاء تلك المشكلات، فموريتانيا مثلا، أطلقت برامج السكن الاجتماعي المدعم، من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، ووزعت أراض على الفئات الفقيرة كما في برنامج الوئام السكني. (4) كما تولي بعض دول الساحل اهتماما متزايدا بسياسات تنظيم النسل، بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين النمو الديمغرافي السريع واتساع دائرة الفقر. فقد تبنت برامج توعية وتحسيس حول الصحة الإنجابية

(1): Burkina Faso, *Politique Nationale de Protection Sociale 2013 – 2022* (Septembre 2012), 8-9.

(2): République du Sénégal, Ministère De La Sante et de l'action Sociale, *Plan Stratégique de Développement de la Couverture Maladie Universelle au Sénégal 2013-2017*, 2020, 14.

(3): - بدر، *التحضر والحضرية في أفريقيا*، 530-1.

(4): Anne-Claude Creusot, «Financement de l'Habitat Social en Mauritanie: l'Expérience du Programme Twize», *Ville en Développement*, n° 56 (Juin 2002) :1.

وتنظيم الأسرة، مثل برنامج تنظيم الأسرة من أجل تنمية مستدامة في السنغال، والذي يهدف إلى خفض معدلات الإنجاب وتحسين المؤشرات الصحية للأمهات والأطفال، لا سيما في المناطق الريفية والفقيرة. ⁽¹⁾ وفي تشاد، تم تطوير مشاريع إسكانية موجهة للموظفين ذوي الدخل المحدود بالتعاون مع منظمات دولية. ⁽²⁾

4- في قطاع الخدمات الأساسية

إن ضعف البنى التحتية لخدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي يعد من أبرز مظاهر الفقر في منطقة الساحل. لذا فقد استثمرت عدة حكومات في مشاريع وطنية لتحسين هذه الخدمات في المناطق الريفية. ففي النيجر، يندرج مشروع "الماء للجميع" ضمن الخطة الاجتماعية التنموية، ويهدف إلى إيصال مياه الشرب إلى آلاف القرى المحرومة. كما أطلقت الحكومة البرنامج الوطني لإمداد المناطق الريفية بالمياه الذي يهدف إلى حفر آلاف الآبار وتجهيزها بأنظمة شمسية لضخ المياه، مع إعطاء الأولوية للمناطق النائية. أما في بوركينا فاسو، فقد تم اعتماد سياسة حكومية تهدف إلى رفع نسبة السكان المستفيدين من الماء الصالح للشرب من ستة وخمسين في المائة سنة 2015 إلى أكثر من ثمانين في المائة في سنة 2025، من خلال شبكات المياه الجماعية والحفر العميق للآبار. ⁽³⁾

وفي ظل افتقار أغلب مناطق الساحل إلى الكهرباء خاصة في الأوساط الريفية، استجابت الحكومات لذلك بإطلاق برامج الكهرباء الريفية المعتمدة على الطاقات المتجددة. إذ تعمل الوكالة الوطنية للكهرباء الريفية في مالي على تنفيذ برنامج التزود بالكهرباء عبر الطاقة الشمسية في القرى المعزولة، حيث يستهدف أكثر من 1500 قرية خلال العقد الحالي. ⁽⁴⁾ وفي السنغال، أعطت الحكومة دعماً خاصاً للربط المنزلي للفقراء من خلال تعريف اجتماعية مدعومة، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء بين سنتي 2015

(1): République du Sénégal, Ministère de la Santé et de l'Action sociale, *Plan d'Action National Budgétisé de la Planification Familiale 2016–2020*, 2015, 12-13.

(2): UN-Habitat, *Annual Progress Report 2019* (Nairobi: UN-Habitat, 2019), 47.

(3): République du Burkina Faso, Ministère de l'Agriculture, des Ressources Hydrauliques, de l'Assainissement et de la Sécurité Alimentaire, *Politique Nationale De L'eau*, Version Finale Provisoire n°2, (Mars 2015), 10.

(4): République Du Mali, «Loi n°03- 006 / du 21 Mai 2003 Portant Création de l'Agence Malienne pour le Développement de l'Energie Domestique et de l'Electrification Rurale,» *Journal Officiel* 44, n. 15 (31 Mai 2003): 2364.

و2022، من اثنين وستين في المائة إلى ستة وثمانين في المائة. كما سجل تقدم ملحوظ في مجال التغطية الكهربائية للمناطق الريفية، حيث تضاعف المعدل تقريبا، من 31.5 في المائة إلى ستين في المائة في نفس الفترة. (1)

أما في مجال الصرف الصحي الذي يعد سبب رئيسا لانتشار العديد من الأمراض، لا سيما في الأحياء الفقيرة والمخيمات، فقد أطلقت موريتانيا خطة وطنية لتحسين خدمات الصرف الصحي في نواكشوط والمدن الداخلية، من خلال بناء المراحيض العمومية، وربط الأحياء بأنظمة تصريف المياه المستعملة. (2)

ثانيا: السياسات البيئية لمكافحة الفقر في الساحل

تشكل الأزمات البيئية في دول الساحل عاملا مضاعفا للفقر، حيث يؤدي التصحر، وتدهور الأراضي، وشح المياه، وندرة الموارد الطبيعية إلى تقويض سبل العيش، لا سيما لدى المجتمعات الزراعية والرعية. ولذلك، فإن السياسات الحكومية البيئية في هذه الدول لم تعد تقتصر على حماية الطبيعة، بل أصبحت جزءا أساسيا من استراتيجيات التنمية ومكافحة الفقر متعدد الأبعاد.

تعاني معظم دول الساحل من زحف التصحر وفقدان خصوبة الأراضي، وقد تبنت دول الساحل مجموعة من السياسات هدفها الأساس مكافحة التصحر وتدهور الأراضي. على غرار بوركينا فاسو التي أطلقت برامج للتشجير واستعادة الغطاء النباتي، من خلال المبادرة الوطنية لزراعة 900 ألف هكتار من المناطق المحمية، واستصلاح 1.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل 1.1 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة لأغراض الرعي، والتي ستحسن من إنتاجية التربة وستزيد من فرص الحصول على مناصب عمل. (3)

(1): République du Sénégal, *Plan Sénégal Emergent (PSE): Plan d'Actions Prioritaires 3: 2024-2028*, (Décembre 2023), 36.

(2): République Islamique de Mauritanie, Ministère de l'Hydraulique et de l'Assainissement, *Stratégie Nationale de l'Assainissement 2020-2030 : SNADEA - 2030* (Août 2016), 18.

(3): République du Burkina Faso, Ministère de l'Environnement de l'Economie Verte et du Changement Climatique, *Atteindre la Neutralité en Matière de Dégradation des Terres au Burkina Faso –Contribuer au Développement Durable du Pays*, Ouagadougou, (15 Juin 2017), 5.

كما تبنت كل من تشاد والنيجر إصلاحات في مجال إدارة المياه والمراعي، عبر إشراك المجتمعات المحلية والرعاة في تخطيط استغلال الموارد، مما ساعد على تقليل النزاعات، وتحسين دخل الأسر المعتمدة على الأنشطة الاقتصادية التقليدية. (1) ودعمت الحكومة الموريتانية مشاريع لترشيد الصيد، وحماية الثروة السمكية، التي تشكل موردا اقتصاديا هاما في المدن الساحلية. (2)

شهدت دول الساحل ولا تزال ظواهر مناخية قاسية كالجفاف، والفيضانات، وموجات الحر الشديد، مما دفع بالحكومات إلى تطوير سياسات للتكيف مع التغير المناخي. فقد أنشأت السنغال خطة العمل الوطنية للتكيف المناخي التي تشمل بناء السدود الصغيرة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية. (3)

وفي مجال الطاقات المتجددة التي تمثل ركيزة استراتيجية في الخطط البيئية ذات البعد التنموي. فقد تكفلت حكومات الساحل بالتخطيط للتوجه نحو الطاقة الشمسية والطاقات النظيفة. فأطلقت دول مثل مالي وبوركينا فاسو مشاريع للكهرباء الريفية باستخدام الطاقة الشمسية، مما سيسمح بتقليص الاعتماد على الخشب والفحم، وتحسين البيئة المحلية، وخلق فرص عمل للشباب، وقد أكد تقرير التنمية البشرية لمنطقة الساحل لسنة 2023 أن المنطقة تعد من أكثر المناطق في العالم غنى بالإمكانات الشمسية، إذ تقدر قدراتها الإنتاجية بنحو 13.9 مليار كيلواط في الساعة سنويا. وقد خلص التقرير إلى أن اعتماد مشاريع "النمو الأخضر المتوازن" *Balanced Green Growth*، يمكن أن يؤدي إلى تغطية أربعة وخمسين في المائة من احتياجات الطاقة من مصادر متجددة بحلول سنة 2063، وهو ما سينعكس إيجابا على الحد من الفقر وتحسين مؤشرات التنمية في المنطقة. (4)

(1): République du Tchad, Ministère du Développement Pastoral et des Productions Animales, *Projet Amélioration de la Gestion des Ressources Pastorales au Tchad* (Décembre 2011), 11-13.

(2): République Islamique de Mauritanie, Ministère des Pêches et de l'Economie Maritime, *Stratégie Nationale de Gestion Responsable pour un Développement Durable des Pêches et de l'Economie Maritime 2015-2019* (Février 2015), 22.

(3): République du Sénégal, Ministre de l'Environnement et de la Protection de la Nature, *Plan d'Action National pour l'Adaptation aux Changements Climatiques*, 2006, 12, 18, 21.

(4): UNDP, *Sahel Human Development Report 2023: Sustainable Energy for Economic and Climate Security in the Sahel* (New York: UNDP, 2024), 6-7.

ثالثاً: السياسات الثقافية لمكافحة الفقر في الساحل

يعد الاهتمام بالبعد الثقافي من أهم المؤثرات في نجاح عملية التنمية، لذا فقد كان لزاماً على صانع القرار في الساحل أن يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الثقافية، والقيم، والسلوكيات، عند رسم سياسات التنمية بشكل عام، وسياسات مكافحة الفقر على وجه الخصوص. (1)

تحاول دول الساحل أن تولي اهتماماً متزايداً للسياسات الثقافية كرافعة للتنمية ومكافحة الفقر. من خلال التركيز على تثمين التراث الثقافي، ودعم الصناعات الإبداعية، وتعزيز استخدام اللغات والثقافات الأفريقية في التعليم والتوظيف. إذ تعتبر الثقافة أداة فعالة لتعزيز التماسك الاجتماعي، والانتماء الوطني، وتحفيز الاقتصاد المحلي. وتؤكد هذه السياسات على أن تعزيز استخدام اللغات والثقافات الأفريقية لا يهدف فقط إلى الحفاظ على الهوية، بل إلى دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. فحين يعترف باللغات المحلية كلغات إنتاج وتوظيف، يصبح بمقدور الشباب غير المتعلمين بلغة المستعمر الاندماج في برامج التدريب والعمل، مما يحد من الإقصاء ويعزز العدالة اللغوية في سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، شرعت العديد من دول الساحل في تطوير استراتيجيات وطنية تعيد الاعتبار للغات الوطنية والثقافات الأفريقية، إدراكاً منها لأهميتها في بناء نموذج تنموي متجذر في الواقع المحلي. ففي السنغال، نصت السياسة الثقافية على تثمين اللغات الوطنية وتعميم استخدامها في التعليم، والإعلام، والإدارة المحلية. كما تم إدراج بعض هذه اللغات مثل "الولوف"، و"البولار"، و"السيرير" في التعليم الابتدائي وفي برامج محو الأمية. إلى جانب تنظيم فعاليات دورية مثل أسبوع اللغات الوطنية لتعزيز مكانتها المجتمعية. أما في مالي، فتهدف الاستراتيجية الثقافية بين سنتي 2020 و2024 إلى ترقية اللغات الأفريقية باعتبارها أدوات لتعليم أكثر عدالة، وتعزيز دورها في التوظيف، من خلال ربط برامج محو الأمية والتكوين المهني باللغات المحلية، مثل "البامبارا" و"السونغاي" و"التارقية"، ما يسهم في إدماج الفئات الهشة في سوق العمل. (2)

(1): محمود صلاح الدين الدعوشي، "تحديات وجهود التنمية في أفريقيا"، في بحوث أفريقيا وتحديات القرن...، 142.

(2): République du Mali, Ministère de la Culture, *Politique Culturelle du Mali : Document-Cadre*(n.d.), 14-16.

وفي النيجر، تعمل الدولة على تنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير اللغات الوطنية في التعليم الأساسي، تهدف إلى دمج اللغات المحلية كـ "الهوسا" و"الزيرما"، في مناهج التكوين التقني، وتعزيز استخدامها في القطاعات الإنتاجية والزراعية، خاصة في المناطق الريفية. (1) وقد تبنت الحكومة سياسات تشجع المؤسسات المحلية على الاعتراف بالكفاءات والمهارات المكتسبة باللغات الوطنية في إطار التشغيل الريفي والتقني المحلي.

ومن جهة أخرى، تمثل الصناعات الثقافية، والإبداعية، والسياحية، كالسينما، والموسيقى، والحرف التقليدية، والفندقة، والمطاعم، مجالا مهما لتوليد الدخل في دول الساحل. فعلى سبيل المثال، دعمت بوركينا فاسو من خلال وزارة الثقافة، برامج تمويل المشاريع الثقافية الصغيرة، وتكوين الفاعلين الثقافيين محليا، خصوصا في مدن مثل "واغادوغو" و"بوبو-ديولاسو". (2)

(1): République Du Niger, Ministères en Charge De l'Education et de la Formation, *Stratégie Nationale d'Accélération de l'Education...*, 8.

(2): République du Burkina Faso, Ministère de la Culture, des Arts et du Tourisme, *Politique Nationale de la Culture et du Tourisme 2018–2027* (Juin 2018), 42–44.

المبحث الثاني

السياسات غير الحكومية المحلية والإقليمية لمكافحة الفقر في دول الساحل

رغم مركزية دور الدولة في تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية لمكافحة الفقر، إلا أن تعدد أبعاده وتشابك أسبابه فرض انخراط فاعلين آخرين في التصدي له، لا سيما في ظل محدودية الإمكانيات العمومية وضعف القدرات المؤسساتية في دول الساحل. فقد أفرزت البيئة الاجتماعية والتاريخية والثقافية في المنطقة منظومة متنوعة من الفاعلين غير الحكوميين الذين يشكلون مكملا هاما للجهود الرسمية، بدءا من المنظمات غير الحكومية المحلية، مروراً بالمجتمع الأهلي والتضامن التقليدي، والاعلام، والمرأة، والقطاع الخاص، وصولاً الى الجهود الرسمية القارية والتكتلات الإقليمية في المنطقة.

تبرز أهمية هذه السياسات والبرامج غير الحكومية في قدرتها على التكيف مع الخصوصيات المجتمعية والجهوية، ومساهمتها في تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتوفير حلول بديلة أو مكملة للبرامج الوطنية. كما أن المنظمات الإقليمية بدورها تسعى إلى بلورة استجابات جماعية للتحديات المشتركة التي تواجه دول الساحل، بما فيها الفقر، من خلال برامج تنموية وأمنية متكاملة.

المطلب الأول: دور الفواعل المجتمعية في مكافحة الفقر في دول الساحل

أفرزت الديناميات الاجتماعية والثقافية في الساحل منظومة متنوعة من الفواعل، تشمل منظمات المجتمع المدني، والمبادرات التضامنية ذات الطابع الديني أو التقليدي، كما يبرز دور الإعلام في توعية الرأي العام وتسليط الضوء على قضايا الفقر والتهميش، إلى جانب المساهمة الفاعلة للمرأة في الساحل، سواء من خلال المبادرات الذاتية أو في إطار التنظيمات النسوية، والدور البارز للقطاع الخاص والفاعلين الاقتصاديين المحليين. وتكمل هذه الأطراف عمل الدولة من خلال تدخلات ميدانية أكثر قربا من الفئات الهشة والمحرومة، وتعبئة الموارد المجتمعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن هذا المنظور، يعد فهم ديناميات العمل الأهلي

المحلي وتحليل إسهاماته المختلفة مدخلا ضروريا لرسم صورة متكاملة عن آليات مكافحة الفقر في دول الساحل.

الفرع الأول: المنظمات غير الحكومية المحلية والمبادرات التضامنية الدينية والإثنية

تمثل المنظمات غير الحكومية المحلية والمبادرات التضامنية التقليدية من بين أهم الفاعلين المجتمعيين في مكافحة الفقر في دول الساحل. وتكمن قوة هذه الفواعل في قربها من المجتمعات المحلية، وفهمها للخصوصيات الثقافية والاجتماعية، مما يمكنها من تصميم وتنفيذ تدخلات تتلاءم مع واقع الفئات الهشة. كما أنها كثيرا ما تعوض ضعف أداء الدولة، لا سيما في المناطق النائية التي تعاني من محدودية الخدمات العمومية.

تساهم المنظمات غير الحكومية المحلية في توفير المساعدات الإنسانية الطارئة، وتنفيذ برامج للتعليم غير الرسمي، ودعم الأنشطة المدرة للدخل، خاصة في الأرياف. كما تعمل بعض الجمعيات المحلية على تعزيز قدرات السكان عبر برامج التكوين المهني، والتمويل المصغر، والمرافقة الاجتماعية، ما يساهم في تقوية صمودهم الاقتصادي. وفي عدد من الحالات، تتعاون هذه المنظمات مع شركاء دوليين أو سلطات محلية لتوسيع نطاق تأثيرها وتحقيق استدامة تدخلاتها.

تتخبط بعض الجمعيات في بوركينافاسو ومالي في برامج مباشرة لمكافحة الفقر، مثل مشاريع التكوين المهني والتمويل المصغر ذو الطابع المحلي، في نشاطات الحياكة، والزراعة الصغيرة، والمهن الحرفية. مما يتيح خلق مناصب شغل جديدة تسعى من خلالها تلك المنظمات لسد الفجوة في التوظيف خاصة لفئتي الشباب والنساء. إذ تقدم منظمات محلية في بوركينافاسو قروضا لبدء مشاريع أعمال صغيرة في استثمار أشجار "الكاريت" أو السمسم أو غيرها من أنواع الإنتاج الزراعي، كما تساعد على تسويق تلك المنتجات، مثل منظمة "داكوبا" DAKUPA، وهي جمعية مجتمعية تأسست سنة 1993، وتضم أكثر من خمسين مجموعة محلية، تهدف إلى دعم الإنتاج الزراعي والمراعي، وتعزيز المهارات الاقتصادية للمجتمعات، وخصوصا النساء.⁽¹⁾

(1): Eli Wortmann-Kolundžija, "Empowering Smallholder Farmers through Farmer Organizations: Insights from Kenya and Burkina Faso," *Working Paper 190* (Bonn: Center for Development Research, University of Bonn, December 2019), 4.

أما مبادرة "باماكو" لحشد الموارد المجتمعية للرعاية الصحية، فهي مثال آخر على مساهمة مجموعة من المنظمات المحلية لتحسين الخدمات الصحية للسكان في الساحل، وخصوصا الفقراء. إذ تقوم هذه المبادرة على التمويل المجتمعي لتحسين الخدمات الصحية، من خلال ضخ التمويل الكافي لتغطية بعض تكاليف التشغيل المحلي، مثل إمدادات الأدوية الضرورية، ورواتب بعض الموظفين المساعدين، والحوافز المادية لعمال الصحة. (1)

ومن أبرز المنظمات في الساحل أيضا، منظمة "توستان" Tostan، التي تعمل منذ عقود في مجال التعليم غير الرسمي والتنمية المجتمعية المستدامة. وتعتمد منهجية عملها على استخدام اللغات المحلية، وتوظيف مكونين من داخل المجتمع لتحقيق أهدافها. وتظهر التجربة أن المنظمات المحلية في السنغال التي تقودها "توستان" تحقق تحسنا ملحوظا في مؤشرات المشاركة الاجتماعية، والتوعية البيئية، وتمكين المرأة القروية. (2)

تحتفظ المجتمعات المحلية في الساحل من جهة أخرى بأنماط تقليدية للتضامن، ومن بين تلك الأنماط الجماعات الدينية والاثنية. إذ تعتمد الطرق الصوفية والسلفية في الساحل على مجموعة من الآليات لمكافحة الفقر، تارة بالاستعانة بالتعاليم الدينية، كبث التسامح والإيثار، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، وزيارة المرضى والمحافظة على الصحة والبيئة. وتارة ثانية بالاعتماد على المراكز والمساجد في حملات مساعدة الفقراء على الزواج، وحل الخلافات، وتنظيم المسلمين لتأدية واجب الحج. وتارة أخرى عبر استخدام آليات اقتصادية أهمها الزكاة، والصدقات، والوقف، ومحاربة الربا والاحتكار. (3)

كما تعمل الكنائس بدورها في محاور حماية البيئة، ومحاربة الأمراض، خصوصا مرضى الإيدز، وذلك عن طريق التعليم الديني، وتدريب القساوسة وتعزيز أنشطتهم في العمل

(1): برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003، 120.

(2): UNICEF, Statistics and Monitoring Section, Child Protection Section, "Long-Term Evaluation of the Tostan Programme in Senegal: Kolda, Thiès and Fatick Regions," *Working Paper* (New York: UNICEF, September 2008), 72.

(3): Holger Weiss, "Muslim NGOs, Zakat and the Provision of Social Welfare in Sub-Saharan Africa: An Introduction," in *Muslim Faith-Based Organizations and Social Welfare in Africa*, ed. Holger Weiss (n.p.: Palgrave Macmillan Cham, 2020), 4.

التوعوي في السجون، والمدارس، والمصانع، والجيش، والأسواق. كما تدعو الكنائس جميع الدائنين إلى شطب ديونهم خلال فترة "الغفران" في صورة من صور التكافل المجتمعي. (1)

أما قيادات العشائر والديانات المحلية في الساحل فيلعبون دورا في فض النزاعات الاثنية والدينية، والتي تسببت في فقر السكان ومرضهم ونزوحهم من بلدانهم. ولم تكتفي هذه الجماعات بفض النزاعات، بل أطلقت مبادرات لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر مثل جماعات "التونتين" أو "النديات" Groupes D'entraide، والجمعيات القروية التي تقوم على جمع وتدوير الموارد بين الأعضاء، لمواجهة الأزمات أو تمويل المناسبات الاجتماعية والمهنية. ورغم طابعها غير الرسمي، فإن هذه الآليات تمثل دعامة حقيقية للحماية الاجتماعية، وتعد مكملا محليا لأنظمة الدعم الوطني. (2)

الفرع الثاني: دور المرأة والتنظيمات النسوية في مكافحة الفقر في الساحل

تلعب المرأة دورا محوريا ومتزايدا في جهود مكافحة الفقر في دول الساحل، ليس فقط باعتبارها إحدى الفئات المتأثرة به، بل كفاعل أساسي من خلال المبادرات النسائية والتنظيمات المجتمعية. ويعود ذلك إلى تمركز النساء في قلب النسيج الاقتصادي والاجتماعي لدول الساحل، لا سيما في المناطق الريفية، حيث تمثل المرأة نحو ستين إلى ثمانين في المائة من القوى العاملة الزراعية في المنطقة.

تسهم النساء في مكافحة الفقر في الساحل عبر ابتكار حلول تنموية قاعدية تستجيب للواقع المحلي، وتعزز من قدرة المجتمعات على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وتتجلى مساهمتها من خلال تأسيس التعاونيات النسوية، التي تنشط في قطاعات الفلاحة، والصناعات التقليدية، والخدمات المحلية. مما يتيح فرص عمل جديدة، ويمكن النساء من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. (3)

(1): Edward C. Green, *The Role of Faith-Based Organizations in HIV/AIDS Mitigation* (Washington, DC: Synergy Project, USAID, 2002), 17.

(2): Cees De Haan et al., *Pastoralism Development in the Sahel: A Road to Stability?* (Washington, DC: The World Bank, 2016), 25-27.

(3): Mercy Corps, *Rethinking Resilience: Prioritizing Gender Integration* (USA: Mercy Corps, n.d.), 8-9.

تعيش غالبية النساء في غامبيا على سبيل المثال في المناطق الريفية، ويشاركن بشكل واسع في الأنشطة الزراعية، مثل إنتاج الغذاء، والعمل في الغابات وتربية الحيوانات والصيد. وتشير الإحصائيات إلى أن النساء يساهمن بنحو خمسة وسبعين في المائة من إجمالي الإنتاج الزراعي في البلاد، وهو ما يعادل حوالي سبعة وعشرين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الغامبي. وبفضل هذا الدور المحوري، بادرت النساء إلى تأسيس منظمات تعنى بالدفاع عن حقوقهن، والانخراط في مؤسسات توفر التدريب والتوجيه بهدف تعزيز الإنتاج الزراعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والمساهمة في جهود مكافحة الفقر. (1)

كما ظهرت نساء قياديات في المجتمع المدني ساهمن في بلورة مطالب الفئات الهشة، والدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في السياسات المحلية والبرامج الوطنية. خاصة في مجالات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية من جهة. وفي حالات النزاع والهشاشة من جهة ثانية. كما في مالي وتشاد، فقد قادت النساء مبادرات مجتمعية لبناء السلام والتماسك الاجتماعي، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين، وتنظيم أنشطة تدريبية وتوعوية حول العنف القائم على الجنس، مما ساعد على بناء قدرات المجتمعات المحلية. وتعد "زهرة عبد الله" Zara Abdoulaye مثلاً، إحدى النساء القياديات لجماعة صيد نسائية مدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملت على زيادة الدخل وتأمين تعليم الأطفال رغم التوتر الأمني حول بحيرة تشاد. (2)

تساهم التنظيمات النسوية أيضاً في التأثير على الأجندات الوطنية لمكافحة الفقر عبر الضغط من أجل مراعاة الجنس الاجتماعي في السياسات العمومية، والمطالبة بإدماج المساواة في البرامج الاقتصادية والاجتماعية. خاصة في قضايا تشريعات ملكية الأراضي، والحماية من العنف القائم على الجنس، والاعتراف بالإرث المحلي. هذا التأثير تعزز بتعاون مع

(1): Aikou E. Sanyang and Wen-Chi Huang, "Micro-Financing: Enhancing the Role of Women's Group for Poverty Alleviation in Rural Gambia," *World Journal of Agricultural Sciences* 4, n.6 (2008): 667.

(2): Blerta Cela, "Women Leading Change for a Safe and Prosperous Sahel," UNDP, <https://www.undp.org/africa/blog/women-leading-change-safe-and-prosperous-sahel> , seen: 30/07/2025.

منظمات دولية كهيئة الأمم المتحدة للمرأة، و"أوكسفام"، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التي دعمت مشاريع تمكين المرأة وبناء قدراتها في كل دول الساحل. (1)

من جهة أخرى، تلعب زوجات الرؤساء في العديد من دول الساحل، دورا محوريا في المجال الاجتماعي، عبر تبني مبادرات خيرية وتنموية تسهم في التخفيف من معاناة الفقراء، خاصة في صفوف النساء والأطفال. وقد تحولت ظاهرة "السيدة الأولى" إلى فاعل شبه رسمي ضمن النسيج المؤسساتي غير الحكومي، مستفيدة من قربها من مركز القرار السياسي ووسائل الإعلام لتسليط الضوء على قضايا مجتمعية مهمة.

ففي بوركينافاسو مثلا، أطلقت سيدة البلاد الأولى السابقة "شانتال كومباوري" عدة مبادرات صحية وتعليمية، وكذلك السيدة "سيكا بيلابوري" من خلال مؤسسة "كيمي" KIMI، التي تعنى بصحة الأم والطفل، وهي مؤسسة لعبت دورا مهما في تعزيز التوعية الصحية، ومجابهة وفيات الأمهات في الأرياف. (2) كما قامت السيدة الأولى السابقة في النيجر "هداية تاندجا" بتأسيس مؤسسة "ماغاما" Magama، التي ركزت على قضايا الفقر والتعليم وحماية النساء والأطفال، وفي مجال دعم الوقاية من الإيدز، وخفض معدلات الخصوبة، وحماية الطفولة. أما "مليكة عصوفو" فقد قامت بإطلاق حملات لدعم الفتيات غير المتمدرسات وإنشاء مراكز للتكوين المهني للنساء، بالتنسيق مع زوجات رؤساء كل الدول الأعضاء في منظمة "الإيكواس" وبدعم من منظمات دولية مثل "اليونيسيف". وفي تشاد، ركزت "هيندا ديبى إيتو" زوجة الرئيس الراحل "إدريس ديبى"، على برامج تمكين النساء الريفيات اقتصاديا، عبر مؤسسة "القلب الكبير" Grand Coeur، حيث تم دعم مشاريع صغيرة تخص الزراعة التقليدية والتعاونيات النسوية، مما ساهم في خلق فرص جديدة للدخل. (3)

(1): Charlotte Goemans, Jennifer Sheahan and Seve Loudon, "Financing for Gender Equality in the Sahel and West Africa," *West African Papers*, n. 35 (Paris: OECD Publishing, June 2022), 6.

(2): KIMI Foundation, *Une Décennie au Service des Populations du Burkina Faso* (Ouagadougou: KIMI Foundation, 2018), 10.

(3): Lalaina Fatratra Andriamasinoro, "A Renewed Push Against Child Marriage: ECOWAS First Ladies Have Renewed their Commitment to Accelerate Efforts to End Child Marriage and Promote Girls' Education in the Region," UNICEF, <https://www.unicef.org/niger/stories/renewed-push-against-child-marriage>, seen: 30/07/2025.

الفرع الثالث: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفقر في دول الساحل

تبرز وسائل الإعلام في دول الساحل اليوم كقوة إيجابية فاعلة في دفع التغيرات الاجتماعية. إذ إنها تؤدي أدوارا معتبرة في تسوية النزاعات الإثنية والدينية، وتعزيز مبادئ المحاسبة والمساءلة. كما تنظم حملات توعوية وتحسيسية لمواجهة انتشار الأمراض والأوبئة ومخاطر التدهور البيئي. وإلى جانب ذلك، تساهم بفعالية في صياغة وتنفيذ ومتابعة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر.

خلال العقد الأخيرين، ساهمت وسائل الإعلام بشكل مباشر في تسوية النزاعات الإثنية والدينية، وتشير التقارير إلى أن "أستوديو تاماني" في مالي، و"أستوديو كالانغو" في النيجر و"أستوديو يافا" في بوركينا فاسو أنتجوا محتوى إعلامي باثني عشرة لغة محلية، عبر أكثر من مائتي برنامج إذاعي، واثنى عشرة قناة تلفزيونية، بمجموع سبعة ملايين مستمع ومشاهد. وقد استهدفت تلك البرامج تعزيز الحوار بين الطوارق، والفلولاني، والمجموعات الأخرى، مما ساعد في تخفيف حدة النزاعات في مناطق مثل "تمبكتو" و"غاو". وفي النيجر شاركت خمسة وثمانين محطة إذاعية مجتمعية في حملات توعوية حول النزاعات بين المزارعين والرعاة، مما ساهم في خفض عدد الحوادث المسجلة في منطقة "تاهوا" بين سنتي 2018 و2020.⁽¹⁾

تلعب القنوات الإذاعية المحلية في الساحل دورا تقليديا مهما في التوعية المجتمعية وتغيير التصورات الشعبية خاصة في المناطق الريفية النائية، أين ترتفع نسب الأمية. إذ تستخدم هذه القنوات لنشر الرسائل المرتبطة بالتغذية، والتعليم، والوقاية من الأمراض، وتمكين المرأة، فضلا عن التوعية حول برامج الدعم الحكومي والتسجيل في المشاريع الاجتماعية. عبر بث برامج توعوية تساهم في تغيير المواقف والوعي، وتحفيز المشاركة الشعبية في برامج مكافحة الفقر. فقد أسهمت وسائل الإعلام في دول الساحل خلال جائحة كوفيد-19 في نشر الوعي الصحي والاجتماعي بين الفئات الهشة، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة من خدمات الاتصال الحديثة. وقد ساهم مشروع "ميديا ساحل" MédiaSahel، بدعم من الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي، في إنتاج وبث برامج توعوية عبر أكثر من ستين محطة إذاعية محلية في

(1): Fondation Hirondelle, *Rapport Annuel 2024* (Lausanne: Fondation Hirondelle, 2025), 23.

بوركينافاسو، تضمنت ستة وثلاثين برنامجا باللغات الوطنية مثل "المور"، و"الديولا"، و"الفولانية" و"الغورمانشاي"، إضافة إلى الفرنسية. وفي مالي، نفذت مبادرة مماثلة عبر 120 محطة إذاعية محلية، بثت اثني عشرة برنامجا تثقيفيا حول الوقاية من الجائحة، وذلك بخمس لغات محلية بما في ذلك "البامبارا"، و"الفولانية"، و"السونغاي"، و"التمشق"، والفرنسية. (1)

وفي النيجر وبوركينا فاسو، دعمت منظمات مثل اليونيسف وهيئة الإذاعة المجتمعية مبادرات إذاعية تسلط الضوء على قصص نجاح لأفراد خرجوا من الفقر عبر الدعم المحلي أو المبادرات الذاتية، بهدف إلهام التغيير السلوكي وتحفيز المشاركة. (2) ومن أبرز الأمثلة "برنامج التعليم الإذاعي" Radio Education Programme، الذي قدم دروسا للأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب للمدرسة، وقد وصل البرنامج سنة 2022 إلى تغطية ما يقرب من ثمانية مائة ألف طفل مستهدف، ستين في المائة منهم من الفتيات. (3)

وإلى جانب كل ذلك، لعبت وسائل الإعلام المجتمعية دورا في دعم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر، من خلال التوعية بحقوق المواطنين الاجتماعية، ومراقبة تنفيذ البرامج التنموية، والمرافعة من أجل التوزيع العادل للثروات، وتعزيز العدالة الاجتماعية، لا سيما في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية التي عمقت من مستويات الهشاشة في المنطقة. إذ استخدمت العديد من المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام التقليدي منها والحديث، لتوجيه مرافعات ضغط على الحكومات من أجل تبني سياسات أكثر شمولاً. مثل حملة "ساحل واتش" Sahel Watch التي أطلقتها منظمات متعددة من بوركينا فاسو

(1): CFI Média développement, «MédiaSahel Covid 19 : Lutter contre la Désinformation,» <https://cfi.fr/en/project/mediasahel-covid-19>, vue: 31/07/2025.

(2): Brice Kevin Da, "Education through Radio for a Resilient Education System in Crisis Contexts: Education in Emergency," UNICEF, <https://www.unicef.org/burkinafaso/en/stories/education-through-radio-resilient-education-system-crisis-contexts>, seen: 31/07/2025.

(3): Myriam Dossou, "The Radio Education Programme: Ray of Hope for Internally Displaced Children in the Boucle du Mouhoun," UNICEF, <https://www.unicef.org/burkinafaso/en/stories/radio-education-programmeray-hope-internally-displaced-children-boucle-du-mouhoun>, seen: 31/07/2025.

والنيجر ومالي لنشر بيانات الفقر ومؤشرات التنمية الضعيفة، بهدف جذب اهتمام الحكومات والمانحين الدوليين. (1)

أضحت وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة أيضا من الأدوات ذات الأهمية في نقل قضايا الفقر والتهميش إلى صدارة النقاش العام، وفي تعزيز الشفافية والمساءلة بشأن توزيع الموارد وسياسات التنمية. وقد ساهم التطور الرقمي، وارتفاع استخدام الإنترنت، والهواتف الذكية في توسيع هذه الأدوار، خاصة بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني. إذ تم إنشاء أكثر من ألف وسبعة مائة كيلومتر من كابلات الألياف البصرية في موريتانيا لوحدها بين سنتي 2021 و2022 فقط. (2)

لقد أظهرت تقارير عديدة من بينها تقارير منظمة "أفريقيا الذكية" Smart Africa أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت قنوات رئيسية لإطلاق مبادرات مدنية شبابية تتعلق بالشفافية والمساءلة المجتمعية، خاصة في البلدان التي تتوفر على هامش من الحريات الإعلامية. إذ توفر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة فضاء بديلا للنقاش العمومي حول قضايا الفقر، والفساد، وسوء توزيع الثروة في دول مثل السنغال وبوركينا فاسو، حيث شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا في الحملات الرقمية التي تطالب بمحاسبة الفاعلين العموميين وتحسين الخدمات العامة. (3)

الفرع الرابع: دور القطاع الخاص في مكافحة الفقر في دول الساحل

يعتبر القطاع الخاص من القطاعات الفتية التي ولدت عاجزة في دول الساحل، بسبب ضعف قدراته التنافسية، وسعيه الدائم لتحقيق البقاء في ظل اقتصاد عالمي متوحش. إلا أنه وبالرغم من ذلك يحاول أن يلعب دورا متزايد الأهمية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قام بالعديد من المشاريع والاجراءات التي تصب لصالح الفقراء في المنطقة. حيث يود

(1): La Coalition Citoyenne pour le Sahel, "Sahel: Ce qui a Changé," *Rapport de suivi de la Coalition Citoyenne pour le Sahel* (Juin 2022), 5.

(2): World Bank, "Digital Transformation Drives Development in Africa," <https://www.worldbank.org/en/results/2024/01/18/digital-transformation-drives-development-in-afe-afw-africa>, seen: 31/07/2025.

(3): Oscar Mateos and Carlos Bajo Erro, "Protest, Internet Activism, and Sociopolitical Change in Sub-Saharan Africa," *American Behavioral Scientist* 65, n. 4 (2021): 655-658.

القطاع الخاص المحلي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكونوا أطرافا محفزة للنمو والتمكين الاجتماعي، عبر المشاريع الإنتاجية، والشراكات مع الدولة والقطاع العام، والمبادرات المالية المبتكرة. ومنه الإسهام في خلق فرص العمل، وتحسين الدخل، وتوسيع التضمين الاقتصادي للفئات المهمشة والمحرومة.

لم يعد القطاع الخاص في الساحل مجرد مستقبل للمساعدات أو الشراكات الحكومية، بل أصبح فاعلا ومبادرا في تبني مشاريع تنموية تساهم في تحسين معيشة الفئات الفقيرة. وترتكز اسهاماته على خلق فرص العمل، وتنمية سلاسل القيمة المحلية، حيث تستثمر الشركات الخاصة في عدة ميادين لها علاقة وثيقة بالفقراء والريفين. إذ استغلت شركة "مالي شي" Mali Shi، لمعالجة بذور "الشيا"، الاستثمار المالي لمؤسسة التمويل الدولية، لتسهم في دعم أكثر من 120 ألف مزارع من الفئات الهشة وتحسن دخلهم. (1)

وفي ظل محدودية الموارد العامة، برزت الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة، كمحركات للتنمية المجتمعية في الساحل. حيث أن مهامها لم تعد تقتصر فقط على النشاط التجاري، بل أضحت تعتمد نماذج أعمال تراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية، وهو ما يعرف بمفهوم "ريادة الأعمال الاجتماعية". وقد أسهم هذا التوجه في إدماج الشباب والنساء في سوق العمل، وتوفير خدمات أساسية في المناطق التي تعاني من ضعف تغطية الدولة، مثل التمويل المصغر، والخدمات الرقمية، والتوزيع الزراعي المحلي. (2)

لقد أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في الساحل تعبر عن منصات جديدة للابتكار الاجتماعي، وتبني التكنولوجيا، وتطبيق نماذج الاقتصاد الشامل. (3) إذ تبرز شركات مثل "باج أفريقيا" PEG Africa، كابتكار تجاري اجتماعي، حيث توفر أنظمة طاقة شمسية بالتقسيط للأسر الصغيرة والفلاحين، مما خفض كلفة الطاقة وساهم في نشاط اقتصادي

(1): World Bank, "Mobilizing the Private Sector to Drive Development in Africa," <https://www.worldbank.org/en/results/2023/12/01/mobilizing-the-private-sector-to-drive-development-in-africa>, seen: 03/08/2025.

(2): Assimaidou Afi Lassi, "Le Rôle du Secteur Privé dans la Réduction de la Pauvreté en Afrique Subsaharienne: Les Cas du Togo et du Ghana," (*Mémoire de Maîtrise*, HEC Montréal Université, 2013), 14.

(3): Aurélie Ewango-Chatelet et Christophe Estay, «Favoriser un Développement Durable en Afrique Subsaharienne par L'entrepreneuriat Innovant: Quelles Conditions Institutionnelles et Sociétales ?» *Revue Organisations & Territoires* 31, n. 3 (2022): 99.

محلي مستدام. وأدوات مبتكرة أخرى مثل مشروع "فرص الساحل" Sahel Opportunities، وهو مشروع لتدريب الشباب والنساء على الزراعة المستدامة وربطهم بسلاسل التسويق، لتنشئ تعاونيات وجماعات منتجة.⁽¹⁾

يضطلع القطاع الخاص أيضا بدور هام في تكوين المهارات، وتطوير رأس المال البشري. من خلال برامج التدريب والتأهيل التي ينظمها بشكل مباشر، أو في إطار الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والحكومات. وفي بعض الدول مثل السنغال وبوركينا فاسو، ظهرت تجارب لشركات تبنت مبدأ "المسؤولية الاجتماعية" بشكل ممنهج، عبر الاستثمار في قطاعات التعليم المهني، والصحة المجتمعية، وتطوير البنى التحتية المحلية. وعادة ما يتم ذلك عبر الشراكات العامة-الخاصة. ومن أبرز الأمثلة محطة Sanankoroba Solar Power في مالي، التي نفذت ضمن شراكة عامة-خاصة مع شركة NovaWind Rosatom، وستعد أكبر محطة شمسية في الساحل عند اكتمالها. وأعلن أيضا عن مشروع Ségou Solar بتنفيذ مشترك بين الحكومة المالية وشركة Scatec النرويجية.⁽²⁾

ومن جهة أخرى، برزت غرف التجارة، والنقابات المهنية، والمجالس الاقتصادية المحلية كأطر مؤسسية تعبر عن القطاع الخاص، وتسهم في صياغة السياسات الاقتصادية والتنموية بما يراعي حاجات الفئات الفقيرة. كما تلعب دورا في تعزيز الشفافية والحوكمة من خلال مراقبة تنفيذ البرامج الحكومية، والدفاع عن بيئة أعمال منصفة ومناخ استثماري صحي. وتسعى بقوة إلى سياسات التضمين المالي والتكنولوجي للفقراء. إذ تشير التقارير إلى أن إدماج الفئات الفقيرة، بما في ذلك النساء والشباب، في الخدمات المالية الرقمية يعد محركا أساسيا للحد من الفقر وتحسين الإنتاجية في النيجر.⁽³⁾ وفي بوركينا فاسو، أتاح مشروع APMR للمجتمعات

(1): Oluwayemisi Adebola Abisuga-Oyekunle, Swapan Kumar Patra & Mammo Muchie, "SMEs in Sustainable Development: Their Role in Poverty Reduction and Employment Generation in Sub-Saharan Africa," *African Journal of Science, Technology, Innovation and Development* (2019): 7. <https://doi.org/10.1080/20421338.2019.1656428>

(2): A T Carabajal et al., «Social and Economic Impact Analysis of Solar Mini-Grids in Rural Africa: a Cohort Study from Kenya and Nigeria," *Environmental Research: Infrastructure and Sustainability* 4, n. 2 (2024): 18.

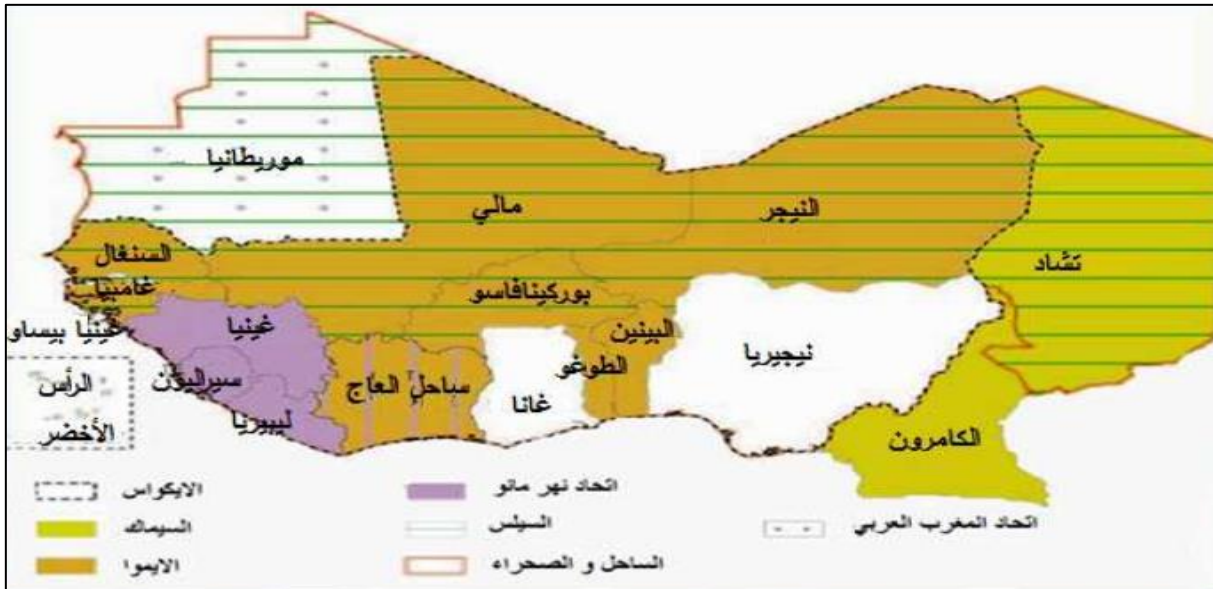
(3): Yoro Diallo, Arsène Kaho, and Can Sever, *Financial Inclusion in Niger: Challenges and Opportunities*, IMF Selected Issues Paper SIP/2023/007, (December 2023), 4.

القروية وخاصة النساء تشكيل مجموعات ادخار قروية مكنتهم من الوصول إلى التمويل، وتحسين الدخل عبر أنشطة إنتاجية صغيرة. (1)

المطلب الثاني: السياسات الإقليمية لمكافحة الفقر في دول الساحل

تشكل الفواعل الإقليمية شريكا استراتيجيا بالغ الأهمية في دعم جهود مكافحة الفقر في دول الساحل، خاصة في ظل ضعف القدرات الوطنية وانعدام الاستقرار السياسي والأمني في العديد من هذه البلدان. وتتبع أهمية هذه الفواعل من قدرتها على تعبئة الموارد، وتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء، وتوفير الدعم التقني والمالي، إلى جانب الدفع في اتجاه تبني استراتيجيات تنمية منسقة تتجاوز الأطر الوطنية الضيقة. وتتوزع هذه الفواعل، بحسب طبيعتها ونطاق تدخلها، إلى منظمات ذات طابع إقليمي تعمل ضمن نطاق جغرافي معين يشمل دول غرب أو وسط أو شمال أفريقيا، وأخرى ذات طابع شبه إقليمي تركز بشكل خاص على منطقة الساحل والظروف البيئية والمناخية المرتبطة بها، بالإضافة إلى منظمات ذات طابع قاري تعمل ضمن الأجندة الأفريقية الشاملة لتعزيز التنمية المستدامة وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

الشكل رقم (20): خريطة لأهم المنظمات الإقليمية في منطقة الساحل. (2)



(1): Janvier Kini, Elie Sibone et Yempabou Gnoulla, *Inclusion Financière au Burkina Faso: Conditions D'accès des Ménages Pauvres et Vulnérables aux Services Financiers*, Rapport de Recherche-Action Pro-ARIDES, (mars 2023), 5.

(2): CSAO et CEDEAO, *Rapport Afrique de l'Ouest 2007-2008* (Décembre 2008), 16.

الفرع الأول: سياسات المنظمات الإقليمية لمكافحة الفقر في دول الساحل

تمثل المنظمات الإقليمية في غرب أفريقيا من بين الفواعل الأساسية في جهود مكافحة الفقر في دول الساحل، من خلال اعتمادها لاستراتيجيات تنموية متكاملة تتجاوز حدود الدولة الوطنية. وتكتسي مساهمة هذه المنظمات أهمية خاصة نظرا للطابع العابر للحدود الذي تتسم به مظاهر الفقر في المنطقة، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية مع الأزمات السياسية والبيئية.

تأتي على رأس هذه المنظمات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الايكواس" ECOWAS، التي طورت خلال العقود الأخيرة مقاربات متعددة الأبعاد، لا تقتصر على التدخل في المجال الاجتماعي، بل تشمل تعزيز التكامل الاقتصادي، وفض النزاعات المسلحة، والاستجابة للأزمات الإنسانية والبيئية، بما يسهم بشكل غير مباشر في الحد من مسببات الفقر. كما تنشط منظمات إقليمية أخرى، كاتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وإن كانت مساهماتها أقل انتظاما من حيث التمويل والتنفيذ.

أولاً: دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS

أسست الجماعة كمنظمة إقليمية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، بموجب اتفاقية لاغوس الموقعة سنة 1975، وضمت عند إنشائها خمسة عشرة دولة من غرب أفريقيا، من بينها سبعة دول من دول الساحل. وقد انضمت دولة الرأس الأخضر لاحقا في سنة 1977، في حين لم تكن تشاد ضمن هذه الجماعة، إذ انضمت إلى مجموعة دول وسط أفريقيا. أما موريتانيا، فقد أعلنت انسحابها من الجماعة سنة 2000 بسبب انخراطها في اتحاد المغرب العربي، غير أنها واصلت التعاون مع "الايكواس" عبر اتفاق شراكة يتيح لها المشاركة في بعض الأنشطة دون عضوية كاملة.⁽¹⁾ وفي سياق التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة بين سنتي 2020 و2023، علقت عضوية ثلاث دول هي: النيجر، ومالي، وبوركينا فاسو،

(1): Daniel C. Bach, *Regionalism in Africa: Genealogies, Institutions and Trans-State Networks* (London: Routledge, 2016), 102-104.

عقب انقلابات عسكرية متتالية. (1) وقد أعلنت هذه الدول انسحابها رسمياً من الجماعة سنة 2024، وأسست تحالفاً جديداً أطلق عليه اسم "تحالف دول الساحل". (2)

يعد "الإيكواس" أبرز التكتلات الإقليمية النشطة في مجال مكافحة الفقر بمنطقة الساحل. إذ يهدف إلى تحقيق التنسيق والانسجام بين السياسات الاقتصادية، من خلال إزالة القيود والعوائق أمام حركة الأشخاص والبضائع بين الدول الأعضاء، وتوفير التسهيلات الجمركية وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى التكامل الاقتصادي. (3) وقد نصت المادة الثالثة من معاهدة لاجوس، الموقعة سنة 1975، والمعدلة سنة 1993 على أن الهدف الأساسي من تأسيس الجماعة هو:

"تعزيز التعاون والتكامل، مما يؤدي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا من أجل رفع مستويات معيشة شعوبها، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه، وتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء، والمساهمة في تقدم وتنمية القارة الأفريقية". (4)

تركزت جهود "الإيكواس" في سياساته الزراعية الرامية لمكافحة الفقر على ثلاثة أهداف رئيسية هي تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي، وتحرير الأسواق لتسهيل تصريف المنتجات الزراعية، وتعزيز النمو الاقتصادي القائم على القطاع الزراعي. وفي هذا السياق، تتولى الجماعة تنسيق وتطوير السياسات الزراعية الوطنية، وتعمل على تنفيذ البرامج المعتمدة من طرف مؤسساتها، كما تطلق مشاريع ضخمة تتطلب موارد بشرية ومالية كبيرة، وهو ما يستدعي تعزيز الشراكات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وقد اعتمد "الإيكواس" برامج تنموية متكاملة، أبرزها البرنامج الإقليمي للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي ECOWAP، الذي يسعى إلى رفع إنتاجية الفلاحين، وتحسين سلاسل القيمة الغذائية، وتعزيز الأمن الغذائي. وقد تم تنفيذ برامج استثمار زراعي وطني وإقليمي حققت عدة

(1): Nnamdi Obasi, *ECOWAS, Nigeria and the Niger Coup Sanctions: Time to Recalibrate*, International Crisis Group Report (5 December 2023), 1.

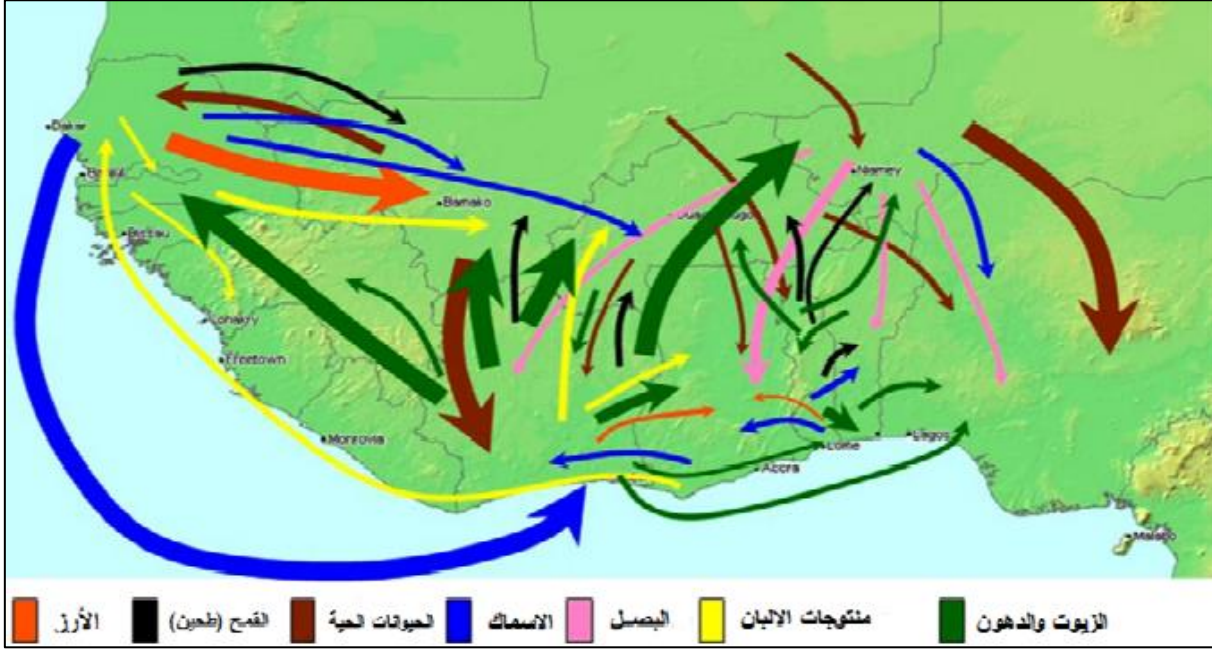
(2): Burkina Faso, Mali, and Niger, *Communiqué conjoint du Burkina Faso, de la République du Mali et de la République du Niger*, (28 janvier 2024), 1-2.

(3): خالد محمود الكومي، "مستقبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"، *السياسة الدولية* 19، ع. 71 (جانفي 1983): 144.

(4): Economic Community of West African States (ECOWAS), *ECOWAS Revised Treaty*, (Abuja, Nigeria: ECOWAS Commission, 1993, Reprint 2010), 5.

إنجازات، منها تحسين إدارة المياه، وتطوير الأسواق الزراعية، والتعامل مع الأزمات الغذائية والكوارث البيئية، وتقوية قدرات المؤسسات الفاعلة. كما يولي "الإيكواس" أهمية خاصة لتأثيرات التغير المناخي على الفقر، فأطلق مبادرات إقليمية لمكافحة التصحر والجفاف، وأدرج الزراعة الذكية مناخيا ضمن أولوياته. (1)

الشكل رقم (21): تيارات التجارة الزراعية في دول الساحل (2)



وفي المجال الصناعي، بادر "الإيكواس" بإطلاق مشاريع تنموية في الصناعات الخفيفة، لاسيما في مجالات تعليب وتجميد المنتجات الغذائية، وصناعة الغزل والنسيج، حيث تتركز هذه المشروعات في السنغال مع إنشاء بعض الوحدات في الرأس الأخضر. (3) كما ساهمت السوق الإقليمية المشتركة في تعزيز التنمية الاقتصادية عبر تسهيل حركة الأشخاص والبضائع، مما أوجد بيئة مشجعة للمبادلات التجارية، خصوصا في المناطق الحدودية، وفتح آفاقا جديدة للتشغيل الذاتي والوصول إلى الأسواق الإقليمية. وقد أسهمت هذه المشروعات في

(1): ECOWAS, *Action Plan 2022 > 2030 ECOWAS Regional Climate Strategy*, (Abuja, Nigeria: ECOWAS Commission, June 2022), 4-9.

(2): Christoph Pannhausen and Bianca Untied, *Regional Agricultural Trade in West Africa: a Focus on the Sahel Region* (Germany: Deutsche Gesellschaft für, 2010), 3.

(3): ديزي رؤوف، "الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)،" في *التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا*، تح. محمد عاشور (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005)، 366.

إحداث آثار اقتصادية إيجابية لدول الساحل، جراء التحويلات المالية من العمالة المهاجرة داخل دول الجماعة. (1)

كما نفذ "الإيكواس" برامج مهمة في دعم البنى التحتية، لتطوير شبكات النقل والاتصالات. فقد صمم برنامجا لتطوير النقل البري يهدف إلى تسهيل تنقل السلع بين الدول الأعضاء، وتشجيع التجارة البينية. إذ تم تقسيمه إلى مرحلتين، وتركز الأولى على إنشاء طريق ساحلي، يربط بين "لاجوس" و"نواكشوط" وآخر بين "داكار" و"نجامينا". أما المرحلة الثانية فتهدف إلى ربط الدول الحبيسة بموانئ الدول الساحلية. كما أولت الجماعة اهتماما خاصا لقطاع الاتصالات السلكية، حيث وضعت برنامجا لربط عواصم الدول الأعضاء مباشرة، وتوسيع شبكات الاتصالات البرية وتحديثها، بهدف تسهيل الاتصال داخل المنطقة من جهة، ومع العالم الخارجي من جهة أخرى. (2)

يسهم "الإيكواس" أيضا في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية من خلال استراتيجيته الإقليمية للحماية الاجتماعية، التي تهدف إلى ضمان حد أدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية للفئات الهشة، خاصة النساء والشباب. وتدعم المنظمة تمكين المرأة عبر تمويل المشاريع النسوية الصغيرة والناشئة، وتوفير برامج تدريب مهني للفتيات غير الملتحقات بالتعليم النظامي. كما ساهم في خطط الطوارئ الصحية خلال جائحة كوفيد-19، من خلال توفير المعدات الطبية وتعزيز التوعية الصحية بالتعاون مع المركز الإقليمي لمراقبة الأوبئة ECOWAS CDC. (3)

ويربط الإيكواس بشكل واضح بين الأمن والتنمية، إذ يعتبر أن انعدام الاستقرار يشكل بيئة خصبة للفقر. فأسس سنة 1999 آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن. إذ لعبت هذه الآلية دورا محوريا في تسوية أزمات سياسية ونزاعات داخل دول الساحل، مثل مالي وبوركينا فاسو وغينيا بيساو، عبر وساطات سياسية وضغوط دبلوماسية، بل وأحيانا من خلال إرسال قوات تدخل كما هو الحال في بعثة ECOMIB بمالي، التي هدفت إلى إعادة الاستقرار

(1): أبو سنة، "أزمة السكان والتنمية في أفريقيا"، 200.

(2): ديزي، "الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)"، 361-362.

(3): ECOWAS, Action Plan 2022 < 2030, 14.

وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية.⁽¹⁾ وفي سياق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، أطلق الإيكواس استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب سنة 2013، إلى جانب استراتيجية للوقاية من النزاعات، تركز على تقوية أنظمة الإنذار المبكر، وتعزيز دور المجتمع المدني المحلي، وبروتوكول للديمقراطية والحكم الرشيد، إدراكا منه بأن انتشار العنف يعمق الفقر ويهدد استقرار المجتمعات.⁽²⁾

ثانيا: دور بقية المنظمات الإقليمية

تنشط في منطقة الساحل مجموعة من المنظمات الإقليمية الأخرى مثل اتحاد المغرب العربي UMA، وتجمع وسط أفريقيا ECCAS، وتجمع شرق أفريقيا EAC. ورغم تباين درجات تأثير هذه الكيانات في مجال مكافحة الفقر، إلا أنها تمثل إطارا تكميليا للعمل الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتيسير التنقل، وتعزيز التبادل التجاري، والمساهمة في الاستقرار السياسي الذي يعد شرطا أساسيا للتنمية.

يعد اتحاد المغرب العربي أحد أبرز هذه التكتلات، ورغم تعثره المؤسسي، إلا أن مكوناته الفردية، مثل الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب، تلعب أدوارا ثنائية أو ثلاثية ذات أثر إقليمي، من خلال دعم مشاريع البنية التحتية، أو برامج التدريب المهني، أو تقديم المعونات التنموية للدول المجاورة. كما يحاول الإتحاد من خلال بعض المبادرات تعزيز التعاون في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، وهي ملفات مركزية في جهود الحد من الفقر في المنطقة.

تظهر الوثائق الرسمية للاتحاد تبنيه لعدة أهداف ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالتنمية ومكافحة الفقر، باعتبار أن موريتانيا عضو في الإتحاد، وأن منطقة الساحل تشكل عمقا استراتيجيا للأمن القومي لدول الإتحاد، وخاصة الجزائر وليبيا، لذا فقد تعهد الإتحاد بتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتسهيل تنقل اليد العاملة ورؤوس الأموال، ودعم مشاريع مشتركة في مجالات الزراعة، والمياه، والبنية التحتية، والتي تعد قطاعات حاسمة

(1): ثابت، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب..."، 417.

(2): Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest, *Protocole A/SP1/12/01 sur la Démocratie et la Bonne Gouvernance Additionnel au Protocole Relatif au Mécanisme de Prevention, de Gestion, de Règlement des Conflits, de Maintien de la Paix et de la Sécurité* (Dakar, 21 Decembre 2001), 12.

في مكافحة الفقر في دول مثل موريتانيا والجزائر وليبيا ومالي. كما برزت بعض المبادرات المشتركة التي ظهرت في التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، تم التركيز فيها على التكامل الزراعي ومكافحة التصحر وتعزيز الأمن الغذائي، وهي تحديات مرتبطة مباشرة بالفقر. (1)

ورغم أن تأثير تجمعي وسط وشرق أفريقيا يتركز في مناطق جغرافية أخرى من القارة، إلا أن تشاد، كعضو في تجمع وسط أفريقيا، تستفيد من بعض برامج التعاون الإقليمي، منها مشاريع لربط الطرقات بين تشاد وجيرانها، والتي تهدف إلى تقليص عزلة المناطق الداخلية وتنشيط التجارة، ومبادرات مشتركة في مجال الطاقة والتنمية الريفية. (2) أما تجمع شرق أفريقيا، ورغم عدم وجود أعضاء مباشرين من دول الساحل داخله، إلا أن بعض برامج التنمية التي تتسق مع الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية، تشمل تقاطعات مع دول مثل السودان وتشاد من خلال مشاريع الربط بين البحيرات والممرات الاقتصادية. (3)

الفرع الثاني: سياسات المنظمات شبه الإقليمية لمكافحة الفقر في دول الساحل

تحتل المنظمات شبه الإقليمية موقعا وسيطا في المنظومة المؤسسية الأفريقية، حيث تلعب دورا تكامليا بين المبادرات الوطنية والأطر الإقليمية الكبرى، بما يتيح تنفيذ برامج أكثر قربا من الواقع المحلي لدول الساحل. وتتميز هذه المنظمات بكونها تجمع عددا محدودا من الدول ذات الخصوصيات الجغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المشتركة، مما يمنحها قدرة أكبر على التنسيق وتوجيه الموارد نحو أولويات محددة، مثل الأمن الغذائي، والتكامل الاقتصادي، وبناء القدرات الإنتاجية، وهي جميعها مجالات متعلقة بشكل أو بآخر بمكافحة الفقر.

وفي سياق دول الساحل، يبرز دور ثلاث منظمات شبه إقليمية أساسية هي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا UEMOA، واللجنة الدائمة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف

(1): Union du Maghreb Arabe, Secretariat General, *Programme D'action Sous-Régional De Lutte Contre La Désertification Au Maghreb* (Août 1999), 34.

(2): CEEAC, *La CEEAC A La Croisée Des Chemins: Vers L'intégration De l'Afrique Centrale*, Plan Stratégique Indicatif À Moyen Terme 2021- 2025 de la Communauté Économique des États de L'Afrique Centrale (CEEAC), (n.d.), 23-24.

(3): African Union Development Agency, NEPAD, *Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA): First 10-Year Implementation Report* (South Africa: AUDA-NEPAD, 2023), 14.

في الساحل CILSS، وتجمع الساحل والصحراء CEN-SAD. وتتنوع مساهمات هذه المنظمات بين سياسات مباشرة لمعالجة الفقر، وأخرى غير مباشرة عبر تحسين البنية التحتية، وتعزيز التجارة، ودعم الاستقرار البيئي والاجتماعي.

أولاً: دور الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا UEMOA

يعتبر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من الأطر شبه الإقليمية الفعالة والمؤثرة في مكافحة الفقر في دول الساحل. إذ تأسس سنة 1994، ويضم ثماني دول من غرب أفريقيا، بينها خمسة من دول الساحل هي بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، والسنغال، وغينيا بيساو. ويتبنى الاتحاد نظاماً نقدياً موحداً وتقارباً اقتصادياً عميقاً بين أعضائه، من خلال اعتماد عملة مشتركة هي الفرنك الأفريقي CFA، ورقابة مؤسساتية قوية عبر بنك غرب أفريقيا المركزي BCEAO. ويحاول الاتحاد أن يوفر بيئة مالية مستقرة تشجع النمو وتعزز قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات تنموية سليمة. وقد حافظ الاتحاد طوال السنوات الماضية، على مستويات تضخم منخفضة مقارنة بالتكتلات الأفريقية الأخرى، ما خلق بيئة مستقرة اقتصادياً مهدت لتعزيز فرص التنمية ومكافحة الفقر. (1)

يعتمد الاتحاد في استراتيجيته لمكافحة الفقر في الساحل على دعم الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي، خاصة عبر اللجنة عالية المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذية التي تتعدّد بشكل دوري، للبحث في سبل دعم الزراعة المستدامة، والتوزيع الزراعي العادل، والتكامل بين الأسواق الإقليمية. إذ يعمل الاتحاد على توفير احتياطات استراتيجية غذائية تكفل تحقيق أمن غذائي إقليمي، عبر استراتيجيات التخزين وتسويق المنتجات، وتعزيز قدرات التخزين في الدول الأعضاء بمقدار 250 ألف طن. كما أطلق آلية متقدمة لإنشاء احتياطي طوارئ غذائي إقليمي بمبلغ تمويل تجاوز ملياري فرنك أفريقي. (2)

(1): Samuel Guerinéau, "Integration and Poverty Reduction," in *Building Integrated Economies In West Africa Lessons in Managing Growth, Inclusiveness, and Volatility*, ed. Alexei P. Kireyev (Washington, DC: International Monetary Fund, 2016), 357.

(2): Union Économique et Monétaire Ouest Africaine, La Commission, *Impact 2030 : Plan Stratégique 2025-2030 de la Commission de l'UEMOA* (Ouagadougou, Burkina Faso, Novembre 2024), 31.

وفي إطار برنامج إمداد القرى بالمياه، ساهم الإتحاد في توفير مياه الشرب، من خلال حفر أكثر من 3420 بئرا. وعمل على توحيد اللوائح المتعلقة بالمدخلات الزراعية مثل البذور، والمبيدات الحشرية، والأسمدة، والأدوية البيطرية، والصحة والسلامة النباتية، وإدارة مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية. كما دعم القطاعات الزراعية ذات الأولوية كالأرز، والذرة، والقطن، وتربية الأبقار، والدواجن، وأنشأ بنية تحتية للإنتاج المروي، عبر تطوير 2174 هكتارا في منطقة مكتب النيجر في مالي، وألف هكتار من الأراضي المنخفضة في كل دولة من الدول الأعضاء السبع الأخرى. (1)

ثانيا: دور لجنة مكافحة الجفاف في الساحل CILSS

تأسست لجنة مكافحة الجفاف في الساحل سنة 1973 استجابة للمجاعة والجفاف الحاد الذي ضرب المنطقة في أوائل السبعينيات، وتضم حاليا سبعة عشرة دولة، بينها كل دول الساحل. وتعد اللجنة من المنظمات شبه الإقليمية المتخصصة في إدارة الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، ومكافحة التصحر، وميادين الطاقة المحلية، وهي مجالات ترتبط مباشرة بجذور الفقر في المنطقة. كما تسهم اللجنة من جانب آخر في بناء القدرات الفنية للمؤسسات الوطنية عبر التدريب، وإعداد السياسات الوطنية للأمن الغذائي بما يتماشى مع إستراتيجية الأمن الغذائي الإقليمي لمنطقة الساحل، وهو ما يخلق أرضية صلبة لمكافحة الفقر الناتج عن التغيرات المناخية وضعف الإنتاج المحلي. (2)

تلعب اللجنة دورا محوريا في الرصد المبكر وتحليل مخاطر الأمن الغذائي في الساحل، من خلال "شبكة نظم الإنذار المبكر" التي تتيح للدول الأعضاء التخطيط المسبق لمواجهة أزمات الغذاء. (3) كما تقوم بدعم التنمية الزراعية المستدامة، عبر إطلاق برامج لدعم الزراعة المروية والمطرية، وتشجيع التقنيات الزراعية المقاومة للجفاف. وتضطلع اللجنة أيضا بأدوار مهمة في تطوير مشاريع إدارة الموارد المائية المشتركة بين الدول الأعضاء، خاصة في

(1): *ibid.*

(2): CILSS, *Le CILSS: 50 ans D'engagement au Services des Populations Sahéliennes et Ouest Africaine* (Ouagadougou: CILSS, 2023), 2.

(3): CILSS, FSIN et GNAFC, *Rapport Régional pour le Sahel et l'Afrique de l'Ouest 2023* (Niamey et Rome: FSIN, 2023), 8.

أحواض الأنهار المشتركة مثل نهر النيجر ونهر السنغال، وذلك عبر تحسين تقنيات التخزين والري، وتدريب المزارعين على الاستخدام الرشيد للمياه.

تظهر الدراسات الميدانية في منطقة الساحل أن الدعم المؤسسي والتقني الذي توفره اللجنة، بما في ذلك نشر تقنيات تخزين مياه الأمطار والزراعة المقاومة للمناخ، قد أسهم بشكل ملموس في تحسين الإنتاجية الزراعية. ففي بعض المناطق، خاصة في مالي والسنغال، أدى استخدام المعلومات المناخية والإرشاد الزراعي إلى زيادة إنتاجية الحبوب بنسبة تتراوح بين عشرين إلى ثلاثين في المائة مقارنة بالأساليب التقليدية. كما أن الظروف المناخية المحسنة، مدعومة بتقنيات الحفاظ على التربة والمياه، يمكن أن ترفع إنتاج الحبوب السنوي في بعض الدول بما يصل إلى عشرين في المائة. ⁽¹⁾ بينما ساعدت ممارسات مثل تقنية الـ "الزاي" Zai، واستخدام السدود الحجرية المحيطية Contour Stone Bunds، على مضاعفة الإنتاج ثلاث مرات في أراض كانت تعاني من تدهور شديد. ⁽²⁾ إن تلك المكاسب الإنتاجية ستترجم إلى تحسن مباشر في الدخل المحلي وتقليص معدلات الفقر الغذائي.

ثالثاً: دور تجمع الساحل والصحراء س - ص CEN-SAD

تم تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء سنة 1998 في طرابلس، ليكون إطاراً إقليمياً لتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة بين الدول الأعضاء، والبالغ عددها حالياً خمسة وعشرين دولة، بما فيها كل دول الساحل ما عدا دولة الرأس الأخضر، ويعد التجمع أوسع من حيث المساحة والسكان مقارنة بباقي المنظمات شبه الإقليمية الأخرى التي تعمل في المنطقة. ويركز التجمع على وضع برامج اقتصادية مشتركة تستهدف تعزيز التجارة البينية، وتطوير البنية التحتية عبر مشاريع النقل والطرق العابرة للحدود، بما يساهم في تحسين حركة السلع والخدمات، وهو ما يرتبط مباشرة بتحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر.

(1): M. Kouressy et al., "Climate Change and Cereal Production Evolution Trend in the Sahel: Case Study in Mali from 1951 to 2010," *Sustainable Agriculture Research* 8, n. 2 (9 April 2019): 74.

(2): Chris Reij, Gray Tappan and Melinda Smale, "Agroenvironmental Transformation in the Sahel: Another Kind of Green Revolution," *IFPRI Discussion Paper 00914*, (November 2009), 18.

عمل التجمع في إطار استراتيجيته لمكافحة الفقر على تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، فقد أطلق سنة 2008 البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي، وهو برنامج يعتمد على استراتيجية التنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية، وسار هذا البرنامج بالتوازي مع تنفيذ مشاريع نموذجية خاصة بالأمن الغذائي منذ سنة 2004 في أربعة دول أعضاء من دول الساحل، هي بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد. وخلصت مجموعة التقييم الثلاثية، التي ضمت ليبيا وتجمع الساحل والصحراء، ومنظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، إلى أن المرحلة الأولى قد أسفرت عن تحسين الأمن الغذائي وزيادة دخل السكان المستفيدين. كما توقعت مجموعة التقييم أن تعزز المرحلة الثانية المكاسب في الدول المستفيدة في المرحلة الأولى، ثم توسع لتشمل سبع دول أعضاء أخرى معرضة للخطر، من بينها دولتي غينيا بيساو والسنغال من منطقة الساحل. (1)

يحاول التجمع اليوم التنسيق مع الأطر الأفريقية الأوسع وأن يعمل بشكل وثيق مع الإتحاد الأفريقي ومبادرة "النيباد" لتنفيذ مشاريع إقليمية لمكافحة التصحر وإدارة الموارد المائية. وهي قضايا جوهرية في استراتيجيات الحد من الفقر في الساحل، إذ إن التدهور البيئي يعد من أبرز دوافع انعدام الأمن الغذائي، إلا أن برامج التجمع بدأت بالانحصر في السنوات الأخيرة بعد سقوط النظام الليبي بقيادة معمر القذافي الذي كان مصدرا هاما من مصادر تمويل التجمع. (2)

رابعا: مجموعة دول الساحل الخمس G5 Sahel كإطار حكومي شبه إقليمي لمكافحة الفقر في الساحل

تكتسي مجموعة دول الساحل الخمس أهمية خاصة كإطار شبه إقليمي تأسيسي يجمع دول الساحل، وقد تأسست المجموعة سنة 2014 في نواكشوط، وتضم كلا من دول بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. إذ تهدف المجموعة إلى الجمع بين جهود الأمن والتنمية ضمن هيكل مؤسساتي متكامل. ويقوم عملها على أربعة محاور استراتيجية هي الدفاع

(1): United Nations and African Union, "Status Of Regional Integration in Africa," Report from the eight Regional Economic Communities (Dakar, 27 and 28 March 2017), 17-18.

(2): Daniel C. Bach, *Regionalism in Africa: Genealogies, Institutions and Trans-State Networks* (New York: Routledge, 2016), 204-206.

والأمن، والحوكمة، والبنية التحتية، والقدرات التنموية، والمقاومة في مواجهة الأزمات المزدوجة للأمن والتنمية. (1)

يعتبر دور المجموعة مكملًا للإطار الحكومي الدولي من خلال أعماله المباشرة على أرض الواقع، سواء عبر إنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والتهريب، أو من خلال تبني خطط عمل إقليمية للاستثمار والتنمية PIP. وتترجم تلك الخطط إلى مشاريع ملموسة في مجالات النقل، والزراعة، والتعليم. كما أسست المجموعة إطار العمل المندمج للإجراءات التنفيذية CAPI سنة 2020 كأداة برمجة تعزز التنفيذ الفوري للمبادرات التنموية ضمن أولويات قابلة للقياس. (2)

لقد وسعت المجموعة وظائفها في السنوات الأخيرة لتشمل مجالات مختلفة، إذ أطلقت منصة النساء في الساحل التي تستهدف تمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز مشاركتها في السلام والأمن، عبر إنشاء هيكل ميداني تنسيقي على مستويات إدارية متعددة، وتخصيص استراتيجية مستقلة للفترة 2020-2024 ربطاً بين تمكين المرأة والتنمية والاستقرار. لا سيما من خلال مبادرة العمل المالي الإيجابي للمرأة في أفريقيا AFAWA، التي تهدف إلى سد الفجوة بين الرجال والنساء في الحصول على التمويل، إذ تساهم هذه المبادرة في تمويل مشروع تعزيز الروابط التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة في دول الساحل، والذي س يدعم ما يقرب من 1400 شركة تديرها نساء. (3)

الفرع الثالث: سياسات المنظمات القارية لمكافحة الفقر في دول الساحل

تعد المنظمات القارية في أفريقيا الإطار الأوسع للتنسيق الاستراتيجي بين دول الساحل وبقية القارة، حيث تعمل على صياغة وتنفيذ سياسات شاملة تتجاوز حدود الدول والمجموعات الإقليمية الصغرى. ويقع في مقدمة هذه المنظمات الإتحاد الأفريقي، الذي يضطلع بدور محوري في وضع الرؤى القارية ومتابعة تنفيذها عبر أذرعه التنفيذية مثل النيباد، والبنك الأفريقي للتنمية، إضافة إلى الشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وتمثل هذه

(1): Burkina Faso, Mali, Mauritanie, Niger, Tchad, *Convention Portant Création du G5 Sahel*, Nouakchott, (19 décembre 2014), 3-4.

(2): Sahel Alliance, *Results Report: 3 years of the Sahel Alliance* (Brussels: Sahel Alliance, 2020), 17.

(3): Sahel Alliance, *Sahel Alliance 5-year Results Report* (Brussels: Sahel Alliance, 2024), 42.

الكيانات أدوات سياسية وتمويلية ومعرفية تمكن من وضع برامج كبرى للأمن الغذائي، ودعم الزراعة، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، بهدف تقليص معدلات الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

أولاً: رسم الخطط القارية لمكافحة الفقر في الساحل

نشأت منظمة الوحدة الأفريقية OAU، سنة 1963 كمنظمة قارية لمحاربة الاستعمار وتعزيز التضامن بين الدول الأفريقية. وعلى الرغم من أن أولوياتها الأساسية كانت ذات طابع سياسي، تمثل في تحرير ووحدة دول القارة، إلا أنها شكلت الإطار المؤسسي الأول الذي مهد لاحقاً لبلورة نهج قاري أوسع تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾ ومع بدايات القرن الحادي والعشرين أدرك صناع القرار الأفارقة حدود القدرة التنفيذية للمنظمة في معالجة القضايا التنموية، فتم إعادة هيكلة الجهاز القاري، وتأسيس الإتحاد الأفريقي AU، سنة 2002 ليكون أكثر توجهاً نحو التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي.⁽²⁾

لقد شكل الإتحاد الأفريقي بعد ذلك الإطار السياسي القاري الرئيس الذي ابتعد عن الأولويات "التحررية" لمنظمة الوحدة الأفريقية، وسعى لأن يترجم طموحات التنمية والشمول الاقتصادي والاجتماعي إلى أجندات واقعية ومتزامنة في عماد المشروع القاري، وأضحى الإتحاد العمود الرئيس لتنمية أفريقيا والقضاء على الفقر.

استعان الإتحاد الأفريقي في مهامه الجديدة بجملة من المنظمات القارية الأخرى بمختلف أشكالها، ولعل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا UNECA، كان لها الدور الأبرز كمصدر تحليلي واستشاري لصانعي القرار القاريين، فهي من تعد قواعد البيانات، ومؤشرات القياس، وتقارير التقييم الدورية التي تستخدم في صياغة سياسات الإتحاد الأفريقي وبرامجه. إذ تسهم تقاريرها في رصد التقدم نحو أهدافها، مثل أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة 2030، وتقدم أدوات للتخطيط المنطقي مثل أداة "الالتزام المتكامل للتخطيط والتقارير" IPRT،

(1): عادل عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا: 1963-2002 دراسة تحليلية وقانونية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013)، 121.

(2): عادل عبد الرزاق، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي رؤية مستقبلية: دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، 47.

حيث تساعد هذه الأداة الحكومات الأعضاء في مواءمة خططها الوطنية مع الأجندات القارية، مثل ما حدث في النيجر وغامبيا، وبذلك تحولت مخرجاتها إلى توصيات عملية يمكن إدماجها في خطط قارية لمكافحة الفقر في الساحل. (1)

وباعتبار الحاجة الملحة إلى أطر قانونية وتشريعية للتكامل الاقتصادي القاري فقد برزت الجماعة الاقتصادية الأفريقية AEC، كمشروع قاري يرسخ مبادئ التكامل الاقتصادي القاري، ويوفر الصيغة القانونية لربط سياسات الرفاه الاجتماعي ومكافحة الفقر بالمبادرات الاقتصادية القارية. إذ لا يكفي وجود برامج تقنية للتنمية أو مكافحة الفقر دون غطاء معاهدي يسمح بتنفيذها عبر الحدود، فكانت البداية بتأسيسها وفقا لمعاهدة أبوجا سنة 1991، لتشكل في حد ذاتها إطارا تشريعيا لعدة برامج ومنظمات مستقبلية، مثل إنشاء السوق الأفريقية المشتركة، ومؤسسات التمويل القارية، ومعاهدات حرية تنقل السلع والخدمات والعمالة. (2)

شكّلت الخلفية التاريخية والتحليلية والقانونية للمنظمات القارية سالف الذكر الحجر الأساس لسياسات الإتحاد الأفريقي وخطته العملية بعد ذلك، فبرزت العديد من الخطط القارية لمكافحة الفقر. لعل أبرزها إعلان "واقادوقو" سنة 2004، الذي عمل على زيادة الاهتمام بقضايا التشغيل ومكافحة الفقر والحماية الاجتماعية. (3) وبحلول سنة 2008 أصدر الإتحاد الأفريقي ما أسماه بالإطار الأفريقي للحماية الاجتماعية ASPF، كأول استراتيجية موحدة تصدر عنه في هذا المجال، لتطور دول الساحل حينها، خططها الوطنية للحماية الاجتماعية تنسيقا مع الإطار القاري، مما سهل تنفيذ برامج الدعم النقدي الاجتماعي، والإعانات الغذائية، وتوسعة الخدمات الصحية للفئات الهشة. (4)

(1): United Nations, Economic Commission for Africa, *ECA develops toolkit to help member States integrate Agendas 2030 and 2063*, Addis Ababa, Ethiopia, (20 July 2017) on: <https://hdl.handle.net/10855/39599>.

(2): مصطفى سلامة حسين، "الجماعة الاقتصادية الأفريقية: قراءة قانونية"، *السياسة الدولية* 29، ع. 113 (جويلية 1993): 30.

(3): African Union, *Plan of Action on Employment and Poverty Alleviation*, Addis Ababa, Ethiopia (September 2004), 2.

(4): African Union, *Social Policy Framework for Africa*, Addis Ababa, Ethiopia (October 2008), 49.

استطاع الإتحاد الأفريقي وبشراكة مع منظمات المجتمع المدني بعدها، من توجيه دول الساحل وتوحيد جهودها في تطوير استراتيجيات عديدة للحماية الاجتماعية، لتكون دول المنطقة من بين الأطراف المؤسسة لمنصة أفريقيا للحماية الاجتماعية APSP، وهي عبارة عن شبكة من الأفراد والمنظمات تنشط على المستوى الوطني والإقليمي، وتتابع أهم وأنجع البرامج والسياسات والممارسات الأفريقية في مجال الحماية الاجتماعية.⁽¹⁾ إلا أن ما يمكن الاعتماد عليه اليوم في رؤية الإتحاد الأفريقي الشمولية هو ما يطلق عليه بأجندة 2063، إذ تمثل هذه الأجندة خارطة الطريق القارية للتنمية المستدامة التي اعتمدها القادة الأفارقة، وتضم أهدافا مباشرة مرتبطة بالقضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، والنمو الشامل، وأضحت الأجندة المرجع الأساسي لصياغة الخطط الإقليمية والوطنية المتكاملة.

تعد أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي الشامل للإتحاد الأفريقي لتحقيق "أفريقيا التي نريدها" خلال خمسة عقود، وقد أقرت سنة 2015 لتكون خارطة طريق للتنمية المستدامة والتكامل القاري. ومن بين أهدافها السبعة الطموحة، يرتبط الهدف الأول مباشرة بمكافحة الفقر من خلال القضاء عليه نهائيا، وضمان النمو الشامل والتنمية المستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية.

تترجم تلك الأهداف القارية بالنسبة لمنطقة الساحل إلى خطط ملموسة مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا CAADP، لتعزيز الإنتاجية الزراعية. ومبادرة السد الأخضر العظيم Great Green Wall، لمكافحة التصحر واستعادة الأراضي. وبرنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا PIDA، لتحسين الربط الإقليمي وتسهيل وصول المجتمعات الريفية إلى الأسواق والخدمات. كما تعتمد الأجندة على مؤشرات كمية لقياس التقدم، مثل معدلات خفض الفقر، ونسبة الإنفاق العام المخصص للزراعة، ومعدل النمو الزراعي السنوي، مما يتيح تقييم أثر الخطط في تقليص الفقر، وتعزيز الصمود الاقتصادي في دول الساحل.⁽²⁾

(1): Africa Platform for Social Protection (APSP), *Board Charter: an African Continent Free from Poverty and Vulnerability*, Nairobi, Kenya, (2024), 2.

(2): African Union, *Agenda 2063: The Africa We Want, Framework Document*, Addis Ababa, Ethiopia (September 2015), 25.

ثانيا: الأذرع التنفيذية والمالية لتنفيذ الخطط القارية لمكافحة الفقر في الساحل

تعتبر الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد" NEPAD، الذراع التنفيذي الرئيس للإتحاد الأفريقي في تفعيل الخطط القارية، حيث تعمل على تحويل الرؤى الاستراتيجية مثل أجندة 2063 إلى برامج عملية على الأرض. وخاصة في مجال مكافحة الفقر في الساحل، ويقود "النيباد"، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو إطار تأسيسي تابع لآلية الإتحاد الأفريقي- النيباد، إذ يهدف أساسا إلى القضاء على الجوع وتقليص الفقر عبر زراعة مدفوعة بالسياسات الاستثمارية. كما يلزم الدول الأعضاء بزيادة الإنفاق العام على الزراعة بحيث لا يقل عن عشرة في المائة من الموازنة العامة، بهدف تحقيق نمو زراعي سنوي يبلغ على الأقل ستة في المائة في الناتج الزراعي لرفع الإنتاجية والقضاء على الجوع. وقد أظهرت التقارير الدورية نجاح بعض دول الساحل في تحقيق الالتزامات التي أقرها البرنامج للفترة 2015-2025، فقد قدمت كل دول الساحل تقاريرها الوطنية ما عدا دولة تشاد، كما حققت بعض دول الساحل تقدما ملحوظا في تحقيق الأهداف الكلية للبرنامج مثل دول مالي وغامبيا وبوركينا فاسو والرأس الأخضر.⁽¹⁾

يشرف "النيباد" أيضا على مبادرة السد الأخضر العظيم للساحل والصحراء، الذي انطلق منذ سنة 2007، وهو عبارة عن مشروع لزراعة حزام من الأشجار يمتد من السنغال إلى جيبوتي، وللمشروع تواجد فعلي في ستة دول من دول الساحل هي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال. ويستهدف المشروع أيضا استصلاح مائة مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، وخلق عشرة ملايين فرصة عمل في المناطق الريفية، واحتجاز 250 مليون طن من الكربون بحلول 2030.⁽²⁾ ويتتبع مرصد السد الأخضر العظيم حاليا أكثر من 350 مشروعا في منطقة الساحل، استعادت أكثر من 9.5 مليون هكتار من الأراضي، مع

(1): الإتحاد الأفريقي- النيباد، التقرير الاستعراضي الرابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا 2015-2024 (أديس أبابا: الإتحاد الأفريقي، 2024)، 49.

(2): United Nations Convention to Combat Desertification, *The Great Green Wall Implementation Status and Way Ahead to 2030: Advanced Version* (Germany: UNCCD, 2020), 6.

خلق أكثر من ثلاثة ملايين فرصة عمل، وتعبئة أكثر من عشرة مليارات دولار كالتزامات منذ سنة 2021، منها ما لا يقل عن خمسين في المائة مستثمرة حالياً. (1)

أما برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا الذي يمتد من سنة 2012 إلى غاية سنة 2040، فيركز على تحسين النقل، والطاقة، والمرافق المائية، والاتصالات، والربط الإقليمي. إذ تعتبر هذه البنى ذات أثر مباشر على سلاسل القيمة الزراعية، وخفض تكاليف التجارة، وتعزيز الوصول إلى الأسواق في دول الساحل، وخاصة الدول الحبيسة منها، ويعتبر كل ذلك من الشروط المسبقة لنجاح أي خطط لمكافحة الفقر في المنطقة. ويمكن ذكر مجموعة من المشاريع والبرامج منها برنامجي "سمبالو" و"كاليكا" للطاقة الكهرومائية في السنغال ومنظمة حوض نهر غامبيا، وبرنامج خط أنبوب نقل الغاز من الجزائر إلى نيجيريا مروراً بالنيجر، وبرنامج خط نقل الطاقة الكهربائية الموازي للساحل الذي يبلغ طوله ألفي كيلومتر، ويشمل كل من غامبيا وغينيا بيساو، وبرنامج خطوط الطرق البرية "داكار - نيامي"، و"برايا - داكار - أبيدجان"، وبرامج أخرى عديدة للسكك الحديدية، والنقل البحري والموانئ والسدود، والنقل الجوي والتكنولوجيا والاتصالات. (2)

كان إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AFCFTA، رسمياً سنة 2021 أيضاً إحدى ركائز أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، إذ يهدف المشروع إلى إنشاء سوق موحد يضم أكثر من 1.3 مليار نسمة. ويتوقع أن يسهم إنشاء المنطقة في تقليص معدلات الفقر في دول الساحل، من خلال فتح أسواق أوسع أمام المنتجات الزراعية والحيوانية التي تمثل العمود الفقري لاقتصادات هذه الدول، مما يرفع دخل المزارعين والرعاة ويعزز الأمن الغذائي.

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التطبيق الكامل لاتفاقية المنطقة يمكن أن يرفع الدخل الحقيقي في أفريقيا بنسبة سبعة في المائة، ويخرج نحو ثلاثين مليون شخص من الفقر المدقع، وثمانية وستون مليوناً من الفقر النسبي بحلول 2035. (3) وبذلك سيزيد دخل دول

(1): United Nations Convention to Combat Desertification, *Great Green Wall Accelerator Technical Brief #5* (Germany: UNCCD, January 2025), 6.

(2): الاتحاد الأفريقي - النيباد، برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا: ربط ودمج وتغيير القارة الأفريقية، ملخص تنفيذي (أديس بابا: الاتحاد الأفريقي، 2012)، 17-20.

(3): World Bank, *The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects*, (Washington, DC: World Bank, 2020), 5-6.

أفريقيا مجتمعة، وستكون الفوائد أكبر نسبياً في الاقتصادات الزراعية الهشة كالاقتصادات دول الساحل إذا ما اقترنت بإصلاحات لوجستية. كما يمكن أن ترتفع صادرات دول الساحل من السلع الزراعية والمعدنية نتيجة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، بما في ذلك تحسين النفاذ إلى أسواق غرب ووسط أفريقيا. بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات في البنية التحتية الإقليمية مثل الممرات التجارية والموانئ الجافة، وتعزيز دمج المنطقة في سلاسل القيمة الأفريقية. (1)

يعد البنك الأفريقي للتنمية AFDB، الشريك المالي الأبرز في كل تلك المبادرات والبرامج والمشاريع، إذ مول مشاريع زراعية وتنموية في الساحل بأكثر من ثلاث مليارات دولار بين 2010 و2020، ومنها مشاريع ري واسعة في تشاد وبوركينا فاسو، ومجمعات زراعية متكاملة في السنغال ومالي، مما ساهم في زيادة دخل المزارعين المحليين بنسبة تصل إلى عشرين في المائة في بعض المناطق. (2) وكذا برنامج بناء القدرة على الصمود الغذائي P2-P2RS، والذي نفذت مرحلته الأولى بين سنتي 2014 و2022 في سبع دول هي بوركينا فاسو وتشاد وغامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال، بتمويل يقارب من 205 مليون يورو، وأثمر بناء 235 منشأة مائية، وتحويل 5.500 هكتاراً إلى أراضٍ مزروعة، واستصلاح اثني عشرة ألف هكتار من الأراضي المتدهورة. وتستهدف مرحلته الثانية الممتدة بين سنتي 2023 و2027 توسعة نطاق البرنامج لتشمل دولاً إضافية، من بينها دولة غينيا بيساو، بمبلغ 255 مليون دولار. (3)

(1): UNCTAD, *Economic Development in Africa Report 2021: Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area for Inclusive Growth* (Geneva: UNCTAD, 2021), xii.

(2): AFDB, "In the Sahel, the African Development Bank Group Helps the Region push to its Potential," <https://am.afdb.org/en/news/sahel-african-development-bank-group-helps-region-push-its-potential>, seen: 13/08/2025.

(3): AFDB, "Sahel: The African Development Bank and partners launch phase 2 of program to boost food and nutritional security in the Sahel," <https://www.afdb.org/en/news-and-events/sahel-african-development-bank-and-partners-launch-phase-2-program-boost-food-and-nutritional-security-sahel-70360>, seen: 13/08/2025.

المبحث الثالث

السياسات الدولية لمكافحة الفقر في دول الساحل

تمثل السياسات والبرامج الدولية إحدى الركائز الأساسية في الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر في دول الساحل، نظرا للطبيعة المعقدة والمتشابكة للتحديات التي تواجهها المنطقة، والتي تتجاوز القدرات الذاتية للحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية الأفريقية. فقد أتاح الانخراط الدولي موارد مالية وتقنية وبشرية ضخمة، وأسهم في إدخال الخبرات وأفضل الممارسات العالمية في مجالات التنمية المستدامة، وتمكين الفئات الهشة، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية.

تتوزع الجهود الدولية لمكافحة الفقر في الساحل بين أطر متعددة المستويات، تشمل منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، فضلا عن الشراكات مع التكتلات الإقليمية والجهات المانحة الكبرى، ولا يمكن اغفال دور المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات. ويكتسي هذا البعد الدولي أهمية خاصة في منطقة الساحل، حيث تتداخل التحديات التنموية مع الأزمات الإنسانية والأمنية، مما يجعل من التدخلات الدولية عاملا حاسما في دعم استراتيجيات مكافحة الفقر.

المطلب الأول: دور المنظومة الأممية في مكافحة الفقر في دول الساحل

تعتبر الأمم المتحدة من أبرز الفاعلين في جهود مكافحة الفقر دوليا، نظرا لما تتمتع به من شرعية دولية، وشبكة واسعة من الوكالات المتخصصة والبرامج الإنمائية التي تعمل في مختلف أنحاء العالم. وقد أولت المنظمة اهتماما خاصا لمنطقة الساحل الأفريقي، باعتبارها إحدى أكثر المناطق هشاشة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث تتداخل فيها تحديات الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، وضعف البنية التحتية، والنزوح والهجرة مع التوترات والنزاعات المسلحة.

وفي هذا السياق، طورت الأمم المتحدة إطارا استراتيجيا متكاملًا يجمع بين الأبعاد السياسية والتنموية والإنسانية والأمنية، بهدف دعم دول الساحل في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة، وسيستعرض هذا المطلب الأدوار المختلفة التي تضطلع بها المنظمة، سواء على المستوى الاستراتيجي عبر وضع الرؤى والخطط، أو على المستوى التنفيذي من خلال تدخلات وكالاتها المتخصصة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات القطاعية العاملة في مجالات الغذاء، والتعليم، والعمل، وغيرها.

الفرع الأول: الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في مكافحة الفقر

تعاملت الأمم المتحدة منذ أوائل التسعينيات مع قضية الفقر في منطقة الساحل من منظور إنساني في الأساس، إذ تركزت جهودها على الاستجابة للأزمات الغذائية الناتجة عن موجات الجفاف والتصحر، عبر برامج الطوارئ التي قادها برنامج الأغذية العالمي WFP، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO. ⁽¹⁾ دون أن يكون هناك إطار استراتيجي موحد يربط بين المساعدات الإنسانية والتنمية المستدامة آنذاك. وقد اتسمت تدخلات الأمم المتحدة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين بكونها تدخلات متفرقة ومشاريع قصيرة المدى، بسبب محدودية التنسيق بين الوكالات الأممية، وانفراد المؤسسات المالية الدولية بالشأن التنموي في هذه الدول، وانشغال المجتمع الدولي بأزمات سياسية وأمنية في مناطق أخرى من العالم. إلا أن ذلك لم يمنع من بداية تشكل رؤى جديدة بصدور أول تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990.

شكل تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1990 محطة محورية في إعادة صياغة المفاهيم التنموية، إذ أبرز أن الفقر لا يقاس فقط بنقص الدخل، بل أيضا بحرمان الأفراد من التعليم والصحة والفرص الاقتصادية. كما أن صدور التقرير مثل نقطة تحول تاريخية في تحديد أدوار منظومة الأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وفرصة تاريخية لها لتقويم دور المؤسسات المالية الدولية في الشأن التنموي من جهة أخرى، إذ ينتقد التقرير بشكل مباشر سياسات التكيف الهيكلي بالقول:

(1): الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار رقم 175/48: الجفاف والتصحر، الدورة الثامنة والاربعون: الجلسة العامة 86 (21 ديسمبر 1993): 219-220.

"ان الفقراء الجدد هم ضحايا مباشرين لبرامج التكيف الهيكلي في ثمانينيات القرن العشرين، مثل الموظفين الحكوميين الذين تم الاستغناء عنهم، والعمال الصناعيين".⁽¹⁾

فلم تعد مشكلات التخلف في أفريقيا عموماً، ودول الساحل خصوصاً، وفقاً للمنظور الأممي، تتمحور حول المسائل الهيكلية مثل مشاكل التمويل، والديون، ونسب النمو الاقتصادي، ومعدلات الاستثمار فقط، وإنما امتدت لتشمل عوامل أخرى مهمة مثل كفاءة القوى العاملة، والتعليم، والتكنولوجيا، والأبعاد الاجتماعية والإنسانية، والجوانب البيئية.⁽²⁾

صنف تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1990 ستة دول من دول الساحل كدول ذات تنمية بشرية منخفضة، فيما لم تدخل دول الرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو في التصنيف تماماً.⁽³⁾ ومن هنا سارعت الأمم المتحدة إلى تهيئة مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي موات للآطار الاستراتيجي الجديد الرامي لتعزيز حضور منظومة الأمم المتحدة كمُنبر رئيسي لوضع أجندة التنمية العالمية، والذي بدأت تتضح ملامحه بانعقاد مجموعة من المؤتمرات بداية بانعقاد مؤتمر الأرض في "ريو دي جانيرو" سنة 1992، ثم المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان بـ"فيينا" سنة 1993، ومؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة سنة 1994، ومؤتمر المرأة ببكين سنة 1995، ومؤتمر التنمية الاجتماعية بـ"كوبنهاغن" سنة 1995، والمؤتمر العالمي للأغذية بـ"روما" سنة 1996. وقد عبرت موثيق واتفاقات هذه المؤتمرات عن بنية تحتية لتهيئة المناخ العام لدول الساحل بهدف تحقيق المقاصد الجديدة للتنمية.⁽⁴⁾

لقد مهدت تلك التطورات الفكرية والمؤسسية لاعتماد إعلان الألفية سنة 2000 وما تبعه من تحديد أهداف الألفية للتنمية MDGs لفترة 2000-2015. وانتقل عمل الأمم المتحدة في الساحل حينها نحو رؤية أكثر شمولية، تضع مكافحة الفقر في قلب سياسات التنمية، مع التركيز على التعليم الأساسي، وخفض وفيات الأطفال، وتمكين المرأة، وتحسين

(1): UNDP. *Human Development Report 1990* (New York: Oxford University Press, 1990), 22.

(2): رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 226، 1998)، 95.

(3): UNDP. *Human Development Report 1990*, 128.

(4): بطرس بطرس غالي، "حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية"، *السياسة الدولية* 29، ع. 114 (أكتوبر 1993):

الأمن الغذائي. ⁽¹⁾ وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومات الساحل لوضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر، في حين واصلت وكالات أخرى مثل "اليونيسف" و"الفاو" تنفيذ برامج تنموية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، خصوصاً في الأرياف. كما شهدت هذه الفترة تحسناً نسبياً في التنسيق بين الوكالات الأممية بفضل الأطر المشتركة للتخطيط، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية UNDAF.

أما المرحلة الثالثة 2015-2025، فقد تميزت باعتماد أهداف التنمية المستدامة SDGs التي وسعت نطاق مكافحة الفقر ليشمل أبعاده المتعددة. وقد مثل إطلاق الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل UNISS، سنة 2018 تحولاً نوعياً في مقاربة الأمم المتحدة، إذ سعت هذه الاستراتيجية إلى الدمج بين الأبعاد السياسية والإنسانية والتنموية والأمنية، انطلاقاً من إدراك أن الفقر في الساحل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة. وتركز الاستراتيجية على ست أولويات هي التعاون عبر الحدود، والعمل المناخي، والوقاية من الأزمات، وتمكين المرأة والشباب، والإنعاش الاقتصادي، والطاقة المتجددة. ⁽²⁾

الفرع الثاني: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفاعل المركزي في منظومة الأمم المتحدة المعني بقضايا التنمية، حيث اضطلع بدور محوري في دعم دول الساحل من خلال برامج ومبادراته وتقاريره الرامية إلى تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة تحديات الفقر. ويشمل النهج الاستراتيجي العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة الساحل تعزيز قدرات مؤسسات الدولة، والسكان، والمنظمات الإقليمية، وتمكينها من الاستجابة بفعالية للأزمات

(1): United Nations, *Millennium Development Goals: 2005 Progress Chart*, (Produced by the UN Department of Economic and Social Affairs and the UN Department of Public Information, DPI/2363/Rev. 2, September 2005), 2.

(2): United Nations, *United Nations Integrated Strategy for the Sahel: Progress Report 2018-2019* (New York: United Nations, 2019), 10.

المختلفة التي تشهدها منطقة الساحل، والتي تشمل الصراعات، والتدهور البيئي، وتغير المناخ وانعدام الأمن، وضعف التبادل التجاري.⁽¹⁾

يعمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على مستويات عديدة لمكافحة الفقر في الساحل، إذ يركز على تقوية المؤسسات الوطنية عبر توفير الدعم التقني للحكومات في إعداد استراتيجيات التنمية ومكافحة الفقر، مثل خطط التنمية المستدامة، واستراتيجيات النمو والحد من الفقر، وبرامج الحوكمة الرشيدة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة. أما على المستوى الاقتصادي، فيقوم البرنامج بتشجيع المبادرات التي تخلق فرص العمل -خصوصاً لفئة الشباب والنساء- من خلال دعمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التدريب المهني وبناء القدرات التقنية. كما يساهم في تحسين المستوى المعيشي عبر مشروعات مرتبطة بالزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.⁽²⁾ إذ يولي البرنامج اهتماماً خاصاً بالتنمية الريفية، من خلال مبادرات دعم المزارعين في مواجهة التغير المناخي والجفاف، وهي قضايا تناولتها الأدبيات الأكاديمية باعتبارها عنصراً حاسماً في استقرار المجتمعات الريفية.⁽³⁾

أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدراكاً متزايداً لتعقيد الأوضاع في الساحل، إذ لم ينظر إلى الفقر باعتباره معضلة اقتصادية فحسب، بل كمسألة ترتبط بالاستقرار السياسي والاجتماعي أيضاً. وهذا ما ينسجم مع التحليلات النظرية التي تؤكد على أن نجاح السياسات التنموية في المناطق الفقيرة، يتطلب مرونة وقدرة كبيرة على التكيف مع السياقات الوطنية والمحلية.⁽⁴⁾ فعلى المستوى الاجتماعي، يولي البرنامج اهتماماً كبيراً بتقوية شبكات الحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية، في مجالات الصحة، والتعليم، والمياه الصالحة للشرب. كما يعمل على ترسيخ مبدأ التنمية المحلية، عبر تعزيز قدرات البلديات، والأرياف، والقرى، والمجتمع المدني. ومن الأمثلة العملية لذلك، المشاريع التي مولها

(1): UNDP, *UNDP Support Framework for the Implementation of the United Nations Integrated Strategy for the Sahel: Towards Sustainable and Inclusive Human Development* (New York: UNDP, 2014), 8.

(2): United Nations, Security Council, *Report of the Secretary-General on the Situation in the Sahel Region*, S/2013/354, (14 June 2013), 15.

(3): Michael Mortimore and William M. Adams, *Working the Sahel: Environment and Society in Northern Nigeria* (London: Routledge, 1999), 135-140.

(4): Ben Ramalingam, *Aid on the Edge of Chaos: Rethinking International Cooperation in a Complex World* (Oxford: Oxford University Press, 2014), 88-93.

البرنامج في النيجر ومالي، حيث تم دعم إنشاء وحدات للتنمية المجتمعية تستند إلى المشاركة المحلية، مما ساهم في تقوية شبكات الأمان الاجتماعي وتخفيف حدة الصدمات الناتجة عن الأزمات الغذائية المتكررة. (1)

اهتم البرنامج أيضا بترسيخ آليات قياس ومتابعة دقيقة للفقر ومستويات المعيشة في الساحل، عبر التعاون مع مراكز بحثية محلية ودولية، مما ساعد في تطوير مؤشرات كمية ونوعية مكنت من تقييم أثر السياسات العامة بفاعلية. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا التوجه لم يساهم فقط في تحسين جودة البيانات، بل عزز كذلك من قدرة الدول على صياغة استراتيجيات وطنية أكثر واقعية وملاءمة للسياق المحلي. (2) ومن خلال كل تلك التدخلات، تطور دور البرنامج ولم يعد يقتصر على تقديم المساعدات الفنية والمالية فحسب، بل امتد ليشكل حلقة وصل بين الحكومات الوطنية والشركاء الدوليين، ما عزز من قدرة دول الساحل على جذب الموارد، وتنفيذ برامج أكثر تناسبا مع مشاكل الفقراء في المنطقة.

الفرع الثالث: دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

تسهم الوكالات المتخصصة الأخرى للأمم المتحدة في دعم الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في دول الساحل من خلال مقاربات قطاعية متكاملة، تستهدف الأسباب الجذرية للفقر، وتركز على الأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، وحماية الفئات الهشة. فقد كان برنامج الأغذية العالمي الفاعل الأبرز في التصدي لأزمات الجفاف والمجاعة المتكررة في المنطقة، حيث أطلق منذ تسعينيات القرن الماضي برامج "الغذاء مقابل العمل" الذي استهدف بناء بنى تحتية صغيرة، مثل السدود الترابية وشبكات الري، لزيادة صمود المجتمعات المحلية. ولا يزال البرنامج أكبر منظمة إنسانية والمزود الرئيسي للوجبات المدرسية على مستوى العالم. ففي مالي مثلا يستهدف البرنامج حوالي 3.7 مليون شخص سنويا، من خلال توزيع الأغذية، وبرامج الوجبات المدرسية التي غطت أكثر من 194 ألف طفل في المناطق الريفية النائية. (3) وينفذ

(1): UNDP, *Assessment of Development Results - Niger* (New York: UNDP Independent Evaluation Office, 2013), 41.

(2): David Stifel and Tassew Woldehanna, "Estimating Utility-Consistent Poverty in Ethiopia 2000–11," in *Measuring Poverty and Wellbeing in Developing Countries*, ed. Channing Arndt and Finn Tarp (Oxford: Oxford University Press, 2016), 55–59.

(3): WFP, *Mali Annual Country Report 2023: Country Strategic Plan 2020 – 2024* (Bamako: WFP Mali Office, 2024), 16.

البرنامج في النيجر، مجموعة من البرامج الفرعية المتعلقة بإنشاء الأصول المجتمعية في مناطق "ديفا" و"دوسو" و"تاهوا" وغيرها، مثل برامج بناء السدود الصغيرة، وتأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة. (1)

أما منظمة الأغذية والزراعة فقد ركزت على تحديث الأنظمة الزراعية والرعية من خلال إدخال تقنيات مقاومة للجفاف، وتدريب المزارعين على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وقد أظهرت دراسة حالة في بوركينا فاسو، أن مشاريع "الفاو" عززت من قدرة المجتمعات على مواجهة التصحر وتحسين الإنتاج الزراعي المحلي. (2) كما يلعب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، دورا محوريا في تمويل المشاريع الريفية الصغيرة ودعم سبل العيش الزراعية. وقد شارك الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ILO، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنتدى الإقليمي حول دمج الشباب في النظم الغذائية الريفية في الساحل، بما يعكس التنسيق بين الوكالات في خلق فرص اقتصادية مستدامة للشباب. (3)

تسهم منظمة العمل الدولية من جهتها في مكافحة الفقر في دول الساحل عبر تعزيز برامج العمل اللائق للشباب والنساء، ما يساهم في إدماج الفئات المهمشة في سوق العمل ويحد من البطالة المرتبطة بالفقر. كما تعمل المنظمة على مكافحة عمالة الأطفال، إذ نفذت بالشراكة مع "الفاو" برنامجا في دولتي مالي وبوركينا فاسو، ضد عمل الأطفال في مزارع القطن، يسمى "مشروع القطن النظيف" The CLEAR Cotton Project، بين سنتي 2018 و2023 هدفه الأساس القضاء على عمالة الأطفال في الدول المنتجة للقطن. (4)

وفي المجال الاجتماعي، لعبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" دورا محوريا في محاربة الفقر من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، إذ دعمت برامج التعليم الأساسي

(1): WFP, *Resilience Learning in Niger: Impact Evaluation Endline Report*, Report n. OEV/2022/031 (Niamey: WFP Niger, August 2024), 36.

(2): FAO, *Strengthening Resilience to Food and Nutrition Insecurity in the Sahel and West Africa: Good Practices Booklet* (Rome: FAO, 2016), 3-5.

(3): FAO, *Building Resilience and Social Cohesion of Sahelian Youth through their Inclusion in Agrifood Systems: With and for the Youth* (Rome: FAO, 2023), 3.

(4): FAO, *Voices from Cotton Fields: Fighting Child Labour in Burkina Faso, Mali and Pakistan* (Rome: FAO, 2023), 2.

ومحو الأمية، إضافة إلى تدخلاتها في مجال الصحة الإنجابية والتغذية للأطفال والأمهات. حيث تدير اليونيسف في موريتانيا إلى جانب المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"، مجموعة من البرامج منها برنامج "تكافل" للتحويلات النقدية المشروطة الذي يغطي أكثر من 140 ألف أسرة فقيرة، حيث تحصل الأسر على ستة وثلاثون ألف أوقية فصليا، مقابل التزامهم بإرسال أطفالهم إلى المدرسة وإجراء الفحوصات الصحية الدورية. (1)

أما منظمة الصحة العالمية WHO، فتركز على مكافحة الأمراض المرتبطة بالفقر مثل الملاريا وسوء التغذية، من خلال تعزيز أنظمة الرعاية الصحية وتوسيع برامج الوقاية. كما تلعب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO، دورا بارزا في مجال التعليم، حيث دعمت برامج إعادة بناء المدارس في المناطق المتأثرة بالنزاعات، معتبرة التعليم أحد الأدوات الجوهرية لكسر حلقة الفقر. وتنخرط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، في تقديم الحماية والمساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين داخليا في منطقة الساحل.

المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر في دول الساحل

برزت المؤسسات المالية الدولية كفاعل رئيس في صياغة وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفقر في دول الساحل. فقد لعبت هذه المؤسسات دورا يتجاوز الدعم المالي المباشر، ليشمل توجيه السياسات الاقتصادية الكلية، وربط المساعدات بالبرامج الإصلاحية، وتوفير التمويل الميسر للمشاريع التنموية. ويعد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أبرز هذه المؤسسات، حيث أسهما منذ تسعينيات القرن الماضي في صياغة برامج التكيف والتثبيت الهيكلي والإصلاحات المالية. كما شاركا في دعم استراتيجيات التنمية المستدامة وتخفيف أعباء الديون بعد ذلك بسنوات. وبرزت مؤسسات مالية أخرى متعددة الأطراف ذات بعد دولي، ساهموا في تمويل البنى التحتية، ودعم الزراعة والأمن الغذائي، وتعزيز قدرات الفئات الهشة.

(1): المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"، برنامج "تكافل"، في:

<https://taazour.mr/programme-takaful> ، شوهذ: 2025/08/18.

إن تحليل دور هذه المؤسسات من خلال هذا المطلب سيبرز طابعها الرأسمالي، وشكل التوازن بين أهدافها التنموية من جهة، وشروطها الاقتصادية من جهة أخرى. وهو ما سيجعل انعكاس سياساتها واضحا على مسار مكافحة الفقر في الساحل، وفهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المنطقة.

الفرع الأول: دور البنك الدولي WB في مشاريع التنمية ومكافحة الفقر

يعتبر البنك الدولي فاعلا بارزا في مجال مكافحة الفقر في دول الساحل، حيث يتجاوز دوره مجرد تمويل المشاريع إلى صياغة سياسات تنموية متكاملة تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إذ ارتبط تدخل البنك منذ بداية التسعينات في المنطقة ببرامج التكيف الهيكلي التي ركزت على إصلاح المالية العامة وتحرير الأسواق، وهي إصلاحات نالت انتقادات واسعة نظرا لما ترتب عليها من آثار اجتماعية سلبية على المجتمعات في دول الساحل، وخاصة الفئات الهشة منها. (1)

مع التحولات اللاحقة في أدوار منظومة الأمم المتحدة والانتقادات التي طالت سياسات المؤسسات المالية الدولية، تم إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC، في أواخر التسعينات، فالتحق البنك الدولي بالمبادرة. ومكن ذلك كل دول الساحل ما عدا دولة الرأس الأخضر من الحصول على إعفاءات جزئية لديونها، مقابل الالتزام باستراتيجيات وطنية للحد من الفقر. ليصبح البنك الدولي بعدها شريكا أساسيا في تمويل استراتيجيات النمو والحد من الفقر PRSPs، حيث ساهم في دعم قطاعات التعليم والصحة والبنى التحتية الريفية. (2) وعلى سبيل المثال، مول البنك مشاريعا لتعزيز التمدن الابتدائي في النيجر ومالي، ومبادرات لتحسين شبكات المياه والصرف الصحي في تشاد وبوركينا فاسو، كما ركز البنك على دعم

(1): Thandika Mkandawire, "Adjustment, Political Conditionality and Democratisation in Africa," in *From Adjustment to Development in Africa: Conflict Controversy Convergence Consensus*, ed. Giovanni Andrea Cornia and Gerald K. Helleiner (London: Palgrave Macmillan, 1994), 157.

(2): World Bank Operations Evaluation Department, "The HIPC Initiative: Progress and Prospects," *Précis*, n. 230 (winter 2003), 3.

الزراعة والأمن الغذائي من خلال برامج تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وحماية المزارعين من الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية. (1)

وبتبنى الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، وسع البنك الدولي نطاق تدخلاته لتشمل مشاريع الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية الموجهة للفقراء، إضافة إلى الاستثمارات في الطاقات المتجددة لمواجهة التحديات البيئية التي تعاني منها المنطقة. ويبرز في هذا السياق العديد من المشاريع التي قام البنك الدولي بتمويلها أو بدعمها ومرافقتها. إذ وافق البنك سنة 2019 على مشروع الكهرباء خارج الشبكة ROGEP، الذي يضمن 150 مليون دولار في شكل ائتمان ومنح، بالإضافة إلى 74.7 مليون دولار كمنحة من صندوق التكنولوجيا النظيفة، لزيادة الولوج إلى الكهرباء باستخدام أنظمة شمسية مستقلة في تسعة عشرة دولة من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث يستفيد من المشروع ما يقارب 1.7 مليون شخص، إلى جانب مؤسسات عامة وخاصة. (2)

كما يعد مشروع البرنامج الإقليمي للطاقة الشمسية في الساحل من أبرز المشاريع التي يحرص عليها البنك ويمولها، إذ سيساعد ذلك على توسيع استفادة السكان الريفيين من الكهرباء بأسعار معقولة. (3) ففي بوركينا فاسو، أطلق البنك مشروع تحسين إنتاج الطاقة الشمسية والكهرباء الريفية سنة 2021 بتمويل قدره 168 مليون دولار، مما سيتيح استفادة 300 قرية ريفية وربط 120 منزل بالكهرباء، وإنشاء بنية تخزين كهربائية تدعم إنتاج 325 ميغاواط شمسيا. (4)

(1): Todd Benson, "Africa's Food and Nutrition Security Situation: Where Are We and How Did We Get Here?," *IFPRI 2020 Discussion Paper 37* (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, August 2004), 61.

(2): World Bank, "World Bank Provides Over \$200 Million to Help Increase Access to Electricity in West Africa and the Sahel Region," Press Release n. 2019/071/AFR, April 22, 2019, <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/22/world-bank-provides-2247-million-to-help-increase-access-to-electricity-in-west-africa-and-the-sahel-region>, seen: 20/08/2025.

(3): World Bank, *Solar Development in Sub-Saharan Africa - Phase 1 (Sahel) (P162580)* (Washington, DC: World Bank, 2018), 3.

(4): World Bank, "Scaled Up Support for Solar Energy Production and Rural Electrification in Burkina Faso," Press Release n. 2021/177/AFR, June 21, 2021, <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/06/21/scaled-up-support-for-solar-energy-production-and-rural-electrification-in-burkina-faso>, seen: 20/08/2025.

إن تدخلات البنك الدولي في منطقة الساحل تظهر تطورا وتحولا في استراتيجيته، نظرا للكثير من التغيرات الدولية وخاصة في المجال التنموي، حيث تحولت سياساته من التركيز على الإصلاحات الاقتصادية الكلية نحو دعم مشاريع ذات بعد اجتماعي مباشر، مع محاولة خلق توازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: دور صندوق النقد الدولي IMF في الإصلاحات الاقتصادية

أنشئ صندوق النقد الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأضحى في ظرف سنوات قليلة من أقوى المؤسسات في مجالات التنمية الدولية، في ظل انشغال الأمم المتحدة بالمسائل السياسية والأمنية. مما جعل دوره محوريا في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى دعم دول الساحل في مواجهة التحديات البنيوية المرتبطة بالفقر والهشاشة الاقتصادية، وإذا كان دوره التقليدي قد انصب أساسا على تحقيق الاستقرار الكلي وتصحيح الاختلالات المالية، فإن مقاربتة في العقود الأخيرة شهدت تحولا تدريجيا نحو تضمين أبعاد التنمية الاجتماعية، وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

أتاح الصندوق على صعيد التمويل العديد من الآليات الميسرة أبرزها ما يطلق عليه بـ: التسهيل الائتماني الممدد ECF، الموجه إلى الدول محدودة الدخل. ويشكل برنامج بوركينافاسو 2023-2027 نموذجا دالا في هذا السياق، إذ بلغت قيمة التمويل 302 مليون دولار، بحيث يركز على توفير حيز مالي للإنفاق الاجتماعي ومكافحة الفقر، وتعزيز الحوكمة المالية، وتحفيز النمو الشامل. (1) كما تجدر الإشارة إلى برنامج الجمهورية المالية لسنة 2019، الذي تضمن ولأول مرة أراضيات للإنفاق الاجتماعي، بما يعكس إدراكا متناميا لدى الصندوق لأهمية حماية القطاعات الاجتماعية الأساسية، ومكافحة الفقر في سياق الإصلاحات الاقتصادية. (2)

أسهم الصندوق أيضا فيما يتعلق بمديونية دول الساحل، وبصورة فعالة في التخفيف من أعباء الدين الخارجي، من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC، لسنة 1996، ثم المبادرة المحسنة سنة 1999، ولاحقا عبر مبادرة إعفاء الديون متعددة الأطراف

(1): IMF, "Burkina Faso: 2024 Article IV Consultation and First Review Under the Extended Credit Facility and Financing Assurances Review," *IMF Country Report n. 2024/249* (Washington, DC: IMF, 2024), 60.

(2): IMF, "Mali: Request for a Three-Year Arrangement Under the Extended Credit Facility," *IMF Country Report n. 19/289* (Washington, DC: IMF, Sept.2019), 2.

MDRI، سنة 2005. وقد ارتبطت هذه المسارات مجتمعة بإلزام دول الساحل بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من الفقر، وهو ما مكن عددا منها من إعادة توجيه موارد مالية معتبرة نحو التعليم والصحة والبنى التحتية الاجتماعية.⁽¹⁾

كما اتجه الصندوق إلى تطوير مشروعيته، بحيث لم تعد مقتصرة على الأبعاد المالية والاقتصادية الضيقة، بل شملت أدوات جديدة مثل الأرضيات الكمية للإنفاق الاجتماعي، إلى جانب شروط هيكلية تستهدف تحسين كفاءة الإنفاق العام، في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية. وتشير إحدى المراجعات الحديثة لبرامج الصندوق خلال الفترة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2021، إلى أن هذه المقاربة أصبحت مكونا ثابتا في برامج مع الدول منخفضة الدخل.⁽²⁾ وقد كرس هذا التوجه من خلال مذكرة إرشادية صدرت سنة 2024، أوصت بدمج قضايا الإنفاق الاجتماعي ضمن محاور الرقابة والبرامج وبناء القدرات.⁽³⁾

ومن جهة أخرى، أنشأ الصندوق مرفق المرونة والاستدامة RSF، كأداة جديدة لدعم البلدان الفقيرة في مواجهة التحديات المناخية والبيئية. ويعد برنامج النيجر لسنة 2023 مثلا بارزا، حيث جرى اعتماد ترتيب مزدوج يجمع بين التسهيل الائتماني الممدد، ومرفق المرونة والاستدامة، مما مكن البلاد من تبني إصلاحات متصلة بالتكيف مع تغير المناخ وحشد التمويل الخارجي. وقد جرى تجديد هذا الترتيب خلال المراجعات اللاحقة في سنتي 2024 و2025، وهو ما يعكس وعيا متزايدا بترابط الاستقرار الاقتصادي مع متطلبات الاستدامة البيئية.⁽⁴⁾

(1): David Andrews et al., *Debt Relief for Low-Income Countries: the Enhanced HIPC Initiative* (Washington, DC: IMF, Pamphlet Series n. 51, 1999), 16.

(2): Emine Hanedar and Zsuzsa Munkacsi, "Designing Expenditure Policy Conditionality in IMF-Supported Programs," *IMF Working Paper 2025/022* (Washington, DC: IMF, Jan. 2025), 5.

(3): IMF, "Operational Guidance Note for IMF Engagement on Social Spending Issues," *Policy Papers 2024*, n.022 (Apr. 30, 2024): 7.

(4): IMF, "Niger: Seventh Review under the Extended Credit Facility Arrangement, Requests for a Waiver of Nonobservance of Performance Criterion, Extension and Rephasing of the Arrangement, and Third Review under the Resilience and Sustainability Facility Arrangement: Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Niger," *IMF Country Report n. 25/200* (Washington, DC: IMF, July 2025), 11.

كما يضطلع الصندوق بدور محوري في تحليل استدامة الدين العام بالتعاون مع البنك الدولي، عبر ما يعرف بتحليلات الاستدامة DSAs. ويبرز مثال تشاد سنة 2020 أهمية هذا الدور، حيث أفضت إعادة هيكلة الدين التجاري مع شركة "غلينكور" Glencore، إلى تخفيف أعباء خدمة الدين وتوفير هوامش حماية أمام تقلبات أسعار النفط، على الرغم من بقاء مستوى المخاطر مرتفعاً. (1)

تظهر مجمل جهود صندوق النقد الدولي، محاولته تجاوز مقاربة التثبيت والتكيف الهيكلي الصارمة التي طبعته في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ليدمج في سياساته عناصر تتعلق بالإنفاق الاجتماعي، والتخفيف من أعباء الديون، والتكيف مع التغيرات المناخية. ورغم أن الانتقادات المرتبطة بمسألة المشروعية لم تنتف تماماً، إلا أن التجارب الميدانية في بوركينافاسو ومالي والنيجر وتشاد، تكشف عن نزوع متزايد لدى الصندوق نحو الموازنة بين ضرورات الاستقرار الكلي ومتطلبات التنمية الاجتماعية المستدامة.

الفرع الثالث: دور المؤسسات المالية متعددة الأطراف الأخرى ذات البعد الدولي

لا يقتصر المشهد المالي الدولي في الساحل على البنك وصندوق النقد الدوليين، بل يتعداه ليشمل مؤسسات مالية أخرى متعددة الأطراف، تلعب أدواراً معتبرة في دعم الجهود التنموية ومكافحة الفقر في المنطقة. وتتميز هذه المؤسسات بتركيزها على قضايا محددة مثل تمويل مشاريع البنية التحتية، أو التنمية الزراعية، أو الطاقة، أو التعليم، أو تعزيز التكامل التجاري، أو دعم الاستقرار الاجتماعي عبر آليات تمويل ميسرة.

يعد البنك الإسلامي للتنمية IsDB، من أبرز المؤسسات التي تركز على تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي المباشر في دول الساحل، إذ إن كل دول الساحل أعضاء في البنك ما عدا دولة الرأس الأخضر. ويستعين البنك بالمؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ومؤسسات أخرى، لتمويل مشاريع مختلفة تتعلق بالتعليم والصحة وتطوير البنية التحتية الريفية وغيرها. كما يولي اهتماماً

(1): World Bank and International Monetary Fund, *Chad: Joint World Bank-IMF Debt Sustainability Analysis* (Washington, DC: World Bank & IMF, July 2019), 6-9.

خاصا بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر أدوات التمويل الإسلامي، وهو ما يسهم في دعم الفقراء في منطقة الساحل.

الجدول رقم (20): التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك الإسلامي للتنمية في دول الساحل 1975-2023 (بالمليون دولار).⁽¹⁾

الدولة	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى
بوركينا فاسو	280.3	86.4	190.2	44.1	5.2	0	454.2	67.6	1.7
غامبيا	73.2	34.5	48.6	11.5	28	27.3	84.7	9.8	1.9
غينيا بيساو	0.3	17	0	12	0.4	0	17.3	0	0
مالي	335.1	17.4	381.1	32.9	38.7	0	193.5	114.3	0
موريتانيا	119.3	107.5	202.5	40	84.2	0	198.7	175.3	3.8
النيجر	132.2	76.3	146.9	56.7	7.8	8	171	19.4	6.3
السنغال	399.2	66.2	410	107.5	83.5	0	1302.2	546.6	109.3
تشاد	123.4	121	47.9	72.1	3.8	0	528.6	50.8	16.4

من جانب آخر، يساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي AFESD، والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي AAAID، في دعم التنمية الزراعية والريفية، خاصة في موريتانيا والنيجر وتشاد. وقد انصبت تدخلاتهما حول مشاريع الري، وتنمية الثروة الحيوانية، وتحسين الأمن الغذائي في إطار تعزيز التكامل العربي الأفريقي في مجالات التنمية. وقد استفادت موريتانيا على سبيل المثال، من قرض إضافي من الصندوق، قدره ثلاثة مليون

(1): البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2023: الاعتزاز بماضيها واستشراف مستقبلنا أصالة وتضامن وإزدهار (المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، 2024)، 95.

دينار كويتي سنة 2024 في إطار برنامج تطوير وتنمية الواحات في ولايات أدرار، وتكانت، والعصابة. ⁽¹⁾ كما استفادت موريتانيا خلال فترة 1974-2024 من الصندوق، إثنين وأربعين معونة، بمبلغ مقرر قدره 8.730 ألف دينار كويتي. ⁽²⁾

كما يبرز المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا BADEA، كفاعل مالي وتنموي مهم في منطقة الساحل. فمنذ تأسيسه سنة 1974، عمل المصرف على تمويل مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، والكهرباء، والمياه، إضافة إلى دعم قطاعات التعليم، والصحة، والزراعة في دول الساحل. وقد ساهم، على سبيل المثال، في تمويل مشاريع الطاقة والنقل في بوركينا فاسو ومالي، كما دعم مشاريع تنموية موجهة للشباب والنساء في النيجر وتشاد. وفي السنوات الأخيرة، تعزز دوره من خلال الشراكة مع مجموعة دول الساحل الخمس، حيث مول مشاريع طرق ومبادرات لتعزيز الأمن الغذائي والتصدي للتغير المناخي، وتتوزع أنشطة المصرف الحالية في إطار استراتيجيته لسنة 2030 بين خمس مجالات أساسية، تشمل الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وتطوير التجارة والقطاع الخاص، والنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القدرات. ⁽³⁾

أما البنك الأوروبي للاستثمار EIB، الذي يعتبر الذراع التمويلية للاتحاد الأوروبي، فقد اتسع دوره في منطقة الساحل في إطار مبادرات صندوق البنية التحتية للاتحاد الأوروبي وأفريقيا EU-Africa Infrastructure Trust Fund، إذ يركز الصندوق على مجالين رئيسيين، هما البنية التحتية والطاقة المستدامة، حيث مول مشاريعا في ميادين الطاقة المتجددة والنقل الحضري والمياه. وقد برزت مساهمته بشكل واضح في مشروع الطاقة الشمسية الإقليمي في الساحل، الذي ساعد على زيادة إنتاج الكهرباء، وتوسيع الاستفادة في المناطق الريفية النائية. ⁽⁴⁾

(1): الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي 2024 (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2025)، 12.

(2): المرجع نفسه، 89.

(3): المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، التقرير السنوي 2022: رفع الكفاءة المؤسسية من أجل تعظيم الأثر التنموي (السودان: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2023)، 20.

(4): European Investment Bank (EIB), *Trust Funds in Action* (Luxembourg: EIB, 2025), 31-34.

كما يلعب صندوق "أوبك" للتنمية الدولية OFID، أدوارا في تقديم القروض والمنح لقطاعات البنية التحتية والصحة والتعليم. مع انخراطه ضمن مبادرات عالمية مثل مبادرة الطاقة للفقراء Energy for the Poor، إذمول الصندوق في بوركينا فاسو مشروع دعم سلسلة القيمة الزراعية سنة 2019 بقرض قيمته 71.7 مليون دولار، بهدف تعزيز الأمن الغذائي لحوالي 342 ألف نسمة في المناطق المتضررة بشدة من الأزمات الغذائية المتكررة في الأجزاء الجنوبية والغربية من البلاد، وإعادة تأهيل تسعة آلاف هكتار من مناطق الزراعة، وإقامة تسعين مركزا لجمع المحاصيل، وإنشاء مائة كيلومتر من الطرق الريفية. ⁽¹⁾ ويعكس ذلك أن تدخلات الصندوق وإن لم تكن واسعة النطاق، فهي موجودة ومؤثرة في بعض المجالات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتمكين السكان والفئات الفقيرة في الساحل.

المطلب الثالث: دور الشركاء الدوليين الآخرين في مكافحة الفقر في الساحل

تجاوزت الجهود الدولية لمكافحة الفقر في دول الساحل الأطر الدولية التقليدية التي تمثلت في تدخلات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، لتشمل طيفا واسعا من الفاعلين الدوليين الآخرين. وتشكل هذه الجهود امتدادا متكاملا لمنظومة العمل الدولي، حيث تسهم الحكومات المانحة الكبرى، والاتحادات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المنظمات الحكومية الدولية، كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعات الضغط الاقتصادية والسياسية الدولية، مثل مجموعة السبع أو مجموعة العشرين، في تقديم الدعم المالي والتقني ورسم السياسات الموجهة نحو الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

تلعب المنظمات غير الحكومية الدولية أيضا دورا محوريا في مكافحة الفقر في الساحل، سواء عبر المساعدات الإنسانية العاجلة أو برامج التنمية طويلة المدى، فضلا عن أدوار المناصرة والضغط لتعزيز الشفافية والمساءلة. كما يبرز دور الشركات متعددة الجنسيات، التي باتت تشكل فاعلا مؤثرا في الاقتصادات المحلية من خلال استثماراتها في مجالات الطاقة، والتعدين والزراعة والبنية التحتية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مزدوجة تتراوح بين خلق

(1): صندوق أوبك للتنمية الدولية، التقرير السنوي 2019: تأثير أكبر في أهم المجالات (فيينا: صندوق أوبك للتنمية الدولية، 2020)، 24.

فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي من جهة، ومخاطر الاستغلال البيئي والاجتماعي من جهة أخرى.

الفرع الأول: الجهود الحكومية الدولية لمكافحة الفقر في الساحل

تمثل الجهود الحكومية الدولية أحد الأعمدة الأساسية في سياسات مكافحة الفقر في منطقة الساحل، حيث تتداخل فيها مساهمات الدول الكبرى، والاتحادات متعددة الأطراف، والمنظمات الحكومية الدولية. ويعكس هذا التعدد طبيعة التحديات المركبة في المنطقة، التي تستوجب تدخلا جماعيا يجمع بين التنمية والأمن والاستقرار السياسي.

أولا: دور الدول الكبرى لمكافحة الفقر في الساحل

تحتل فرنسا مكانة محورية في دعم جهود مكافحة الفقر في دول الساحل، وذلك انطلاقا من روابطها التاريخية والاستعمارية والاستراتيجية مع معظم دول المنطقة. وتعتمد فرنسا في جهودها أساسا على الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، التي ترصد سنويا ميزانيات ضخمة لدعم المشاريع التنموية. وتشمل تدخلاتها البنية التحتية، والتعليم، والصحة. فقد ارتفع الدعم المالي الموجه إلى منطقة الساحل من خلال الوكالة سنة 2021، من 393.3 مليون يورو،⁽¹⁾ إلى 683 مليون يورو سنة 2022، مما يعكس ارتفاعا ملموسا في التمويل التنموي الموجه للمنطقة. ومنذ سنة 2012، بلغت مجمل التزامات الوكالة في الساحل حوالي 6.3 مليار يورو، عبر تمويل 369 مشروعا، ودعم آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير عشرات الآلاف من فرص العمل.⁽²⁾ مما يجعل فرنسا من أكبر مانحي المساعدات الثنائية في المنطقة.

في حين تعتبر الولايات المتحدة أيضا من أهم الممولين للتنمية في الساحل عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، فقد أطلقت برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الساحل RISE I & II منذ سنة 2014، ويركز البرنامج في شطريه الأول والثاني على الأمن الغذائي، والتعليم، وإدارة الموارد الطبيعية. ففي النيجر تمول الوكالة برامج لتحسين الإنتاج الزراعي من خلال دعم الزراعة مع تركيز واضح على سلاسل مثل الفاصولياء cowpeas، وتربية الحيوانات الصغيرة. أما في بوركينا فاسو فقد قدمت الوكالة أكثر من 11.6 مليون دولار أمريكي

(1): AFD, *Sahel 2021 Activity Report* (Paris: AFD, 2022), 4.

(2): AFD, *Sahel 2022 Activity Report* (Paris: AFD, 2022), 3-4.

سنة 2021، لدعم الزراعة وتحسين إنتاج الحبوب. وبحسب تقارير الوكالة فقد خصصت ميزانية قدرها 348 مليون دولار أمريكي، في الخمس سنوات الأولى من البرنامج لتبلغ في المرحلة الثانية ولغاية سنة 2023 ما يقارب 446.3 مليون دولار أمريكي.⁽¹⁾

كما ساهمت واشنطن في تمويل المبادرة العالمية للأمن الصحي التي شملت تشاد والنيجر وتنفيذ برامج لتعزيز دور الشباب في الوقاية من التطرف، ومع أن الوكالة هي المساهم الأبرز في مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك ما يقرب من تسعة عشرة وكالة حكومية أمريكية أخرى تعمل في أفريقيا منذ سنة 1950 إلى اليوم، وفي ميادين مختلفة تتعلق بشكل أو بآخر بمكافحة الفقر.⁽²⁾

من جانب آخر، تبرز الصين كفاعل متزايد الأهمية في مكافحة الفقر في منطقة الساحل، من خلال مبادرة الحزام والطريق، وعبر القروض الميسرة والاستثمارات في البنية التحتية، حيث تمول مشاريع استراتيجية في الصحة، والإسكان، والطاقة، والنقل، فضلا عن دعم مشاريع زراعية تهدف لتعزيز الأمن الغذائي.⁽³⁾ ومن بين المشاريع، بناء مستشفى الصداقة في موريتانيا، والطريق السريع في النيجر، إضافة إلى قروض ميسرة ودعم إنساني خلال جائحة كوفيد 19. كما أن الاستراتيجية الصينية تحظى باستحسان من حكام المنطقة، باعتبار ابتعادها عن المشروطيات السياسية، بل إن الصين عملت على مشاركة تجاربها الناجحة في مكافحة الفقر مع دول المنطقة، من خلال تأسيس المركز الدولي للحد من الفقر في الصين IPRCC.⁽⁴⁾

من جهة أخرى، اتخذ الحضور الألماني موقع متنام في الساحل بعد أزمة الهجرة سنة 2015، من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، إذ تتركز تدخلاتها على الحكم

(1): U.S. Agency for International Development, "USAID's RISE Program in the Sahel Aligned with Resilience Policies but Lacked Robust Monitoring," *Audit Report 4-000-21-003-P* (Washington: USAID, 25 September 2021), 1.

(2): Natalie Louise Trenthem, "The Politics of Aid: U.S. Aid to Africa During the Cold War and Today," *Working Paper for Chancellor's Honors Program Projects* (The University of Tennessee, Tennessee Research and Creative Exchange, May 2009), 29-30.

(3): Deborah Brautigam, *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 256-257.

(4): Penny Davies, *China and the End of Poverty in Africa: Towards Mutual Benefit?* (Sweden: Diakonia, August 2007), 35.

المحلي، والتعليم المهني، وإدارة الموارد الطبيعية. ومن أبرز الأمثلة برنامج دعم البلديات في النيجر الذي عزز قدرات السلطات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية. (1) كما تدير الوكالة نيابة عن الهيئات الألمانية، مقر "تحالف الساحل" في بروكسل منذ سنة 2019، الذي ينسق بين مختلف الجهات المانحة الدولية لدول الساحل في مجالات مثل الأمن الغذائي، والحكم الرشيد، والطاقة المستدامة. وتعد الوكالة من أبرز الجهات الداعمة لمجموعة الخمس لدول الساحل. ناهيك عن مساهمتها في مبادرة الساحل للاستقرار والتنمية التي تهدف إلى إدماج الشباب في سوق العمل.

أما اليابان ورغم بعدها الجغرافي وسياستها الهادئة، إلا أنها أضحت فاعلا مهما عبر نشاط وكالتها للتعاون الدولي JICA، في المنطقة، خصوصا في إطار مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا TICAD. إذ قدمت اليابان سنة 2013، مائة مليار ين ياباني، للمساعدات الإنمائية والإنسانية في الساحل. وفي سنة 2014 قدمت ما يقارب عشرة ملايين دولار كمساعدات للاجئين من مالي. وشمل ذلك توفير الطعام، وخيام الإيواء للاجئين الذين فروا من مالي إلى الدول المجاورة، وتقديم المساعدة لمراكز تدريب عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في دول المنطقة. كما نفذت اليابان خطة تعزيز تنسيق الشؤون والخدمات الإنسانية في منطقة الساحل، وخطة تحسين الأمن ومراقبة اللاجئين وأمن الحدود في النيجر، وخطة تعزيز القدرات العابرة للحدود الوطنية لمكافحة الجريمة والإرهاب على طول الحدود مع موريتانيا. (2)

ولم تكتفي اليابان بذلك، بل أنشأت برنامجا ضمن مبادرة التحالف من أجل التنمية الزراعية للأرز في أفريقيا CARD، الذي شمل دولتي مالي والسنغال في مرحلته الأولى، وكل من بوركينافاسو وغامبيا في مرحلته الثانية عبر مبادرتي الشراكة من أجل النمو الأخضر وخطة عمل يوكوهاما. (3)

(1): Mustafa Geraldo, *Niger: Programme d'Appui à la Décentralisation et à la Bonne Gouvernance (ProDEC 4)* (Allemagne : GIZ, Mai 2023), 1-2.

(2): Ministry of Foreign Affairs of Japan, *White Paper on Development Cooperation 2015: Japan's International Cooperation*, Tokyo (March 2016), 93.

(3): TICAD, *TICAD IV Annual Progress Report 2008* (Tokyo: TICAD, February 2009), 6.

ثانياً: دور الاتحادات والمنظمات الحكومية الدولية لمكافحة الفقر في الساحل

يشكل الإتحاد الأوروبي أحد أبرز الفاعلين الدوليين في دعم جهود التنمية ومكافحة الفقر في منطقة الساحل، حيث يعتبر ثاني أكبر مانح بعد فرنسا من حيث حجم المساعدات الموجهة للمنطقة. وقد اعتمد الإتحاد منذ سنة 2011، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، التي ركزت على محاور مترابطة تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الحكم الرشيد، ودعم التكامل والأمن الإقليمي، مع إعطاء أولوية خاصة لبرامج مكافحة الفقر والهشاشة الاجتماعية. (1)

كما يعتبر الإتحاد أحد المؤسسين والشركاء الرئيسيين في تحالف الساحل إلى جانب فرنسا وألمانيا والبنك الدولي، حيث يسهم بتمويل مشاريع تتعلق بالبنية التحتية الريفية، وتطوير شبكات الكهرباء والمياه، ودعم نظم الحماية الاجتماعية. ومن أبرز أدوات التمويل صندوق الطوارئ الأوروبي من أجل أفريقيا EUTF for Africa، الذي رصد له ما يقارب خمسة مليار يورو بين سنتي 2015 و2022، وجزء معتبر منها قدر بـ 2.21 مليار يورو خصص لدول الساحل وحوض تشاد لمعالجة جذور الفقر والهجرة والإرهاب. (2)

يمول الإتحاد الأوروبي مشاريع واسعة النطاق في مجالات التعليم، والصحة، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية، إضافة إلى مبادرات لخلق فرص عمل للشباب والنساء. ويرتكز الإتحاد على فكرة أن التنمية ومكافحة الفقر لا يتأثران فقط بتلك المشاريع، بل يبنى تصورات على أن هناك مجالات أخرى متنوعة لها تأثير كبير على نتائج التنمية ومستويات الفقر في دول المنطقة، مثل التجارة، والزراعة، والبيئة، والنزاعات، والفساد، والتحولت السياسية. ولتعظيم أثر تلك المشاريع، يجب أن تتسق المشاريع مع القرارات والسياسات في تلك المجالات الأخرى. (3)

(1): European Union External Action Service, *European Union Strategy for Security and Development in the Sahel*, Brussels (2011), 7-8.

(2): European Council, "EU Emergency Trust Fund for Africa: funding," <https://www.consilium.europa.eu/en/infographics/eu-trust-fund-africa/>, seen: 28/08/2025.

(3): Wil Hout, "Eu Development Policy and Poverty Reduction: Conclusions and Recommendations," in *EU Development Policy and Poverty Reduction: Enhancing Effectiveness*, ed. Wil Hout (England: Ashgate Publishing Limited, 2007), 195.

وإذا ما تم الانتقال إلى المنظمات الدولية الحكومية، فسيكون على رأسها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، ورغم أنها لا تضطلع بدور تمويلي مباشر بحجم الإتحاد الأوروبي أو الدول الكبرى، إلا أنها فاعل غير مباشر باعتبار دورها التحليلي والتنسيقي في دعم الجهود التنموية ومكافحة الفقر في منطقة الساحل.

تسهم المنظمة عبر أدواتها التحليلية والإحصائية في توجيه التدخلات الدولية وضمان فعاليتها. ويبرز ذلك من خلال نادي الساحل وغرب أفريقيا SWAC التابع لها، الذي تأسس سنة 1976، ليكون منصة للحوار وتبادل المعارف بين الحكومات الأفريقية، والمنظمات الإقليمية، والشركاء الدوليين بشأن التحديات التنموية في المنطقة. وتركز المنظمة على إنتاج المعرفة والتحليل الاستراتيجي عبر نشر تقارير دورية حول الأمن الغذائي، والتغير المناخي، والتحول الديموغرافي، ما يساعد الحكومات في تبني سياسات زراعية ملائمة. (1) كما تلعب المنظمة دورا في دعم الحوكمة الإقليمية من خلال تعزيز قدرات الهياكل الأفريقية عبر توفير أدوات إحصائية وتقنية لمراقبة الأزمات الغذائية والتخطيط لمواجهتها. (2)

من جهة أخرى، تلعب مجموعة السبع G7، دورا سياسيا وتمويليا مؤثرا في مكافحة الفقر في الساحل، حيث أعلنت المجموعة خلال قمة "بياريتز" سنة 2019 التزامها بتعزيز الاستقرار في الساحل عبر زيادة المساعدات التنموية، في مجالات التعليم وتمكين المرأة. (3) كما ساندت جهود التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في المنطقة، ومولت برامج متعلقة بالزراعة الذكية مناخيا في بوركينا فاسو والنيجر. ويؤشر كل ذلك على أن تدخلات المجموعة تتجاوز الدعم التنموي لتتخطاه إلى تعزيز البعد الأمني المرتبط بالاستقرار الإقليمي. (4)

من ناحية أخرى، ورغم أن دور مجموعة العشرين G20، أكثر اتساعا من أن يحصر في منطقة الساحل، إلا أن مبادراتها المتعلقة بتخفيف أعباء الديون خلال جائحة كوفيد 19، مثل مبادرة تعليق خدمة الدين DSSI، كان لها أثر مباشر على ميزانيات دول الساحل. فقد

(1): SWAC/OECD, "Food System Transformations in the Sahel and West Africa: Implications for People and Policies," *Maps & Facts*, n. 4 (April 2021), 31.

(2): SWAC/OECD, *Intra-regional Food Trade in West Africa: New evidence, New Perspectives* (Paris: OECD, 2019), 33.

(3): G7 France, *Biarritz Declaration for a G7 & Africa Partnership*, Paris, (26/08/2019), 2.

(4): G7 France, *Biarritz Summit: Sahel Partnership Action Plan*, Paris, (26/08/2019), 1-4.

استفادت كل دول الساحل من هذه المبادرة، مما أتاح لها تحرير موارد إضافية لتوجيهها إلى القطاعات الاجتماعية العاجلة مثل الصحة والتعليم. ⁽¹⁾ كما يبرز دور المجموعة في دعم الابتكار الزراعي والرقمي بالشراكة مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني العالمي في مكافحة الفقر في الساحل

يمثل المجتمع المدني العالمي قوة موازية للمؤسسات الحكومية والدولية عبر ما يملكه من قدرة على الحشد، والضغط، وتقديم الدعم المباشر للفئات الفقيرة. إذ لا يقتصر دوره على المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الإنساني أو التنموي، بل يتعداه ليشمل الشبكات الدولية للحقوق، والمنظمات العالمية للشفافية والمساءلة، فضلا عن المبادرات الشعبية العابرة للحدود. ويكتسب المجتمع المدني العالمي في منطقة الساحل أهمية مضاعفة من خلال مساهمته في سد فجوات التمويل، وتقديم الخدمات الأساسية، والدفاع عن حقوق الفقراء.

يوفر المجتمع المدني بعدا تكميليا للجهود الرسمية، إذ يركز على قضايا غالبا ما تهمل في السياسات الحكومية مثل تعزيز المشاركة الشعبية، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وضمان الشفافية في إدارة الموارد. ومنه فقد برزت في منطقة الساحل منظمات بادرت تحسين سبل العيش، وتوسيع نطاق الوعي الحقوقي، ودعم قدرات المجتمعات المحلية على مواجهة آثار الفقر والتهemis، مثل "أوكسفام" و"كاريتاس" إلى جانب المنظمات الحقوقية الكبرى على غرار منظمة العفو الدولية، و"هيومن رايتس ووتش"، ومنظمة الشفافية الدولية.

أولا: دور المجتمع المدني العالمي التنموي

يعتبر المجتمع المدني العالمي العامل في مجال التنمية أحد الركائز الحيوية في جهود مكافحة الفقر، وتعزيز الاستقرار الإنساني والاجتماعي في منطقة الساحل. حيث تتسم تدخلاته بالتنوع من حيث المجالات والآليات. وتأتي منظمة "أوكسفام" Oxfam، في مقدمة هذه الهيئات بفضل خبرتها الطويلة في دعم سبل العيش، وتعزيز العدالة الاجتماعية. إذ ركزت على برامج الأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين. خاصة في دول النيجر ومالي وبوركينا فاسو، من خلال

(1): World Bank, Joint IMF-WBG Staff Note: Implementation and Extension of the Debt Service Suspension Initiative, DC2020-0007 (Washington DC: World Bank, 16 October 2020), 36.

تمكين المزارعات من مواجهة آثار التغير المناخي، وتوسيع آليات التمويل المصغر.⁽¹⁾ كما تميزت "أوكسفام" بقدرتها على الجمع بين العمل الميداني المحلي، وحملات المناصرة الدولية التي تدفع نحو تبني سياسات أكثر عدلا في توزيع الموارد.

وفي السياق نفسه، أولت منظمة "أنقذوا الأطفال" Save the Children International، اهتماما خاصا بفئة الطفولة التي تعد من أكثر الفئات هشاشة وفقرا في الساحل، حيث ركزت برامجها على التعليم، والصحة، والحماية من النزاعات. إذ تسعى في بوركينا فاسو إلى إدماج الأطفال النازحين في نظام التعليم البديل، بينما تعمل في النيجر على الحد من عمالة الأطفال في الزراعة، والتعدين، وتوفير برامج التغذية المدرسية.⁽²⁾ ويكشف هذا الدور عن توجه استراتيجي نحو الاستثمار في الأجيال الصاعدة باعتباره مدخلا رئيسيا لكسر الحلقة المفرغة للفقر.

أما منظمة "كاريتاس" Caritas، فتتسم بتركيزها على البعد الاجتماعي والتضامني في تدخلاتها بالساحل، حيث تعمل بالشراكة مع الكنائس المحلية، ومنظمات المجتمع المدني على تنفيذ مشاريع في مجالات الأمن الغذائي، والمياه، وتمكين الفئات الهشة. إذ ساهمت في توفير حاجيات آلاف اللاجئين في مالي.⁽³⁾ كما قامت بتنفيذ برامج دعم للنساء من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل في بوركينا فاسو، تهدف إلى تقليل هشاشة الأسر في مواجهة الأزمات الاقتصادية.⁽⁴⁾ وبذلك فإن مقاربة "كاريتاس" تجمع بين العمل الخيري الإنساني، والتنمية المستدامة، بما يعزز من تماسك النسيج الاجتماعي المحلي.

وإلى جانب هذه الجهود، يبرز الدور الطبي والإنساني لمنظمة أطباء بلا حدود، التي شكلت تدخلاتها استجابة مباشرة للأزمات الصحية الطارئة في المنطقة. وتعالج فرقها الطبية

(1): Oxfam International, Save the Children, Action Contre La Faim, *Sahel: Prioritising Resilience and Development* (UK: Oxfam GB, December 2018), 5.

(2): Save the Children International, *Trustees' Report, Strategic Report and Financial Statements for 2021* (London: Save the Children International, 2022), 10.

(3): Abbé Isidore Ouedraogo, « Crise au Mali : L'analyse de Caritas au Sahel, » *Caritas au Sahel : Périodique d'informations de Caritas au Sahel*, n. 00 (Février 2013): 3-4.

(4): Gaston Goro, « CRS-OCADES Caritas Burkina : Des actions concertées, » *Caritas au Sahel : Périodique d'informations de Caritas au Sahel*, n. 00 (Février 2013): 12.

سنويا ما يقارب 400 ألف طفلا يعانون من سوء التغذية الحاد في النيجر. (1) ووفرت في مالي خدمات الرعاية الأولية، ورعاية الأمومة في مناطق النزاع مثل "غاو" و"تمبكتو". (2) كما توسع نشاطها في بوركينا فاسو ليشمل قرابة 500 ألف مستفيد من خدمات التطعيم، والرعاية الأساسية، والاستجابة للأوبئة. (3) وهو ما يجعلها من أهم الفاعلين في سد الفجوة الصحية التي تعجز الأنظمة الوطنية الضعيفة عن مواجهتها.

من خلال هذا التعدد في الأدوار، يتضح أن المنظمات غير الحكومية التنموية الدولية لا تعمل في مسارات متوازية فحسب، بل يكمل بعضها بعضا. حيث تركز "أوكسفام" على التحولات في سبل العيش، فيما تستثمر منظمة "أنقذوا الأطفال" في رأس المال البشري للأجيال الصاعدة، بينما تعمل "كاريتاس" على تعزيز التضامن الاجتماعي، وتسد أطباء بلا حدود الفجوات في الخدمات الصحية الطارئة. وهو ما يجعل هذه المنظمات مجتمعة فاعلا لا غنى عنه في استراتيجيات مكافحة الفقر في الساحل.

ثانيا: دور منظمات حقوق الإنسان والشبكات الدولية للمجتمع المدني

يشكل البعد الحقوقي والرقابي جزءا محوريا في عمل المجتمع المدني العالمي في منطقة الساحل، حيث تلعب منظمات حقوق الإنسان دورا مزدوجا يتمثل من جهة، في رصد الانتهاكات وتوثيقها، ومن جهة أخرى، في الضغط على الحكومات والفاعلين الدوليين لتبني سياسات أكثر إنصافا للفئات الفقيرة. وتأتي منظمة العفو الدولية Amnesty International، و"هيومن رايتس ووتش" Human Rights Watch، في صدارة هذه المنظمات، إذ عملتا بشكل منهجي على إبراز العلاقة الوثيقة بين انتهاكات حقوق الإنسان، وبين استمرار دوامة الفقر في دول الساحل. حيث تركز تقارير منظمة العفو الدولية على أثر النزاعات المسلحة، وانتهاكات الجيوش الوطنية، والجماعات المسلحة في تعطيل وصول السكان إلى الخدمات الأساسية، بما

(1): أوليفر بارث، " ثلاثة أمور يجب معرفتها حول الوضع الإنساني في النيجر"، أطباء بلا حدود، <https://shorturl.at/2rVNG>، شوهذ: 2025/08/29.

(2): أطباء بلا حدود، التقرير الدولي عن أنشطة منظمة أطباء بلا حدود لعام 2022، تر. سيمون سطيفو (جينيف: أطباء بلا حدود، 2022)، 57.

(3): أطباء بلا حدود، التقرير الدولي عن أنشطة منظمة أطباء بلا حدود لعام 2024، تر. ريبكا شهبان (جينيف: أطباء بلا حدود، 2024)، 26.

في ذلك التعليم، والصحة، وهو ما يفاقم من معضلة الفقر. (1) كما تصدر "هيومن رايتس ووتش" تقارير عديدة، توثق فيها الاعتقالات التعسفية، وعمليات التهجير القسري في دول مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، مؤكدة أن هذه الانتهاكات تعيق جهود التنمية، وتضعف الثقة في الدولة. (2)

وفي موازاة البعد الحقوقي، تبرز منظمة الشفافية الدولية Transparency International، باعتبارها فاعلا مدنيا رئيسيا في مجال مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة. إذ تشير تقاريرها إلى أن الفساد المالي والإداري في دول الساحل يمثل أحد العوامل الأساسية في تعطيل برامج مكافحة الفقر، حيث يؤدي إلى تسرب الموارد الموجهة للتنمية نحو شبكات المحسوبية والربونية والرشوة. (3) وقد ساهمت المنظمة في إطلاق مبادرات لتعزيز الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، مثل قطاع الذهب واليورانيوم في النيجر ومالي، إلى جانب تطوير مؤشرات كمية تمكن من تقييم مستوى الشفافية والمساءلة الحكومية في مبادرة السد الأخضر العظيم. (4)

إلى جانب هذه المنظمات، يلعب المجتمع المدني العالمي المنظم في شكل شبكات وتحالفات دولية دورا متزايدا في دعم قضايا الساحل. ومن أبرز هذه الشبكات شبكة "سيفيكوس" CIVICUS، التي تضم آلاف المنظمات من مختلف القارات، وتوفر منصة للتعبئة الدولية بشأن قضايا الديمقراطية والتنمية. وقد خصصت تقاريرها حول حالة المجتمع المدني العالمي فصولا لرصد أوضاع حرية التعبير وتضييق الفضاء المدني في منطقة الساحل. (5) كما يعد تحالف "كونكورد" CONCORD، شريكا محوريا في التنسيق مع الاتحاد الأوروبي لتوجيه السياسات التنموية نحو مقارنة قائمة على حقوق الإنسان، إذ يضم أكثر من 2600 منظمة

(1): Amnesty International, *Human Rights Violations by Security Forces in the Sahel* (London: Amnesty International Publications, 2020), 4.

(2): Human Rights Watch, *World Report 2023: Events of 2022* (New York: HRW, 2023), 102-103.

(3): Olayemi M. Olabiyi, "The effect of bureaucratic corruption on household food insecurity: evidence from Sub-Saharan Africa," *Food Security* 14 (2022): 437-438.

(4): Transparency International, *Governance Mapping and Assessment of the Great Green Wall for the Sahara and the Sahel Initiative* (Berlin: TI, 2023), 9.

(5): CIVICUS, *State of Civil Society Report 2022* (Johannesburg: CIVICUS, 2022), 15.

أوروبية غير حكومية تساهم في صياغة توصيات مرتبطة ببرامج الاتحاد في عدة دول من الساحل. (1)

تتضافر جهود تلك الفواعل مع بعضها البعض لتشكيل قوة ضغط ناعمة تؤثر على السياسات الدولية والإقليمية تجاه الساحل، ليس فقط عبر تقديم تقارير أو بيانات، بل أيضا عبر التأثير على شروط المساعدات الدولية، وعلى النقاشات الأمامية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ويعكس ذلك التحول التدريجي في دور المجتمع المدني العالمي من مجرد فاعل مراقب، إلى شريك أساسي في صياغة استراتيجيات مكافحة الفقر في المنطقة.

الفرع الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في مكافحة الفقر في الساحل

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من الفاعلين غير التقليديين في ديناميكيات التنمية ومكافحة الفقر في منطقة الساحل. فهي لا تقتصر على كونها محركات اقتصادية من خلال الاستثمارات الضخمة في قطاعات الطاقة، والمعادن، والاتصالات، والبنية التحتية، بل تتجاوز ذلك إلى لعب أدوار اجتماعية وتنموية متنامية عبر برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يجعل مساهماتها التنموية عاملا لا يمكن إغفاله في مسار مكافحة الفقر.

تتنوع أشكال تدخل الشركات متعددة الجنسيات بين استثمارات مباشرة تسهم في خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وبين مشاريع اجتماعية تستهدف تحسين ظروف معيشة الفئات الفقيرة. كما أن بعض هذه الشركات باتت جزءا من شراكات دولية أو إقليمية، مثل مبادرات الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، مما يضفي بعدا تكامليا على دورها. ومنه فإن تناول دور هذه الشركات يستوجب النظر إليها باعتبارها فاعلا مزدوجا، اقتصاديا عبر ضخ الاستثمارات وتحفيز النمو، وتنمويا عبر اسهامها في تحسين مؤشرات التعليم والصحة والمستوى المعيشي في المنطقة.

(1): CONCORD, "What European Member States and Commission Must Remember while Committing New Funds to the EU Trust Fund for Africa," *CONCORD Policy Brief* (Brussels: CONCORD, 22 June 2018), 4-5.

أولاً: الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الرئيسية لتعبئة رؤوس الأموال، في ظل محدودية الموارد المحلية وضعف القدرة التمويلية للحكومات في الساحل. ويعزى ذلك إلى طبيعة البناء الاقتصادي لدول الساحل، التي تعتمد بدرجة كبيرة على قطاعي الزراعة والاستخراج المعدني، وهو ما جعل من وجود هذه الشركات عاملاً حاسماً في تطوير البنية التحتية وتعزيز فرص العمل.

يمثل قطاع الموارد الطبيعية، وخاصة المعادن والنفط والغاز، المجال الأكثر جاذبية للشركات متعددة الجنسيات في منطقة الساحل، لما تزخر به من ثروات استراتيجية غير مستغلة بالكامل. فقد أصبحت دول مثل النيجر ومالي وتشاد وجهات رئيسية لاستثمارات شركات الطاقة والتعدين، التي لا تقتصر على استخراج المواد الخام وتصديرها، بل أصبحت تلعب دوراً غير مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر عوائد الدولة من الضرائب والرسوم من جهة، وعبر توفير فرص العمل، وتمويل مشاريع محلية للبنية التحتية والخدمات العامة من جهة أخرى.

تشارك شركات اليورانيوم الفرنسية على سبيل المثال في النيجر على تطوير حقول النفط، مما أدى إلى خلق فرص عمل وتعزيز مشاريع الكهرباء المحلية. ⁽¹⁾ وحدث نفس الشيء في تشاد، عندما قادت شركات مثل "اكسون موبيل" ExxonMobil الأمريكية و"بيتروناس" Petronas الماليزية، استثمارات إنشاء خط أنابيب تشاد-الكاميرون، الذي لم يقتصر على كونه مشروعاً لتصدير النفط، بل وفر فرص عمل محلية، وأتاح للحكومة التشادية الحصول على عائدات خصص جزء منها لمشاريع اجتماعية في مجالات الصحة والتعليم. ⁽²⁾ أما في مالي، فقد احتلت شركات الذهب مثل "باريك قولد" Barrick Gold الكندية و"أنجلو قولد" Ashanti AngloGold الجنوب أفريقية مكانة بارزة في استغلال المناجم، حيث ساهمت في تطوير البنية الأساسية من خلال تعبئة الطرق، وتوسيع شبكات المياه في المناطق

(1): Orano, 2021 Annual Activity Report (Paris: Orano Group, 2022), 31-32.

(2): ExxonMobil, Chad/Cameroon Development Project: Project Update No. 37 (Irving: ExxonMobil, 2017), 35.

القريبة من مواقع الإنتاج، إلى جانب دعم مشاريع الطاقة الشمسية، ومبادرات تدريب للشباب المحلي في مجالات التعدين والصيانة. (1)

ثانيا: برامج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المجتمعية

تبذل الشركات متعددة الجنسيات العاملة في منطقة الساحل جهودا متزايدة في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR، التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز التنمية المجتمعية في الدول التي تعمل فيها. وقد أصبحت هذه المبادرات جزءا من استراتيجية الشركات لتأمين قبولها الاجتماعي وتقليص الاحتقان المحلي الناتج عن التفاوت في توزيع الثروات، والتأثيرات البيئية الوخيمة على المنطقة.

تبرز مسؤوليات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية المحلية لدول الساحل من خلال عديد المبادرات، مثل ما فعلته شركة "كوسموس للطاقة" Kosmos Energy، على وجه الخصوص في موريتانيا، من خلال مبادرات تعليمية ومهنية موجهة للشباب. فقد نظمت تدريبا على اللغة الإنجليزية، والأساسيات الإدارية، للمستفيدين من المعهد المهني في مدينة "الداخلية" الموريتانية. (2) قبل توسيع برامجها بالشراكة مع شركة "بترول بريطانيا" BP، لتأسيس مركز تعليم عن بعد يتيح للدولة بناء القدرات الوطنية في قطاع الطاقة، دون الحاجة للاستعانة بخبرات خارجية. (3) كما أطلقت نفس الشركة في السنغال برامج تعليمية مهارية شملت ورشات لتوعية المجتمع المدني بالإطار القانوني للقطاع، ومنحا دراسية، وتوظيفا مباشرا للشباب في نفس القطاع. (4)

أما في قطاع الاتصالات، فإن شركات مثل "اورنج" Orange، و"أريتل" Airtel، وسعت تدخلاتها لتشمل مبادرات المسؤولية الاجتماعية. إذ مولت مشاريع لدعم ريادة الأعمال

(1): Barrick Gold Corporation, *Annual Report 2021: Building Our Future* (Toronto: Barrick Gold Corporation, 2022), 46.

(2): Kosmos Energy, *2016 Corporate Responsibility Report: Focused on the Future* (Dallas: Kosmos Energy, 2016), 52.

(3): Kosmos Energy, *2018 Corporate Responsibility Report* (Dallas: Kosmos Energy, 2018), 44.

(4): BP, "BP and INPG Launch a Series of Oil and Gas Awareness Workshops in Senegal," https://www.bp.com/en_sn/senegal/home/news/press-releases/bp-and-inpg-launch-a-series-of-oil-and-gas-awareness-workshops-i.html , seen: 31/08/2025.

الرقمية بين الشباب، وتوفير خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول التي أسهمت في تسهيل المعاملات المالية للفئات الفقيرة والمهمشة، خاصة في المناطق الريفية التي تفتقر إلى البنوك التقليدية.⁽¹⁾

يمكن القول إن كل تلك المبادرات، رغم محدوديتها مقارنة بحجم الأرباح التي تحققها الشركات، ساهمت في تحسين ظروف معيشية لفئات واسعة، سواء من خلال الاستثمار وتحسين النمو الاقتصادي، وتعزيز خدمات التعليم والصحة، أو عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو تمويل البنى الاجتماعية الأساسية. كما أن تبني الشركات لهذا النهج يعكس إدراكا متزايدا بأن نجاح أنشطتها الاقتصادية مرتبط بشكل وثيق بمدى قدرتها على تحسين العلاقة مع المجتمعات المحلية، والتقليل من حدة التوترات الاجتماعية.

(1): Airtel Africa plc, *Sustainability Report 2025: Transforming lives* (London: Airtel Africa plc, 2025), 6.

الفصل الرابع

انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن والاستقرار الوطني
والإقليمي لدول الساحل

تمهيد

عملت حكومات دول الساحل ولعقود عديدة، على تنفيذ سياسات مختلفة لمكافحة الفقر، إلى جانب مختلف الفواعل الإقليمية والدولية. وقد أظهرت الدراسة في أجزاء سابقة سمات تلك التدخلات وطابعها التنفيذي، لتصل الدراسة في هذه المرحلة إلى تحليل انعكاساتها على الأمن والاستقرار، عبر مقارنة شاملة تتجاوز البعد الاقتصادي الضيق، وتدمج الأبعاد السياسية والاجتماعية والأمنية في إطار تفسيري واحد. ويقوم الفصل على فرضية مفادها أن نجاح أو إخفاق سياسات مكافحة الفقر ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على مستويات عدة من الأمن، تبدأ من الأمن الاجتماعي داخل الدولة، ولا تنتهي عند حدود الأمن الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، سيخصص المبحث الأول لدراسة انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الوطني في دول الساحل. ويركز هذا المبحث على كيفية إسهام تحسين مؤشرات التعليم والصحة والدخل، أو الإخفاق في ذلك، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي أو تقويضه، وعلى علاقة سياسات مكافحة الفقر بشرعية النظم السياسية، ومستويات المشاركة السياسية، واحترام الحقوق والحريات، فضلاً عن دورها في تحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الاقتصاد، والحفاظ على الاستدامة المالية والسيادة الاقتصادية.

أما المبحث الثاني، فينتقل بالتحليل إلى مستوى أوسع، من خلال تناول انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الإقليمي والدولي. ويركز هذا المبحث على القضايا الأمنية العابرة للحدود، مثل النزاعات المسلحة، والإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة والنزوح، بوصفها مخرجات غير مباشرة لاختلالات تنموية عميقة. كما يتناول أثر سياسات مكافحة الفقر في الساحل على الأمن الاقتصادي العالمي، والتفاعلات الأمنية الدولية، والتنافس بين القوى الدولية في المنطقة.

وسيتوج الفصل بالمبحث الثالث، الذي سينتقل إلى البعد التقويمي، عبر تقييم سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل وفق معايير أكاديمية مستمدة من أدبيات تحليل السياسات العامة. ويشمل هذا التقييم، تقييم السياسات الوطنية من حيث صياغتها وتنفيذها ومخرجاتها وآليات الرقابة عليها، ثم تقييم الجهود الإقليمية والدولية، بما في ذلك أدوار المنظمات الإقليمية والدولية، والدول المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات. كما يختتم هذا المبحث بطرح آليات عملية لتنفيذ سياسات مكافحة الفقر في المنطقة.

المبحث الأول

انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الوطني في دول الساحل

يشكل الأمن الوطني في دول الساحل الإطار الجامع الذي تتقاطع عنده مختلف أبعاد الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، إذ لا يمكن فصل الأمن بمفهومه الشامل عن واقع التنمية ومستويات الفقر في هذه المجتمعات. فالاختلالات المزمنة التي تعاني منها المنطقة لا تنعكس فقط على مؤشرات النمو والمعيشة، بل تمتد آثارها إلى تماسك الدولة وقدرتها على ضبط المجال الوطني، وتحقيق الحد الأدنى من العدالة وتكافؤ الفرص بين مكوناته. ومن هنا تغدو سياسات مكافحة الفقر ليست مجرد أدوات اجتماعية لمعالجة الحرمان لفئات هشة من المجتمع فقط، بل عناصر حيوية ضمن منظور الأمن الوطني الشامل.

ستكشف التقارير والاحصائيات والتجارب المتعاقبة لدول الساحل في هذا المبحث أن ضعف فعالية برامج مكافحة الفقر أو محدودية شمولها يؤديان إلى مضاعفة المخاطر الأمنية الداخلية، سواء عبر تنامي الفوارق الاجتماعية، أو فقدان الثقة بالمؤسسات، أو هشاشة البنى الاقتصادية المنتجة، وانطلاقاً من ذلك سيتم تحليل انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على مكونات الأمن الوطني في المنطقة، ووفقاً للمؤشرات المتفق عليها أكاديمياً وعملياً، وتناول أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لبيان مدى إسهام تلك السياسات في ترسيخ الاستقرار الداخلي أو في تكريس مظاهر الهشاشة التي تعيق بناء دول آمنة ومتماسكة.

المطلب الأول: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الاجتماعي لدول الساحل

يمثل الأمن الاجتماعي أحد الركائز الأساسية للاستقرار في المجتمعات، إذ يعكس مدى قدرة هذه الدول على ضمان رفاهية مواطنيها، وحمايتهم من التهميش والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. وتبرز هنا أهمية سياسات مكافحة الفقر كأداة استراتيجية للحد من مسببات الاضطرابات الاجتماعية، فهذه السياسات إذا ما تم تصميمها وتنفيذها بفعالية، يمكنها أن تضمن تحسين التعليم والصحة ومستويات المعيشة، وتقليل نسب البطالة، خاصة في أوساط

الشباب والنساء، وتحسين الأجور والدخل، ورفع القدرة الشرائية للمواطنين. كما أن معالجة التفاوتات الجهوية وعدم عدالة سياسات التوزيع وإعادة التوزيع للمشاريع والخدمات بين مختلف الأقاليم والطبقات الاجتماعية يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي. إلا أن غياب ذلك، قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية وخلق بيئة خصبة للنزاعات والتوترات الداخلية، مما يضعف النسيج الاجتماعي ويهدد الاستقرار العام.

يسعى هذا المطلب لقياس انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الاجتماعي لدول الساحل، إذ يعد ذلك خطوة أساسية لفهم العلاقة بين البعد الاقتصادي والاجتماعي مع الاستقرار العام، فمنذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وضعت خطط واستراتيجيات تنموية تستهدف تحسين مستويات التعليم والصحة والمعيشة، والحد من البطالة وتعزيز ادماج الفئات الهشة. وفي هذا الإطار، يتناول هذا المطلب ثلاثة محاور مرتبطة ببعضها البعض أولها قياس مدى التحسن في مستويات الصحة والتعليم والمعيشة في فترة الدراسة، وثانيها تحليل أوضاع البطالة والدخل والقدرة الشرائية للمواطنين كمعايير للاستقرار الاجتماعي، وثالثها دراسة أوضاع الفئات الهشة والتوزيع غير العادل للمشاريع والخدمات وأثرها في تغذية التوترات الاجتماعية.

الفرع الأول: التحسن في مؤشرات التعليم والصحة والمستوى المعيشي

شهدت دول الساحل منذ بداية التسعينيات جهودا متواصلة لتحسين الخدمات الأساسية في التعليم والصحة ورفع المستوى المعيشي، باعتبارها مؤشرات يتحدد على إثرها مدى تحقق معايير الأمن الاجتماعي لسكان دول الساحل، وقياس أثر سياسات مكافحة الفقر المتبعة من قبل الفاعلين الوطنيين والاقليميين والدوليين. غير أن هذه الجهود اتسمت بتفاوت كبير بين الدول، وبفجوات واسعة بين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة.

فعلى مستوى التعليم، ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في معظم دول الساحل بشكل ملحوظ. حيث انتقل صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية في النيجر من حوالي تسعة عشرة في المائة سنة 1990،⁽¹⁾ إلى أكثر من واحد وسبعين في المائة في فترة 2010-

(1): UNDP, *Human Development Report 1993*, 151.

2015،⁽¹⁾ غير أن هذه النسبة تراجعت إلى حدود ستين في المائة سنة 2023.⁽²⁾ نتيجة الضغوط الأمنية والاقتصادية التي أدت إلى إغلاق مدارس عديدة في المناطق الريفية الحدودية. أما في مالي، فقد ارتفعت نسبة الالتحاق من أربعة عشرة في المائة سنة 1990،⁽³⁾ إلى سبعة وسبعين في المائة في فترة 2010-2015.⁽⁴⁾ لكنها عانت من تفاوت جهوي حاد بين مناطق البلاد، حيث بقيت ولايات الشمال أقل استفادة من الاستثمارات والخدمات التعليمية. وفي المقابل، حققت السنغال والرأس الأخضر تقدماً أكثر استدامة، إذ تجاوزت نسب الالتحاق تسعين في المائة منذ العقد الثاني من الألفية.⁽⁵⁾ بفضل سياسات استثمارية منتظمة وإصلاحات قطاعية مدعومة دولياً.

وإذا ما تم الانتقال إلى القطاع الصحي، فقد تميزت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 بانخفاض نسبي في معدلات وفيات الأطفال وتحسن في متوسط العمر المتوقع. ففي تشاد مثلاً، توفي قرابة أربعة وخمسين ألف طفل دون سن الخامسة سنة 1990.⁽⁶⁾ إلا أن الأرقام بدأت تتراجع شيئاً فشيئاً، حيث بلغت سنة 2001 ما يقرب من 200 وفاة لكل ألف مولود حي.⁽⁷⁾ ليتواصل التحسن إلى 139 وفاة سنة 2015.⁽⁸⁾ غير أن النسب بشكل عام تبقى من بين الأعلى عالمياً.

(1): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2016، 235.

(2): UNESCO, "Population Data: National Population in UIS Education Survey," <https://shorturl.at/adrgL>, seen: 02/09/2025.

(3): UNDP, Human Development Report 1993, 151.

(4): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2016، 235.

(5): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، تر. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013)، 184.

(6): UNDP, Human Development Report 1993, 141.

(7): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، 265.

(8): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2016، 231.

بينما ارتفع متوسط العمر المتوقع في موريتانيا، من سبعة وأربعين عاما سنة 1990،⁽¹⁾ إلى ما يقارب خمسة وستين عاما سنة 2021.⁽²⁾ وهو تحسن يعكس توسيع نطاق برامج التلقيح وتحسين نسب الحصول على مياه شرب صحية. وفي الجهة المقابلة، أظهرت بيانات النيجر وبوركينا فاسو هشاشة المنظومة الصحية أمام التزايد الديمغرافي السريع، حيث بقي نصيب الفرد من الإنفاق الصحي من بين الأدنى عالميا، إذ لم يتجاوز خمسة وخمسين دولارا للفرد سنة 2020.⁽³⁾

أما على المستوى المعيشي وظروف الحياة اليومية والأساسية، فقد كشفت المعطيات عن تفاوتات حادة واستمرار مظاهر الحرمان في أغلب دول الساحل. ففي النيجر مثلا، لم تتجاوز نسبة الأسر التي تتوفر على سكن لائق ومزود بالكهرباء ستة في المائة سنة 1995، قبل أن ترتفع تدريجيا إلى سبعة عشرة في المائة سنة 2015.⁽⁴⁾ لكنها بقيت تراوح العشرين في المائة في سنة 2023.⁽⁵⁾ مما يعكس بطء تحسين البنية التحتية السكنية رغم النمو الديمغرافي المتسارع.

وفي تشاد، ظل الحصول على المياه الصالحة للشرب ضعيفا، إذ لم يتجاوز سنة 2000، واحد وثلاثين في المائة في المناطق الحضرية، وستة وعشرين في المائة في الأرياف،⁽⁶⁾ ليقفز سنة 2015، إلى حدود سبعة وسبعين في المائة في الحضر، إلا أن نسبة التغطية في الأرياف لم تشهد نفس القفزة، إذ قدرت في حدود تسعة وثلاثين في المائة فقط، ثم تحسنت النسبة سنة 2022، بدرجة واحدة فقط في المدن، وخمس درجات في الأرياف، وهو ما يبقى أقل بكثير من المتوسط الأفريقي، ويعكس تفاوتات جغرافيا حادا في تشاد، إذ بقيت

(1): UNDP, *Human Development Report 1993*, 137.

(2): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2022/2021: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار، رسم مستقبلا في عالم يتحول، تر. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022)، 274.

(3): World Bank Group, *Databank, Health Nutrition and Population Statistics*, on: <https://databank.worldbank.org/source/health-nutrition-and-population-statistics#>.

(4): Global Data Lab, "Indicators: Households with Electricity," <https://globaldatalab.org/wealth/table/electr/NER/?levels=1>, seen: 05/09/2025.

(5): Trading Economics, "2025 Data 2026 Forecast 1990-2023 Historical: Niger - Access to Electricity," <https://tradingeconomics.com/niger/access-to-electricity-percent-of-population-wb-data.html>, seen 05/09/2025.

(6): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، 225.

التغطية متركزة في المناطق الحضرية دون الأرياف، خاصة إذا علم أن نسبة التشاדיين الذين يسكنون المدن لا يتجاوز أربعة وعشرين في المائة فقط. (1)

وعلى عكس ذلك، سجلت دول الرأس الأخضر والسنغال تقدما ملحوظا في تحسين الظروف المعيشية، ففي سنة 2023، قاربت نسبة الأسر الذين يمتلكون سكنا بثلاث غرف في السنغال سبعين في المائة، وستصل الرأس الأخضر في غضون سنوات قليلة إلى التغطية الشاملة للكهرباء، حيث قاربت نسبة الأسر سنة 2017، خمسة وتسعين في المائة. (2) إلا أن ذلك ساهم في زيادة فجوة الرفاه بين الدولتين وبقيّة دول الساحل.

يتضح جليا أن دول الساحل حققت خلال العقود الثلاثة الماضية بعض المكاسب في مجالات التعليم والصحة وتحسين ظروف المعيشة، إذ شهدت المؤشرات الإحصائية مجتمعة تحسنا متفاوتا. غير أن الفجوات الجهوية، والضعف المؤسسي، والتحديات الأمنية والصحية شكلت عوائق حقيقية أمام ترجمة هذه المكاسب إلى استقرار اجتماعي شامل، بحكم هشاشة المكاسب وعدم توازنها جغرافيا داخل الدولة والإقليم ككل، وهي بذلك تنقصر إلى الاستدامة بفعل الضغوط الأمنية والديموغرافية والاقتصادية المتواصلة.

الفرع الثاني: التشغيل والدخل والقدرة الشرائية وأثرها على الاستقرار الاجتماعي

اتبعت دول الساحل منذ التسعينيات مجموعة من سياسات وبرامج التشغيل كان الهدف منها أساسا خفض معدلات البطالة في المنطقة، التي تعد من أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجهها. وتبدو الأرقام نوعا ما مضللة بين عامي 1990 و2000، إذ سجلت معدلات البطالة العامة الرسمية نسباً منخفضة، غالبا لم تتجاوز الخمسة في المائة في دول الساحل، لكنها لا تعكس الواقع الفعلي، لأن النشاط الاقتصادي الرسمي ضئيل جدا مقارنة بهيمنة القطاع غير الرسمي، ما يجعل البطالة المقنعة غير محتسبة. (3)

(1): WHO/UNICEF JMP, *Progress on Household Drinking Water, Sanitation and Hygiene 2000-2022: Special Focus on Gender* (Geneva: UNICEF and WHO, 2023), 106.

(2): Global Data Lab, "Custom Set of Indicators 2017," <https://globaldatalab.org/wealth/table/2017/electr+largehouse/CPV+SEN/?levels=1>, seen: 05/09/2025.

(3): Louise Fox, Cleary Haines, Jorge Huerta Muñoz and Alun Thomas, "Africa's Got Work to Do: Employment Prospects in the New Century," *IMF Working Paper 13/201* (Washington: IMF, October 2013), 13.

سادت في دول الساحل هيكلية اقتصادية غير قادرة على استيعاب زيادة القوى العاملة، بل ساهمت في كثير من الأحيان في تسريح العمال وزيادة معدلات البطالة. فظهرت نسب بطالة ملحوظة أكثر في صفوف الشباب والنساء، كونهم القوى العاملة الأكثر عددا وفرصا لدخول سوق الشغل في معظم دول الساحل. وقد أظهرت مؤشرات منظمة العمل وبيانات البنك الدولي أن معدلات بطالة الفئات الشابة (15-24 سنة) كانت مرتفعة أو متقلبة خلال التسعينيات. ⁽¹⁾ مع استيعاب واسع للعمالة في القطاع غير الرسمي بدلا من العمل المأجور والمنتظم، مما حد من قابلية هذه الاقتصادات على تحويل النمو إلى تشغيل واسع ومستقر، وقد عكس ذلك هشاشة هياكل الاقتصادات المحلية التي اعتمدت أساسا على النشاط الزراعي والرعي ذو الإنتاجية المحدودة، وضعف القدرة على استيعاب اليد العاملة الجديدة.

وبإعلان أهداف الألفية للتنمية في الفترة الممتدة بين 2000 و2015، كانت التوقعات أكثر تفاؤلا، إلا أنه ورغم الجهود الحكومية التي بذلت عبر برامج تشغيل الشباب والمبادرات المدعومة من الجهات الدولية، فقد بقيت النتائج محدودة. إذ ظل الاقتصاد غير الرسمي يمتص أكثر من سبعين في المائة من اليد العاملة في النيجر وبوركينا فاسو ومالي، وهو ما يعني استمرار التشغيل في ظروف هشة، دون حماية اجتماعية أو ضمانات استقرار مهني. كما بلغت نسب التشغيل غير المستقر بين سنتي 2003 و2012 في مالي 82.9 في المائة، و84.8 في المائة في النيجر، و89.6 في المائة في بوركينا فاسو. ⁽²⁾ وهي نسب توضح عمق معضلة تحول العمالة من الاقتصاد غير الرسمي نحو الاقتصاد الرسمي في دول الساحل.

وقد كان الاستثناء في دول السنغال والرأس الأخضر، فقد ظهرت بعض مؤشرات التحسن النسبي، حين سجلت السنغال معدل بطالة كلي يجمع ما بين المؤشرات المختلفة للبطالة، كالبطالة طويلة الأمد، والبطالة الشبابية في حدود 10.4 في المائة بين سنتي 2008

(1): World Bank Group, Databank, *World Development Indicators*, on: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#>

(2): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم، بناء المنعة لدفع المخاطر، تر. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)، 201.

و2013، بينما تمكنت الرأس الأخضر من تحقيق 10.7 في المائة في نفس الفترة، مستفيدة من انتعاش قطاعي السياحة والخدمات. (1)

تعهد القارئون على الوضع التنموي في الساحل من جديد بتحسين أوضاع التشغيل والتمكين الاقتصادي عبر إعلان أهداف التنمية المستدامة 2030، إلا أن الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025، شهدت تقاعسا جديدا بفعل الأزمات الأمنية وتراجع الاستثمارات، خاصة في دول مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. وقد ارتبط ذلك أيضا بتأثير جائحة كوفيد 19، والتي أدت إلى انكماش اقتصادي واسع، وانخفاض الطلب على اليد العاملة، ليعقب معظم الشباب محصورين في أنشطة غير مستقرة، أو دفعهم ذلك إلى الهجرة غير النظامية، والانضمام إلى أنشطة غير مشروعة مرتبطة بالجماعات المسلحة أو شبكات الجريمة المنظمة. (2)

أما فيما يخص مؤشرات دخل الفرد في دول الساحل، ورغم عدم كفايته كمؤشر وحيد دال على درجة الرفاه في المنطقة، إلا أنه وبشكل عام بقي في حدود متدنية على مدى العقود الثلاثة الماضية، إذ لم يتجاوز 500 إلى 800 دولار سنويا في النيجر وغامبيا وبوركينا فاسو وغينيا بيساو. بينما تراوح بين 900 و1600 دولار في مالي وتشاد والسنغال وموريتانيا. ووصل إلى نحو 4500 دولار في الرأس الأخضر سنة 2024، وهي الاستثناء الإيجابي الوحيد في المنطقة. (3) هذه المستويات المنخفضة لم تسمح بانتشال السكان من دائرة الفقر، خاصة في ظل معدلات النمو الديمغرافي المرتفعة التي التهمت معظم عوائد النمو الاقتصادي.

وإذا ما تم الانتقال إلى دخل الفرد معدلا بمؤشر القدرة الشرائية، فيمكن ملاحظة محدوديته وتدهوره بفعل التضخم وتذبذب أسعار المواد الغذائية. فقد أدت موجات الجفاف المتكررة في سنوات 1997-1998، و2005، و2012، ثم 2020 إلى أزمات غذائية خانقة، رفعت أسعار الحبوب الأساسية وزادت من هشاشة الأسر الفقيرة. وفي الوقت نفسه، شكل

(1): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2015: التنمية في كل عمل، تر. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015)، 258.

(2): Daniel Chigudu, "Youth at the Crossroads: Balancing Contributions to Conflict and Peace Amid High Unemployment in Africa," *Frontiers in Political Science* 7 (29 July 2025): 5. <https://doi.org/10.3389/fpos.2025.1599788>

(3): World Bank Group, Databank, *World Development Indicators*, on: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#>

الاعتماد المبالغ فيه على المحاصيل النقدية والواردات الغذائية خطرا على اقتصادات دول الساحل، إذ جعلها عرضة للتقلبات الدولية في أسعار السلع، وهو ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية وانخفاض مستوى المعيشة.

الجدول رقم (21): معدلات التضخم في دول الساحل

الدولة	معدل التضخم %			
	1990-1998 ⁽¹⁾	2008 ⁽²⁾	2014 ⁽³⁾	2020 ⁽⁴⁾
بوركينافاسو	6.6	10.7	- 0.3	1.9
الرأس الأخضر	4.4	6.8	- 0.2	0.6
غامبيا	4.4	4.5	6.3	5.9
غينيا بيساو	41.8	10.4	1.9	1.5
مالي	9.3	9.2	0.9	0.5
موريتانيا	5.3	7.4	3.5	2.3
النيجر	6.8	11.3	- 0.9	2.9
السنغال	5.6	5.4	- 0.5	2.5
تشاد	8.3	8.3	1.7	4.5

بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في دول الساحل سنة 2021 معدلا بالقوة الشرائية لدولار سنة 2017، أقل من 1.500 دولار في النيجر وتشاد ما يفسر هشاشة الوضع الاجتماعي. أما مالي وبوركينا فاسو وغامبيا وغينيا بيساو فيتراوح في مستوى منخفض ومتقارب يقدر بألفي دولار. في حين توجد السنغال وموريتانيا في مرتبة أعلى نسبيا تتراوح بين ثلاثة وخمسة آلاف دولار ما يعكس تنوعا اقتصاديا أوسع. وتشكل الرأس الأخضر الاستثناء الإيجابي

(1): UNDP, *Human Development Report 2000* (New York: Oxford University Press, 2000), 204-205.

(2): OECD and African Development Bank, *African Economic Outlook 2010* (Paris: OECD Publishing, 2010), 240-241.

(3): AfDB, OECD and UNDP, *African Economic Outlook 2016: Sustainable Cities and Structural Transformation* (Paris: OECD Publishing, 2016), 344-345.

(4): AfDB, AU and ECA, *African Statistical Yearbook 2021* (Addis Ababa: ECA Printing and Publishing, 2021), 70.

بفضل دخله الأعلى في المنطقة الذي يتجاوز ستة آلاف دولار، وهو تقريبا ثلاثة أضعاف متوسط النيجر وتشاد، في مثال بارز للفروقات الكبيرة بين دول المنطقة. (1)

لم تتحول سياسات التشغيل والدخل والقدرة الشرائية في دول الساحل إلى دعائم للاستقرار الاجتماعي كما هو مأمول، وعلى العكس من ذلك أضحت مؤشرات البطالة، وضعف دخل الفرد، وتآكل القدرة الشرائية سمات مميزة لدول المنطقة عالميا، ومثلت تلك السمات عوامل مهددة لأي محاولة للاستقرار الداخلي. بل ساهمت تلك الأوضاع في توسيع دائرة الفقر والهشاشة الاجتماعية من جديد، وزادت من احتمالات التوترات المجتمعية، ومنحت أرضية خصبة لتصاعد الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية، فضلا عن دفع الشباب نحو خيارات بديلة غير قانونية، بما في ذلك الانضمام إلى الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة أو الهجرة غير النظامية.

الفرع الثالث: أوضاع الفئات الهشة وأثرها على التماسك الاجتماعي في الساحل

على مدى العقود الأربعة الأخيرة في الساحل تبين أن أوضاع الفئات الهشة في المجتمع، كأوضاع الأطفال، والنساء، والشباب العاطلين عن العمل كانت محورية في تفسير مسارات الهشاشة ودرجة التماسك الاجتماعي. فقد ساد في العقد الأخير من القرن العشرين فجوات بنيوية وجغرافية واضحة في مشاركة المرأة سياسيا واقتصاديا، واستشراء معدلات بطالة عالية بين الشباب، وتقشي عمالة الأطفال خاصة في البيئات الريفية الفقيرة، بسبب الاعتماد على الزراعة والرعي، وانخراطهم في أعمال اقتصادية أو واجبات منزلية طويلة الأمد تهدد فرص تعليمهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، في ظل غياب أنظمة حماية اجتماعية فعالة. (2)

تشير الإحصائيات في بداية التسعينيات إلى تلك التباينات العميقة، فعلى سبيل المثال، تجاوزت نسبة النساء من مجموع القوة العاملة الأربعين في المائة في دول بوركينا فاسو والنيجر وغينيا بيساو وغامبيا والرأس الأخضر، ومع ذلك لم يتجاوز تمثيلهم في المقاعد النيابية نسبة ثمانية في المائة. وتعد حصة النساء في السنغال هي الأكبر في المنطقة بمعدل أربعة عشرة

(1): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2022/2021، 274-275.

(2): International Labour Office and United Nations Children's Fund, *Child Labour: Global estimates 2020, trends and the road forward* (New York: ILO and UNICEF, 2021), 26-27.

في المائة آنذاك. ⁽¹⁾ وفي صورة مناقضة كانت نسب تمثيل المرأة في الحكومات والمستويات الوزارية بنهاية التسعينيات نسبا معتبرة، وصلت في مالي سنة 1999 إلى أكثر من ثلاثة وثلاثين في المائة، وفي غامبيا أكثر من ثلاثين في المائة. ⁽²⁾ إلا أن ذلك لم ينعكس على التمكين الحقيقي للمرأة في الساحل، إذ احتلت غامبيا المرتبة 136، ومالي المرتبة 138 من مجموع 146 دولة في مؤشر تنمية الجندر GDI سنة 2002. ⁽³⁾

مع بداية الألفية الجديدة ظهرت برامج وطنية وإقليمية ودولية تهدف إلى الاندماج الاجتماعي مثل مشروع تعليم الفتيات، وبرامج التوظيف الشبابي، وشبكات الأمان الاجتماعي المحدود. فحققت دول الساحل بعض المكاسب مثل تحسن الالتحاق المدرسي للفتيات في عدة دول، وازدادت مشاركة النساء في بعض أسواق العمل، بينما تراجعت مؤشرات عمالة الأطفال بالمقارنة مع فترة التسعينيات.

غير أن تلك المكاسب كانت غير متكافئة وغير مستدامة، فقد ظل القطاع غير الرسمي يمتص أغلبية القوة العاملة النسوية خاصة في الأرياف والمناطق الحدودية. فبقيت مناطق شمال مالي وأجزاء واسعة من بوركينا فاسو والنيجر -أين تشكل النسوة أغلبية القوة العاملة- محرومة من الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، ما أعاد انتاج حلقة الإقصاء والتهميش من جديد. وفي النيجر، تم تسجيل انخفاض في مؤشرات عمالة الأطفال منذ بداية الألفية إلى أقل من ثلاثين في المائة، غير أن النسبة قفزت إلى ما يقارب 47.1 في المائة سنة 2006، لتتراجع سنتي 2007 و2008 إلى أقل من ثلاثين في المائة مجدداً، وتعود النسبة إلى الارتفاع سنة 2009 إلى أكثر من خمسة وثلاثين في المائة. ⁽⁴⁾ مما يدل على عدم استدامة المكاسب المحققة، ومنه إلى المزيد من الحرمان والفقر وعدم الحماية الاجتماعية لمثل تلك الفئات.

(1): UNDP, *Human Development Report 1992* (New York: Oxford University Press, 1992), 145.

(2): UNDP, *Human Development Report 2001* (New York: Oxford University Press, 2001), 227-229.

(3): UNDP, *Human Development Report 2002* (New York: Oxford University Press, 2002), 225.

(4): ILO, *World Report on Child Labour: Economic Vulnerability, Social Protection and the Fight Against Child Labour* (Geneva: ILO, 2013), 15.

بعد سنة 2015 تعقدت أوضاع الفئات الهشة بشكل أكبر، بسبب تكثف مخاطر الإقصاء والاستبعاد الاجتماعيين مثل ضغوط النزاعات، وانتشار العنف المسلح، والصدمات المناخية، وتدايعات جائحة كوفيد 19، وقد أدى ذلك إلى تقويض برامج الحماية الاجتماعية، وتراجع قدرات الأسر على الصمود. فارتفعت مؤشرات الهشاشة لدى الفئات الشابة، وازدادت عمالة الأطفال، وأضحت نسبة الشباب العاطلين عن العمل تشكل مصدر قلق أمني واجتماعي.

تشير تقارير منظمة العمل الدولية بوضوح إلى أن سبب ارتفاع عمالة الأطفال هو غياب أو ضعف التمدرس ونظم الحماية الاجتماعية، مثل شبكات الضمان الاجتماعي أو التحويلات النقدية الموجهة أو برامج دعم الأسر الفقيرة. مما يزيد من احتمال دخول الأطفال في سوق العمل أو في أعمال منزلية مرهقة، كما تربط هذه التقارير ارتفاع معدلات عمل الأطفال بفترات الأزمات والفقر المدقع ونقص الخدمات التعليمية البديلة. (1)

لا تصنف الطبقة المتوسطة في المجتمع بشكل عام ضمن الفئات الهشة، إلا أن وضعها ونسبتها في المجتمع يشكلان معيارا للجهود المجتمعية التي تهدف إلى انتشار الطبقات الهشة من براثن الفقر، بفعل خصائصها الايثارية. وفي الساحل ولدت الطبقة المتوسطة عاجزة، فمنذ الاستقلال اتسمت بتبعيتها للدوائر الاستعمارية ثم خضوعها للدوائر الحكومية في شكل من أشكال الزبونية.

تظهر التوقعات المتاحة وفقا لتقرير التنمية البشرية 2013، أن الطبقة المتوسطة في أفريقيا جنوب الصحراء لا تمثل سوى إثنين في المائة من مجموعها في دول الجنوب. (2) كما أن نسبتها في الساحل ضئيلة نسبيا مقارنة بباقي مناطق أفريقيا. إلا أنه بين سنتي 1990 و2015 تشكلت طبقة وسطى محدودة في دول السنغال والرأس الأخضر نتيجة بعض السياسات التنموية وارتباطها بالقطاع الخدماتي، غير أن هذه الشريحة في حد ذاتها ظلت تعاني من هشاشة مجتمعية في ظل عدم استقرار الأسعار، وقلة فرص العمل، والانغلاق السياسي الذي حد من فاعلية العمل النقابي والمجتمعي لصالح الطبقات الوسطى والفقيرة. وبفعل التراجع الاقتصادي والأمني في دول الساحل بعد 2015 تعرضت الطبقة المتوسطة

(1): ILO and UNICEF, *Child Labour: Global Estimates 2024, Trends and the Road Forward* (Geneva and New York: ILO and UNICEF, 2025), 21.

(2): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، 17.

لأوضاع تقوض قدرتها على لعب دور في الاستقرار الاجتماعي، بل إن نسبتها بدأت في الانحسار لصالح الطبقة الفقيرة أو ما يمكن تسميته بتآكل الطبقة المتوسطة في سياق الاضطراب المجتمعي.⁽¹⁾

من جانب آخر، انعكس التوزيع غير العادل للمشاريع والخدمات في إطار سياسات مكافحة الفقر في الساحل سلبا على التماسك الاجتماعي، إذ إن التفاوت بجميع أشكاله في توزيع البنى التحتية مثل المدارس، والمراكز الصحية، والمستشفيات، والطرق، وشبكات الطاقة ساهم في تعزيز الاقصاء المجتمعي. حيث تميزت سياسات الاستثمار العام في التسعينيات بتركز واضح في المراكز الحضرية والعواصم، بينما بقيت المناطق الريفية والنائية مهمشة من حيث البنى التحتية والخدمات الأساسية. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مرفق صحي ضمن دائرة نصف قطرها خمسة كيلومتر كانت منخفضة جدا في دول مثل مالي بنهاية العقد، حيث لم تتجاوز نسبة ستة وثلاثين في المائة.⁽²⁾ مع تباينات إقليمية حادة انعكست في معدلات وفيات الأطفال والمؤشرات الصحية الأخرى.

وتظهر دراسات وطنية أخرى لمنطقة الساحل أن مشاريع التنمية تتركز غالبا في العواصم والمراكز الحضرية، بينما تظل المناطق النائية والحدودية تعاني نقصا في الاستثمارات الأساسية. إذ توثق تقارير تقييم الانفاق العام في النيجر أن نسبة الطواقم الصحية، وموارد الرعاية الموزعة في الريف كانت أقل بكثير من تركزها في المدن، إذ يعمل سبعة وثلاثون في المائة فقط من العاملين الصحيين في المناطق الريفية، حيث يعيش أكثر من أربعة وثمانين في المائة من السكان. ما يعني أن الارتقاء بالمؤشرات الوطنية غالبا ما تم على حساب تركيز الخدمات في الإقليم الأكثر تمثيلا سياسيا وإداريا.⁽³⁾ الأمر الذي يبدد أثر السياسات الوطنية على توحيد القدرة على الصمود الاجتماعي.

(1): Henning Melber, "Africa's Middle Classes," *Africa Spectrum* 57, n.2 (2022): 210.

(2): IDA and IMF, *Initiative for Heavily Indebted Poor Countries (HIPC): Document for the Completion Point under the Original Framework and Decision Point under the Enhanced Framework* (11 August 2000), 7.

(3): The World Bank, *A World Bank Country Study: Public Expenditure Management And Financial Accountability in Niger* (Washington, D.C: World Bank, October 2005), 55-56.

ظهرت محاولات منهجية في فترة 2000 إلى غاية 2015 لمعالجة هذه التفاوتات عبر برامج اللامركزية، ومشاريع التنمية الريفية، وشبكات الحماية الاجتماعية المدعومة من الفواعل الدولية، وقد حسنت هذه المبادرات النفاذ إلى الكهرباء، والمياه، والخدمات الأولية في مناطق معينة. غير أن تقييمات تنفيذ المشاريع أظهرت استمرارية تركيز تمويل البنى التحتية ذات الأثر المرئي في الحضر أو الهوامش الحضرية، بينما ظلت القرى النائية أقل استفادة من مشاريع الطرق الممهدة، والمنشآت الصحية الثانوية، ومشاريع التزود المستمر بالماء والكهرباء. وبالموازاة مع ذلك، أكدت دراسات أن العائد الميداني لتحسينات البنى التحتية في مالي ظل محدودا، عندما لم يقترن بإعادة توزيع تمويل خدمات التشغيل والتعليم والخدمات الصحية إلى مستوى القواعد القروية. (1)

تعاظمت آثار تلك الأنماط من التفاوتات في الساحل بعد سنة 2015، بفعل نزوب الموارد المالية، والصدمات الأمنية المتصاعدة، إذ وثقت تقارير تقييمية أن الفجوات في خدمات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء لم تتقلص بالسرعة المطلوبة، وأن تركيز الاستثمارات الكبرى ظل يميل إلى المشاريع الوطنية الكبرى أو التدخلات اللوجستية. رغم الحاجة الماسة إلى تدخل لامركزي مستمر في الأرياف والقرى والمناطق الحدودية. ونتيجة لذلك، تعززت أشكال أخرى من التفاوتات، منها التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وبين الذكور والإناث. وقد ساهمت كل تلك العوامل مجتمعة في تأجيج شعور الأفراد والجماعات في الساحل بالظلم الاقتصادي والاجتماعي، مما عزز من هشاشة السلم الاجتماعي، وساهم في تحويل بعض المناطق إلى حواضن للضغط السياسي ومصادر للنزاع المحلي. (2)

(1): Cécile Cherrier, Carlo del Ninno and Setareh Razmara, "Africa Social Safety Net and Social Protection Assessment Series: Mali Social Safety Nets," *Social Protection & Labor Discussion Papers* 89188, n. 1412 (Washington, D.C: World Bank, January 2011), 146.

(2): Oxfam International, *Sahel: Fighting Inequality to Respond to Development and Security Challenges* (UK: Oxfam GB, July 2019), 15.

المطلب الثاني: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن والاستقرار السياسي لدول الساحل

تعد العلاقة بين الفقر والأمن السياسي في دول الساحل من أكثر العلاقات تعقيدا وتشابكا، إذ يتجاوز الفقر حدود المعاناة الاجتماعية ليصل إلى بنية الدولة واستقرارها السياسي. فارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف الخدمات العامة غالبا ما يؤدي إلى تآكل شرعية الأنظمة السياسية، وتنامي مشاعر الاقصاء والتهميش لدى فئات واسعة من السكان، خصوصا في المناطق النائية والمحرومة. ومن ثم، فإن فعالية سياسات مكافحة الفقر لا تنعكس فقط في تحسين مستويات المعيشة، بل تقاس أيضا بقدرتها على تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، والحد من النزاعات الداخلية التي تجد في التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية أرضية خصبة للانتشار. ومن هذا المنطلق، يتناول المطلب تحليل أثر سياسات مكافحة الفقر على الاستقرار السياسي في الساحل، من حيث انعكاساتها على الشرعية والتداول على السلطة والمشاركة السياسية والانتخابية، إضافة إلى مدى مساهمتها في البناء المؤسسي وتوسيع مجال الحريات وحقوق الإنسان.

الفرع الأول: أثر سياسات مكافحة الفقر على الاستقرار السياسي في الساحل

يعتبر الاستقرار السياسي أحد الركائز الأساسية للأمن السياسي، إذ يرتبط بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على شرعيتها، وضمان المشاركة السياسية السلمية، ومنع اندلاع الاضطرابات أو الانقلابات. وتظهر تجربة دول الساحل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي أن نجاح أو فشل السياسات الاجتماعية كان له أثر مباشر وغير مباشر على شرعية الأنظمة السياسية واستقرارها. إذ إن المجتمعات التي تمكنت حكوماتها من تحويل السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى نتائج ملموسة على مستوى الخدمات الأساسية وفرص العمل، حافظت على مستويات مقبولة من الشرعية والثقة الشعبية. في حين أدت السياسات المحدودة أو الفاشلة إلى تقويض تلك الشرعية وتغذية الأزمات السياسية.

أطلقت معظم دول الساحل برامج لمكافحة الفقر بالتوازي مع سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين نهاية الثمانينيات وخلال التسعينيات، غير

أن تلك البرامج والسياسات أدت في كثير من الأحيان إلى تقليص الانفاق الاجتماعي وزيادة البطالة والفقر، بدل التخفيف منهما، مما غدى حالة الاحتقان الشعبي. ففي النيجر ومالي وتشاد وصل ما يقرب من ثلثي السكان للعيش تحت خط الفقر، مع محدودية كبيرة في الخدمات الصحية والأساسية. (1) وانعكس هذا الوضع في شكل احتجاجات اجتماعية واسعة شكت في جدوى النظام السياسي في حد ذاته، كما حدث في مالي سنة 1991، حين أطاحت المظاهرات الشعبية بنظام "موسى تراوري"، وكان تدهور الأوضاع المعيشية أحد العوامل وراء الازمة السياسية. (2) أما في النيجر فقد أدى استمرار الفقر والتهميش إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية الفاشلة والناجحة بين سنتي 1983 و1999. ما يبين الارتباط المباشر بين فشل سياسات مكافحة الفقر وتآكل الشرعية السياسية.

منذ مطلع الألفية أظهرت تجربة الرأس الأخضر مثالا مغايرا في المنطقة، فقد اعتمدت البلاد على برامج ناجحة في التعليم والصحة، ووسعت من نطاق الحماية الاجتماعية بفضل تحويلات الجالية الكبيرة في الخارج إضافة إلى الدعم الأوروبي، وقد انعكس ذلك في ارتفاع نسب التمدن، وانخفاض البطالة، والتحسين الملموس في مؤشرات التنمية البشرية. (3) وقد عزز نجاح تلك السياسات ثقة المواطنين في النظام السياسي، ورسخ الاستقرار المؤسسي. حيث تعتبر الرأس الأخضر والسنغال الدولتين الوحيدتين في الساحل اللتين لم تعرفا انقلابات أو اضطرابات سياسية كبرى منذ التسعينيات. كما شهدت مالي انتعاشا واضحا في درجات الثقة في هذه المرحلة إلا أنه لم يكن مستداما.

(1): UNDP, Human Development Report 2001, 151.

(2): Stephen Zunes & Katherine Nesbitt, *Mali's March Revolution (1991): Summary of Events Related to the Use or Impact of Civil Resistance* (Washington: International Center on Nonviolent Conflict, 2009), 6.

(3): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2015، 215.

الجدول رقم (22): نسب الآراء والثقة في المؤسسات السياسية % في بعض دول الساحل
سنة 2007. (1)

الدول	الرأس الأخضر	مالي	السنغال
الرئيس	49	80	74
البرلمان	50	70	56
اللجنة الانتخابية	45	53	49
الحزب الحاكم	45	67	58
المحاكم	67	55	72
الشرطة	61	73	79
المسجلين في الانتخابات	77	85	68
المشاركين في آخر انتخاب	68	78	65
الذين يعتبرون الانتخاب الأخير نزيه وشفاف	58	64	78
الداعمون للديمقراطية	71	68	75
الذين يعتبرون ان البلد سيبقى ديمقراطيا	66	59	66
الراضون والراضون بشدة بالديمقراطية	47	57	53

بالرغم من أفضلية السنغال والرأس الأخضر في تحقيق نوع من الاستقرار السياسي في المنطقة، فإن البلدين شهدا انتكاسات سياسية في مراحل معينة جعلتهما لا يختلفان كثيرا عن بقية دول الساحل. حيث بعد الانتقال السلمي للسلطة سنة 2000 في السنغال، ساد الأمل من جديد في دولة بطابع اجتماعي بعد تولي "واد" للسلطة، وترجم ذلك ارتفاع مستويات الثقة في عامي 2002 و2005، حيث قاربت نسبة الثقة في الرئيس ثلاثة وسبعين في المائة. إلا أنه بعد انتخابه للمرة الثانية سنة 2007، انخفضت مستويات الثقة بشكل كبير، وبحلول سنة 2008، انخفضت الثقة بالرئيس بمقدار الثلث تقريبا، حيث تراجعت إلى ستة وأربعين في المائة، وانخفضت الثقة في البرلمان من ستة وخمسين إلى سبعة وثلاثين في المائة، وانخفضت الثقة بالحكومة المحلية من ستة وخمسين إلى أربعين في المائة. (2)

(1): Etannibi Eo Alemika, "Quality of Elections Satisfaction with Democracy and Political Trust in Africa," *Afrobarometer Working Papers*, n. 84 (December 2007): 4.

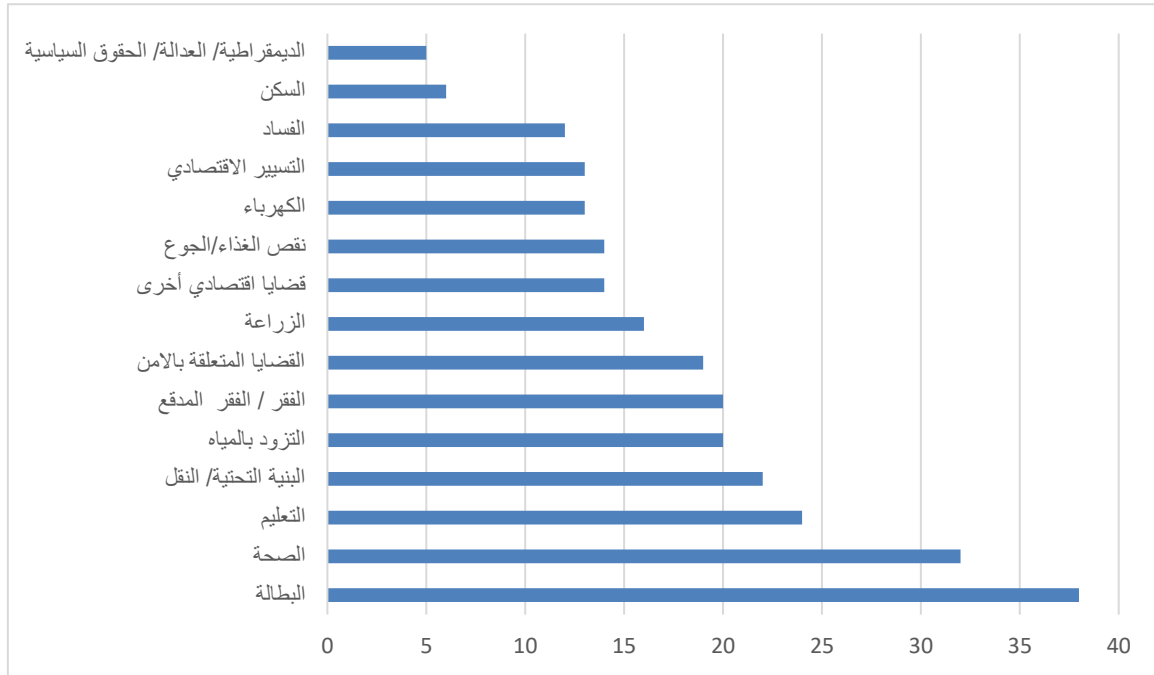
(2): Ibrahima Sall, "Trust in Political Institutions in Senegal: Why did it Drop?," *Afrobarometer Policy Paper*, n. 24 (August 2015): 2.

وإذا ما تم التدقيق في الإحصائيات المتاحة بين سنتي 2000 و2015، فيمكن ملاحظة زيادة الهوة بين الدول التي استطاعت ترجمة سياسات مكافحة الفقر إلى نتائج اجتماعية ملموسة، وتلك التي بقيت وعودها حبيسة الأوراق، فبالرغم من إطلاق بوركينا فاسو استراتيجية النمو والحد من الفقر سنة 2004، إلا أن ضعف الحكومة وتفتشي الفساد حد من فعاليتها، وهو ما غذى الغضب الشعبي المتزايد الذي أدى للإطاحة بالرئيس السابق "بليز كومباوري" سنة 2014. وكانت منظمات "الحركة ضد غلاء المعيشة" Mouvement Contre La Vie Chère، و"حركة الشارة السوداء" Mouvement Brassard Noir، و"حركة الكنسة الوطنية" Le Balai Citoyen، من أبرز المنظمات التي قادت تلك الاحتجاجات، إلى جانب نقابات عمالية ومنظمات حقوقية وطلابية ركزت مطالبها على العدالة الاجتماعية وربطت الفساد بالفقر. (1)

بعد سنة 2015 تزايدت حدة العلاقة بين فشل سياسات مكافحة الفقر وانهايار الشرعية السياسية، خصوصا مع تصاعد التحديات الأمنية. ففي مالي والنيجر أدى ضعف التنمية الاجتماعية وتهميش المناطق الريفية إلى فقدان المواطنين للثقة في قدرة الدولة على تلبية حاجاتهم الأساسية، وهو ما استغلته الجماعات المسلحة لتعزيز حضورها. وقد أظهرت دراسة لسنة وثلثين دولة أفريقية من الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي، بحيث شملت الدراسة خمسة دول من الساحل، هي بوركينا فاسو والرأس الأخضر ومالي والنيجر والسنغال، حول المشاكل الملحة التي يجب على الحكومات حلها، -وهي نفسها التي جعلت الشباب يلتحق بالجماعات المتطرفة- وأفادت الدراسة أن كل المشاكل مرتبطة أساسا بغياب الفرص الاقتصادية والاجتماعية كما هو موضح في الشكل التالي.

(1): Mathieu Hilgers et Augustin Loada, "Tensions et Protestations dans un Régime Semi-Autoritaire: Croissance des Révoltes Populaires et Maintien du Pouvoir au Burkina Faso," *Politique Africaine* 3, n. 131 (2013): 190.

الشكل رقم (22): أهم المشاكل الوطنية لـ: ستة وثلاثين دولة أفريقية 2015/2014.⁽¹⁾



بعد انتشار جائحة كوفيد 19 تراجعت الاستثمارات في السياسات الاجتماعية بشكل أكبر في منطقة الساحل، مما أدى من جديد إلى تفاقم معدلات البطالة وزيادة عدد الفقراء. حيث سجل البنك الأفريقي على سبيل المثال، انكماشاً اقتصادياً بخسارة قدرها 7.1 نقطة مئوية في مالي سنة 2020.⁽²⁾ هذا الوضع ساعد على هشاشة الأنظمة السياسية، وقاد إلى انقلابات في مالي والنيجر وبوركينا فاسو في السنوات الأخيرة. وبشكل عام يمكن قياس مستويات الشرعية السياسية في دول الساحل، وإن كان بشكل نسبي، من خلال قياس مدى ثقة المواطنين في أداء حكوماتهم ومؤسساتهم وقياداتهم وممثلاتهم.

(1): Stephen Buchanan-Clarke and Rorisang Lekalake, "Violent Extremism in Africa: Public Opinion from the Sahel, Lake Chad, and The Horn," *Afrobarometer Policy Paper*, n. 32 (June 2016): 4.

(2): African Development Bank, *African Economic Outlook 2021: From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa* (Abidjan: AFDB, 2021), 159.

الجدول رقم (23): نسبة الثقة في المؤسسات والقيادات % في معظم دول الساحل
(1) 2023-2021.

الدولة	القيادات الدينية	الجيش	القيادات التقليدية	محاكم القانون	الشرطة	الرئيس	اللجنة الانتخابية	الحكومة المحلية	البرلمان	الحزب الحاكم	الأحزاب المعارضة	معدل الدولة
بوركينافاسو	76	77	72	51	71	48	46	46	-	-	-	61
الرأس الأخضر	64	74	-	60	60	65	61	46	48	46	52	57
غامبيا	81	67	65	44	52	38	40	36	36	34	35	48
مالي	75	89	78	42	58	86	38	57	53	43	29	59
موريتانيا	81	65	55	52	58	54	42	43	47	39	31	51
النيجر	90	85	80	65	77	66	54	63	58	56	42	67
السنغال	92	86	75	47	77	43	39	43	27	31	34	54

الفرع الثاني: أثر سياسات مكافحة الفقر على المشاركة السياسية والانتخابية في الساحل

تظهر التجربة السياسية في دول الساحل أن سياسات مكافحة الفقر ظلت عاملاً مؤثراً على أنماط المشاركة السياسية والانتخابية منذ تسعينيات القرن الماضي، فمن جهة كان لبرامج مكافحة الفقر دور في رفع مستوى وعي بعض الفئات الهشة، وتشجيعها على الانخراط في العمليات الانتخابية، غير أن محدودية تلك البرامج أفضت في كثير من الأحيان إلى تراجع الثقة في المؤسسات، ما انعكس مباشرة على نسب المشاركة الانتخابية.

شهدت مالي على سبيل المثال في الانتخابات البرلمانية سنتي 1992 و1997 نسب مشاركة لم تتجاوز إثنين وعشرين في المائة فقط، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية سنة 1997 ما مقداره 28.4 في المائة فقط. (2) وهو ما عكس حالة من اللامبالاة السياسية المرتبطة بضعف قدرة الدولة على تحسين الأوضاع المعيشية، بعد عقد من الأزمات الاقتصادية

(1): Koffi Amessou Adaba and David Boio, "Across Africa, Public Trust in Key Institutions and Leaders is Weakening," *Afrobarometer Dispatch*, n. 891 (31 October 2024): 9.

(2): Rafael López Pintor, Maria Gratschew et al., *Voter Turn Out Since 1945: A Global Report* (Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2002), 143, 164.

والسياسية. ومن جهة أخرى، أفضت التحولات الاقتصادية التدريجية في الرأس الأخضر إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية، إذ بلغت نسبة الاقبال على الانتخابات التشريعية سنة 2001 نحو خمسة وخمسين في المائة، ووصلت النسبة في الانتخابات الرئاسية في نفس السنة ما يقارب ستين في المائة في دورها الثاني.⁽¹⁾ وهو ما ارتبط بالثقة في البرامج الاجتماعية التي حسنت الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة ومستوى العيش.

ومع ذلك ظل التحسن غير متساو بين دول المنطقة وأقاليمها الداخلية، إذ إن غياب الخدمات والفقر المدقع وقيود البنية التحتية، مثل التنقل إلى مراكز الاقتراع في الأرياف، تمنع مشاركة فعالة لقطاعات واسعة، خاصة الشباب والنساء، وتتضح هذه الفجوات في اختلافات معدلات التسجيل والاقتراع بين الحضر والريف، والرجال والنساء، وضمن الفئات العمرية، وقوة الدخل. إذ تظهر مؤشرات الاقتصاد السياسي للانتخاب في الساحل، أن الفقر يقلل حافز التصويت عبر آليتين أساسيتين، إما بالأولويات المعيشية، كتقويت الانتخاب، وتكلفته، وشروطه، والتنقل إليه. أو عبر وجود شبكات الزبونية والرشا الانتخابي.⁽²⁾ مما يجعل الفقراء أهدافا سهلة لتلك الشبكات، ويقلل السلوك التصويتي المدفوع بالموقف الأيديولوجي أو المصلحة العامة أو القناعة بالبرامج والكفاءات الحزبية والقيادية.

تبين عديد الدراسات أن فترات التدهور الاقتصادي والمعيشي لدول المنطقة صاحبها عادة انخفاض ملحوظ في نسب المشاركة، وارتفاع في ممارسات شراء الأصوات بحيث يتم استهداف الأحزاب والمرشحين والمصوتين الفقراء مباشرة، عبر استغلال اللوائح غير المكتملة أو صعوبات التسجيل والتنقل لمكاتب الاقتراع، لحرمان فئات معينة من التصويت.⁽³⁾ لذلك، لم يقتصر تأثير فشل سياسات مكافحة الفقر على نسب المشاركة فحسب، بل غير بنية المنافسة السياسية في حد ذاتها وأضعف مسارات التحولات الديمقراطية في المنطقة.

(1): International Institute for Democracy and Electoral Assistance, "Voter Turnout Database: Cabo Verde," <https://www.idea.int/data-tools/country-overview?country=41>, seen: 18/09/2025.

(2): Halfdan Lynge and Ferran Martinez i Coma, "The Effect of Economic Downturns on Voter Turnout in Africa," *Electoral Studies* 76, ar. 102456 (April 2022): 6-7.

(3): Peter Sandholt Jensen and Mogens K. Justesen, "Poverty and vote buying: Survey-based evidence from Africa," *Electoral Studies* 33 (March 2014): 223.

ظلت الفئات المهمشة كالفقراء والنساء والشباب في الساحل تواجه عقبات متعددة على صعيد الشمولية الاجتماعية في الممارسة الانتخابية، حالت دون مشاركتها الفعالة. ففي النيجر، ورغم ادماج قضايا الفقر في الخطابات والحملات الانتخابية منذ بداية الألفية، فإن محدودية السياسات الاجتماعية الموجهة للشباب مثلاً، أدت إلى ضعف انخراطهم في التصويت، إذ بقيت نسب المشاركة الشبابية متدنية، مقابل توجه أعداد كبيرة منهم نحو الحركات الاحتجاجية أو الانخراط في الجماعات المسلحة.⁽¹⁾ وفي المقابل، ساهم اعتماد نظام الحصص في السنغال منذ 2010 في تعزيز تمثيل النساء في المؤسسات المنتخبة، حيث ارتفعت نسبة النساء في البرلمان من 19.2 في المائة سنة 2007،⁽²⁾ إلى 42.7 في المائة سنة 2015،⁽³⁾ لتصل سنة 2023 إلى 46.1 في المائة.⁽⁴⁾ ما عكس جزئياً نجاح السياسات الاجتماعية المصاحبة للإصلاح الانتخابي.

تستخدم سياسات مكافحة الفقر في معظم دول الساحل كأداة للهندسة الانتخابية بمفهومها السلبي، حيث أن عدم شمولية وشفافية ونزاهة العملية الانتخابية في الساحل كانت عوامل أساسية في تقويض شرعية الحكومات، واندلاع الاحتجاجات، وخلخلة الاستقرار الاجتماعي بشكل عام. وبالتالي فضعف سياسات مكافحة الفقر في الساحل أضعف بشكل مباشر المشاركة المستقلة، وعوضها بممارسات أخرى تقلص من جودة التمثيل السياسي.

إن ضعف الوعي السياسي والتعليمي والهشاشة الاقتصادية للفقراء في الساحل لم تجعلهم عرضة لشراء الأصوات والتلاعب الانتخابي فقط، بل إنها دفعتهم إلى أشكال أخرى من المشاركة السياسية السلبية، سواء بدعم استمرار الحكم السلطوي مقابل وعود مادية آنية، كأن تظهر منظمات تطالب ببقاء الرؤساء في الحكم ما داموا على قيد الحياة، وهو ما يقوض نزاهة الانتخابات ويضعف الاستقرار السياسي على المدى البعيد، أو بقبول الانقلابات العسكرية

(1): International Crisis Group, "Niger: Another Weak Link in the Sahel?," *Crisis Group Africa Report*, n. 208 (19 September 2013), 1-2.

(2): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، 333.

(3): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2016، 264.

(4): UNDP, *Human Development Report 2025: A Matter of Choice People and Possibilities in the Age of AI* (New York: UNDP, 2025), 295.

كبدل عن النظم الانتخابية التي لا تحقق العدالة الاجتماعية. (1) فعندما تفشل سياسات مكافحة الفقر في تقديم منافع ملموسة، يتراكم الشعور بالإقصاء والتهميش، وتتخفف المشاركة المدنية المنظمة لصالح شرائح داعمة للحلول الاستثنائية، ما يسهل تبرير التدخل العسكري من قبل فاعلين يصورون أنفسهم على أنهم ينقذون الدولة من فساد النخب وفشل الحكم المدني. ولا أدل على ذلك من ظاهرة التأييد الشعبي للانقلابات العسكرية الأخيرة في دول مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

الفرع الثالث: أثر سياسات مكافحة الفقر على الحريات السياسية وحقوق الإنسان في الساحل

لا تقتصر الآثار السياسية لبرامج مكافحة الفقر في الساحل على الشرعية والعملية الانتخابية فقط، بل تمتد أيضا إلى باقي الحريات السياسية وحقوق الإنسان في المنطقة، مثل الحق في التعبير، وحرية إنشاء الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة أو الانضمام إليها، وحرية الاحتجاج والتظاهر، وحرية الصحافة وغيرها، باعتبارهم ركائز أساسية للمشاركة السياسية الفعالة، وضمان رقابة المجتمع على السياسات العامة. وقد كان من شأن سياسات مكافحة الفقر أن توسع الفضاء السياسي في الساحل، وتتيح للفقراء أدوات التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم. غير أن التجربة العملية أظهرت أن تلك الحقوق بقيت خاضعة لاعتبارات أمنية وسياسية مرتبطة باستقرار الأنظمة أكثر من ارتباطها بتمكين الفقراء.

تظهر العلاقة بين سياسات مكافحة الفقر والحريات السياسية وحقوق الإنسان في دول الساحل طابعا إشكاليا مزدوجا، فمن جهة، يمكن لتلك السياسات أن تخلق بيئة أكثر ملاءمة لتوسيع نطاق الحريات وتحسين أوضاع حقوق الإنسان. إلا أنه من جهة أخرى، قد تستخدم تلك السياسات أحيانا كأداة للسيطرة السياسية وتقييد الأصوات المعارضة. حيث ارتبط نجاح سياسات مكافحة الفقر في بعض دول الساحل بتعزيز الحقوق الأساسية مثل الحق في التعليم والصحة، والحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، وهو ما انعكس إيجابا على الحريات الفردية والسياسية. في حين أدى فشل تلك السياسات في دول أخرى من الساحل إلى الإحباط

(1): حمدي عبد الرحمن حسن، "المشهد الديمقراطي الزاهن في أفريقيا"، *السياسة الدولية* 42، ع. 169 (جولية 2007):

الاجتماعي، وانفجار موجات الاحتجاج المستمر، وفي كثير من الأحيان تستخدم السلطات القمع في محاولة منها لاستعادة السيطرة على الأوضاع، مما أضعف سجل حقوق الإنسان في المنطقة.

تفيد المؤشرات الدولية بأن دول الساحل احتلت مراتب متأخرة عالمياً فيما يتعلق بالحريات السياسية. ففي سنة 1990 صنفت كل من بوركينا فاسو وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد ضمن الدول غير الحرة وفق تصنيف "فريدوم هاوس". في حين تميزت غامبيا والسنغال والرأس الأخضر بوضع حر أو حر جزئياً آنذاك.⁽¹⁾ ومع تحولات التسعينيات واعتماد بعض الدول التعددية السياسية، حققت مالي تقدماً ملحوظاً، وأدرجت ضمن فئة الحرة جزئياً بداية من سنة 1992، وبحلول سنة 1993، صنفت ضمن الدول الحرة إلى غاية سنة 2012، وهو ما انعكس إيجاباً على تصنيفها الحقوقي في المنطقة، قبل أن تتراجع بسبب الانقلابات وعدم الاستقرار.⁽²⁾ إلا أن الوضع لم يتغير في باقي الدول التي كانت مصنفة ضمن فئة الدول غير الحرة، والتي بقيت تحتل مراتب دنياً، واستمرت فيها ممارسات القمع وغياب ضمانات دولة القانون.

بالرغم من إدراج التعددية الحزبية في دساتير دول الساحل منذ أوائل التسعينيات، إلا أن حرية تكوين الأحزاب في دول المنطقة ظلت مرتبطة بمدى ولائها للنظام. إذ وضعت عراقيل قانونية وبيروقراطية أمام الأحزاب المعارضة التي رفعت شعارات العدالة الاجتماعية أو انتقدت فشل برامج مكافحة الفقر، بل إن بعضها واجه الحظر بحجة تهديد الأمن القومي.⁽³⁾ وبالمثل شهدت تشاد تضيقاً على النقابات العمالية، خاصة بعد إنشاء صندوق العوائد النفطية مطلع الألفية، حيث استخدم الدعم الاجتماعي كأداة لاحتواء النقابات ومنعها من قيادة احتجاجات موسعة للمطالبة بالعدالة في توزيع الثروات.⁽⁴⁾ وعلى نحو مماثل استخدمت البرامج الاجتماعية

(1): Freedom House Survey Team, *Freedom in the World: Political Rights & Civil Liberties 1990-1991* (New York: Freedom House, 1991), 462-464.

(2): Freedom House, *Freedom in the World 2013: The Annual Survey of Political Rights & Civil Liberties* (New York and Washington: Rowman & Littlefield Publishers Inc, 2013), 444-445.

(3): Kellian Mbianda, "Political transition and democratic challenges in central Sahel," <https://www.accord.org.za/conflict-trends/political-transition-and-democratic-challenges-in-central-sahel/>, seen: 21/09/2025.

(4): International Crisis Group, "Chad: Escaping from the Oil Trap," *Crisis Group Africa Briefing*, n. 65 (26 August 2009), 1.

في الساحل كأدوات لتقييد حرية التنظيم، واستقلالية النقابات، وحققها في التفاوض الجماعي، وشراء ولاء قياداتها، والحد من التعبئة الشعبية ضد أنظمة الحكم في المنطقة.

تركزت برامج مكافحة الفقر بعد إعلان أهداف الألفية في دول الساحل بشكل عام على توفير الخدمات الأساسية ومحاولة تحسين شبكات الأمان الاجتماعي، لكنها لم تدمج بشكل كاف مقارنة بحقوق الإنسان، إذ ظلت مؤشرات الحرية السياسية ضعيفة في النيجر رغم إطلاق استراتيجية التنمية الريفية سنة 2002، واحتلت البلاد سنة 2009 المرتبة 139 من أصل 175 دولة في مؤشر حرية الصحافة.⁽¹⁾ وقد أفرز هذا التناقض بين خطاب التنمية والممارسة السياسية حالة من التنمية غير التحررية، حيث يتم تحقيق مكاسب اقتصادية محدودة في ظل تراجع الحقوق السياسية والإنسانية.

أما فيما يتعلق بحرية الاحتجاج والتظاهر، فإن الواقع أكثر تعقيدا، فقد قوبلت مظاهرات 2004 و2005 في النيجر المرتبطة بأزمة الغذاء وقصور توزيع المساعدات الإنسانية بالقمع، ما أدى إلى تراجع مؤشرات الحرية.⁽²⁾ وفي موريتانيا، لطالما قوبلت الاحتجاجات المرتبطة بحقوق العبيد السابقين وتحسين الظروف المعيشية، باستخدام العنف المفرط وتقييد حق التظاهر السلمي.⁽³⁾ أما في تشاد ومالي، فغالبا ما لجأت السلطات إلى فرض حالة الطوارئ أو منع التظاهرات بحجة الحفاظ على الأمن، وهو ما أضعف فرص الفئات المتضررة للتعبير عن مطالبها.

تظهر تجربة الرأس الأخضر وبدرجة أقل السنغال أمثلة معاكسة نسبيا، إذ نجحت برامج مكافحة الفقر في تعزيز الحقوق السياسية. حيث تشهد الرأس الأخضر تداولاً سلمياً على السلطة منذ انتخابات 1991، وتقدماً معتبراً في مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان، لتصبح من بين الدول الأعلى تصنيفاً في المنطقة من حيث الحريات السياسية، وبفضل تكامل التنمية مع الحكم الرشيد تعززت البيئة الديمقراطية وتحسنت أوضاع حقوق الإنسان، وتحولت النقابات

(1): Reporters Without Borders, "World Press Freedom Index 2009," <https://rsf.org/en/index?year=2009>, seen: 21/09/2025.

(2): Amnesty International, *Amnesty International Report 2006: the State of the World's Human Rights* (UK: Amnesty International Publications, 2006), 198.

(3): Amnesty International, *The Repression of Activists Speaking Out Against Discrimination and Slavery in Mauritania: A Sword Hanging over our Heads* (London: Amnesty International LTD, 2018), 7-8.

والأحزاب هناك إلى فاعلين رئيسيين في صياغة السياسات العامة، كما أن الاحتجاجات السلمية أدرجت ضمن مسار الحوار الاجتماعي بدلا من قمعها، وهو ما ساعد على ترسيخ صورة البلاد كواحدة من أكثر الديمقراطيات استقرارا في أفريقيا. (1)

بعد 2015، يمكن ملاحظة أن سياسات مكافحة الفقر قد فشلت في تعزيز الحريات وحقوق الانسان في عدة دول من الساحل، ففي مالي والنيجر وبوركينا فاسو ساهمت تلك السياسات في تغذية التوترات السياسية والأمنية، ما انعكس على تراجع الحريات المدنية بشكل ملحوظ. فقد أظهرت بيانات "فريدوم هاوس" لسنة 2025 أن جميع دول الساحل باستثناء الرأس الأخضر والسنغال، مصنفة إما كغير حرة أو حرة جزئيا، مع تراجع واضح في حرية التنظيم والعمل النقابي والصحفي. (2)

كما شهدت بعض دول الساحل تراجعا إضافيا في حرية التظاهر والاحتجاج، حيث تم مواجهة تحركات مرتبطة بارتفاع أسعار المواد الغذائية أو تدهور الخدمات العامة بالقمع والتضييق. ففي السنغال مثلا، ورغم صورتها كديمقراطية مستقرة، شهدت البلاد احتجاجات واسعة ضد ارتفاع تكاليف المعيشة واجهتها الشرطة بعنف، ما انعكس سلبا على تصنيفها الحقوقي ضمن تقارير "فريدوم هاوس"، وصنفت السنغال على أنها حرة جزئيا بين سنوات 2019 و2022. (3) ويرتبط ذلك التراجع باستغلال السلطات لموارد مكافحة الفقر كأداة سياسية لتوزيع الريع على الموالين، بينما يقصى المعارضون أو الفئات الفقيرة والمهمشة من الاستفادة، مما يضر بمبدأ العدالة الاجتماعية من جديد، ويعمق من انتهاكات حقوق الانسان في المنطقة.

(1): Peter Meyns, "Cape Verde: An African Exception," *Journal of Democracy* 13, n. 3 (July 2002): 164.

(2): Freedom House, *Freedom in the World 2025: The Uphill Battle to Safeguard Rights, Highlights from Freedom House's Annual Report on Political Rights and Civil Liberties* (Washington: Freedom House, 2025), 24-25.

(3): Freedom House, *Freedom in the World 2023: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York and Washington: Rowman & Littlefield, 2024), 1486.

المطلب الثالث: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الاقتصادي في دول الساحل

يمثل الأمن الاقتصادي في الساحل الإطار الذي يضمن استقرار الدولة وقدرتها على تلبية حاجات مواطنيها، وتأتي سياسات مكافحة الفقر في هذا السياق كأداة رئيسية لتعزيز الأسس الاقتصادية عبر تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين دخل الدول والأفراد، وتنمية وتنويع القواعد الإنتاجية، غير أن فعالية هذه السياسات في دول الساحل بقيت رهينة بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية، والاعتبارات الاقتصادية الكلية، والاستقرار المالي، والاستقلالية في اتخاذ القرار الاقتصادي. لذلك، يهدف هذا المطلب إلى تحليل انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الاقتصادي بما يسمح بمعرفة ما إذا كانت تلك البرامج قد ساهمت فعلاً في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي، أم إنها على العكس كرست الهشاشة المعهودة في اقتصادات المنطقة.

الفرع الأول: أثر سياسات مكافحة الفقر على الأمن الغذائي والاكتفاء الزراعي في الساحل

يمثل الأمن الغذائي أحد أكثر أبعاد الفقر الحاحاً في دول الساحل، نظراً لاعتماد اقتصاداتها على الزراعة المطرية الهشة، وتعرضها الدائم للتقلبات المناخية، والصدمات الأمنية. وقد سعت الحكومات في الساحل منذ التسعينيات إلى إدماج قضايا الزراعة والأمن الغذائي ضمن استراتيجيات مكافحة الفقر، عبر برامج دعم الفلاحين، وتوسيع شبكات الري، وتوزيع المواد الأولية الزراعية، إضافة إلى إطلاق خطط وطنية للأمن الغذائي بدعم من المؤسسات الدولية.

تكشف المعطيات الميدانية عن محدودية تلك الجهود في الحد من هشاشة الامدادات الغذائية، إذ تحتل دول الساحل غالباً مؤخرة الترتيب ضمن دليل الجوع العالمي، بسبب تأخرها في عديد المؤشرات الدالة على الأوضاع الغذائية في المنطقة، على غرار أعداد الجوعى ومؤشر نقص التغذية، ونقص وزن الأطفال وإعاقتهم وموتهم بسبب الجوع. وإن تحققت في بعض الفترات مكاسب في هذه المؤشرات فإنها تظل هشة وغير مستدامة. فقد حققت تشاد مثلاً نجاحات في محاربة نقص التغذية، وتمكنت من تخفيض نسبة من يعانون منها إلى

26.1 في المائة بين سنتي 2015 و2017، بعد أن كانت النسبة بنهاية التسعينيات تبلغ 38.4 في المائة. إلا أنه بين سنتي 2021 و2023 عادت النسبة إلى الارتفاع مجدداً لتبلغ 35.1 في المائة.⁽¹⁾ ويعود ذلك لعدم قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الأمنية والصحية. كما تعكس هذه الأرقام استمرار الفقر الغذائي بأشكاله المختلفة على الرغم من تطبيق سياسات معلنة لمكافحته.

الجدول رقم (24): قيم دليل الجوع العالمي لدول الساحل في سنوات مختلفة.⁽²⁾

الدولة	الترتيب العالمي 2024 (127 دولة)	2000	2008	2016	2024
الرأس الأخضر	48	14.7	11.7	11.3	9.2
السنغال	72	34.3	22.1	16.1	15.3
غامبيا	88	29.0	23.1	17.8	19.9
موريتانيا	91	30.4	18.8	22.3	21.1
مالي	96	41.9	31.8	24.7	24.0
بوركينا فاسو	98	44.9	33.7	25.6	24.6
غينيا بيساو	114	37.6	29.6	30.2	30.5
النيجر	121	53.1	39.6	32.8	34.1
تشاد	125	50.5	44.8	38.8	36.4

أما على صعيد الإنتاج المحلي، فقد ساعدت بعض البرامج على تحقيق تقدم نسبي في بعض دول المنطقة، خاصة تلك التي ركزت على دعم المزارعين الصغار، وتوفير الحبوب الاستراتيجية. ففي النيجر ساهمت برامج مخازن الحبوب المجتمعية في تعزيز قدرة القرى على

(1): Welthungerhilfe, Concern Worldwide and Institute for International Law of Peace and Armed Conflict, 2024 *Global Hunger Index: How Gender Justice Can Advance Climate Resilience and Zero Hunger* (Bonn/Berlin: WHH, Dublin: Concern Worldwide, Bochum: IFHV, 2024), 44.

(2): Global Hunger Index, "Rank in 2024," on: <https://www.globalhungerindex.org/ranking.html>

مواجهة مواسم الجفاف. ⁽¹⁾ وفي السنغال سمح برنامج النهضة الزراعية الكبرى GOANA، برفع إنتاج الأرز بين 2008 و2012، ما خفض الاعتماد على الاستيراد. ⁽²⁾

وعلى العكس ظلت دول مثل تشاد تعاني عجزا غذائيا هيكليا، حيث يعتمد أغلب استهلاكها الغذائي على الواردات، وهو ما جعلها شديدة التأثر بتقلبات الأسعار العالمية والصدمات المناخية. فبين سنتي 2016 و2017، ارتفعت مستويات انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني من 18.5 في المائة إلى 23.7 في المائة، لتصل إلى 50.2 في المائة بين الأسر التي تعولها نساء. وفي سنة 2017 بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بشكل خاص بين اللاجئين ستين في المائة، والنازحين داخليا خمسة وثلاثين في المائة، والأشخاص المتضررين من الجفاف أربعين في المائة. كما عانى حينها أكثر من ثلاثة ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي أو التعرض لخطر انعدام الأمن الغذائي، ويتعرض سنويا أكثر من 500 ألف طفل لخطر الإصابة بسوء التغذية خلال موسم الجفاف. ⁽³⁾

وبالنظر إلى المؤشرات الكلية لدول الساحل فإن نسبة التهديدات الغذائية تراجعت بشكل طفيف بين 1990 و2015، غير أن ذلك التراجع لم يكن نتيجة تحول جذري في الإنتاج المحلي، بقدر ما كان انعكاسا لمزيج من المساعدات الدولية، والتحويلات الخارجية، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية. إذ إنه بعد 2015 شهدت نفس المؤشرات ارتفاعا نسبيا، وتفاقم الوضع بعد انتشار جائحة كوفيد 19. وبذلك يمكن القول إن أثر السياسات الزراعية والغذائية في دول الساحل ظل محدودا، إذ إنها نجحت في التخفيف من حدة الأزمات الدورية، لكنها لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الزراعي ولا استطاعت توفير قاعدة مستدامة للأمن الغذائي.

(1): Fonds International de Développement Agricole et République du Niger, *Évaluation de la Stratégie et du Programme de Pays* (Rome: FIDA, Rapport n. 5894-NE, Décembre 2021), 18.

(2): République du Sénégal, Ministère de l'Agriculture, *Programme Agricole 2008-2009: La Grande Offensive Agricole pour la Nourriture et l'Abondance, Version du CIM*, Dakar, (9 Mai 2008), 16.

(3): World Food Programme, *Chad Country Strategic Plan 2019–2023*, WFP/EB.2/2018/8-A/2 (Rome: WFP, 31 October 2018), 5.

الفرع الثاني: أثر برامج مكافحة الفقر على النمو والتنوع الاقتصادي في الساحل

تم الترويج لبرامج مكافحة الفقر في دول الساحل منذ تسعينات القرن الماضي مثل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وبرامج التحويلات النقدية ودعم المشاريع الصغيرة باعتبارها أدوات قادرة على دفع النمو الاقتصادي وتحفيز الطلب الداخلي وتحسين رأس المال البشري، وفتح فرص أمام الأنشطة الجديدة. غير أن نتائج هذه البرامج على نسب النمو والتنوع الاقتصادي ظلت متباينة ومحدودة.

أسهمت برامج مكافحة الفقر في بعض دول المنطقة في تحريك النمو عبر زيادة الدخل الاستهلاكية للفقراء، فقد ساعدت التحويلات النقدية، ودعم الزراعة الأسرية على رفع الاستهلاك المحلي في مالي، ما انعكس مؤقتا على نمو الناتج الذي بلغ في المتوسط 5.7 في المائة بين سنتي 2001 و2009. (1) واستمر التحسن في البلاد إلى غاية الأزمة الأمنية سنة 2012 وما تلاها، لتتخفض إلى حدود الثلاثة في المائة. ما كشف هشاشة الارتباط بين النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أما في السنغال فقد مكنت برامج التمويل للمشاريع الصغيرة والتشغيل الحضري من خلق وحدات صغيرة تعمل في مجال الخدمات، وهو ما دعم معدل نمو مستقر نسبيا بحدود أربعة إلى خمسة في المائة خلال العقدين الأخيرين. (2) إلا أن ذلك الأثر ظل ظرفيا، إذ لم يترجم إلى تحول بنيوي في القواعد الإنتاجية. وظل غياب الربط بين هذه البرامج والسياسات الصناعية والزراعية طويلة الأجل أحد الأسباب الرئيسة وراء محدودية أثرها.

تكشف المؤشرات القطاعية أن برامج مكافحة الفقر في دول الساحل لم يكن لها التأثير المطلوب على النمو وتنوع القاعدة الإنتاجية، فبالرغم من مساهمة بعض المبادرات في دعم دخول موارد إضافية إلى قطاعات معينة وتجنب بعض الصدمات، إلا أن تلك السياسات والبرامج لم تحدث تحولا هيكليا عميقا في بنية الاقتصادات الوطنية، إذ بقي الاعتماد على القطاعات الأولية، وخاصة الزراعة والأنشطة الاستخراجية، هو السمة الغالبة في معظم

(1): OECD and African Development Bank, *African Economic Outlook 2010* (Paris: OECD Publishing, 2010), 233.

(2): African Development Bank, *West Africa Economic Outlook: Driving West Africa's Transformation, The Reform Of The Global Financial Architecture* (Abidjan: AFDB, 2024), 4.

اقتصادات دول الساحل. وقد سجل سهم القطاع الزراعي والغابي والصيد في النيجر مستويات مرتفعة تاريخيا قاربت 29.4 في المائة سنة 1990، ثم 36.6 في المائة سنة 2000، و35.3 في المائة سنة 2016، لترتفع إلى 41.4 سنة 2021.⁽¹⁾ ما يعكس ارتباطا بنويا قويا بالزراعة وعدم إتمام عملية التحول الصناعي أو الخدماتي الأكثر قدرة على توليد القيمة المضافة.

بينما تعد مؤشرات الرأس الأخضر مثالا معاكسا نسبيا حيث انخفضت حصة الزراعة من الناتج الاجمالي من 14.4 في المائة سنة 1990 إلى 12.9 في المائة سنة 2000، ثم أقل من ستة في المائة في فترة 2015 إلى غاية سنة 2023. نتيجة التحول نحو القطاع الخدماتي، وخاصة خدمات السياحة والتحويلات المرتبطة بها، وهو ما يفسر أداءا اقتصاديا أكثر استقرارا مقارنة بباقي دول المنطقة. إذ بلغ متوسط النمو نحو 4.5 في المائة بين سنتي 2000 و2019، وبالرغم من كل ذلك فقد كانت الرأس الأخضر أكثر دول المنطقة تضررا من جراء جائحة كوفيد 19 نتيجة التوقف التام للقطاع السياحي.⁽²⁾

وإذا ما تم استثناء الرأس الأخضر، فإن برامج مكافحة الفقر في الساحل ركزت على شبكات الأمان المؤقتة، مثل التحويلات النقدية، والمساعدات الطارئة، وتوزيع المواد الأولية للزراعة الموسمية. وقد حقق ذلك تحسينات ظرفية في مستوى المعيشة، لكنه لم يقد إلى تغييرات هيكلية تمنح الاقتصادات قدرة أفضل على خلق وظائف منتجة خارج الأنشطة الأولية. إذ تضل المساهمة الصناعية منخفضة في أغلب دول الساحل، ما يحد من إمكانية التشغيل المستقر والرواتب الجيدة، التي تحسن شروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لمجموعات كبيرة من السكان. وعلى سبيل المثال، تعاني كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد من فائض في العمالة الزراعية، وبشكل أقل موريتانيا، حيث لم تتمكن التوسعات الصناعية والتوظيف خلال العقود الأخيرة من امتصاصها، واحداث انفصال حقيقي عن الدورة الزراعية، ويزداد الأمر تعقيدا، إذا ما عرف أن أغلب القوة العاملة في القطاع غير الزراعي تعمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي.⁽³⁾

(1): World Bank Group, Databank, *Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP) - Mali*, on: <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=ML>.

(2): African Development Bank, *West Africa Economic Outlook*, 4-5.

(3): Evert-jan Quak, "Drivers, Challenges and Opportunities for Job Creation in the Sahel," *K4D Helpdesk Report* (UK: UK Department for International Development, 2018), 2.

إن استمرار الاعتماد على القطاعات الأولية يجعل اقتصادات الساحل شديدة الهشاشة أمام الصدمات الخارجية، سواء المتعلقة بتقلبات المناخ أو بأسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية. وقد أظهرت تقارير عديدة أن موجات الجفاف، وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة كانت تؤدي بشكل متكرر إلى تقويض المكاسب المحققة عبر برامج الحماية الاجتماعية أو شبكات الأمان المؤقتة. ⁽¹⁾ ويعني ذلك أن تلك البرامج رغم أهميتها في التخفيف من الفقر الآني، لم تدمج ضمن استراتيجيات اقتصادية قادرة على بناء مرونة بعيدة المدى، وتبرز هذه الهشاشة كقناة مركزية، تجعل أثر برامج مكافحة الفقر ضعيفا أو قصير المدى.

وعلى سبيل المثال، فقد سجلت النيجر معدلات نمو إيجابية خلال العقد الثاني من الألفية، إذ وصلت سنة 2012 إلى قرابة إثنتي عشرة في المائة، مدفوعة بانتعاش قطاع اليورانيوم والزراعة المطرية. إلا أن مستويات الفقر لم تنخفض بشكل محسوس بسبب محدودية أثر ذلك النمو المتحقق على خلق فرص عمل جديدة. وكذا تشاد التي شهدت معدلات نمو خلال فترة الطفرة النفطية التي دامت منذ 2003 إلى غاية 2013، إذ بلغت 13.6 في المائة سنة 2010، لكنها تراجعت إلى أقل من ثلاثة في المائة بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، وهو ما يبرز اعتمادها على قطاع واحد. ⁽²⁾

ومن جانب آخر، تشير الأدلة إلى أن برامج مكافحة الفقر الكبرى في دول الساحل منذ سنة 1990، قد وفرت فرصا محدودة لإدماج الفئات الفقيرة والهشة في نشاطات بديلة خارج الزراعة التقليدية، وتضاءل أثرها أكثر بسبب ضعف نطاقها وتمويلها، وهشاشة البنى التحتية والتمويل المحلي. فقد أظهرت تجارب برامج التشغيل مثلا، نجاحات محلية جزئية في دعم أنشطة الخدمات والمدن الصغيرة في السنغال والرأس الأخضر، تمثلت في إنشاء وحدات

(1): FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019: Safeguarding against economic slowdowns and downturns* (Rome: FAO, 2019), 59-61.

(2): AfDB, OECD and UNDP, *African Economic Outlook 2016*, 336-339.

صغيرة وظفت بعض الشباب، لكنها بقيت غير كافية من حيث الحجم والتغطية لامتناس صبالة الشبابة الواسعة. (1)

الفرع الثالث: أثر برامج مكافحة الفقر على الاستدامة المالية والسيادة الاقتصادية في دول الساحل

تطرح برامج مكافحة الفقر في دول الساحل إشكالية معقدة تتعلق بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها الاجتماعية دون الاخلال بالاستدامة المالية أو المساس بهامش السيادة الاقتصادية للدول. فعلى الرغم من تبني هذه البلدان سياسات وطنية لمحاربة الفقر بدعم من المؤسسات الدولية، فإن اعتمادها الكبير على التمويل الخارجي والديون الميسرة جعل الأثر المالي لتلك البرامج يظهر بانعكاسين، إيجابي على المدى القصير، ومقلق على المدى الطويل.

منذ إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في نهاية التسعينيات، استفادت معظم دول الساحل من تخفيف جزئي لأعباء الديون مقابل الالتزام بتنفيذ ما سمي حينها بـ "ورقات استراتيجية الحد من الفقر"، التي مولتها المؤسسات المالية الدولية. غير أن تلك البرامج لم تترجم إلى بناء قدرة مالية ذاتية، بل أفضت إلى بنية مالية تعتمد بشدة على المساعدات والمنح. إذ إن نسبة المنح والمساعدات الرسمية من إجمالي إيرادات الحكومة من الناتج الإجمالي سنة 2015، تجاوزت أربعة عشرة في المائة في النيجر، وإحدى عشرة في المائة في مالي وبوركينا فاسو، وسبعة في المائة في موريتانيا، ما يعكس هشاشة الاستقلال المالي الوطني. (2)

لقد أدى اعتماد برامج مكافحة الفقر المفرط على المنح والمساعدات في دول الساحل إلى تقييد استقلالية القرار الاقتصادي، حيث أصبحت الخطط التنموية الوطنية المرتبطة بحياة الفقراء خاصة، مشروطة في جزء كبير منها ببرامج تمويل خارجية تحدد أولوياتها المؤسسات المانحة. وتشير التقارير والدراسات إلى أن معظم المشاريع الممولة في إطار مكافحة الفقر في

(1): ستيفاني جريفيث جونز وإيوا كارووسكي، "هل يستطيع القطاع المالي أن يوفر النمو والاستقرار المالي في إفريقيا جنوب الصحراء"، في *السياسات الصناعية والتحول الاقتصادي في إفريقيا*، تح. جوزيف أي ستيجليتز وأكبر نومان، تر. حمدي أبو كيلة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ع. 3096، 2018)، 256.

(2): Stellah Kwasi et al., "Prospects for the G5 Sahel Countries to 2040," *West Africa Report* n. 25 (Dakar: Institute for Security Studies, 2019), 16.

الساحل تم تحديدها ضمن أطر الشراكة الاستراتيجية مع المانحين، ما جعلها خاضعة للرقابة المالية الخارجية في كل مراحل التصميم والتنفيذ.

لقد أضعفت تلك الأوضاع قدرة الحكومات على توجيه الانفاق العام نحو أولوياتها الوطنية، وخلقت تبعية تقنية ومؤسسية حدثت من استقلالية سياساتها الاقتصادية. فقد أرادت النيجر أن توجه استراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر نحو الزراعة المروية، والبنى التحتية الريفية باعتبارهما أولويات وطنية لتعزيز الأمن الغذائي ومقاومة الجفاف. غير أن المانحين مثل البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، اشتراطوا توجيه الجزء الأكبر من التمويل نحو قطاعي التعليم والصحة باعتبارهما أكثر قابلية للقياس في مؤشرات الفقر المعتمدة دولياً. ونتيجة لذلك فإن نسب مخصصات الزراعة الريفية وفق المخططات الوطنية في النيجر تتراجع عادة إلى أقل مما تم التخطيط له، خلال التنفيذ الفعلي للبرامج. (1)

وفي مثال آخر، تم إعفاء دولة مالي جزئياً من ديونها في إطار مبادرة تخفيف الديون 2000-2005، فتم توجيه الموارد المتحررة من خدمات الفوائد والأقساط وفقاً لبرامج إنفاق مخصصة لمكافحة الفقر، والتي حددت أولوياتها لجنة مشتركة بين المانحين والحكومة، إلا أن الأموال المعفأة أعيد تخصيصها وتوجيهها وفق اشتراطات المانحين، وليس وفق خطط الدولة الوطنية. (2) والأمر لا يتعلق بدولتي النيجر ومالي فقط، بل إن الوضع يعبر عن حالة عامة تمس معظم دول الساحل، في صورة من صور فقدان السيطرة على توجيه الموارد المالية الوطنية.

إن فقدان الدولة في الساحل لميزة توجيه الموارد العامة مع بروز مشاكل ضعف الكفاءة في إدارتها، هيأ الظروف المناسبة لاستشراء الفساد الاقتصادي والمالي بأشكاله المختلفة. وهو ما انعكس في تزايد العجز المالي رغم التدفقات المالية الكبيرة للمساعدات. ومع النتائج الجيدة نسبياً التي حققتها السنغال والرأس الأخضر في مكافحة الفقر، إلا أنهما أكثر دولتين عجزاً مالياً في المنطقة، إذ بلغ متوسط العجز من الناتج المحلي بين سنتي 2011 و2019 في

(1): International Monetary Fund, "Niger: Poverty Reduction Strategy Paper," *IMF Country Report n. 08/149* (Washington: IMF, May 2008), 67.

(2): International Monetary Fund, "Mali: Poverty Reduction Strategy Paper Implementation Report," *IMF Country Report n. 05/439* (Washington: IMF, December 2005), 20-21.

الرأس الأخضر ناقص 5.5 في المائة، وناقص 3.9 في المائة في السنغال. ⁽¹⁾ كما يرتبط ذلك بضعف أنظمة الرقابة والمساءلة، حيث تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن أغلب دول الساحل تتذيل مؤشرات مدركات الفساد، وهو ما يعني أن موارد مكافحة الفقر لم توجه فعلياً إلى الفئات المستهدفة.

الجدول رقم (25): مؤشرات مدركات الفساد في دول الساحل في سنوات مختلفة. ⁽²⁾

السنوات الدول	سنة 2000		سنة 2015		سنة 2024	
	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة
	10-0	الرتبة من 90	100-0	الرتبة من 168	100-0	الرتبة من 180
بوركينا فاسو	3.0	65	38	76	41	82
الرأس الأخضر	-	-	55	40	62	35
غامبيا	-	-	28	123	38	96
غينيا بيساو	-	-	17	158	21	158
مالي	-	-	35	95	27	135
موريتانيا	-	-	31	112	30	130
النيجر	-	-	34	99	31	107
السنغال	3.5	52	44	61	43	69
تشاد	-	-	22	147	21	158

الدرجة سنة 2000: 10 = الأقل فساداً.

الدرجة سنة 2015 و 2024: 100 = الأقل فساداً.

(1): International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, the Big Funding Squeeze* (Washington: IMF, 2023), 18.

(2): من اعداد الباحث الباحث بناء على:

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2000: Results," <https://www.transparency.org/en/cpi/2000>.

Transparency International, *Corruption Perceptions Index 2015* (Berlin: Transparency International, 2016), 6-7.

Transparency International, *Corruption Perceptions Index 2024* (Berlin: Transparency International, 2025), 4-5.

تسببت برامج مكافحة الفقر في بعض دول الساحل بعد نهاية حقبة مبادرات تخفيف أعباء الديون في عودة توسع حجم الدين العام، ليصبح بدوره مصدرا من مصادر الفقر من جديد، إذ ارتفع إجمالي الديون المستحقة لموريتانيا من 42.89 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007 إلى أكثر من خمسة وستين في المائة سنتي 2015 و2016. مع تسجيل مستويات أعلى في كل من النيجر والسنغال والرأس الأخضر التي تجاوزت فيها النسبة 140 في المائة سنة 2020. ⁽¹⁾ وتعكس هذه الأرقام مفارقة جوهرية، فقد كان المفترض بأن برامج مكافحة الفقر ستقلل من الاعتماد على الخارج، ولكن واقع الحال أفضى إلى تراكم مديونية جديدة نتيجة تمويل المشاريع الاجتماعية وأعباء البنى التحتية عبر القروض.

إن استمرار الاعتماد على التمويل الخارجي في برامج مكافحة الفقر في الساحل يطرح تحدياً لمبدأ السيادة المالية، حيث تؤثر شروط القروض والمساعدات على مسار السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحديد أولويات الانفاق وتبني الإصلاحات الضريبية والهيكلية والتوسع الجبائي، التي غالبا ما تصاغ وفقا لتوصيات خارجية. وهذا ما عبرت عنه تجربة بوركينا فاسو خلال مفاوضاتها مع صندوق النقد في 2018 و2020، عندما فرضت عليها سياسات تقشفية لتقليص الانفاق العام، إذ طلب منها مراجعة الأجور وإصلاح برامجها المالية رغم هشاشة الأوضاع الاجتماعية. ⁽²⁾

(1): AFDB, "Africa, Economics, Socio Economic: Debt," <https://dataportal.opendataforafrica.org/bvtkzvb/debt>.

(2): IMF, "Burkina Faso: Fourth and Fifth Reviews under the Extended Credit Facility Arrangement, Request for a Waiver of Nonobservance of Performance Criterion and Rephasing of Access Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Burkina Faso," *IMF Country Report n. 20/304* (Washington, DC: IMF, November 2020), .15-9

المبحث الثاني

انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على الأمن الإقليمي والدولي

تمثل منطقة الساحل أحد أكثر الأقاليم هشاشة في أفريقيا، حيث تتجلى فيها العلاقة العضوية بين الفقر وعدم الاستقرار، فضعف النمو وتدهور البنى التحتية وتراجع فرص العمل، كلها عوامل تؤدي إلى خلق بيئة خصبة لتنامي التوترات والصراعات المسلحة، وتصاعد النشاطات الإرهابية والاجرامية، وتزايد موجات الهجرة والنزوح. وضمن هذا السياق تبرز أهمية سياسات مكافحة الفقر بوصفها أداة استراتيجية ليس فقط لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية، بل أيضا لترسيخ الأمن الإقليمي والدولي، في منطقة تتقاطع فيها رهانات الداخل بضغوط الخارج.

إن تحليل انعكاسات سياسات مكافحة الفقر في الساحل يكشف أن نجاحها أو تعثرها يتجاوز الأبعاد الوطنية الضيقة، ليشمل آثارا مباشرة على الأمن الإقليمي والدولي معا. فعلى الصعيد الإقليمي تؤثر هذه السياسات في عدد ومسار الحروب والنزاعات ودرجات شدتها، وفي مستويات الإرهاب والجريمة المنظمة، كما تنعكس على حركات الهجرة والتجارة البينية في المنطقة. أما على الصعيد الدولي، فإن انعكاساتها تمتد إلى الارتباطات الاقتصادية والاستثمارية لدول الساحل ببقية العالم، وإلى طبيعة التوازنات الأمنية في محيطها، فضلا عن دورها في تشكيل أنماط التنافس بين القوى الدولية الساعية لترسيخ نفوذها في المنطقة.

المطلب الأول: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر على القضايا الأمنية العابرة للحدود في الساحل

تظهر التجربة التاريخية في منطقة الساحل أن الفقر لا يمثل مجرد تحد وطني، بل هو عامل مهدد للأمن الإقليمي بكل أبعاده. إذ تسهم أوضاع الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في تغذية النزاعات الداخلية والحدودية لدول المنطقة، وتوسيع دائرة التطرف والجريمة المنظمة، فضلا عن دفع السكان للهجرة والنزوح. ومن هذا المنطلق فإن سياسات مكافحة الفقر تعد عنصرا حاسما في معادلة الاستقرار الإقليمي، كونها تسهم -في حال نجاحها- في تقليص

مصادر التوتر والصراع، وتعزيز التنمية، وتنشيط التجارة البينية التي تعد أسسا لترسيخ الأمن والاستقرار في الساحل.

الفرع الأول: أثر برامج مكافحة الفقر في الساحل على النزاعات المسلحة

تعد الحروب والصراعات والتمردات الممتدة في منطقة الساحل الأفريقي من أعقد القضايا قاريا، إذ لم تعد النزاعات محلية الطابع، بل اكتسبت خلال العقود الأربعة الأخيرة أبعادا إقليمية عابرة للحدود، سواء من حيث نطاقها الجغرافي أو أطرافها أو امتداداتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويعزى هذا التحول إلى هشاشة بنية الدولة الوطنية، وضعف التنمية، وفشل سياسات مكافحة الفقر في معالجة مصادر الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل الفقر ليس مجرد نتيجة للنزاع، بل أحد أبرز عوامله ومغذياته.

يظهر تحليل تطور النزاعات في أفريقيا أن قصور سياسات مكافحة الفقر ساهمت كعامل مهين لصعود النزاعات ذات الأبعاد العابرة للحدود. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، ومع تنامي التدهور المعيشي المصاحب لإجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي، شهدت القارة موجات متتالية من الاضطرابات المسلحة، كان محورها الأساسي غياب العدالة في توزيع الثروات، وتهميش الأطراف الحدودية. فما بين الاستقلال وعقد التسعينيات، وقع تسع وعشرون نزاعا مسلحا في إثنتين وخمسين دولة أفريقية، تسعة عشرة حالة منها تميزت بسياسات قمع حكومية واسعة النطاق، والتي بدورها عمقت الانقسامات الاجتماعية وخربت المجتمعات الداخلية. (1)

وقد اتسمت الفترة من سنة 1990 إلى 2000 في الساحل، باندلاع تمردات ذات طبيعة جهوية وطموحات انفصالية، أبرزها تمرد الطوارق في شمال مالي والنيجر. وهي حركات ذات جذور اقتصادية واجتماعية أكثر من كونها ايدولوجية، غذتها أوضاع الفقر وضعف الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والتعليم والخدمات العامة، حيث لم تستجب سياسات مكافحة الفقر آنذاك ببرامج اندماجية مستدامة للأطراف الصحراوية. وقد أوقعت هذه التمردات

(1): Elke Grawert, "Cross-border Dynamics of Violent Conflict," *Journal of Asian and African Studies* 43, n. 6 (December 2008): 597.

مئات القتلى والمهجرين في مناطق قليلة التوثيق، وأرست شروطا للصراعات المستقبلية عبر تراكم مشاكل التهميش والتوزيع غير العادل للموارد.

شهدت معظم دول المنطقة مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وغينيا بيساو خلال التسعينيات وتيرة أعلى في نشوب النزاعات، مقارنة بدول موريتانيا وغامبيا والسنغال والرأس الأخضر. إلا أن طبيعة تلك النزاعات في أغلبها كانت تتراوح من نزاع محلي إلى نزاع إقليمي محدود. وبحلول سنة 2000 كان هناك انحسار نسبي للنزاعات العابرة للحدود، وبقاء بعض النزاعات المحلية المتفرقة، مع انحسار للنزاعات الحدودية التقليدية بين الدول، وتراجع في نشاط التمردات الكبرى مقارنة بالتسعينات. ⁽¹⁾ وبالرغم من ذلك بقيت القضايا البنيوية المتعلقة بتفاوت التنمية وتهميش الأطراف قائمة، مما يعني أن سياسات مكافحة الفقر في التسعينيات لم تنجح في تلافي مخاطر الانفجار، بل إنها ساهمت بشكل مباشر في تهيئة الظروف للتجديد والتوسع الإقليمي الذي انطلق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001.

مع بداية الألفية وإطلاق إعلانها الأممي وأهدافها، انتعشت البرامج الاغاثية وبرامج التحويلات النقدية، وبرامج التشغيل المؤقتة، إلا أن كل تلك البرامج ركزت على الحماية الاجتماعية قصيرة المدى، التي لم تحقق التكامل مع سياسات التنمية الإقليمية، مثل برامج البنى التحتية، وخدمات التعليم والتكوين المهني، مع ضمان تقديم تلك الخدمات ووصولها إلى الأطراف الحدودية خاصة. مما حد من قدرتها على تجفيف منابع التجديد في ظل تنامي سكان تلك المناطق، وانتشار البطالة الشبابية بين صفوفهم، ومع هشاشة المؤسسات الأمنية في المنطقة بدأ التحول في مسارات وشدة وأهداف تلك النزاعات.

وباندلاع أزمة مالي سنة 2012، تمددت التمردات إلى النيجر وبوركينا فاسو وأجزاء من تشاد، وتحولت تلك النزاعات المحلية إلى نزاعات إقليمية. إذ أصبحت الحدود بين تلك الدول مسرحا للتوترات المستمرة، كما ساهم ضعف التنسيق الإقليمي في سياسات مكافحة الفقر، وغياب المقاربات التنموية المشتركة في استمرار الفجوات التنموية الحدودية. ⁽²⁾ وقد أظهرت

(1): فوزية زروالية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، 17.

(2): Sergei Boeke and Giliam de Valk, "The Unforeseen 2012 Crisis in Mali: The Diverging Outcomes of Risk and Threat Analyses," *Studies in Conflict & Terrorism* (29 mars 2019): 15.

تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي أن أكثر من نصف سكان هذه المناطق الحدودية يعيشون تحت خط الفقر، مثل شريط الحدود بين مالي وموريتانيا، ومناطق بحيرة تشاد، وامتداداتها بين تشاد والنيجر، ونيجيريا والكامرون، وحوض "ليبتاكو غورما" Liptako-Gourma، الذي يضم أجزاء من مالي وبوركينا فاسو والنيجر. (1)

إن فشل سياسات مكافحة الفقر في الساحل في فترة 2000 إلى 2015 في تقليص الفجوات التنموية، وتوفير بدائل اقتصادية واقعية للشباب، جعل من الحرب موردا اقتصاديا بديلا، ومن النزاع وسيلة للعيش، في غياب مؤسسات قوية واقتصادات قادرة على الاندماج. وبذلك فإن ضعف هذه السياسات لم يسهم فقط في استمرار دوامة العنف في المنطقة، بل ساعد في إقليمييتها، حيث أضحت الصراعات شبكة مترابطة من الأزمات التنموية المعقدة، ما يكشف ليس فقط على محدودية برامج مكافحة الفقر التقليدية في كسر حلقة التجنيد والتهنية، بل إنها تحولت إلى عائدات لتمويل الجماعات والعمليات المسلحة. (2)

خلال العقد الأخير، شهدت المنطقة تصاعدا غير مسبوق في حدة الصراعات الإقليمية، خاصة في مثلث مالي والنيجر وبوركينا فاسو. إذ أدت الانقلابات العسكرية في هذه البلدان إلى تعليق عضويتهم من "الايكواس"، ثم انسحابهم منه، لتتحول مناطق النزاع إلى شبكات مترابطة من الفواعل المحلية والدولية التي تتخذ من العنف المسلح أسلوبا لها. وقد أتت الدلائل الكمية لتؤكد ارتفاعا ملحوظا في وتيرة الأحداث العنيفة وتوسع رقعة العنف الإقليمي، فقد أظهرت البيانات أن عدد الحوادث ذات الطابع الإقليمي في دول الساحل، ارتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي 2015 و2023، فيما تجاوز عدد الضحايا السنوي عتبة العشرة آلاف في بعض السنوات، أغلبهم من المدنيين. (3) هذا التصاعد يعبر بشكل أو بآخر عن عجز سياسات مكافحة الفقر في خلق بيئة تنموية مستقرة تحد من انتشار العنف والفقر.

(1): The World Bank Group, *Country Climate and Development Report: G5 Sahel Region* (Washington: WB, 2022), 29-30.

(2): هشام محمد جلال، شبكات التطرف والإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي: مالي نموذجا (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، سلسلة شبكات التطرف، 2020)، 77-78.

(3): Jalale Getachew Birru, "Fact Sheet Attacks on Civilians Spike in Mali as Security Deteriorates Across the Sahel," ACLED, <https://acleddata.com/brief/fact-sheet-attacks-civilians-spike-mali-security-deteriorates-across-sahel/>, seen: 12/10/2025.

تظهر المقارنة بين دول الساحل، وبين الفترات التاريخية التي طبقت فيها أنماط معينة من سياسات مكافحة الفقر تباينا واضحا في مركب الأمن الإقليمي، فالدول التي نجحت نسبيا في تنفيذ برامج مكافحة الفقر نحو المناطق الهشة والحدودية، كدول السنغال والرأس الأخضر ظلت أكثر استقرارا وأقل تعرضا للنزاعات المسلحة، وخاصة تلك المرشحة منها لأن تكون نزاعات إقليمية، بينما عانت بقية دول المنطقة من تراجع في مؤشرات التنمية الريفية وهشاشة المناطق الحدودية وتفاقم للصراعات وتحولها إلى نزاعات إقليمية.

الفرع الثاني: أثر برامج مكافحة الفقر في الساحل على الإرهاب والجريمة المنظمة

يعد تفشي ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل نتيجة لارتباط معقد بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي مقدمتها فشل سياسات مكافحة الفقر في وضع حد لتوسع الفقر والهشاشة الاقتصادية بشكل عام، وخاصة في الأطراف والمناطق الحدودية. فبرزت بيئة مواتية لانتشار التنظيمات الجهادية، والجماعات المتطرفة، ومظاهر الجريمة المنظمة مثل الاتجار بالسلاح والمخدرات والبشر، وجرائم تهريب الذهب والسلع والأشخاص، وجرائم الاختطاف والفدية وغسيل الأموال وغيرها.

لقد تم الإشارة سابقا وفي أكثر من موضع إلى أن الانخراط في شبكات التطرف والجريمة المنظمة غالبا ما كان يتغذى من الحوافز الاقتصادية والاجتماعية في الساحل، إذ عادة ما تسمح تلك الجماعات بانتشار أسواق غير رسمية تمويل النشاطات العنيفة، وتركز في أهدافها التجنيدية على حاجة السكان الاقتصادية والأمنية. وتشير دراسات حديثة للأمم المتحدة أن خمسة وعشرين في المائة من المنظمين للجماعات الإرهابية كان دافعهم البحث عن مورد مالي أو فرصة عمل، مقارنة بسبعة عشرة في المائة انظموا لدوافع أيديولوجية أو دينية، كما تؤكد نفس الدراسة أن المنظمين طوعيا لهذه الجماعات، وإن كانوا حاصلين على فرص عمل، إلا أن أربعة وأربعين في المائة منهم كانوا يعملون في القطاع غير الرسمي أو في وظائف معرضة للخطر.⁽¹⁾

(1): UNDP, *Journey to Extremism in Africa: Pathways to Recruitment and Disengagement* (New York: UNDP, 2023), 67-72.

عرفت سياسات مكافحة الفقر في حالات نادرة من المنطقة نجاحا في خفض الدافعية الاقتصادية للانخراط في العنف، كما في تجربة السنغال ضمن برنامج "خطة السنغال الناشئة" Plan Sénégal Émergent، حيث ارتبط انخفاض معدلات البطالة في أقاليم الشمال والشرق بين 2014 و2023 بتحسن ملحوظ في مؤشرات السلام والأمن، ويتجلى ذلك في انخفاض مؤشر التهديد الأمني من 5.9 إلى 4.8 بين سنتي 2018 و2022، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، الذي تحسن من ناقص 0.20 سنة 2014 إلى ناقص 0.17 سنة 2021. ⁽¹⁾ إلا أن معظم دول الساحل لم تبلغ ذلك المستوى من التكامل بين البعدين التنموي والأمني، فظلت برامج مكافحة الفقر منعزلة عن استراتيجيات الأمن القومي والإقليمي ما أتاح استمرار دورة الفقر والعنف.

لم تتمكن برامج مكافحة الفقر في الساحل من امتصاص المسببات الاجتماعية للتطرف، لأنها ركزت في الغالب على المساعدات الطارئة، والتحويلات النقدية قصيرة الأجل، دون معالجة البنى الاقتصادية في الأرياف والمناطق الحدودية، أو ضعف فرص التشغيل للشباب. ورغم أن دول الساحل واجهت منذ التسعينيات موجات متتالية من انعدام الأمن، بسبب التمردات الحدودية، إلا أن انتشار الإرهاب في المنطقة كان ضعيفا، فيما عدا بقايا الجماعات التي هربت من شمال القارة نهاية التسعينيات.

وبعد أحداث الحادي عشرة من سبتمبر سنة 2001، وبسبب ما سمي بالحرب على الإرهاب حينها، التحقت بقايا الجماعات الإرهابية الموجودة في المنطقة بتنظيمات إرهابية دولية بحثا عن مصادر للحماية والتمويل بعد أن اشتد الخناق عليها، واتخذت بعد ذلك من التهريب وتجارة السلاح موردا للبقاء والتجنيد، إلى غاية انهيار ليبيا سنة 2011 التي كانت فرصة مواتية لازدهار أنشطة تلك الجماعات، لتصل التنظيمات الإرهابية بعد 2015 إلى مرحلة التمدد الكبير.

تظهر الإحصائيات أن نسبة وفيات الإرهاب في منطقة الساحل سنة 2022، بلغت ثلاثة وأربعين في المائة من إجمالي وفيات الإرهاب عالميا، مقارنة بنسبة واحد في المائة فقط سنة 2007، حيث قتل أكثر من إثنين وعشرين ألف شخص، في قرابة ستة آلاف وخمسمائة

(1): République du Sénégal, Plan Sénégal Émergent (PSE): Plan D'actions Prioritaires 3: 2024-2028 , Dakar, Décembre 2023, 41.

هجوم إرهابي في المنطقة في نفس الفترة. كما تؤكد نفس التقارير، التي تدرس الإرهاب في 163 دولة حول العالم، أن أربعة دول على الأقل، من بين الدول العشر الأكثر تضررا بالإرهاب في العالم، كانت من منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة، وهي دول مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. ⁽¹⁾ وبذلك أضحت المنطقة المكان الأنسب إقليميا وقاريا ودوليا لنشاطات تلك العصابات نظرا لصعوبة السيطرة عليها أمنيا من جهة، وما توفره المنطقة من عائدات اقتصادية من جهة ثانية. وعلى أساس تلك الاعتبارات تشكلت التحالفات بين التنظيمات الإرهابية وميليشيات الدفاع الذاتي التي أسستها بعض الجماعات الاثنية مع جماعات الجريمة المنظمة المحلية والدولية.

لم يكن تخصيص برامج للدعم الاجتماعي في مالي على سبيل المثال كافيا، إذ إن استراتيجية النمو للحد من الفقر بين سنتي 2006 و2011 كانت بقيمة متواضعة جدا مقارنة بحجم الاحتياجات التنموية، إذ لم تتجاوز نسبة 1.1 في المائة من الناتج المحلي وهي نسب غير كافية لتغيير الأنماط الهيكلية للفقر في مالي. ⁽²⁾ كما أن غياب الاستهداف المكاني لبرامج مكافحة الفقر في الساحل أدى إلى عدم تغطية المناطق الحدودية خاصة، حيث تتركز أعلى معدلات الفقر، وهي المناطق ذاتها التي شهدت أعلى معدلات تجنيد في التنظيمات المتطرفة، كما أنها نفس المناطق التي ينتقل منها الإرهاب والعنف من دولة إلى أخرى.

وتشير البيانات إلى أنه بين سنتي 1997 و2019، وقع إثنين وأربعين في المائة من أحداث العنف ضمن نطاق مائة كيلومتر من الحدود البرية في منطقتي شمال وغرب القارة، بما فيها كل دول الساحل تقريبا. كما يمثل الشريط الحدودي الضيق، الذي يبلغ طوله عشرة كيلومترات، والذي يفصل بين دول المنطقة وحدها، عشرة في المائة من الضحايا المسجلين منذ سنة 1997، وهذا يفوق بكثير نسبة السكان القاطنين في هذه المناطق من شمال وغرب القارة، مما يشير إلى أن المناطق القريبة من الحدود أكثر خطورة وعنفا من غيرها. ⁽³⁾

(1): Institute for Economics & Peace, *Global Terrorism Index 2023: Measuring the Impact of Terrorism* (Sydney: IEP, March 2023), 61-62.

(2): International Monetary Fund, "Staff Country Reports: Mali Poverty Reduction Strategy Paper," *IMF Country Report n. 08/121* (Washington: IMF, April 2008), 29.

(3): OECD, SWAC, *West African Studies: The Geography of Conflict in North and West Africa* (Paris: OECD Publishing, 2020), 90.

يعد تجنيد الأطفال في هذه الشبكات من بين أهم آثار فشل سياسات مكافحة الفقر في الساحل. إذ تفضل تلك العصابات استخدام أطفال المنطقة لاعتبارات عديدة، أبرزها أن هؤلاء الأطفال الجنود يعملون مقابل أجر أقل من البالغين، كما يلتحق هؤلاء الأطفال أيضا لأسباب تتعلق بتردي أحوالهم المعيشية مع أسرهم، أو لأنهم لا يمتلكون فرصا للالتحاق بالتعليم أو الحصول على فرص آمنة للحياة، مما يدل على المعضلة الاقتصادية والأمنية التي تشكل المشهد في الساحل. ففي بوركينا فاسو ارتفع عدد الأطفال، الذين جندتهم الجماعات المسلحة في البلاد، خمسة أضعاف على الأقل سنة 2021. (1)

أما الجريمة المنظمة العابرة للحدود فقد اتخذت أشكالاً متداخلة مع الظاهرة الإرهابية، شملت تهريب السلاح والبشر والمخدرات والذهب، وهي أنشطة وصفت من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات بأنها الاقتصاد الموازي الأكبر في الساحل. ففي بوركينا فاسو مثلاً، يتسبب التهريب والتجارة غير المشروعة للذهب بخسائر مالية تقرب من 500 مليون دولار سنوياً، وهي مبالغ أكبر من الانفاق على الصحة في نفس البلد سنة 2023. (2) ولا يمكن فهم هذا الحجم من النشاطات بمعزل عن الفقر وغياب البدائل الاقتصادية، حيث توفر هذه الأسواق غير النظامية فرصاً مادية للشباب العاطلين عن العمل، وخاصة ساكني المناطق الحدودية، مثل محور النيجر - ليبيا، أو محور مالي - موريتانيا - السنغال أو محور نيجيريا - بوركينا فاسو - مالي وغيرهم.

فرض الطابع المصلحي التجاري للحركات المسلحة في الساحل استغلالها لأي مورد متاح للبقاء في الساحة، وكانت المساعدات الإنسانية الموجهة للفقراء أحد هذه الموارد. ونتيجة لذلك بدأ تعامل هذه الحركات مع تنظيمات الجريمة العالمية لنقل تلك الموارد إلى الأسواق الدولية، وبذلك تفوقت الدوافع المالية على الدوافع السياسية والأيدولوجية، وشيئاً فشيئاً بدأ التوسع إلى كل ما من شأنه تعميم الربح، وهيئ ذلك بيئة مواتية لاستمرار القتال ونمو المنافسة

(1): نهاد محمود، "تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة.. نماذج من أفريقيا"، *المشهد العالمي للتطرف والإرهاب*، ع. 10 (فيفري 2025): 102-105.

(2): United Nations Office on Drugs and Crime, *Impact of Transnational Organized Crime on Stability and Development in the Sahel: Transnational Organized Crime Threat Assessment-Sahel* (Vienna: UNODC, 2024), 30.

العنيفة، ونشأة تنظيمات تعاونية، وخلايا نائمة للحفاظ على وضعية لا سلم ولا نزاع في منطقة الساحل. (1)

لقد شكل ضعف سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل بالإضافة إلى هشاشة الدولة، أحد الأسباب الرئيسية لتحالف الجماعات الإرهابية مع شبكات الجريمة المنظمة، لا سيما في المناطق الحدودية، أو ما يسمى بـ "المناطق الرمادية" التي لا تملك الدولة أي مظهر من مظاهر السيطرة عليها. إذ رعت هذه التنظيمات أنشطة تهريب المنتجات القانونية وشجعته، التي كان الغرض منها تاريخياً سد حاجيات السكان الفقراء، خاصة في المناطق التي تعرف نقصاً كبيراً في المواد الغذائية، فكانت الوسيلة الوحيدة للحفاظ على قدر من الأمن الغذائي في منطقة الساحل. (2) ثم تطور التهريب في المنطقة إلى أنواع أخرى من الحاجيات، مثل تهريب الوقود، واللباس، والسيارات وقطع غيارها.. الخ، ولا تزال هذه الأنشطة إلى اليوم السبيل الوحيد للسكان الفقراء للحصول على قوت يومهم. (3)

ونتيجة لسيطرة العصابات على المناطق التي يعيش بها الفقراء في الساحل، إضافة إلى استخدامهم لبعض الروابط الاجتماعية لتعزيز علاقتهم بسكان المنطقة، كالمصاهرة وتوظيف النفوذ القبلي، تحول ولاء أولئك السكان من الدفاع عن حدودهم البرية، للعمل مع هذه الشبكات بفضل تمتعهم بخبرة كبيرة ودراية واسعة بالصحراء وبالمناطق ككل، معتبرين أن هذه فرصتهم للخروج من حلقة الفقر. فبدأ انخراطهم في تهريب المواد والسلع القانونية أو مبادلتها، إلا أن الصفقات العالية التي توفرها هذه الشبكات، خاصة للسائقين المحليين لتهريب السلع غير القانونية، جعلتهم يقتحمون تجارة وتهريب السجائر، والقنب الهندي، والكوكايين والأسلحة الخفيفة، ثم تطور الأمر إلى تجارة الأسلحة الثقيلة، والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية وغيرها من أنواع الجريمة المنظمة التي أصبحت منطقة الساحل بؤرة لها على المستوى الدولي. (4)

(1): زروالية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة، 78.

(2): OECD, SWAC, *West African Studies: Intra-regional Food Trade in West Africa New Evidence, New Perspectives* (Paris: OECD Publishing, 2025), 26-27.

(3): Wolfram Lacher, *The Carnegie Papers: Organized Crime and Conflict in the Sahel Sahara Region* (Beirut: Carnegie Endowment for International Peace, 2012), 13-14.

(4): جلال، شبكات التطرف والإرهاب، 77-78.

تبرز تجربة دول الساحل خلال العقود الأخيرة فشل مقاربة الأمن أولاً في المنطقة، ما لم تقرر بمقاربة تنموية عميقة، فالإرهاب والجريمة المنظمة في هذه المنطقة تحديدا ليستا مجرد ظاهرتين أمنيتين، بل يعبران بشكل أكبر عن هشاشة تنموية ممنهجة لم تستطع برامج مكافحة الفقر منذ التسعينيات إلى اليوم كسرهما.

الفرع الثالث: أثر برامج مكافحة الفقر في الساحل على الهجرة والنزوح

تعد الهجرة والنزوح الداخلي من أبرز مظاهر الإخفاق البنيوي لسياسات مكافحة الفقر في دول الساحل، إذ تعبران عن المخرج الأخير لفئات واسعة من السكان أمام انسداد الآفاق الاقتصادية والاجتماعية. إذ اقتضت السياسات في معظمها على آليات وبرامج قصيرة المدى أو محدودة النطاق، بحيث لم تتمكن من توفير فرص عمل مستدامة في المناطق الريفية التي تمثل المصدر الرئيس للهجرة، بالإضافة إلى هشاشة البنى التحتية والخدمات الأساسية مما زاد من دوافع النزوح الداخلي نحو المراكز الحضرية، ناهيك عن حالة اللأمن التي يعيشها سكان تلك المناطق. ومن ثم فإن دراسة العلاقة بين برامج مكافحة الفقر والهجرة والنزوح الداخلي ستكشف مدى اتساع الفجوة بين الخطاب التنموي والسياسات الميدانية في الساحل.

تعكس ظاهرتي الهجرة والنزوح في عمقها هشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية، وفشل السياسات العامة في خلق شروط تنموية شاملة ومتوازنة، إذ اضطر سكان دول الساحل إلى النزوح أو الهجرة خلال العقود الأربعة الأخيرة، بسبب الفقر وتدهور الخدمات وتراجع الأمن. ومنذ تسعينيات القرن الماضي اتخذت الهجرة مساراً تصاعدياً، مدفوعة بتراجع مستويات المعيشة، وندرة فرص العمل، إضافة إلى موجات الجفاف والنزاعات المسلحة التي دمرت البنى الزراعية والرعية. فقد قدر عدد المالين المقيمين خارج البلاد سنة 1991 بنحو 3.7 مليون شخص، منهم مليونان في دول الساحل. وقد كانت دوافعهم للهجرة متعلقة أساساً بالأرض، فمعظمهم كانوا من مزارعي الكفاف. كما أن انتشار الفقر والبطالة والأمية، ونقص البدائل الاقتصادية، ضاعف من عدد العمال المهاجرين الموسمين الذين يسافرون إلى السنغال

وساحل العاج وغيرهما من الدول التي تعاني من نقص كبير في العمالة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. (1)

رغم كثافة وتنوع برامج مكافحة الفقر التي أطلقتها دول الساحل خلال العقود الأربعة الماضية، إلا أن أثرها في تقليص دوافع الهجرة والنزوح ظل محدودا. فاتسمت مرحلة التسعينات بالتركيز على المساعدات الغذائية الإنسانية، مما جعلها قصيرة الأمد وغير قادرة على تثبيت السكان في مناطقهم. وبعد إعلان أهداف الألفية، تنوعت البرامج وتعددت، مثل برنامج العمل من أجل الشباب في السنغال ومشروع دعم سبل العيش في بوركينا فاسو، إلا أن معظمها فشل في تحقيق أثر ملموس على معدلات الهجرة. حيث أظهرت التقييمات أن الكثير من المستفيدين من تلك البرامج ظلوا في وضع اقتصادي هش بعد انتهاء التمويل الخارجي، ناهيك عن الفساد وسوء الحوكمة اللذان حدا من فاعليتها. (2)

ثم جاءت مرحلة أهداف التنمية المستدامة التي تزامنت مع تصاعد التحديات الأمنية والصحية، فتراجعت برامج الاندماج الاقتصادي وخلق فرص العمل، وخاصة لفئة الشباب، وهي الفئة الأكثر عرضة للهجرة. ولم تتمكن معظم المبادرات الإقليمية مثل مبادرة التحالف من أجل الساحل من الحد منها، بحكم تركيزها على المقاربات الأمنية دون معالجة الأسباب الهيكلية للفقر، مما جعل نتائجها ظرفية وغير مستدامة. (3) ووفقا لتقارير سنة 2024 بلغ عدد الأشخاص النازحين قسرا داخل منطقة الساحل نحو 3.8 مليون شخص، بزيادة قدرها ثمانية وخمسون في المائة تقريبا، مقارنة بـ 2.4 مليون شخص نهاية سنة 2020. (4)

كما تشير التقارير إلى أن عدد النازحين قسرا في بوركينا فاسو وماليزيا وموريتانيا والنيجر والمناطق الشمالية من دول خليج غينيا ارتفع بنسبة إثني عشرة في المائة، من 4.2 مليون سنة 2023 إلى 4.7 مليون سنة 2024. وتضيف نفس التقارير أن إثني وستين في المائة

(1): International Organization for Migration and the United Nations, *World Migration Report 2000* (Geneva: IOM, 2000), 148-149.

(2): World Bank, "Sahel Adaptive Social Protection Program: Productive Inclusion and Livelihood Support in the Sahel," <https://www.worldbank.org/en/programs/sahel-adaptive-social-protection-program-trust-fund/thematic-areas/productive-inclusion>, seen: 20/10/2025.

(3): Alliance Sahel, *Sahel Alliance 5-year Results Report* (Paris: Alliance Sahel Secretariat, 2023), 5.

(4): United Nations High Commissioner for Refugees, *Global Trends 2024: Forced Displacement in 2024* (Geneva: UNHCR, 2025), 25.

من النازحين قسرا في منطقة الساحل الأوسط نزحوا داخل بلدانهم، بحيث زاد عدد النازحين داخليا عشرة أضعاف منذ سنة 2018، حين كانوا يقدرون بـ 284 ألف نازح، ليصل عددهم إلى ما يقارب ثلاثة ملايين بنهاية سنة 2024. وفي بوركينا فاسو لوحدها، بلغ عدد النازحين مليونين مقارنة بتسعة وعشرون ألفا سنة 2018. كما لجأ حوالي 127 ألف بوركيني إلى دول خليج غينيا، وبلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء البوركينيين في مالي، ثلاثة وتسعين ألفا بنهاية سنة 2024. وفي الوقت نفسه، تم استضافة أكثر من 320 ألف لاجئ مالي في الدول المجاورة، منهم حوالي أربعين ألفا في بوركينا فاسو، و122 ألفا في النيجر، و158 ألفا في موريتانيا، كما ينتظر 126 ألف طالب لجوء إضافي أن يتم تسجيلهم، حيث تأخرت عمليات التسجيل بسبب نقص التمويل.⁽¹⁾

تعكس تلك الأرقام أن الهجرة والنزوح لم يعودا مجرد خيارات شخصية بل أصبحا يعبران عن مسار جماعي يتسع في وجه السياسات الفاشلة، بل إنهما أصبحا يرتبطان بديناميات العرض والطلب على التنقل. فالمناطق التي تشهد بطالة شبابية مرتفعة، وبنى تحتية ضعيفة، وخدمات متدهورة، تنتج ما يسمى "فائضا سكانيا هشا" يعمل جاهدا على أن يهاجر أو ينتقل داخليا، وعادة ما تكون تلك المناطق هي المصدر الأكبر للمهاجرين والنازحين داخليا.

وقد تحولت ظواهر النزوح والهجرة إلى أدوات تستخدمها العصب الحاكمة والجماعات المسلحة والفواعل الدولية للضغط على دول الجوار أو أوروبا، إذ تكشف المعطيات أن النيجر والمجرى العابر نحو ليبيا والجزائر، سجلا زيادات قوية في تدفق المهاجرين منذ منتصف العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين.⁽²⁾ كما أن التشديد على اتجاهات النزوح يوحى بغلبة الطابع الاقتصادي لتمركز العنف المسلح، ففي بوركينا فاسو وبوركينا-مالي توسعت موجات النزوح الداخلي بعد سنة 2018، بسبب تصاعد العنف والإرهاب.

(1): United Nations High Commissioner for Refugees, *Global Report 2024 - Situation Overview: Sahel+ Situation* (Geneva: UNHCR, 2024), 2.

(2): Lorelle Yuen, "Overview of Migration Trends and Patterns in the Republic of the Niger, 2016–2019," in *Migration in West and North Africa and across the Mediterranean: Trends, Risks, Development and Governance*, ed. International Organization for Migration (Geneva: IOM, 2020), 79.

تظهر الاحصائيات أن برامج مكافحة الفقر لم تتمكن من تقليص ظاهرتي النزوح والهجرة في الساحل، بل ساهمت في بعض الأحيان في إعادة انتاج الهشاشة من خلال التركيز على الدعم الإنساني بدل التنمية المنتجة، فغياب الرؤية التنموية المتكاملة في تلك البرامج إضافة إلى ضعف التنسيق، جعل من الهجرة خيارا عقلانيا للفقراء الذين يفتقدون لبدائل اقتصادية محلية، وخيارا حتميا للأدمغة والكفاءات التي لا تحصل على فرص داخل بلدانهم، فحينما تغلق أمامهم آفاق التنمية والاندماج الاقتصادي يلجؤون إلى التنقل.

يبدو أن العلاقة بين سياسات مكافحة الفقر من جهة، والهجرة والنزوح من جهة ثانية يمكن تفسيرها عبر ثلاث مسارات، فالمسار الأول يمثل آلية الوظيفة البديلة، بحيث يؤدي غياب فرص العمل والانخراط في السوق المحلي إلى السفر أو الرحيل كخيار بديل عن الفقر. أما الثاني فيتعلق بآلية التفاوت المؤسسي والجغرافي، حين تترك البرامج تنمية المناطق الحدودية أو الريفية أو الفقيرة دون استهداف، فإن سكانها يشعرون بأن المنظومة لا تعنيهم، مما يسهل قبول فكرة الانتقال. في حين أن المسار الثالث يشير إلى آلية التهجير الأمني، فالمناطق التي تتعرض للعنف أو النزاع، تصبح فيها الهجرة أو النزوح ليست استجابة اقتصادية بل أمنية، أي أن السكان يجبرون على المغادرة من مناطق لم تعد آمنة، وإن توفر فيها خيارات العيش، ونتيجة لذلك يتم اقصاؤهم من الفرص التي يوفرها سوق العمل المحلي والمنظومة التنموية بالكامل.

المطلب الثاني: انعكاسات سياسات مكافحة الفقر في الساحل على الأمن الدولي

تمتد انعكاسات سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل إلى ما هو أبعد من حدودها الوطنية والإقليمية، فقد ساهمت طبيعة البرامج الموجهة لمكافحة الفقر، وخاصة تلك الممولة دوليا، في إعادة تشكيل أنماط الاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي، والتبعية المالية، والتفاعل مع القوى الدولية. كما أضحت تلك السياسات بما تحمله من نتائج اقتصادية واجتماعية عاملا مؤثرا في طبيعة التفاعلات الأمنية الدولية التي تشهدها المنطقة، بحيث باتت المنطقة محورا متغيرا في معادلات الاستقرار العالمي بسبب حالة الترابط البنوي بين الأمن الداخلي لدول الساحل والأمن الدولي، بما في ذلك بروز أشكال جديدة من التنافس الدولي حول الموارد والمجالات الاستراتيجية في المنطقة.

الفرع الأول: أثر برامج مكافحة الفقر في الساحل على الأمن الاقتصادي العالمي

واجهت دول الساحل منذ الاستقلال تحديات تنموية ناجمة عن معدلات فقر عالية، واعتماد مفرط على المساعدات الخارجية، وهشاشة في البنى الاقتصادية، وقد استخدمت برامج مكافحة الفقر منذ التسعينيات كمكونات أساسية في الخطاب التنموي لاستراتيجيات الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتجاوز تلك التحديات. ومع ذلك، فإن تلك البرامج لم تؤثر فقط على الواقع الداخلي لدول الساحل، بل امتد أثرها إلى أبعاد اقتصادية دولية لها تبعات على التوازنات الاقتصادية والأمن الاقتصادي العالمي.

ففي إطار اقتصاد السوق الذي فرضته الظروف والقوى الدولية، فتحت دول الساحل أسواقها وشجعت الاستثمار الأجنبي ووسعت صادراتها من المواد الخام، فدخلت بشكل أو بآخر في شبكة متبادلة من العلاقات الاقتصادية العالمية، بحيث أضحي استقرارها أو اضطرابها مسألة مهمة في استقرار الأمن الاقتصادي العالمي، خاصة إذا علم بالتفاعل الحاصل اليوم بين الاقتصاد العالمي والاقتصاد العالمي الموازي الذي تعتبر منطقة الساحل أحد أبرز مناطقه.

صاحب توجه دول الساحل نحو الانفتاح الاقتصادي الخارجي تحولات في هياكل الصادرات والاستثمارات، فقد تحولت هذه الدول إلى مقدمي مواد خام استراتيجية، مثل الذهب واليورانيوم، وبشكل أقل النفط، التي تشكل دول مثل مالي والنيجر وتشاد مركزا لهم. وقد جعل ذلك التحول أسعار تلك الموارد، وما يرتبط بها من سلاسل قيمة عالمية، مرهونة باستقرار دول الساحل الغنية بالموارد والفقيرة تنمويا. ⁽¹⁾ فقد افترقت برامج مكافحة الفقر في الساحل من التركيز على أولويات تنمية الإنتاج المحلي أو تكوين الكفاءات ورأس المال البشري، وقد أدت بذلك إلى انفتاح اقتصادي لكن دون بناء قدرات محلية مناعية، مما جعل انتاج دول الساحل عرضة للتقلبات العالمية والمخاطر، فانعكس ذلك بدوره على الأمن الاقتصادي للدول المستوردة والاقتصاد العالمي ككل.

(1): Hassan Isilow and Emre Basaran, "Paradox of Africa's Sahel: Rich in minerals but in the grip of grinding poverty: Experts say bad leadership, corruption and geopolitics responsible for misery faced by millions in Sahel," Anadolu Agency, <https://www.aa.com.tr/en/world/paradox-of-africas-sahel-rich-in-minerals-but-in-the-grip-of-grinding-poverty/3015838> , seen: 10/11/2025.

كما أدى ضعف برامج مكافحة الفقر في الساحل إلى تحفيز موجات جديدة من الهجرة الاقتصادية نحو أوروبا وأمريكا، مما أثر في توازنات سوق العمل الدولي، وأثار تحديات سياسية واقتصادية في الدول المستقبلية. ⁽¹⁾ إذ إن السياسات المسطرة فشلت في تثبيت سكان الساحل في مناطقهم بسبب غياب فرص العمل، وساهم ذلك في تسريع نزيف الكفاءات والعمالة نحو الخارج، وتتامي التحويلات المالية التي أضحت تمثل مصدرا من مصادر استقطاب العملة الصعبة لبعض دول الساحل مثل مالي والنيجر والسنغال والرأس الأخضر. إلا أن هذه التحويلات رغم أهميتها، لا تسهم في الإنتاج المحلي بل تغذي أنماط استهلاك هشة تزيد من تبعية الاقتصادات المحلية للأسواق الخارجية، وبذلك تتأثر الدورة الاقتصادية العالمية بسبب التدفقات المالية غير المستقرة التي تنشأ عن سياسات محلية فاشلة في مكافحة الفقر.

إن اعتماد دول الساحل بشكل مفرط على التمويل الدولي لتنفيذ برامج مكافحة الفقر، وتحويل الجزء الأكبر منه إلى شبكات الأمان الاجتماعي أو مشاريع التشغيل المؤقت، ارتبط بارتفاع مستويات الدين الخارجي ونسب القروض بالنسبة للنتاج المحلي. وقد عرض هذا الوضع دول الساحل إلى تقلبات التمويل الدولي، إذ إن تعثر دول الساحل في سداد ديونها أو مواجهتها لأزمات تمويلية أو أمنية، أدى في كثير من الحالات إلى اضطراب في سلاسل التوريد أو انخفاض إنتاج المواد الخام الاستراتيجية. فقد توقف مؤقتا إنتاج اليورانيوم والذهب بعد الانقلاب العسكري في النيجر سنة 2023، كما تعرضت مالي لعقوبات اقتصادية بسبب الانقلابات المتكررة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في إنتاج وتصدير الذهب الصناعي، مما أدى بدوره إلى تراجع المعروض العالمي للذهب سنة 2022، بانخفاض قدره ثلاثة في المائة، ليرتفع الطلب السنوي عليه إلى أعلى مستوى له في إحدى عشرة عاما بنسبة ثمانية عشرة في المائة. ⁽²⁾

لم ينحصر تأثير فشل سياسات مكافحة الفقر في الساحل فقط على أسواق الطاقة والمعادن في العالم، بل تعداه إلى المنظومة المالية الدولية، إذ إن التمويل الدولي والسياسات المفروضة ضمن برامج مكافحة الفقر ذاتها، تعتبر أدوات لربط الاقتصاد المحلي بالنظام المالي

(1): Daniel Eizenga, "Long Term Trends Across Security and Development in the Sahel," *West African Papers*, n. 25 (Paris: OECD Publishing, September 2019), 14.

(2): World Gold Council, *Gold Demand Trends: Full Year and Q4 2022* (London: World Gold Council, 2023), 1.

العالمي، فكلما تأثرت دول الساحل من أزمات مالية ازداد التهديد على شبكات التمويل العالمية. وعلى سبيل المثال، أدى انقلاب 2023 في النيجر، إلى توقيف لبرامج تمويل بقيمة تتجاوز 800 مليون دولار كانت ستوجه لمشروعات تنموية، وقد تسبب ذلك في تجميد تدفقات المساعدات والقروض، ومنه إلى صدمات سيولة طالت شبكات التمويل الإقليمي المرتبطة بالبنوك المركزية لدول "الايكواس" و"الايموا"، ما أثر بدوره على العمليات المالية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المنطقة. (1)

وبالرغم من سياسة الانفتاح الاقتصادي وغلبة الطابع التمويلي الدولي على برامج مكافحة الفقر إلا أن اندماج اقتصادات دول الساحل في الاقتصاد العالمي لم يكن فعلياً، وظل محدوداً من حيث القيمة المضافة والتحول نحو الصناعة أو اقتصاد المعرفة. إذ إن الارتباط الاقتصادي الخارجي لدول الساحل لا يتعدى صادرات بعض الدول من الذهب واليورانيوم في شكلها الخام دون إعادة تصنيع محلي، مما عمق اعتمادها على الاستيراد وزاد من هشاشتها الاقتصادية. وتحتل مالي على سبيل المثال المرتبة 114 من حيث القيمة المضافة للتصنيع من مجموع 163 دولة حول العالم سنة 2023، بينما تتذيل غامبيا ترتيب دول الساحل لتحل في المرتبة 157 عالمياً. (2)

يشكل الاقتصاد الموازي في دول الساحل بما يشمل من أنشطة تهريب السلع، وتجارة الذهب غير المشروعة، والاتجار بالبشر والسلاح والمخدرات، جزءاً مهماً من التفاعلات المعقدة بين الاقتصادات المحلية والاقتصاد العالمي. فعوض أن تؤدي برامج مكافحة الفقر إلى دمج الفئات الهشة في الاقتصاد الرسمي، أسهمت بعكس ذلك في توسع الأسواق غير الرسمية التي تدر مبالغ طائلة خارج رقابة الدولة. إذ تشير تقديرات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى أن العاملين خارج الاقتصاد الرسمي في دول الساحل بين سنتي 1990 و2020 يتجاوز

(1): Ecofin Agency, "WAEMU Market: Niger, Again, Defaults on Financial Obligations Amid WAEMU Sanctions," <https://www.mfw4a.org/news/waemu-market-niger-again-defaults-financial-obligations-amid-waemu-sanctions>, seen: 10/11/2025

(2): The Global Economy, *Data: Manufacturing Value Added - Country Rankings*, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/manufacturing_value_added.

الخمسين في المائة في أغلب دول الساحل، بينما يتجاوز تسعين في المائة في دول مثل تشاد وغينيا بيساو. (1)

إن ازدهار الاقتصاد الموازي بهذا الشكل جعل منطقة الساحل بؤرة للاختراق الاقتصادي الدولي، حيث تتقاطع فيه مصالح الفاعلين غير الرسميين المحليين مع شبكات مالية وتجارية عالمية، تبحث عن الربح السريع عبر تهريب الموارد النادرة وتبييض الأموال. وتظهر بعض الدراسات مثلاً، أن جزءاً معتبراً من الذهب المستخرج من دول الساحل، يهرب سنوياً إلى الأسواق الآسيوية والخليجية عبر قنوات غير رسمية، ما يكبد الاقتصاد العالمي خسائر بمليارات الدولارات سنوياً.

لقد أتاح هذا الوضع لشبكات الجريمة والتهريب المحلية والدولية أن تتغلغل في الاقتصاد المشروع، مولدة تدفقات مالية عابرة للحدود تتداخل مع النظام المالي العالمي، وتغذي في الوقت نفسه أنشطة غير مشروعة على مستوى دولي. ففي بوركينا فاسو لوحدها، قدر أن تعدين الذهب الحرفي أو الصغير -الذي تستخرجه الأفراد والجماعات المسلحة- أنتج حوالي 49.5 طناً من الذهب سنة 2018. (2) وقد أضعفت تلك التدفقات قدرة دول الساحل والمنظمات المالية الدولية على مراقبة الأسواق وتقدير الكتلة النقدية الفعلية، ما شكل تهديداً مباشراً للأمن الاقتصادي العالمي، من خلال نقويض الشفافية التجارية، وإضعاف ثقة المستثمرين العالميين في استقرار المنطقة.

يمكن القول إجمالاً أن برامج مكافحة الفقر فشلت في خلق منظومات إنتاجية رسمية ومستدامة، وهي بذلك ساهمت في ترسيخ اقتصاد ظل لا يتأثر بالضرائب أو القوانين، يوازي الاقتصاد العالمي ويهدد مكاسبه، كما أنه يغذي الأزمات الدولية، عبر تمويل الإرهاب، وتهريب الموارد وتبييض الأموال، مما يبرهن على أن الأمن الاقتصادي الدولي لم يعد رهيناً للأسواق الرسمية فقط.

(1): World Bank, *Informal Economy Database: Employment Outside the Formal Sector (% of Total Employment; International Labour Organization; harmonized series)*, https://data360.worldbank.org/en/indicator/WB_INFECDB_INFsize_P.

(2): United Nations Office on Drugs and Crime, *Impact of Transnational Organized Crime...*, 20-21.

الفرع الثاني: أثر برامج مكافحة الفقر في الساحل على التفاعلات الأمنية الدولية

أصبحت منطقة الساحل بؤرة حرجة للتهديدات العابرة للحدود، حيث ارتبطت تعثر برامج مكافحة الفقر فيها بتزايد التحديات التي تؤثر على الأمن الدولي. وتشمل هذه التحديات أساساً قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة وارتباطهما بالاقتصاد الموازي بحيث أضحت المنطقة مصدر قلق وتهديد دولي، ناهيك عن التأثيرات البيئية والصحية التي تفاقمت بسبب عدم تعامل برامج مكافحة الفقر بفاعلية مع انتشار الأوبئة أو إدارة النفايات، ما جعل تأثيرها يمتد إلى المنظومة الدولية بشكل عام.

لقد ساهم تعثر برامج مكافحة الفقر في الساحل بشكل أو بآخر في تعزيز قدرة الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة العابرة للحدود على التمدد والنفوذ دولياً. فتوسعت شبكات تمويل الإرهاب، وتهريب الأسلحة والمخدرات والبشر مما ساهم في تغول تلك الجماعات، مثل جماعة "بوكو حرام" أو الجماعات المرتبطة بـ "القاعدة" أو "داعش" مثل جماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة أنصار الدين، الذين استفادوا من ضعف الرقابة الاقتصادية للبنى المحلية، ما انعكس على زيادة تمويلهم لأنشطتهم الإرهابية والاجرامية حول العالم.⁽¹⁾

لقد انعكس ذلك التوسع بالضرورة على طبيعة وحجم المساعدات التي تقدمها الجهات الدولية المانحة، فنقلص حجم المساعدات التنموية، وتحولت الجهود إلى تقديم المساعدات الأمنية في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والحد من التغول الدولي لتلك الشبكات. ولم تقف التأثيرات عند ذلك الحد، بل انعكست أيضاً على تشديد السياسات الأمنية الدولية مع المسافرين واللاجئين القادمين من منطقة الساحل تحديداً، فاضطر هؤلاء إلى اللجوء إلى شبكات التهريب للخروج من مأزق الفقر والحرب. إذ تشير الإحصائيات أن ستة في المائة من المهاجرين واللاجئين من دول السنغال ومالي تنقلوا عن طريق شبكات تهريب البشر، وخمسة في المائة في كل دولة من دول غامبيا وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو.⁽²⁾

(1): Adeyemi Saheed Badewa, "Regional Security Complex: The Boko Haram Menace and Socio-Economic Development Crises in the Sahel," *Conflict, Security & Development* 22, n. 4 (2022): 332.

(2): United Nations Office on Drugs and Crime, *Smuggling of Migrants in the Sahel: Transnational Organized Crime Threat Assessment - Sahel* (New York: United Nations, 2022), 11.

إن فشل خطط مكافحة الفقر لم ينعكس على هشاشة الوضع المحلي في دول الساحل فقط، بل تعداه ليمثل تهديدا استراتيجيا للعالم في مجالات الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والاستدامة البيئية. إذ إن غياب البناء المؤسسي أضعف من كيفية إدارة الموارد الطبيعية والنفايات الصناعية والسامة في المنطقة. إذ أدى رمي النفايات الكيميائية والملوثات -الناجمة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات خاصة- في الأنهار والتربة الزراعية إلى تلوث المياه والغذاء، وبتواطئ من حكام المنطقة تحولت دول الساحل إلى مقبرة دولية للنفايات الخطرة والمشعة، ما حول المنطقة تدريجيا إلى مصدر تهديد بيئي عالمي. وقد أظهرت حالات رمي النفايات الصناعية في النيجر ومالي، تدهور التربة، وتلوث المياه، وتهديد سلامة الأغذية المصدرة إلى الدول المجاورة والأسواق العالمية. (1) كما أن تدهور الأراضي والغابات زاد من هشاشة المجتمع وحفز الهجرة غير النظامية ليربط البيئة المحلية بالأمن الدولي من جديد.

ومن جانب آخر، أدى تعطل سياسات مكافحة الفقر المتكرر في الساحل إلى ضعف أنظمتها الصحية التي أصبحت تدريجيا عرضة لتفشي الأمراض المعدية العابرة للحدود. فقد انطلق بعض تلك الأوبئة من دول غرب أفريقيا المحاذية لدول الساحل لتصبح أزمات صحية عالمية، فتفشي مرض "الايبولا" بين سنتي 2014 و2016، ليمتد إلى أوروبا وأمريكا ما دفع منظمة الصحة العالمية حينها إلى إعلان حالة الطوارئ العالمية. (2)

ناهيك عن الأمراض الأخرى كالحمى الصفراء، والكوليرا، والسحايا التي انتشرت بسرعة في المنطقة بسبب ضعف أنظمة المياه والصرف الصحي وغياب اللقاحات، وشكلت تهديدا مباشرا على الصحة العامة الدولية، خصوصا على الدول التي تستقبل مسافرين أو سلعا من المنطقة. حتى إن الأمر امتد إلى انتقال بعض الأمراض الحيوانية- البشرية على غرار "حمى

(1): متولي، تصدير النفايات الخطرة إلى إفريقيا..، 102.

(2): منظمة الصحة العالمية، "النشرات الإخبارية: بيان منظمة الصحة العالمية بشأن اجتماع لجنة الطوارئ المعنية باللوائح

الصحية الدولية فيما يتعلق بتفشي الإيبولا لعام 2014 في غرب أفريقيا"، <https://www.who.int/ar/news/item/12-10-1435-statement-on-the-1st-meeting-of-the-ihc-emergency-committee-on-the-2014-ebola-outbreak-in-west-africa> ، شوهذ: 2025/11/12.

وادي الرفت " Rift Valley Fever، حيث وصلت سلالات حيوانية مصابة بالمرض من دول موريتانيا والسنغال إلى أجزاء من آسيا وشبه الجزيرة العربية تحديداً. (1)

الفرع الثالث: أثر برامج مكافحة الفقر على التنافس الدولي في الساحل

يعد فشل سياسات مكافحة الفقر في الساحل خلال العقود الأخيرة واحداً من أهم عوامل تحول المنطقة إلى أكثر الساحات الجيوسياسية جذبا للتنافس الدولي. فمنذ تسعينيات القرن الماضي ورغم تدفق المساعدات والمنح، لم تستطع المنطقة الخروج من حالة الفقر التي تعيشها، بل على العكس، تعمقت الهشاشة الاقتصادية والأمنية، مما خلق فراغا تنمويا ومؤسسيا، استغلته القوى الدولية من جديد لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني.

انعكس الفراغ التنموي والمؤسسي الناتج عن فشل سياسات مكافحة الفقر على توسع المبادرات الأجنبية والدولية في مجالات البنية التحتية، والتعدين، والطاقة، تحت شعارات دعم التنمية ومكافحة الفقر، خصوصا من القوى الجديدة في المنطقة مثل الصين وروسيا وتركيا واليابان والامارات.. الخ. وقد تمكنت تلك الدول من تحويل برامج التنمية ومكافحة الفقر إلى أدوات نفوذ جيوسياسي، فشلت السياسات يتطلب مزيدا من التمويل، فتتيحه تلك الجهات ولكن وفقا لشروطها، وضمان مكان لها في منطقة تعد معبرا مهما لطرق التجارة نحو شمال أفريقيا وأوروبا. وعلى سبيل المثال فقد توسعت الاستثمارات الصينية في الساحل، وخاصة في دول النيجر ومالي منذ سنة 2010 في قطاعات اليورانيوم والنفط والذهب، ليس فقط بدافع اقتصادي، بل لبناء نفوذ استراتيجي في المنطقة. (2)

كما أدى تعثر مشاريع مكافحة الفقر إلى تعميق التبعية الاقتصادية والسياسية لدول الساحل، لتصبح أكثر اعتمادا على المساعدات الخارجية لإدارة شؤونها الداخلية، ما جعلها عرضة لمشروطية القوى الدولية ومصالحها الاستراتيجية. وقد ساهم هذا الوضع في اشتداد تنافس الدول المانحة على فرض أجندتها في المنطقة، إذ كثفت بعض القوى الدولية التقليدية

(1): Cyril Caminade et al., "Rift Valley Fever Outbreaks in Mauritania and Related Environmental Conditions," *International Journal of Environmental Research and Public Health* 11, n. 1 (9 January 2014): 904.

(2): Hong Bo, Rodiat Lawal and Rilwan Sakariyahu, "China's Infrastructure Investments in Africa: An Imperative for Attaining Sustainable Development Goals or a debt-trap?" *The British Accounting Review* (2024): 2. <https://doi.org/10.1016/j.bar.2024.101472>

في المنطقة كالدوليات المتحدة والاتحاد الأوروبي برامج الإنعاش الاقتصادي في الساحل بوصفها أدوات لضبط استقرار ومنع تمدد النفوذ الآسيوي والروسي. كما يظهر ذلك في التنافس الفرنسي - الأوروبي من جهة، والصيني الروسي من جهة أخرى، خصوصاً بعد سنة 2020، مع صعود الشركات الأمنية الروسية مثل مجموعة فاغنر في مالي وبوركينا فاسو. (1)

لقد ساهم فشل سياسات مكافحة الفقر في المنطقة أيضاً في إضعاف الاستقرار الداخلي والإقليمي، وهو ما جعل المنطقة ساحة مثالية للصراع الدولي بالوكالة. وقد وجدت القوى الدولية الظروف المواتية لتوسيع نفوذها الأمني والعسكري تحت غطاء مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ففشل التنمية وازدياد الفقر منذ 2015 كان أحد الأسباب الرئيسية لانتساع الحضور العسكري الأجنبي سواء عبر عمليات "برخان" الفرنسية أو القوات الأمريكية الخاصة أو الحضور الروسي غير الرسمي، أو الشركات الأمنية متعددة الجنسيات. ولولا الفراغ الأمني الذي خلفه فشل التنموي في المنطقة لما كان التدخل الخارجي ليأخذ هذا الشكل والحجم، بحيث تحولت المنطقة إلى نقطة ارتكاز للتنافس الدولي الأمني على الموارد الاستراتيجية والمعادن الحيوية مثل اليورانيوم والذهب والليثيوم، وخاصة تلك التي تدخل في الصناعات التكنولوجية والعسكرية. (2)

(1): Linda Bonetti, Gregor Naegeli, Paula Hernandez and Andrea Sau, *The EU strategy for the Sahel: An Overarching Approach to a Systematic Crisis* (Brussels: Brussels School of Governance, 2023), 16.

(2) محمد الصالح جمال، خصخصة الأمن في إفريقيا: الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020)، 140-141.

المبحث الثالث

تقويم سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل

انطلاقاً من الإدراك بأن ظاهرة الفقر في منطقة الساحل ليست مجرد مشكلة اجتماعية أو اقتصادية، يأتي هذا المبحث لإجراء تقويم شامل لسياسات مكافحة الفقر في المنطقة، بناءً على امتداد تأثيراتها على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وهو بذلك يهدف إلى تقديم توصيف للسياسات الوطنية والإقليمية والدولية، مع التركيز على مدى ملاءمتها وفعاليتها وكفاءتها واتساقها مع السياق البنوي لدول المنطقة، ومدى استدامتها وقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة على الأرض.

وسيعتمد هذا المبحث على دمج المنهجيات الأكاديمية لمعايير تقويم السياسات العامة، بدءاً بصياغة تلك السياسات ومروراً بتنفيذها ومخرجاتها، ووصولاً إلى رقابة تنفيذها والاستفادة من تغذيتها الراجعة، مع المعايير الدولية التقنية المعتمدة من المنظمات الدولية في تقويم السياسات العامة، والتي تشمل الفعالية، والكفاءة، والملائمة، والأثر، والاستدامة، والعدالة الاجتماعية. وسيسمح هذا الإطار التقويمي بتقديم توصيف دقيق ومتعدد الأبعاد للجهود الوطنية، إلى جانب تقويم الأدوار الإقليمية والدولية في قضايا إدارة الفقر في الساحل، مع تحليل قدرة السياسات على الاستجابة للتحديات المستمرة التي فرضها استئراء الفقر بشكل مباشر أو غير مباشر على أوضاع المنطقة.

وسيعالج المطلب الأول من هذا المبحث تقييم السياسات الوطنية لمكافحة الفقر، مع التركيز على تصميمها وتنفيذها ونتائجها، ومدى مراعاتها لمعايير المشاركة والشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية. بينما سينتقل المطلب الثاني لتقويم الجهود الإقليمية والدولية الرسمية منها وغير الرسمية، مع التركيز على التكامل والتنسيق والتأثير طويل الأمد لهذه البرامج على الفقر والاستقرار. كما سيصف المطلب الثالث آليات لتفعيل سياسات مكافحة الفقر في المنطقة، عبر اقتراح مقاربة تكاملية تربط بين التنمية والأمن وتشمل آليات لإصلاح السياسات الوطنية، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية لضمان استدامة النتائج.

المطلب الأول: تقييم السياسات الوطنية لمكافحة الفقر في دول الساحل

من منظور تحليل السياسات العامة، يتطلب تقييم السياسات الوطنية مقارنة شاملة تتناول ثلاث مستويات مترابطة هي مستوى تصميم السياسات، ومستوى آليات التنفيذ، ثم مستوى المخرجات والتغذية العكسية. فالأول يكشف طبيعة الفاعلين والأطراف المشاركة في صياغة البرامج وأولوياتها، والثاني يدرس الأدوات التنظيمية والمؤسسية وآليات التنسيق واستغلال الموارد، بينما يركز الثالث على قياس الأثر الفعلي للسياسات ومؤشرات الرقابة، وإمكانات التحسين.

الفرع الأول: تقييم عملية صياغة السياسات الوطنية لمكافحة الفقر في دول الساحل

تعد مرحلة صياغة السياسات الوطنية لمكافحة الفقر من أهم المراحل في تحليل السياسات العامة، إذ تحدد ملامح الاستراتيجيات الوطنية للحد من الظاهرة، وتؤثر بشكل مباشر على مدى ملاءمتها وفعاليتها على أرض الواقع. وقد شهدت هذه المرحلة تباينا ملحوظا بين الأطراف الفاعلة المشاركة في صياغة السياسات بين دول الساحل، وأهداف برامجها، والآليات المستخدمة لتشخيص الاحتياجات الحقيقية للفقراء.

استمت مرحلة تصميم وصياغة غالبية برامج مكافحة الفقر في دول الساحل منذ سنة 1990 بخضوعها لضغط المانحين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية، مع محدودية مشاركة المجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين. مثل البرنامج الوطني للحد من الفقر في مالي سنة 2002، والإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر في تشاد سنة 2003، بحيث تم إعدادهما في سياق مفاوضات مكثفة مع المؤسسات المالية الدولية. حيث فرضت تلك المؤسسات إطارات معيارية جاهزة لا تراعي دائما الخصوصيات المحلية، مما أثر على ملاءمة السياسات لاحتياجات السكان الفقراء في المنطقة، والأغلبية الريفية الفقيرة تحديدا.

لقد تبنت الحكومات في دول الساحل خططا وطنية للحد من الفقر كان أكثر مكوناتها مرتبطا بشروط خطة دعم الميزانيات العامة التي وضعها المانحون، مما جعل السياسة تبدو أقرب إلى تقرير فني خارجي بدل كونها نتاج حوار وطني موسع. إذ تتخفف في هذه الخطط على سبيل المثال نسب الانفاق على التعليم والتدريب الذي يرتبط بالحياة اليومية للفقراء،

وتعوض بعض دول الساحل ذلك النقص من خلال جمع الأموال من القطاع الخاص أو فرض رسوم على الموظفين لتوجه إلى صناديق خاصة، إلا أن تلك الرسوم عادة ما توجه إلى دعم الميزانيات الوطنية العامة، ولأغراض أخرى غير التدريب. إذ تذهب خمسة في المائة فقط من رسوم التدريب المحصلة في بوركينا فاسو مثلاً، إلى صناديق التعليم والتدريب المهني والتقني، مما يقلل من قدرتها، وينتج عدم رغبة القطاع الخاص في تمويلها. (1)

لقد وجد الطابع الفوقي المفروض من المانحين الدوليين لسياسات مكافحة الفقر في الساحل، البيئة المناسبة لتقويض أي شكل من أشكال التشاركية. إذ إن غلبة الزبونية على طبيعة الدولة وشكل العلاقات بين الحاكم والمحكوم في الساحل ساهم في إبعاد المعنيين المباشرين بقضايا الفقر في المنطقة. وقد أدى غياب التشاركية في صياغة تلك السياسات إلى ضعف في طبيعة الأهداف الموضوعية من أجلها، فغالبا ما كانت تلك الأهداف عامة وغير قابلة للقياس بشكل دقيق. مثل تحسين مستوى المعيشة، أو التخفيض من الفقر، أو التمكين أو المشاركة، دون مؤشرات وطنية واضحة يمكن الاعتماد عليها أو مراقبتها، مما صعب عملية مراجعتها ونقدها وتقويمها لاحقا. (2)

إن محدودية الطابع التشاركي في صناعة سياسات مكافحة الفقر في الساحل لا يعود فقط إلى هيمنة المانحين الدوليين أو احتكار الدولة وضعف ارادتها السياسية، بل يرتبط أيضا بغياب مأسسة المشاركة المجتمعية، وعوامل داخلية تخص منظمات المجتمع المدني المحلية والفئات الهشة نفسها. إذ إن كثيرا من هذه المنظمات والفئات تعاني من ضعف في تنظيمها الجماعي، وانخفاض قدرتها التمثيلية، وغياب الخبرة التقنية اللازمة للتفاعل مع مسارات إعداد السياسات العامة في بلدانهم.

كما أن العديد من هذه الجمعيات في مالي والنيجر وبوركينا فاسو تعتمد بدرجة كبيرة على التمويلات الدولية، وهو ما يجعل أولوياتها أقرب إلى أجندات المانحين منها إلى حاجات السكان المحليين. بل إن البعض يشير إلى غياب الخصائص الإيثارية المميزة لهذا النمط من

(1): AUC and OECD, *Africa's Development Dynamics 2024: Skills, Jobs and Productivity* (Addis Ababa and Paris: AUC/OECD Publishing, 2024), 101.

(2): Andrea Cornwall and Karen Brock, "What Do Buzzwords Do for Development Policy? a Critical Look at 'Participation', 'Empowerment' and 'Poverty Reduction'," *Third World Quarterly* 26, n. 7 (2005):1043-1044.

المنظمات في الساحل، وقيامها على أسس تقليدية قبلية وعشائرية، فاتسم تعاملها بمنطق الزبونية الذي رعته وشجعتة الدولة في الساحل منذ الاستقلال. ⁽¹⁾ ومنه فإن هذا الضعف المؤسساتي والتمثيلي أسهم في بقاء عمليات صنع القرار داخل دوائر ضيقة من النخب الحكومية والدولية، وحد من قدرة السياسات على عكس الطلب الاجتماعي الحقيقي، وبالتالي قلل من فعاليتها في مكافحة الفقر.

اختلفت الأطراف الوطنية المساهمة في صنع سياسات مكافحة الفقر بين دول الساحل، ففي أغلب الحالات كانت الوزارات المالية والاقتصادية والاجتماعية أحد الفواعل الرئيسية، بينما شاركت في حالات محدودة جدا مؤسسات شبه مستقلة كالمكاتب الوطنية للإحصاء أو بعض المنظمات غير الحكومية، مع وجود فرق كبير في قدرة هذه الجهات على تجميع وتحليل بيانات حول الفقر في بلدانهم. وقد أدى ضعف نظم المعلومات وغياب الإحصاءات الدقيقة، وعدم اشراك الفقراء إلى صياغة برامج لمكافحة الفقر تعتمد على افتراضات عامة بدل البيانات الموثقة.

وفي كثير من دول الساحل تبنى الاستراتيجيات وتقاس مؤشرات مكافحة الفقر على مسوح ميدانية قديمة، الأمر الذي يجعل تقديرات الفقر واعتماد الأولويات يتم بناءا على معطيات غير دقيقة. ولو تم أخذ أهداف التنمية المستدامة 2030 وأهداف أجندة 2063 كأمثلة على ذلك، فإن القياس يتم وفقا لبيانات من الفترة بين 2006 و2016، بحيث تنتج الأنظمة الإحصائية الوطنية منها حوالي الثلث فقط. ⁽²⁾ مما ينعكس على صياغة السياسات بطريقة تجعلها تعالج الأعراض والآثار أكثر من مصادر وأسباب الفقر.

الفرع الثاني: تقييم آليات تنفيذ السياسات الوطنية لمكافحة الفقر في دول الساحل

تعد آليات تنفيذ السياسات أحد أهم المحددات التي تحكم نجاح أو تعثر برامج مكافحة الفقر في دول الساحل. فالانتقال من مرحلة الصياغة والصنع إلى الفعل الميداني يتطلب

(1): إيجوزا إي. أوساجاي، "التكيف الهيكلي: المجتمع المدني والتماسك الوطني في أفريقيا"، أفريقية-عربية 3 (أكتوبر 2000): 22-23، تر. مصطفى مجدي الجمال.

(2): PARIS21 and Mo Ibrahim Foundation, *Bridging the Data-Policy Gap in Africa: Recommendations to National Statistical Offices and Governments to Enhance the Production and Use of Data for Evidence-Based Policymaking* (Paris: PARIS21, 2021), 11.

منظومة تنفيذية تتسم بالقدرة المؤسساتية، والموارد الكافية، والتنسيق بين مختلف الفاعلين، إضافة إلى بنية رقابية تضمن الاستمرار وعدم الانحراف عن الأهداف المسطرة. وعند محاولة تقييم آليات تنفيذ سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل، وفق معايير الأداء الإداري، والحوكمة، والتنسيق المؤسسي يتضح وجود إشكالات بنيوية ومؤسسية، وفجوات ميدانية تضعف من تأثير تلك البرامج وتجعل الكثير منها غير قادر على تحقيق النتائج المتوقعة.

تظهر أولى إشكالات تنفيذ سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل، من خلال ضعف القدرات المؤسساتية للوزارات والوكالات التنفيذية المكلفة بها، ففي دول مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد تعاني القطاعات الحكومية المنفذة من محدودية كبيرة في الموارد البشرية المؤهلة. مما ينعكس على بطء الإجراءات، وضعف المتابعة، والتأخر في تنفيذ المشاريع. كما أن عملية التنفيذ غالبا ما تتم بطريقة مركزية معتمدة فقط على الوزارات القطاعية دون تفويض كاف للسلطات المحلية، نظرا لضعف اللامركزية كنمط إداري في الساحل، وغياب الكفاءات التقنية المحلية في حد ذاتها. بحيث يؤدي ذلك إلى فجوة بين التصميم الفني للسياسات والتنفيذ الفعلي لها على الأرض. (1)

كما يبرز غياب التنسيق بين الفاعلين كأحد أهم تحديات التنفيذ، ففي عدة دول تعمل البرامج الحكومية بالتوازي مع مشاريع المنظمات الدولية والاقليمية والجهات المانحة من جهة، كما تتداخل صلاحيات الوزارات المسؤولة عن مكافحة الفقر في دول الساحل نتيجة ازدواجية البرامج من جهة أخرى. مما يؤدي إلى تكرار الجهود في بعض المناطق وحرمان مناطق أخرى، وتشتت البيانات، وتضارب أولويات التنفيذ، ويؤدي ذلك حتما إلى هدر الموارد وضعف الأثر الاجتماعي. ففي النيجر مثلا، وإلى غاية جوان 2020، تعمل ثمانون منظمة مختلفة في ولاية "تيلابيري"، عدا عن المؤسسات الحكومية الوطنية، في حين لا يتجاوز عدد المنظمات العاملة في ولاية "أغاديز" الثمانية عشرة منظمة، كما تتجلى هذه الفجوات بين بلديات الولاية نفسها. (2)

(1): Morten Boas and Francesco Strazzari, "Governance, Fragility and Insurgency in the Sahel: a Hybrid Political Order in the Making," *The International Spectator* 55, n. 4 (2020): 5. <https://doi.org/10.1080/03932729.2020.1835324>

(2): OCHA, *Niger: Présence opérationnelle des acteurs humanitaires: Qui Fait Quoi Où (3W) Au 04/06/2020*, Infographic Published on: https://reliefweb.int/attachments/19861040-f3f1-3b15-aeaf-2a781889b09d/ner_3w_nationale_04062020.pdf (30/07/2020): 1.

ومن جانب آخر، تعتبر معضلة التمويل غير المستقر من أكبر المعوقات التي تواجه التنفيذ، فغالبا ما يرتبط الجانب التمويلي بخضوعه للتقلبات السياسية والأمنية. إذ إن حدوث انقلاب أو عدم استقرار سياسي عنيف يؤدي فورا إلى تعليق أو تجميد التمويلات الإقليمية والدولية، كما حدث في انقلابات مالي وبوركينا فاسو والنيجر منذ سنة 2020. ناهيك على أن الدولة في الساحل، ونتيجة لتراجع صلاحياتها في عصر العولمة، غيرت من تحالفاتها الاجتماعية،⁽¹⁾ ومنه فإن عملية توزيع الدخل والثروة تأثرت لصالح طبقات وشرائح اجتماعية معينة، وقد أحدث ذلك احتجاجات شعبية واسعة أثرت بشكل أو بآخر على استمرارية التنفيذ.

وفي نفس السياق، أضحت البيئة الأمنية الهشة لدول الساحل أحد أبرز العراقيل التي تعترض تنفيذ مشاريع مكافحة الفقر، لا بسبب انعدام الموارد أو انقطاع التمويل فقط، بل لأن تلك المشاريع لا يمكنها الوصول إلى مناطق النزاع أو المناطق التي يسيطر عليها فاعلون مسلحون. وكثيرا ما تم تعليق أو إلغاء مشاريع للبنية التحتية الاجتماعية في مالي وبوركينا فاسو، بسبب سيطرة الجماعات المسلحة على المناطق الريفية والحدودية في دول الساحل، وكان ذلك من بين عوامل النزوح أو الهجرة.⁽²⁾

وفي سياق آخر، أدى ضعف آليات المتابعة الميدانية الآنية، وغياب قواعد البيانات الدقيقة إلى تنفيذ سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل بمعزل عن المعلومات، إذ إن كثير من دول الساحل لم تمتلك سجلات اجتماعية إلا في السنوات الأخيرة، كما يعاني ما تم إنشاؤه من تأخر في إطلاق العمل به أو عدم تحديثه. فقد أسست كل من السنغال وموريتانيا ومالي سجلاتها سنة 2015، وفي النيجر سنة 2018، كما تأخر الإطلاق الرسمي في مالي إلى غاية سنة 2019، وفي نفس السنة أنشأت غامبيا سجلا وطنيا، وكان آخر سجل تم إنشاؤه في بوركينا فاسو سنة 2021.⁽³⁾ ليتسبب كل ذلك في سوء توجيه الموارد وفشل بعض برامج التحويلات النقدية في الوصول إلى الفئات المستهدفة. وقد ساهم في ضعف الاستهداف هذا،

(1): Ilan Kapoor, "Participatory Development, Complicity and Desire," *Third World Quarterly* 26, n. 8 (2005): 1212-1213.

(2): The Mixed Migration Centre, *The impact of the Sahel conflict on cross-border movements from Burkina Faso and Mali towards Côte d'Ivoire and Ghana* (Burkina Faso: MMC, January 2021), 18-19.

(3): World Food Programme, *The Challenge of Coordination and Inclusion: Use of Social Registries and Broader Social Protection Information Systems for Capturing Multiple Vulnerabilities in West Africa: Regional Synthesis Report* (Rome: WFP, November 2023), 20.

اقصاء مكونات المجتمع المدني المحلي والسلطات المحلية من المشاركة في عمليات التنفيذ، مما أدى إلى فجوة بين البرامج واحتياجات السكان.

الفرع الثالث: تقييم المخرجات وآليات الرقابة والتحسين في السياسات الوطنية لمكافحة الفقر في دول الساحل

يكشف تحليل المخرجات المنجزة لسياسات مكافحة الفقر في دول الساحل أن الفجوة بين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة بقيت واسعة، رغم كثافة وتنوع البرامج التي أطلقت منذ سنة 1990. وعلى مستوى المؤشرات الكمية، تشير التقارير إلى أن نسبة الفقر ظلت مستقرة أو ارتفعت في معظم دول الساحل، بغض النظر عن المقاييس المختلفة لقياس خطوط الفقر. ولو تم تبني خطوط الفقر الوطنية كمعيار للتقييم في كل دولة، فإن أغلب دول الساحل تتجاوز فيها النسبة الأربعين في المائة من مجموع السكان، وإن شهدت بعض النسب انخفاضا، إلا أن أعداد الفقراء بقي ثابتا أو زاد بحكم النمو السكاني السريع. وتظهر التقارير أن معدلات خلق فرص العمل، ورفع الدخل، وتحقيق الأمن الغذائي بقيت ضعيفة وغير متناسبة مع حجم التمويل الدولي والمحلي المخصص لبرامج مكافحة الفقر في دول المنطقة. (1)

وتبرز إشكالية ضعف المخرجات في كون العديد من البرامج الوطنية اعتمدت على مقاربات قصيرة المدى، ركزت في أغلبها على التحويلات النقدية أو تدخلات الإغاثة، في شكل من أشكال الإدارة بالأزمة. إذ غالبا ما انتظرت النظم الحاكمة انتشار الجفاف أو نقص الغذاء قبل اعلان خطة للتدخل، إلى جانب غياب أنظمة انذار مبكر للكوارث البيئية والصحية. كما كانت تنفذ بعض البرامج فقط، بعد اندلاع الاحتجاجات أو تحت ضغط الاضطرابات الشعبية، وفي أغلب الأحيان لم تتدخل في مناطق التوتر الأمني إلا بعد تفاقم الأزمة.

أما فيما يتعلق بآليات الرقابة والمتابعة البعيدة فإن دول الساحل تعاني من ضعف كبير في أنظمة جمع البيانات والمعلومات الاجتماعية، ما ينعكس على قدرة الحكومات على تتبع مؤشرات الفقر أو تقييم أثر المشاريع والبرامج بدقة. كما أن الأجهزة العليا للرقابة المالية تعاني من محدودية الموارد البشرية والتقنية، ولا تملك الصلاحيات الكافية لرقابة الانفاق الاجتماعي،

(1): World Bank, *Poverty and Equity Briefs: Sahel Countries*, <https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/publication/poverty-and-equity-briefs>

خاصة أن كثير من المشاريع الوطنية تنفذ بتمويل خارجي، فتخضع بذلك لرقابة المانحين أكثر من الرقابة الوطنية. (1)

ويؤدي الفشل في آليات المتابعة والرقابة إلى تفشي اختلالات الحوكمة بشكل عام، من تضخم للتكاليف، وضعف للشفافية، وغياب للتقييم المستقل. إذ تواجه دول الساحل ضعفا واضحا في هذه الجوانب، حيث لا تنتشر أغلب دول المنطقة بيانات التكلفة التفصيلية لمشاريع البنى التحتية، كما أن العديد من العقود الحكومية تمنح دون منافسة، وهناك ضعف رقابة برلماني واضح على الانفاق الاجتماعي بشكل عام. فقد صنفت دول الساحل ضمن مؤشر الشفافية الدولية ضمن أسوأ دول العالم منذ سنة 1990 من حيث مكافحة الفساد. -انظر الجدول رقم 25-

كما أن دول الساحل تحتل المراتب الأخيرة في تقارير التنافسية العالمية، وهي من أهم التقارير الدولية التي تقيس معايير الأداء المؤسسي للدول، حسب مجموعة من المؤشرات الدقيقة، مثل درجة استقلال القضاء، وحماية حقوق الملكية، ومستوى الفساد والجريمة المنظمة والارهاب، وثقة المواطنين في الحكومة، وشفافية السياسات، وجودة الرقابة والمساءلة، وكفاءة الإطار القانوني، وجودة الخدمات الحكومية. إذ تحتل أفضل دولة في الساحل في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019، المرتبة 112 وهي دولة الرأس الأخضر، لتليها دول السنغال وغامبيا ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا، ثم تشاد التي احتلت المرتبة الأخيرة عالميا من مجموع 141 دولة حول العالم. (2)

لقد تعمقت فجوة الرقابة نتيجة محدودية انخراط المجتمع المدني في عمليات المتابعة، إما بسبب ضعف البنى التنظيمية أو بسبب غياب آليات مؤسسية تضمن مشاركته في تقييم البرامج. وقد أظهرت تقارير أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة مشاريع مكافحة الفقر في بوركينا فاسو ومالي والنيجر تتعرض لقيود عديدة، إذ تشير إفادات عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني في تلك الدول إلى وجود مخاوف لديهم من تبعات الإدلاء بأي تعليقات نقدية، خشية أن يؤدي ذلك إلى الحد من مشاركتهم أو وصولهم إلى المبادرات الوطنية

(1): Transparency International, Governance Mapping and Assessment..., 25.

(2): Klaus Schwab, World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report 2019* (Geneva: World Economic Forum, 2019), xiii.

والإقليمية والدولية. وتشير نفس التقارير في حالة السنغال عن وجود مجموعة من إشكالات الإدارة والحوكمة، من بينها التعيين غير المنتظم لأعضاء مجلس الرقابة، وعدم الالتزام بالدورية القانونية للاجتماعات، ووجود اختلالات في المصادقة على الحسابات، والتناقضات بين بيانات الميزانية والمحاسبة، فضلا عن غياب وعدم تطوير عقود الأداء. ما يعكس ضعف المقاربة التشاركية التي يفترض أن تكون إحدى ركائز سياسات مكافحة الفقر الحديثة. (1)

لم تتجح النظم الحاكمة في دول الساحل بعد عقود من تجارب مكافحة الفقر في المنطقة في بناء أنظمة تعلم مؤسسي تسمح بتطوير السياسات بناء على نتائج التقييم. فغالبا ما تعاد صياغة الاستراتيجيات الوطنية دون استخلاص الدروس من التجارب السابقة، ودون مراجعة جذرية لنماذج التدخل. ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الاستمرارية السياسية نتيجة الانقلابات المتكررة، أو عدم الاستقرار السياسي، وخاصة في دول مالي وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر، حيث تتغير الحكومات وتتوقف البرامج أو يعاد إطلاقها بأسماء جديدة دون معالجة الإخفاقات السابقة. كما أن غياب منصات تبادل المعلومات بين الحكومات والمانحين يضعف من الانسجام بين البرامج ويؤدي إلى تكرار نفس المشاريع دون تنسيق. (2)

المطلب الثاني: تقييم الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الفقر في دول الساحل

لا يمكن تقويم سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل بمعزل عن أدوار الفاعلين الخارجيين، الذين يشكلون العنصر الأساس في صياغة تلك السياسات وتنفيذها منذ نهاية الحرب الباردة. فقد أسهمت المنظمات الإقليمية والدولية، والدول المانحة، والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات، في بلورة مقاربات متنوعة لمكافحة الفقر، تفاوتت في منطلقاتها وأدواتها ونتائجها. غير أن هذا التعدد في الفاعلين لم يكن بالضرورة عامل قوة، بل أفضى في كثير من الأحيان إلى تداخل الأدوار، وتباين الأولويات، وإعادة إنتاج أنماط من التبعية التنموية. وانطلاقا من ذلك، يسعى هذا المطلب إلى تقييم الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة الفقر في دول الساحل، ليس من زاوية حجم التدخلات أو نجاعتها التقنية، بل من منظور السياسات العامة، من خلال تحليل أنماط التدخل، وحدود التنسيق، وأثر هذه

(1): Transparency International, Governance Mapping and Assessment..., 28.

(2): UNDP, *Synthesis of UNDP Evaluations in the Sahel 2014-2021* (New York: UNDP, 2022), 58.

الجهود على السيادة التنموية، وقدرتها الفعلية على إحداث تحول بنيوي مستدام في مواجهة الفقر والهشاشة.

الفرع الأول: تقييم الجهود الإقليمية وتحت الإقليمية لمكافحة الفقر في دول الساحل

لقد تم التطرق سابقا إلى مجموعة من الجهود التي بذلتها المنظمات الإقليمية بمختلف أشكالها لمواجهة معضلة الفقر في دول الساحل، إذ أضحت دول المنطقة تعتمد على استراتيجيات التجمعات الإقليمية وتحت الإقليمية كمرتكزات لبرامجها الوطنية نظرا لطبيعة الفقر وآثاره، العابر للحدود والمصدر للأزمات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. غير أن تحليل تلك المبادرات يكشف فجوات واضحة بين حجم التصريحات السياسية والمخرجات الفعلية على أرض الواقع، نتيجة تحديات كبرى في مجالات التمويل وتوجيه الموارد، وطبيعة البنى الإقليمية وكيفية التنسيق بينها، والإرادة السياسية الإقليمية تجاه إنهاء مشكلة الفقر تحديدا، واستدامة المبادرات والبرامج، ومدى ارتباط الجهود الإقليمية بالأولويات الوطنية.

تفاوتت الموارد المالية المخصصة لمكافحة الفقر على المستوى الإقليمي لمنطقة الساحل بمرور الزمن، فقد كانت هذه الموارد غير كافية في فترة التسعينيات، إلا أنه وبداية الألفية بدأت الفواعل الإقليمية بتعبئة موارد مالية معتبرة في عدد من المبادرات، خصوصا أن ذلك تزامن مع خلافة الاتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وظهور مبادرة "النيباد". إلا أن توجيه تلك الموارد ظل يخضع لاعتبارات سياسية وإدارية معقدة، أدت في كثير من الأحيان إلى ضعف الاستيعاب المالي وتأخر تنفيذ المشاريع التنموية. فقد أظهرت تقارير "الايكواس" حول برامج "الايكواب" أن توجيه الموارد غالبا ما يميل نحو القطاعات ذات الطابع الاغاثي المؤقت بدل القطاعات الإنتاجية المستدامة التي من شأنها أن تحدث تغييرا جوهريا في نسب الفقر وطبيعته، وذلك ما جعل الأثر محدودا جدا على المستويين المتوسط والبعيد. (1)

كما أثرت مشكلات الهياكل الإقليمية وتداخل العضوية في التجمعات تحت الإقليمية بوضوح على ضعف التنسيق المؤسسي في مجال سياسات مكافحة الفقر، وقد أدى ذلك إلى غياب آليات مشتركة لتبادل المعطيات والمتابعة، لينجر عنه تداخل في البرامج، وتكرار

(1): ECOWAS Commission, Directorate of Agriculture and Rural Development, *ECOWAP Monitoring and Evaluation Report: Period 2016 -2018* (Abuja: ECOWAP, 2019), 48.

للمبادرات في مناطق معينة مقابل إهمال مناطق أخرى أكثر هشاشة وفقرا. بل إن بعض الأهداف الإقليمية لمكافحة الفقر أضحت محل تنافس سياسي لاستقطاب الاهتمام الدولي والمساعدات الدولية، إذ تتزامن العديد من المشاريع الإقليمية بين مختلف التجمعات تحت الإقليمية على غرار الايكواس، ولجنة مكافحة الجفاف في الساحل، ومجموعة دول الساحل دون تنسيق بينها، مما يؤدي إلى ضعف المبادرات رغم تقارب أهدافها التنموية. (1)

تشكل الإرادة السياسية من ناحية أخرى عاملا محددا لفعالية العمل الإقليمي ككل، وتحديدا في قضايا مكافحة الفقر. إذ إن التزام الدول تجاه القضايا الإقليمية يعكس توجهات قادتها وحكوماتها. ولو أن دولة مثل السنغال تمكنت من ادماج أهداف التنمية الإقليمية ضمن مخططات التنمية الوطنية، غير أن التزام أغلب دول الساحل ظل متذبذبا، نتيجة هشاشة الحكومات وتغير السياسات عقب الانقلابات العسكرية، وعدم الايمان بالعملية التكاملية كحل مفضي للقضاء على الفقر. ونتيجة لذلك يغيب عنصر الالتزام في متابعة تنفيذ تعهدات الدول تجاه القضايا التكاملية، مما يجعل كافة البرامج الإقليمية غير خاضعة للمساءلة، ومرتبطة فقط بتقدير الحكومات المحلية، ما يفسر بطء الاستجابة الجماعية للآزمات الإنسانية المختلفة في المنطقة.

الفرع الثاني: تقييم الجهود الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف لمكافحة الفقر في دول الساحل

شكلت الجهود الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف أحد الأعمدة الرئيسية لسياسات مكافحة الفقر في دول الساحل منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث تحولت المنطقة إلى مجال مكثف لتدخلات المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين، بفعل تداخل الفقر البنيوي مع الهشاشة الأمنية وضعف القدرات المؤسسية. وقد اتسم هذا التدخل بتنوع كبير في الفاعلين شمل منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والاتحاد الأوروبي إلى جانب الشراكات الثنائية التي تقودها دول غربية وقوى صاعدة، غير أن تقييم هذه الجهود يقتضي تجاوز حجم التمويل المعلن إلى تحليل طبيعته وشروطه ومدى انسجامه مع الحاجات الفعلية لدول الساحل، وتأثيره على السياسات الاقتصادية الوطنية.

(1): CILSS, *CILSS 2050 Strategic Plan: A Vision And Sustainable Actions for the Resilience of Sahelian and West African Populations* (Ouagadougou: CILSS, 2022), 31.

يكشف تقييم الجهود الدولية لمكافحة الفقر في الساحل عن وجود أنماط متباينة من المقاربات والسياسات، تعكس اختلاف الخلفيات الفكرية والمؤسسية للفاعلين الدوليين، بقدر ما تعكس تطور الخطاب الدولي حول التنمية منذ نهاية الحرب الباردة. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، لم يكن الفقر ينظر إليه فقط كمسألة اجتماعية أو اقتصادية فقط، بل أضحي مرتبطاً بمفاهيم أوسع مثل الأمن الإنساني والأمن السياسي والأمن البيئي ثم لاحقاً الأمن الدولي بمختلف مكوناته الجديدة وعلى جميع المستويات. ⁽¹⁾ وهو ما جعل دول الساحل فضاءاً مركزياً لتجريب تلك المقاربات المتعددة والمتداخلة.

تميزت منظومة الأمم المتحدة ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة بمقاربة ذات طابع معياري إنساني انطلقت من مفهوم التنمية البشرية الذي طرح رسمياً في تقرير التنمية البشرية لسنة 1990. وقد ركز هذا النهج على توسيع خيارات الأفراد، وتحسين مؤشرات التعليم والصحة والدخل، بوصفها غايات في حد ذاتها لا مجرد وسائل للنمو الاقتصادي. غير أن تطبيق تلك المقاربة في دول الساحل واجه حدوداً بنيوية، إذ بقيت البرامج الأمامية في كثير من الأحيان منحصرة في تحسين المؤشرات الاجتماعية دون القدرة على معالجة البنى الاقتصادية المنتجة للفقر، خاصة في ظل ضعف الدولة الوطنية واعتمادها على التمويل الخارجي. ويكشف ذلك عن فجوة بين الطابع القيمي للخطاب الأممي وقدرته العملية على إحداث تحول هيكلي في اقتصادات هشة مثل اقتصادات دول الساحل.

كما تبنت مؤسسات التمويل الدولي وعلى رأسها البنك والصندوق الدوليين مقاربة مختلفة، تقوم على الربط بين مكافحة الفقر والاستقرار الكلي للاقتصاد من خلال الإصلاحات الهيكلية وضبط المالية العامة وتعزيز مناخ الاستثمار. وقد تعزز هذا التوجه من خلال إطلاق استراتيجيات النمو والحد من الفقر في نهاية التسعينيات، التي تم تقديمها بوصفها صيغة توفيقية بين النقش وامتطلبات العدالة الاجتماعية. إلا أن التجربة على أرض الواقع أظهرت أن هذه المقاربة غالباً ما أدت إلى إعادة إنتاج الفقر بدل تقليصه، بسبب تقليص الانفاق الاجتماعي ورفع الدعم وإضعاف قدرة الدولة على لعب دورها الاجتماعي. ⁽²⁾ وبرز هنا نمط

(1): Barry Buzan, Ole Wæver and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (London: Lynne Rienner Publishers, 1998), 165.

(2): Thandika Mkandawire, "Maladjusted African Economies and Globalisation," *Africa Development* 30, n. 1 and 2 (2005): 2-3.

واضح من السياسات الدولية التي تقارب الفقر باعتباره مشكلة إدارية أو مالية، لا نتيجة لعلاقات قوة غير متكافئة داخل الاقتصاد العالمي.

ومع مطلع الألفية الجديدة، شهد الخطاب الدولي تحولاً مهماً مع اعتماد أهداف الألفية للتنمية MDGs، التي مثلت أول محاولة لوضع التزامات كمية لخفض الفقر على المستوى العالمي.⁽¹⁾ ورغم تحقيق بعض التقدم في دول الساحل على مستوى التعليم الابتدائي ومكافحة بعض الأمراض، فإن محدودية تلك الأهداف برزت سريعاً، لكونها تعاملت مع دول الساحل كمجرد متلقي للمساعدة، دون معالجة اختلالات التجارة الدولية أو مشكلة الديون أو هشاشة الاقتصادات الريفية. وقد أظهرت تقارير التقييم الأممية لفترة 2000 إلى 2015 أن دول الساحل كانت من بين أقل المناطق تحقيقاً لأهداف الألفية، ما يعكس عدم ملائمة النموذج العالمي للسياق المحلي.

ثم انتقل الخطاب الدولي بعدها إلى أهداف التنمية المستدامة SDGs، التي أطلقت بداية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2030، وقد مثل هذا الانتقال من حيث الخطاب قفزة نوعية عبر الربط بين الفقر والبيئة وعدم المساواة والحوكمة والأمن. غير أن تقييم النتائج والمؤشرات الحالية -قبل خمس سنوات تقريباً من نهاية هذه المرحلة- يكشف استمرار التناقض بين شمولية الخطاب ومحدودية الأدوات، فقد تزايد عدد الفاعلين الدوليين وتعددت البرامج لكن دون تنسيق فعلي أو تمكين حقيقي للدول في قيادة أولوياتها التنموية، لذلك تحولت مقارنة التنمية المستدامة في سياق دول الساحل إلى إطار خطابي واسع يستخدم لتبرير تدخلات متعددة، ومتناقضة أحياناً، أكثر من كونها استراتيجية متماسكة لمكافحة الفقر.

ومن جانب آخر، يظهر أن جهود الدول الكبرى والقوى الصاعدة لمكافحة الفقر في دول الساحل، لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات في بنية النظام الدولي وتزايد التنافس على المناطق الهشة ذات الأهمية الاستراتيجية، فالفقر في الساحل لم يعد يقارب فقط باعتباره إشكالا تنموياً، بل أضحي مدخلاً لإعادة التوضع السياسي، وتوسيع النفوذ، وتأمين المصالح

(1): Jeffrey D. Sachs, *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time* (New York: Penguin Press, 2005), 222.

الاقتصادية والأمنية، وهو ما انعكس بوضوح على طبيعة التدخلات الثنائية للدول الفاعلة في الساحل. (1)

فبالنسبة للقوى الغربية الكبرى، ولا سيما فرنسا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فقد ارتبطت سياساتهم لمكافحة الفقر في الساحل منذ مطلع الألفية الثالثة بمقاربة مزدوجة تجمع بين التنمية والأمن. وقد جرى تقديم دعم تنموي موجه لقطاعات التعليم والصحة والتشغيل المحلي، غير أن هذا الدعم ظل في كثير من الأحيان مشروطاً بأجندات أمنية تتعلق بمكافحة الإرهاب والهجرة. (2) ونتيجة لذلك، تحولت سياسات مكافحة الفقر إلى أداة مساندة للاستقرار الأمني أكثر من كونها هدفاً تنموياً مستقلاً، ما أضعف فعاليتها الاجتماعية والاقتصادية، خاصة عندما تزامنت البرامج التنموية مع سياسات عسكرية أو أمنية ساهمت في إعادة إنتاج الهشاشة وعدم الثقة بين الدولة والمجتمع.

كما اتسمت المقاربة الأوروبية، على وجه الخصوص، بتركيز واضح على احتواء آثار الفقر بدل معالجة أسبابه، وذلك من خلال ربط المساعدات التنموية بالتحكم في تدفقات الهجرة، وتعزيز قدرات دول الساحل على لعب دور الحارس الحدودي للفضاء الأوروبي. وقد أدى هذا التوجه إلى توجيه الموارد نحو مناطق ومسارات محددة على حساب الأولويات التنموية الوطنية في كثير من الأحيان، وهو ما جعل سياسات مكافحة الفقر خاضعة لمنطق خارجي لا يعكس بالضرورة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للسكان في دول الساحل.

أما الصين وروسيا وتركيا وبعض دول الخليج، فقد قدمت نموذجاً مختلفاً في التعاطي مع الفقر والتنمية في الساحل، يقوم ظاهرياً على مبدأ التعاون جنوب - جنوب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إذ ركزت هذه الدول على تمويل مشاريع البنى التحتية والطاقة والزراعة، وربطت مكافحة الفقر بتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. غير أن هذا النموذج، رغم ما وفره من بدائل للتمويل الغربي، لم يكن خالياً من الإشكالات، إذ غالباً ما ارتبط بقروض

(1): International Crisis Group, "The Central Sahel: A Perfect Sandstorm," *Africa Report No. 227* (Brussels: International Crisis Group, 25 June 2015), 1-6.

(2): Mark Duffield, *Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples* (Cambridge: Polity Press, 2007), 28.

طويلة الأمد، أو بمشاريع تخدم المصالح الاستراتيجية للدول المانحة، مثل الوصول إلى الموارد الطبيعية والثروات الباطنية أو تعزيز نفوذها العسكري والتجاري في المنطقة.

وقد ساهمت بعض مشاريع القوى الصاعدة في تحسين البنى التحتية وخلق فرص آنية للتشغيل في منطقة الساحل، لكنها لم تؤد بالضرورة إلى نقل حقيقي للتكنولوجيا أو بناء قدرات محلية مستدامة. كما أن غياب شروط الحوكمة، رغم كونه عنصر جذب للحكومات، أضعف في كثير من الحالات آليات الرقابة والشفافية، ما انعكس سلباً على الأثر الاجتماعي لهذه المشاريع، وأعاد إنتاج اختلالات توزيع الثروة في دول الساحل.

ويبرز من خلال المقارنة بين سياسات الدول الغربية والقوى الصاعدة أن كليهما يتعامل مع مكافحة الفقر في الساحل من منظور نفعي استراتيجي، وإن اختلفت الأدوات والخطابات. فبينما توظف الدول الغربية الفقر ضمن مقاربة أمنية قيمة تربطه بالاستقرار والهجرة والإرهاب، تميل القوى الصاعدة إلى توظيفه ضمن مقاربة اقتصادية براغماتية تربطه بالنمو والاستثمار. غير أن النتيجة المشتركة تكمن في محدودية قدرة هذه السياسات على إحداث تحول بنيوي حقيقي في اقتصادات الساحل، طالما ظل تصميم البرامج وتنفيذها ورقابتها خاضعا لأولويات خارجية.

الفرع الثالث: تقييم جهود المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات لمكافحة الفقر في دول الساحل

أبرز التحول في بنية النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة توسعا ملحوظا في دور الفاعلين غير الدوليين في السياسات العامة، ولا سيما في مجالات التنمية ومكافحة الفقر، وهو ما انعكس بوضوح في دول الساحل. فقد أصبحت المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية، إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات، أطرافا فاعلة في صياغة وتنفيذ سياسات مكافحة الفقر، سواء عبر التدخل المباشر في الميدان أو من خلال التأثير غير المباشر في توجهات الحكومات والمانحين الدوليين.

اتسم تدخل المنظمات غير الحكومية الدولية في الساحل بمقاربة إنسانية تنموية، ركزت على الاستجابة السريعة للهشاشة الاجتماعية والكوارث الإنسانية، عبر تقديم الخدمات الأساسية

في مجالات الغذاء والصحة والتعليم وتحسين مستويات العيش. غير أن هذا الدور رغم أهميته في ملء الفراغات التي تعجز الدولة عن سدها، أسهم في تكريس نمط من السياسات الاجتماعية الموازية، التي تعمل خارج الإطار المؤسسي الوطني، مما أضعف قدرة الدول على بناء سياسات عامة شاملة ومستدامة لمكافحة الفقر. (1) ووفقا لذلك تحولت بعض أدوار المنظمات غير الحكومية من أدوات داعمة للسياسات الوطنية إلى بدائل عنها، ما يعكس إشكالية بنيوية في حوكمة مسائل التنمية في دول الساحل.

كما أن اعتماد المنظمات غير الحكومية على التمويل الدولي جعل برامجها خاضعة لأولويات المانحين، أكثر من كونها نابعة من الحاجات الاجتماعية الفعلية للمجتمعات المحلية، حتى إن بعض الناقدين أصبحوا يشبهون أدوارها بأدوار الوكالات الحكومية، وقد أدى ذلك إلى تشتت الجهود، وتعدد المشاريع قصيرة الأجل، وغياب التنسيق الاستراتيجي والتماهي مع ما يفرضه الخطاب التنموي الدولي، ما حد من الأثر التراكمي لتلك التدخلات على خفض الفقر في دول الساحل. (2) ويظهر هذا النمط من التدخل غلبة منطق إدارة الفقر بدل معالجته ضمن رؤية تنموية وطنية طويلة المدى.

أما المنظمات غير الحكومية الإقليمية، فرغم امتلاكها معرفة أعمق بالسياقات الاجتماعية والثقافية لمنطقة الساحل، إلا أن دورها ظل محدودا بفعل ضعف الموارد، وهشاشة الإطار القانوني، وتبعيتها المالية للجهات الدولية. وقد أضعف ذلك قدرتها على التحول إلى فاعل حقيقي في صنع السياسات العامة، لتبقى في الغالب منفذة لمشاريع محدودة التأثير، بدل أن تكون شريكا في تحديد أولويات مكافحة الفقر على المستوى الوطني والإقليمي.

وفي المقابل، فقد برزت الشركات متعددة الجنسيات كفاعل متزايد التأثير في اقتصادات دول الساحل، خصوصا في قطاعات التعدين والطاقة والزراعة والبنية التحتية. وغالبا ما يقدم دور هذه الشركات في إطار المسؤولية الاجتماعية والتنمية المحلية، غير أن تحليل أدوارها سياسيا يكشف أن تدخلها في مكافحة الفقر يندرج أساسا ضمن منطق السوق وتعظيم الربح،

(1): John Clark, "The State, Popular Participation and the Voluntary Sector," in *NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort?* eds. David Hulme and Michael Edwards (London: Macmillan Press LTD, 1997), 43.

(2): David Hulme and Michael Edwards, "NGOs, States and Donors: An Overview," in *NGOs, States and Donors*, eds. Hulme and Edwards, 8.

لا ضمن رؤية اجتماعية شاملة. وقد أدى هذا النمط إلى خلق فرص عمل محدودة وغير مستقرة، دون إحداث أثر حقيقي على تقليص الفقر أو تحسين العدالة الاجتماعية.

كما ساهم ضعف الأطر التنظيمية والرقابية في دول الساحل في تمكين بعض الشركات متعددة الجنسيات من استغلال الموارد الطبيعية دون تحقيق قيمة مضافة محلية، ما أدى إلى إعادة إنتاج التبعية الاقتصادية، وتعميق الفجوة بين النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر. وقد تحولت مشكلة الفقر وفقا لهذا السياق من مشكلة اجتماعية إلى عنصر وظيفي ضمن بنية الاقتصاد السياسي العالمي، حيث تدمج دول الساحل في سلاسل القيمة العالمية كمورد للمواد الخام دون تنمية موازية لرأس المال البشري. بل إن بعض الشركات العاملة في المنطقة، مثل شركة "اكسون موبيل" و"شيفرون" و"بتروناس" الذين عملوا على مد خط أنابيب النفط بين تشاد والكاميرون تعرضوا لانتقادات حادة من منظمة العفو الدولية، متهمة إياهم بالتخلي عن مسؤولياتهم تجاه حقوق الانسان عبر تحالفها مع الأنظمة السياسية في الدولتين. (1)

ويزداد تعقيد دور الشركات متعددة الجنسيات عند النظر إلى الشركات العاملة في المجال الأمني، سواء تعلق الأمر بشركات الأمن الخاصة، أو الشركات المتعاقدة في مجالات التدريب العسكري وحماية المنشآت وتأمين طرق الإمداد، أو حتى الدعم اللوجستي للعمليات الأمنية. فقد تزايد حضور هذه الشركات منذ مطلع الألفية الثالثة، ثم بشكل أكثر وضوحا بعد تصاعد التهديدات الأمنية في المنطقة، حيث جرى تبرير تدخلها بوصفه عنصرا مكمل لاستعادة الاستقرار، وهو شرط يقدم غالبا كأساس لأي مسار تنموي. (2) إلا أن المدقق في طبيعة هذا الدور يكتشف أن خصخصة الأمن في منطقة الساحل أسهمت في إعادة توجيه الموارد العامة نحو المقاربات الأمنية على حساب السياسات الاجتماعية، كما عززت منطق معالجة الفقر عبر الضبط الأمني بدل معالجته عبر التنمية الشاملة.

ومن منظور السياسات العامة، أدى الاعتماد المتزايد على الشركات الأمنية متعددة الجنسيات إلى تدويل إدارة الهشاشة بدل تقليصها، إذ أصبحت هذه الشركات جزءا من منظومة اقتصادية تستفيد ماديا من استمرار عدم الاستقرار. كما أن نشاطها غالبا ما يفتقر إلى الشفافية

(1): علي، "الشركات العالمية..."، 93-94.

(2): جمال، خصخصة الامن في افريقيا، 106-107.

والمساءلة، نظرا لضعف الأطر القانونية الوطنية، وغياب آليات رقابة فعالة على عقودها وعلاقاتها مع الحكومات أو الفاعلين المحليين أو الدوليين. ويترتب على ذلك أثر غير مباشر على الفقر، يتمثل في تعميق الشعور بالإقصاء لدى المجتمعات المحلية، خاصة عندما ترتبط هذه الشركات بحماية مصالح اقتصادية أجنبية أو منشآت استخراجية، دون أن يقابل ذلك استثمار اجتماعي حقيقي في المناطق المتأثرة بالفقر. ⁽¹⁾ وعليه فإن دور الشركات الأمنية متعددة الجنسيات في الساحل لا يمكن اعتباره مساهمة في مكافحة الفقر، بقدر ما يشكل أحد مظاهر تحويل الفقر والهشاشة إلى مجال للاستثمار الأمني، وهو ما يطرح إشكاليات عميقة تتعلق بسيادة الدولة، وعدالة توزيع الموارد، وإمكانية بناء مسار تنموي مستقل ومستدام.

يكشف التقييم العام لجهود المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات أن سياسات مكافحة الفقر في الساحل أصبحت مجالا لتعدد الفاعلين وتداخل الأدوار، دون وجود إطار وطني أو إقليمي ناظم يضمن الانسجام والتكامل. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف السيادة التنموية، وتحويل مكافحة الفقر إلى مجال تنافسي بين الفاعلين. ومنه يمكن القول إن فشل سياسات مكافحة الفقر في الساحل لا يعود فقط إلى ضعف الإمكانيات الوطنية، بل يرتبط أيضا بطبيعة تدخل الفاعلين غير الدوليين، الذين أسهموا -عن قصد أو دون قصد- في إعادة إنتاج الفقر، عبر سياسات مجزأة وقصيرة الأجل ومنفصلة عن أي مشروع تنموي وطني مستقل.

المطلب الثالث: تفعيل سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل

يعتبر الانتقال من تقييم سياسات مكافحة الفقر إلى البحث في آليات تفعيلها وتحسين مردودها خطوة منهجية أساسية، إذ لا تكتمل الدراسات التقييمية في حقل السياسات العامة دون اقتراح مسارات نظرية وعملية قادرة على معالجة الاختلالات التي كشفت عنها عملية التقييم. وفي هذا السياق، يأتي هذا المطلب ليتجاوز منطق التشخيص إلى منطق التفعيل، من خلال التركيز على ثلاث أبعاد مترابطة، ويتضمن أولها تعزيز فعالية الإطار المؤسسي والحكومي المسؤول رسميا عن صياغة وتنفيذ السياسات، بينما يتعرض ثانيها لترسيخ المقاربة التشاركية عبر تمكين الفاعلين المحليين ومكونات المجتمع المدني المختلفة والفئات الهشة،

(1): زراوية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة، 202-203.

في حين يعالج البعد الثالث مسألة السعي نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال التنموي عبر التكامل الإقليمي وتقليص التبعية الخارجية.

الفرع الأول: بناء دولة التنمية وتفعيل الحوكمة الوطنية

يمثل تفعيل الحوكمة الوطنية أحد المداخل الأساسية لإعادة بناء فعالية سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل، إذ لا يمكن لأي سياسة اجتماعية أو اقتصادية أن تحقق نتائج ملموسة في ظل دول ضعيفة أو مؤسسات منهكة أو غياب رؤية تنموية جامعة. وقد أظهرت تجربة دول الساحل في مكافحة الفقر منذ التسعينيات، أن الفقر لم يكن ناتجا لنقص الموارد بقدر ما كان نتيجة لاختلالات في بنية الدولة ونمطها ووظائفها التنموية، حيث تراجعت قدرة الدولة على التخطيط والتنسيق وتوجيه الموارد، لصالح مقاربات جزئية فرضتها برامج خارجية أو اعتبارات أمنية ظرفية.

يقتضي تفعيل سياسات مكافحة الفقر أولا، إعادة تموضع الدولة بوصفها فاعلا تنمويا مركزيا، لا مجرد وسيط لتنفيذ برامج ممولة خارجيا، فبناء دولة التنمية في الساحل سيجعلها قادرة على صياغة أولويات وطنية واضحة، وتعبئة الموارد والقدرات الداخلية، وتنسيق السياسات القطاعية ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى. ورغم الانتقاد الشديد والفشل النسبي لمشروع الدولة الوطنية في أفريقيا وتعره، وتفكك القرار العمومي في أغلب مناطق القارة، إلا أنه لا يمكن تحقيق أي سياسة عامة ذات طابع سيادي دون وجود الدولة كفاعل محوري.

إن أغلب المحاولات الفاشلة لبناء دولة التنمية في الساحل وأفريقيا تم غض الطرف فيها عن أبعادها السياسية التي شكلت تحديا رئيسا قوض أي محاولة لتحقيق تنمية حقيقية. إذ إن عمليات الإصلاح تعتمد عادة على مقاربات تكاملية متعددة الأبعاد، وفي سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل تحديدا، يرتبط الأمر أساسا ببعدي السياسة والاقتصاد. ويستبان من تجربة دول الساحل أن الإصلاحات الاقتصادية المختلفة لم ترفق بإصلاحات على المستوى السياسي بحيث تدور تلك العملية حول توفر الإرادة السياسية، وتصميم المؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية، وتقاليدها عملية الخلافة السياسية والشرعية، وتوزيع السلطة، وتوظيفها بشكل يضمن حقوق وحرّيات الأفراد والجماعات، وحمايتهم من كافة أشكال الحرمان أو اللامساواة.

لا يمكن الجزم بوجود مقارنة واحدة كفيلة بالقضاء على الفقر في دول الساحل، نظرا لتباين السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين هذه الدول، فضلا عن الطابع المركب والمتداخل لظاهرة الفقر ذاتها. غير أنه يظل بالإمكان تحقيق جملة من الأهداف بما يتلاءم مع الإمكانيات المتاحة والقدرات المؤسسية لكل دولة. ولن يتأتى ذلك إلا بمحاولة تفعيل الحوكمة الوطنية، إذ غالبا ما يبرز ضعفها في محدودية التنسيق بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وقد أظهرت التجربة العملية أن الفصل بين هذه السياسات أدى إلى نتائج عكسية، حيث تنفذ برامج اجتماعية في بيئات غير آمنة، أو تفرض مقاربات أمنية دون معالجة جذور الفقر والتهميش. ويقتضي التفعيل الحقيقي لسياسات مكافحة الفقر تجاوز هذا الفصل، واعتماد مقارنة تكاملية تدرج البعد الاجتماعي ضمن استراتيجيات الاستقرار، دون اختزال التنمية في بعدها الأمني، أو إخضاعها لمنطق الطوارئ الدائم.

كما يعد إصلاح الإدارة العمومية عنصرا حاسما في بناء الحوكمة، إذ لا يمكن تفعيل السياسات دون جهاز إداري كفء وشفاف وقادر على التنفيذ والمتابعة. خصوصا أن دول الساحل تعاني من تضخم بيروقراطي وضعف في الكفاءات وانتشار ممارسات الزبونية والفساد، ما أدى إلى تسرب الموارد المخصصة لمكافحة الفقر، وتقويض الثقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم، فإن تفعيل السياسات يمر عبر إصلاح إداري عميق يربط المسؤولية بالمحاسبة، ويعزز استقلالية أجهزة الرقابة، ويعيد الاعتبار للتخطيط العمومي كأداة مركزية للتنمية.

كما يجب على الدولة في الساحل الانتقال من منطق المشاريع إلى منطق السياسات العامة المتكاملة، فقد أدت هيمنة المشاريع قصيرة الأجل، التي كانت غالبا بتمويل خارجي، إلى تفتيت الجهد التنموي وغياب الأثر التراكمي وانقطاع البرامج مع تغير الحكومات أو المانحين. أما السياسة العامة المتكاملة، فتمكن من ضمان الاستمرارية وتوحيد الأهداف وربط مكافحة الفقر بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليم والزراعة وسوق العمل، ضمن رؤية شاملة تتجاوز المعالجة الظرفية.

إن تفعيل سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل يظل رهينا بإعادة بناء الدولة بوصفها دولة تنموية قادرة، تمتلك الإرادة السياسية، والأدوات المؤسسية، والشرعية الاجتماعية لقيادة

مسار تنموي مستقل. فبدون حوكمة وطنية فعالة، تظل سياسات مكافحة الفقر عرضة للتجزئة وإعادة الإنتاج، وتتحول من أدوات للتغيير البنوي إلى آليات لإدارة الأزمات الاجتماعية.

الفرع الثاني: تفعيل المقاربة التشاركية والتمكين الحقيقي للفاعلين المحليين

يعد اعتماد المقاربة التشاركية من الأبعاد المركزية لتفعيل سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل، باعتبار أن الفقر في المنطقة ليس ظاهرة اقتصادية بحتة، بل هو نتاج تفاعل معقد بين عوامل متعددة سياسية اجتماعية ثقافية..، ومن ثم فإن تجاوز محدودية السياسات التقليدية يقتضي الانتقال من نماذج التخطيط الفوقي والمركزي التي تقوده الحكومات المركزية أو الجهات المانحة إلى نماذج تشاركية فعلية تشرك الفاعلين المحليين ومنظمات المجتمع المدني، والقوى التقليدية والاثنية، والنساء والشباب، والفقراء، وكل القوى والمؤسسات المحلية والوطنية، في مختلف مراحل صنع سياسات مكافحة الفقر في المنطقة من التشخيص إلى التنفيذ ثم التقييم.

إن إقصاء الفاعلين المحليين الحقيقيين في صنع أو تنفيذ سياسات مكافحة الفقر في الساحل لا يعود فقط إلى ضعف قدراتهم التنظيمية، بل يرتبط أساسا بآليات توزيع القوة والسلطة في المجتمع والدولة ككل. إذ إن أساس مشكلة الفقر في المنطقة يكمن في الفجوة الكبيرة بين من لديه فائض في القوة والسلطة، وبين غير القادرين على امتلاك أي منهما. إذ غالبا ما تتوزع القوة الاقتصادية في الدول الريفية والهشة بالتوافق مع القوة السياسية، كما تحاكي القوة السياسية أي تغيرات في توزيع القوة الاقتصادية، حيث تميل النخب السياسية والإدارية في الساحل إلى احتكار عملية اتخاذ القرار التنموي، خوفا من فقدان السيطرة على الموارد أو من إعادة تشكيل موازين القوى المحلية.

كما تتعرض الدولة في الساحل إلى عملية إقصاء بنفس منطق توزيع القوة السائد على المستوى الدولي، إذ تسيطر المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة على صنع وتنفيذ سياسات مكافحة الفقر في المنطقة كونها الجهات الأكثر قوة وسلطة. وقد انعكس هذا الوضع اجمالا على محدودية ادماج المعارف المحلية والاقتصادات التقليدية وأنماط العيش الريفية والرعوية، والمقاربات الوطنية في برامج مكافحة الفقر في الساحل، مما قلل من فعالية السياسات. لذا فإن معاملة الفقر على أنه خلل تقني يمكن معالجته عبر التمويل أو استيراد

الوصفات الدولية الجاهزة يعد خلا على مستوى التصورات، ويجب بدل ذلك اعتبار ظاهرة الفقر، مشكلا متعدد الأبعاد يتطلب بالأساس إعادة توزيع السلطة والقوة والموارد بصورة تشاركية في المجتمعات المحلية والدولية.

كما يقضي تفعيل المقاربة التشاركية بإعادة الاعتبار للفاعلين المحليين بوصفهم شركاء في صنع القرار التنموي، لا مجرد منفذين أو مستفيدين من البرامج، ويتطلب ذلك ادماج آليات مؤسسية واضحة تضمن مشاركة المجتمعات المحلية، ولا مركزية في تحديد أولويات مكافحة الفقر، خاصة في المناطق الريفية والحدودية التي تشكل بؤرا للهشاشة وعدم الاستقرار. كما يستدعي أيضا تمكين منظمات المجتمع المدني والقوى التقليدية المحلية، ليس بمجرد إشراكها الرمزي، بل عبر بناء قدراتها التنظيمية والتقنية وتعزيز دورها الرقابي، وضمان وصولها إلى التمويل والمعلومة، بما يسمح لها بلعب دور الوسيط الذي سيرمم علاقة الثقة المهترئة بين الدولة والمجتمع في المنطقة. ومنه فتفعيل أدوار المجتمع المدني سيشكل أداة ليس فقط لمكافحة الفقر بل لتعزيز الشرعية السياسية وبناء السلم الاجتماعي وتحقيق الأمن الوطني والاقليمي.

وإلى جانب ذلك يبرز التمكين الحقيقي للفئات الهشة، وخاصة فئتي النساء والشباب، كعنصر محوري في المقاربة التشاركية، فالفقر في الساحل بحسب الاحصائيات يحمل طابعا بنيويا وجندريا، حيث تتأثر فئتي النساء والشباب خصوصا بضعف فرص التعليم والعمل والحماية الاجتماعية، ومن ثم فإن ادماج هؤلاء في التصميم والتنفيذ وتقييم السياسات التنموية، وتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا، يسهم في تحويلهم من فئات مستهدفة إلى فاعلين منتجين، ويقلل في الوقت ذاته من قابلية استقطابهم إلى الاقتصاد غير الرسمي، أو من قبل شبكات العنف والجريمة أو الهجرة غير النظامية.

الفرع الثالث: تفعيل الاستقلال التنموي عبر التكامل الإقليمي وتقليص التبعية الخارجية

يتطلب بناء سياسات مستدامة لمكافحة الفقر في دول الساحل استعادتها لاستقلالها التنموي، خاصة في ظل ما كشفتته التجربة التاريخية منذ تسعينيات القرن الماضي من محدودية المقاربات المعتمدة على التمويل الخارجي المشروط. إذ إن الاعتماد المفرط على القروض والمساعدات المرتبطة بإملاءات مالية ومؤسساتية خارجية أسهم في كثير من الحالات، في إضعاف قدرة الدول على صياغة سياسات تنموية مستقلة، وأجبرها على التخلي عن كثير من

مشروعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن تفعيل الاستقلال التنموي يقتضي الانتقال من منطق الاستجابة لشروط التمويل إلى منطق توجيه التمويل والاستفادة منه لخدمة الخيارات الوطنية.

يجب على حكام دول الساحل تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي المشروط كأولوية تفعيلية، وذلك لا يعني أبدا القطيعة مع الشركاء الدوليين، بل إعادة ضبط العلاقة معهم ضمن معادلة أكثر توازنا. ويشمل ذلك تنويعا لمصادر التمويل، وتعزيز تعبئة الموارد والقوى المجتمعية الداخلية، وإعادة الاعتبار للسياسات الجبائية، والحد من النزيف المالي الناتج عن الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي. كما يتطلب الأمر الانتقال من القروض ذات الطابع الاستهلاكي أو التصحيحي إلى تمويلات موجهة للاستثمار الإنتاجي، بما يربط بين مكافحة الفقر وخلق القيمة المضافة محليا، بدل ترسيخ دوائر الاعتماد المالي طويل الأمد مع الخارج.

كما يرتبط هذا التحول بضرورة إعادة توجيه الشراكات الدولية من علاقات غير متكافئة إلى شراكات تنموية قائمة على نقل المعرفة وبناء القدرات، وليس فقط على ضخ الموارد المالية. فالتجارب المقارنة تشير إلى أن الشراكات التي تركز على دعم النظم الإنتاجية المحلية، وتطوير البنية التحتية الزراعية والطاقة وتعزيز التعليم التقني، كانت أكثر قدرة على تقليص الفقر من تلك التي انحصرت في برامج اجتماعية ظرفية. ومنه فإن تفعيل الاستقلال التنموي سيعزز قدرة دول الساحل على التفاوض الجماعي، وصياغة أولويات مشتركة تفرض ضمن أجندة التعاون الدولي، بدل تلقيها بشكل مجزأ ومنفرد.

كما يجب على دول الساحل تفعيل دور القطاع الخاص الوطني والإقليمي ليمثل بديلا للشركات متعددة الجنسيات في المنطقة، وركيزة أساسية لتقليص التبعية الخارجية. إذ إن غياب قطاع خاص فاعل في استراتيجيات مكافحة الفقر جعل الدولة والمانحين الدوليين الفاعلين الوحيدين في المجال التنموي في المنطقة، وقد حد ذلك من استدامة البرامج المنفذة في إطار مكافحة الفقر. ويتطلب تفعيل هذا الدور تحسين مناخ الأعمال والاستثمار المحلي، ودعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وربط الاستثمار الخاص بالقطاعات ذات الأثر الاجتماعي المرتفع، مثل الزراعة والصناعات الغذائية والطاقة المتجددة، بما يساهم في خلق فرص العمل وتقليص الهشاشة الاقتصادية.

ومن جانب آخر يكتسب التكامل الإقليمي بعدا محوريا باعتباره أداة عملية لتعزيز الاستقلال التنموي الجماعي. فتعزيز التكامل في مجالات الزراعة والطاقة والتجارة البينية يسمح لدول الساحل بتقليص اعتمادها على الأسواق الخارجية، وتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي والطاقي، وهو ما ينعكس مباشرة على مستويات الفقر والاستقرار. كما أن تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتحسين الربط اللوجستي والبنى التحتية المشتركة، سيسهم في تحويل فضاء منطقة الساحل من منطقة هشاشة إلى فضاء إنتاج وتكامل.

وعليه يجب الربط بين الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة كمدخل تفعيلي، إذ أثبتت التجربة أن غياب التنمية يغذي عدم الاستقرار، كما أن انعدام الأمن يقوض أي مجهود تنموي. ومن ثم، فإن تفعيل الاستقلال التنموي لا يمكن أن يتم بمعزل عن مقاربة إقليمية للأمن، تدمج فيها سياسات مكافحة الفقر ضمن رؤية شاملة تعالج جذور الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، بدل الاكتفاء بمعالجة نتائجها. ويصبح الاستقلال التنموي فيها ليس هدفا اقتصاديا فحسب، بل شرطا ضروريا لإعادة بناء الأمن الإقليمي في الساحل.

الاستنتاجات

خلصت الدراسة فيما يخص الإجابة على المشكلة البحثية المطروحة إلى أن تعثر سياسات مكافحة الفقر في الساحل ليس راجعا فقط إلى نقص التمويل، أو ضعف القدرات المؤسسية، بل إلى غياب رؤية تكاملية تربط بين التنمية والأمن والحوكمة. وإلى إخفاق النخب في إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس المشاركة، والعدالة، والشرعية والشفافية. إذ تبين من خلال الدراسة أن الفقر في الساحل ليس وضعا ظرفيا أو نتيجة لسياسات جزئية فاشلة، بل هي بنية متجذرة تتقاطع فيها المحددات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في شبكة معقدة من التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية.

لقد بينت الدراسة أن الخصائص البنيوية لدول الساحل من هشاشة سياسية وأمنية في دولة ما بعد الاستقلال، وضعف في تنوع مصادر الدخل، والاعتماد المفرط على الزراعة والرعي في بيئة جغرافية صعبة، هيئ لاستمرار الفقر وإعادة انتاجه. كما أن مصادر الفقر ومؤثراته في المنطقة تتقاطع بين عوامل عديدة، إذ إن جذور الفقر تعود إلى تراكمات تاريخية من التهميش البنيوي، والاستغلال غير المتكافئ للموارد، تضاف إليه هشاشة الدولة، وضعف المؤسسات، وانسداد قنوات المشاركة، ناهيك عن العوامل الهيكلية، كضعف الحوكمة أو التفاوت الطبقي والمجالي، والعوامل الطارئة كالتغيرات المناخية والكوارث البيئية أو الصحية والنزاعات. ما جعل الفقر في الساحل ظاهرة متعددة الأوجه لا يمكن اختزالها في المؤشرات الكمية لوحدها.

أظهرت الدراسة أيضا أن دول الساحل تبنت آليات متنوعة ومتغيرة باستمرار منذ تسعينيات القرن الماضي، إلا أن الطابع الدولي لتلك الآليات غلب على طابعها الحكومي والإقليمي. مما جعل تنوعها شكليا، فاتسمت بالطابع التجزئي والظرفي أكثر من كونها مشروعات تنموية مستدامة، فظلت هذه الجهود رهينة لغياب التنسيق، وارتباطها الشديد بالمساعدات الخارجية، مما حد من فاعليتها. ورغم بروز بعض النجاحات القطاعية في فترات زمنية متقطعة، ولدول بعينها، فإن أغلب السياسات لم تحقق انتقالا فعليا نحو التنمية المستدامة.

وقد أوضحت الدراسة أن السياسات الوطنية لمكافحة الفقر في الساحل عانت من محدودية في القدرة على التكيف مع الواقع المحلي، نتيجة غلبة المقاربات التقنية والاجرائية التي كانت توصي بها الجهات المانحة على حساب المقاربات الشمولية ذات التوجه الوطني. كما أن الدعم الإقليمي والدولي ورغم كثافته في بعض مراحل الدراسة، لم ينجح في تحقيق الأهداف المعلنة، بسبب ضعف التنسيق، وتباين أولويات الفاعلين، وغلبة طابع وحيد على سياسات مكافحة الفقر في كل مرحلة تاريخية، فقد يتم التركيز على الإغاثة تارة، ثم تتحول الأولويات نحو رفع المؤشرات الاجتماعية تارة ثانية، لتتحول الجهود إلى المخاوف الأمنية تارة أخرى. ولذلك ظل الفقر عاملاً مولداً لحالة الهشاشة وللاستقرار الدائم الذي عاشته المنطقة، بدل أن تكون السياسات وسيلة للحد منه.

إن القيود التاريخية والسياسية والاجتماعية التي هيئت لنشأة الفقر في الساحل، هي نفسها التي كان لها الأثر الحاسم في تعطيل فعالية سياسات مكافحة الفقر، خلال العقود الماضية. حيث استمرت النخب الحاكمة في إعادة إنتاج أنماط الزبونية والولاء بدل بناء دولة المواطنة، مما حال دون توجيه الموارد الاقتصادية والاجتماعية إلى القطاعات الأكثر فاعلية في خلق التنمية. كما أن تعامل الفواعل الإقليمية والدولية مع الفقر في المنطقة، ظل في كثير من الأحيان محكوماً بمنطق المصالح أو الشعارات الرنانة والمعالجة السطحية، دون إرادة حقيقية لمعالجة الفقر المتجذر فيها.

لقد انعكست برامج مكافحة الفقر إيجاباً على الأمن والاستقرار في حالات نادرة في الساحل، فقد حدثت من التوترات والاحتجاجات الاجتماعية اليومية، أو حسنت شروط العيش في بعض الدول. لكنها في المقابل فشلت في معالجة جذور العنف والهشاشة، بل ساهمت أحياناً في تفاقم الاقصاء، حين لم تراعي العدالة والانصاف المجتمعي، فقد تبين أن غياب العدالة الاجتماعية وتهميش فئات واسعة من السكان أدى إلى تقويض شرعية الدولة، وتغذية التوترات العرقية والجغرافية، وتوسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي. وهو ما يشكل قاعدة خصبة لانتشار الجريمة المنظمة، والإرهاب، والهجرة غير النظامية، والنزوح. كما تبين أيضاً أن ضعف التماسك بين السياسات التنموية والأمنية جعل العلاقة بين الفقر والأمن علاقة

متبادلة ومعقدة، فالفقر يغذي الصراعات ويضعف الدولة، والصراعات بدورها تعيد إنتاج الفقر وتدمر فرص التنمية.

إن مكافحة الفقر في الساحل لن تتحقق بمجرد زيادة المساعدات أو تبني برامج جاهزة، بل عبر إصلاحات عميقة في البنى السياسية والمؤسسية والاقتصادية التي تعيد توجيه الموارد نحو الإنسان الأفريقي باعتباره محور التنمية وغايتها. كما أن تعزيز الأمن والاستقرار في الساحل لا يمكن فصله أبداً عن الإصلاح السياسي، وإصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة توزيع الموارد بشكل عادل، وضمان الاندماج الاجتماعي والسياسي. إذ إن الفرص المتاحة أمام دول الساحل -رغم محدوديتها- يمكن أن تتحول إلى روافع حقيقية إذا ما تم توظيفها ضمن سياسات وطنية منسقة، تراعي الخصوصيات المحلية وتعتمد الشفافية والمساءلة، مع الاستفادة قدر الإمكان من الاهتمام الدولي بقضايا مكافحة الفقر في المنطقة.

أما فيما يتعلق بفرضيات الدراسة، فقد أثبتت الدلائل والشواهد العلمية صحة الفرضية الأولى التي ربطت بين شرعية النظام السياسي وفاعلية السياسات، إذ ظهر أن الأنظمة التي تمتعت بشرعية قائمة على المشاركة والتمثيل والمساءلة في الساحل، كانت أكثر قدرة نسبياً على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة في تخفيض الفقر. كما تأكدت الفرضية الثانية المتعلقة بضعف التشاركية وعدم فاعلية السياسات، إذ إن غياب الفقراء في حد ذاتهم في صياغة وتنفيذ ورقابة السياسات، وعدم إشراك القوى والبنى المحلية والمجتمعية، وغياب التنسيق بين مختلف الفواعل أدى إلى محدودية فاعلية سياسات مكافحة الفقر في دول المنطقة. وقد برهنت الدراسة على وجاهة الفرضية الثالثة، إذ إن الحوكمة الرشيدة تمثل القاسم المشترك بين تجارب النجاح النسبية في المنطقة، حيث أفضت الممارسات التي اتسمت بالشفافية وحسن إدارة الموارد إلى مستويات أعلى من الأمن والاستقرار.

وعلى المستوى المنهجي والنظري، فقد تبين أن اعتماد مقارنة نظرية مزدوجة مكونة من اقتراب متعدد المستويات والمتغيرات إلى جانب منظار التفاعل السياسي، كان اختياراً موفقاً ومناسباً لخصوصية الظاهرة المدروسة. لأنها مكنت من فهم الفقر في الساحل باعتباره نتاجاً لتفاعل مركب بين مستويات محلية ووطنية وإقليمية ودولية ومتغيرات اقتصادية

واجتماعية وثقافية وأمنية متشابكة. وقد أثبتت هذه المقاربة أيضا قدرتها على تجاوز التفسيرات الأحادية الضيقة التي لا تستوعب التعقيد البنوي للمنطقة. كما أثبت المنهج المتبع في جمع البيانات فعالته في قياس الفجوة بين الخطاب والواقع، وبين السياسات المعلنة ونتائج الفعلية، إذ أتاح المنهج الإحصائي إمكانية المقارنة الوصفية بين الدول والفترات الزمنية، ما مكن من استخلاص اتجاهات موضوعية حول أداء السياسات العامة المعنية بمكافحة الفقر في الساحل.

التوصيات:

توصي هذه الدراسة على المستوى النظري، بتبني اقتراب متعدد المستويات ومتعدد المتغيرات بوصفه الإطار التحليلي الأكثر ملاءمة لفهم وتحليل ظاهرة الفقر في السياقات الأفريقية المعقدة، وخصوصا في منطقة الساحل. إذ أثبتت هذه المقاربة قدرتها على الربط بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وعلى تفسير التفاعل المتبادل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما أن توسيع هذا الإطار النظري ليشمل منظار التفاعل السياسي يتيح فهما أعمق لديناميات صنع القرار وتوزيع السلطة وتداخل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في صياغة وتنفيذ السياسات العامة.

كما توصي الدراسة أيضا بأن يتم في الأبحاث المستقبلية تطوير مقاربة تكاملية بينية تجمع بين التحليل البنوي والتفسيري، بما يسمح بتجاوز الفصل التقليدي بين المقاربات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالتحديات في دول الساحل، وأفريقيا عموما، لا يمكن تفكيكها من خلال منطق الاختزال، وإنما عبر رؤية تفاعلية ترى الفقر كنتاج لعلاقات قوة وشبكات مصالح تمتد عبر المستويات المختلفة من الحكم المحلي إلى النظام الدولي.

كما تدعو الدراسة إلى إعادة النظر في الأدبيات السائدة حول التنمية والأمن، من خلال إعادة بناء إطار مفاهيمي بما ينسجم مع واقع وخصوصيات السياق الأفريقي، بدل استنساخ النماذج النظرية الغربية التي كثيرا ما عجزت عن تفسير التعقيد المحلي.

أما على المستوى العملي فتوصي الدراسة بإعادة توجيه سياسات مكافحة الفقر في دول الساحل نحو مقاربة شاملة تتجاوز المنظور الضيق القائم على المساعدات أو المشاريع الجزئية وذلك من خلال:

- تعزيز الحوكمة في مؤسسات الدولة عبر ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة في توزيع الموارد، وربط سياسات مكافحة الفقر بالإصلاحات السياسية والإدارية التي تضمن مشاركة حقيقية للمجتمع المحلي في تصميم السياسات وتنفيذها وتقييمها.
- دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الوطني عبر أدوات تشريعية ومؤسسية تتيح له المساهمة في الإنتاج الوطني بشكل قانوني ومنظم، باعتباره قطاعا رئيسيا في حياة أغلب سكان الساحل.
- إعادة توجيه المساعدات الدولية نحو بناء القدرات المحلية بدل الاستهلاك الآني، وذلك من خلال دعم التعليم والتكوين المهني وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأثر المجتمعي المستدام.
- تعزيز التكامل الإقليمي بين دول الساحل في مجالات الأمن الغذائي، والبنى التحتية، لتقليل الاعتماد على الخارج، وبناء سوق داخلية قادرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية.
- اعتماد مقاربة أمنية -تنموية متكاملة، بحيث يفهم منه أن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ضمن إطار أوسع للتنمية البشرية والاجتماعية، إذ لا يمكن تحقيق الأمن بدون العدالة الاجتماعية، ولا تحقيق التنمية بدون الاستقرار.
- توسيع قاعدة الفاعلين في مكافحة الفقر لتشمل القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والقوى التقليدية، والسلطات المحلية، والشركاء الإقليميين والدوليين، مع ضمان التنسيق بينهم في إطار استراتيجيات وطنية واضحة ومحددة الأهداف والنتائج.

- ترسيخ ثقافة التقييم المستمر للسياسات العامة، باعتماد مؤشرات كمية ونوعية لقياس أثر البرامج التنموية على الأمن والاستقرار، مع نشر نتائجها بشفافية لتغذية دور صنع القرار بالمعلومة الدقيقة.
- ترسيخ قناعة جديدة لدى صانع القرار الأفريقي مفادها أن الفقر ليس مجرد مسألة اقتصادية، أو مسألة اجتماعية انتخابية، بل هو قضية تتعلق بمشروع بناء الدولة الوطنية في جوهرها، وأن أي سياسة لا تنطلق من معالجة اختلالات الحكم والتمثيل والعدالة لن تكون قادرة على تحقيق الاستقرار أو التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الوثائق الرسمية:

1. الأمم المتحدة، الجمعية العامة. قرار رقم 175/48: الجفاف والتصحر. الدورة الثامنة والأربعون: الجلسة العامة 86 (21 ديسمبر 1993): 218-220.
2. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة المالية. قانون المالية لسنة 2021. 8 جانفي 2021.
3. جمهورية تشاد، وزارة المالية والميزانية والاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي. ت رابط تشاد 2030: خطة التنمية الوطنية. ماي 2025.

ب- الكتب:

4. ارو، عبد الرزاق عبد المجيد. التنصير في افريقيا. مكة: رابطة العالم الإسلامي، س. 23، ع. 228، 2008.
5. إسبر، أمين. إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1985.
6. باري، محمد فاضل علي وكريدي، سعيد إبراهيم. المسلمون في غرب أفريقيا: تاريخ وحضارة. بيروت: دار الكتب العلمية، 2007.
7. بدر، عزيزة محمد علي. "التحضر والحضرة في إفريقيا." في الموسوعة الأفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 417-554. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
8. بدر، عزيزة محمد علي. "التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا." في الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، تحرير معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 807-933. القاهرة: جامعة القاهرة، 1999.

9. بدوي، السعيد إبراهيم. "الأنماط الزراعية في افريقية: دراسة في التفاعل البيئي." في الموسوعة الأفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 289-331. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
10. بدوي، السعيد إبراهيم. "الصناعة." في الموسوعة الأفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 333-349. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
11. بدوي، السعيد إبراهيم. "مشكلات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: مع دراسة تطبيقية على النقل والمواصلات." في بحوث افريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين 27-29 ماي 1997. تحرير معهد البحوث والدراسات الافريقية. مج. 2، 6-41. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
12. بدوي، السعيد. "مقدمة عن النشاط الاقتصادي." في الموسوعة الأفريقية: المجلد الأول الجغرافيا، تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 241-249. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
13. بغدادي، عبد السلام إبراهيم. الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة 23، 1993.
14. بكتاش، صالح. النزاع السنغالي الموريتاني: بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1992.
15. بنجورا، يوسف. "رؤى حول سياسات التكيف الهيكلي، التوجه نحو المعاملات غير الرسمية والتغير الرسمي في أفريقيا." ترجمة رحاب عثمان محمد عثمان، في الحكم والسياسة في افريقيا: المجلد الثاني، تحرير أكوديبا نولي، 513-549. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
16. بوش، راي. الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم، ترجمة إلهام عيداروس ووليد سليم. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
17. بياتي، فراس عباس. الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.

18. بيلتو، نافذ أيوب، ومحمود شاكر. مالي: مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا 14. دمشق: المكتب الإسلامي، 1988.
19. بيللو، والدين. حروب الغذاء: صناعة الأزمة، ترجمة خالد الفيشاوي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012.
20. ثابت، هالة جمال. "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة." في التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق، تحرير محمد عاشور وأحمد علي سالم، 411-434. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005.
21. جاكو، محمد شريف. "الصراع السياسي في جمهورية تشاد." في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا 29-30 ماي 1999. تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية. 531-563. القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1999.
22. جريفيث جونز، ستيفاني وايبو كارووسكي. "هل يستطيع القطاع المالي أن يوفر النمو والاستقرار المالي في إفريقيا جنوب الصحراء." في السياسات الصناعية والتحول الاقتصادي في إفريقيا، تحرير جوزيف أي ستيجليتز وأكبر نومان، ترجمة حمدي أبو كيلى، 243-286. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ع. 3096، 2018.
23. جلال، هشام محمد. شبكات التطرف والإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: مالي نموذجاً. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، سلسلة شبكات التطرف، 2020.
24. جمال، محمد الصالح. خصخصة الأمن في إفريقيا: الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020.
25. حجاج، محمد. إشكاليات الحكم المحلي في إفريقيا: إثيوبيا ونيجيريا دراسة مقارنة، سلسلة إفريقيات 5. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2019.
26. حسن، حمدي عبد الرحمن. "الجيش والسياسة في الخبرة الأفريقية: طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي." في الجيش والتحول الديمقراطي في

- إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، تحرير حمدي عبد الرحمان حسن، 57-91. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
27. حسن، حمدي عبد الرحمن. الدولة المستحيلة في أفريقيا: مسارات متناقضة. الأردن، عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2020.
28. حسن، حمدي عبد الرحمن. العسكريون والحكم في أفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي، 1996.
29. حسن، حمدي عبد الرحمن. الفساد السياسي في افريقيا. القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.
30. حسن، حمدي عبد الرحمن. دراسات في النظم السياسية الإفريقية. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.
31. حمدي، عبد الرحمن. افريقيا وتحولات النظام الدولي: حلم الطريق البديل من الكاب الى القاهرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017.
32. دعوشي، محمود صلاح الدين. "تحديات وجهود التنمية في افريقيا." في بحوث افريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين 27-29 ماي 1997. تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية. مج. 2، 112-149. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
33. دوما، بي. اس. الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية: تحليل مقارنة لحالات أنغولا وكولومبيا وسيراليون وسري لانكا، ترجمة عبد الاله النعيمي. بغداد: دراسات عراقية، 2008.
34. ديزي، رؤوف. "الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)." في التكامل الإقليمي والتنمية في افريقيا، تحرير محمد عاشور، 355-382. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005.
35. ديشان، هوبير. الديانات في افريقيا السوداء، ترجمة أحمد صادق حمدي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ع. 1769، 2011.
36. رودني، والتر. أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 132، 1988.

37. رياض، زاهر. *استعمار إفريقيا*. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
38. رياض، محمد، وكوثر عبد الرسول. *أفريقيا: دراسة لمقومات القارة*. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.
39. زروالية، فوزية. *الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
40. زكي، رمزي. *الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 226، 1998.
41. سالم، عبد الكريم، وآخرون. *المجال العالمي: كتاب الجغرافيا لتلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي شعب علمية*. تونس: وزارة التربية، المركز الوطني للبيداغوجي، 2006.
42. سعودي، محمد عبد الغني. "الجغرافيا السياسية." في *الموسوعة الأفريقية: المجلد الأول الجغرافيا*، تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 627-672. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
43. سعودي، محمد عبد الغني. *إفريقية: في شخصية القارة، شخصية الأقاليم*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.
44. سعيد، محمد السيد. *الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية*. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 1986.
45. سون، باسيل دافيد. *أفريقيا القديمة: تكتشف من جديد*، ترجمة نبيل بدر وسعد زغلول. مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر.
46. سيسوكو، س. م. "الصنغي من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر." في *تاريخ إفريقيا العام: المجلد الرابع إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر*، تحرير ج. ت. نياني، 199-221. باريس: اليونسكو، م. 4، 1988.

47. سيلا، عبد القادر محمد. *المسلمون في السنغال: معالم الحاضر وفاق المستقبل*. قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، سلسلة كتاب الأمة رقم 12، 1406هـ.
48. شازان، نعومي. "بين الليبرالية والنزعة الدولتية الثقافات السياسية والديمقراطية في أفريقيا." في *مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة*، تحرير لاري دايغوند، ترجمة سمية فلو عبود، 73-118. بيروت: دار الساقي، 1994.
49. شاكرا، محمود. *السنغال: مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا 8*. دمشق: مكتبة دار الفتح، 1971.
50. شاكرا، محمود. *تشاد: مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا 6*. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1972.
51. شكيمه، ياسين. "التكامل كآلية لفض وتسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا." في *مسارات تسوية النزاعات الحدودية في إفريقيا: أعمال الندوة الوطنية الثالثة عشر*، تحرير كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي، 20-40. الجزائر، الوادي: مطبعة منصور، ج.2، 2021.
52. شكيمه، ياسين. "خصائص البناء الاقتصادي الإفريقي: ازدواجية متناقضة بين الثروة والفقر." في *النظم السياسية وفرص التكامل الاقتصادي القاري في إفريقيا*، تحرير ياسين شكيمه، 20-36. الجزائر، الوادي: مطبعة منصور، 2023.
53. شكيمه، ياسين. *الفقر في دول غرب إفريقيا وآليات مكافحته*. برلين: نور للنشر، 2020.
54. طاهر، أحمد. *أفريقيا فصول من الماضي والحاضر*. القاهرة: دار المعارف، 1979.
55. عامر، ماجدة إبراهيم. "النمو السكاني في إفريقيا." في *الموسوعة الأفريقية: المجلد الأول الجغرافيا*، تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 173-239. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.

56. عبد الرزاق، عادل. *أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي رؤية مستقبلية: دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.
57. عبد الرزاق، عادل. *دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا: 1963-2002 دراسة تحليلية وقانونية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.
58. عتابي، ليث عبد الحسين. *دراسة حول الأديان في أفريقيا: مدخل لدراسة الأديان، أفريقيا موطن التنوع الديني*. العراق: دار أبكر للطباعة والنشر، 2020.
59. عثمان، طارق أحمد، والبشير، عبد الوهاب الطيب. *مدخل لدراسة المسيحية في أفريقيا*. الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، اصدار رقم 45، 2003.
60. عوض، أحمد. "تصنيف اللغات الأفريقية." في *الموسوعة الأفريقية: المجلد الثالث اللغات*. تحرير مصطفى حجازي السيد وآخرون، 3-39. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
61. عوض، صلاح الدين حميدة. "الإنتاج الحيواني في القارة الأفريقية." في *الموسوعة الأفريقية: المجلد الأول الجغرافيا*، تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 251-287. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
62. فايد، يوسف عبد المجيد. "الأقاليم المناخية في افريقية في ضوء تصنيف (كين)." في *الموسوعة الأفريقية: المجلد الأول الجغرافيا*، تحرير معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 126-153. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
63. فرويند، بل. "أفريقيا في القرن العشرين الطويل." في *القرن العشرين الطويل: الاستعمار الاقتصادي الأمريكي لدول العالم الثالث، هيمنة، تنمية غير متكافئة، تفاوت عالمي*، تحرير جومو كوامي سوندرام، ترجمة محمود كامل، 139-167. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

64. فليجة، أحمد نجم الدين. *أفريقيا دراسة عامة وإقليمية*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998.
65. فيج، جي. دي. *تاريخ غرب أفريقيا*، ترجمة السيد يوسف نصر. القاهرة: دار المعارف، 1982.
66. كاتز، كلود ونعم تشومسكي وإسكندر زينويفيف. *امبريالية القرن الواحد والعشرين*، ترجمة يوسف درويش. القاهرة: دار الأمين، 2000.
67. كام، جوزفين. *المستكشفون في أفريقيا*، ترجمة يوسف نصر. القاهرة: دار المعارف، 1983.
68. كانتى، مادي إبراهيم. *التهديدات الإرهابية في دول الساحل وغرب أفريقيا والحرب على الإرهاب*. موريشيوس: نور للنشر، 2018.
69. لويد، ب. س. *أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي*، ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980.
70. ماثاي، وانغاري. *أفريقيا والتحدى*، ترجمة أشرف محمد كيلاني. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014.
71. ماكيفيدي، كولن. *أطلس التاريخ الأفريقي*، ترجمة مختار السويفي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.
72. متولي، محمود ورأفت الشيخ. *أفريقيا في العلاقات الدولية*. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1975.
73. محمد، محمد عوض. *الشعوب والسلالات الأفريقية*. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة دراسات أفريقية 1، 1965.
74. المدخل الديني. *في الموسوعة الأفريقية: المجلد الرابع، الأنثروبولوجيا*. تحرير: فاروق عبد الجواد شويقة وآخرون، 83-98. القاهرة: دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997.
75. مسعود، جمال عبد الهادي محمد، ووفاء محمد رفعت جمعة. *أفريقيا: يراد لها أن تموت جوعاً*. مصر، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط. 3، 1991.

76. مصلوح، كريم. *الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
77. مورلاييه، فرانسيس وجوزيف كولنيز. *صناعة الجوع: خرافة الندرة*، ترجمة أحمد حسان. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 1983.
78. موسى، عايدة العزب. *جنور العنف في الغرب الأفريقي: حالات مالي ونيجيريا*. مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015.
79. موسي، فيصل محمد. *موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر*. ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997.
80. ميدلي، جون. *نهب الفقراء: الشركات عابرة للقومية واستنزاف موارد البلاد النامية*، ترجمة بدر الرفاعي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
81. الن، روبرت سي. *التاريخ الاقتصادي العالمي: مقدمة قصيرة جدا*، ترجمة محمد سعد طنطاوي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.
82. نجفي، سالم توفيق واحمد فتحي عبد المجيد. *السياسات الاقتصادية الكلية والفقر: مع إشارة خاصة الى الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
83. نياني، ت. جبريل. "مالي والتوسع الثاني للماندنغ." في *تاريخ إفريقيا العام: المجلد الرابع إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر*، تحرير ج. ت. نياني، 129-182. باريس: اليونسكو، م. 4، 1988.
84. هريدي، فرغلي علي تسن. *تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر: الكشف- الاستعمار- الاستقلال*. الإسكندرية: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2008.
85. هوبكنز، ا. ج. *التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية*، ترجمة أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 1998.

ج- الدوريات:

86. إبراهيم، عبد الله عبد الرزاق. "مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة." مجلة *الدراسات الأفريقية 1*، ع. 12 (1983): 1-48.

87. ابراهيم، عبد الله عبد الرزاق. "نظم الحكم الاستعمارية في غرب أفريقيا." مجلة الدراسات الأفريقية 1، ع. 13 و 14 (1984، 1985): 63-102.
88. أبو سنة، طارق حسني. "أزمة السكان والتنمية في أفريقيا." السياسة الدولية، ع. 90 (أكتوبر 1987): 197-201.
89. آدم، أبكر عبد البنات. "التنوع الديني والإثني في موريتانيا وتحديات بناء دولة المواطنة." دراسات أفريقية 15، ع. 53 (جوان 2015): 121-157.
90. انجاي، مصطفى. "جدل الديني والسياسي واشكالية بناء الدولة في الساحل الأفريقي." قراءات أفريقية، ع. 29 (سبتمبر 2016): 26-38.
91. أوساجاي، إجوزا إي. "التكيف الهيكلي: المجتمع المدني والتماسك الوطني في أفريقيا." أفريقية-عربية 3 (أكتوبر 2000): 1-42، ترجمة مصطفى مجدي الجمال.
92. بانقا، علم الدين. "تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة 1960-2017." جسر التنمية، ع. 144 (2018): 6-35.
93. بمبا، آدم. "صراع الهوية في أفريقيا: التآرجح بين القبيلة والدولة." قراءات أفريقية، ع. 27 (مارس 2016): 40-51.
94. بن بناجي، عبد الناصر. "السياسات اللغوية الكولونيالية وما بعد الكولونيالية في أفريقيا: المشاهد التاريخية والمشاهد الحديثة." مجلة معالم 9، ع. 12 (2019): 195-218.
95. بيلا تاسيريانكينني، زينب. "التفاعل الديني الاجتماعي في بوركينافاسو: الأرواحية والإسلام نموذجاً." قراءات أفريقية، ع. 24 (أفريل-جوان 2015): 6-15.
96. حجازي، محمد السعيد. "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الأفريقي." المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية بجامعة الأغواط 4، ع. 2 (2020): 380-399.
97. حسن، حمدي عبد الرحمن. "المشهد الديمقراطي الراهن في أفريقيا." السياسة الدولية 42، ع. 169 (جويلية 2007): 56-61.

98. حسين، أحمد عبد الدايم. "الاقتصاد الإفريقي في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن 19." *قراءات إفريقية*، ع. 21 (جولية-سبتمبر 2014): 10-19.
99. حسين، مصطفى سلامة. "الجماعة الاقتصادية الأفريقية: قراءة قانونية." *السياسة الدولية* 29، ع. 113 (جولية 1993): 28-49.
100. زنگو برزي، إسماعيل. "المشهد اللغوي في إفريقيا: مسار وعوائق." *قراءات إفريقية*، ع. 19 (جانفي-مارس 2014): 76-84.
101. زواوي، محمد. "الجفاف في إفريقيا: القنبلة الموقوتة." *قراءات إفريقية*، ع. 3 (ديسمبر 2007): 103-107.
102. سنوسي، نجم الدين " دور القبيلة في إفريقيا." *قراءات إفريقية*، ع. 8 (أفريل-جوان 2011): 80-87.
103. شبانة، أيمن السيد. "الصراعات الاثنية في إفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة." *قراءات إفريقية*، ع. 6 (سبتمبر 2010): 94-103.
104. شعبان، سعاد علي حسن. "مجتمعات الصيد والقنص الإفريقية." *مجلة الدراسات الإفريقية* 1، ع. 8 (1979): 175-228.
105. شعبان، ماهر عطية. "تطور الحركة الوطنية في غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر ودور أميلكار كابرال فيها." *مجلة الدراسات الإفريقية* 6، ع. 19 (1997): 81-116.
106. شويقة، فاروق عبد الجواد متولي. "لمحة أنثروبوجغرافية في مورفولوجية البيئة وحياة الناس في مجتمعات مختارة من القارة الإفريقية." *مجلة الدراسات الإفريقية*، ع. 26 (2004): 103-136.
107. عبدولي، سعيد الحسين. "الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية." *مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، موريتانيا*، ع. 2 (2014): 1-15.
108. علتم، موسى فتحي موسى. "سكان إفريقيا.. الى أين؟" *قراءات إفريقية*، ع. 9 (جولية-سبتمبر 2011): 103-115.

109. علي، خالد حنفي. "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في أفريقيا". *السياسة الدولية* 42، ع. 169 (جولية 2007): 90-95.
110. غالي، بطرس بطرس. "حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية". *السياسة الدولية* 29، ع. 114 (أكتوبر 1993): 142-148.
111. فكي، عبد الناصر علي بن علي. "الثقافة المجتمعية ومعدلات الإصابة بالأمراض في أفريقيا: الايبولا: ليبيريا-الايدز اثيوبيا- السحائي بوركينافاسو". *دراسات افريقية* 16، ع. 56 (ديسمبر 2016): 211-253.
112. كومي، خالد محمود. "مستقبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا". *السياسة الدولية* 19، ع. 71 (جانفي 1983): 144-147.
113. متولي، خالد السيد. "تصدير النفائات الخطرة إلى أفريقيا". *السياسة الدولية* 42، ع. 169 (جولية 2007): 102-105.
114. مجاهد، حورية توفيق. "تاريخ انتشار الإسلام في أفريقيا: الابعاد والوسائل". *قراءات افريقية*، ع. 6 (سبتمبر 2010): 20-26.
115. محمد، عاصم محمد حسن. "الديانات التقليدية في غرب أفريقيا: مدخل دراسي". *قراءات افريقية*، ع. 3 (ديسمبر 2008): 67-87.
116. محمود، نهاد. "تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة.. نماذج من أفريقيا". *المشهد العالمي للتطرف والإرهاب*، ع. 10 (فيفري 2025): 101-111.
117. معوض، آلاء محمد. "الأبعاد الجغرافية لمشكلة الفقر في أفريقيا". *قراءات افريقية*، ع. 17 (جولية-سبتمبر 2013): 83-91.
118. مناور، فيصل حمد. "المخاطر الاجتماعية". *جسر التنمية* 13، ع. 124 (ماي 2015): 2-26.
119. منصور، خالد. "إشكاليات العمل الإنساني الدولي: إفريقيا نموذجاً". *السياسة الدولية* 42، ع. 169 (جولية 2007): 82-89.
120. موسى، عبد المجيد عثمان. "تحديات الرعاية الصحية الأولية في أفريقيا". *دراسات افريقية* 16، ع. 56 (ديسمبر 2016): 195-209.

121. موسى، محمد البشير أحمد. "اللاجئون في افريقيا وتحديات المهجر." *قراءات افريقية*، ع. 30 (ديسمبر 2016): 84-93.
122. يعقوب، علي. "دولة مالي الإسلامية (628 هـ - 734 هـ / 1230 م - 1430 م)." *قراءات إفريقية*، ع. 20 (أفريل - جوان 2014): 15-23.
- د - التقارير والندوات والأبحاث:
123. الاتحاد الافريقي - النيباد. برنامج تطوير البنية التحتية في افريقيا: ربط ودمج وتغيير القارة الافريقية، ملخص تنفيذي. أديس بابا: الاتحاد الافريقي، 2012.
124. الاتحاد الافريقي - النيباد. التقرير الاستعراضي الرابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا 2015-2024. أديس بابا: الاتحاد الافريقي، 2024.
125. اتحاد العلماء المسلمين. لجنة تقصي الحقائق بمجلس الأمناء. التشيع في افريقيا: تقرير ميداني. القاهرة: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2011.
126. أطباء بلا حدود. التقرير الدولي عن أنشطة منظمة أطباء بلا حدود لعام 2022، ترجمة سيمون سطيفو. جينيف: أطباء بلا حدود، 2022.
127. أطباء بلا حدود. التقرير الدولي عن أنشطة منظمة أطباء بلا حدود لعام 2024، ترجمة ربيكا شهوان. جينيف: أطباء بلا حدود، 2024.
128. ايجلاند جان. "من منطقة الساحل إلى مفاوضات كوبنهاغن المعنية بتغير المناخ." *في الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، إدراج الحد من مخاطر الكوارث في أنشطة محاربة الفقر: التقرير السنوي 2008*. واشنطن: الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، 2008.
129. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2007/2008: محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007.
130. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

131. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات الى التنمية البشرية، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.
132. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.
133. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.
134. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2015: التنمية في كل عمل، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015.
135. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.
136. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2021/2022: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار، رسم مستقبلنا في عالم يتحول، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022.
137. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية للعام 2003: أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، ترجمة غسان غصن وآخرون. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.
138. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية للعام 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004.

139. بنك الإسلامي للتنمية. التقرير السنوي 2023: الاعتزاز بماضينا واستشراف مستقبلنا أصالة وتضامن وازدهار. المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، 2024.
140. البنك الدولي. تقرير عن التنمية في العالم 1990. واشنطن: البنك الدولي، 1990.
141. جامعة إفريقيا العالمية. التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول 2013-2014. الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2015.
142. حسن، حمدي عبد الرحمان. "نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية." في تقرير ريادي استراتيجي: واقع الأمة بين الثورات والمرحلة الانتقالية، الإصدار العاشر، 125-149. الرياض: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2013.
143. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. التقرير السنوي 2024. الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2025.
144. صندوق أوبك للتنمية الدولية. التقرير السنوي 2019: تأثير أكبر في أهم المجالات. فيينا: صندوق أوبك للتنمية الدولية، 2020.
145. عثمان، عبد الرحمان أحمد وكمارا عباس وموسى طه تايالله. "التحولات الديمقراطية في إفريقيا لعام 2015." في التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثاني 2014-2015، تحرير يوسف خميس أبو رفا، 6-34. الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2016.
146. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. تقرير موجز: القوات العسكرية الخاصة، تر. ياسين السيد. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مارس 2006.
147. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. التقرير السنوي 2022: رفع الكفاءة المؤسسية من أجل تعظيم الأثر التنموي. السودان: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2023.

148. اليونسكو. التقرير العالمي لرصد التعليم 2020: التعليم الشامل للجميع، الجميع بلا استثناء. باريس: اليونسكو، 2020.

149. اليونسكو. التقرير العالمي لرصد التعليم 2021/2022: الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم، من الذي يختار، من الذي يخسر. باريس: اليونسكو، ط.2، 2022.

هـ - الرسائل الجامعية:

150. بالة، عمار. "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا." أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2017/2018.

ز - المواقع الالكترونية:

151. بارث، أوليفر. "ثلاثة أمور يجب معرفتها حول الوضع الإنساني في النيجر." أطباء بلا حدود. <https://shorturl.at/2rVNG>. شوهذ: 2025/08/29.

152. بوحنية، قوي. "الدايتير الإفريقية: الحاجة لانفاضة دستورية وقوانين جديدة." مركز الجزيرة للدراسات، في: <https://cutt.us/RD1GV>. شوهذ: 2022/06/14.

153. حسن، حمدي عبد الرحمان. "الحركات الإسلامية في إفريقيا.. ولادة من رحم العدو." اون اسلام، في: <https://2u.pw/j2QgqDqd>. شوهذ: 2024/06/11.

154. طويل، أماني. "إلى أين يقود "الفقر المائي" أفريقيا: من المتوقع أن تفقد القارة ثلثي أرضها الصالحة للزراعة بحلول عام 2025." اندبندنت عربية، في: <https://shorturl.at/W0Ddj>. شوهذ: 2024/09/15.

155. علي، اسماعيل محمد. "متى تتحرر أفريقيا من هيمنة الحزب الواحد؟" اندبندنت عربي، في: <https://cutt.us/HadRa>. شوهذ: 2022/06/13.

156. المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء التآزر. "برنامج تكافل." في: <https://taazour.mr/programme-takaful>. شوهذ: 2025/08/18.

157. منظمة الصحة العالمية. "النشرات الإخبارية: بيان منظمة الصحة العالمية بشأن اجتماع لجنة الطوارئ المعنية باللوائح الصحية الدولية فيما يتعلق بتفشي الإيبولا لعام 2014 في غرب أفريقيا." <https://www.who.int/ar/news/item/12-10-1435-statement-on-the-1st-meeting-of-the-ihc-emergency-committee-on-the-2014-ebola-outbreak-in-west-africa>. شوهذ: 2025/11/12.
158. اليونيسيف، "تضاعف إغلاق المدارس في منطقة الساحل الأفريقي في العامين الماضيين بسبب تزايد انعدام الأمن." اليونيسيف (فيفري 2019)، في: <https://2u.pw/reDb6zK>. شوهذ: 2024/10/23.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A- Official References:

159. Africa Platform for Social Protection (APSP). *Board Charter: An African Continent Free from Poverty and Vulnerability*. Nairobi, Kenya. 2024.
160. African Union. *Agenda 2063: The Africa We Want, Framework Document*. Addis Ababa, Ethiopia. September 2015.
161. African Union. *Plan of Action on Employment and Poverty Alleviation*. Addis Ababa, Ethiopia. September 2004.
162. African Union. *Social Policy Framework for Africa*. Addis Ababa, Ethiopia. October 2008.
163. Burkina Faso, Mali, and Niger. *Communiqué conjoint du Burkina Faso, de la République du Mali et de la République du Niger*. 28 janvier 2024.
164. Burkina Faso, Mali, Mauritanie, Niger, Tchad. *Convention Portant Création du G5 Sahel*. Nouakchott, 19 décembre 2014.
165. Burkina Faso, Ministère De L'économie Et Des Finances, Direction Générale Des Impôts. *Code Des Impôts 2022*. 7 Janvier 2022.
166. Burkina Faso. *Constitution du 11 juin 1991 : Révisée par la loi n° 072-2015 CNT du 5 novembre 2015*.

167. Burkina Faso. *Politique Nationale de Protection Sociale 2013 – 2022*. Septembre 2012.
168. CEEAC. *La CEEAC A La Croisée Des Chemins: Vers L'intégration De l'Afrique Centrale*. Plan Stratégique Indicatif À Moyen Terme 2021- 2025 de la Communauté Économique des États de L'Afrique Centrale (CEEAC). n.d.
169. Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest. *Protocole A/SP1/12/01 sur la Démocratie et la Bonne Gouvernance Additionnel au Protocole Relatif au Mécanisme de Prevention, de Gestion, de Règlement des Conflits, de Maintien de la Paix et de la Sécurité*. Dakar, 21 Decembre 2001.
170. Economic Community of West African States (ECOWAS). *ECOWAS Revised Treaty*. Abuja, Nigeria: ECOWAS Commission, 1993, Reprint 2010.
171. ECOWAS. *Action Plan 2022 < 2030 ECOWAS Regional Climate Strategy*. Abuja, Nigeria: ECOWAS Commission, June 2022.
172. European Union External Action Service. *European Union Strategy for Security and Development in the Sahel*. Brussels, 2011.
173. G7 France. *Biarritz Declaration for a G7 & Africa Partnership*. Paris, 26/08/2019.
174. G7 France. *Biarritz Summit: Sahel Partnership Action Plan*. Paris, 26/08/2019.
175. IDA and IMF. *Initiative for Heavily Indebted Poor Countries (HIPC): Document for the Completion Point under the Original Framework and Decision Point under the Enhanced Framework*. 11 August 2000.
176. Ministère de la Fonction Publique, de la Rationalisation des Effectifs et du Renouveau du Service Public. « Décret n° 2017-231 du 07 février 2017 portant création du Comité de Modernisation de l'Administration Publique. » *Journal Officiel du la République du Sénégal* 162, n.6993 (16 février 2017) : 233-4.

177. Ministry of Foreign Affairs of Japan. *White Paper on Development Cooperation 2015: Japan's International Cooperation*. Tokyo, March 2016.
178. République du Burkina Faso, Ministère de l'Agriculture, des Ressources Hydrauliques, de l'Assainissement et de la Sécurité Alimentaire. *Politique Nationale De L'eau*, Version Finale Provisoire n°2. Mars 2015.
179. République du Burkina Faso, Ministère de l'Environnement de l'Economie Verte et du Changement Climatique. *Atteindre la Neutralité en Matière de Dégradation des Terres au Burkina Faso –Contribuer au Développement Durable du Pays*. Ouagadougou, 15 Juin 2017.
180. République du Burkina Faso, Ministère de la Culture, des Arts et du Tourisme. *Politique Nationale de la Culture et du Tourisme 2018–2027*. Juin 2018.
181. République du Mali, Ministère de l'Education National. *Programme Décennal de Développement de l'Education et de la Formation Professionnelle Deuxième Génération (PRODEC 2), 2019-2028*. Version adoptée en Conseil des Ministres (5 juin 2019).
182. République du Mali, Ministère de la Culture. *Politique Culturelle du Mali : Document-Cadre*. n.d.
183. République du Mali, Ministère du Développement Rural et de l'Environnement. *Stratégie Nationale De Sécurité Alimentaire Au Mali 2020-2024*. Bamako : Ministère du Développement Rural et de l'Environnement, 2020.
184. République Du Mali. « Loi n°03- 006 / du 21 Mai 2003 Portant Création de l'Agence Malienne pour le Développement de l'Energie Domestique et de l'Electrification Rurale.» *Journal Officiel* 44, n. 15 (31 Mai 2003): 2364-5.
185. République Du Niger, Ministères en Charge De l'Education et de la Formation. *Stratégie Nationale d'Accélération de l'Education et de la Formation des Filles et des Femmes au Niger 2020-2030*. Février 2020.

186. République du Niger. *Constitution de la VII^{ème} République : (Promulguée par Décret n°2010-754/PCSRD du 25 Novembre 2010) Jorn n° Spécial 19 du 29 Novembre 2010.*
187. République du Sénégal, Ministère de l'Agriculture. *Programme Agricole 2008-2009: La Grande Offensive Agricole pour la Nourriture et l'Abondance, Version du CIM.* Dakar, 9 Mai 2008.
188. République du Sénégal, Ministère De La Sante et de l'action Sociale. *Plan Stratégique de Développement de la Couverture Maladie Universelle au Sénégal 2013-2017.* 2020.
189. République du Sénégal, Ministère de la Santé et de l'Action sociale. *Plan d'Action National Budgétisé de la Planification Familiale 2016–2020.* 2015.
190. République du Sénégal, Ministre de l'Environnement et de la Protection de la Nature. *Plan d'Action National pour l'Adaptation aux Changements Climatiques.* 2006.
191. République du Sénégal, *Plan Sénégal Émergent (PSE): Plan D'actions Prioritaires 3: 2024-2028.* Dakar, Décembre 2023.
192. République du Sénégal. *Plan Sénégal Emergent (PSE): Plan d'Actions Prioritaires 3: 2024-2028.* Décembre 2023.
193. République du Tchad, Ministère du Développement Pastoral et des Productions Animales. *Projet Amélioration de la Gestion des Ressources Pastorales au Tchad.* Décembre 2011.
194. République Islamique de Mauritanie, Ministère de l'Hydraulique et de l'Assainissement. *Stratégie Nationale de l'Assainissement 2020–2030 : SNADEA – 2030.* Août 2016.
195. République Islamique de Mauritanie, Ministère des Pêches et de l'Economie Maritime. *Stratégie Nationale de Gestion Responsable pour un Développement Durable des Pêches et de l'Economie Maritime 2015-2019.* Février 2015.
196. Union du Maghreb Arabe, Secretariat General. *Programme D'action Sous-Régional De Lutte Contre La Désertification Au Maghreb.* Août 1999.

197. Union Économique et Monétaire Ouest Africaine, La Commission. *Impact 2030 : Plan Stratégique 2025-2030 de la Commission de l'UEMOA*. Ouagadougou, Burkina Faso, Novembre 2024.
198. United Nations. *Security Council, Report of the Secretary-General on the Situation in the Sahel Region, S/2013/354*. 14 June 2013.

B- Dictionaries and Encyclopedias:

199. Timothy L. Gall and Jeneen M. Hobby (eds.). *Worldmark Encyclopedia of the Nations, V2, Africa*. New York: Thomson Gale, 12th ed., 2007.

C- Books:

200. Aka, Frédéric Ocrisse et Laurent Bossard. "les Langues." dans *Cahiers de l'Afrique de l'Ouest: Atlas Régional de l'Afrique de l'Ouest*, édité par Laurent Bossard, 57-66. Paris: Organisation de Coopération et de Développement Économique, 2009.
201. Bach, Daniel C. *Regionalism in Africa: Genealogies, Institutions and Trans-State Networks*. London: Routledge, 2016.
202. Bach, Daniel C. *Regionalism in Africa: Genealogies, Institutions and Trans-State Networks*. New York: Routledge, 2016.
203. Bayart, Jean François. *The State in Africa: the Politics of the Belly*, translated by Mary Harper Christopher and Elizabeth Harrisson. New York: Longman Publishing, 1993.
204. Bergamaschi, Isaline. "The Political Economy of Aid in the Sahel." in *The Oxford Handbook of the African Sahel*, edited by Leonardo A. Villalón, 347- 362. UK: Oxford University Press, 2021.
205. Bertrand, Monique. "Décentralisation et Culture Politique Locale au Mali: De la Réforme Territoriale au Cas de Bamako." dans *Afrique: Les Identités Contre la Démocratie?* édité par René Otayek, 23-40. France: l'Aube, IRD, Autrepart 10, 1999.

206. Blundo, Giorgio. "Corruption and the State in the Sahel," in *The Oxford Handbook of the African Sahel*, edited by Leonardo A. Villalón, 363- 380. UK: Oxford University Press, 2021.
207. Bohannon, Paul and Phillip Curtin. *Africa and Africans*. 4th ed. USA, Illinois: Waveland Press, 1995.
208. Bratton, Michael and Nicolas Van De Walle. "Neopatrimonial Rule in Africa." In *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*, edited by Michael Bratton and Nicolas Van De Walle, 61-83. UK, Cambridge: Cambridge University Press, 1997.
209. Brautigam, Deborah. *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa*. Oxford: Oxford University Press, 2009.
210. Brenzinger, Matthias and Herman Batibo. "Sub-Saharan Africa." in *Atlas of the World's Languages in Danger*, edited by Christopher Moseley, 20-25. Paris: UNESCO Publications, 3rd ed, 2010.
211. Buchanan, James M. and Gordon Tullock. *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy*. USA: University of Michigan Press, 1962.
212. Buzan, Barry, Ole Wæver and Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. London: Lynne Rienner Publishers, 1998.
213. Buzan, Barry. *People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. New York: Harvester Wheatsheaf, 2nd edition, 1991.
214. Caron, Bernard. "Chadic." in *The Oxford Handbook of African languages*, edited by Rainer Vossen and Gerrit J. Dimmendaal, 341-358. UK: Oxford University Press, 2020.
215. Chazan, Naomi, Peter Lewis, Robert Mortimer, Donald Rothchild, and Steven Stedman. *Politics and Society in Contemporary Africa*. 3rd ed. London: Lynne Rienner Publishers and Macmillan, 1999.
216. Clark, John. "The State, Popular Participation and the Voluntary Sector." in *NGOs, States and Donors: Too Close for*

- Comfort?* edited by David Hulme and Michael Edwards, 43-58. London: Macmillan Press LTD, 1997.
217. Davidson, Basil. *The African Slave Trade: A Revised and Expanded Edition*. Boston/Toronto: Little, Brown and Company, 3rd ed., 1980.
218. De Haan, Cees, Umberto Mario Mario Rossi, Karen L. McLennan, and Don P. Mackenzie. *Pastoralism Development in the Sahel: A Road to Stability?* Washington, DC: World Bank, 2016.
219. Diamond, Jared. *Guns, Germs, and Steel: The Fates of Human Societies*. New York: W. W. Norton & Company, 1999.
220. Diop, Cheikh Anta. *Precolonial Black Africa: A Comparative Study of The Political and Social System of Europe and Black Africa, From Antiquity to Formation of Modern States*, translated by Harold J. Salemson. Westport, Connecticut, USA: Lawrence Hill and Company, 1987.
221. Duffield, Mark. *Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples*. Cambridge: Polity Press, 2007.
222. El-Bekri, Abou-Obeid. *Description de l'Afrique Septentrionale*, traduire par: Mac Guckin de Slane. Paris: Imprimerie Impériale, 1858.
223. Eltis, David and David Richardson. *Atlas of the Transatlantic Slave Trade*. New Haven & London: Yale University Press, 2010.
224. Fortes, M. and E. E. Evans Pritchard. "Introduction." In *African Political Systems*, edited by M. Fortes and E. E. Evans Pritchard, 1-23. London: Oxford University Press, 1940.
225. Green, Edward C. *The Role of Faith-Based Organizations in HIV/AIDS Mitigation*. Washington, DC: Synergy Project, USAID, 2002.
226. Guerineau, Samuel. "Integration and Poverty Reduction." in *Building Integrated Economies in West Africa Lessons in Managing Growth, Inclusiveness, and Volatility*, edited by

- Alexei P. Kireyev, 357-372. Washington, DC: International Monetary Fund, 2016.
227. Guido, Joseph. "Tuareg Rebellions since 1960 (Mali and Niger)." in *Modern African Conflicts: An Encyclopedia of Civil Wars, Revolutions, and Terrorism*, edited by Timothy J. Stapleton, 331-333. California : ABC-CLIO, LLC, 2022.
228. Hout, Wil. "Eu Development Policy and Poverty Reduction: Conclusions and Recommendations." in *EU Development Policy and Poverty Reduction: Enhancing Effectiveness*, edited by Wil Hout, 195-201. England: Ashgate Publishing Limited, 2007.
229. Hulme, David and Michael Edwards. "NGOs, States and Donors: An Overview." in *NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort?* edited by David Hulme and Michael Edwards, 3-22. London: Macmillan Press LTD, 1997.
230. Huntington, Samul P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven and London: Yale University Press, 1968.
231. Kaké, Ibrahima Baba and Elikia M'Bokolo. *L'ère Des Grands Empires: Le Moyen Âge Africain*. Paris: ABC, 1977.
232. Keynes, John Maynard. *The General Theory of Employment Interest and Money*. New York: Harcourt, Brace and Company, 1936.
233. Ki-Zerbo, Joseph. *Histoire De L'Afrique Noire: D'Hier à Demain*. Paris: Librairie A. Hatier, 1972.
234. Laughlin, Fiona Mc. "The Linguistic Ecology of the Sahel." in *The Oxford Handbook of the African Sahel*, edited by Leonardo A. Villalón, 640- 665. UK: Oxford University Press, 2021.
235. Le Houerou, H.N. *The Grazing Land Ecosystems of the African Sahel. Ecological Studies: Analysis and Synthesis, Vol. 75*. Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 1989.
236. Malthus, Thomas. *An Essay on the Principle of Population*. London: Electronic Scholarly Publishing Project, 1998.

237. Marshall, Alfred. *Principles of Economics: An Introductory Volume*. London: Macmillan and CO., Limited, 8th ed., 1930.
238. Marx, Karl. *Capital, A Critique of Political Economy: The Process of Capitalist Production*. Translated by Samuel Moore and Edward Avelino, edited by Frederick Engels. Chicago: Charles H. Kerr & Company, volume I, 3rd German edition, 1926.
239. Michels, Robert. *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. Translated by Eden and Cedar Paul. New York: Hearst's International Library Co., 1915.
240. Mills, C. Wright. *The Power Elite*. New York: Oxford University Press, 1956.
241. Mkandawire, Thandika. "Adjustment, Political Conditionality and Democratisation in Africa." in *From Adjustment to Development in Africa: Conflict Controversy Convergence Consensus*, edited by Giovanni Andrea Cornia and Gerald K. Helleiner, 155-173. London: Palgrave Macmillan, 1994.
242. Mortimore, Michael and William M. Adams. *Working the Sahel: Environment and Society in Northern Nigeria*. London: Routledge, 1999.
243. Nurkse, Ragnar. *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries*. New York: Oxford University Press, 1953.
244. Olowu, Dele. "Decentralization and Urban Governance in West Africa." in *Decentralization and the Politics of Urban Development in West Africa*, edited by Dickson Eyoh and Richard Stren, 23-52. Washington: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2007.
245. Otayek, René. "La Démocratie entre Mobilisations Identitaires et Besoin d'État: Y a-t-il une «Exception» Africaine." dans *Afrique: Les Identités Contre la Démocratie?* édité par René Otayek, 5-22. France: l'Aube, IRD, Autrepart 10, 1999.

246. Ouedraogo, Dieudonné. "les Dynamiques Démographiques. " dans *Cahiers de l'Afrique de l'Ouest : Atlas Régional de l'Afrique de l'Ouest*, édité par Laurent Bossard, 29-39. Paris : Organisation de Coopération et de Développement Économique, 2009.
247. Pannhausen, Christoph and Bianca Untied. *Regional Agricultural Trade in West Africa: A Focus on the Sahel Region*. Germany: Deutsche Gesellschaft für, 2010.
248. Prebisch, Raúl. *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*. New York: United Nations, 1950.
249. Pye, Lucian W. *Aspects of Political Development: an analytic study*. Boston: Little, Brown and Company, 1966.
250. Ramalingam, Ben. *Aid on the Edge of Chaos: Rethinking International Cooperation in a Complex World*. Oxford: Oxford University Press, 2014.
251. Ricardo, David. *On the Principles of Political Economy and Taxation*. London: George Bell and Sons, 1908.
252. Richards, I. Audrey. "The Political System of the Bemba Tribe: North-Eastern Rhodesia." in *African Political Systems*, edited by M. Fortes and E. E. Evans Pritchard, 83-120. London: Oxford University Press, 1940.
253. Sachs, Jeffrey D. *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*. New York: Penguin Press, 2005.
254. Salih, M. A. Mohamed "Poverty and Human Security in Africa: The Liberal Peace Debate." in *Peace and Conflict in Africa*, edited by David J. Francis, 171-184. London and New York: Zed Books, 2008.
255. Seligman, C.G. *Races of Africa*. London: Butler and Tanner Ltd, 1930.
256. Sen, Amartya. *Development as Freedom*. New York: Alfred A. Knopf Inc., 4th edition, 2000.
257. Sen, Amartya. *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*. Oxford: Clarendon Press, 1981.

258. Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. Edited by S. M. Soares. Lausanne: MetaLibri Digital Library, 2007.
259. Stewart, Frances. "Horizontal Inequalities and Conflict: An Introduction and some Hypotheses." in *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies*, edited by Frances Stewart, 3-24. New York: Palgrave Macmillan, 2008.
260. Stifel, David and Tassew Woldehanna. "Estimating Utility-Consistent Poverty in Ethiopia, 2000–11." in *Measuring Poverty and Wellbeing in Developing Countries*, edited by Channing Arndt and Finn Tarp, 55-73. Oxford: Oxford University Press, 2016.
261. Thomson, Alex. *An Introduction to African Politics*. 3rd ed. London: Routledge Taylor & Francis Group, 2010.
262. UNEP. DEWA. *Africa Water Atlas*. Nairobi: UNEP, 2010.
263. Weiss, Holger. "Muslim NGOs, Zakat and the Provision of Social Welfare in Sub-Saharan Africa: An Introduction." in *Muslim Faith-Based Organizations and Social Welfare in Africa*, edited by Holger Weiss, 1-38. n.p.: Palgrave Macmillan Cham, 2020.

D- Periodicals:

264. Abebe, Teshome and Nana Quaicoe. "Causes of Poverty in Sub-Saharan Africa: A Layered Theory Approach to Understanding Significant Factors." *Journal of Economics and International Finance* 6, no. 6 (June 2014): 112-124.
265. Abisuga-Oyekunle, Oluwayemisi Adebola, Swapan Kumar Patra & Mammo Muchie. "SMEs in Sustainable Development: Their Role in Poverty Reduction and Employment Generation in Sub-Saharan Africa." *African Journal of Science, Technology, Innovation and Development* (2019): 1-15.
<https://doi.org/10.1080/20421338.2019.1656428>
266. Abubakar, Ibrahim Banaru. "Poverty, Policies, and Politics: a Rights-based Approach to Food Insecurity in Africa." *African Human Rights Yearbook* 6 (2022): 249-272.

267. Aikins, Ama De-Graft and David F. Marks. "Health, Disease and Healthcare in Africa." *Journal of Health Psychology* 12, no. 3 (2007): 387-402.
268. Ake, Claude. "A Definition of Political Stability." *Comparative Politics* 7, n. 2 (January 1975): 271-283.
269. Akindola, Rufus B. "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction." *Journal of Developing Societies* 25, n. 2 (2009): 121-150.
270. Akinyetun, Tope Shola. "From Epidemic to Pandemic: Covid-19, Insecurity and Development in the Sahel." *Africa Development* 48, no. 2 (2023): 61-86.
271. Alou, Yacoubou. "Beyond Sporadic Solutions: Poverty in the West African Sahel." *International Journal of Multidisciplinary and Current Educational Research (IJMCER)* 4, no. 4 (2022): 18-23.
272. Angeles, Luis. "On the Causes of the African Slave Trade." *KYKLOS* 66, no. 1 (February 2013): 1-26.
273. Badewa, Adeyemi Saheed. "Regional Security Complex: The Boko Haram Menace and Socio-Economic Development Crises in the Sahel." *Conflict, Security & Development* 22, n. 4 (2022): 321-343.
274. Bo, Hong, Rodiat Lawal and Rilwan Sakariyahu. "China's Infrastructure Investments in Africa: An Imperative for Attaining Sustainable Development Goals or a debt-trap?" *The British Accounting Review* (2024): 1-19. <https://doi.org/10.1016/j.bar.2024.101472>
275. Boas, Morten and Francesco Strazzari. "Governance, Fragility and Insurgency in the Sahel: A Hybrid Political Order in the Making." *The International Spectator* 55, n. 4 (2020): 1-17. <https://doi.org/10.1080/03932729.2020.1835324>
276. Boeke, Sergei and Giliam de Valk. "The Unforeseen 2012 Crisis in Mali: The Diverging Outcomes of Risk and Threat Analyses." *Studies in Conflict & Terrorism* (29 mars 2019): 1-20.

277. Caminade, Cyril, Jacques A. Ndione, Mawlouth Diallo, Dave A. MacLeod, Ousmane Faye, Yamar Ba, Ibrahima Dia and Andrew P. Morse. "Rift Valley Fever Outbreaks in Mauritania and Related Environmental Conditions." *International Journal of Environmental Research and Public Health* 11, n. 1 (9 January 2014):903-918.
278. Carabajal, A T, A Orsot, M P E Moudio, T Haggai, C J Okonkwo, G T Jarrard III and N S Selby. «Social and Economic Impact Analysis of Solar Mini-Grids in Rural Africa: A Cohort Study from Kenya and Nigeria." *Environmental Research: Infrastructure and Sustainability* 4, n. 2 (2024): 1-29.
279. Chigudu, Daniel. "Youth at the Crossroads: Balancing Contributions to Conflict and Peace Amid High Unemployment in Africa." *Frontiers in Political Science* 7 (29 July 2025): 1-12.
<https://doi.org/10.3389/fpos.2025.1599788>
280. Cornwall, Andrea and Karen Brock, "What Do Buzzwords Do for Development Policy? A Critical Look at 'Participation', 'Empowerment' and 'Poverty Reduction'." *Third World Quarterly* 26, no. 7 (2005): 1043-1060.
281. Cornwall, Andrea and Karen Brock. "What Do Buzzwords Do for Development Policy? a Critical Look at 'Participation', 'Empowerment' and 'Poverty Reduction'." *Third World Quarterly* 26, n. 7 (2005):1043-1060.
282. Creusot, Anne-Claude. «Financement de l'Habitat Social en Mauritanie: l'Expérience du Programme Twize.» *Ville en Développement*, n° 56 (Juin 2002) :1-2.
283. Crook, C. Richard. "Decentralisation and Poverty Reduction in Africa: The Politics of Local–Central Relations." *Public Administration and Development* 23, n. 1 (February 2003): 77-88.
284. Devereux, Stephen. "The Right to Social Protection in Africa: From CCCCDFPRTs to CLSPPPs." *Law in Africa* 20 (2017): 11-32.
285. Easterly, William. "Life During Growth." *Journal of Economic Growth* 4, no. 3 (September 1999): 239-276.

286. Ewango-Chatelet, Aurélie et Christophe Estay. « Favoriser un Développement Durable en Afrique Subsaharienne par L'entrepreneuriat Innovant : Quelles Conditions Institutionnelles et Sociétales ? » *Revue Organisations & Territoires* 31, n. 3 (2022) : 95-110.
287. Goro, Gaston. « CRS-OCADES Caritas Burkina : Des actions concertées. » *Caritas au Sahel : Périodique d'informations de Caritas au Sahel*, n. 00 (Février 2013): 12.
288. Grawert, Elke. "Cross-border Dynamics of Violent Conflict." *Journal of Asian and African Studies* 43, n. 6 (December 2008): 595-614.
289. Hilgers, Mathieu et Augustin Loada. "Tensions et Protestations dans un Régime Semi-Autoritaire: Croissance des Révoltes Populaires et Maintien du Pouvoir au Burkina Faso." *Politique Africaine* 3, n. 131 (2013):187-208.
290. Hou Hong, Ng. Alex et al. "Poverty: Its Causes and Solutions." *International Journal of Business, Human and Social Sciences* 7, no. 8 (2013): 2471-2479.
291. Jensen, Peter Sandholt and Mogens K. Justesen. "Poverty and vote buying: Survey-based evidence from Africa." *Electoral Studies* 33 (March 2014): 220-232.
292. Kapoor, Ilan. "Participatory Development, Complicity and Desire." *Third World Quarterly* 26, n. 8 (2005): 1203-1220.
293. Kouressy, M., B. Sultan, M. Vaksman, J. F. Belières, L. Claessens, M. Dingkuhn and N. Témé. "Climate Change and Cereal Production Evolution Trend in the Sahel: Case Study in Mali from 1951 to 2010." *Sustainable Agriculture Research* 8, n. 2 (9 April 2019): 68-89.
294. Laborde, David, Will Martin and Rob Vos. "Impacts of COVID-19 on global poverty, food security, and diets: Insights from global model scenario analysis." *Agricultural Economics*, no. 52 (2021): 375-390.
295. Lynge, Halfdan and Ferran Martinez i Coma. "The Effect of Economic Downturns on Voter Turnout in Africa." *Electoral*

- Studies* 76, article 102456 (April 2022): 1-14.
<https://doi.org/10.1016/j.electstud.2022.102456>.
296. Mateos, Oscar and Carlos Bajo Erro. "Protest, Internet Activism, and Sociopolitical Change in Sub-Saharan Africa." *American Behavioral Scientist* 65, n. 4 (2021): 650-665.
297. Mazrui, Ali A. "African Islam and Competitive Religion: Between Revivalism and Expansion." *Third World Quarterly* 10, no. 2 (April 1988): 499–518.
298. Mbaku, John Mukum. "Constitutions and Citizenship: Lessons for African Countries." *International and Comparative Law Review* 17, no. 1 (2017): 7-49.
299. Melber, Henning. "Africa's Middle Classes." *Africa Spectrum* 57, n.2 (2022): 204-219.
300. Meyns, Peter. "Cape Verde: An African Exception." *Journal of Democracy* 13, n. 3 (July 2002): 153-165.
301. Mkandawire, Thandika. "Maladjusted African Economies and Globalisation." *Africa Development* 30, n. 1 and 2 (2005): 1-33.
302. Mubangizi, John Cantius. "The Constitutional Protection of Socio-Economic Rights in Selected African Countries: A Comparative Evaluation." *2 Afr. J. Legal Stud.* 1 (2006): 1-19.
303. Nguena, Christian Lambert and Prince Piva Asaloko. "Financial Inclusion, Growth and Poverty: Evidence from Africa in COVID-19 Era." *Région et Développement*, no. 57 (2023): 81-100.
304. Niemeijer, David and Valentina Mazzucato. "Soil Degradation in the West African Sahel: How Serious Is It?" *Environment* 44, no. 2 (March 2002): 20-31.
305. Obi, Cyril I. "Globalization and Environmental Conflict in Africa." *African Journal of Political Science* 4, no. 1 (June 1999): 40-62.
306. Okunlola, Olalekan Charles and Ifeanyi Gerald Okafor. "Conflict–Poverty Relationship in Africa: A Disaggregated Approach." *Journal of Interdisciplinary Economics* 34, no.1 (January 2022):104-129.

307. Olabiyi, Olayemi M. "The effect of bureaucratic corruption on household food insecurity: evidence from Sub-Saharan Africa." *Food Security* 14 (2022): 437-450.
308. Ouedraogo, Abbé Isidore. « Crise au Mali : L'analyse de Caritas au Sahel. » *Caritas au Sahel : Périodique d'informations de Caritas au Sahel*, n. 00 (Février 2013): 3-4.
309. Powell, Jonathan and Clayton Thyne. "Global Instances of Coups from 1950-Present." *Journal of Peace Research* 48, no. 2 (2011): 249-259.
310. Rosenstein-Rodan, Paul N. "Problems of Industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe." *The Economic Journal* 53, n. 210/211 (January - September 1943): 202-211.
311. Sanyang, Aikou E. and Wen-Chi Huang. "Micro-Financing: Enhancing the Role of Women's Group for Poverty Alleviation in Rural Gambia." *World Journal of Agricultural Sciences* 4, n. 6 (2008): 665-673.

E- Papers and Reports:

312. Adaba, Koffi Amessou and David Boio. "Across Africa, Public Trust in Key Institutions and Leaders is Weakening." *Afrobarometer Dispatch*, n. 891 (31 October 2024).
313. Adejumobi, Said. « Partis Politiques en Afrique de l'Ouest : Le Défi de la Démocratisation dans les Etats Fragiles.» *Rapport Préparé par International IDEA l'Institut International pour la Démocratie et l'Assistance Electorale*. Stockholm, Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2007.
314. AFD. *Sahel 2021 Activity Report*. Paris: AFD, 2022.
315. AFD. *Sahel 2022 Activity Report*. Paris: AFD, 2023.
316. AFDB, AU and ECA. *African Statistical Yearbook 2021*. Addis Ababa: ECA Printing and Publishing, 2021.
317. AfDB, OECD and UNDP. *African Economic Outlook 2016: Sustainable Cities and Structural Transformation*. Paris: OECD Publishing, 2016.

318. AFDB. “Africa, Economics, Socio Economic: Debt.” <https://dataportal.opendataforafrica.org/bvtkzvb/debt>.
319. African Development Bank. *African Economic Outlook 2021: From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa*. Abidjan: AFDB, 2021.
320. African Development Bank. *Bank Group Policy on Poverty Reduction* (Abidjan: AFDB, February 2004
321. African Development Bank. West Africa Economic Outlook: Driving West Africa’s Transformation, *The Reform of the Global Financial Architecture*. Abidjan: AFDB, 2024.
322. African Union Development Agency, NEPAD. *Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA): First 10-Year Implementation Report*. South Africa: AUDA-NEPAD, 2023.
323. Agency for International Development, Africa Bureau, Office of Development Planning. Report on: *The Evolution of Assistance to Africa 1962-1985* (21 April 1986).
324. Airtel Africa plc. *Sustainability Report 2025: Transforming lives*. London: Airtel Africa plc, 2025.
325. Ajide, Kazeem B., Olorunfemi Y. Alimi and Simplice A. Asongu. “Ethnic Diversity and Inequality in sub-Saharan Africa: Do Institutions Reduce the noise?” *African Governance and Development Institute (AGDI) Working Paper*, no.18 (January 2019).
326. Alemika, Etannibi Eo. “Quality of Elections Satisfaction with Democracy and Political Trust in Africa.” *Afrobarometer Working Papers*, n. 84 (December 2007).
327. Alkire, Sabina and Maria Emma Santos. “Multidimensional Poverty Index.” *OPHI Research Brief*, no. 1. UK: University of Oxford, July 2010.
328. Alliance Sahel. *Sahel Alliance 5-year Results Report*. Paris: Alliance Sahel Secretariat, 2023.
329. Amnesty International. *Amnesty International Report 2006: the State of the World's Human Rights*. UK: Amnesty International Publications, 2006.

330. Amnesty International. *Human Rights Violations by Security Forces in the Sahel*. London: Amnesty International Publications, 2020.
331. Amnesty International. *The Repression of Activists Speaking Out Against Discrimination and Slavery in Mauritania: A Sword Hanging over our Heads*. London: Amnesty International LTD, 2018.
332. Andrews, David, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukhwinder Singh. *Debt Relief for Low-Income Countries: the Enhanced HIPC Initiative*. Washington, DC: IMF, Pamphlet Series n. 51, 1999.
333. AUC and OECD. *Africa's Development Dynamics 2024: Skills, Jobs and Productivity*. Addis Ababa and Paris: AUC/OECD Publishing, 2024.
334. Barrick Gold Corporation. *Annual Report 2021: Building Our Future*. Toronto: Barrick Gold Corporation, 2022.
335. Benson, Todd. "Africa's Food and Nutrition Security Situation: Where Are We and How Did We Get Here?." *IFPRI 2020 Discussion Paper 37*. Washington, DC: International Food Policy Research Institute, August 2004.
336. Bonetti, Linda, Gregor Naegeli, Paula Hernandez and Andrea Sau. *The EU strategy for the Sahel: An Overarching Approach to a Systematic Crisis*. Brussels: Brussels School of Governance, 2023.
337. Bourgon, Jocelyne. "Shared Governance: Combatting Poverty and Exclusion." *General Report*. Cameroon: IIAS International Regional Conference. 2004.
338. Buchanan-Clarke, Stephen and Rorisang Lekalake. "Violent Extremism in Africa: Public Opinion from the Sahel, Lake Chad, and The Horn." *Afrobarometer Policy Paper*, n. 32 (June 2016).
339. Central Intelligence Agency. *The CIA World Factbook 2023-2024*. New York: Skyhorse Publishing, 2023.
340. Cherrier, Cécile, Carlo del Ninno and Setareh Razmara. "Africa Social Safety Net and Social Protection Assessment

- Series: Mali Social Safety Nets.” *Social Protection & Labor Discussion Papers* 89188, n. 1412. Washington, D.C: World Bank, January 2011.
341. CILSS, FSIN et GNAFC. *Rapport Régional pour le Sahel et l’Afrique de l’Ouest 2023*. Niamey et Rome: FSIN, 2023.
342. CILSS. *CILSS 2050 Strategic Plan: A Vision And Sustainable Actions for the Resilience of Sahelian and West African Populations*. Ouagadougou: CILSS, 2022.
343. CILSS. *Le CILSS: 50 ans D’engagement au Services des Populations Sahéliennes et Ouest Africaine*. Ouagadougou: CILSS, 2023.
344. CIVICUS. *State of Civil Society Report 2022*. Johannesburg: CIVICUS, 2022.
345. CONCORD. “What European Member States and Commission Must Remember while Committing New Funds to the EU Trust Fund for Africa.” *CONCORD Policy Brief*. Brussels: CONCORD, 22 June 2018.
346. CSAO et CEDEAO. *Rapport Afrique de l’Ouest 2007-2008*. Décembre 2008.
347. CSAO/OCDE. *Cahiers de l’Afrique de l’Ouest, Perspective Ouest-Africaines : les Ressources pour le Développement*. Berlin: CSAO/OCDE et CEDEAO, 2009.
348. Davies, Penny. *China and the End of Poverty in Africa: Towards Mutual Benefit?*. Sweden: Diakonia, August 2007.
349. Deininger, Klaus. *Land Policies for Growth and Poverty Reduction: A World Bank Policy Research Report* 26384. New York: the World Bank and Oxford University Press, June 2003.
350. Delgado, Christopher L. Jane Hopkins, Valerie A. Kelly et al. *Agricultural Growth Linkages in Sub-Saharan Africa, Research Report 107*. Washington: International Food Policy Research Institute, 1998.
351. Diallo, Yoro, Arsène Kaho, and Can Sever. *Financial Inclusion in Niger: Challenges and Opportunities*. IMF Selected Issues Paper SIP/2023/007. December 2023.

352. Economic Commission for Africa, African Development Bank Group and African Union Commission. *African Statistical Yearbook 2021*. Addis Ababa: ECA Printing and Publishing Unit, 2021.
353. Economic Community of West African States Commission (ECOWAS) and United Nations Statistics Division, Department of Economics and Social Affairs. *ECOWAS Poverty Profile*. New York: UN, ECOWAS, Nov 2007.
354. ECOWAS Commission, Directorate of Agriculture and Rural Development. *ECOWAP Monitoring and Evaluation Report: Period 2016 -2018*. Abuja: ECOWAP, 2019.
355. Eizenga, Daniel. "Long Term Trends Across Security and Development in the Sahel." *West African Papers*, n. 25. Paris: OECD Publishing, September 2019.
356. European Investment Bank (EIB). *Trust Funds in Action*. Luxembourg: EIB, 2025.
357. ExxonMobil. *Chad/Cameroon Development Project: Project Update No. 37*. Irving: ExxonMobil, 2017.
358. FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019: Safeguarding against economic slowdowns and downturns*. Rome: FAO, 2019.
359. FAO. *Building Resilience and Social Cohesion of Sahelian Youth through their Inclusion in Agrifood Systems: With and for the Youth*. Rome: FAO, 2023.
360. FAO. *Strengthening Resilience to Food and Nutrition Insecurity in the Sahel and West Africa: Good Practices Booklet*. Rome: FAO, 2016.
361. FAO. *Voices from Cotton Fields: Fighting Child Labour in Burkina Faso, Mali and Pakistan*. Rome: FAO, 2023.
362. Fondation Hironnelle. *Rapport Annuel 2024*. Lausanne: Fondation Hironnelle, 2025.
363. Fonds International de Développement Agricole et République du Niger. *Évaluation de la Stratégie et du Programme de Pays*. Rome: FIDA, Rapport n. 5894-NE, Décembre 2021.

364. Fox, Louise, Cleary Haines, Jorge Huerta Muñoz and Alun Thomas. "Africa's Got Work to Do: Employment Prospects in the New Century." *IMF Working Paper 13/201*. Washington: IMF, October 2013.
365. Freedom House Survey Team. *Freedom in the World: Political Rights & Civil Liberties 1990-1991*. New York: Freedom House, 1991.
366. Freedom House. *Freedom in the World 2013: The Annual Survey of Political Rights & Civil Liberties*. New York and Washington: Rowman & Littlefield Publishers Inc, 2013.
367. Freedom House. *Freedom in the World 2023: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*. New York and Washington: Rowman & Littlefield, 2024.
368. Freedom House. *Freedom in the World 2025: The Uphill Battle to Safeguard Rights, Highlights from Freedom House's Annual Report on Political Rights and Civil Liberties*. Washington: Freedom House, 2025.
369. Gentili, Anna Maria. "Party, Party Systems and Democratisation in Sub-Saharan Africa." *Working Paper Presented at the Sixth Global Forum on Reinventing Government*. Seoul, Republic of Korea, 24-27 May 2005.
370. Geraldo, Mustafa. *Niger: Programme d'Appui à la Décentralisation et à la Bonne Gouvernance (ProDEC 4)*. Allemagne : GIZ, Mai 2023.
371. Glick, Peter. "Reproductive Health and Behavior, HIV/AIDS, and Poverty in Africa." *SAGA Working Paper: Prepared for the African Economic Research Consortium* (May 2007).
372. Global Hunger Index. "Rank in 2024." on: <https://www.globalhungerindex.org/ranking.html>.
373. Goemans, Charlotte, Jennifer Sheahan and Seve Loudon. "Financing for Gender Equality in the Sahel and West Africa." *West African Papers*, n. 35. Paris: OECD Publishing, June 2022.
374. Handley, Geoff et al. "Poverty and Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa: An Overview of Key Issues." *Working*

- Paper 299: Results of ODI Research Presented in Preliminary Form for Discussion and Critical Comment.* London: Overseas Development Institute, 2009.
375. Hanedar, Emine and Zsuzsa Munkacsi. “Designing Expenditure Policy Conditionality in IMF-Supported Programs.” *IMF Working Paper 2025/022* Washington, DC: IMF, January 2025.
376. Hellendorff, Bruno. *Ressources Naturelles, Conflits et Construction de la Paix en Afrique de l’Ouest.* Bruxelles: Groupe de Recherche et d’Information sur la Paix et la Sécurité GRIP, Juillet 2012.
377. Human Rights Watch. *World Report 2023: Events of 2022.* New York: HRW, 2023.
378. Igue, John. "Les Dynamiques Régionales en Afrique de l’Ouest." Dans *pour une Meilleure Approche Régionale du Développement en Afrique de l’Ouest*, édité par John Igue et Sunbilt Schumacher, 52-65. Accra : CSAO et OCDE, 2002.
379. ILO and UNICEF. *Child Labour: Global Estimates 2024, Trends and the Road Forward.* Geneva and New York: ILO and UNICEF, 2025.
380. ILO. *World Report on Child Labour: Economic Vulnerability, Social Protection and the Fight Against Child Labour.* Geneva: ILO, 2013.
381. IMF. “Burkina Faso: 2024 Article IV Consultation and First Review Under the Extended Credit Facility and Financing Assurances Review.” *IMF Country Report n. 2024/249.* Washington, DC: IMF, 2024.
382. IMF. “Burkina Faso: Fourth and Fifth Reviews under the Extended Credit Facility Arrangement, Request for a Waiver of Nonobservance of Performance Criterion and Rephrasing of Access Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Burkina Faso.” *IMF Country Report n. 20/304.* Washington, DC: IMF, November 2020.
383. IMF. “Mali: Request for a Three-Year Arrangement Under the Extended Credit Facility.” *IMF Country Report n. 19/289.* Washington, DC: IMF, September 2019.

384. IMF. "Niger: Seventh Review under the Extended Credit Facility Arrangement, Requests for a Waiver of Nonobservance of Performance Criterion, Extension and Rephrasing of the Arrangement, and Third Review under the Resilience and Sustainability Facility Arrangement: Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Niger." *IMF Country Report n. 25/200*. Washington, DC: IMF, July 2025.
385. IMF. "Operational Guidance Note for IMF Engagement on Social Spending Issues." *Policy Papers 2024*, n. 022, April 30, 2024.
386. Institute for Economics & Peace. *Global Terrorism Index 2023: Measuring the Impact of Terrorism*. Sydney: IEP, March 2023.
387. International Crisis Group. "Chad: Escaping from the Oil Trap," *Crisis Group Africa Briefing*, n. 65. 26 August 2009.
388. International Crisis Group. "Niger: Another Weak Link in the Sahel?." *Crisis Group Africa Report*, n. 208. 19 September 2013.
389. International Crisis Group. "The Central Sahel: A Perfect Sandstorm." *Africa Report No. 227*. Brussels: International Crisis Group, 25 June 2015.
390. International Labour Organization, Employment, Labour Markets and Youth Branch. *ILO Youth Country Briefs: Senegal*. Switzerland: International Labour Organization, June 2023.
391. International Monetary Fund. "Mali: Poverty Reduction Strategy Paper Implementation Report." *IMF Country Report n. 05/439*. Washington: IMF, December 2005.
392. International Monetary Fund. "Niger: Poverty Reduction Strategy Paper." *IMF Country Report n. 08/149*. Washington: IMF, May 2008.
393. International Monetary Fund. "Staff Country Reports: Mali Poverty Reduction Strategy Paper." *IMF Country Report n. 08/121*. Washington: IMF, April 2008.

394. International Monetary Fund. *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, the Big Funding Squeeze*. Washington: IMF, 2023.
395. International Organization for Migration and the United Nations. *World Migration Report 2000*. Geneva: IOM, 2000.
396. KIMI Foundation. *Une Décennie au Service des Populations du Burkina Faso*. Ouagadougou : KIMI Foundation, 2018.
397. Kini, Janvier, Elie Sibone et Yempabou Gnoulla. *Inclusion Financière au Burkina Faso: Conditions D'accès des Ménages Pauvres et Vulnérables aux Services Financiers*. Rapport de Recherche-Action Pro-ARIDES. mars 2023.
398. Komives, Kristin et al. *Water, Electricity, and the Poor: Who Benefits from Utility Subsidies?, Directions in Development*. Washington: The World Bank, 2005.
399. Kosmos Energy. *2016 Corporate Responsibility Report: Focused on the Future*. Dallas: Kosmos Energy, 2016.
400. Kosmos Energy. *2018 Corporate Responsibility Report*. Dallas: Kosmos Energy, 2018.
401. Kwasi, Stellah, Jakkie Cilliers, Zachary Donnenfeld, Lily Welborn and Ibrahim Maïga. "Prospects for the G5 Sahel Countries to 2040." *West Africa Report n. 25*. Dakar: Institute for Security Studies, 2019.
402. La Coalition Citoyenne pour le Sahel. « Sahel : Ce qui a Changé.» *Rapport de suivi de la Coalition Citoyenne pour le Sahel*. Juin 2022.
403. Lacher, Wolfram. *The Carnegie Papers: Organized Crime and Conflict in the Sahel Sahara Region*. Beirut: Carnegie Endowment for International Peace, 2012.
404. Lal, Deepak and James S. Coleman. "Poverty and Development." *Working Paper Prepared for the Kiel Institute Foundation of World Economics International Workshop on: the Ethical Foundation of the Market Economy*. October 1993.
405. Luntumbue, Michel. *Criminalité Transfrontalière en Afrique de l'Ouest: Cadre et Limites des Stratégies Régionales*

- de Lutte*. Note d'Analyse du Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité GRIP, Bruxelles (9 octobre 2012), sur: https://www.grip.org/wp-content/uploads/2012/10/na_2012-10-09_fr_m-luntumbue.pdf.
406. Mercy Corps. *Rethinking Resilience: Prioritizing Gender Integration*. USA: Mercy Corps, n.d.
407. Mills, Greg. "Why Is Africa Poor?" *Development Policy Briefing Paper: Center for Global Liberty & Prosperity*. no. 6. December 2010.
408. Ndiaye, Fatou, Ousseynou Diop et Mansour Sy Sarr. «Le Registre National Unique (RNU) du Sénégal: vers une couverture nationale.» *Research Brief 63*, Centre International de Politiques pour la Croissance Inclusive (mai 2019).
409. Norris, Pippa and Robert Mattes. "Does Ethnicity Determine Support for the Governing Party?" *Afrobarometer Working Papers*. no. 26. march 2003.
410. Obasi, Nnamdi. *ECOWAS, Nigeria and the Niger Coup Sanctions: Time to Recalibrate*. International Crisis Group Report. 5 December 2023.
411. OCHA. *Niger : Présence opérationnelle des acteurs humanitaires : Qui Fait Quoi Où (3W) Au 04/06/2020*. Infographic Published on: https://reliefweb.int/attachments/19861040-f3f1-3b15-aeaf-2a781889b09d/ner_3w_nationale_04062020.pdf (30/07/2020).
412. OECD and African Development Bank. *African Economic Outlook 2010*. Paris: OECD Publishing, 2010.
413. OECD and African Development Bank. *African Economic Outlook 2010*. Paris: OECD Publishing, 2010.
414. OECD, SWAC. *West African Studies: Intra-regional Food Trade in West Africa New Evidence, New Perspectives*. Paris: OECD Publishing, 2025.
415. OECD, SWAC. *West African Studies: The Geography of Conflict in North and West Africa*. Paris: OECD Publishing, 2020.

416. OPHI and UNDP. *Global Multidimensional Poverty Index 2023: Unstacking Global Poverty, Data for High Impact Action*. New York: OPHI and UNDP, 2023.
417. Orano. *2021 Annual Activity Report*. Paris: Orano Group, 2022.
418. Oxfam International, Save the Children, Action Contre La Faim. *Sahel: Prioritising Resilience and Development*. UK: Oxfam GB, December 2018.
419. Oxfam International. *Sahel: Fighting Inequality to Respond to Development and Security Challenges*. UK: Oxfam GB, July 2019.
420. PARIS21 and Mo Ibrahim Foundation. *Bridging the Data-Policy Gap in Africa: Recommendations to National Statistical Offices and Governments to Enhance the Production and Use of Data for Evidence-Based Policymaking*. Paris: PARIS21, 2021.
421. Pew Research Center, Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life. *The Global Religious Landscape: A Report on the Size and Distribution of the World's Major Religious Groups as of 2010*. Washington, D.C: Pew Research Center, 2012.
422. Pintor, Rafael López, Maria Gratschew, Jamal Adimi, Julie Ballington, Craig Brians, Sergei Lounev, Dieter Nohlen, Pippa Norris, Smita Notosusanto, Kate Sullivan and Edmundo Urrutia. *Voter Turn Out Since 1945: A Global Report*. Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2002.
423. Quak, Evert-jan. "Drivers, Challenges and Opportunities for Job Creation in the Sahel." *K4D Helpdesk Report*. UK: UK Department for International Development, 2018.
424. Reij, Chris, Gray Tappan and Melinda Smale. "Agroenvironmental Transformation in the Sahel: Another Kind of Green Revolution." *IFPRI Discussion Paper 00914*. November 2009.
425. République de Guinée-Bissau, Division Afrique de l'Ouest et du Centre Département Gestion des Programmes. *Note de*

- Stratégie Pays (Avril 2019 – Avril 2021) Rapport n:5012-GN.* (20 Feb 2019).
426. Sahel Alliance. *Results Report: 3 years of the Sahel Alliance*. Brussels: Sahel Alliance, 2020.
427. Sahel Alliance. *Sahel Alliance 5-year Results Report*. Brussels: Sahel Alliance, 2024.
428. Sall, Ibrahima. “Trust in Political Institutions in Senegal: Why did it Drop?.” *Afrobarometer Policy Paper*, n. 24 (August 2015).
429. Save the Children International. *Trustees’ Report, Strategic Report and Financial Statements for 2021*. London: Save the Children International, 2022.
430. Schwab, Klaus, World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report 2019*. Geneva: World Economic Forum, 2019.
431. SWAC/OECD. “Food System Transformations in the Sahel and West Africa: Implications for People and Policies.” *Maps & Facts*, n. 4 (April 2021).
432. SWAC/OECD. *Intra-regional Food Trade in West Africa: New evidence, New Perspectives*. Paris: OECD, 2019.
433. SWAC/OECD. *West African Studies, West African Perspectives: Resources for Development*. Berlin: SWAC/OECD and ECWAS, 2009.
434. The Global Economy. *Data: Manufacturing Value Added - Country Rankings*. https://www.theglobaleconomy.com/rankings/manufacturing_value_added.
435. The Global Fund for Education in Emergencies, Education Cannot Wait. Project Paper: “Education Cannot Wait Announces Multi-Year Investment to Support Quality Education for Crisis-Affected Children and Youth in Chad.” (11 December 2019), on: https://www.educationcannotwait.org/sites/default/files/2022-05/20191211_PR_MYRPs_Chad.pdf.
436. The Mixed Migration Centre. *The impact of the Sahel conflict on cross-border movements from Burkina Faso and*

- Mali towards Côte d'Ivoire and Ghana*. Burkina Faso: MMC, January 2021.
437. The World Bank Group. *Country Climate and Development Report: G5 Sahel Region*. Washington: WB, 2022.
438. The World Bank, Human Development Network. "The Growing Danger of Non-Communicable Diseases: Acting Now to Reverse Course." *Conference Edition Report* (September 2011).
439. The World Bank. *A World Bank Country Study: Public Expenditure Management and Financial Accountability in Niger*. Washington, D.C: World Bank, October 2005.
440. TICAD. *TICAD IV Annual Progress Report 2008*. Tokyo: TICAD, February 2009.
441. Transparency International. "Corruption Perceptions Index 2000: Results." <https://www.transparency.org/en/cpi/2000>.
442. Transparency International. *Corruption Perceptions Index 2015*. Berlin: Transparency International, 2016.
443. Transparency International. *Corruption Perceptions Index 2024*. Berlin: Transparency International, 2025.
444. Transparency International. *Governance Mapping and Assessment of the Great Green Wall for the Sahara and the Sahel Initiative*. Berlin: TI, 2023.
445. Trenthem, Natalie Louise. "The Politics of Aid: U.S. Aid to Africa During the Cold War and Today." *Working Paper for Chancellor's Honors Program Projects*. The University of Tennessee, Tennessee Research and Creative Exchange, May 2009.
446. U.S. Agency for International Development. "USAID's RISE Program in the Sahel Aligned with Resilience Policies but Lacked Robust Monitoring." *Audit Report 4-000-21-003-P*. Washington: USAID, 25 September 2021.
447. UNAIDS. *UNAIDS Data 2024* (Geneva: United Nations Programme on HIV/AIDS, 2024).

448. UNCTAD. *Economic Development in Africa Report 2021: Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area for Inclusive Growth*. Geneva: UNCTAD, 2021.
449. UNDP. *Assessment of Development Results – Niger*. New York: UNDP Independent Evaluation Office, 2013.
450. UNDP. *Human Development Report 1990*. New York: Oxford University Press, 1990.
451. UNDP. *Human Development Report 1992*. New York: Oxford University Press, 1992.
452. UNDP. *Human Development Report 1993*. New York: Oxford University Press, 1993.
453. UNDP. *Human Development Report 1994*. New York: Oxford University Press, 1994.
454. UNDP. *Human Development Report 1996*. New York: Oxford University Press, 1996.
455. UNDP. *Human Development Report 1997*. New York: Oxford University Press, 1997.
456. UNDP. *Human Development Report 1998*. New York: Oxford University Press, 1998.
457. UNDP. *Human Development Report 2000*. New York: Oxford University Press, 2000.
458. UNDP. *Human Development Report 2001*. New York: Oxford University Press, 2001.
459. UNDP. *Human Development Report 2002*. New York: Oxford University Press, 2002.
460. UNDP. *Human Development Report 2025: A Matter of Choice People and Possibilities in the Age of AI*. New York: UNDP, 2025.
461. UNDP. *Journey to Extremism in Africa: Pathways to Recruitment and Disengagement*. New York: UNDP, 2023.
462. UNDP. *Sahel Human Development Report 2023: Sustainable Energy for Economic and Climate Security in the Sahel*. New York: UNDP, 2024.

463. UNDP. *Synthesis of UNDP Evaluations in the Sahel 2014-2021*. New York: UNDP, 2022.
464. UNDP. *UNDP Support Framework for the Implementation of the United Nations Integrated Strategy for the Sahel: Towards Sustainable and Inclusive Human Development*. New York: UNDP, 2014.
465. UN-Habitat. *Annual Progress Report 2019*. Nairobi: UN-Habitat, 2019.
466. UNICEF, Statistics and Monitoring Section, Child Protection Section. "Long-Term Evaluation of the Tostan Programme in Senegal: Kolda, Thiès and Fatick Regions." *Working Paper*. New York: UNICEF, September 2008.
467. United Nations and African Union. "Status Of Regional Integration in Africa." *Report from the eight Regional Economic Communities*. Dakar, 27 and 28 March 2017.
468. United Nations and Economic Commission for Africa. *ECA develops toolkit to help member States integrate Agendas 2030 and 2063*. Addis Ababa, Ethiopia, 20 July 2017. on: <https://hdl.handle.net/10855/39599> .
469. United Nations Convention to Combat Desertification. *Great Green Wall Accelerator Technical Brief #5*. Germany: UNCCD, January 2025.
470. United Nations Convention to Combat Desertification. *The Great Green Wall Implementation Status and Way Ahead to 2030: Advanced Version*. Germany: UNCCD, 2020.
471. United Nations High Commissioner for Refugees. *Global Report 2024 - Situation Overview: Sahel+ Situation*. Geneva: UNHCR, 2024.
472. United Nations High Commissioner for Refugees. *Global Trends 2024: Forced Displacement in 2024*. Geneva: UNHCR, 2025.
473. United Nations Office on Drugs and Crime. *Impact of Transnational Organized Crime on Stability and Development in the Sahel: Transnational Organized Crime Threat Assessment-Sahel*. Vienna: UNODC, 2024.

474. United Nations Office on Drugs and Crime. *Mid-Term Independent Project Evaluation of the UNODC Sahel Programme (2013-2019)*. New York: United Nations, 2017.
475. United Nations Office on Drugs and Crime. *Smuggling of Migrants in the Sahel: Transnational Organized Crime Threat Assessment – Sahel*. New York: United Nations, 2022.
476. United Nations. Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. *Statistical Yearbook 2022 edition Sixty-fifth issue*. New York: United Nations, 2022.
477. United Nations. *Millennium Development Goals: 2005 Progress Chart*. Produced by the UN Department of Economic and Social Affairs and the UN Department of Public Information, DPI/2363/Rev. 2, September 2005.
478. United Nations. *United Nations Integrated Strategy for the Sahel: Progress Report 2018-2019*. New York: United Nations, 2019.
479. WB and IMF. *Chad: Joint World Bank-IMF Debt Sustainability Analysis*. Washington, DC: WB & IMF, July 2019.
480. Welthungerhilfe, Concern Worldwide and Institute for International Law of Peace and Armed Conflict. *2024 Global Hunger Index: How Gender Justice Can Advance Climate Resilience and Zero Hunger*. Bonn/Berlin: WHH, Dublin: Concern Worldwide, Bochum: IFHV, 2024.
481. WFP. *Mali Annual Country Report 2023: Country Strategic Plan 2020 – 2024*. Bamako: WFP Mali Office, 2024.
482. WFP. *Resilience Learning in Niger: Impact Evaluation Endline Report*, Report n. OEV/2022/031. Niamey: WFP Niger, August 2024.
483. World Bank Group, Databank, *Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP) - Mali*, on: <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=ML>.
484. World Bank Group, Databank. *Health Nutrition and Population Statistics*, on:

- <https://databank.worldbank.org/source/health-nutrition-and-population-statistics#> .
485. World Bank Group, Databank. *World Development Indicators*. on: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#> .
486. World Bank Operations Evaluation Department. “The HIPC Initiative: Progress and Prospects.” *Précis*, n. 230, winter 2003.
487. World Bank. “Rural Decentralization in Burkina Faso: Local Level Institutions and Poverty Eradication.” *Environment and Social Development* 21799, no. 178 (March 2001).
488. World Bank. *Informal Economy Database: Employment Outside the Formal Sector (% of Total Employment; International Labour Organization; harmonized series)*. https://data360.worldbank.org/en/indicator/WB_INFECDB_INF_SIZE_P .
489. World Bank. *Joint IMF-WBG Staff Note: Implementation and Extension of the Debt Service Suspension Initiative, DC2020-0007*. Washington DC: World Bank, 16 October 2020.
490. World Bank. *Poverty and Equity Briefs: Sahel Countries*. <https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/publication/poverty-and-equity-briefs> .
491. World Bank. *Solar Development in Sub-Saharan Africa - Phase 1 (Sahel) (P162580)*. Washington, DC: World Bank, 2018.
492. World Bank. *The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects* Washington. DC: World Bank, 2020.
493. World Bank. *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty*. Washington: WB, 2001.
494. World Food Programme. *Chad Country Strategic Plan 2019–2023, WFP/EB.2/2018/8-A/2*. Rome: WFP, 31 October 2018.
495. World Food Programme. *The Challenge of Coordination and Inclusion: Use of Social Registries and Broader Social*

Protection Information Systems for Capturing Multiple Vulnerabilities in West Africa: Regional Synthesis Report. Rome: WFP, November 2023.

496. World Gold Council. *Gold Demand Trends: Full Year and Q4 2022.* London: World Gold Council, 2023.
497. World Health Organization. *World health statistics 2024: monitoring health for the SDGs, Sustainable Development Goals.* Geneva: World Health Organization, 2024.
498. Wortmann-Kolundžija, Eli. “Empowering Smallholder Farmers through Farmer Organizations: Insights from Kenya and Burkina Faso.” *Working Paper 190.* Bonn: Center for Development Research, University of Bonn, December 2019.
499. Yuen, Lorelle. “Overview of Migration Trends and Patterns in the Republic of the Niger, 2016–2019.” in *Migration in West and North Africa and across the Mediterranean: Trends, Risks, Development and Governance*, edited by International Organization for Migration, 77-86. Geneva: IOM, 2020.
500. Zunes, Stephen & Katherine Nesbitt. *Mali’s March Revolution (1991): Summary of Events Related to the Use or Impact of Civil Resistance.* Washington: International Center on Nonviolent Conflict, 2009.

F- Theses:

501. Lassi, Assimaidou Afi. “Le Rôle du Secteur Privé dans la Réduction de la Pauvreté en Afrique Subsaharienne : Les Cas du Togo et du Ghana.” *Mémoire de Maîtrise*, HEC Montréal Université, 2013.

G– Electronic sites :

502. AFDB. “In the Sahel, the African Development Bank Group Helps the Region push to its Potential.” <https://am.afdb.org/en/news/sahel-african-development-bank-group-helps-region-push-its-potential>. seen: 13/08/2025.
503. AFDB. “Sahel: The African Development Bank and partners launch phase 2 of program to boost food and nutritional security in the Sahel.” <https://www.afdb.org/en/news-and->

- [events/sahel-african-development-bank-and-partners-launch-phase-2-program-boost-food-and-nutritional-security-sahel-70360](#). seen: 13/08/2025.
504. Andriamasinoro, Lalaina Fatratra. “A Renewed Push Against Child Marriage: ECOWAS First Ladies Have Renewed Their Commitment to Accelerate Efforts to End Child Marriage And Promote Girls’ Education in the Region,” UNICEF, <https://www.unicef.org/niger/stories/renewed-push-against-child-marriage>. seen: 30/07/2025.
505. Ascofaré, Aly Asmane. “Au Mali, l’école en danger de mort.” *Jeune Afrique* (12 octobre 2024), <https://www.jeuneafrique.com/1618794/politique/au-mali-lecole-en-danger-de-mort/> . vue : 23/10/2024.
506. Atta-Asamoah, Andrews. “Proceed with caution: Africa’s growing foreign military presence.” *ISS Today articles: our daily analysis of Africa’s current peace and security issues*, on <https://issafrica.org/iss-today/proceed-with-caution-africas-growing-foreign-military-presence>. Seen:23/06/2022.
507. Birru, Jalale Getachew. “Fact Sheet Attacks on Civilians Spike in Mali as Security Deteriorates Across the Sahel.” ACLED. <https://acleddata.com/brief/fact-sheet-attacks-civilians-spike-mali-security-deteriorates-across-sahel>. seen: 12/10/2025.
508. BP. "BP and INPG Launch a Series of Oil and Gas Awareness Workshops in Senegal." https://www.bp.com/en_sn/senegal/home/news/press-releases/bp-and-inpg-launch-a-series-of-oil-and-gas-awareness-workshops-i.html. seen: 31/08/2025.
509. Cela, Blerta. “Women Leading Change for a Safe and Prosperous Sahel.” UNDP, <https://www.undp.org/africa/blog/women-leading-change-safe-and-prosperous-sahel> . seen: 30/07/2025.
510. CFI Média développement. «MédiaSahel Covid 19 : Lutter contre la Désinformation.» <https://cfi.fr/en/project/mediasahel-covid-19> .vue : 31/07/2025.
511. Dossou, Myriam. “The Radio Education Programme: Ray of Hope for Internally Displaced Children in the Boucle du

- Mouhoun.” UNICEF,
<https://www.unicef.org/burkinafaso/en/stories/radio-education-programmeray-hope-internally-displaced-children-boucle-du-mouhoun> . seen: 31/07/2025.
512. Ecofin Agency. “WAEMU Market: Niger, Again, Defaults on Financial Obligations Amid WAEMU Sanctions.”
<https://www.mfw4a.org/news/waemu-market-niger-again-defaults-financial-obligations-amid-waemu-sanctions>. seen: 10/11/2025.
513. European Council. “EU Emergency Trust Fund for Africa: funding.” <https://www.consilium.europa.eu/en/infographics/eu-trust-fund-africa/>. seen: 28/08/2025.
514. Global Data Lab. “Custom Set of Indicators 2017.”
<https://globaldatalab.org/wealth/table/2017/electr+largehouse/CPV+SEN/?levels=1>. seen: 05/09/2025.
515. Global Data Lab. “Indicators: Households with Electricity.”
<https://globaldatalab.org/wealth/table/electr/NER/?levels=1>. seen: 05/09/2025.
516. Institut National de la Statistique du Niger. ONAPAD. Sur : <https://www.stat-niger.org/anado/index.php/accueil> .vue : 13/07/2025.
517. International Institute for Democracy and Electoral Assistance. “Voter Turnout Database: Cabo Verde.”
<https://www.idea.int/data-tools/country-overview?country=41>. seen: 18/09/2025.
518. Isilow, Hassan and Emre Basaran. “Paradox of Africa's Sahel: Rich in minerals but in the grip of grinding poverty: Experts say bad leadership, corruption and geopolitics responsible for misery faced by millions in Sahel.” Anadolu Agency. <https://www.aa.com.tr/en/world/paradox-of-africas-sahel-rich-in-minerals-but-in-the-grip-of-grinding-poverty/3015838>. seen: 10/11/2025.
519. Kevin Da, Brice. “Education through Radio for a Resilient Education System in Crisis Contexts: Education in Emergency.” UNICEF,

- <https://www.unicef.org/burkinafaso/en/stories/education-through-radio-resilient-education-system-crisis-contexts>. seen: 31/07/2025.
520. L'Agence France-Presse AFP. "Map Showing Zones of Influence by Armed Groups in the Sahel and Regional Military Bases." on <http://u.afp.com/wDcs>. "Current State of Military Presence in Sahel with French-led Operation Barkhane and International Forces." on <http://u.afp.com/wDcM>. Seen: 24/06/2022.
521. Maïga, Ibrahim and Nadia Adam. "What exactly are foreign troops protecting in the Sahel?" *ISS Today articles: our daily analysis of Africa's current peace and security issues*, on <https://issafrica.org/iss-today/what-exactly-are-foreign-troops-protecting-in-the-sahel>. Seen: 23/06/2022.
522. Mbianda, Kellian. "Political transition and democratic challenges in central Sahel." <https://www.accord.org.za/conflict-trends/political-transition-and-democratic-challenges-in-central-sahel/> . seen: 21/09/2025.
523. Ministère de la Femme, de la Solidarité Nationale, et de la Famille. «Nos projets.» sur : <https://www.action-sociale.gov.bf/politiques/nos-projets> . Vue : 13/07/2025.
524. Reporters Without Borders. "World Press Freedom Index 2009." <https://rsf.org/en/index?year=2009>. seen: 21/09/2025.
525. Reuters. "Niger's Parliament to Investigate 'Uraniumgate' Sale." *Reuters*, on <https://www.reuters.com/article/world/niger-s-parliament-to-investigate-uraniumgate-sale-idUSKBN16O2U5/> . Seen: 27/08/2024.
526. Rugwe, Nadine. "Good governance, a compass for transformation in the Sahel." in: [Good governance, a compass for transformation in the Sahel | United Nations Development Programme](#) .seen: 14/07/2025.
527. Steadman, Matthew. "Crisis in the Sahel: Why Tackling Corruption in Defence and Security is Essential to Securing Peace." *Transparency International*, on <https://ti-defence.org/sahel-conflict-boko-haram-mali-niger-burkina-faso-defence-corruption/> . Seen: 27/08/2024.

528. Trans-Atlantic Slave Trade – Database. on <https://www.slavevoyages.org/voyage/database#results> . Seen: 18/12/2022.
529. UNESCO. "Population Data: National Population in UIS Education Survey." <https://shorturl.at/adrgL> . seen: 02/09/2025.
530. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. “World Population Prospects 2022.” Online Edition. on [https://population.un.org/wpp/Download/Files/1_Indicators%20\(Standard\)/EXCEL_FILES/1_General/WPP2022_GEN_F01_D_EMOGRAPHIC_INDICATORS_REV1.xlsx](https://population.un.org/wpp/Download/Files/1_Indicators%20(Standard)/EXCEL_FILES/1_General/WPP2022_GEN_F01_D_EMOGRAPHIC_INDICATORS_REV1.xlsx) . Seen: 02/03/2023.
531. World Bank. “Digital Transformation Drives Development in Africa.” <https://www.worldbank.org/en/results/2024/01/18/digital-transformation-drives-development-in-afe-afw-africa>. seen: 31/07/2025.
532. World Bank. “Mobilizing the Private Sector to Drive Development in Africa.” <https://www.worldbank.org/en/results/2023/12/01/mobilizing-the-private-sector-to-drive-development-in-africa>. seen: 03/08/2025.
533. World Bank. “Sahel Adaptive Social Protection Program: Productive Inclusion and Livelihood Support in the Sahel.” <https://www.worldbank.org/en/programs/sahel-adaptive-social-protection-program-trust-fund/thematic-areas/productive-inclusion>. seen: 20/10/2025.
534. World Bank. “Scaled Up Support for Solar Energy Production and Rural Electrification in Burkina Faso,” Press Release n. 2021/177/AFR, June 21, 2021. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/06/21/scaled-up-support-for-solar-energy-production-and-rural-electrification-in-burkina-faso>. seen: 20/08/2025.
535. World Bank. “World Bank Provides Over \$200 Million to Help Increase Access to Electricity in West Africa and the Sahel Region.” Press Release n. 2019/071/AFR, April 22, 2019.

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/22/world-bank-provides-2247-million-to-help-increase-access-to-electricity-in-west-africa-and-the-sahel-region>. seen: 20/08/2025.

University of Algiers 03
Faculty of Political Sciences and International Relations

**Poverty Reduction Policies in African Sahel
Countries and their Impact on National,
Regional Security and Stability 1990–2025
-An Evaluative Study-**

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the
Degree of Ph.D. in Political Science and International Relations.
Option: African studies

Submitted by:
Yassine Chekima

Supervised by:
Pr. Mohammed Chelbi

Committee:

Pr. Mohammed Khennouche	Univ. Algiers 3	President
Pr. Mohammed Chelbi	Univ. Algiers 3	Supervisor and Reporter
Pr. Amina Hellal	Univ. Algiers 3	Member
Pr. Abdel Ouahab Amrouche	Univ. Boumerdes	Member
Pr. Salima Benhassine	Univ. Biskra	Member
Pr. Chouaib Labeled	Univ. Blida 2	Member

2025c/1447h